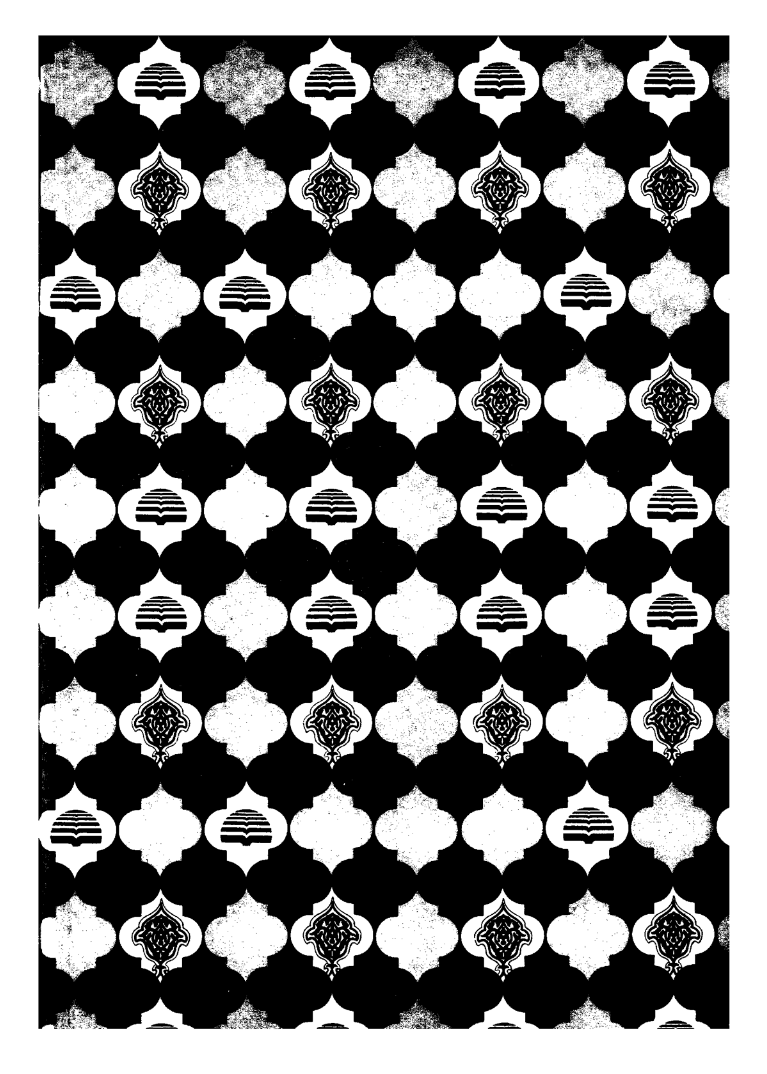


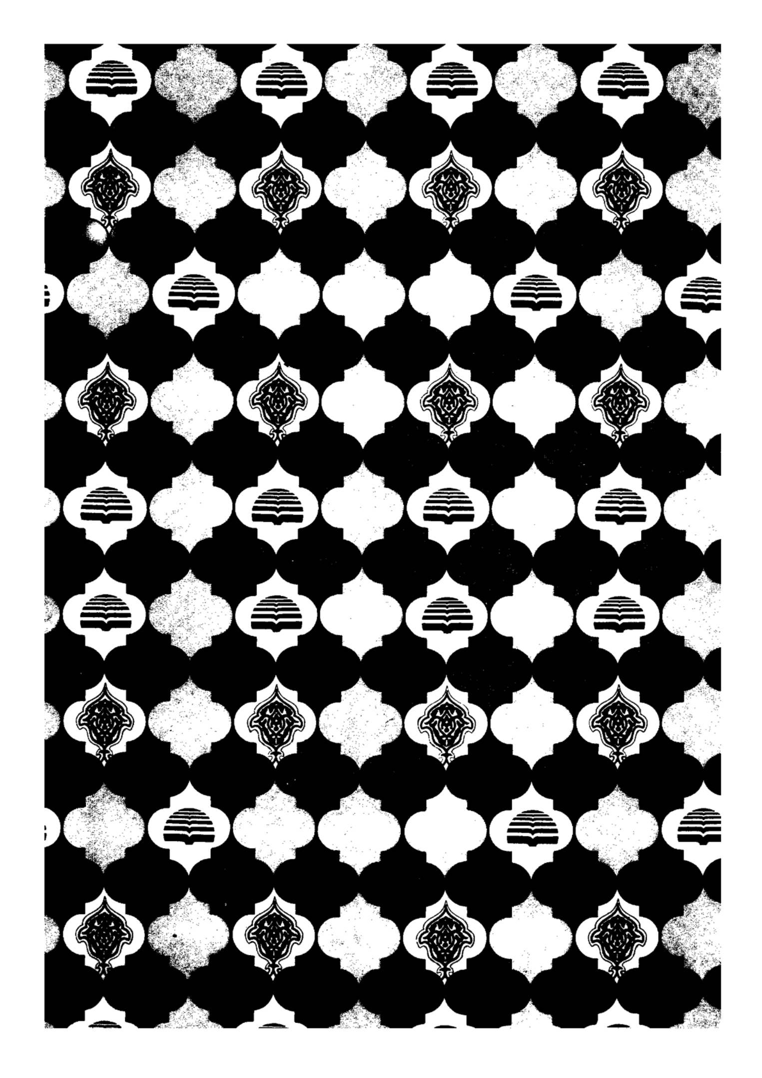

تأليف

الدكتور عمرو محيي الدين
استاذ الاقتصاد المساعد
بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
بجامعة القاهرة - جامعة بيروت العربية







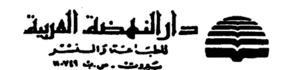
# التَخلّف وَالتِّنمِيَة


تأليف

**الدكتور عمرو محيي الدين**

استاذ الاقتصاد المساعد
بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة - جامعة بيروت العربية





دار النهضة العربية
للطباعة والنشر
بيروت . ص.ب ١١٠٧٤٩

* الإدارة : بيروت ، شارع مدحت باشا ، بناية كريدية ، تلفون : ٣٠٣٨١٦/ ٣٠٩٨٣٠/ ٣١٢٢١٣
برقياً : دانهضة ، ص . ب ٧٤٩-١١
تلكس : NAHDA 40290 LE
29354 LE

* المكتبة : شارع البستاني ، بناية اسكندراني رقم ٣ ، غربي الجامعة العربية ، تلفون : ٣١٦٢٠٢

* المستودع : بئر حسن ، تلفون : ٨٣٣١٨٠

الإهداء

إلى خير رفيق في الحياة ...

إلى زوجتي



## « مقدمــة »

يهدف هذا الكتاب إلى دراسة ظاهرة التخلف وقضايا التنمية الإقتصادية . وليس هناك في نظرنا مشكلة يمكن أن تستقطب إهتمام رجال الإقتصاد من أبناء هذا الجزء من العالم الذي يطلق عليه العالم المتخلف مثل مشكلة التخلف والتنمية ، وما تثيره من قضايا أساسية . فمأساة التخلف تضم على مسرحها أكثر من ثلثي سكان هذا العالم ، كما أن هذه المأساة تشمل الابعاد المتعددة لحياة هذه المجتمعات . والتنمية الإقتصادية هي ثورة العالم الثالث ضد الفقر والبؤس والتخلف بصفة عامة . ولكي تنجح الثورة على التخلف وتؤتي ثمارها ينبغي أن نكون على وعي تام بالظروف الموضوعية لنشأة هذه الظاهرة وابعادها المختلفة حتى يمكن تبني الاستراتيجية الثورية الكفيلة بالقضاء على وضع التخلف بوصفه الوضع الاجتماعي السائد في هذه المجتمعات .

وليس بغريب أن تستحوذ أبعاد هذه المأساة الانسانية على إهتمام العالم بأسره ، فرأينا في زمن قصير نسبياً — ولادة أدبيات إقتصادية بلغت من الغزارة والتنوع مبلغاً قل أن تثيره قضايا إقتصادية أخرى . وقد بدأت الكتابات الإقتصادية تتدفق بغزارة منذ بداية الخمسينات من هذا القرن ، وكأن علم الإقتصاد بصفة خاصة والعلوم الانسانية بصفة عامة قد توصلا إلى اكتشاف

جديد هام لم يكن موجوداً من قبل وأن هذا الاكتشاف الجديد يستحق الدراسة والفهم . أما هذا الاكتشاف فهو ظاهرة الجوع والفقر والبؤس والتخلف بين ثلثي سكان هذا العالم . غير أن الاكتشاف الجديد حقيقة لم يكن في وجود هذه الظواهر ذاتها ، فهي ظواهر موجودة منذ أمد بعيد لولا غشاوة رجال العلوم الإجتماعية ، إنما يكمن الاكتشاف في ضرورة وأهمية دراسة هذه المشاكل والظواهر ووضع الحلول المناسبة لها . هذه الحقيقة من الأهمية بمكان في دراسة العوامل التي أدت إلى الاهتمام المفاجىء بهذه الدراسات ، وفي تقييم هذه الدراسات ذاتها من حيث منهجها ونتائجها .

فبالرغم من هذا السيل الغزير من الكتابات الإقتصادية في موضوع التخلف والتنمية ، إلا أن جزءاً كبيراً من هذه الكتابات يمكن أن يطرح جانباً . ففضلاً عن كون كثير منها تكرار لبعضه البعض فإن هذه الكتابات لم تسر بنا خطوات بعيدة نحو فهم أعمق للمشكلة وجذورها أو نحو وضع سياسات ناجعة لمواجهتها. وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن الجزء الأغلب من هذه الكتابات قام بها علماء الاقتصاد بصفة خاصة . ومشكلة التخلف مشكلة معقدة غاية في التعقيد تشمل كافة الابعاد الثقافية والإجتماعية والسياسية والاقتصادية لهذه المجتمعات ، وتناول هذه المشكلة من الوجهة الاقتصادية يؤدي إلى تبسيطها كما يؤدي في نفس الوقت إلى غموضها . والواقع أن السبب في طرح أغلب هذه الكتابات جانباً هو أنها جميعاً تلتزم ، سواء في فهمها لأبعاد مشكلة التخلف أو في وضعها لسياسات الانماء ، الاطار الفكري للنظرية الاقتصادية التقليدية ، وهي النظرية التي تدرس في الجامعات الغربية والتي نقوم بتدريسها في جامعاتنا العربية . وهي نظرية ــ سواء في فروضها أو في نتائجها أو فيما يتعلق بالسياسات المبنية على هذه المقومات والنتائج ــ تقف عاجزة أمام فهم مشكلة التخلف أو وضع أسس عملية التنمية التي سوف يترتب عليها نقل هذه المجتمعات من وضع التخلف إلى وضع التقدم .

ويرجع عجز هذا الإطار النظري التقليدي إلى عدم واقعيته وإلى مدى

إرتباطه البسيط بمشاكل التخلف والنمو . ولقد أصبح هذا الاطار النظري بمفاهيمه ومنطقه ، نتيجة للتطورات الحديثة في المجتمعات الغربية وعلى أثر الثورة التكنولوجية الحديثة وما أحدثته من تغيير في التنظيم الإقتصادي والتركيب الإجتماعي القائم ، محل نظر وتساءُل من عديد من الكتاب الإقتصاديين في الغرب .

والإدعاء بالحياد الاخلاقي للنظرية الاقتصادية ، بمعنى أنها تستطيع أن تعطي سياسات وحلول إقتصادية مهما إختلفت الأحكام التقديرية الخاصة بهدف وغاية السياسة الإقتصادية هو إدعاء غير مقبول الآن . فالنظرية الإقتصادية نشأت وتطورت في خلفية سياسية وإجتماعية معينة وقامت لتفسر وتعالج المشاكل الإقتصادية في هذا الإطار السياسي والتنظيم الإجتماعي ، إنها جزء لا يتجزأ من حضارة الغرب الصناعي . ولعل أهم ما يمكن أن يقال عن النظرية الإقتصادية — دون أدواتها — أنها تأخذ الواقع الإجتماعي والسياسي والثقافي كمعطيات لا يعتريها التبديل والتغيير أثناء عملية النمو الاقتصادي . بل هي تفترض ضمناً أن هذا الاطار ملائماً للنمو ومن ثم فهي لا تناقشه أساساً . وهذه النظرة لا تتفق مع مشاكل التخلف والتنمية . فخبرات العشرين عاماً الماضية للتنمية في العالم الثالث قد أثبتت أن البعد الإجتماعي والثقافي والسياسي إنما هو أحد المتغيرات الأساسية التي يجب دراسة مدى تأثيرها على عملية النمو ومدى التغير الذي يجب أن يلحق بها حتى تندفع عملية الإنماء إلى الأمام . فالنظر إلى البنيان الإجتماعي والسياسي كمعطاة نظر بعيد عن الواقع . أضف إلى ذلك أن المتغيرات الاقتصادية والمفاهيم الاقتصادية تتخذ أبعاداً مختلفة على حسب نوع البنيان الإجتماعي السائد . ولعل المثل الواضح على عدم نفع هذا الإطار النظري هو النماذج الإقتصادية للنمو الذي يقدمها الكتاب الغربيون والتي وصلت إلى درجة عالية من التناسق المنطقي والتجريد ، إلا أنها فشلت في أن تقدم شيئاً ذات قيمة لفهم مشكلة التخلف أو لوضع حلول لها .

ولعل أحد الانتقادات الأساسية التي توجه إلى هذه الكتابات إنما يكمن في رفضها معالجة مشكلة التخلف في إطارها التاريخي الذي نشأت فيه ومن ثم فهي تحاول تفسير الظاهرة بعوامل بعيدة كل البعد عن واقع الدول المتخلفة . ونحن لا ندعي أن الكتاب الذي نقدمه يتخطى كل هذه الانتقادات ويحاول تفسيراً جديداً وفهماً جديداً للظاهرة مستخدماً أدوات للتحليل وإطاراً مختلفاً ، فهذا الفصل وهذه المساهمة الفكرية لا ندعيها لأنفسنا . كل ما في الأمر أنها محاولة ، ومجرد محاولة ، على الطريق الصحيح لفهم المشكلة . فمشكلة علماء الإقتصاد في العالم هو معاناة نوع من إنفصام الشخصية ناتج عن الصراع بين ما يعتقدون به وبين هذا الاطار النظري الضخم الذي نشأوا وتربوا عليه ويقومون بتدريسه . وحتى نستطيع أن نخلق نظرية للتخلف والنمو فسوف تستمر تلك الظاهرة . ذلك أن التنمية الإقتصادية إنما هي نفي للواقع القائم ، واقع التخلف الإقتصادي والإجتماعي ، وهذا النفي للواقع القائم لا يمكن أن يتم دون تصور عام صحيح لطبيعة المشكلة وكيفية حلها ، وهذا التصور يقتضي بناءاً نظرياً يعطينا هذا التصور . وحتى نستطيع أن نخلق هذا الإطار الفكري من دراسة واقع مجتمعاتنا سوف نظل سجناء هذه الحيرة .

ولقد صدر هذا الكتاب في شكله الأول عام ١٩٧٢ في صورة كتاب عن التنمية والتخطيط الاقتصادي وقد تضمن آنذاك من فصول الكتاب الجديد الذي نقدمه اليوم الاربعة فصول الأولى فقط ، أما بقية الكتاب فقد عالج قضايا التخطيط القومي الشامل . ولقد رأينا من الناحية المنهجية والموضوعية أنه من الأفضل أن نقوم بفصل الأجزاء الخاصة بالتخطيط القومي في كتاب مستقل ، ذلك أن موضوعاته تتميز بالارتباط المنطقي والتناسق . اما هذا الكتاب فهو كتاب في التخلف والتنمية يضم من الكتاب القديم الفصول الأربعة الأولى ، أما بقية أجزاء الكتاب فتعالج موضوعات سياسات التنمية حتى يصبح الكتاب متكاملاً في موضوع التخلف والتنمية .

وينقسم هذا الكتاب إلى أجزاء ثلاثة . أما الجزء الأول فيضم الثلاثة فصول

الأولى نعالج فيها ظاهرة التخلف من حيث تعريفها وتحديد خصائصها ومقوماتها ثم تفسيرها . ويضم الجزء الثاني الفصلين الرابع والخامس وفيهما نعالج عملية التنمية الاقتصادية ، أركانها ومقوماتها والاطار العام الذي تتم فيه هل هو اطار جهاز السوق أم إطار التخطيط القومي الشامل . أما الجزء الثالث ويشمل بقية الفصول حتى نهاية الكتاب فيعالج سياسات التنمية الاقتصادية مثل سياسات الاستثمار والتمويل والتصنيع والتجارة الخارجية اللازمة لمواجهة مشاكل التخلف والإنطلاق بالإقتصاد القومي في مسار النمو .

وأريد في هذا الصدد أن أخص بالشكر هؤلاء الذين قدموا لي العون والمساعدة في إعداد هذا الكتاب . فاتقدم بالشكر إلى أستاذنا الدكتور محمد زكي شافعي الذي قدم للمكتبة العربية أول عمل رائد في مجال التخلف والتنمية . لقد كان تشجيعه ومناقشاته المستمرة للموضوعات التي تضمنها هذا الكتاب اكبر حافز لي على التقدم في هذا الطريق . كما أقدم شكري إلى أصدقائي الدكتور جلال احمد أمين الاستاذ بحقوق عين شمس والدكتور أحمد الغندور الاستاذ بكلية الاقتصاد والاستاذ معتز منصور بالصندوق العربي للانماء على مساعدتهم الضخمة لي . فقد قرأ كل منهم أجزاء من هذا الكتاب في شكله القديم وكان لمناقشاتهم المثمرة معي وتعليقاتهم أبلغ الأثر عند كتابة هذا الكتاب في شكله الجديد . وأود أن أشكر صديقي الدكتور فتح الله خليف الاستاذ بكلية الآداب بجامعة الاسكندرية الذي قرأ معي بعض أجزاء هذا الكتاب وأثار حولها مناقشات لغوية مثمرة .

وإذا كان الفضل في النهاية لا بد وأن يعود لاصحابه فإني أتقدم بالشكر لزوجتي التي كان لصبرها وتحملها وتشجيعها المستمر الفضل في إنهاء هذا الكتاب الذي قدمت إهدائه لها فهي حقيقة تستحق اكثر .

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى طلبة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة في السنة الثالثة للأعوام الجامعية ١٩٦٨/١٩٦٩ ، ١٩٦٩/١٩٧٠ ،

١٩٧١/١٩٧٠ ، فقد القيت عليهم أجزاء هذا الكتاب في صورة محاضرات للتنمية الاقتصادية ، وكانت مناقشاتهم المثمرة اكبر عون لي عند إعداد هذه الدراسة .

والله ولي التوفيق .

عمرو محي الدين

# الجزء الأول

# ظاهرة التخلف

## تعريفها - تفسيرها

# الفصل الأول

## « ماهية التخلف والتنمية »

### ١ ـ نطاق الدراسة :

تحاول دراسات التنمية الإقتصادية ، شأنها في ذلك شأن الدراسات الاقتصادية الأخرى أن تطرح بعض الأسئلة الرئيسية ، وأن توضح منهج الإجابة عليها . مثال ذلك : ما هي الأسباب الكامنة وراء هذا التباين الواضح في مستويات المعيشة بين دول العالم المختلفة؟.. فالعالم الذي نعيش فيه اليوم يواجهنا بمتناقضات رهيبة . ففي اعقاب الحرب العالمية الثانية، كان ١٨٪ من سكان العالم يحصلون على ٦٧٪ من الدخل العالمي ، وهم سكان أوربا الغربية وامريكا الشمالية واستراليا ... الخ ، هذا في الوقت الذي كان فيه ٦٧ ٪ من سكان العالم يؤول اليهم ١٥٪ من الدخل العالمي ، وهم سكان آسيا ، وأفريقيا وأمريكا اللاتينية[١] . فبينما يعيش عدد محدود من سكان العالم عند مستويات مرتفعة من المعيشة والرفاهية الاقتصادية والتقدم الفني والتكنولوجي ، يعيش اكثر من ثلثي سكان هذا

(١) Baldwin & G. Meir : « Economic Development », Wiley International ed, New York, 1963, P. 9. — P. Baran, « The Political Economy of Growth » Monthly Review Press, New York, 1958, P. 229.

أنظر أيضاً .د. محمد زكي شافعي : التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٨ ص ١٩ .

الكوكب عند مستويات منخفضة من المعيشة تكاد تقرب من مستوى حد الكفاف ، حيث يسود بين سكان هذا الجزء من العالم سوء التغذية وإنخفاض المستوى الصحي وإنخفاض نسبة التعليم أو إنعدامها . وحقيقة الأمر أن إرتفاع مستويات المعيشة اكثر تركيزاً مما تعكسه الارقام السابقة . ذلك أنه بينما كان سكان الولايات المتحدة الأمريكية يحتلون ٦,٥٪ من سكان العالم عام ١٩٤٩ فان الدخل المتولد في هذا البلد كان يمثل في ذلك الوقت ٤١٪ من الدخل العالمي ، في الوقت الذي كان فيه سكان آسيا يمثلون ٥٢٪ من مجموع سكان العالم في حين كان نصيبهم من الدخل العالمي لا يتجاوز ١١٪[1] . وحيث كان دخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية يزيد على ١٤٠٠ دولار سنوياً ( ١٩٤٩ ) ، كان متوسط الدخل الفردي في كل من بورما وأندونيسيا هو ٣٦ و ٢٥ دولاراً على التوالي[2] .

غير أن القضية لا تقف عند حدود إختلاف مستويات المعيشة بين مجموعتين من الدول في لحظة زمنية معينة . بل إن للمشكلة أبعاداً أخرى اكثر أهمية . ذلك أن تركيز التقدم بكل أبعاده في مجموعة محددة من الدول ، قد مكنها من الحصول على معدلات مرتفعة من التقدم الإقتصادي ، بينما عجزت الدول المتخلفة عن أن تحقق لنفسها نفس المعدلات من النمو . ومن ثم كانت النتيجة المنطقية هو إزدياد الفجوة بين مستويات المعيشة في هاتين المجموعتين من الدول حدة وإتساعاً بمرور الوقت . وهذه الحقيقة تؤدي بدورها إلى طرح سؤال آخر : لماذا تستطيع الدول المتقدمه تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الإقتصادي بينما تعجز الدول المتخلفة ؟ ما هي العوامل التي تساعد المجموعة الأولى من الدول وتعوق المجموعة الثانية ؟ فخلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٦٦ كان معدل نمو الدخل الاجمالي لمجموعة الدول الصناعية هو ٥,٢ ٪ سنوياً، هذا بينما كان معدل النمو في كل من الدول الأفريقية ودول جنوب شرق آسيا هو ٤,١٪ [3] على

---

(١) Baldwin & Meir, op. cit., P. 10.

(٢) Ch. Kindleberger : « Economic Development », Second edition, London, 1965, P. 12.

(٣) P. 28. Also, UNCTAD : Review of International Trade and development 1969, United Nations, New York 1969, Table 28.

التوالي . فإذا عرفنا أن معدل النمو السكاني في الدول المتخلفة يكاد يقرب من ضعف المعدل السائد في الدول المتقدمة ، فإن هذا يعني إتساع حجم الفجوة بين المجموعتين من الدول فيما يتعلق بمعدل نمو الدخل الفردي[٢] .

وهكذا إذا نظرنا إلى الأرقام الواردة في جدول (١ــ١) نجد أن الصورة أكثر سوءاً حينما نقارنها بما ذكرناه عن الوضع السائد بعد الحرب الثانية .

جدول (١ــ١)

توزيع الدخل العالمي ومتوسطات الدخل الفردي ، ١٩٦٥*

| الدخل الفردي | السكان ( بالمليون | | الدخل الاجمالي (بالبليون دولار | | متوسط الدخل الفردي |
|---|---|---|---|---|---|
| دولار | حجم السكان | ٪ الى سكان العالم | الدخل | ٪ من الدخل العالمي | ( دولار) |
| اكثر من ١,٥٠١ | ٤٤٠,٣ | ١٣,٥ | ١,١٧١,٠ | ٥٦,٤ | ٢,٦٦٠ |
| . . . . . . . . | (١٩٤,٦)** | ٥,٨) | (٦٨٨,٠) | (٣٣,٢) | (٣,٥٣٦) |
| ١,٥٠٠ــ٧٥١ | ٤٧٧,٤ | ١٤,٦ | ٥١٢,٠ | ٢٤,٧ | ١,٠٧٢ |
| ٧٥٠ــ٣٧٦ | ١٨٨,٢ | (٥,٨ | ١١٠,١ | ٥,٣ | ٥٨٥ |
| ٣٧٥ــ١٢٦ | ٤٣٢,٩ | ١٣,٢ | ١١٥,٨ | ٥,٦ | ٢٦٧ |
| صفر ــ ١٢٥ | ١,٧٣٢,٧ | ٥٣,٠ | ١٦٤,٤ | ٧,٩ | ٩٥ |
| المجموع أو المتوسط | ٣,٢٧١,٥ | ١٠٠٪ | ٢,٠٧٣,٣ | ١٠٠, | ٦٣٤ |

(**) الأرقام بين القوسين متعلقة بالولايات المتحدة الأمريكية .

Source : Hagen, E. Hawrylyshyn, O. « Analysis of World Income(*) Grawth, 1955 - 1965 », Economic Development and Cultural Change, Oct. 1969, P. 6.

(٢) حتى لو كان معدل نمو الدخل الفردي بين المجموعتين متساوياً فإن ذلك يعني أيضاً اتساع حجم الفجوة بين متوسط الدخل الفردي . فلو افترضنا ان متوسط الدخل الفردي للدول المتقدمة هو ١٠٠٠ دولار وذلك المتوسط في الدول المتخلفة هو ١٠٠ دولار ، وأنه خلال خمس سنوات زاد متوسط الدخل الفردي في المجموعتين بحوالي ١٥٪ ، فان ذلك يعني أن متوسط الدخل الفردي في الدول المتقدمة سوف يصل إلى ١١٥٠ دولار بينما يصل متوسط الدخل الفردي في الدول المتخلفة إلى١١٥ دولار ، وهذا يعني إزدياد حجم الفجوة من ٩٠٠دولار إلى١٠٣٥دولار.

فالمجموعة الأولى من الدول ، وهي الدول مرتفعة الدخل ، يمثل سكانها ١٣,٥٪ من مجموع سكان العالم، ويمثل الدخل القومي المتولد فيها ٥٦,٤٪ من مجموع الدخل العالمي ، ويصل متوسط الدخل الفردي فيها إلى ٢,٦٦٠ دولارا. هذا بينما تمثل المجموعتان الأخيرتان في الجدول السابق ، وهي الدول المنخفضة الدخل ، ٦٦,٢٪ من مجموع سكان العالم، ويؤول اليها ١٣,٥٪ من مجموع الدخل العالمي .اذا قارنا المجموعة الأولى بالمجموعة الأخيرة في الجدول السابق ، نجد أن المجموعة الأولى والتي تمثل سكانها ١٣,٥٪ من سكان العالم، يزيد متوسط الدخل الفردي فيها ٢٥ مرة ، عن متوسط الدخل الفردي في المجموعة الأخيرة ، والتي تمثل سكانها ٥٣٪ من مجموع سكان العالم . فالفجوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة تتسع بمرور الوقت .

ما هي إذن الأسباب وراء إختلاف مستويات المعيشة بين هذه المجموعات من الدول ، واتساع هوة هذا الإختلاف سنة بعد أخرى . ما هو جوهر مشكلة التخلف ؟ ما هو تعريف التخلف ؟ هل من الممكن الوصول إلى مقياس سليم دقيق للتخلف وتعريف جامع مانع لهذه الظاهرة ؟ .. هل التخلف مشكلة بسيطة أم مركبة ؟ هل هو مشكلة جزئية أم كلية ؟ .. بمعنى آخر هل يمكن النظر إلى ظاهرة التخلف من الزاوية الاقتصادية فقط ؟ أم أن التخلف ظاهرة شاملة ومركبة تشمل كافة الأبعاد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية لتلك المجتمعات التي تسودها هذه الظاهرة ؟ .. ما هو الفرق بين الفقر والتخلف والغنى والتقدم ؟ .. هل تمثل الدول المتخلفة مجموعة متجانسة ؟ أم أن مظاهر التباين والإختلاف بينها كبير ، بحيث يصعب جمعها جميعاً في سلة واحدة هي الدول المتخلفة ؟ . ما هي مظاهر أو خصائص التخلف ؟ .. كيف نشأت ظاهرة التخلف ولماذا استمرت عبر فترة ممتدة من الزمن ؟ .. هل يرجع استمرارها إلى أسباب كامنة في الدول المتخلفة متعلقة بطبيعة سكانها ونوعيتهم ، وهيكلها الاقتصادي ، أم ترجع إلى اسباب خارجية، أم الاثنين

معاً؟ هل يمكن النظر إلى ظاهرة التخلف بوصفها ظاهرة تاريخية معينة وأن إستمرارها يعود إلى طبيعة وكيفية نشوء هذه الظاهرة ؟

ما هي الشروط الواجب توافرها ، وما هي طبيعة التغييرات اللازم إجراءها حتى يستطيع بلد ما أن يكسر إسار التخلف ؟ ما هي السياسات اللازمة للقضاء على مظاهر التخلف وعقبات النمو؟ .. هل هناك طرق مختلفة وانماط متعددة للنمو الاقتصادي ، تستطيع الدول المتخلفة الإختيار فيما بينها لتضع نفسها على مسار النمو الذاتي ؟ .. هل تترك عملية التنمية للتفاعل التلقائي لقوى السوق ، أم أنه لا بد من تدخل الدولة ؟ واذا كان ذلك أمراً ضرورياً فما هو حدود هذا التدخل ؟ هل التخطيط للتنمية أمر ضروري وأساسي للخروج من دائرة التخلف؟ ما هي شروط ومكونات عملية التخطيط التي تساعد في كسر إسار التخلف ؟ ما هي استراتيجية الانماء التي يجب على المخطط أن يتبناها ؟ . اذا كان جوهر التخطيط للتنمية إنما يكمن في التخطيط للتصنيع ، فما هي أنماط التصنيع التي يستطيع المخطط الإختيار فيما بينها ؟ هل من الممكن للتخطيط الناجح أن يقتصر على تخطيط الاستثمار في الصناعة دون شمول باقي جوانب الحيـــاة الإقتصادية والإجتماعية ؟ .. هل يرجع نجاح عملية التخطيط للتنمية إلى ما تستطيع حكومات الدول النامية تحقيقه في المجال الاقتصادي ؟ أم أن مواجهة التخلف كمشكلة إقتصادية لا يمكن أن يصيبه النجاح ، اذا لم تتحقق تغييرات إجتماعية وسياسية وثقافية أساسية ، أي إذا لم يتغير الاطار العام الذي في خلاله توضع وتطبق السياسات الإنمائية ؟ .

كيف استطاع الاتحاد السوفيتي في فترة قصيرة زمنياً أن يصل إلى تلك المستويات المرتفعة للمعيشة ، وإلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والتكنولوجي لم يسبق لها مثيل ؟ كيف إستطاعت الصين أن تسبق الهند في معدلات النمو الإقتصادي وفي مستويات التقدم الصناعي والتكنولوجي ، بالرغم من بدء عملية الإنماء الإقتصادي في البلدين في نفس الوقت تقريباً وبالرغم من تشابه ظروفهما إلى حد كبير ؟ هل يرجع ذلك إلى اختلاف في إستراتيجية الإنماء

المتبناة في البلدين ، أم إلى إختلاف النظم الاقتصادية والسياسية والإجتماعية السائدة في البلدين ، أم إلى كل هذه العوامل مجتمعة ؟.. لماذا كانت اليابان هي الدولة الوحيدة في آسيا التي استطاعت أن تكسر اسار التخلف في القرن التاسع عشر وأن تصبح دولة صناعية بالرغم من أنها كانت تعيش نفس الظروف الجغرافية والاقتصادية ... الخ كبقية بلدان آسيا ؟ ..

هذه هي بعض الأسئلة التي تطرحها دراسات التخلف والتنمية ، ومحاولة الإجابة على هذه الأسئلة تمثل في مجموعها محور دراستنا وهو موضوع التنمية الاقتصادية .

**ب – تزايد الإهتمام بمشكلة التنمية : –**

لقد أصبحت مشكلة التنمية الإقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الشغل الشاغل للمفكرين الاقتصاديين ورجال البحث العلمي ، كما أصبحت القضية الأساسية المتداولة سواء على النطاق المحلي في الدول المتخلفة ، أم على النطاق الدولي ، أي على مستوى الحكومات والمؤسسات الدولية ، كالأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها . ولقد ترتب على ذلك أن بدأ يتدفق منذ الحرب الثانية سيل من الكتابات في مجال التخلف والنمو يفوق في كمّه ما كتب في عديد من فروع الدراسات الاقتصادية مجتمعة .. ولعل السؤال الذي يواجهنا الآن هو : ما هي الأسباب الكامنة وراء هذا الاهتمام المتزايد بمشكلة التخلف والنمو ، سواء من جانب الحكومات ، أم رجال الفكر أم المؤسسات الدولية ودور البحث العلمي ؟ .

الواقع أنه يمكن إرجاع هذا الاهتمام المتزايد بهذه المشكلة إلى سببين رئيسين : أولاً : سبب سياسي متعلق بطبيعة التغييرات السياسية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية . الثاني : اسباب متعلقة بتطور الفكر الإقتصادي ذاته ، والواقع كما سنرى أن الفكر الإقتصادي لا يتطور بمعزل عن الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

فتزايد الاهتمام بمشكلة التخلف ليس وليد الصدفة البحتة ، ولا هو نتيجة طبيعية للتطور التلقائي للعلوم الاجتماعية، ولكنه في الأساس نتيجة طبيعية لتغييرات سياسية جوهرية حدثت في أعقاب الحرب الثانية[1] . ويمكن في هذا المجال الإشارة إلى ثلاث تغييرات رئيسية هامة ، إرتبط بعضها بالبعض الآخر إرتباطاً وثيقاً . أولاً : تصفية الهيكل الإستعماري القديم وقواه في العالم بصورة سريعة بعد الحرب الثانية . ثانياً : استقلال عديد من الدول النامية وظهور الرغبة والتطلع للتنمية الاقتصادية السريعة في هذه البلدان أو على الأقل بين النخبة الحاكمة والمتحدثة باسم هذه الدول . ثالثاً : اشتداد حدة التوتر الدولي في أعقاب الحرب الثانية ولقد إنعكس هذا التوتر الدولي فيما هو معروف « بالحرب الباردة » التي جعلت مصير الدول النامية محل إهتمام السياسة الخارجية للدول المتقدمة الصناعية[2] .

فعلى أثر تصفية النظام الإستعماري القديم وظهورعديد من الدول المستقلة حديثاً بدأت قضية التنمية تحتل مكاناً بارزاً لدى حكومات هذه الدول . ولقد دعم من هذا الإتجاه ، تحسن سبل المواصلات وتقدم وسائل الإعلام والإعلان ، الأمر الذي جعل من مستويات المعيشة في الدول المتقدمة حقيقة معروفة لدى شعوب العالم المتخلف . ولقد ترتب على هذا زيادة حدة الضغوط من جانب شعوب هذه البلدان على حكوماتها من أجل البحث عن أساليب لمواجهة قضية انخفاض مستوى المعيشة . وهكذا أصبحت مشكلة التنمية ، القضية السياسية الأولى التي تواجه حكومات هذه البلدان والتحدي الاساسي لها والتي تعتبر القدرة على مواجهتها ومحاولة ايجاد حلول لها معياراً أساسياً للحكم على مدى نجاح أو فشل حكومات هذه البلدان .

ولقد حاولت حكومات الدول المستقلة البحث عن الوسائل والسياسات التي

(١) G. Myrdal, « **Asian Drama,** An Inquiry into the Poverty of Nations », A Pelican Book, 1968, P. 8.

(٢) G. Myrdal, ibid., P. 10.

من شأنها مواجهة مشكلة الفقر وبصورة سريعة . ومن هنا برز نموذج النمو في الاتحاد السوفيتي والنجاح الذي حققه التخطيط الاشتراكي فيه ، كمثل تحتذيه الدول النامية إذا أرادت مخرجاً سريعاً من ربقة التخلف . هذه الحقيقة ، مع احتدام حدة الصراع الدولي ، أدت إلى الاهتمام المتزايد لدى حكومات الدول الغربية والجامعات ودور البحث العلمي فيها ، بقضية التخلف والتنمية لبلدان العالم الثالث . وهو اهتمام يعكس ولا شك التغيرات التي طرأت على الموقف السياسي الدولي ومن ثم بدأت الموارد تتجه نحو البحث في قضايا التخلف والنمو ، والبحث عن أنماط ونماذج للنمو تتلاءم وظروف هذه البلدان [1] . وحقيقة الأمر ، أن اتباع سياسة محددة للتنمية ، واتخاذ نمط معين لها ، له آثار هامة لا بد وأن تعكس نفسها دولياً . ومن هناك كان الاهتمام المتزايد بالبحث العلمي في هذه الظاهرة وفي مضمون النتائج التي يجب الوصول اليها . إذ أن نمط التنمية الذي تنهجه هذه الدول ومصيرها لا بد وأن يحظى باهتمام العالم أجمع . وهكذا كان توجيه البحث العلمي في هذا الاتجاه ، انما هو انعكاس للتغييرات السياسية الدولية ، ولاهتمام حكومات الدول الغربية بقضية التنمية بما تثيره من أهمية سياسية بالغة .

ولقد يتساءل البعض : كيف يمكن أن تكون هذه التغييرات السياسية الدولية سبباً في تغيير اتجاه ومضمون البحث العلمي؟ اليس ذلك من قبيل المبالغة ؟ . الحقيقة أن الإجابة على هذا السؤال من السهولة بمكان . فبالرغم من وجود ظاهرة التخلف واستمرارها اكثر من قرن ونصف من الزمان ، لم تحظ باهتمام العلماء ودور البحث العلمي . كيف يمكن تفسير هذه الحقيقة ، أنه بالرغم من وجود هذه الظاهرة طوال هذه الفترة فإنها لم تحظ سوى باهتمام عدد قليل من علماء الانثروبولوجيا الذين تناولوا بالبحث حياة بعض المجتمعات الانسانية « البدائية » وانماط معيشتها وعاداتها وتقاليدها . إن هذا الجدب في البحث

(١) Myrdal, op. cit., PP. 10 - 11.

الاقتصادي لهذه الظاهرة إنما يعكس الطبيعة السياسية للنظام الإستعماري وتجاهله لمشكلة التخلف والنمو في تلك البلدان .

وهكذا نرى أن البحث العلمي واتجاهاته ليس مستقلاً عن التغيرات السياسية ، والا لما كان هذا الإهتمام المفاجيء بقضايا التخلف والتنمية . غير أن الظروف السياسية لا تحكم فقط مجال البحث وإنما تؤثر أيضاً في منهج البحث وطبيعة النتائج التي يتوصل إليها [1] . فالباحث أو العالم الاجتماعي شأنه شأن أي فرد في المجتمع ، يتأثر بظروفه الإجتماعية وبتراث المجتمع الحضاري وبانتمائه الاجتماعي واهتمامات المجتمع السياسية ، وبطبيعة المؤسسات السياسية السائدة ومحور إهتمامها . والواقع من الأمر أن سلوك العلماء ورجال البحث العلمي ، أحد الأمور الأساسية التي كان يجب أن تحظى باهتمامنا . فالعلوم الإجتماعية جميعاً ، تحاول البحث في تفسير سلوك الأفراد . ومن هذه العلوم علم الاقتصاد ، الذي يبحث في تفسير سلوك الأفراد سواء أكانوا منتجين أم مستهلكين . كما تحاول العلوم الإجتماعية الأخرى تفسير سلوك الأفراد في مجالات متعددة ، مثل علم السياسة وعلم الإجتماع . غير أن النطاق الحالي للعلوم الإجتماعية لا يمكننا من بحث قضية هامة وأساسية وهي تفسير سلوك رجال الفكر الاقتصادي والبحث العلمي . لماذا تتغير إتجاهاتنا واهتماماتنا من فترة إلى أخرى ؟ لماذا يقول زيد من الناس ما يقول من آراء ونظريات ؟ لماذا يغير العالم ما يعبر عنه من آراء ولماذا يتغير نطاق إهتماماته من فترة إلى أخرى ؟ . إن العالم كأي فرد في المجتمع تحكمه ظروف هذا المجتمع كما تحكمه أيضاً ظروفه الإجتماعية والاطار الحضاري الذي نشأ فيه وطبيعة المؤسسات السياسية السائدة واهتماماتها [2] . إن قضية البحث العلمي وتحول الإهتمام نحو قضايا

---

(١) Myrdal, op. cit., PP. 10 - 11.

(٢) يحاول « علم إجتماع المعرفة » The Sociology of Knowledge ، وهو أحد الفروع الحديثة لعلم الإجتماع أن يبحث في الأصل الإجتماعي للأفكار والنظريات والعوامل المختلفة التي أدت إلى صياغتها . ونحن نأمل أن يمكننا تطور هذا الفرع من فروع علم الإجتماع إلى امكانية توضيح القضية التي أثرناها في المتن وهي تفسير سلوك رجال الفكر .

التخلف والتنمية والآراء التي كانت نتاج هذا البحث لا يمكن أن ينظر إليها بمعزل عن الظروف والتغييرات السياسية بمعناها الواسع .

هذا فيما يتعلق بالجانب السياسي ، أما فيما يتعلق بتطور الفكر الاقتصادي فقد سبق القول أن الفكر الاقتصادي لا يولد في فراغ ولكنه انعكاس للظروف الاجتماعية والاقتصادية والقضايا التي تثيرها هذه الظروف في مراحل تاريخية مختلفة . ووظيفة المفكر الاقتصادي هو محاولة طرح هذه القضايا والبحث عن حلول لمواجهتها . فالنظرية الاقتصادية التي نقوم بتدريسها اليوم في جامعاتنا ليست وليدة اليوم ولكنها نتاج تطور عمره مائتي عام . ولقد كان هذا التطور نتاج الأسئلة الرئيسية التي طرحها المفكرون في المراحل المختلفة وحاولوا البحث عن إجابة لها .

ما هو السبب وراء إرتفاع الأسعار ؟ كيف تؤثر القيود على التجارة على مستوى الأسعار ؟ كيف تؤثر حركة الأسعار على نصيب الفئات المختلفة من الناتج القومي ؟ كيف يؤثر توزيع الناتج على عمليتي نمو وتطور الاقتصاد القومي ؟ ما هي العلاقة بين نمو الثروة ونمو السكان[1] ؟ . هذه هي بعض الأسئلة التي ظهرت في انجلترا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، حين كانت تمر بما هو معروف اليوم تاريخياً باسم « الثورة الصناعية » . ولقد أثمرت محاولة الإجابة على هذه الأسئلة بناءاً فكرياً هو الاقتصاد الكلاسيكي البريطاني . ( British Classical Economy ) ويكفي في هذا المجال أن نحاول الربط بين آراء «آدم سميث» في تقسيم العمل وسعة الأسواق ونظرية « ريكاردو » في القيمة وتوزيع الناتج القومي ، ثم نربط الإثنين بنظرية مالتس في السكان ، وتكون النتيجة بناءاً فكرياً متكاملاً للنمو الاقتصادي .

فدرجة نمو المجتمعات وتطورها وسرعة هذا التطور ، تتوقف على المعدل الذي تزيد به الثروة ، أي كمية السلع والخدمات التي يستطيع أي مجتمع أن ينتجها.

(١) A. K. Das-Gupta, « Planning and Economic Grawth », London, 1965, P. 17.

وحيث أن العمل هو مصدر هذه الثروة ، فانها تتزايد بتزايد إنتاجية العمل وهذه بدورها تتوقف على درجة تقسيم العمل . فكلما زادت درجة تقسيم العمل ، كلما ارتفعت انتاجية العمل وبالتالي زادت ثروة المجتمع ، غير ان درجة تقسيم العمل تتوقف على حجم السوق . فاتساع حجم السوق يؤدي إلى زيادة تقسيم العمل وبالتالي رفع إنتاجية العامل ، وزيادة حجم السوق تؤدي إلى زيادة تقسيم العمل ، ذلك أن اتساع حجم السوق يسمح بزيادة التراكم الرأسمالي ( الاستثمار ) ، الذي يؤدي بدوره إلى إمكانية زيادة تقسيم العمل . وهكذا كان التراكم الرأسمالي ومعدل زيادته هو العامل الديناميكي والحاسم في تحديد معدل النمو وسرعة التطور بجانب سعة السوق . غير أن معدل التراكم الرأسمالي ليس منفصلا عن نمط توزيع الدخل القومي ، وهذا بدوره ليس منعزلا عن حركة الأسعار .

و يتوقف حجم الاستثمار ( التراكم ) ومعدل نموه على نصيب الأرباح في الناتج القومي. وبمعنى آخر يتوقف معدل الاستثمار على ذلك النصيب من الدخل القومي الذي يؤول إلى طبقة الرأسماليين الصناعيين . وبالتالي فإن زيادة ذلك النصيب يعني أن ليس هناك عائق أمام النظام الرأسمالي عن النمو المستمر ؛ اذ سوف يضمن ذلك زيادة مستمرة في حجم التراكم الرأسمالي . ومن هنا كان الاهتمام بحركة الأسعار وانعكاسها على توزيع الناتج القومي . والإهتمام بالنمو السكاني . فالانفجار السكاني سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية مما يضطر المجتمع إلى اللجوء إلى زراعة أراضي أقل خصوبة مما يترتب عليه ارتفاع نفقة الانتاج وبالتالي أسعار المواد الغذائية . وسوف ينتج عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية ضرورة رفع الأجور النقدية للعمال واثراء طبقة كبار الملاك ( نتيجة لزيادة مستوى الريع على الأراضي الزراعية ) ،على حساب نصيب الأرباح من الناتج القومي ؛ مما يؤدي إلى نقص معدل التراكم ؛ ومن ثم انخفاض معدل النمو . وهكذا فالنظام الرأسمالي وما يتهدده من ركود ، إنما يعود في الأساس إلى ما يمكن أن يؤدي إلى انخفاض نصيب الربح من الناتج

القومي . وهكذا نادى الاقتصاديون التقليديون بضرورة إزالة كافة العوائق التي تقف أمام عملية التراكم واتساع الأسواق .

ولقد كانت ولا شك مشكلة النمو الإقتصادي هي محور الإهتمام في الاقتصاد الكلاسيكي. ويتجلى هذا الإهتمام في عنوان كتاب آدم سميث « بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم » سنة ١٧٧٦ . كذلك وجه الاقتصاديون الكلاسيك جل إهتمامهم إلى بيان القوى التي لعبت دورا هاما في التقدم الاقتصادي ، كما إهتموا تمام الاهتمام بازالة كافة العوائق أمام عملية التراكم الرأسمالي ، مثل نظام الطوائف ، قيود التجارة ، ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية . وهكذا لم تكن الدعوة إلى الحرية الاقتصادية التي نادت بها هذه المدرسة الفكرية مجرد دعوة لعدم التدخل الحكومي ، ولكنها كانت تمثل مطلبا ملحا للقضاء على ما كان يعتقد ان يكون عراقيل أساسية معطلة لنمو المجتمع الرأسمالي الصناعي [١] .

غير أن هذا المولود الجديد ـ النظام الرأسمالي الصناعي الذي دافعت عنه المدرسة التقليدية ـ ما كاد يحبو حتى واجهته العديد من العقبات في طريق سيره ، كما أوضح تطبيقه عديدا من أوجه الخلل والاضطراب ... وكان على المدرسة الاشتراكية بزعامة كارل ماركس أن تقدم التفسير العلمي لعوائق حركة هذا النظام وأوجه الخلل في طريق سيره .

فالنظام الرأسمالي لا يمكن أن يفهم إلا بوصفه مرحلة معينة من مراحل تطور قوى الإنتاج الاجتماعية . وإذا كان صحيحا ما ادعاه الاقتصاديون الكلاسيك من أن عملية التراكم هي العامل الديناميكي المسئول عن نمو النظام ، فإن عملية التراكم التي تؤدي بدورها إلى تطور قوى الانتاج لا تتم في فراغ ، وانما تتخذ مكانها في إطار معين من علاقات الانتاج ( علاقات الملكية ) وبما أنه لا بد من وجود نوع معين من التلاؤم بين نمو قوى الانتاج وعلاقات الانتاج

---

(١) L. Robbins : « The Theory of Economic Policy In English Classical Political Economy », London, 1952, P. 19.

السائدة ، فإن نمو القوى المذكورة يحدد الاطار الراهن لعلاقات الملكية . وهكذا فبعد مرحلة معينة من نمو المجتمع الرأسمالي ، تصبح علاقات الانتاج السائدة عقبة أمام تطور قوى الإنتاج ، بحيث أن السبيل الوحيد أمام إنطلاق هذه القوى نحو النمو هو تغيير علاقات الانتاج السائدة . كذلك فإن التناقضات الكامنة في طبيعة هذا النظام سوف تؤدي به حتما وأبدا إلى مواجهة الأزمات الدورية التي تؤدي في النهاية إلى إنهياره واحلال نظام جديد بديل عنه . فالزيادة المستمرة في عملية التراكم تؤدي دائما وأبدا إلى زيادة الطاقة الانتاجية . غير أن هذه الزيادة المستمرة في الطاقة الإنتاجية لا يصاحبها زيادة مقابلة في القوة الشرائية ، ( نتيجة للفقر المزمن للقوى العاملة في ظل هذا النظام ) ، تسمح باستيعاب هذه الزيادة ومن ثم تحدث أزمات دورية متلاحقة تؤدي إلى انهيار هذا النظام .

وكان رد الفعل لهذا التحليل لحركة النظام الرأسمالي الذي قدمه كارل ماركس ، هو ظهور محاولات متعددة للرد على انتقادات المدرسة الاشتراكية . ولقد تبلورت هذه المحاولات في بناء فكري جديد هو المدرسة الكلاسيكية الحديثة التي ولدت حول عام ١٨٧٠ . إن نشأة فكر هذه المدرسة يمكن أن يعزى ولو جزئيا إلى أسباب سياسية كرد فعل لانتقادات المدرسة الاشتراكية [1] . ولقد سادت هذه المدرسة في الفكر الإقتصادي الغربي حتى يومنا هذا . وبفضل البناء النظري لهذه المدرسة تحول مركز الإهتمام في الفكر الإقتصادي ومجال البحث في علم الإقتصاد إلى مجال يختلف تمام الإختلاف عن مجال بحث المدرسة الكلاسيكية أو المدرسة الاشتراكية . فالقضية الأساسية لعلم الاقتصاد في رأي هذه

---

(١) إن هذا التفسير الذي نقدمه هنا لظهور المدرسة الكلاسيكية الحديثة ، إنما يرجع إلى أنه في السنوات ١٨٧٣ — ١٨٩٨ وهي السنوات التي تدعمت فيها هذه المدرسة ، واجه النظام الرأسمالي أزمة إنكماشية تكاد تقرب في أبعادها من الأزمة العالمية لسنة ١٩٢٩ . وكان يمكن لهذه الظروف أن تحول إهتمام الفكر الاقتصادي إلى بحث موضوع الأزمات الدورية للنظام الرأسمالي وعقبات نموه وهو مجال يبعد كل البعد عن محور إهتمام المدرسة الكلاسيكية الحديثة ، الا وهو البحث في كفاءة وتوزيع الموارد القائمة من خلال عمل جهاز الأسعار . أمـــا البحث في موضوع الدورات الاقتصادية فلم يبدأ الاهتمام به إلا في الثلاثينات من هذا القرن .

المدرسة ، ليست هي البحث في قوانين حركة النظام الرأسمالي ولا في أسباب وعقبات نموه وتطوره . فالنظام الرأسمالي يحمل في طياته قوى كامنة تدفعه دائما إلى النمو والتطور المستمرين ، وإنما القضية الأساسية لعلم الاقتصاد هي البحث في محاولة الوصول بهذا النظام إلى أعلى كفاءة ممكنة . لقد اكتمل البناء ولم تعد مشكلة النمو أوالتقدم هي المشكلة الأساسية ، وانما المشكلةالأساسيةهي البحث في إصلاح وتهذيبهذا البناء. وأصبحعلمالاقتصاد يعرف بكونه العلم الذي يبحث في توزيعالمواردالنادرة توزيعا أمثل علىأوجه الاستخدامات المختلفة للوصول إلى أقصىاشباع ممكن لحاجات المجتمع[1] .وهكذا نظرإلى النظام الرأسمالي بوصفهنظام أبدي سرمدي خالد يحمل في طياته عوامل نموه وتطوره . أما القضية الأساسية التي تواجه الفكر الاقتصادي ، فهي البحث عن أوجه الاصلاح اللازمة لرفع كفاءة هذا البناء[2] . أما الاصلاحات المسموح بها في هذا الإطار النظري الجديد فهي تلك التي تجري بحذر واحتراس حتى لا تلحق الضرر بأعمدة البناء . وهكذا كانت التعديلات الحدية هي وحدها التي تعتبر تعديلات عملية يمكن السماح باجرائها . ونظر إلى المشكلة الإقتصادية بوصفها مشكلة توزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة من خلال عمل جهاز الأسعار أو آلية السوق ، وبالتالي لم تصبح قضية سلوك المتغيرات الكلية ، كالاستهلاك والاستثمار والدخل على مستوى الإقتصاد القومي هي محـــل الإهتمام ، إنما أصبح محور النقاش النظري يدور حول كيف يصل المستهلك إلى أقصى اشباع ممكن عن طريق توزيع موارده على أوجه الاستخدام المختلفة ، وكيف يصل المنتج إلى أقصى ربح ممكن عن طريق توزيع موارده المتاحة[3] ... الخ أي أن محور الاهتمام هو سلوك الوحدات الجزئية ، على نطاق الاقتصاد القومي ، أما النظام ككل فكما

---

(١) H. Myint, « Theories Of Welfare Economics », Publications of the London School of Economics and Political Science, 1948, PP. 89 - 94.

(٢) P. Baran, op. cit., PP. 59 - 61.

(٣) H. Myint, Theories of Welfare..., op. cit., P. 89, P. 96.

ذكرنا فهو يضمن لنا من تلقاء نفسه الاستخدام الكامل والشامل لموارد المجتمع المتاحة .

ولقد ظل فكر المدرسة التقليدية الحديثة مسيطرا حتى جاءت الأزمة العالمية الكبرى خلال الثلاثينات من هذا القرن ( ١٩٢٩ — ١٩٣٤) فزلزلت هذا الفكر من جذوره وزعزعت الثقة في أعمدة البناء وأطاحت بهذه الهيبة التقليدية لأبدية النظام الرأسمالي والتي أضفتها المدرسة الكلاسيكية الحديثة على الفكر الاقتصادي وكان على هذا الفكر أن يضع أسئلة جديدة محاولا البحث عن إجابة لها : . ما هو وجه الخطأ وأين يكمن العيب في عمل النظام الحر ؟ ما هو وجه الخطأ في الافتراضات الأساسية للمدرسة الكلاسيكية والكلاسيكية الحديثة ؟ ما هو السبب وراء هذا الانهيار الذي يهدد النظام الرأسمالي ؟ كيف يكون المخرج ؟ ولقد تصدى للأجابة على هذه الأسئلة الاقتصادي الإنجليزي « جون مانيارد كينز ».

حقيقة الأمر أن الاستثمار ( التراكم ) هو العامل الديناميكي للنمو . غير أن المدرسة التقليدية وأتباعها إهتموا إهتماما بالغا بدراسة أثر واحد للأستثمار ، وهو خلقه للطاقة الانتاجية . أي أن القضية قد عولجت فقط من جانب العرض ، أما جانب الطلب وهـــو قدرة الإستثمار على خلق الدخول ومـــن ثم زيادة القوة الشرائية لم تحظ بنفس الإهتمام [1] . ولقد أثبتت التجربة ، أنه لا بد من وجودنوع من التوازن بين هذين الأثرين لعملية الإستثمار ، بمعنى أنه لا بد من وجود نوع من التوازن بين الزيادة في الطاقة الإنتاجية وبين الزيادة في القوة الشرائية الناتجة عن الاستثمار ، والأزمات التي تجتاح النظام الرأسمالي إنما تعود إلى إختلال هذا التوازن . فاذا لم تكن الزيادة في الدخول وبالتالي في القوة

---

(١) هذا باستثناء ما أثاره « مالتس » من إحتمال نشوء ظاهرة (افائض الانتاج ) glut ، نتيجة لعدم تلاؤم الطلب مع العرض ، وذلك أثناء المناقشات التي دارت بينه وبين ريكاردو ....أنظر .
A. Lewis : « Economic Development With Unlimited Supplies of Labour »,
in Economics of underdevelopment, Agrwala and Singh, Oxford, 1958,
P. 300.

الشرائية الناتجة عن الاستثمار قادرة على إستيعاب الزيادة في الطاقة الإنتاجية الناشئة عن الاستثمار ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى خلق الأزمة الاقتصادية وتعميقها . بل إن التوازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الشامل أمر ممكن . وآلية النظام الرأسمالي وهي جهاز الأسعار ( نظام السوق ) لا تضمن بذاتها تحقيق هذا التوازن عند مستوى التشغيل الكامل . ومن ثم فإن الأمر متروك للحكومات عن طريق سياساتها المالية والنقدية لكي تعوض هذا النقص في عمل آلية السوق ، حتى تضمن بذلك التوازن بين الطلب والعرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل .. وتستطيع الحكومات إتباع كافة السبل واستخدام كافة الأدوات للتأثير على حجم الطلب ، حتى ولو كان ذلك عن طريق توجيه الانفاق الحكومي نحو تشغيل جزء من القوة العاملة العاطلة في حفر الخنادق وإعادة ردمها . واستطاع « كينز » أن يقدم الحلول التي يستطيع بموجبها النظام القائم مواجهة هذه الأزمات . والحلول التي قدمها « كينز » لا يترتب على تطبيقها تغيير هيكلي في النظام القائم ، ولكنها لا تعدو أن تكون سياسات حكومية تستهدف إعادة التوازن في إطار الهيكل القائم . واذا كان قد ترتب على أفكار كينز زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، الا أن هذا التدخل لم يكن إلا الوسيلة الوحيدة لحماية الإطار الراهن لعلاقات الانتاج الرأسمالية .

ولقد كانت مقترحات كينز عبارة عن سياسات متعلقة بالمدى القصير ، تستطيع بها الحكومات مواجهة الأزمة بعد حدوثها أو حين تظهر في الأفق بوادرها ، ولم تكن مقترحاته متعلقة بقضية النمو في المدى الطويـــل . وواجهت أوربا بعد الحرب العالمية الثانية مشكلة « إعادة البناء » Reconstruction ، وترتب على ذلك ظهور مشكلة النمو الاقتصادي في الأفق كمشكلة ملحة . ولم تكن أفكار كينز تتعلق كما أشرنا سوى بالمدى القصير . وترتب على مواجهة أوربا لهذه المشاكل المتعلقة بالنمو أن بدأت أسئلة جديدة تطرح نفسها على بساط البحث : كيف نضمن للنظام الرأسمالي ، بالرغم من حدوث

الأزمات الدورية ، إتجاها عاما طويل المدى للنمو الإقتصادي[1] تتذبذب حوله مستويات النشاط الاقتصادي ؟ ـ كيف تضمن الخروج من إطار الركود الطويل المدى الذي يتهدد النظام الرأسمالي ؟ كيف نستطيع أن نحقق النمو مع الإستقرار ؟ هل من الممكن أن يتم ذلك عن طريق إستخدام أسلوب كينز في التحليل ؟ . ومن هنا إتجه الفكر الإقتصادي في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية إلى البحث عن الظروف والشروط الواجب توافرها لتحقيق معدلات مرتفعة لزيادة الدخل في المدى الطويل ( مشكلة النمو ) مع ضمان حد أدنى من الإستقرار . وهكذا ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ما عرف في الفكر الاقتصادي « بنماذج النمو » ، وهي نماذج تبحث عن ظروف وشروط تحقيق النمو المرغوب فيه مع الاستقرار ( أي ضمان حد أدنى من إستقرار الأسعار ) . ومن أمثلة ذلك نموذج هارود ودومار ، نموذج هيكس ، نموذج جون روبنسون وفون نيومان ، وهي نماذج تتميز بكونها نشأت في إطار الفكر الكينزي ، كما تستخدم أدواته التحليلية مع تطبيقها على المدى الطويل .

ولقد تطابق هذا الاتجاه الفكري ( البحث عن مشاكل النمو للدول المتقدمة ) مع بداية الاهتمام بمشاكل التخلف والتنمية للدول المتخلفة بعد الحصول على إستقلالها . وكانت أولى الجهود التي بذلت في هذا المضمار في دور البحث العلمي في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية هي محاولة دراسة إمكانية تطبيق نماذج النمو سالفة الذكر ومدى واقعيتها وفعاليتها لمواجهة مشاكل التخطيط للتنمية في الدول المتخلفة . وليس غريبا أن نلاحظ مدى إنشغال المفكرين الاقتصاديين في الدول النامية في تلك الآونة بمناقشة هذه النماذج ومدى انطباقها على مشاكل مجتمعاتهم[2] .

**حـ ـ « تعريف الدول المتخلفة وقياس التخلف »**

حينما بدأ الفكر الاقتصادي في تناول مشكلة النمو للدول المتخلفة ، أطلق

(١) Das-Gupta, op. cit., P. 25, Baldwin & Meir, op. cit., PP. 100 - 104.

(٢) Das-Gupta, op. cit., P. 25.

على هذه المجموعة من الدول إصطلاح الدول المتأخرة « Backward Countries» . وعرفت الدول المتأخرة بأنها تلك الدول التي لم تصل إلى مستوى مرتفع من التقدم الفني والإقتصادي ، أو هي الدول التي تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الإقتصادي والتكنولوجي بحيث يترتب على ذلك شيوع الفقر بين سكانها . وهذا تعريف تنقصه الدقـة الكافية كما أنه لا يوضـح مدى الأبعاد الحقيقية لمشكلة التخلف . أضف إلى ذلك أن إصطلاح التأخر لم يكن مقبولا لدى الكثيرين، خاصة في تلك الدول التي شملها هـذا التعريف . فاستبدل هـذا الإصطلاح باصطلاح جديد هو الدول المتخلفة « Underdeveloped Countries » ، وهو تعريف ساد الكتابات الاقتصادية مـدة طويلة . وعرفت الدول المتخلفة بأنها الدول التي تنخفض فيها مستويات المعيشة عن تلك المستويات السائـدة في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية واستراليا ونيوزيلانده ... الخ. وبمعنى آخر هي الدول التي ينخفض فيها مستوى الدخل الحقيقي للفرد عن متوسط دخل الفرد السائد في الدول المتقدمة . وأصبح من المتعارف عليه أن هذا التعريف — بمعنى التخلف — يتضمن بالضرورة تواجد إمكانيات النمو في هـذه البلدان [١] . أي أن التخلف يعني عـدم الإستغلال الكامل للموارد المتاحة . ومن ثم فإنه يمكن الارتفاع بمتوسط الدخل الفردي عن طريق استغلال هذه الموارد .

ولقد إعترض البعض على الإصطلاح السابق وعلى التعريف بالدول المتخلفة الذي يتضمنه، وذلك على أساس أنه تعريف ينقصه الشمول . ومن ثم نادى هذا الفريق بأن يطلق على هذه المجموعة من الدول ، « الدول المتخلفة المتأخرة » ، حتى يكون التعريف جامعا مانعا . ذلك أن مفهوم التخلف إنما ينصرف — في نظر هذه المجموعة من الكتاب — إلى الموارد المادية وعدم استغلالها إستغلالا

---

(١) Enke, S., « Economics For Development », Printice-Hall, inc., 1964, P. 17., Bauer & Yamey, « The Economics of Underdeveloped Countries », Cambridge Handbook Economic Series, 1959, P. 3., Ch. Kindleberger, «Economic Development», London 1965, PP. 2 - 5.

كاملا ومنتجا . أما التأخر فينصرف إلى قدرات القوى البشرية السائدة في هذه المجتمعات وعدم استطاعتها القيام باستغلال الموارد المادية إستغلالا منتجا . ومن ثم لا بد من ذكر هاتين الصفتين معا [1] .

ولقد إعترض البعض على إصطلاح التخلف السابق الإشارة إليه ، على أساس أنه لا يفرق بين الركود والنمو ،أضف إلى ذلك أنه يعطي الإنطباع العام بسيادة الركود في هذه المجتمعات ،وهو أمر لا يتفق وحقيقة واقع هذه المجتمعات. ولذا حاول بعض الكتاب إحلال إصطلاح الدول المتخلفة بإصطلاح الدول النامية ، حتى لا يختلط مفهوم الركود بالتخلف ، اذ تقوم هذه الدول أيضا بمجهود إنمائي . وساعد على شيوع هذا الإصطلاح ازدياد عدد أعضاء الدول المستقلة حديثا في المحافل الدولية ( كالأمم المتحدة ) ، بحيث أصبح هذا الاصطلاح أكثر قبولا لاسماعهم عن اصطلاح الدول المتخلفة أو المتأخرة .

غير أن استخدام الاصطلاح السابق ـــ الدول النامية ـــ يثير الخلط أكثر من كونه موضحا لحقيقة الأمر في الدول النامية . ذلك أن النمو حقيقة تشترك فيها كل من الدول المتخلفة والمتقدمة . وهذا يتطلب منا الإشارة إلى الدول المتخلفة النامية والدول المتقدمة النامية ، وبذلك نكون قد زدنا المسألة تعقيدا . لقد حاول البعض الإستغناء عن الاصطلاحات السابقة واستخدام إصطلاح العالم الثالث « Tier Monde » ، وذلك على أساس أنه الاصطلاح الوحيد الذي يتجاوز العديد من الصعوبات وأهمها أن الدول النامية أو المتخلفة لا تمثل مجموعة متجانسة يمكن أن يشملها تعريف واحد [2] .

إن استخدام إصطلاح الدول المتخلفة أو النامية أو المتأخرة أو العالم الثالث والإختيار فيما بينها ، تحكمه عوامل سياسية واجتماعية ونفسية وغيرها. فاستخدام

(١) H. Myint, « An Interpretation Of Economic Backwardness », in Agrawala & Singh, Economics of Underdevelopment, Oxford 1958, P. 93.

(٢) Edith Penrose, « The Economics Of The Tier Monde » an inaugural Lecture, London 1964.

الانسان لإصطلاح من هذه الاصطلاحات قد يتوقف على مدى حساسية المستمعين لمحاضرة معينة أو طبيعة القارئين لكتاب معين . أما الفرق الجوهري لمدلول كل من هذه المصطلحات فلا يوجد على الإطلاق [١] . واستخدام أي منها مقبول طالما أن هناك إتفاق على مضمون الاصطلاح المستخدم . فالقضية الأساسية هي المضمون الحقيقي الذي نتفق عليه ويستوي بعد ذلك أن نطلق على هذا المضمون متخلف أومتأخر أو نامي . من هنا يمكننا القول أن الدول المتخلفة أو النامية هي الدول التي ينخفض فيها مستوى المعيشة بالنسبة لمستوى المعيشة السائد في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واستراليا وكندا ... الخ ، أو هي الدول التي ينخفض فيها متوسط الدخل الحقيقي للفرد بالنسبة لمتوسطات الدخل الفردي السائدة في بلدان أوربا الغربية وأمريكا الشمالية [٢] . ويتضمن التعريف السابق تواجد امكانيات النمو عن طريق إعادة تنظيم استغلال موارد هذه البلدان استغلالا منتجا .

ومن التعريف السابق يتضح أن مسألة التخلف مسألة نسبية وليست مطلقة ، بمعنى أننا نقارن الوضع الإقتصادي في مجموعة من الدول بالنسبة للوضع الأقتصادي في مجموعة أخرى . أي نقيس مستوى المعيشة السائد في مجموعة معينة بمستوى المعيشة السائد في مجموعة أخرى . فالتخلف هو الإختلاف النسبي في مستوى المعيشة . أو بمعنى آخر ، التخلف هو الانخفاض النسبي في مستوى المعيشة لمجموعة معينة من الدول . ويستند التعريف السابق إلى مقياس محدد لقياس مستوى المعيشة ، الا وهو متوسط الدخل الحقيقي للفرد ، وبالتالي تعرف الدول المتخلفة بأنها الدول التي ينخفض فيها متوسط دخل الفرد بالنسبة لدخل الفرد السائد في الدول المتقدمة الصناعية . وبالتالي فإن مقارنة متوسطات الدخل في مجموعة معينة من الدول تمكننا من تقسيمها إلى دول متخلفة ودول متقدمة ، اذ أن الدول المتخلفة هي التي تتميز بالانخفاض النسبي في متوسط دخل الفرد .

(١) سوف يكون استخدامنا في هذا الكتاب لهذه المصطلحات جميعاً قائم على اساس أنها مترادفات تعني نفس الشيء .

(٢) Bauer & Yamey, op. cit., P. 5.

ومن التعريف السابق يتضح أن التنمية الاقتصادية،أيعملية الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم ، ما هي إلا عملية رفع مستوى المعيشة ، أي الزياده المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد ... وهكذا جرى العرف على تعريف التنمية الاقتصادية بأنها الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد عبر مدة طويلة ، وأن معدل هذه الزيادة يقيس سرعة التنمية ومدى الجهد الانمائي المبذول في مجتمع معين بالنسبة لمجتمع آخر . فإذا قلنا أن الدولة «ا» يزيد فيها متوسط دخل الفرد بحوالي ٤٪ سنويا بينما يتزايد في الدولة ( ب ) بحوالي ٢ ٪ سنويا ، فإن هذا يعني أن معدل التنمية في الأولى أعلى من الثانية .

مما سبق يمكن القول ، أنه يوجد لدينا مقياسان : أما المقياس الأول فهو متوسط دخل الفرد في لحظة زمنية معينة ( عام ١٩٧٠ مثلا ) كمقياس للتخلف والتقدم . أما المقياس الثاني ، فهو الزيادة في متوسط دخل الفرد عبر فترة زمنية معينة ، كمقياس للتنمية وسرعتها . والسؤال الذي يواجهنا الآن هو : إلى أي مدى يمكن إستخدام متوسط دخل الفرد ومعدل الزيادة فيه كمقياس للتخلف والتنمية ؟ إلى أي مدى يعتبر مقياسا سليما ؟ بمعنى آخر ، هل يمكن قبول التعريف السابق للتخلف بوصفه الانخفـــاض في متوسط دخـــل الفرد نسبيا إلى الدول المتقدمة .

الواقع أن استخدام متوسط دخـــل الفرد كمعيار وتعريف للتخلف يشوبه الكثير من العيوب ممـــا يؤدي إلى كثير من التشكك في مدى جدواه كتعريف ومقياس للتخلف والتقدم . وترجع هذه العيوب إلى مدى دقة هذا المعيار في التعريف بظاهرة التخلف ، وإلى المشاكل المتعددة التي تصاحب طرق قياس هذا المعيار ، وما يمكن أن يترتب على هذه المشاكل من نتائج تقلل من قيمة هذا المعيار . كما ترجع عيوب هذا التعريف إلى بعض النواحي الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على استخدام مفهوم متوسط دخل الفرد كمقياس للتقدم والتخلف .

فمما لا شك فيه أن هذا المعيار يتميز بكونه معيارا تحكميا [1] . إذ أن إستخدامه يتطلب إختيار متوسطا للدخل الفردي يعتبر حدا فاصلا بين التخلف والتقدم . وبالتالي فإن الدول التي تتمتع بمتوسط للدخل الفردي أعلى من هذا الحد تعتبر دولا متقدمة ، وما دون هذا الحـــد تعتبر دولا متخلفة . واختيار هذا الحد الفاصل إنما يعتبر أمرا تحكميا تدخل في تحديده عوامل متعددة يصعب قياسها كما قد تختلف من باحث إلى آخر [1] . فقد يترتب على إختيار حد معين –وليكن ٦٠٠ دولار مثلا– ادخال بعض الدول المتخلفة ضمن إطار الدول المتقدمة ، كما قد يؤدي إلى ادخال بعض الدول المتقدمة ضمن اطار الدول المتخلفة . فاختيار حد معين ليفصل بين التخلف والتقدم يثير العديد من نقط الخلاف حول العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار عند تحديده .

إن متوسط دخل الفرد يعكس مظهرا واحدا من مظاهر الاقتصاد القومي وهو مستوى المعيشة ، أما مشكلة التخلف فهي مشكلة مركبة وليست مشكلة بسيطة . فالتخلف مفهوم ذو أبعاد متعددة وليس بعدا واحدا [2] . ومن ثم فإنه في هذا المجال يجب التفرقة بين الدول الغنية والدول المتقدمة . فدولة كالكويت أو أبو ظبي مثلا ، قد يفوق متوسط الدخل الفردي فيها ذلك المتوسط السائد في دول أوربا الغربية ، بل هو يفوق فعلا المستوى السائد في الولايات المتحدة الأمريكية . وهذه الدول بهذا المعنى تعتبر دولا « غنية ولكنها ليست دولا متقدمة ، بل هي دول متخلفة بكل ما تحمل هـــذه الكلمة من معنى ، سواء أخذنا في الإعتبار البعد الإجتماعي أو التعليمي ، أو مستوى التقدم الفني والتكنولوجي ومدى انتشاره ، أو قدرات القوى البشرية فيها ... الخ من كافة أبعاد التخلف والتقدم . هذا بينما دول أخرى كاليابان والاتحاد السوفيتي قد

(١) H. Myint. « The Economics Of The Developing Countries », Hutchinson University Library, London 1967, P. 10.

(٢) D. Bright Singh, « Economics Of Development » Asia Publishing House, London, 1966, P. 5.

ينخفض فيها متوسط دخل الفرد نسبيا إلى المستوى السائد في الكويت وأبو ظبي ، لكنها دول تتمتع بكل مميزات التقدم . أضف إلى هذا أن متوسط الدخل الفردي كمقياس لا يعكس نمط توزيع الدخل القومي . ومن ثم لا يعتبر مؤشرا سليما لمدى مستوى معيشة غالبية السكان (١) . هذا ، مع العلم أن الارتفاع في متوسط دخل الفرد لا يعني بالضرورة زيادة في الرفاهة ، إلا اذا كان ذلك الارتفاع مصحوبا بزيادة تلك السلع التي يترتب على زيادتها زيادة في رفاهة الأفراد .

أما فيما يتعلق بالمشاكل المتعلقة بقياس دخل الفرد ، فإن اختلاف تعاريف الدخل القومي والناتج القومي في العالم يجعـــل من الصعب اجراء مقارنات مفيدة ذات معنى فيما يتعلق بمستويات المعيشة . فالدول الاشتراكية تستبعد من تعريف الدخل القومي ذلك الجزء من الدخـــل الذي يتولد في قطاع الخدمات غير المنتجة ( مثل الخدمات الشخصية وبعض الخدمات العامة ) ، بينما تستبقي أغلب الدول الغربية والدول النامية هذا الجزء ضمن تعريف الدخل القومي . ومن ثم فإن إختلاف التعاريف المستخدمة يجعل من الصعب إجراء مقارنات ذات دلالة مفيدة . هذا بجانب أن عملية قياس الدخل القومي نفسه تثير العديد من المشاكل . مثال ذلك ، مدى مساهمة خدمات الحكومة في الدخل — خدمات الأمن والدفاع — لا يمكن حسابها حسابا دقيقا (٢) .

والواقع أن الإتفاق على تعريف محـــدد للناتج القومي لا ينهي المشكلة بـــل يثير عديدا من التعقيدات النظرية والعملية . فنحن نعلم أن الدخل القومي هو القيمة النقدية للسلع والخدمات المنتجة في سنة معينة . وتثور في هذا الصدد مسألة شمول أو عدم شمول هذا التعريف لفئات معينة من السلع والخدمات . فإذا تم الاتفاق على إستبعاد الدخل المتولد في قطاع الاكتفاء الذاتي (٣)

(١) J. Viner, « International Trade And Economic Development », Oxford University Press, London, 1957, P. 98.

(٢) Singh, op. cit., P. 3., Myint, The Economics..., op. cit., P. 10.

(٣) قطاع الاكتفاء الذاتي « Subsistence Sector » ، هو ذلك القطاع الذي يتم فيه الإنتاج بقصد الاستهلاك المباشر ، وبالتالي فان ناتج هذا القطاع لا يدخل في نطاق السوق أو التعامل النقدي .

من حسابات الدخل القومي ، فإن ذلك يؤثر تأثيرا بالغا على امكانية إجراء المقارنات الدولية [1] . فهذا القطاع يكاد يختفي من الدول المتقدمة ، نتيجة للتقدم في تقسيم العمل وشيوع إستخدام النقود على مستوى الاقتصاد القومي كله ، بينما يمثل هذا القطاع أهمية نسبية كبيرة في عديد من الدول المتخلفة في آسيا وأفريقيا [2] ، بحيث يصل نصيب قطاع الاكتفاء الذاتي في بعض منها إلى حوالي ٤٠ ٪ من الدخل المتولد في القطاع الزراعي . إن إستبعاد الدخل المتولد في هذا القطاع من حسابات الدخل القومي يجعـــل تقدير الدخل القومي متحيزا لغير صالح الدول النامية ولصالح الدول المتقدمة . ومن ثم فإن الاتفاق على تعريف موحـــد لا يعني بالضرورة أن النتائج التي يتوصل إليها يمكن مقارنتها . وحتى لو قررنا إدخال هذه الفئة من السلع والخدمات المتولدة في قطاع الاكتفاء الذاتي ضمن تعريف الدخل القومي ، فإن هذا يثير عديدا من المشاكل الإحصائية . فتقدير حجم الناتج والمعاملات التي لا تدخل في نطاق السوق قد يتم بطريقة تحكمية غير دقيقة .

وتثير مشكلة إدخال وإخراج فئات معينة من السلع والخدمات في حساب الدخل القومي مشاكل متعددة بالرغم من الإتفاق على التعريف المستخدم . والمثل الواضح على هـــذا هو الخدمات المنزلية المتبادلة التي يقدمها أفراد الأسرة الواحدة لبعضهم البعض دون مقابل . وقد جرى العرف الدولي على إستبعاد الخدمات المنزلية المتبادلة [3] « Intra Family Services » من تعريف الدخل القومي . والسبب في ذلك يعود إلى أن هذه الخدمات تقدم دائما بالمجان ، أي بلا مقابل . ويترتب على هذا الاستبعاد أن تصبح نتائج تقدير الدخل القومي متحيزة لصالح الدول المتقدمة ، ويصعب بالتالي إجراء المقارنات الدولية . والسبب في ذلك يرجع إلى أن عديدا من الأنشطة الإقتصادية التي تتم في إطار السوق في الدول المتقدمـــة تأخذ مكانها في داخل نطاق الأسرة كخدمة منزلية . فإذا

---

(١) Singh, op. cit., P. 3., Kindleberger, op. cit., P. 3.

(٢) Bauer & Yamey, op. cit., PP. 17 - 18.

(٣) D. Bright Singh, op. cit., P. 3., Also, Bauer & Yamey, op. cit., P. 19.

ذهبت ربـــة بيت في بلد كانجلترا مثلا لشراء رغيف من الخبز فإننا نقول أن الدخل القومي في إنجلترا قد تزايد ، ذلك أننا في هذه الحالة نقوم بحساب القيمة المضافة المتولدة في إنتاج القمح ، وتلك المتولدة في طحنه وخبزه ، ثم تلك القيمة المضافة المتولدة في عملية توزيعه إلى أن يصل إلى المستهلك النهائي. هذا بينما ربة البيت في ريف الدول النامية التي تقوم بهذه الأنشطة جميعا داخل نطاق الأسرة لا تحسب خدماتها ضمن حسابات الدخل القومي ، مـــع أن مساهمتها في الدخل القومي لا تقل عن تلك التي حدثت في انجلترا [1] . كل ما في الأمر ، أن هذه الخدمة قد قدمت في إطار الأسرة فاحتسبت من قبيل الخدمات المنزلية المتبادلة . كذلك فان المرأة الأوربية التي تقوم بارسال ملابسها للحصول على خدمة التنظيف والكي فاننـــا نقوم بحساب هذه العملية ضمن الدخل القومي ، بينما المرأة الريفية التي تقوم بغسيل ملابس أفراد أسرتها على ضفاف النهر فإننا نستبعدها من حسابات الدخل القومي ، بالرغم من مساهمتها في توليد هذا الدخل . والمشكلة الرئيسية هنا ، أن نطاق هذه الخدمات من الإتساع في الدول النامية بحيث يشمل عديدا من الأنشطة التي تتم في إطار السوق في الدول المتقدمة . السبب في ذلك يعـــود إلى شيوع نظام العاملين لحسابهم الخاص نتيجة لسيادة العائلة كوحدة إنتاجية . وهكذا يتضح لنا أن الدخل القومي المقدر طبقا لهذا التعريف يتضمن تحيزا لغير صالح الدول النامية . أضف إلى هذا أنه في بعض البلدان المتخلفة تعتبر هـــذه الخدمات المنزلية المتبادلة ذات طبيعة تجارية ، بمعنى أن ربة البيت تتقاضى مقابلا نقديا من أفراد الأسرة نتيجة تقديم هذه الخدمات ، مثال ذلك ، التقاليد السائدة في بعض بلدان غرب افريقيا . وهذا يؤدي بنا إلى نتيجة هامة وهي أن تعريف الدخل القومي وتقديره يتأثر بطبيعة التنظيم الإقتصادي والاجتماعي السائد في بلد معين [2] .

---

(١) Enke, S., « Economics For Development », op. cit., P. 42.

(٢) « إن الدخول لها معنى فقط ، فيما يتعلق بعلاقتها بالهيكل الإجتماعي الذي يتضمنها ، ومن ثم فإنه من الخطأ إفتراض أن الدخل الكلي ومتوسط دخل الفرد يمكن أن يكون مقياساً للتقدم : أنظر H. Frankel : United Nations Premier for Development », Quarterly Journal of Economics, August, 1952, P. 309.

ومن المشاكل الأساسية التي تثير صعوبات خاصة بالقياس هي محاولة التفرقة بين المدفوعات التحويلية التي لا تدخل في حساب الدخل القومي ، والمدفوعات في مقابل خدمات . والسبب في ذلك يعود إلى أنه في بعض البلدان النامية قـد لا تتناسب المدفوعات مع الخدمة المقدمة ، مما يستعصى معه تحديد ماهية هذه المدفوعات ، هل هي مدفوعات تحويلية أم في مقابل خدمات ؟[1].

وتثير المقارنات الدولية بين الدخل الفردي للدول المختلفة عديد من المشاكل مما قد يترتب عليه صعوبة إجراء المقارنات الدولية . فالدخل القومي لأي دولة يتأثر بطبيعة السلع والخدمات المنتجة ، ومن ثم بهيكل أسعارها النسبية . وتعكس هذه الحقيقة نفسها في المقارنات الدولية. وعديد من المشكلات الخاصة بحساب ومقارنة الدخل القومي والفردي دوليا تنبع من هـذه الصعوبة الا وهي تحويل المعلومات المتعددة المقاييس إلى معلوم ذو مقياس واحد . فإذا أردنا مقارنة الدخل القومي للبنان بالدخل القومي في فنزويلا فأي الهيكلين السعريين سنستخدم ؟ ذلك الخاص بلبنان أم ذلك الخاص بفنزويلا ؟ فاستخدام الهيكل السعري للدولة الأولى لتقدير الدخل القومي في الثانية قد يؤدي إلى تقديرات متحيزة في صالح الدولة الأولى ولغير صالح للثانية ، لعدم وجود أي عامل مشترك بين إقتصاد البلدين . كذلك كيف يمكن استخدام الهيكل السعري السائد في سيبريا حيث الحاجة إلى الفراء وأدوات التدفئـة والملابس الثقيلة والمنازل المحكمة لتقدير الدخل القومي في بلد أفريقي حيث تنعدم الحاجة إلى الملابس الثقيلة والمنازل المجهزة وكافة المنتجات السابقة [2] .

وتثير مشكلة مقارنات متوسطات الدخل الفردي على المستوى الدولي قضية تحويل دخول الدول المختلفة إلى عملة دولية واحدة هي الدولار أو الاسترليني

---

(١) Bauer & Yamey, op. cit., P. 20.

(٢) Jagdish Bhagwati, « The Economcis of Underdeveloped Countries », World University Library, London 1966, P. 13. Also, B. Singh, op. cit., P. 7.

مثلا — وهذه مشكلة مرتبطة تمام الارتباط بالمشكلةالسابقة . اذ أن ذلك يقتضي إستخدام سعر صرف معين يتم بناء عليه عملية التحويل من العملة الوطنية إلى العملة الدولية . ونحن نعلم أن أسعار الصرف في الدول النامية تستخدم كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية بقصد تشجيع الصادرات أو الحد من الواردات وهي في الأغلب الأعم أسعار صرف ثابتة لا تعكس الواقع ؛ومن ثم فإن إستخدامها يؤدي إلى تحيز في غير صالح الدول المتخلفة . وحتى لو إفترضنا الحرية التامة للتجارة الدولية ومن ثم حرية أسعار الصرف في التذبذب على حسب حالة السوق فإن المقارنات الدولية بين متوسطات الدخل الفردي ليست أيضا ذات دلالة كبيرة .. ذلك أن سعر الصرف يتأثر إلى حد بعيد بالسلع والخدمات الداخلة في نطاق التجارة الدولية ؛ ومن ثم فهو لا يعكس القوة الشرائية للعملة الوطنية بالنسبة للسلع والخدمات الداخلية التي لا تدخل في نطاق التجارة الدولية . وحيث أن هذه السلع والخدمات التي لا تدخل في نطاق التجارة الدولية من الأهمية بمكان من حيث الكم والقيمة كما أنهـــا تتميز بانخفاض أسعارهـــا النسبية محليا ، فإن أسعار الصرف المستخدمة لا تعكس حقيقة القوة الشرائية للعملة الوطنية على هذه السلع التي يستهلكها أغلبية السكان . ومن ثم يترتب على عملية التحويل من العملة الوطنية إلى العملة الدولية تحيز في التقدير لغير صالح الدول النامية [١] .

ويثير تبني متوسط الدخل الفردي كتعريف للتخلف والتنمية عديد من القضايا الأساسية الهامة المتعلقة بنمط التنمية وسياستها . فقد يترتب على إستخدام هذا المفهوم كتعريف للتنمية إلى الخلط بالمقصود بمعنى التنمية لمجتمع معين ، كما قد يترتب عليه تبني إستراتيجيات وسياسات لا تتلائم وظروف المجتمع المتخلف موضوع البحث ، بل قد تؤدي إلى كوارث عديدة . ولتوضيح هذه النقطة نسوق المثال التالي :

حينما نشير إلى الدول المتخلفة بوصفها الدول التي ينخفض فيها متوسط دخل الفرد عن متوسط الدخل الفردي السائد في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية ، فإننا

(١) Bauer & Yamey, op. cit., P. 23. Also, B, Singh, op. cit., P. 8.

نعني بذلك أن عملية التنمية ما هي إلا الانتقال من متوسط دخل فردي قدره ١٥٠ دولار — وهو المتوسط السائد في عديد من الدول النامية — إلى متوسط دخل فردي قدره ٣٠٠٠ دولار وهو المتوسط السائد في أمريكا الشمالية مثلا ، وأن هدف عملية التنمية إنما هو تحقيق ذلك المستوى من الدخل . وحينما نشير إلى أن الدخل الفردي في الولايات المتحدة — وهو الدخل المستهدف — يبلغ ٣٠٠٠ دولار فإننا لا نقصد بذلك الثلاثة الاف دولار لذاتها ، ولكننا نعني تلك التركيبة من السلع والخدمات التي يمثلها هذا الدخل الفردي . وهي تركيبة أو حزمة من السلع والخدمات تتضمن تركيبة معينة من السلع الاستهلاكية، وخدمات منزلية محددة ، مستوى معين ونوع معين من الخدمات الصحية ، ونوع ومستوى معين من خدمات النقل والمواصلات ... الخ . هذه التوليفة من السلع والخدمات التي يمثلها متوسط الدخل الفردي في الولايات المتحدة الأمريكية إنما تعكس نمطا معينا للسلوك والحياة ، كما تعكس تفضيلات وقيم واتجاهات أفراد هذا المجتمع . وليست هذه التوليفة من السلع والخدمات هي بالضرورة التوليفه المثلى التي تتلاءم وظروف الدول النامية . خذ مثالا لذلك قضية سيارات الركوب الخاصة : فهذه أصبحت جزءا لا يتجزأ من تركيبة السلع المكونة لدخل الفرد في الولايات المتحدة ، وهي ولا شك تعكس قيما واتجاهات معينة سائدة في هذا المجتمع . غير أن سيارات الركوب الخاصة ليست بالضرورة وسيلة المواصلات الوحيدة اللائقة والملائمة لظروف الدول النامية الاقتصادية والاجتماعية . ومن ثم فإن تبني متوسط الدخل الفردي في الولايات المتحدة الأمريكية بتلك التركيبة من السلع والخدمات التي يمثلها كمعيار للتقدم ، قد يؤدي بنا إلى عدم إمكانية تصور الحصول على حد أدنى لائق من خدمات النقل والمواصلات دون تواجد سيارات الركوب الخاصة . وقد يدفع هذا ببعض الحكومات إلى توجيه جزء من مواردها النادرة لانتاج سيارات الركوب الخاصة — التي لا تخدم سوى طلب واحتياجات فئات إجتماعية محددة — دون أن تتوافر خدمات المواصلات العامة إلى الجزء الأغلب من السكان . وهكذا نصبح غير قادرين على تصور إمكانية

توافر الحد الأدنى من خدمات المواصلات اللائقة دون تواجد السيارات الخاصة ، وتصبح النتيجة هي ضياع جزء من مواردنا أو سوء إستخدامها .

لنضرب مثالا آخر متعلق بالخدمات الصحية : فمتوسط الدخـــل الفردي في الولايات المتحدة الأمريكية يتضمن مستوى ونمطا معينا من الخدمات الصحية ، ويتضمن هذا النمط ضرورة تواجد المستشفيات الخاصة المتخصصة ، مثل المستشفيات المتخصصة في زراعة أعضاء الجسم كالكبد والقلب . ويوجه البحث العلمي في المجال الصحي في هذه البلدان نحو البحث عن كيفية إطالة أعمار هؤلاء الذين وصلوا مستويات متقدمة من العمر . وهي نوع من الخدمات تعكس تفضيلات أفراد هذا المجتمع . وبالتالي فإن تبني متوسط دخل الفرد الأمريكي لمفهوم التقدم بمـــا يحويه هذا الدخل من تركيبة معينة من السلع ، تتضمن هي الأخرى نمطا معينا من الخدمة الصحية ، قد يجعلنا عاجزين عن تصور إمكانية وجود أو تواجد حد أدنى لائق من الخدمات الصحية دون توافر هذه المستشفيات الخاصة المتخصصة . وبالتالي قد يترتب على هذا أن تتجه السياسة نحو بناء هذه المستشفيات الخاصة في الوقت الذي لم يتوافر فيه بعد الحد الأدنى اللائق من الخدمات الصحية لعامة السكان . وهكذا تتجه الموارد نحو بناء هذه المستشفيات الخاصة التي لا تخدم سوى احتياجات جزء صغير من الفئات الاجتماعية ، في الوقت الذي يعاني فيه أغلبية سكان البلد النامي من مرض كالبلهارسيا ، والذي يترتب على توطنه انخفاض مستوى الانتاجية للفرد المريض إلى حوالي ٥٠ ٪ من إنتاجية الفرد الصحيح .

بقيت كلمة أخيرة حول التكلفة الاجتماعية لمتوسطات الدخل المرتفعة . فارتفاع مستوى دخـــل الفرد كالمستوى السائد في الدول المتقدمة ، وان كان يعتبر مؤشرا للتقدم ، الا أنه لا يجب أن نتغاضى عن جانب التكلفة الاجتماعية اللازمة للوصول إلى هذا المستوى المرتفع من الدخل . مثال ذلك مشاكل الازدحام الحضري وما يترتب عليه من ضوضاء ، ومشاكل التلوث التي تصاحب عمليات

التصنيع أو استخدام الفنون المتقدمة سواء في الزراعة أو الصناعة ... الخ من المشاكل المتعددة التي تصاحب عملية النمو (١) .

يترتب على ما سبق وأخذا في الاعتبار كافة الاعتراضات التي وجهت إلى تعريف الدول المتخلفة بالنظر إلى متوسط دخل الفرد ، أننا نرفض استخدام متوسط دخل الفرد كتعريف definition ، للدول المتخلفة . ولكن اذا كنا قد رفضنا متوسط دخل الفرد كتعريف ، فهل نرفضه كمؤشر للتقدم والتخلف مع أخذنا في الاعتبار كافة الاعتراضات التي وجهت إليه ؟ في هذا المجال يمكن الاشارة إلى نقطتين أساسيتين :

**أولا :** أن كافة الاعتراضات التي وجهت إلى الدخل الفردي من زاوية المشاكل المتعلقة بقياس الدخل – سواء المشاكل المتعلقة بالخدمات المنزلية المتبادلة أو قطاع الاكتفاء الذاتي أو المقارنات الدولية – هي اعتراضات جوهرية لها دلالتها . لكن لو تصورنا أننا استطعنا التغلب على كافة هذه المشاكل ، فهل سيترتب على ذلك تغير جوهري في صوره توزيع الدخل العالمي؟ حقيقة أن الاحصاءات المتاحة حاليا تشير إلى أن الفجوة بين متوسط الدخل الفردي في الدول المتقدمة والدول المتخلفة هي نسبة ٢٠ : ١ ، وبالتالي فإن التغلب على كافة العقبات والاعتراضات المتعلقة بالقياس قد يترتب عليه إنخفاض النسبة إلى ١٠ : ١ أو ٨ : ١ ، وهذا يعني أن الفرق ما زال جوهريا له دلالته .

**ثانياً :** أنه نتيجة لقصور معيار متوسط الدخل الفردي فقد نادى البعض بضرورة إضافة معايير أخرى بجانب متوسط دخل الفرد ، كعدد السعرات الحرارية المستهلكة يوميا ، عدد العاملين في الصناعة ، توقع الحياة عند الولادة . ولقد حاول كوزنتس Kuznets إجراء دراسة إحصائية عن العلاقة بين متوسط دخل الفرد وبعض المتغيرات الأخرى لمعرفة مدى الارتباط بينها . وقد إختار

(١) Bright Singh, op. cit., P. 6. Also, Mishan, « The Cost of Economic Grawth, London, 1968.

(٢) H. Myint, « The Economics..., op. cit., P. 10.

لذلك البيانات المتعلقة بدخل الفرد لدول العالم عن سنة ١٩٣٩ . وقد قام بتقسيم دول العالم إلى ثلاث مجموعات : دول مرتفعة الدخل ، دول متوسطة الدخل ، ودول منخفضة الدخل . وحاول كوزنت بحث مدى الإرتباط بين متوسط دخل الفرد وثلاثة عشر مؤشرا آخر . ولقد اعتبر أن قيمة هذه المؤشرات السائدة في دول المجموعة الأولى ( الدول مرتفعة الدخل ) ، الأساس الذي يتم بالنسبة إليه مقارنة المؤشرات السائدة في الدول الأخرى . ومن ثم فقد قام بتحويل كافة البيانات إلى أرقام قياسية باعتبار أن الأساس هو قيمة المؤشرات السائـــدة في الدول مرتفعة الدخل .

## جدول رقم (٢)

### العلاقة بين متوسط دخل الفرد وبعض المتغيرات الأخرى (١٩٣٩) .

| | المجموعة (١) اكثر من ٢٠٠ دولار | المجموعة (٢) من ١٠٠ الى أقل من ٢٠٠ دولار | المجموعة (٣) أقل من ١٠٠ دولار |
|---|---|---|---|
| متوسط دخل الفرد | ٤٦١ دولار | ١٥٤ دولار | ٤١ دولار |
| النسبة للدخل العالمي | ٦٤٪ | ١٨٪ | ١٨٪ |
| النسبة إلى سكان العالم | ٢٠٪ | ١٦٪ | ٦٤٪ |
| الرقم القياسي لدخل الفرد | ١٠٠ | ٣٣ | ٩ |
| توقع الحياة عند الولادة | ١٠٠ | ٨٢ | ٦٣ |
| عدد الأطباء لكل ألف من السكان | ١٠٠ | ٧٣ | ١٦ |
| نسبة التعليم | ١٠٠ | ٧٧ | ٢٠ |
| نسبة الدخل المتولد من القطاع غير الزراعي | ٨٤٪ | ٧١٪ | ٥٩٪ |
| متوسط الدخل الزراعي | ١٠٠ | ٣٩ | ٨ |
| حجم الاستثمار لكل عامل صناعي | ١٠٠ | ٣٩ | ١١ |
| الطاقة الوقودية المستهلكة | ١٠٠ | ٢٤ | ٥ |
| أطوال الطرق بالميل | ١٠٠ | ٧٢ | ٣٢ |
| الحمولة السنوية المنقولة | ١٠٠ | ٦٠ | ٤ |
| الغذاء اليومي للفرد | ١٠٠ | ٩٢ | ٧٢ |
| السعرات الحرارية للفرد | ١٠٠ | ٩٢ | ٧٢ |
| نسبة البروتين الحيواني في السعرات الحرارية | ١٠٠ | ٥٦ | ١٨ |
| نصيب الفرد من المنسوجات | ١٠٠ | ٤٠ | ٢٦ |

Source : Simon Kuznets : International differences in Income Levels; some reflection on Their Causes », Published in, R. Okun & B. Richardson, Studies In Economic Development, London 1964.

ويتضح من الجدول السابق مدى الإرتباط بين متوسط دخل الفرد والمتغيرات الأخرى . فهي تتغير معه إرتفاعا وانخفاضا . فارتفاع متوسط دخل الفرد يصاحبه ارتفاع توقع الحياة عند الولادة مما يصاحب ارتفاع متوسط دخل الفرد من ارتفاع مستوى التغذية وتحسن مستوى الرعاية الصحية . كذلك يتضح من الجدول السابق أن ارتفاع متوسط دخل الفرد ( التقدم ) يكون مصحوبا بارتفاع نسبة التعليم . كذلك يصاحب ارتفاع متوسط دخل الفرد زيادة في معامل رأس المال للعمل، مستوى التغذية ، زيادة الأهمية للقطاعات غير الزراعية ، ارتفاع الانتاجية وبالتالي الدخل الزراعي ... الخ . كما أن انخفاض متوسط دخل الفرد يصاحبه انخفاض في كل المؤشرات السابقة . حيث أن هذه المؤشرات انما تعكس صفات التقدم والتخلف وبما أن إرتفاعها يأتي مصحوبا بارتفاع متوسط دخل الفرد وانخفاضها يرتبط بانخفاض دخل الفرد ، فقد إستنتج البعض من ذلك أن متوسط دخل الفرد إنما هو معيار دقيق للتخلف والتقدم .

غير أنه إذا كانت البيانات السابقة تشير إلى حقيقة وجود علاقة وارتباط بين متوسط الدخل الفردي والمؤشرات الأخرى إلا أنها لا توضح طبيعة هـــذه العلاقة ولا نوع الترابط السببي بين هذه المتغيرات ومتوسط دخل الفرد . كل ما يمكن إستنتاجه من البيانات السابقة هو مجرد وجود علاقة بين الاثنين . من المسئول عن الآخر ؟ أي منهم يمثل السبب وأي منهم يمثل النتيجة ؟ هل انخفاض متوسط دخل الفرد مسئول عن انخفاض هذه المتغيرات ، أم أن انخفاض قيمة هذه المتغيرات هو المسئول عن انخفاض متوسط دخل الفرد ؟ الواقع أن القضية يمكن تفسيرها من الناحيتين ، بمعنى أن انخفاض قيمة هذه المتغيرات تؤدي إلى انخفاض متوسط دخل الفرد ، كما يمكن القول أن انخفاض متوسط دخـــل الفرد يؤدي إلى انخفاض قيمة هذه المتغيرات . واذا كان عدم وضوح طبيعة العـــلاقة والترابط بين متوسط دخل الفرد وهذه المتغيرات تؤدي بنا إلى استبعاد متوسط دخل الفرد كتعريف للتخلف و التقدم ، إلا أن استخدامه كمؤشر لا ضرر منه في هذا المجال ، طالما أننا نعلم أن تغير هذا المؤشر بالإرتفاع أو الانخفاض

يعني ضمنا تغيرا في المتغيرات السابقة في نفس الاتجاه [١] ، دونما الإشارة إلى طبيعة العلاقة السببية بينهما .

خلاصة ما سبق ، هو إستبعاد متوسط دخل الفرد كتعريف « Definition » للتخلف والتقدم ، مع إبقاءه كمؤشر « Indicator » — ترد عليه بعض التحفظات —[٢] للتخلف والنمو بمعنى أن ارتفاع أو انخفاض هذا المؤشر يعني ضمنيا تغير في مؤشرات أخرى ذات دلالة هامة بالنسبة لقضية التخلف والتنمية .

## نظرة أخرى للتخلف

إذا كنا قد استبعدنا متوسط دخل الفرد كتعريف للتخلف ولكننا إستبقيناه كمؤشر يحمل معنى محددا وترد عليه تحفظات عديدة ، فما هو تعريف التخلف الذي يعبر تعبيرا واقعيا وحقيقيا عن حقيقة الأوضاع السائدة في الدول المتخلفة ؟ للإجابة على هذا السؤال ، سنبدأ بإعادة ذكر تعريف التخلف الذي بدأنا به القسم السابق ، وهو أن التخلف يعني الانخفاض النسبي في متوسط دخل الفرد : ماذا يعني هذا التعريف ؟ إن انخفاض متوسط دخل الفرد يعني أن الدخل القومي لا يزيد بمعدل مرتفع يفوق معدل النمو السكاني ، مما يترتب عليه إنخفاض متوسط دخل الفرد أو زيادته بمعدل منخفض . فالعامل الحاسم هنا هو حجم الدخل القومي ومعدل زيادته سنويا بالنسبة لزيادة السكان . ماذا يعكس حجم الدخل القومي ومعدل زيادته من سنة إلى أخرى ؟ إن الدخل القومي لبلد ما منظور إليه بوصفه مجموعة السلع والخدمات المنتجة في سنة معينة يقيس الطاقة الإنتاجية لهذا البلد ، أي قدرة هذا البلد على إنتاج حجم معين من السلع والخدمات . وبالتالي فزيادة حجم السلع والخدمات المنتجة يعني زيادة في الطاقة الإنتاجية لهذا المجتمع . ما الذي يحدد حجم الطاقة الانتاجية لبلد معين ؟ يحدد حجم

---

(١) H. Leibenstein, « Economic Backwardness and Economic Grawth », London, 1957, P. 9.

(٢) G. Myrdal, Asian Drama..., op. cit., P. 474.

الطاقة الانتاجية ومعدل زيادتها حجم قوى الانتاج [1] السائدة ودرجة نموها وتطورها . ذلك أن زيادة الطاقة الانتاجية لبلد معين عبر فترة ممتـــدة من الزمن تعكس في الواقع نموا مستمرا في قوى الانتاج فيه . ويشمل مفهوم قوى الانتاج هنا قوى الانتـــاج بشقيها المادي ( المعدات والآلات والمنشآت ودرجة تطورها الفني ) والبشري أي القوة العاملة كما ونوعا ( المهارات والفنون والمعرفة المتراكمة التي إكتسبتها هذه القوى العاملة ) . ومن ثم فإن ضعف الطاقة الانتاجية وعدم قدرتها على النمو ، إنما تعود إلى ضعف وتخلف قوى الانتاج السائدة ( المادية والبشرية ) . ومن ثم يمكن القول **أن الدول المتخلفة هي الدول التي تتميز بتخلف قوى الانتاج فيها** . وهو تفسير يتلائم مع الظروف السائدة في الدول المتخلفة . ومن الممكن إستعراض تاريخ تطور المجتمعات الانسانية في مراحلها المختلفة بتطور قوى الإنتاج المستخدمة فيها ، من البلطة الحجرية إلى الآلة الاتوماتيكية الحديثة .

فقد حصل الانسان البدائي على احتياجاته الأساسية مباشرة من الطبيعة ( الأرض ) . ولكن مع تطور معرفته وازدياد مهاراته نتيجة للممارسة اليومية ، إستطاع تطوير فنونا ووسائل إنتاجية جعلته أكثر قدرة على زيادة حجم الانتاج من الطبيعة ( الأرض ) بمجهود أقـــل . وترتب على زيادة السكان وتنظيم المجموعات البشرية في شكل مجموعات سكانية على هيئة أمم ومجتمعات ، ترتب على هذا ضيق حجم الموارد الطبيعية المتاحة بالنسبة للفرد أو للمجموع . واستلزم هـــذا ضرورة خلق وسائل إنتاجية أكثر كفاءة في استغلال الموارد ( الأرض وغيرها ) . واستتبع ذلك تكوين رأس المال الذي أدى إلى زيادة إنتاجية العمل .. النمو الإقتصادي منظورا إليه من هذه الزاوية ليس الا تطور مجتمع معين عن طريق الخلق والتطور المستمر لوسائل إنتاجية جديدة من شأنها رفع مستويات الانتاج السائدة من خلال تطور التنظيم والطاقات والمهارات البشرية [2] .

---

(١) Forces of Production.

(٢) Bright Sing., op. cit., P. 1.

والدول المتقدمة الصناعية هي تلك الدول التي تطورت عن هذا الطريق أما الدول المتخلفة فهي تلك التي عجزت لسبب أو لآخر أن تسير في هذا المضمار .

والتعريف السابق للدول المتخلفة على أنها الدول التي تتميز بتخلف قوى الانتاج السائدة فيها يتفق كما سنرى مع التفسير التاريخي لظاهرة التخلف الذي سوف نتناوله بالتفصيل فيما بعد . وهذا التفسير يشير إلى الدول المتخلفة بوصفها الدول التي تخلفت في عصر الثورة الصناعية – وهي الثورة التي غيرت النظام الاجتماعي والاقتصادي لبلدان أوربا وأدت إلى تطور سريع في قواها الانتاجية – وما تبعها من ثورة رأسمالية ، عن الدخول في ذلك الوقت في هذه المرحلة التاريخية ، ثم عجزت عن اللحاق بها بعد أن ظهرت نتائج الثورة الصناعية في تلك المجموعة من البلدان المتقدمة [1] .

غير أن الأمر لا يقف عند هذا الحد . فالتعريف السابق ما زال قاصرا بعض الشيء . فتطور ونمو قوى الانتاج لا يتم في فراغ ، ولكنه يتم في إطار محدد من علاقات الانتاج [2] . وعلاقات الانتاج السائدة في مرحلة تاريخية تعكس تطور قوى الانتاج إلى الحدود التي تتلائم وطبيعة هذه العلاقات . أي أنه لا بد وأن يكون هناك نوع من التلائم بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج التي تعمل هذه القوى في إطارها . ذلك أن عجز قوى الانتاج عن النمو والتطور إنما يرجع إلى طبيعة علاقات الانتاج السائدة . ومن ثم فإن إنطلاق قوى الانتاج نحو النمو يتطلب تغيير علاقات الإنتاج السائدة . ومن ثم فإن تخلف قوى الانتاج يعني بالضرورة تخلف علاقات الانتاج السائدة في هذه المرحلة من مراحل تطور قوى

---

(١) الواقع أنه كان لطبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية التي نشأت بين دول المجموعة الأولى – وهي البلدان التي حدثت فيها الثورة الصناعية – والبلدان الأخرى الأثر الاكبر في تخلف هذه البلدان عن ركب التطور كما سنشير اليه فيما بعد عند الحديث عن تفسير ظاهرة التخلف . انظر الدكتور فوزي منصور : « دروس في العلاقات الإقتصادية الدولية » مذكرات مطبوعة بكلية الحقوق جامعة عين شمس ١٩٧٠/١٩٧١ ، ص‌ص – ٦٧ – ٧١ .

(٢) Relations of production — or, property relation.

الانتاج [1] . وقوى الإنتاج السائدة وعلاقات الإنتاج التي تعمل هذه القوى في إطارها يطلق عليهما معا « أسلوب الانتاج السائد » « Mode of Production » ، ومن ثم فإنه يمكن القول أن **الدول المتخلفة هي تلك الدول التي تتميز بتخلف اسلوب الانتاج السائد فيها** . وبمعنى آخر ، فان التخلف ليس إلا سيادة أساليب الانتاج المتخلفة .

غير أن تفسير التخلف لا يقف عند هذا الحد . فأسلوب الانتاج السائد ( قوى الانتاج وعلاقات الانتاج التي تعمل في إطارها ) ، إنما تمثل الأساس الإقتصادي أو الإطار الاقتصادي للمجتمع . وأسلوب الانتاج السائد في مجتمع معين في مرحلة تاريخية معينة لا يعمل في فراغ ، ولكنه يتلائم أو يتعايش مع بنيان علوي معين ، يشمل العلاقات الاجتماعية ( غير علاقات الإنتاج ) ، والقوى والمؤسسات الاجتماعية أو السياسية السائدة ، والعادات والتقاليد والقيم والاتجاهات السائدة ... الخ من كل مظاهر البنيان الثقافي السائد . وكما أنه لا بد أن يقوم نوع من التلائم بين علاقات الانتاج وقوى الانتاج ، كذلك فإن

---

(١) إن عملية الانتاج عملية ذات طابع اجتماعي ،فالانتاج يحدث في جماعة وبواسطة جماعة ،ويكتسب الانتاج هذا الطابع نتيجة للطابع الإجتماعي للعمل . فالذين ينتجون السلع والخدمات لا يعملون في عزلة عن بعضهم البعض. ذلك أن ما يقوم به الفرد من عمل يتصل إتصالا وثيقاً بنشاط غيره من العمال. وخلال عملية الانتاج ، أي عملية خلق الوسائل اللازمة لاشباع الحاجات الانسانية ، ينشأ بين الأفراد علاقات إجتماعية معينة هي علاقات الانتاج . في النشاط الانتاجي لا يؤثر الناس في الطبيعة المحيطة بهم فحسب ، بل يؤثرون في بعضهم البعض . فهم لا ينتجون الا بالتعاون بطريقة معينة وبتبادل نشاطهم فيما بينهم . وحتى يتسنى لهم الانتاج يدخلون في صلات وعلاقات محددة مع بعضهم البعض ، ولا يحدث الانتاج الا في داخل هذه الصلات والعلاقات . هذه العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد أثناء عملية الانتاج تتغير وفقاً لتطور وسائل وقوى الانتاج . فالعلاقات الناشئة في داخل مزرعة عائلية غير العلاقات التي تنشأ في مزرعة رأسماليـــة كبيرة تستخدم الجرارات الحديثة ، والعلاقات التي تنشأ في ورشة الحرفي تختلف عن العلاقات التي تنشأ في مصنع كبير يستخدم أحدث الآلات . وملكية وسائل الانتاج هي العلاقة الاجتماعية التي تنشأ على اساسها مركب العلاقات البشرية بأسره أثناء عملية الانتاج . أنظر
O. Lange : « Political Economy ». Vol. I, Warsaw 1962, PP. 7 - 15.

أسلوب الانتاج السائد لا بد وأن يتلاءم مع بنيان علوي معين أو بنيان اجتماعي وثقافي معين . ويشمل هذا البنيان كل المتغيرات السابق ذكرها وهي العلاقات والمؤسسات الاجتماعية والسياسية ، والعادات والقيم والتقاليد ...الخ. ونتيجة لضرورة هذا التلاؤم أو التوازن فإن سيادة أسلوب الانتاج المتخلف تعني بالضرورة وحتما سيادة البنيان العلوي المعوق لنمو أسلوب الانتاج ، فالاثنان متلازمان [1] . وهذا يعني أن الإشارة إلى الدول المتخلفة على أنها الدول التي يسود فيها أساليب الانتاج المتخلفة يتضمن بالضرورة شيوع البنيان الثقافي من العلاقات والمؤسسات الإجتماعية والسياسية والقـــيم والعادات ... التي تتلاءم وتتفق وهذا الأسلوب الانتاجي المتخلف .

ويخدم التعريف المتقدم عدة أغراض أساسية منها : أولا ، أنه لا يقتصر فقط على مستوى المعيشة ومن ثم متوسط دخل الفرد ولكنه يشير إلى التخلف بوصفه ظاهرة ذات أبعاد متعددة . فهو لا يقصر ظاهرة التخلف فقط على درجة تطور قوى الانتاج ولكنه يربطها بنوع التنظيم الاقتصادي والاجتماعي السائد ، كما أنه يستبعد تلك الحالات الاستثنائية من الدول الغنية المتخلفة ، بل هو

---

(١) بما أن أسلوب الانتاج السائد والبنيان العلوي السائد معه ، يطلق عليهما معاً التكوين الإجتماعي ، فقد يحدو هذا بالبعض إلى أن يعرف الدول المتخلفة بأنها « التكوينات الإجتماعية المتخلفة » . إلا أننا نرفض هذا التعريف إبتداءاً لثلاثة اسباب رئيسية : ١) أنه من الناحية العلمية والتاريخية ، فإن التكوينات الإجتماعية التي سادت المراحل التاريخية المختلفة معروفة ومحددة ، وهي التكوين الاجتماعي العبودي ، الاقطاعي ، الرأسمالي ، والاشتراكي ، ونجد أنه من الصعب وصف الدول المتخلفة بأحد هذه التكوينات الاجتماعية السابق ذكرها : ٢) أن الدول المتخلفة تشمل تكوينات اجتماعية متعددة ، منها القبلي ، والاقطاعي ، ومنها الرأسمالي ، بل في أغلب الأحيان تتواجد عديد من التكوينات الاجتماعية جنباً الى جنب في داخل البلد المتخلف الواحد ومن ثم يصعب التعميم في هذا الصدد : ٣) أن ظاهرة التخلف كما سنرى قد تدعمت ، ليس نتيجة سيادة تكوين إجتماعي متخلف في هذه البلدان بقدر ما يرجع الأمر الى ارتباط هذه البلدان في مرحلة تاريخية معينة بتكوين إجتماعي متقدم ، هو التكوين الاجتماعي الرأسمالي ، وطبيعة العلاقات التي نشأت بين الإثنين والتي ترتب عليها تخلف هذه البلدان عن اللحاق بركب التقدم . ومن ثم نفضل إستبقاء تعريف الدول المتخلفة بكونها الدول التي يسودها أسلوب الانتاج المتخلف .

يضعها في إطار الدول المتخلفة . ثانيا : أنه من الشمول بحيث يستبعد أوجه الاختلاف المتعددة بين الدول المتخلفة ، سواء من حيث درجة النمو ، أو التباين الاجتماعي أو الثقافي ... الخ : ثالثا ، أن هذا التعريف لظاهرة التخلف سوف يساعد على تفهم تفسير نشأه واستمرار الظاهرة ، عن طريق توضيح أن الدول المتخلفة هي تلك البلدان التي تخلفت فيها أساليب الانتاج عن أن تلاحق التطور الذي حدث في بلدان أوربا على أثر الثورة الصناعية والتطور الرأسمالي الذي أعقبها . ولقد كان لطبيعة العلاقات التي نشأت بين هذه الدول الأوربية وبين دول العالم المتخلف أثر كبير في تحديد درجة تطور أساليب الانتاج فيها .

واذا كنا قد إستبعدنا متوسط دخل الفرد كتعريف للتخلف ولكننا إتخذناه مؤشرا فقط للظاهرة ( مع الأخذ في الاعتبار كافة التحفظات عليه ) ، واستبدلناه بذلك التعريف الذي يركز على تخلف أساليب الإنتاج . فإن السؤال الآن : ما هي خصائص التخلف التي ترتبط بهذا التعريف ؟ أو بمعنى آخر ما هي خصائص تلك البلدان التي تتميز بتخلف أساليب الانتاج السائدة فيها ؟ هذا هو موضوع بحثنا في الفصل القادم .

# الفصل الثاني

## « خصائص التخلف »

إنتهينا في الفصل السابق إلى استبعاد متوسط دخل الفرد كتعريف للتخلف ، مع إستبقائه كمؤشر يرد عليه بعض التحفظات . وقد قمنا بتقديم تعريف بديل للتخلف مبني على الطبيعة التاريخية لنشأة المشكلة وهـــو أن الدول المتخلفة هي الدول التي تسودها أساليب الإنتاج المتخلفة . وأسلوب الانتاج كما عرفنا يتكون من قوى الانتاج المستخدمة ( بشقيها المادي والبشري ) وعلاقات الانتـــاج التي تعمل هذه القوى في إطارها . وتخلف اسلوب الانتاج يعني تخلف قوى الانتاج وعلاقات الانتاج التي تعكس هذا المستوى من تطور قوى الانتاج . ولقد اكدنا في الفصل السابق أن تخلف اسلوب الإنتاج يعني بالضرورة وبلا حاجة إلى إشارة صريحة تخلف البنيان الاجتماعي الذي يتعايش مـــع هذا المستوى من مستويات تطور اساليب الانتاج . ذلك أن اسلوب الانتاج لا يعمل في فراغ ، بل لا بد أن يتوازن مع بنيان إجتماعي وثقافي معين . ويشمل هذا البنيان المؤسسات الاجتماعية والسياسية والنظم والعادات والتقاليد والقيم السائدة . ولقد تساء لنا في نهاية الفصل السابق عن الخصائص العامة التي ترتبط بهذا التعريف للتخلف . ويهدف هذا الفصل إلى محاولة تبيان الخصائص العامة التي ترتبط بحالة تخلف أساليب الانتاج . ويمكن في هذا الصدد أن تقسم خصائص التخلف إلى

نوعين من الخصائص : أما النوع الأول فهو الخصائص المادية أو الاقتصادية وتشمل الإختلالات الهيكلية ، أما النوع الثاني فهو الخصائص غير المادية ويمكن أن يطلق عليها تخلف البنيان الإجتماعي وما قد يطلق عليه البعض تخلف الاطار الحضاري أو الثقافي وإن كنا نفضل استخدام المدلول الأول لأسباب سنوردها فيما بعد .أما الإختلالات الهيكلية [1] فتأخذ مظاهر متعددة : أولها إختلال العلاقة بين الموارد المادية والموارد البشرية وهذه يمكن إرجاعها إلى خاصتين أساسيتين وهي الانفجار السكاني من ناحية وانخفاض أو ضعف مستوى التراكم الرأسمالي من ناحية أخرى مما يؤدي إلى هـــذا المظهر الأول من مظاهر الاختلالات الهيكلية . أما المظهر الثاني من مظاهر الاختلال الهيكلي فهي إختلال الهيكل الانتاجي وهو نتيجة طبيعية للمظهر الأول للاختلال وهو الانفجار السكاني

---

(١) تعني كلمة الهيكل « Structure » هنا شيئا محددا وهو التوزيع النسبي للمتغير موضوع البحث . فاختلال الهيكل الانتاجي يعني التوزيع النسبي للانتاج الكلي على الأنشطة المختلفة التي يتولد فيها هذا الناتج ، أو القطاعات المختلفة التي تساهم فيه ، الا وهو الزراعة والصناعة والخدمات . وبالتالي فتوافر البيانات عن التوزيع النسبي للانتاج في دولة معينة على الأنشطة المختلفة، تمكننا من إصدار حكم موضوعي عن طبيعة الهيكل الانتاجي السائد . ويتأثر هذا الحكم بذلك النشاط الذي يحتل الأهمية النسبة الأكبر . كذلك حينما نشير إلى هيكل الصادرات ، فإننا نعني بذلك التوزيع النسبي أو التركيب النسبي للصادرات الكلية ، أي الأهمية النسبية التي تحتلها كل سلعة بالنسبة للصادرات الكلية . وينطبق الأمر أيضا على هيكل الواردات . كذلك اذا أشرنا إلى هيكل القطاع الصناعي ، فإننا نقصد بذلك التوزيع النسبي أو التركيب النسبي للانتاج الصناعي ( أي مكونات هذا الانتاج ) . وبالتالي فإن معرفة الأهمية النسبية لمكونات الانتاج ، أو الدخل الصناعي تمكننا من معرفة الأهمية النسبية للصناعات المختلفة كالصناعات الخفيفة والثقيلة وبالتالي يمكن اصدار حكم موضوعي على طبيعة هذا الهيكل . ونفس الشيء ينطبق على هيكل العمالة فهو يعني التوزيع النسبي للقوى العاملة . هذا عن معنى الهيكل ، أما عن الإختلال ، فإن الإختلال صفة نسبية وليست صفة مطلقة . اذ لا يمكن وصف هيكل اقتصادي بأنه هيكل مختل من الناحية المطلقة ، اذ لا يوجد مثل هذا الهيكل . ولكن الواقع أننا حينما نصدر حكما على هيكل معين بأنه مختل ، فإن ذلك يأتي نتيجة مقارنة هذا الهيكل بهيكل آخر نعتبره هيكلا سليما غير مختل . بمعنى آخر أننا هنا نأخذ الهيكل الاقتصادي السائد في الدول المتقدمة بوصفه النمط الطبيعي Norm ، الذي بالمقارنة إليه نصدر حكما على هيكل آخر بأنه مختل أم لا . أي أن الاختلال الهيكلي يعني مدى إنحراف الهيكل موضوع البحث عن نمط الهيكل السائد في الدول المتقدمة الصناعية .

وإنخفاض مستوى التراكم الرأسمالي . أما مظهر الإختلال الثالث فهو شيوع البطالة المقنعة ، وهي نتيجة لتفاعل مظاهر الاختلالات الهيكلية الثلاث السابق الإشارة إليها . فالانفجار السكاني حينما يأخذ مكانه في هيكل إنتاجي منحرف مع إنخفاض مستوى التراكم الرأسمالي ( الاستثمار ) في نفس الوقت ، فإن هذا لا بد وأن يفرز البطالة المقنعة كمظهر اساسي لهذا الاختلال . وبالتالي فالبطالة المقنعة كما سنرى تعكس طبيعة الهيكل الاقتصادي السائد ومدى إختلاله . أما المظهر الرابع من مظاهر الاختلالات الهيكلية فهو إختلال هيكل الصادرات ( أو القطاع الخارجي ) في الدول المتخلفة . وهذا المظهر الأخير من مظاهر الاختلال إنما يعود إلى ظروف تاريخية معينة وهي دخول الدول المتخلفة كجزء من السوق الرأسمالي العالمي في القرن التاسع عشر وما تبع ذلك من نمط التخصص وتقسيم العمل في إطار هذه السوق بين الدول التي مارست الثورة الصناعية وتلك التي لم تمارسها .

هذا عن الخصائص الإقتصادية أو المادية ، أما النوع الآخر من الخصائص فهو الخصائص غير المادية ، وهي تخلف البنيان الإجتماعي بما يشمله من النظم والعلاقات الاجتماعية والنظم السياسية والقيم السائدة والسلوك والعادات والتقاليد والاتجاهات. والتخلف في هذا الصدد يعني معنى محددا وهو أن هذه الهياكل الاجتماعية والثقافية تمثل عائقاً للنمو والتقدم ، بمعنى التقدم والنمو الذي حددناه في الفصل السابق . وسنحاول أن نتناول كل من هذه الخصائص على حدة .

### ١ — اختلال العلاقة بين الموارد البشرية والمادية

سبق الإشارة إلى أن هذا المظهر الأول من مظاهر الاختلالات الهيكلية إنما يعكس التفاعل بين عاملين أو خاصيتين وهما الإنفجار السكاني وانخفاض مستوى التراكم الرأسمالي وسنتناول كلا منهما على حدة .

## أ ـ الانفجار السكاني

تواجــه الدول المتخلفة بلا استثناء انفجاراً سكانياً وان إختلفت درجته وحدته ـ ويعكس هذا الانفجار السكاني نفسه في المعدلات المرتفعة للنمو [1] السنوي للسكان كما هو موضح في جدول ( ٢ـ١ ) . ولقد بدأ هذا الإنفجار يظهر بحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ؛ اذ في أعقابها بــدأ معدل التزايد السنوي للسكان في الارتفاع عن المعدلات السائدة قبلها . ويرجع ذلك بصفة اساسية إلى عديد من العوامل ، لعــل أهمها ، هو تحسين وسائل وأساليب الصحة العامة مما ترتب عليه انخفاض شديد في معدل الوفيات مع بقاء معدل المواليد عند مستوى مرتفع ، وبالتالي إرتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان . ويوضح الجدول (٢ ـ ١) مدى الفارق في معدلات النمو السكاني بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة .

فمعدلات النمو السكاني للعالم المتخلف تتجاوز جميعها ٢٪ سنوياً ، بل تكاد تقرب في بعضها إلى ٣٪ ، بينما معدل النمو السكاني في بلدان أوربا لا يكاد يصل إلى ١٪ سنوياً .

---

(١) يجب الإشارة في هذا الصدد إلى أن الانفجار السكاني يقاس هنا بمعدل النمو السنوي للسكان، ولا دخل هنا لحجم القاعدة السكانية « Population Base » . فقد تكون القاعدة السكانية في دولة معينة ٨٠٠ مليون نسمة ومع هذا تواجه معدل سنوي للنمو السكاني قدره ١٪ ) بينما دولة أخرى القاعدة السكانية فيها عبارة عن ٣٠ مليون نسمة ومع هذا فان معدل النمو السكاني فيها هو ٣٪ . في هذه الحالة نقول أن الدولة الثانية هي التي تواجه انفجارا سكانيا . أي أن معنى الانفجار السكاني هو الارتفاع في معدلات النمو السنوي للسكان . وليس معنى هذا أن القاعدة السكانية ، لا أثر لها أو ليست بذي أهمية . فالقاعدة السكانية تؤثر في الحجم المطلق للزيادة السنوية . فالدولة التي يبلغ حجم قاعدتها ٨٠٠ مليون نسمة كالصين مثلا فان معدل نمو سنوي قدره ١٪ يؤدي إلى زيادة سنوية مطلقة قدرها ٨ مليون نسمة بينما دولة أخرى كمصر حيث القاعدة السكانية ٣٠ مليون فان نمو سنوي قدره ٣ ٪ يؤدي إلى زيادة مطلقة قدرها ٩٠٠ ألف نسمة . كذلك يكون القاعدة السكانية دلالتها فيما يتعلق بعلاقتها بحجم الموارد المتاحة .

## جدول ( ٢ – ١ )
## النمو السكاني ، معدلات المواليد والوفيات لبعض مناطق ودول العالم *

| المنطقة أو البلد | معدل النمو السكاني السنوي ٪ (متوسط ١٩٥٨–١٩٦٤) ** | متوسط (١٩٦٠ – ١٩٦٤) معدل المواليد (لكل ألف من السكان) | معدل الوفيات (لكل ألف من السكان) |
|---|---|---|---|
| غرب أفريقيا | ٢,٣ | ٤٧ | ٢٣ |
| شرق أفريقيا | ٢,٢ | ٥٢ | ٢٩ |
| شمال أفريقيا | ٢,٤ | ٤٧ | ٢١ |
| أفريقيا الوسطى | ١,٩ | ٤٣ | ١٩ |
| أفريقيا الجنوبية | ٢,٤ | ٤٢ | ٢٤ |
| أمريكا الجنوبية ( الإستوائية ) | ٢,٨ | ٤٣ | ١٥ |
| أمريكا اللاتينية ( الوسطى ) | ٣,٢ | ٤٤ | ١٢ |
| أمريكا الجنوبية ( المعتدلة ) | ٢,١ | ٣٢ | ١٠ |
| شرق آسيا ما عدا اليابان | ٢,٣ | ٣٩ | ١٥ |
| جنوب آسيا | ٢,١ | ٤٢ | ٢٠ |
| جنوب شرق آسيا | ٢,٤ | ٤٣ | ١٨ |
| جنوب غرب آسيا | ٢,٤ | ٤٢ | ١٨ |
| أوربا ( المتوسط العام ) | ٠,٩ | ١٩ | ١٠ |
| غرب أوربا | ١,٣ | ١٨ | ١١ |
| جنوب أوربا | ٠,٨ | ٢١ | ٩ |
| شرق أوربا | ٠,٧ | ١٨ | ٩ |
| شمال أوربا | ٠,٧ | ١٨ | ١١ |
| اليابان | ١,٠ | ١٧ | ٧ |

* Reference : U.N : Demographic Yearbook, 1965, New York, 1966. Table I.

** معدلات النمو السكاني تشمل الزيادة الطبيعية مع اضافة مفعول الهجرة وهذا هو تفسير الفرق بين الزيادة الطبيعية كما يعبر عنها بالمواليد والوفيات ، ومعدل الزيادة السكانية ، في الجدول السابق .

وتشير الدراسات الديموجرافية إلى أن النمو السكاني يمر بثلاث مراحل رئيسية . فالمجتمعات المتخلفة في حالتها الانعزالية أي قبل الدخول في علاقات مع العالم الخارجي سواء عن طريق التجارة أو غيرها تتميز بحالة الثبات السكاني Stationary population حيث تتوازن معدلات المواليد والوفيات عند مستويات مرتفعة .أي انها تتميز بمعدل مرتفع للمواليد يتوازن مع معدل مرتفع للوفيات . بمعنى أن الحجم السكاني يحافظ على وجوده دون زيادة أو نقصان. وبالرغم من عدم وجود احصاءات كافية عن هذه الحالة إلا أن أغلب الدراسات تشير إلى أن معدلي المواليد والوفيات يبلغان في هذه الحالة حوالي ٤٠ في الألف أي ٤٪ . (١)

وتتميز المرحلة الأولى بدخول الدول المتخلفة في علاقات مع العالم الخارجي مما يترتب عليه نشوء ادارة مستقرة تفرض سلطانها على جميع السكان وكذلك تحسن في طرق المواصلات من أجل زيادة الانتاج وتسهيل زيادة الصادرات . ويترتب على نشوء السلطة الادارية المركزية المستقرة ، وكذلك تحسن طرق المواصلات ، القضاء على الحروب المحلية والقضاء على كثير من المجاعات التي تنشأ بسبب سوء المواصلات . وينتج عن هـــذا انخفاض في معدل الوفيات بحوالي ١٪ ( أي يصبح ٣٪ ) ، بينما يظل معدل المواليد على ما هو عليه ( أي ٤ ٪ سنوياً ) ، ومن ثم يبلغ النمو السكاني في المرحلة الأولى ١٪ سنوياً .

أما المرحلة الثانية فتتميز بتحسين وتقدم أساليب الصحة العامة Public Health وزيادة الانفاق الحكومي في هذا المجال ، مما يؤدي إلى القضاء على عديد من الأوبئة كالكوليرا والحمى الصفراء والتحكم في عديد من الأمراض المتوطنة كالملاريا ، كلاهما مسئول إلى حد كبير عن ارتفاع معدل الوفيات في الدول المتخلفة . ولقد ساعد على تحقيق القضاء على الأوبئة والأمراض المتوطنة التقدم الذي أحرز في اساليب الصحة العامة ، مثال ذلك استخدام طائرات

---

(١) H. Myint, « The Economics of The Development Countries », Hutchinson University Library, London, 1967, p. 29.

الهيليكوبتر في الرش بالـ د.دت [1] ، واكتشاف عديد من الأدوية الناجعة في مقاومة هذه الأمراض مثل البنسلين والمضادات الحيوية . ويترتب على ذلك انخفاض معدل الوفيات بحوالي ١٪ من هذه المرحلة ( بحيث يصبح ٢٪) ، مع بقاء معدل المواليد على ما هو عليه عند مستوى ٤٪ . ومن ثم يصبح معدل النمو السكاني في هذه المرحلة حوالي ٢٪ سنوياً .

أما المرحلة الثالثة فتتميز بالتقدم في اتجاهين ، الاول هو التقدم المستمر في أساليب الصحة العامة ، زيادة عدد المستشفيات والعيادات الخارجية ومكاتب الصحة في المناطق الريفية ، وبدأ صناعة الدواء محليا وانتاج العديد من الأدوية وجعلها متاحة للعدد الاكبر من السكان عند مستوى منخفض من الأثمان ، أما الاتجاه الثاني ، فهو التحسن والتقدم في اساليب الصحة الخاصة ( العلاج الخاص ، مثل زيادة عدد الاطباء وزيادة عدد العيادات والمستشفيات الخاصة . ويترتب على ذلك انخفاض معدل الوفيات بحوالي ١٪ مرة أخرى ( بحيث يصبح ١٪ ) ، مع بقاء معدل المواليد على ما هو عليه (عند مستوى ٤٪) . وينتج عن ذلك أن يصل معدل النمو السكاني إلى ٣٪ [2] . وهو الحد الأعلى لمعدل الزيادة الطبيعية في السكان .

ويتضح مما سبق أن الدول المتخلفة تختلف من حيث مراحل النمو الديموجرافي التي تمر بها . فالجزء الاكبر منها قد تخطى المرحلة الثانية ودخل في المرحلة

---

(١) لعل المثال الواضح على ذلك هو سيلان حيث أدى استخدام الـ د . د . ت ، إلى القضاء تماما على وباء الملاريا مما ترتب عليه انخفاض معدل الوفيات من ٢٢ في الألف إلى ١٢ في الألف فيما بين ١٩٤٥) ١٩٥٢ . أنظر . Myint, op. cit., p. 31.

(٢) من الممكن تصور مرحلة رابعة للنمو السكاني ، وهي مرحلة النمو السكاني في الدول المتقدمة ، اذ في هذه المرحلة يبدأ تأثير مفعول تلك القوى التي تؤثر على معدل المواليد ، بحيث يبدأ معدل المواليد في الانخفاض ، وبالتالي يبدأ النمو السكاني في الانخفاض . وهذه العوامل هي تقدم قوى الانتاج ، ارتفاع مستوى المعيشة ، ازدياد مستوى ونسبة التعليم ، وانتشار المعرفة الفنية والعلمية ، وتحسن الوضع الاجتماعي للمرأة ، وهي كلها عوامل تصاحب وترتبط بعملية النمو والتقدم الإقتصادي والا جتماعي .

الثالثة ، وهي المرحلة التي يزيد فيها معدل النمو عن ٢٪ . أما الجزء الباقي فهو ما زال في المرحلة الثانية أو دخل في نطاقها منذ عهد قريب . ويتفق الوصف السابق للنمو السكاني مع حقيقة الأوضاع في الدول المتخلفة . ذلك أن تتبع سلوك معدل المواليد في هذه المجتمعات يشير إلى أنها ثابتة عند مستوى مرتفع منذ فترة طويلة وأن هذا المعدل يتذبذب حول مستوي ٤٠ في الالف [1] ، فمعدل المواليد في مصر مثلا منذ بداية هذا القرن يتراوح بين ٤٢ ، ٤٣ في الألف . وبالتالي فإن الزيادة السكانية في هذه البلدان تعود في الاساس إلى انخفاض معدل الوفيات وليس إلى ارتفاع معدل المواليد ، فالمعدل الأخير ثابت عند مستوى مرتفع .

وقد يعترض البعض على الانفجار السكاني بوصفه خاصة من خصائص التخلف . وذلك على اساس أن معدل النمو السكاني في بعض البلدان المتقدمة ( مثل استراليا ونيوزيلاند ) يفوق ذلك المعدل السائد في بعض البلدان المتخلفة ، مثل بعض بلدان أفريقيا . ولكن الواقع أن هذه المعدلات المرتفعة للنمو السكاني في الدول المتقدمة تمثل استثناء للقاعدة العامة وهي تعود إلى ارتفاع معدلات الهجرة إلى هذه البلدان كما تعود أيضاً إلى سياسات من جانب حكومات هذه الدول لتشجيع الزيادة السكانية ، خاصة في تلك البلدان المتقدمة خفيفة السكان .

وحتى نكون ملتزمين بالدقة العلمية فيما يتعلق بهذه الخاصية الأولى ، فاننا يجب أن نشير إلى ما هو المقصود بالانفجار السكاني كخاصة من خصائص التخلف أو من الخصائص المرتبطة بتخلف أساليب الإنتاج . فارتفاع معدلات المواليد تعتبر ولا شك أحد خصائص المجتمعات التي تتميز بتخلف قوى الإنتاج فيها . ذلك أن تخلف قوى الانتاج إنما هو أحد صفات المجتمعات التي تسودها الزراعة كنشاط رئيسي . وتتميز الزراعة كنشاط إقتصادي بانخفاض مستوى التراكم الرأسمالي فيها بالمقارنة للصناعة . وحيث ينخفض مستوى التراكم الرأسمالي

(١) B. Hansen, G. Marzook, « Development & Economic Policy in the U.A.R. (Egypt), North Holland Publishing Company, Makradam, 1964, p. 30.

تصبح القوى العاملة في حكم الأصول الثابتة المستخدمة في الزراعة في هذه المجتمعات . وهكذا تصبح القوة العاملة عنصر الإنتـــاج الرئيسي ويصبح أفراد العائلة العاملين جميعاً في الزراعة مصدراً لدخل الأسرة . ويختلف هذا الوضع حيث تسود الصناعة كنشاط انتاجي رئيسي ،إذ تتميز الصناعة بتقدم قوي الانتاج فيها عن الزراعة وبارتفاع مستوى التراكم الرأسمالي فيها بالتالي ، وأن حدود احلال العمل محل رأس المال فيها محدود بدرجة كبيرة . أضف إلى ذلك أن جزءاً كبيراً من الأفراد الذي كان يعتبر من القوة العاملة الزراعية وبالتالي مصدراً لدخل الأسرة الريفية ، لا يصبح كذلك في المجتمع الصناعي بل يتحول أغلب هؤلاء من مصدر لدخل الأسرة إلى عداد المعالين Dependents في المجتمعات الحضرية الصناعية مثل النساء والأطفال . ويصاحب تطور النمو الصناعي وتقدم قوى الانتاج الإتجاه نحو تحديد حجم الأسرة وبالتالي انخفاض معدلات المواليد . ومن العوامل التي تساعد على تحقيق ذلك ، هو أن تقدم قوى الانتـــاج يكون مصحوباً عادة بارتفاع مستوى المعرفة الفنية ومستوى التعليم العام ، وتغير العلاقات الاجتماعية القديمة مما يساعد على تحرير المرأة وتغير وضعها الاجتماعي ، وهذه كلها عوامل تساعد على التأثير على معدل المواليد .

فالقاعدة اذا هي أن المجتمعات المتخلفة التي تتميز بتخاف قوي الانتاج تتميز أيضاً بالارتفاع الشديد في معدلات المواليد . وهذه هي إحدى الصفات الأساسية فيها . أما الانفجار السكاني في هذه المجتمعات والذي اعتبرناه خاصة من خصائص التخلف فإنما يأتي نتيجة أن الانخفاض الشديد الذي يحدث في معدلات الوفيات نتيجة للتحسن العام في اساليب الصحة العامة وإستقرار الادارة وتحسن المواصلات . وهذه هي حالة الانفجار السكاني في الدول المتخلفة : معدل مرتفع للمواليد وانخفاض مستمر في معدل الوفيات .

ويختلف هذا النمط من الانفجار السكاني عن نمط النمو السكاني الذي تصوره مالتس . فطبقاً لنظرية مالتس تؤدي الزيادة في متوسط دخل الفرد إلى الزيادة السكانية . غير أن الوضع في الدول المتخلفة عكس ذلك تماماً ؛ اذ تواجه هذه

الدول الانفجار السكاني قبل أن يحدث ارتفاع يذكر في متوسط دخل الفرد . والسبب في ذلك يرجع إلى الانخفاض الشديد في معدلات الوفيات نتيجة للتحسن في وسائل الصحة العامة واستقرار الأمن بها . وهذا الوضع يختلف تماماً عما مارسته الدول المتقدمة الصناعية أثناء وبعد الثورة الصناعية ، اذ جاء الانفجار السكاني مصاحباً لعملية التنمية الإقتصادية ونتيجة لها . وهذا يعني أن الدول المتخلفة تبدأ عملية التنمية وهي محملة باعباء ضخمة ممثلة في هذا الانفجار السكاني .

ويترتب على الانفجار السكاني في الدول النامية نتائج متعددة . ويمكن تقسيم نتائج الانفجار السكاني إلى نوعين ، أما النوع الأول فهو متعلق بالنتائج المترتبة كنتيجة لطبيعة الانفجار السكاني في هذه الدول ، أما النوع الثاني فهي النتائج العامة للإنفجار السكاني . فالانفجار السكاني في الدول النامية يعود كما سبق أن أشرنا إلى الانخفاض السريع في معدلات الوفيات . وترجع النسبة الاكبر في انخفاض معدل الوفيات إلى الانخفاض السريع في معدل وفيات الاطفال . ذلك أن التحسن والتقدم في وسائل الصحة العامة اكثر تأثيراً على وفيات الاطفال منها على وفيات الكبار . ويترتب على طبيعة هذا الانفجار السكاني أن تتميز الدول النامية بتركيب سكاني معين يمثل فيه صغار السن ( أقل من ١٥ سنة ) أهمية نسبية كبيرة ، ويطلق على هذا التركيب السكاني ، التركيب السكاني الشاب أو الصغير « Young population » . وتزيد نسبة صغـــار السن ( أقل من ١٥ سنة ) في الدول النامية عن ٤٠٪ ، بينما هي في الدول الأوروبية تتراوح بين ٢٠–٢٥٪ . فيمثل صغار السن ٤٤٪ في مصر ، ٤٥٪ في الاردن ، ٤٦٪ في العراق [١] ، من جملة السكان في هذه البلدان . وينتج عن ذلك انخفاض حجم القوة العاملة كنسبة إلى جملة السكان في هذه البلدان بالمقارنة للدول المتقدمة الصناعية . فتبلغ نسبة السكان العاملين في اليابان ٤٩٪ ، في أوربا ٤٤,٦٪ ، في الدانمارك

(١) A Mohié-Elbin, A. Elghandour « Economic Development of the Middle East », American University of Cairo, 1969, p. 20.

٤٥٪ ، في تشيكسلوفاكيا ٤٧,٢٪ ، المانيا الغربية ٤٧,٧٪ عن جملة السكان في هذه البلدان ، بينما تبلغ هذه النسبة ٢٤ ٪ في تونس ، ٣٠٪ في مصر ، بوروما ٢٩٪ ، سيلان ٣٢٪ ، العراق ٢٨٪ من جملة السكان في هذه البلدان (١) . ويترتب على هذا النوع من الانفجار السكاني بما ينتج عنه من تركيب سكاني زيادة نسبة الإعالة في هذه المجتمعات ، أي زيادة عدد الأفراد الذين يعولهم الفرد المنتج مما يؤدي إلى زيادة أعباء القوة العاملة المنتجة وبالتالي زيادة الموارد الموجهة لزيادة الاستهلاك (٢) . وينتج عن هذا النوع من التركيب السكاني خطورة ظهور مشكلة البطالة في المستقبل حينما يبلغ هذا الجزء من السكان سن العمل ويبدأ في الدخول في سوق العمل باحثا عن إمكانية إستيعابه .

ويؤدي الانفجـــار السكاني في الدول النامية إلى أن تبدأ هذه المجموعة من البلدان عملية التنمية وهي محملة بكاهل هـــذا الانفجار السكاني . فالدولة في القرن العشرين عليها أن تضمن لكل فرد فيها حدا أدنى من الخدمات العامة . وبالتالي فإن الزيادة السكانية يترتب عليها زيادة حجم الموارد لمواجهة هـــذا الحد الأدنى من الخدمات العامة وذلك على حساب الموارد الموجهة للإستثمار وبالتالي للتنمية الاقتصادية .

كما تؤدي زيادة النمو السكاني إلى زيادة الطلب الاستهلاكي لضمان الحد الأدنى من المواد الغذائية والسلع الضرورية اللازمة للسكان ، ويتم ذلك على حساب الموارد الموجهة للاستثمار وزيادة الطاقة الانتاجية في المجتمع . بل إنه في بعض الأحيان حيث يعجز القطاع الزراعي المحلي عن تقديم الموارد اللازمة لحاجة الزيادة في الاستهلاك ، أن يترتب على الزيادة في الاستهلاك زيادة في

---

(١) هذه النسب مأخوذة من

I.L.O. : Year book of Labour statistics, 1970, Geneva, 1971, Table I.

(٢) نسبة الإعالة « Dependency rate » =

$$\frac{\text{( عدد الأفراد أقل من ١٥ سنة ) + ( عدد الأفراد أكثر من ٦٠ سنة )}}{\text{عدد السكان ( بين أكبر من ١٥ – أقل من ٦٠)}}$$

الواردات الاستهلاكية من الخارج مما له من أثار ضارة على ميزان المدفوعات . فمصر مثلا تستورد ما يقرب من نصف إستهلاكها من القمح ، وتستوعب الواردات الغذائية الأساسية ما يزيد على ٣٠٪ [(١)] من ميزانية النقد الأجنبي فيها. ويتم ذلك على حساب موارد النقد الأجنبي الذي يمكن أن يوجه لاستيراد مكونات التكوين الرأسمالي وبالتالي زيادة الطاقة الانتاجية .

مما سبق يمكن القول أن ارتفاع معدلات المواليد أحد الصفات الرئيسية للمجتمعات التي تسودها قوى الانتاج المتخلفة والبدائية . ولقد ترتب على هذا المعدل المرتفع للمواليد تولد ظاهرة الانفجار السكاني ، نتيجة للانخفاض الشديد الذي مارسته هذه الدول في معـــدل الوفيات فيها في الوقت الذي بقي فيه معدل المواليد على ما هو عليه . كذلك يمكن الإستنتاج مما سبق أن قضية الانفجار السكاني جزء لا يتجزأ من قضية التخلف ، وأن القضاء على التخلف سوف يضمن بالتالي القضاء عليها . وهذه النتيجة من الأهمية بمكان فيما يتعلق بسياسات الانمـــاء الإقتصادي وبأسلوب معالجة قضية السكان . فقد جرت العادة في عديـــد من البلدان على النظر إلى المشكلة السكانية بوصفها مشكلة منفصلة عن مشكلة التنمية ، وبالتالي يمكن معالجتها بعدد من سياسات تحديد النسل . غير أن هذه السياسات في كثير من الأحيان يصيبها الفشل . والسبب في ذلك هو النظر إلى مشكلة الانفجار السكاني كمشكلة منعزلة يمكن معالجتها بسياسات خاصة بها . ولكن الأمر غير ذلك ، فالمشكلة السكانية جزء لا يتجزأ من مشكلة التخلف ويجب النظر إليها بوصفها كذلك . ولقد واجهت أوروبا مع الثورة الصناعية وبعدها إنفجارا سكانيا ، ولكن هذا الانفجار قضى عليه مع تقدم هذه المجتمعات وتطور قواها الإنتاجية . وهذا شيء طبيعي فالتقدم يعني تغير الهيكل الانتاجي وتطور قوى الانتاج وتحول المجتمعات من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات

---

(١) د . عمرو محي الدين : التنمية الاقتصادية في ج . ع . م . معهد الدراسات المصرفية . سلسلة بحثيه رقم ٧ ، ٨ القاهرة ، سنة ١٩٦٩ .

صناعية ، كما يصاحب عملية تقدم قوى الانتاج تقدم المعرفة الفنية وارتفاع مستوى التعليم ، وتحرر العلاقات الاجتماعية القائمة ونشأة علاقات جديـــدة وتحرر وضع المرأة وتغير وضعها الاجتماعي،وتغير في السلوك والقيم والاتجاهات بما يلائم الوضع الجديد ، وهذه كلها عوامل تؤثر ولا شك على معدل المواليد . وهذا هو ما حدث في أوروبا فقد قضى على الانفجار السكاني في غمار عملية النمو والتقدم . ولا يعني هذا على الإطلاق الإقلال من الأهمية المركزية لمشكلة الانفجار السكاني في الدول النامية، ولا يعني هذا أيضا الإقلال من الجهود التي تبذل في سبيل تحديد النسل في هذه البلدان ، ولكن كل ما أردنا توضيحه هو أن هذه الجهود لا يمكن أن تؤتى ثمارها إلا إذا نظرنا إلى المشكلة السكانية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من مشكلة التخلف وأن القضاء على التخلف بأبعاده المتعددة كفيل بالقضاء عليها .

### ب ــ إنخفاض مستوى التراكم الرأسمالي

يعتبر انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي العامـــل الثاني المسئول عن المظهر الأول مـــن مظاهر الإختلالات الهيكلية وهو اختلال العلاقة بـــين الموارد المادية والموارد البشرية . فالانفجار السكاني في هذه البلدان يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من مساحة الأرض القابلة للزراعة . ويؤدي انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي إلى عدم القدرة على تصحيح هذا الاختلال في العلاقة بين الموارد الأرضية والموارد البشرية . فانخفاض مستوى التراكم الرأسمالي يعني عدم القدرة على توسع الأنشطة الأخرى غير الزراعية ( الصناعة وغيرها ) ، كما يجعل من الصعب إستصلاح أراضي جديدة وبالتالي زيادة المساحة القابلة للزراعة؛ هذا علما بأن المساحة القابلة للزراعة بطبيعتها محددة في عدد ليس بالقليل من هذه البلدان ...

وانخفاض مستوى التراكم الرأسمالي ( الاستثمار ) صفة أساسية مميزة للمجتمعات التي تتميز بتخلف قوى الانتاج السائدة فيها . فانخفاض مستوى

التراكم الرأسمالي [1] يعني الزيادة الطفيفة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع ومن ثم عدم قدرة قوى الانتاج على النمو والتطور . كذلك يعني انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي عدم القدرة على إستخدام وتطبيق المعارف الفنية والتكنولوجية الحديثة في مجالات الانتاج . ولا يغني عن انخفاض مستوى الاستثمار تواجد الموارد الطبيعية بكثرة ؛ اذ من الممكن أن يوجد التخلف مع وفرة الموارد الطبيعية ، كما هو الحال في بعض بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية . كما أنه من الممكن الوصول الىمعدلات مرتفعة للتقدم دون وجود قدر يذكر من الموارد الطبيعية، كما هو الحال في سويسرا واليابان . فاليابان دولة تفتقر إلى الموارد الطبيعية ومع هذا إستطاعت أن تحقق معدلات مرتفعة للانماء الاقتصادي وأن تلحق بركب التقدم ؛ والسبب في ذلك أنه يوجد لديها المستوى اللازم من الاستثمارات ، كما توافر لديها المعارف الفنية والقدرات الادارية والتنظيمية التي مكنتها من إستغلال هذا المستوى من الاستثمارات استغلالا منتجا . فالموارد الطبيعية يمكن أن توجد بكثرة دون إستغلالها ، إذا لم تتوافر الموارد الاستثمارية التي سوف تقوم باستغلال هذه الموارد الطبيعية واستخدام أحسن ما وصل اليه العلم والتكنولوجيا في إستغلالها . كذلك عديد من الموارد الطبيعية قد توجد ولكن عدم توفر المعرفة الفنية والعلمية لم يجعل منها موردا يمكن إستغلاله . فالبترول كان موجودا في باطن الأرض ، غير أنه لم يصبح موردا له أهمية إلا بعد أن تطورت المعرفة الفنية بحيث أصبح من الممكن إستغلاله اقتصاديا كمولد للطاقة . وبالتالي فإن ما هو مورد طبيعي يتوقف على عديد من العوامل منها تقدم المعرفة الفنية والتكنولوجية . ومن ثم فمن المتصور وجود دولة لديها وفرة من الموارد الطبيعية ، غير أنها غير قادرة على

---

(١) التراكم الرأسمالي Capital Accumulation ، هو الاضافة إلى رأس المال القائم في المجتمع ، وبالتالي فهو يساوي التكوين الرأسمالي Capital formation والاستثمار Investment وبالتالي فإن استخدامنا لأي من المصطلحات السابقة يعني نفس الشيء ، وهو الاضافة إلى رأس المال . ويجب هنا التفرقة بين التكوين الرأسمالي الاجمالي أو الاستثمار الاجمالي وبين التكوين الرأسمالي الصافي أو الاستثمار الصافي . والأخير نصل إليه بعد استبعاد استهلاك رأس المال، إذ نصل بذلك إلى الإضافة الصافية لرأس المال .

استغلالها لعدم توفر القدرات الفنية والادارية ورؤوس الأموال اللازمة لاستغلالها[1] . ولكن لا يعني هذا الإقلال من تواجد الموارد الطبيعية ، فهو عامل مساعد ولكنه ليس شرطا ضروريا أو كافيا للأنطلاق في التنمية . كل ما في الأمر أن وجود الموارد الطبيعية مع توفر رؤوس الأموال يجعل الخوض في طريق التنمية أكثر سهولة وأيسر سبيلا .

وحينما نشير إلى انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي فإننا نعني بذلك انخفاض مستوى الاستثمار بنوعيه المادي والبشري ، أي انخفاض مستوى الاستثمار في المعدات والآلات ورأس المال الاجتماعي وكافة الأصول الثابتة ، وكذلك انخفاض مستوى الاستثمار الموجه لرفع مقدرات ومهارات ومعارف القوى البشرية العاملة . فانخفاض مستوى تقدم قوى الانتاج يعني أولا انخفاض مستوى الاضافة السنوية إلى الطاقة الانتاجية السائدة وبمعنى آخر انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي . كما أن تخلف قوى الانتاج يعني أيضاً انخفاض انتاجية القوى العاملة أي انخفاض مستوى القدرات والمهارات السائدة لدى هذه القوى البشرية ، ويرجع هذا إلى انخفاض مستوى الاستثمار البشري والمادي معاً .

ويظهر انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي في عدة مظاهر [2] أساسية

---

(١) Bauer & Yamey, op. cit., pp. 47-50.

(٢) في دراسة قامت بها الأمم المتحدة حول العلاقة بين مستوى الاستثمار ومعدل النمو للناتج القومي الاجمالي لحوالي ٧٩ دولة نامية . ولقد قسمت الدول إلى ثلاث مجموعات من حيث معدلات نمو الناتج القومي في الفترة من (١٩٦٠ – ١٩٦٨) ، وهي دول ذات معدلا نمو مرتفعة ( أعلى من ٦ ٪ ) ، ودول ذات معدلا نمو متوسطة ( من ٤ ٪ إلى ٦ ٪ ) ، ودول ذات معدلات نمو منخفضة ( أقل من ٤ ٪ ) . ولقد لوحظ أن هناك اتجاه واضح لارتباط معدلات النمو المرتفعة مع معدلات الاستثمار المرتفعة ( نسبة الاستثمار للناتج القومي) . فحوالي ثلاثة أرباع حالات معدلات نمو الدخل المرتفعة كانت معدل الاستثمار فيها أعلى من ١٥ ٪ (نسبة الاستمار المحلي الاجمالي للناتج القومي الاجمالي) . وحوالي ٣/٢ من حالات معدلات النمو المنخفضة فان معدل الاستثمار فيها أقل من ١٥ ٪ من الناتج القومي . أنظر
U.N.C.T.A.P. : Review of International trade and development, 1970, United Nations, New York, 1970, pp. 21-22.

منها انخفاض مستوى الاستثمار في الزراعة وبالتالي مستوى التقدم الفني فيها ، ولذا يتسم القطاع الزراعي في الدول المتخلفة بانخفاض انتاجية العمل فيه وبتخلف مستوى قوى الانتاج المستخدمة بعكس الحال في الدول المتقدمة . كذلك يؤدي انخفاضج مستوى التراكم الرأسمالي إلى ضعف الأهمية النسبية للقطاعات غير الزراعية ، وبصفة خاصة القطاع الصناعي فهو يمثل في الدول المتخلفة ما بين ٨ إلى ١٢٪ من الناتج القومي ولا تزيد نسبة العاملين فيه على ١٠٪ من جملة العاملين . وحتى ذلك القطاع الصناعي السائد يتميز أيضاً بتخلف قوى الانتاج المستخدمة فيه ؛ اذ تمثل الصناعات الصغيرة والحرفية أهمية نسبية كبيرة من حيث عدد العاملين فيها بالنسبة لعدد العاملين الكلي في القطاع الصناعي . وبالتالي فإن القطاع الصناعي ذو الوحدات الانتاجية الكبيرة والمستخدم للفنون الانتاجية المتقدمة ما زالت أهميته النسبية ليست كبيرة في اقتصاديات الدول النامية . ويتميز القطاع الصناعي أيضاً في الدول النامية بانخفاض مستوى الانتاجية بالنسبة للمستوى السائد في الدول المتقدمة ، ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى تخلف قوى الإنتاج المستخدمة كما يرجع أيضاً إلى انخفاض مستوى الاستثمار البشري وإلى انخفاض مستوى القدرات الادارية والتنظيمية في هذه البلدان . ويترتب على انخفاض مستوى الاستثمار انخفاض حجم رأس المال الاجتماعي أو ما يطلق عليه أحياناً برأس المال التحتي مثل الطرق والسكك الحديدية ووسائل النقل والسدود ومحطات توليد الكهرباء ... الخ .

ويقاس انخفاض حجم التراكم الرأسمالي بنسبة الاستثمار إلى الناتج القومي في هذه البلدان . فبينما تراوح نسبة الاستثمار الاجمالي إلى الناتج القومي في هذه البلدان من بين ٦ ، ١٥٪ في هذه البلدان (١٩٦١) ، تراوح النسبة في الدول المتقدمة الصناعية إلى بين ٢٠ ، ٣٥ ٪ من الناتج القومي [١] . هذا مع العلم

(١) Kindleberger : « Economic Development » London, 1965, p. 98. See also for earlier figures : Baldwin & Mier, Economic Development » London 1963, p. 305. Also J.M. Albertini. « Les Mécanismes du sans-development, 4e édition, 1969, p. 40.

أن هذه النسبة تتعلق بالاستثمار الاجمالي مما يعني أن الاستثمار الصافي لا يتعدى ١٠٪ في هذه البلدان .

وقد جرى العرف بين الاقتصاديين على الاشارة إلى أن انخفاض مستوى الاستثمار يرجع إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي . ذلك أن انخفاض مستوى الدخل يؤدي إلى استيعاب الحاجات الضرورية للفرد في الدول النامية إلى الجزء الاكبر من هذا الدخل ، بحيث أن الجزء المتبقي للادخار ومن ثم للاستثمار يمثل نسبة ضئيلة من الدخل في هذه المجتمعات المتخلفة . وتساق هذه الحجة عادة للتدليل على إنخفاض حجم الاستثمار في الدول النامية . غير أن هذه الحجة في الحقيقة حجة واهية ولا تقودنا إلى نتيجة ايجابية فيما يتعلق بالسياسة الواجبة الإتباع لزيادة حجم الادخار ومن ثم الاستثمار ، كل ما تؤدي اليه هوأن تضعنا في حلقة مفرغة لا نستطيع الخروج منها : انخفاض متوسط الدخل يؤدي إلى انخفاض مستوى الادخار فانخفاض مستوى الإستثمار ، وانخفاض مستوى الاستثمار بدوره يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل وانخفاض مستوى الادخار . وهي حلقة مفرغة تؤدي إلى غموض القضية اكثر من توضيحها . فأغلب الدراسات الإحصائية التي قدمت في هذا الصدد قد أثبتت عدم وجود علاقة إرتباط قوية بين مستوى التكوين الرأسمالي ( نسبة من الدخل القومي ) وبين متوسط الدخل الفردي [١] ، وإن كانت نفس الدراسات قد أثبتت أن العلاقة أقوى بين مستوى الدخل ومصدر الادخار ، أي بين الدخل الشخصي والادخار الشخصي وهو موضوع سنعود اليه فيما بعد . كل ما نريد قوله هو أن هناك عوامل أخرى قد تكون أكثر أهمية من مستوى الدخل الفردي في تحديد حجم الادخار كنسبة من الدخل القومي ؛ ولذا فنحن نفضل تناول القضية على المستوى الكلي أي على مستوى الاقتصاد القومي ككل . ويمكن القول تبعا لذلك أن انخفاض مستوى

(١) Kindlberger op. cit., p. 98. See also, Houthakker H.S., « On some determinants of saving in Developed and underdeveloped countries », published in Economic Development, proceedings of a conference held by the International Economic Association, ed. by A.G. Robinson, London, 1965. pp. 212-219.

التراكم الرأسمالي (الاستثمار)، يعود إلى انخفاض ذلك النصيب من الدخل القومي أو موارد المجتمع الموجه إلى الإضافة إلى زيادة الطاقة الانتاجية . وهذا يعني انخفاض حجم الفائض الاقتصادي الفعلي .

وفي هذا الصدد يجب التفرقة بين مفهومين للفائض الاقتصادي ، الفائض الإقتصادي الفعلي Actual Economic Surplus ، [1] وهو يتمثـل في الفرق بين الانتاج الفعلي الجاري للمجتمع ، واستهلاكه الفعلي الجاري ، وهو بذلك يتطابق مـع حجم الادخار والتراكم الجاري ، أما الفائض الاقتصادي الإحتمالي Potential Economic Surplus [2] ، فهو الفرق بين النـاتج الذي يمكن إنتاجه في ظروف طبيعية وتكنولوجية معينة بالاعتماد على الموارد الانتاجية التي يمكن استخدامها ، وبين ما يعد إستهلاكا ضرورياً . وحيث أن مفهوم الفائض الإحتمالي الممكن تحقيقه يفترض سلفا توزيع الناتج القومي واعادة تنظيم الانتاج بدرجة أو أخرى ، كما يستلزم تغييرات عميقة في هيكل المجتمع كما يتطلب اتباع سياسات معينة في مجالات متعددة فإن اهتمامنا سوف يكون هنا بالفائض الاقتصادي الفعلي وأسباب انخفاضه والعوامل التي تتحكم فيه وسوف نشير حينما تسنح الفرصة بذلك إلى الفائض الاقتصادي الإحتمالي أو الممكن والذي يستطيع المجتمـع أن يحققه تحت ظروف معينة . وحيث أن الفائض الاقتصادي ما هو الا جزء متبقى فإن اهتمامنا سوف يتعلق بالأنصبة الأخرى من الناتج القومي والتي يتوقف على حجمها تحديد حجم الفائض الاقتصادي الفعـلي وهي الاستهلاك بصورتيه العام والخاص وبصفة خاصة الاستهلاك الخاص.واذا كان حجم الاستهلاك الكلي يحدد بالتالي حجم الفائض الاقتصادي فإن هذا يتأثر إلى حد بعيد بنمط توزيع الدخل القومي . ويوضح الجدول ( ٢ — ٢ ) الانفاق الاستهلاكي الخاص والعام كنسبة من الانفاق الكلي على الدخل القومي لعدد من الدول في خلال الستينيات .

(١) Paul Baran, « The Political Economy of Growth ». Monthly Review Press, 1957, p. 82.

(٢) Ibid, p. 83.

## جدول (٢ ـ٢)

## الأنفاق الاستهلاكي العام والخاص كنسبة من الانفاق على الدخل القومي (١٩٦٧ ـ ١٩٦٨)

| البلد | الانفاق الاستهلاكي الخاص ٪ | الانفاق الاستهلاكي العام ٪ |
|---|---|---|
| الدانمرك | ٦٣ | ١٧ |
| اليابان | ٥٢ | ٨ |
| السويد | ٥٥ | ٢٢ |
| سويسرا | ٥٨ | ١٢ |
| غانـــا | ٧٣ | ١٧ |
| مصر | ٦٧ | ٢٠ |
| لبنان | ٨٥ | ١٠ |
| أثيوبيا | ٨١ | ٩ |
| البرازيل | ٧٥ | ١١ |
| بورمـــا | ٧٢ | ١٣ |
| سيلان | ٧٥ | ١٤ |
| بوليفيا | ٧٩ | ١٠ |
| كندا | ٦١ | ١٥ |
| تشيكيسلوفاكيا | ٥٦ | ١٩ |

**Source : U.N, Statistical Yearbook, 1969, New York, 1970, Table 179, p. 540.**

ويتضح من الجدول السابق مدى الفارق الواضح بين الاستهلاك كنسبة من الانفاق الكلي في كل من الدول النامية والدول المتقدمة الصناعية : فهو يزيد في الأولى عن الثانية . ولا يعني هذا أن متوسط الاستهلاك في الدول النامية أعلى ، بل على العكس من ذلك فان مستوى الاستهلاك الفردي في الدول المتقدمة يبلغ

أضعاف المستويات السائدة في الدول المتخلفة . كل ما تعنيه الأحصاءات المشار اليها سابقاً أن الدول المتقدمة على عكس الحال في الدول المتخلفة توجه نسبة كبيرة من دخلها الجاري ( أو مواردها المتاحة ) نحو الاستثمار أي الاضافة إلى الطاقة الانتاجية القائمة وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدلات زيادة الدخل القومي في الدول المتقدمة عن معدلاته في الدول النامية ومن ثم يوجد مستوى أعلى للاستهلاك والاستثمار معاً . وتبدو الصورة أكثر وضوحاً إذا أضفنا العمود الثاني إلى العمود الأول من الجدول ( ٢ — ٢ ) ، فنجد أنه في الدول النامية يستوعب الإستهلاك النهائي بشقيه ( العام والخاص ) ما يقرب من ٩٠٪ من مجموع الانفاق على الدخل القومي .

ولعل هــذا يحدونا إلى التساؤل عن اسباب انخفاض حجــم الفائض الاقتصادي في هذه المجتمعات . ومما لا شك فيه أن هناك سبب تاريخي هام سوف نعود إليه في حينه ، كان مسئولا عن إستنزاف جزء من الفائض الاقتصادي المتولد في هذه البلدان ويتمثل هذا الفائض في نصيب دخول الاستثمارات الأجنبية في قطاع التصدير في الدول النامية والتي عادت إلى الدول الأم التي اتت منها الاستثمارات . وتشير الدراسات الاحصائية إلى أنه في خلال العقــود الأولى من القرن الحالي كانت بريطانيا تستحوذ على ما يزيد على ١٠٪ من الدخل القومي في الهند ، وكانت النسبة أكبر من ذلك في القرن الثامن والتاسع عشر [١] . غير أن علينا أن نبحث في اسباب أخرى كامنة في هياكل تلك البلدان الاقتصادية والاجتماعية .

وإذا كنا قد استبعدنا مؤقتاً متوسط الدخل الفردي كعامل يتحكم في نسبة الاستثمارات إلى الدخل ، فإن العنصر الاساسي الذي يجب التركيز عليه في هذا الصدد هو توزيع الدخل القومي فيها — وتشير الدراسات الاحصائية عن توزيع الدخل القومي في الدول المتخلفة إلى أن عدم عدالة التوزيع فيها تفوق تلك

(١) أنظر الاشارة إلى هذه الدراسات الاحصائية التي قام بها بعض الاحصائيين الرسميين في الهند في
P. Baran; op. cit., p. 231.

السائدة في الدول المتقدمة الصناعية . بمعنى أنه في الدول المتخلفة الفقير اكثر فقراً والغني اكثر غنى . وفي دراسة قام بها باتل « Patel » عن توزيع الدخل القومي في كل من الدول المتخلفة والمتقدمة وجد أن النسبة المئوية التي حصل عليها أغنى ٢٠٪ من السكان في الهند هي ٥٥٪ من الدخل (١٩٥٠) ، ٥٠٪ في سيلان ( ١٩٥٠ ) ، ٥٦٪ بورتيركو ( ١٩٥٠ ) بينما تصل النسبة في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا على التوالي ٤٢٪ ٤٣٪ . هذا في الوقت الذي تمثل النسبة التي يحصل عليها أفقر ٦٠٪ من أصحاب الدخول ٢٨٪ من الدخل القومي في الهند ، ٣٠٪ في سيلان ٢٤٪ في بيورتوريكو ، بينما تبلغ هذه النسبة ٣٤٪ ، ٣٦٪ من الدخل القومي في الولايات المتحدة وبريطانيا على التوالي [1]. وتتطابق هذه النتائج مع دراسة أخرى قام بها كوزنت « Kuznet » عن توزيع الدخل القومي ، فقد أشارت دراسة إلى أن النسبة المئوية من الدخل التي تحصل عليها أغنى ١٠٪ من السكان تبلغ ٤٨,٤٪ في كولومبيا (١٩٥٣) ، ٤٦,٧٪ في المكسيك ( ١٩٥٧ ) ، ٤٣,٨٪ في جواتيمالا ( ١٩٤٧ ٪ ١٩٤٩ ) ، ٤٣,٦ في سلفادور ٤٠,٦ في سيلان ( ١٩٥٣ ) [2] .

اذا كان عدم تساوي توزيع الدخل في الدول المتخلفة يكاد يقرب من نفس نمط التوزيع في الدول المتقدمة ، لماذا تدخر الدول المتقدمة ما يزيد على ٢٥٪ من دخلها بينما تحقق الدول النامية في ادخار ما يقرب من ١٠٪ من دخلها؟ إلى اين تذهب المدخرات في الدول النامية ؟ اليس عدم التكافؤ في توزيع الدخل عنصر وشرط هام لزيادة المدخرات ؟ هل يعني هذا أن الميل للإدخار لدى الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة في الدول المتقدمة أعلى من الميل للإدخار لنفس الفئات والطبقات في الدول المتخلفة ؟ مما لا شك فيه أن الميل للادخار

---

(١) Chellia, « Fiscal Policy in underdeveloped Countries, » London 1960, pp. 20-25

(٢) S. Kuznets, « Quantitative Aspects of the Economic Growth of Nations, » in Economic Development and cultural change, vol., II, No. 2, Jan 1963, Table 3, p. 13.

عنصر هام في تفسير الاختلاف في مستويات الادخار ، الا أن القضية أعمق من ذلك بكثير ؛ اذ أن الميل للادخار مرتبط إلى حد بعيد بنمط توزيع الدخل .

ويشير آرثر لويس « A. Lewis » إلى أن زيــادة المدخرات في الدول المتقدمة صناعياً وبالتالي زيادة نصيب تراكم رأس المال في الدخل القومي يتوقف أولا وأخيراً على نصيب الربح في الدخل القومي – وأن التفسير التاريخي للتقدم الصناعي في أوربا الغربية والمعدلات المرتفعة للاستثمار انما يعود إلى الارتفاع المستمر في النصيب النسبي للارباح في الدخل القومي ، أي الارتفاع في ذلك النصيب النسبي لطبقة الرأسماليين الصناعيين[1] . بمعنى آخر فإن مستوى الاستثمار يعتبر دالة في حجم الإرباح ونصيبها النسبي في الناتج القومي. ويكون زيادة النصيب النسبي للربح مصحوباً بظهور طبقة جديدة في المجتمع هي طبقة الرأسمالية الصناعية ؛ اذ أنها طبقة تستمد طموحها وتحققه عن طريق الاستثمار المنتج في المصانع والآلات والمشروعات المنتجة . انها الطبقة الوحيدة في المجتمع التي تلعب الدور الفعال في زيادة حجم المدخرات ، وفي توجيه المدخرات نحو أوجه الإستثمار المنتجة . وهذا هو التفسير الوحيد لزيادة المدخرات وبالتالي الإستثمار في الدول الأوربية الصناعية . ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، بل ان أي تجربة في التقدم الصناعي لا يمكن تفسيرها الاعلى هذا النحو ، سواء تكلمنا عن الغرب الرأسمالي واليابان أو عن نموذج النمو الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي . حقيقة أنه في النموذج السوفيتي لم يصاحب النمو بظهور طبقة رأسمالية جديدة ، إلا أن الزيادة في مستوى الاستثمار الذي كان يزيد في بعض الأحيان عن ٣٠٪ من الناتج القومي ، لا يمكن تفسيره الا بزيادة نصيب الربح من الناتج القومي ، وهي أرباح المشروعات العامة والتي استولت عليها الدولة في صورة الضريبة على رقم الاعمال لتستخدم حصيلتها في تمويل خطط الإنماء الاقتصادي [2] . وهكذا سواء أشرنا إلى نمط النمو الرأسمالي ( الدول الأوربية فأمريكا الشمالية ) ، أم إلى نمط النمو

(١) Lewis, « The Theory of Economic Growth, » London 1961, p. 226.

(٢) A. Lewis, op. cit., p. 226 & p. 240.

الاشتراكي ( الاتحاد السوفيتي ) ، فان زيادة معدل التراكم الرأسمالي إنما تعزى في هذين النمطين إلى زيادة نصيب الربح في الدخل القومي ، سواء قام به طبقة الرأسماليين الصناعيين ، أم قامت به الدولة ، بل على العكس تدلنا التجربة أن الدولة تستطيــع أن تحقق مستوى أعلى للادخار كما تدلنا على ذلك خبرة الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية . وهكذا فإن ارتفاع الاستثمار كنسبة من الدخل دالة في زيادة نصيب الربح من الدخل القومي وليس دالة في عدم تكافؤ التوزيع بذاته . **ولا يعني زيادة النصيب النسبي للربح في الدخل القومي وعدم تكافؤ توزيع الدخل نفس الشيء ، إذ قد يصاحب الزيادة في النصيب النسبي للربح انخفاض في الأهمية النسبية للدخل من الريع .** [1]

لماذا إذن تنخفض المدخرات في الدول النامية بالرغم من عدم تكافؤ توزيع الدخل بها ؟ السبب في ذلك يرجع إلى أن الجزء الاكبر من الدخل القومي في هــذه البلدان يذهب إلى فئات وطبقات تتميز بانخفاض ميلها للادخار ، وباتجاهاتها الاستهلاكية ، وهي طبقات كبار الملاك . [2] ويكفي في ذلك أن نرى نمط توزيع الدخل الزراعي ( وهو يمثل النسبة الكبرى من الدخل القومي في هذه البلدان ) لنعرف مدى عدم عدالة توزيع الدخل القومي في هذه البلدان ونتعرف بالتالي على السبب في انخفاض حجم الفائض الاقتصادي . فطبقة كبار الملاك تتميز بانفاقها على الاستهلاك التفاخري وينعدم التفكير في توجيه دخولها نحو الاستثمار المنتج في صورة المعدات والالآت والمصانع ، وانما يوجه انفاقها نحو المباني السكنية الخاصة الفاخرة ، التماثيل والمعابد ، والاحتفاظ بأكبر عدد من الحاشية وخدم المنازل وبصفة عامة تتميز هذه الفئة ، بانفاقها الاستهلاكي التفاخري وبالتالي يترتب على سلوك هذه الطبقة فقد جزء كبير من موارد المجتمع في أوجه انفاق غير ضرورية . كذلك قد يذهب جزء كبير من

(١) A. Lewis, op. cit., p. 226.

(٢) A. Lewis, op. cit., p. 227.

الدخل في هـــذه المجتمعات إلى فئة التجار ، وهي فئة بحكم طبيعـــة تفكيرها وسلوكها وقيمها تعزف أيضاً عن الاستثمارات في الاصول الثابتة المنتجة وتبحث دائماً عن أوجه الربح السريع. وحتى طبقة الرأسماليين الصناعيين ( أو فئة المنظمين الصناعيين ) ان وجدت في هذه البلدان فهي في أغلب الأحوال طبقة ضعيفة كما أنها متأثرة إلى حد بعيد بعدد من سمات وبقايا العلاقات الاقطاعية ومتأثرة أيضاً بطرق التفكير والقيم السائـــدة . وبالتالي فهي تختلف عن مثيلتها التى قادت عملية النمـــو الصناعي في أوروبا في القرنين الثامن والتاسع عشر ، وبالتالي لم تتحول الطبقـــة الرأسمالية في الدول الناميـــة إلى قيادات صناعية كما حدث في أوربا . ولعل السبب في ذلك إنما يعود إلي أن الطبقة الرأسمالية في الدول النامية ذات إتجاه أستهلاكي « Consumption Oriented »[١] وليست ذات إتجاه إنتاجي « Production Oriented » كمـــا كان الحال مع طبقة المنظمين الصناعيين الذين قادوا عملية التصنيع في أوربا . أى أنها فئات تدفعها ظروف وعوامل من ناحية الطلب وليست فئات تدفعها للدخول في عملية الانتاج عوامل وظروف متعلقة بالعرض [٢] .

إذا كان الأمر كذلك فيما يتعلق بالفئات التى تحصل على النسبة الكبرى من الدخل القومي في الدول المتخلفة ، فما هو الموقف فيما يتعلق بحكومات الدول النامية . في بعض الدول النامية تلعب الحكومة دوراً فعالا وأساسياً في قيادة عملية التنمية ، ومع هذا لا نلاحظ إنطلاقاً في مستويات التراكم الرأسمالي ، بعكس الحال في الدول المتقدمة الصناعية ( الدول الاشتراكية ) التى تقوم فيها الدولة بالدور الرئيسي في عملية التخطيط للتنمية . ويرجع الأمر أيضاً إلى إختلاف طبيعة القيادات السياسية والإدارية والتنفيذية التى تقود عملية التنمية في الدول المتخلفة عن مثيلاتها

---

(١) H. Wallich, « Some Notes Towards A Theory of Derived Deveeopment », Printed in Agrawala and Singh, Economics of Underdevelopment, Oxford 1958, p. 195.

(٢) Wallich, op cit, p. 194.

في الدول المتقدمة الصناعية . فهي قيادات ذات اتجاهات استهلاكية وليست ذات اتجاهات إنتاجية بعكس مثيلاتها السائدة في الدول المتقدمة الصناعية (ذات النمط الاشتراكي) . ويظهر هذا الطابع في انخفاض مستوى الادخار وفي طبيعة ونمط عملية التنمية في هذه البلدان ، في سيادة الاتجاهات التضخمية المستمرة [١] . . . إلخ من مظاهر عمليات الانماء المدفوعة الطلب والتى تتميز باتجاهاتها الاستهلاكية .

هذا فيما يتعلق بالفئات التى تحصل على النسبة الكبرى من الدخل ، فما هي الحال بالنسبة لبقية الطبقات في الدول المتخلفة؟ فيما يتعلق بالطبقة العاملة فإنها لا تكاد تحصل على دخل يكفي حاجاتها الضرورية ، ومن ثم فإن الكلام عن ادخار هذه الطبقة لجزء من دخلها يصبح غير ذى معنى . أما بالنسبة لطبقات الفلاحين الصغار والمتوسطين فهي طبقات بحكم سلوكها وقيمها وطرق تفكيرها تمتاز بميل مرتفع للادخار . ولقد تكونت هذه العادات الادخارية نتيجة لخضوع الزارعة لتأثير التغير الجوى والطبيعي كالفيضانات ، فنشأت لدى هذه الفئات عادة ضرورة مواجهة هذه الأزمات غير المتوقعة . إلا أن الملاحظ بصفة عامة في الدول النامية هو أستغراق هذه الفئات في الديون نتيجة لعدم شيوع المؤسسات المالية التى تقدم الائتمان السهل للحصول على رأس المال العامل اللازم للزراعة وبالتالي وقوعهم تحت طائلة المرابين . أضف إلي هذا أن الجزء من هذه الفئات الذى يقوم بالادخار يقوم باستخدام هذه المدخرات إما في إقراض الآخرين الذين تدفعهم سوء الحال للإقتراض أو في شراء الأراضى وفي كلتا الحالتين لا يترتب على هذا الاستخدام للادخار زيادة التراكم الرأسمالي ( الاستثمار ) [٢] .

أما فيما يتعلق بالطبقات المتوسطة ذات الدخـــل الثابت فإنها تتميز بالانخفاض الشديد في مدخراتها بالمقارنة بنفس الطبقات في الدول المتقدمة

(١) Wallich, op cit, p. 195.

(٢) A. Lewis, op. cit. p. 227.

الصناعية . هذا بالرغم من أن هذه الطبقات تحصل على مستوى للدخل – على عكس مثيلتها في الدول المتقدمة – يفوق مستوى الدخل السائد سواء للطبقات العمالية أو لفئات المزارعين الصغار . والسبب في ذلك واضح وهو القيم والعادات والتقاليد والاتجاهات السائدة لدى هذه الطبقات والتى تدفع بها إلى إنفاق دخولها في أستهلاك مظهرى وتفاخرى « Conspicious Consumption » لتقليد أنماط أستهلاك الطبقات المرتفعة الدخل . بل يذهب الأمر إلى حد أن الطبقات المتوسطة في الدول المتخلفة تتمتع بمستوى للمعيشة يفوق مثيلتها في الدول المتقدمة الصناعية .

والحديث عن السلوك الادخارى يدفع بنا إلى التركيز على أحد العوامل الهامة المسئولة عن زيادة الاستهلاك وبالتالي انخفاض مستوى الادخار في الدول النامية وهـــو أثر المحاكاة « Demonstration effect » وهو رغبة أصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة في محاكاة أنماط الاستهلاك السائدة لدى فئات الدخل العليا ، بحيث يترتب على سريان مفعول هذا الأثر أن مستوى الادخار لا يتحدد فقط بمستوى دخل الفرد أو العـــائلة ولكن بمركز العائلة النسبي في سلـــم الدخل . [٢] فاذا حدثت زيادة متناسبة في جميع فئات الدخل فلا يعنى هذا زيادة الادخار طالما أن المركز النسبي لفئات الدخل المختلفة لم يتغير . ويرجع السبب في ذلك إلى استيعاب الزيادة في الدخل في الزيادة في الاستهلاك نتيجة

---

(١) A. Lewis, op cit. 228.

(٢) بمعنى أنه اذا كانت الفئات السفلى في سلم الدخل تمثل ٢٠ ٪ من السكان وكان متوسط الدخل الفردي سنويا ٢٠٠ ليرة في هذه الفئة وكان الادخار من هذا الدخل مساويا للصفر ، فاذا حدثت زيادة متناسبة في مستوى الدخل في كل فئات الدخل إلى أعلى وأصبح مستوى الدخل الفردي في هذه الفئة مساويا ٣٥٠ ليرة مثلا وهو مستوى الدخل الذي كان سائدا في الفئة السابقة عليها قبل ارتفاع الدخل ، فان هذا لن يعني زيادة ادخار هذه الفئة ، وذلك لأنه بالرغم من زيادة متوسط الدخل الفردي فيها فان مركزها النسبي لم يتغير فما زالت هي الفئة السفلى في سلم الدخل وبالتالي يظل إدخارها مساويا للصفر . أنظر
Deusenberry, J.C., « Income, Saving, and The Theory of Consumer Behaviour », Mass., 1949. p. 27.

لمفعول أثر المحاكاة وهو رغبة هذه الفئات في محاكاة أنماط الاستهلاك السائدة لدى فئات الدخل العليا . غير أن أثر المحاكاة لا يسرى فقط في داخل الدول المتخلفة ، بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية أو بين الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة ( مثل السلوك الاستهلاكي للطبقات المتوسطة ) ولكن يسرى أثر المحاكاة دولياً بين الدول المختلفة [1] . ويرجع ذلك إلى تحسن طرق المواصلات ووسائل الاعلام والإعلان بحيث أصبحت أنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة حقيقة معروفة لدى الجميع في الدول النامية ، وتودى هذه المعرفة بمستويات وأنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة إلى دفع عديد من الفئات والطبقات حتى تلك التى تقود عملية التنمية في هذه المجتمعات إلى تقليد هذه الأنمـــاط ، ويترتب على ذلك زيادة الاستهلاك في الدول النامية وانخفاض مستويات الادخار وبالتالي مستوى التراكم الرأسمالي .

نستطيع مما سبق أن نؤكد أن أزدياد الادخار وبالتالي الاستثمار إنما هو نتيجة لزيادة نصيب الربح النسبى في الناتج القومي . ولا يعنى هذا بالضرورة أن إنعدام التكافؤ في توزيع الدخل يؤدى إلى زيادة الادخار . أى أن زيادة النصيب النسبى للربح لا تعنى بالضرورة انعدام التكافؤ في توزيع الدخل ، إلا إذا كان انعدام التكافؤ في صالح نصيب الربح . فالدول النامية وهي التى يسودها انعدام التكافؤ في توزيع الدخل هي التى يسودها المستويات المنخفضة للادخار . وهذا يعنى أن هذا النمط السائد من عدم التكافؤ في توزيع الدخل في الدول النامية ليس هو ذلك النمط الدافع إلي زيادة الادخار . وهذا هو السبب في أنه بالرغم من أنعدام التكافؤ في توزيع الدخل في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة فإن مستويات الإدخار السائدة فيها أقل بكثير من تلك السائدة في الدول المتقدمة [2] . فانعدام

(١) R. Nurkse : « Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries », Oxford, Basil Blackwell, 10th ed., 1966, p. 62.

( ٢ ) للمقارنة بين مستويات الادخار المحلي في كل من الدول النامية والدول المتقدمة . أنظر :
U.N. : World Economic Survey 1961.

حيث تشير هذه الدراسات إلى أن الادخار الصافي في الدول النامية يقل عن ١٠ ٪ من الناتج المحلي في هذه الدول .

التكافؤ في الدول النامية لصالح كل من كبار ملاك الأرض والطبقات المتوسطة ومع هذا لا يزداد الادخار نتيجة لطبيعة القيم والعادات والتقاليد السائدة في هذه المجتمعات والتى تدفع إلى أنماط معينة للاستهلاك تحول دون تكوين المدخرات اللازمة .

ولعل هذا يدفعنا الآن إلى تناول الفائض الاقتصادى الممكن أو الكامن . وهو كما سبق وأشرنا عبارة عن الفرق بين ذلك الحجم من الانتاج الذى يمكن تحقيقه في ظروف تكنولوجية وطبيعية معينة وذلك الحجم الضرورى من الاستهلاك ولقد سبقت الاشارة أيضاً إلى أن هذا الحجم من الفائض يمكن تحقيقه تحت إفتراض ظروف معينة وباستخدام سياسات معينة . وهو كذلك يقتضي تغيراً جوهرياً في العلاقات الاجتماعية السائدة . فلقد رأينا كيف أن نمط توزيـــع الدخل القومي السائد ليس دافعاً للادخار ، وبالتالي فإنه من الممكن حتى عند مستوى الدخل السائد يحقق حجماً أكبر من الفائض الاقتصادى . ولقد أشار أرثر لويس إلي أنه في المجتمعات التى تحصل فيها ١٠٪ من السكان على ٤٠٪ من الدخل القومي فإنه من السهولة بمكان رفع معدل الادخار في هذه المجتمعات إلى ٢٠٪ من الدخل القومي [١] . إن المجتمعات المتخلفة تستطيع بلا شك – في حدود مواردها القائمة – زيادة معدل الادخار السائد فيها. أليس غريباً حقاً أنه خلال هذا التاريخ الطويل للمجتمع الانساني لم يوجد مجتمع واحد كان فقيراً إلي درجة أنه لم يقو على الدخول في حرب تهيأت لها الظروف وتوافرت لها الحوادث والانفعالات . وأى حرب تتطلب أستخدام جزء من الموارد البشرية والمادية تكفي للحصول على معدلات مرتفعة لرأس المال [٢] . ولقد أثبت التاريخ أيضاً أن أفقر المجتمعات تستطيع تحويل كم هائل من الموارد البشرية والمادية إلى الاستخدام الحربي .

---

(١) A. Lewis, op cit. p. 236.

(٢) A. Lewis, op. cit. p. 236.

ومما لا شك فيه أن تحقيق هذا الفائض الممكن يقتضي وضع سياسات للقضاء على تبديد الموارد الناتج عن الاستهلاك غير المنتج والتفاخر لبعض الطبقات في المجتمع . ولا يقتصر الأمر هنا على إتخاذ السياسات اللازمة للقضاء على الاستهلاك الفردي غير الضروري ، بل يجب أيضا وضع السياسات اللازمة للقضاء على عديد من أوجه التبديد في الاستهلاك الحكومي ؛ إذ أن جزءا كبيرا من الانفاق الحكومي يمكن الحد منه دون التأثير على حجم الخدمات المقدمة أو نوعيتها . كذلك يتوقف حجم الفائض الممكن على استخدام الوسائل اللازمة للقضاء على الموارد العاطلة في المجتمع ، سواء أكانت موارد بشرية أو مادية . وبالتالي يجب القضاء على أسباب ظهور الطاقة العاطلة في بعض الأنشطة الانتاجية ، كذلك يجب العمل على الاستخدام الكامل للموارد البشرية غير المستغلة سواء أكانت في صورة بطالة مقنعة في الزراعة أم غيرها. اذ كما سنرى فيما بعد أنه من الممكن زيادة التكوين الرأسمالي دون زيادة الاستهلاك عن طريق استخدام الفائض من القوة البشرية في الزراعة . ولا يقف التأثير في حجم الفائض الممكن على السياسات الخاصة بالاستهلاك ولكن يجب أيضا أن تدعم هذه السياسات بسياسات أخرى لزيادة كفاءة استخدام الموارد القائمة أو ترشيد استخدامها، بالإضافة إلى السياسات اللازمة لرفـع انتاجية العامل . اذ كما سبق القول أن انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي لا ينصب فقط على رأس المال المادي ولكن أيضا على القوى البشرية . ويظهر إنخفاض مستوى الإستثمار الانساني في انخفاض مستوى إنتاجية العامل في الدول النامية، وانخفاض مستوى المعارف الفنية والمهارات، وانخفاض العرض الكافي من المهارات العلمية والادارية والفنية ، وذلك بالمقارنة بالمستويات السائدة في المجتمعات المتقدمة .

## ٢ ـ إختلال الهيكل الإنتاجي

سبق الإشارة إلى أن الهيكل الانتاجي يقاس بالتوزيع النسبي للانتاج على الأنشطة الاقتصادية أو بالتوزيع النسبي للقوة العاملة على نفس الأنشطة الاقتصادية . ويعني إختلال الهيكل الإنتاجي في الدول النامية إنحراف هـذا

الهيكل عن نمط الهيكل الانتاجي السائد في الدول المتقدمة الصناعية . فالهيكل الإنتاجي في الدول المتقدمة يتميز بكونه هيكل انتاجي صناعي بمعنى أن القطاع الصناعي يحتل أهمية نسبية كبيرة من حيث الدخل المتولد فيه أو من حيث استيعابه لحجم القوة العاملة . أما الهيكل الانتاجي في الدول المتخلفة فيتميز بكونه هيكل إنتاجي زراعي، أي أن الزراعة تحتل الأهمية الأنسبية الأولى من حيث الدخل المتولد فيها أو استيعابها للقوة العاملة . فيساهم القطاع الزراعي في الدول المتخلفة بحوالي ٣٠ إلى ٦٠٪ من الناتج القومي ويستوعب من ٥٠ إلى إلى ٨٠٪ من القوة العاملة في هذه المجتمعات . وتعتبر هذه نتيجة طبيعية وصفة ملازمة لتلك المجتمعات التي تتميز بسيادة أساليب الإنتاج المتخلفة . وكما يرتبط تخلف قوى الانتاج المستخدمة بسيادة القطاع الزراعي كقطاع رئيسي في الاقتصاد القومي ؛ إذ تسمح طبيعة العملية الانتاجية في القطاع الزراعي باحلال العمل محل رأس المال على نطاق واسع . وحيث يزداد معدل النمو السكاني وبالتالي القوة العاملة ، مع ضيق نطاق امكانيات توسع القطاعات غير الزراعية ، فان المجال الوحيد لاستيعابهم هو القطاع الزراعي . وتسمح طبيعة الفن الانتاجي المستخدم في القطاع الزراعي بامكان استيعاب هذه الاعداد المتزايدة؛ ومن ثم تكون النتيجة هي زيادة عدد العاملين في القطاع الزراعي. كذلك نعرف أن تخلف أساليب الانتاج يعني بلا شك انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي ، وهذا يعني أمرين : عدم امكانية زيادة الاستثمار وبالتالي تطور قوى الانتاج في القطاع الزراعي ومن ثم سيادة الانتاجية المنخفضة للقوى العاملة الزراعية ، كما يعني عدم امكانية زيادة معدل الاستثمار في الأنشطة غير الزراعية ومن ثم انخفاض معدل توسع هذه الأنشطة، وبالتالي عجزها عن امتصاص أعداد متزايدة من القوة العاملة وعدم زيادة الأهمية النسبية للدخل المتولد فيها. ولذلك يظل القطاع الزراعي هو القطاع ذو الأهمية النسبية الكبرى من وجهة نظر العمالة أو الدخل.

وتعتبر سيادة هذا الهيكل الانتاجي نتيجة طبيعية لانخفاض متوسط دخل الفرد . فانخفاض متوسط دخل الفرد يعني أن النسبة الأكبر من هذا الدخل تنفق على السلعة الضرورية والأساسية ( السلع الغذائية ) . وحيث أن هيكل

الانتاج السائد في أي مجتمع في أي لحظة زمنية إنما هو نتاج لهيكل الطلب السائد، فإن النتيجة المنطقية هو أن يكون الهيكل الانتاجي السائد هيكلا إنتاجيا تمثل فيه هذه السلع أهمية نسبية كبيرة ومن ثم ينعكس ذلك على الأهمية النسبية للقطاع المنتج لهذه السلع وهو القطاع الزراعي . ونتيجة لتخلف قوى الانتاج المستخدمة فإن تحقيق هذا الانتاج الزراعي مع الزيادة المستمرة في القوة العاملة يعني استيعاب هذه الزيادة في القطاع الزراعي حيث يسمح الفن الانتاجي المستخدم في هذا القطاع بذلك . ويوضح الجدول (٢ — ٣) التوزيع النسبي للقوى العاملة على القطاعات الاقتصادية في بعض الدول .

## جدول (٢ — ٣)

التوزيع النسبي للقوى العاملة على القطاعات الاقتصادية ٪

| اسم البلد | السنة | الزراعة والصيد | الأنشطة الاستخراجية | الصناعة التحويلية | البناء | الكهرباء والغاز | الخدمات وغيرها | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الولايات المتحدة | ١٩٦٩ | ٤,٥ | ٠,٦ | ٢٦,١ | ٦,٠ | ١,٤ | ٦١,٤ | ١٠٠ |
| كندا | ١٩٧٠ | ٧,٥ | ١,٦ | ٢١,٤ | ٥,٧ | ١,٢ | ٧٢,٦ | ١٠٠ |
| الدانمارك | ١٩٦٥ | ١٤,٨ | ١,٠ | ٢٩,٤ | ٨,٤ | ٠,٦ | ٤٦,٧ | ١٠٠ |
| انجلترا | ١٩٦٦ | ٣,١ | ٢,٣ | ٣٤,٨ | ٧,٨ | ١,٧ | ٥٠,٣ | ١٠٠ |
| استراليا | ١٩٦٦ | ٩,٤ | ١,٢ | ٢٦,٩ | ٨,٨ | ٢,٢ | ٥١,٥ | ١٠٠ |
| الهند | ١٩٦١ | ٧٢,٩ | ٠,٥ | ٩,٥ | ١,١ | ٠,٣ | ١٥,٧ | ١٠٠ |
| أندونيسيا | ١٩٦٥ | ٦٧,٢ | ٠,٢ | ٥,٦ | ١,٣ | — | ٢٥,٣ | ١٠٠ |
| باكستان | ١٩٦٥ | ٦٧,٦ | ٠,١ | ٩,٦ | ٢,١ | ٠,١ | ٢٠,٥ | ١٠٠ |
| غانا | ١٩٦٠ | ٥٨ | ١,٨ | ٨,٦ | ٣,٣ | ٠,٥ | ٢٧,٨ | ١٠٠ |
| السودان | ١٩٥٦ | ٨٥,٨ | ٠,٦ | ٥,٠ | ٢,١ | ٠,٦ | ١٣,٩ | ١٠٠ |
| مصر | ١٩٦٠ | ٥٦,٦ | ٠,٣ | ٩,٠ | ٢,٠ | ٠.٥ | ٣١,٦ | ١٠٠ |
| العراق | ١٩٥٧ | ٤٧,٩ | ٠,٢ | ٩,٥ | [illegible],٥ | ٠,٦ | ٣٧,٣ | ١٠٠ |

Source : « I.L.O. Year book of Labour Statistics, 1970, Geneva 1971.

(١) يشمل قطاع الخدمات الأنشطة الآتية : النقل المواصلات والتخزين ، التجارة والمال ، الخدمات العامة والشخصية والأنشطة غير المعروفة وفي بعض التعدادات خاصة في الدول المتقدمة يشمل العاطلين عن العمل.

(٢) يشمل قطاع الخدمات في الولايات المتحدة ٢ ,٤٪ القوات المسلحة ، ٤٪ عاطلين وغير معروف .

ويتضح من الجدول السابق التناقض الواضح بين الهياكل الانتاجية في كل من الدول المتقدمة والدول المتخلفة . فالدول المتقدمة جميعا تنخفض فيها الأهمية النسبية للقطاع الزراعي ويلعب فيها القطاع الصناعي دورا رئيسيا وفعالا . وينطبق هذا التعميم حتى على تلك الدول الذي تلعب فيها الزراعة دورا فعالا في صادراتها مثل استراليا وكندا والدانمارك، ففي جميع هذه البلدان ، وهي جميعا بلدان متقدمة ، تحتل الصناعة أهمية نسبية أكبر من الزراعة . ولا يعني انخفاض الأهمية النسبية للزراعة انخفاض مستوى الدخل أو الانتاج فيها ، إنما كل ما يعنيه الأمر هو أن الانتاج الصناعي يتزايد بمعدل أعلى من معدل نمو الإنتاج الزراعي ومن ثم تتزايد الأهمية النسبية للصناعة وتنخفض الأهمية النسبية للزراعة. فالدول المتقدمة تتميز جميعا بتقدم القطاع الزراعي فيها إنتاجيا وتكنولوجيا .

أما الدول المتخلفة جميعا وبلا استثناء فهي دول ذات هياكل إنتاجية زراعية اذ يزيد عن العاملين في القطاع الزراعي عن ٥٠٪ من جملة عدد العاملين بينما لا يتجاوز عدد العاملين في الصناعة ١٠٪ من جملة العاملين .

وقد جرى العرف بين الاقتصاديين على تقسيم القطاعات الاقتصادية إلى ثلاثة قطاعات رئيسية وهي القطاع الأول ويشمل الزراعة والأنشطة الاستخراجية والقطاع الثاني [٢] ويشمل الصناعة التحويلية والبناء والكهرباء ، والقطاع الثالث[٣] ويشمل الخدمات ويدخل فيها خدمات النقل والمواصلات ، خدمات التجارة والمال ، الخدمات الحكومية والشخصية . ويلاحظ أن الدول المتخلفة هي الدول التي يسودها القطاع الأول أو النشاط الأول . بينما يلعب القطاع الثاني والثالث دوراً هاماً في الدول المتقدمة .

---

(١) Primary Sector.

(٢) Secondary Sector.

(٣) Tertiary Sector.

ولقد دفعت هذه الحقيقة ببعض الاقتصادين إلى القول أن عملية التنمية الاقتصادية تتضمن انتقال الأهمية النسبية للقطاعات من القطاع الأول إلى القطاع الثاني فالقطاع الثالث – ولقد بنى الاقتصادي كولين كلارك[1] « Colin Clark » بناء على هذه الملاحظة نموذجا نظريا مؤداه أن الأهمية النسبية للقطاع الثالث ( الخدمات ) تزداد مع تقدم المجتمع ومن ثم فإن هناك معامل ارتباط قوي بين متوسط دخل الفرد والأهمية النسبية لقطاع الخدمات . وهذا الفرض والنتائج المترتبة عليه لا يمكن رفضها كلية . اذ أن هناك منطق مقبول وراء هذه الحجة، كما أن الدراسات الاحصائية لتطور الأهمية النسبية للقطاعات المختلفة للدول المتقدمة تؤيده إلى حد ما . والواقع أنه مع زيادة متوسط دخل الفرد فإنه من المنتظر أن يتغير هيكل الطلب ( طبقا لقانون انجل ) تجاه ازدياد الأهمية النسبية للسلع الصناعية ، وهذا مما يدفع إلى زيادة الانتاج الصناعي ومن ثم الأهمية النسبية للقطاع الثاني . كذلك من المتصور أنه بعد أن يصل متوسط دخل الفرد إلى حد معين أن يحدث تغير هيكلي للطلب تجاه المزيد من الطلب على الخدمات . فمع زيادة الدخل الفردي يبدأ الطلب على الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات التأمين وخدمات البنوك وخدمات التسلية والترفيه يتزايد ومن ثم تزداد الأهمية النسبية للقطاع المقدم لهذه الخدمات . كذلك من المتصور أنه بعد أن يبدأ التوسع في قطاع الصناعة ( أي مع ازدياد الأهمية النسبية لقطاع الصناعة ) أن يزداد طلب القطاع الصناعي على بعض الخدمات الأساسية ويؤدي هذا بالتالي إلى توسع قطاع الخدمات . فتوسع الصناعة يحتاج إلى خدمات للنقل والمواصلات والتخزين ، كما أن توسع الانتاج الصناعي يحتاج إلى التقدم والتوسع في خدمات التسويق والتوزيع وإلى عديد من الخدمات الأخرى مثل التأمين والبنوك لتسهيل عمليات الانتاج الصناعي . ومن ثم فإنه من المتوقع أن يصاحب أو يعقب توسع القطاع الصناعي توسعا في

---

(١) Colin Clark, « Conditions of Economic Progress », 3rd ed., Macmillan & Co., London 1957, pp. 510-19.

قطاع الخدمات . ولقد أثبتت بعض الدراسات الاحصائية [1] حول الأهمية النسبية للقطاعات المختلفة في نمو المجتمعات المتقدمة أن قطاع الخدمات تنمو أهميته النسبية مع تقدم الاقتصاد القومي ( زيادة متوسط دخل الفرد )، وإن هذا النمط للنمو يختلف من حالة إلى أخرى . ففي بعض الحالات كان نمو قطاع الخدمات متوازيا مع نمو القطاع الصناعي ، بينما في البعض الآخر كان أسرع في النمو من القطاع الصناعي ، أما في البعض الآخر تباطيء نمو قطاع الخدمات عن القطاع الصناعي . غير أنه في جميع الحالات يلعب قطاع الخدمات أهمية نسبية كبيرة في الاقتصاد القومي .

غير أن وجه الخطورة في التحليل السابق هو أنه لا يمكن تعميمه بحيث يصبح قاعدة عامة تحكم عملية التنمية . ذلك أنه بالنظر إلى الجدول رقم (٢ — ٣) نجد أنه في بعض البلدان المتخلفة يلعب قطاع الخدمات أهمية نسبية كبيرة ( تزيد عن الأهمية النسبية لقطاع الصناعة ) ، وفي بعض الحالات تكاد تقرب الأهمية النسبية لقطاع الخدمات لتلك الأهمية النسبية السائدة في الدول المتقدمة . ولا يعني هـذا النمو في قطاع الخدمات نموا في متوسط الدخل الفردي ولا يجب أن يعني أن هذه المجتمعات تبذل مجهودا إنمائيا ضخما يظهر في نمـو الأهمية النسبية لقطاع الخدمات . فالملاحظ أن نمو قطاع الخدمات يحدث في هذه البلدان المتخلفة دون حدوث مجهود إنمائي يذكر . فمتوسط الدخـل الفردي في مصر مثلا ما بين ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ كان راكدا تماما ومـع هذا تضاعف عدد العاملين في قطاع الخدمات [2] . كذلك يلاحظ أيضا أن قطاع الخدمات ينمو في اقتصاديات هذه الدول دون نمو ملحوظ في الأهمية النسبية لقطاع الصناعة. فما هو التفسير الحقيقي اذا لهذه الظاهرة في الدول المتخلفة ؟ الحقيقة أن قطاع الخدمات يلعب في الدول النامية دورا أساسيا بوصفه قطاعا مستوعبا للعمالة

---

(١) Simon Kurznets, « Modern Economic Grawth », Rate, Structure and Spread », Yale University Press 1969, pp. 105-113.

(٢) B. Hansen, & Gergis Marzouk, op. cit., p. 5 & p. 35

عند مستويات منخفضة من الانتاجية . فحيث تسود البطالة في القطاع الزراعي وانعدام فرص العمل البديلة في القطاع الصناعي يهاجر عديد من العمال الزراعيين إلى المدن بحثا عن فرص العمل . وحيث أن امكانية الاستيعاب في القطاع الصناعي ضئيلة ، فليس هناك سوى قطاع الخدمات . اذ يكون قطاع الخدمات في هذه المجتمعات من المرونة بحيث يتسع لاستيعاب أعداد متزايدة من القوة العاملة ، فهو يشمل كل العاملين في غير قطاع الزراعة والصناعة . ولذا يدخل تحت لوائه خدم المنازل ، ماسحي الأحذية ، الجرسونات في المطاعم والمقاهي ، الحمالين والباعة المتجولين وعديد من الأنشطة المنخفضة الإنتاجية . ولا يحتاج الدخول في قطاع الخدمات إلى توفر شهادة معينة ولا إلى رأس مال كبير . وبالتالي فإن البطالة البنيانية في القطاع الزراعي تنتقل إلى قطاع الخدمات . وهكذا يلعب قطاع الخدمات دور المستوعب للعمالة الزائدة في بعض هـــذه المجتمعات [١] . ومن هنا لا يصح أن يستنتج من هـــذا الاتساع في قطاع الخدمات أي مؤشر للنمو أو التقدم في هذه الدول .

ويمكن تأكيد ما سبق الأشارة إليه عن طريق بحث هيكل العمالة في قطاع الخدمات في كل من الدول المتقدمة والدول المتخلفة. تحتل الأهمية النسبية الكبرى في قطاع الخدمات في الدول المتقدمة تلك المهن التي تحتاج إلى مهارات فنية وادارية وعلمية على مستوى مرتفع بينما تحتل المهن مخفضة الانتاجية أهمية نسبية ضئيلة . ففي قطاع الخدمات في الدول المتقدمة نجد أن الأهمية النسبية تحتلها تلك الوظائف مثل العاملين في شركات التأمين والبنوك ، أساتذة الجامعات ورجال العلم ... الخ . بينما الحال تختلف تماما في الدول المتخلفة ، اذ بالنظر إلى هيكل العمالة في هذا القطاع يمكن مباشرة استنتاج سيادة الحرف والمهن غير المنتجة وهي تلك التي تستوعب العمالة عند مستويات منخفضة من الانتاجية.

---

(١) Bauer, & Yamey : « The Economics of Underdeveloped Countries » Cambridge Economic Series, 1959, pp. 33-40.

ففي دراسة عن هيكل العمالة في قطاع الخدمات في مصر كما يوضحها تعدد سنة ١٩٦٠، نجد أن أكثر من ٣٥٪ من العاملين في قطاع الخدمات هم خدم المنازل، وأكثر من ٨٠٪ من العاملين في قطاع التجارة والمال هم من الباعـــة المتجولين وأصحاب المتاجر الصغيرة (١) ...

ومما سبق يمكن القول أن ازدياد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات اذا كان مصحوبا بزيادة متوسط دخل الفرد وبزيادة الأهمية النسبية لقطاع الصناعة فأنه يمكن أن يتأخذ كمؤشر للتقدم . أما اذا زادت الأهمية النسبية لقطاع الخدمات دون أن يكون ذلك مصحوبا بزيادة متوسط دخل الفرد في فترة ممتدة من الزمن وبازدياد الأهمية النسبية لقطاع الصناعة ، فيجب أن يفهم ذلك بمعنى انخفاض مستوى الانتاجية في الاقتصاد القومي وسيادة النشاط غير المنتج وبالتالي فهـــو ليس مؤشرا للتقدم على الاطلاق .

## ٣ ـ البطالة المقنعة : ـ Disguised Unemplayment

تعتبر البطالة المقنعة نتيجة طبيعية ومنطقية للتفاعل بين خصائص التخلف السابق ذكرها وهي الانفجار السكاني ، انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي ، واختلال البنيان الانتاجي . فالانفجار السكاني حينما يأخذ مكانه في اقتصاد قومي يسوده قطاع واحد هو القطاع الزراعي ، وحينما يصاحب ذلك انخفاض مستوى الاستثمار ، فان النتيجة الحتمية لا بد وأن تكون ظهور البطالة المقنعة . فالانفجار السكاني يعني ارتفاع معدلات النمو السكاني سنة بعـــد أخرى ، مما يؤدي إلى الزيادة المستمرة حجم القوة العاملة . فاذا حدث ذلك في هيكل انتاجي منحرف ( أي هيكل انتاجي زراعي ) ، فان الزيادة في القوة العاملة ليس لها سبيل سوى

---

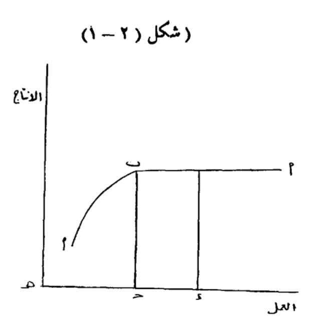
(١) A. Mohie-Eldin, « Allocation of Resources With Unlimited Supplies of Labour », an application inclu case of Egypt; Institute of National Planning Memo 960, July 1969. pp. 20-25.

اللجوء للقطاع الزراعي نتيجة لعجز القطاعات غير الزراعية عن التوسع بدرجة تسمح باستيعاب هذه الأعداد المتزايدة من القوة العاملة . ويقوى من هذا الاتجاه انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي ، اذ يعني ذلك عدم وجود الموارد الكافية لتوسع القطاع الصناعي ليستوعب الزيادة في القوة العاملة . وهكذا فإن الزيادة في القوة العاملة المترتبة على الزيادة السكانية ليس لها ملجأ سوى القطاع الزراعي . وتسمح طبيعة الفن الانتاجي المستخدم باستيعاب هذه الاعداد المتزايدة في الزراعة . ويترتب على هذا الاستيعاب المستمر للعمالة في القطاع الزراعي أن يصل ذلك القطاع إلى حد الاشباع بعد مرحلة معينة ، وبعد ذلك يصبح القطاع الزراعي مستوعبا لقوة عاملة تزيد عن حاجة الانتاج الزراعي ، أي يصبح القطاع الزراعي حاملا لقوة عاملة تزيد عن حاجته الفعلية وبالتالي تظهر ظاهرة فائض القوة العاملة أو البطالة المقنعة . وتعرف البطالة المقنعة بأنها وجود أعداد من القوة العاملة تزيد عن حاجة مستوى الانتاج السائد مما يترتب عليه أن تصبح الانتاجية الحدية لهذه القوة العاملة الفائضة ( البطالة المقنعة ) مساوية للصفر [1] . وقد يبدو ظاهريا أن هذا الجزء من القوى العاملة يساهم في الانتاج لكن حقيقة الأمر أن مساهمتهم في الانتاج مساوية للصفر . وتسود هذه الظاهرة بصفة أساسية في القطاع الزراعي بوصفه القطاع الذي يستوعب النسبة الكبرى من القوة العاماة . ويمكن تفسير فكرة البطالة المقنعة الشكل (٢ — ١) .

---

(١) A. Mohie-Eldin, « Investment and Employment Problems in Egyptian Agriculture Series-1935 », London 1966. pp. 40-46. See Also, Nurkse, op. cit., p. 36. Also, Yong Sam Cho, Disguised Unemployment in Underdeveloped Countries. With Special reference, to South Korean Agriculture, New York, 1965. pp. 20-25.

( شكل ( ٢ – ١ )




في هذا الشكل يقاس العمل المستخدم على المحور الأفقي ويقاس الانتاج على المحور الرأسي . ويمثل المنحنى منحنى ﻣﻢ الناتج الكلي ، عند النقطة ب على هذا المنحنى تصل الانتاجية الحدية إلى الصفر ويصل الانتاج الكلي إلى أقصاه . وبالتالي فان أي اضافة للقوة العاملة بعد النقطة ب لن تؤدي إلى زيادة الانتاج ويأخذ منحنى الانتاج شكل الخط المستقيم الموازي للمحور لأفقي بعـــد النقطـــة ب . واذا كان حجم العمالة المستخدمة هي ( هـ د ) وكانت الانتاجية الحدية تصبح صفرا عند حجم العمالة ( هـ حـ ) فان البطالة المقنعة في هذه الحالة تساوي ( د حـ ) [1] . وتسود البطالة المقنعة في المزارع العائلية حيث يشيع استخدام أفراد العائلة في العملية الانتاجية ، أي حيث لا يستخدم العمل الأجري . أما العمل الأجري فلا يمكن أن يشمله تعريف البطالة المقنعة ، ذلك أن صاحب العمل لا يمكن أن يدفع أجرا إلا في مقابل كمية معينة من العمل

---

(١) A. K. Sen : « The Choice of Technique », an aspect of the Theory of planned Development, Oxford University Press, 1960, p. 10.

وبالتالي فأنه في القطاع الرأسمالي الزراعي لا بد أن يتقاضى العامل أجرا يتساوى مع انتاجية الحدية ، اذا أراد صاحب المزرعة الوصول أقصى ربح ممكن . ولذا تسود بين القوى العاملة الأجرية البطالة الموسمية ، البطالة الجزئية أو الكاملة وليس البطالة المقنعة .

وتختلف البطالة المقنعة السائدة في الدول النامية عن البطالة اللا إرادية الظاهرة في الدول المتقدمة من عدة وجوه .

**أولاً** : أنه تبعاً لتقدم سوق العمل في الدول المتقدمة ، فان العمال المتعطلين عن العمل يقومون بتسجيل أنفسهم في مكاتب العمل، للحصول على اعانة البطالة التي تقدمها الدولة للعاطلين عن العمل . وبالتالي فأنه يمكن احصاء ومعرفة عدد العمال العاطلين والتعرف عليهم شخصيا . أما في حالة البطالة المقنعة فالأمر يختلف تماما . فلا نستطيع الاشارة إلى فرد من الأفراد وتحديد أنه في حالة بطالة مقنعة . فسيادة العائلة كوحدة للانتاج والاستهلاك تضفي **قناعاً** على البطالة السائدة [١] . فالكل يعمل والكل يبدو وكأنه يساهم في الانتاج إلا أن جزءا كبيرا من القوة العاملة تكون مساهمته في الإنتاج مساوية للصفر .

**ثانياً** : أن البطالة الظاهرة اللاإرادية في المجتمعات الصناعية المتقدمة إنما يعزى ظهورها إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي الفعلي . ومن ثم فإنه يمكن علاجها عن طريق زيادة الطلب الكلي الفعلي من خلال التوسع النقدي . أما البطالة المقنعة في الدول المتخلفة فهي تنشأ نتيجة لانخفاض عرض عناصر الانتاج الأخرى المتعاونة مع عنصر العمل وهما الأرض ورأس المال . فهي بطالة مرتبطة بطبيعة الهيكل الانتاجي السائد [٢] ولذا يطلق عليها أحيانا البطالة الهيكلية . بمعنى آخر فالبطالة في الدول المتقدمة ترجع إلى عوامل تتعلق بالطلب أما البطالة في الدول المتخلفة فترجع إلى عوامل متصلة بالعرض .

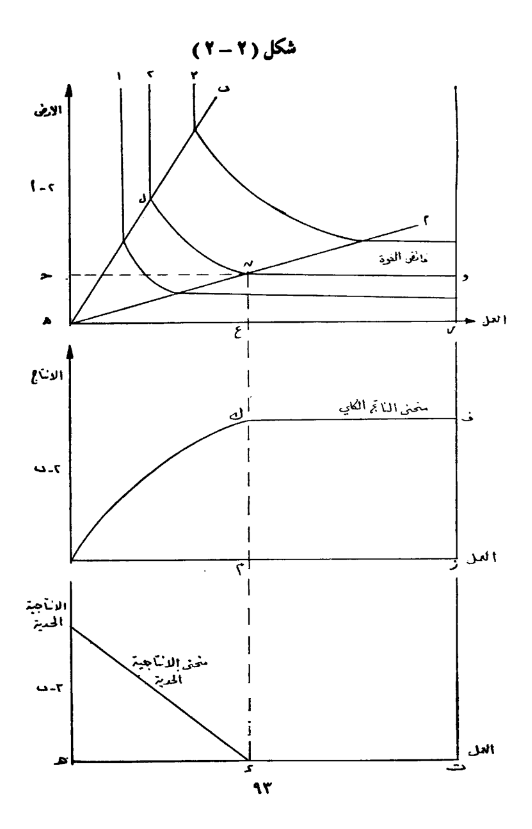
(١) Nurkse, op. cit., p. 38. See also A. Mohie-Eldin, op. cit., p. 45.

(٢) J. Fei, & Ranis : « Development of the surplus labour Economy, Theory and Policy »,Yale University Press, 1964, pp. 10-16.

**ثالثاً** : ليست ظاهرة البطالة المقنعة في الواقع إلا شكلا من أشكال تطبيق قانون تناقص الغلة في القطاع الزراعي . فالبطالة المقنعة تعكس ضغطا مستمرا من القوة العاملة على عنصر الإنتاج النادر وهو الأرض ، بحيث يترتب على الزيادة المستمرة للقوة العاملة على الأرض انخفاض نصيب العامل من الأرض . وبمعنى هذا أن يبدأ قانون تناقص الغلـــة في العمل مؤديا إلى الانخفاض المستمر في الناتج الحدي في الزراعة إلى أن يصل إلى الصفر . وتعكس البطالة المقنعـــة طبيعـــة دالة الانتاج السائـــدة في القطاع الزراعي . ويمكن تفسير ظروف الانتاج السائدة في الزراعة بالشكل (٢ — ٢) . ويمثل الشكل (٢ — ا) دالة الانتاج السائدة في الزراعة حيث يكون عنصرا الانتاج المستخدمان هما الأرض والعمل ، فيقاس العمل على المحـــور الأفقي والأرض على المحور الرأسي . وتمثل المنحنيات ١ ، ٢ ، و ٣ خريطة السواء الانتاجية في الزراعة وهي تمثل منحنيات الناتج المتكافىء في الزراعة . ويمثل الخطين هـ ا ، هـ ب منحنيا حافة الانتاجية حيث يحد كل منهما نطاق امكانية الاحلال بين عناصر الانتاج المختلفة المستخدمة في الزراعة . وتعني حافة الانتاجية « Ridgeline » أنه لا يمكن بعدها إحلال أي عنصر محل الآخر وبالتالي يأخذ منحنى الناتج المتكافىء شكل الخط المستقيم الموازي أما للمحور الأفقي أو الرأسي . فمثلا عند المنحنى رقم (٢) إذا كانت الأرض المتاحة للاستخدام هي هـ حـ ، فانه بعد النقطة ن لا يمكن زيادة الانتاج عن طريق إضافة جديدة لعنصر العمل، اذ أن أي إضافة لعنصر العمل بعد النقطة (ن) تجعل من هذه الإضافة قوة عاملة فائضة أو زائدة عن الحاجـــة ، لأنه لا يمكن حدوث أي زيادة في الانتاج بعـــد النقطة ن . وبالمثل اذا كانت كمية العمل المتاحة ثابتة وأضفنا كميات من الأرض فانه بعد النقطة ( ل ) يأخذ المنحنى شكل الخط المستقيم ، أي أن أي إضافة لعنصر الأرض بعـــد النقطة ل لن تضيف إلى الناتج شيئا . وبالتالي فإن امكانية الاحلال محدودة في النطاق ( ن ل ) .

إذا افترضنا أن كمية الأرض المتاحة للزراعة في القطاع الزراعي هي ( هـ حـ )

**شكل ( ٢ – ٢ )**



الارض
٢-أ
العمل
الانتاج
منحنى الناتج الكلي
٢-ب
الانتاجية الحدية
منحنى الانتاجية الحدية
٣-ب
العمل

فان أقصى كمية للعمل يمكن استخدامها مع هذه المساحة من الأرض الزراعية هي (هـ ع) . فإذا زادت كمية العمل بعد ذلك فإنها لن تضيف شيئا جديدا إلى الناتج حيث أن النقطة ع تقابل النقطة ن على منحنى حافة الانتاجية . فاذا نتج عن الزيادة في السكان ومن ثم القوة العاملة أن أصبحت القوة العاملة المستخدمة هي ( هـ ر ) ، فإن ( ع ر - و ن ) تصبح قوة عاملة فائضة ، وهذا هو حجم البطالة المقنعة السائد . ولكي تكتمل الصورة علينا أن نأخذ الإنتاج الكلي في الإعتبار . وهذا يمثله الشكل ( ٢ - ب ) فعلى المحور الأفقي نقيس العمل كما هو الحال في الشكل ( ٢ - ا ) ونقيس على المحور الرأسي الانتاج الكلي . ويمثل المنحنى هـ ف منحنى الانتاج الكلي وهو يبدأ بالتزايد عند إضافة كميات العمل ( إلى كمية الأرض الثابتة هـ حـ ) حين يصل الانتاج الكلي إلى أقصاه عند النقطة ( ك ) وهي تقع أسفل النقطة ع في الشكل ( ٢ - أ ) . وبعد النقطة ك فإن أي اضافة للعمل لن تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي . أي أنه بعد النقطة ع فإن أي أضافة إلى القوى العاملة لن يترتب عليها زيادة الانتاج. ونحن نعرف من دراستنا لقانون تناقص الغلة أن الناتج الكلي يصل إلى أقصاه عندما تصل الإنتاجية الحدية إلى الصفر ، اذ بعد ذلك تصبح أي إضافة للقوة العاملة غير مصحوبة بزيادة في الناتج . اذ عند هذه النقطة تصل الانتاجية الحدية للعمل إلى الصفر . ويوضح هذه النقطة الشكل ( ٢ - حـ ) حيث تصل الإنتاجية الحدية إلى الصفر عند النقطة د وهي تقع أسفل النقطة ( ع ) في الشكل ( ٢ أ ) ، أي أن هـ ع = هـ م = هـ د . وكذلك فإن القوة العاملة الفائضة أو البطالة المقنعة ع ر - ز م - د ت . وبمعنى آخر بعد النقطة ع يصل الانتاج الكلي إلى أقصاه وتصل الإنتاجية الحدية إلى الصفر وتصبح أي أضافة للقوة العاملة بعد ذلك غير مصحوبة بزيادة الناتج وتمثل فائضا لا لزوم له للمحافظة على مستوى الانتاج .

ما هي العوامل المسئولة عن ظهور فائض القوة العاملة أو البطالة المقنعة ؟ يمكن تقسيم هذه العوامل إلى مجموعتين رئيسيتين : ا - عوامل مادية Physical factors

ب ـــ عوامل إجتماعية « Social factors »

أما العوامل الماديـــة فتشمل اولاً: انخفاض عرض عناصر الانتاج الاخرى المتعاونة مع عنصر العمل في الزراعة . أي أن هناك إختلال هيكلي في الزراعة نتيجةً للزيادة المستمرة في السكان دون زيادة في المساحة المزروعة أو في رأس المال المتعاون مع العمل . ثانياً : انعدام فرص العمل البديلة خارج الزراعة نتيجة لبطيء نمو القطاع الصناعي . ثالثاً : اختلال الهيكل الزراعي متمثلا في إنتشار المزارع العائلية الصغيرة ، حيث تكون العائلة هي وحدة الانتاج ويتم فيها الاعتماد أساسا على العمل العائلي دون الإستعانة بالعمل الأجري خارج المزرعة . ويمكن توضيح ذلك بتوزيع القوى العاملة على المساحة المتزرعة في مصر .

## جدول ( ٢ ـ ٤ )

التوزيع النسبي للقوة العاملة والمساحة المتزرعة والمزارع في مصر عام ١٩٦١

| فئة المزرعة | النسبة من العدد الكلي للمزارع ٪ | النسبة من المساحة الكلية المتزرعة | النسبة من الحجم الكلي للقوة العاملة الزراعية |
|---|---|---|---|
| | ٪ | ٪ | ٪ |
| أقل من ٥ أفدنة | ٨٤,٢ | ٪٣٨ | ٧٢,٧ |
| من ٥ أفدنة إلى أقل من عشرين | ١٣,٨ | ٪٢٩,٧ | ٢٠,٣ |
| من عشرين فدانا فأكثر | ٢,٠ | ٪٣٢,٣ | ٧,٠ |
| المجموع | ٪ ١٠٠ | ٪ ١٠٠ | ٪ ١٠٠ |

المصدر : جمعت وأحسبت من التعداد الزراعي العام ١٩٦١ . الجهاز المركزي للتنمية العامة والاحصاء ووزارة الزراعة ـــ ١٩٦٦ .

ويتضح من الجدول السابق أن ٨٤,٢ ٪ من عدد المزارع يحتل مساحة متزرعة قدرها ٣٨٪ من المساحة الكلية مما يشير إلى صغر حجم المزرعة في الفئة الأولى ( أقل من ٥ أفدنة ) ، كما يعمل على هذه المساحة ٧٣ ٪ من حجم القوة العاملة الزراعية الدائمة مما يشير إلى إرتفاع الكثافة العمالية على هذا النوع من المزارع وهو المزارع العائلية . فحجم المزرعة ضئيل بحيث لا يوفر عمالة

كاملة لكافة أفراد القوى العاملة التي تعمل عليها . هذا في الوقت الذي تحتل فيه ٢٪ من عدد المزارع ٣٢٪ من المساحة المنزرعة مما يشير إلى إتساع حجم المزرعة في هذه الفئة . وهكذا نرى المزارع العائلية ذو الكثافة السكانية العالية والتي تحوي بين طياتها فائض القوة العاملة ( البطالة المنفعة ) توجد جنبا إلى جنب مع المزارع الرأسمالية الكبيرة التي يسير فيها العمل طبقا للأسلوب الرأسمالي في الانتاج . وهذا الاختلال المزرعي — بمعنى عدم التكافؤ في توزيع القوة العاملة على المساحة المنزرعة — أحد الأسباب المادية وراء ظاهرة البطالة المقنعة رابعا : إستقلالية الوحدات المزرعية كوحدات انتاجية عن بعضها البعض . فكل مزرعة تعتبر وحدة إنتاجية مستقلة « Autonomous unit » . ويعني هذا نتيجة هامة وهي عدم وجود تخطيط وتنسيق بين مجموعة من المزارع المتجاورة فيما يتعلق باستخدام مواردها وبصفة خاصة موارد العمل ، أي عدم وجود تخطيط وتنسيق بين العمليات المزرعية وإستخدام موارد العمـــل في خطة موحدة ، بل تستقل كل وحـــدة بعملياتها المزرعية وبطريقة استغلال موارد العمل الخاصة بهـــا . خامسا : — طبيعة العمل المزرعي حيث يتضمن ذلك وجود فجوة زمنية « time lag » بين العمليات المزرعية المختلفة . ولا نعني هنا وجود مواسم يزداد فيها العمل ومواسم ينعدم فيها العمل المزرعي ، إنما ما نقصده هو وجود فجوة زمنية بين العمليات المزرعية للمحصول الواحد . هذه العمليات هي تحضير الأرض للزراعة ، الزراعة ، الري ، التسميد ، الترقيع ، .... الحصاد ، تختلف من حيث طلبها على القوة العاملة ، وهذا يعني وجود قوة عاملة عاطلة ولكنها تحت الطلب لحين نشوء الطلب عليها وقت حلول ميعاد العملية الزراعية . ولا بد أن تكون القوة العاملة الموجودة هي التي تتلاءم مع أكثر العمليات إحتياجا لها . ويضاف إلى ما سبق ظاهرة أخرى وهي أن بعض العمليات المزرعية تتميز بالفجائية « Sporadic » ولا يمكن التنبؤ مستقبلا لا بتوقيت وقوعها ( إلا في نطاق زمني معين ) ولا بحجم الطلب على العمل لمواجهة هذه العملية لاختلافها من عام لعام. ومن أمثلة ذلك إصابة محصول القطن بدودة القطن والحاجة إلى تعبئة

القوة العاملة لمواجهتها ، أو ضرورة حصاد محصول قبل وقت معين نتيجة لخطورة الفيضان ، أو ضرورة الزراعة في ميعاد محدد نتيجة لسقوط الأمطار التي لا يمكن توقعها كما هو الحال في الهند مثلا حيث لا بد من تعبئة القوة العاملة للزراعة وقت حلول الأمطار ( المانسون « Mansoon » ) . ويترتب على إنتشار هذه الظاهرة إضطرار القوة العاملة الزراعية إلى الاحتفاظ بجزء منها في صورة احتياطي « Stand by labour » تحت الطلب كنوع من التأمين ضد ازدياد الطلب على العمل أكثر مما هو متوقع اذا حلت هذه العمليات المزرعية . وتساعد هذه العوامل كلها على ظهور فائض القوة العاملة أو البطالة المقنعة .

أما العوامل الإجتماعية فيمكن ردها جميعا إلى عاملين : الأول ، هو إنتشار العائلة في المجتمعات الريفية في الدول المتخلفة كوحدة للانتاج والإستهلاك . فأفراد العائلة جميعا يشاركون في الأنتاج والاستهلاك سويا . وتسمح العادات والتقاليد والمؤسسات السائدة باستيعاب القوى العاملة بصرف النظر عن مدى إحتياج الإنتاج إليهم . إذ حين تسود العائلة كمؤسسة اجتماعية فإنها تقدم نوع من الضمان الاجتماعي ضد البطالة، الذي تكفله الدولة في المجتمعات المتقدمة، وذلك باستيعاب الأعداد الزائدة عن حاجة الانتاج [1] . ويشارك أفراد العائلة جميعا في استهلاك الناتج الكلي بالتساوي بصرف النظر عن مدى مساهمة كل منهم في الانتاج حتى ولو كانت مساهمته مساوية للصفر . ولذا يعتبر الأجر في المزارع العائلية ( وهو في هذه الحالة إستهلاك العامل ) من قبيل النفقات الثابتة ، يأخذه العامل بصرف النظر عن مدى مساهمته في الإنتاج . أما السبب الثاني فهو التقسيم غير المنتج للعمل والذي تحكمه العادات والتقاليد والقيم وليست الظروف الفنية أو الإقتصادية للإنتاج . فيجري العرف في هذه البلدان على توزيع العمليات الزراعية وبالتالي تقسيم العمل على حسب الجنس ، بمعنى أن يقوم الرجال ببعض العمليات المزرعية ، ويقوم النساء والأطفال بالبعض الآخر ،

(١) K. N. Raj : « Employment Aspects of Planning in Underdeveloped Countries », National Bank of Egypt 50th Anniversary Lectures, Cairo 1957, p. 5.

وتعتبر العمليات التي يقوم بها البعض وقفا عليه غير متاح للجنس الآخر المشاركة فيها حتى لو دعت الحاجة إلى ذلك . هو نوع من تقسيم العمل الجامد غير الرشيد، اذ لا يمكن بناء عليه إحلال فئة محل أخرى . وهو تقسيم تاريخي للعمل تحكمه العادات والتقاليد والقيم والمؤسسات الاجتماعية السائدة وليست الضرورات الاقتصادية. فهو تقسيم يمنع تخطيط استخدام موارد العمل استخداما أمثل . على ذلك فمن المتوقع أن فائض القوة العاملة في فئة لا يقوم بتعويض النقص في فئة أخرى .

هذه هي البطالة المقنعة والأسباب المسئولة عنها . ومما سبق يمكن الاشارة إلى النقاط الآتية :

أولا : أن سيادة البطالة المقنعة لا تعني بالضرورة سيادة السلوك الاقتصادي غير الرشيد في هذه المجتمعات . فقد سبق أن أشرنا إلى أن البطالة المقنعة لا توجد إلا في داخل المزارع العائلية ولا توجد في المزارع الرأسمالية الكبيرة، بمعنى آخر فإنها توجد في ذلك القطاع الذي يمكن أن يطلق عليه قطاع الانتاج السلعي الصغير « Small Commodity production sector » . وفي هذا القطاع لا يسلك المنتجون سلوك المنتج الرأسمالي الذي يسعى لتحقيق أكبر ربح ممكن ، انما الهدف الذي يسعى إليه المنتج وعائلته هو الوصول إلى أقصى ناتج ممكن . وحيث أن فرص العمل البديلة منعدمة ، وحيث أنه في نطاق العائلة يعتبر عنصر العمل موردا حرا ، فان المنتج يصل إلى أكبر ناتج ممكن، وذلك بالوصول إلى أقصى انتاجيه لعنصر الانتاج النادر وهو الأرض، عن طريق التطبيق المتتالى لوحدات العمل إلى أن تصل الانتاجية الحدية لعنصر العمل إلى الصفر .

ثانيا : أن النفقة الاجتماعية ( أي من وجهة نظر المجتمع ككل ) لتشغيل القوة العاملة الفائضة ( العمال الذين في حالة بطالة مقنعة ) تعتبر مساوية للصفر . وذلك لأن النفقة الاجتماعية تقاس بالنقص في الانتاج الذي يترتب على سحب هذه القوة العاملة وتشغيلها خارج الزراعة . وحيث أن سحب البطالة المقنعة من الزراعة لن يترتب عليه انخفاض الانتاج ( لأن الانتاجية الحدية مساوية للصفر ) فان النفقة الاجتماعية في هذه الحالة تكون مساوية للصفر . كذلك تقاس النفقة

الاجتماعية بذلك الحجم من الموارد اللازم لتعويض النقص في الانتاج المترتب على سحب البطالة المقنعة .. وهي في هذه الحالة تكون مساوية للصفر أيضاً.

ثالثا : ان استهلاك فائض القوة العاملة ( البطالة المقنعة ) لجزء من الناتج دون أن تساهم في الانتاج ، يعني أن هذا الجزء من الاستهلاك هو استهلاك غير منتج أو فاقد ، اذ أن هذا الجزء من القوة العاملة يستهلك دون أن يساهم في الانتاج . ويمكن النظر إلى هذا الجزء من الاستهلاك على أنه نوع من الادخار – ولكنه في حكم الادخار الاجباري – قامت به القوة العاملة المنتجة ثم قامت بتحويله إلى القوة العاملة غير المنتجة تحت حكم التقاليد والعرف والعادات السائدة . فمثلا لو افترضنا أن عندنا فدان من الأرض يعمل عليه ٥ أفراد وينتج سنويا ١٥ أردبا من القمح ، ففي هذه الحالة فان استهلاك الفرد هو ٣ أرادب من القمح سنويا ، فاذا كانت القوة العاملة اللازمة للإنتاج هي ٣ أفراد وكان فائض القوة العاملة إثنين من العمال ، فان إستهلاك هذه القوة العاملة الفائضة هو ٦ أرادب من القمح . ويمكن النظر إلى هذه الستة ارادب على أنها ادخار قام به الافراد الثلاثة الآخرون وقاموا باعطائه لبقية أفراد العائلة ( عدد ٢ من العمال).

رابعا : تختلف البطالة المقنعة عن البطالة الموسمية من حيث أسباب كل منها وبالتالي السياسات اللازم إتباعها للقضاء على كل منهم . فالبطالة الموسمية هي نتيجة لموسمية العمل وقد توجد في الزراعة وغير الزراعة مثل صناعة المثلجات مثلا أو الصناعات الزراعية . وتتميز البطالة الموسمية بأنه لا يمكن سحبها من القطاع الزراعي دون أن يتأثر الانتاج ، على عكس البطالة المقنعة ، وذلك أن سحب العمال الذين تشملهم البطالة الموسمية دون أن يكونوا في حالة بطالة مقنعة سوف يترتب عليه انخفاض الانتاج ، لأن القوة العاملة الموسمية ضرورية للإنتاج في ذروة الموسم الزراعي. وعلى ذلك فالبطالة المقنعة هي عدد أيام العمل أو القوة العاملة الفائضة حينما يبلغ الطلب على العمل قمته « Peak » وهي مرحلة ذروة العمل الزراعي على حسب مواسم الزراعة السائدة .

ولا يقتصر وجود البطالة المقنعة على القطاع الزراعي في الدول الناميه .

بل تشير أغلب الدراسات إلى وجود البطالة المقنعة في قطاع آخر هام هو قطاع الخدمات . وهو قطاع كما سبق أن أشرنا يحوى العديد من الأنشطة غير المنتجة (١) هذا بجانب كونه قطاع مستوعب للقوة العاملة الفائضة . وهذا يعني أن البطالة المقنعة لا تقتصر فقط على قطاع الخدمات الشخصية بل تمتد أحيانا إلى قطاع الخدمات الحكومية . وينتج عن هذا أن حجم الخدمات المقدمة ونوعيتها لن يتأثر اذا قمنا بسحب جزء من القوة العاملة في هذا القطاع الهام . ويشمل هذا القطاع عديدا من الخدمات غير المنتجة التي تحوي أعدادا أكثر مما تحتمله حاجة الانتاج في هذا القطاع ، مثل خدم المنازل ، الباعة المتجولون ، الحمالين ، المحلات التجارية العائلية الصغيرة ، ماسحي الأحذية ...... الخ .

### ٣ ـ إختلال هيكل الصادرات

تلعب التجارة الخارجية دورا فعالا في اقتصاديات الدول المتخلفة . ويتضح ذلك من الأهمية النسبية التي يمثلها الدخل المتولد في قطاع التصدير ؛ اذ تبلغ هذه النسبة في المتوسط ما يزيد على ٢٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي في الدول النامية (٢) ، وهــذه النسبة تتراوح بــين ١٤ ٪ في مصر ، ٢٠٪ في بورما وتايلاند ، ٣٥٪ في سيلان ، ٥٥٪ في العراق ، ٤٥٪ في روديسيا ونياسلاند ، ١٩٪ اكوادور ، ٢٧٪ في غانا ، و٤٢ ٪ في الملايو(٣) . وهذا بدوره يعني أن الدول المتخلفة تعتمد في جزء كبير من دخلها القومي على صادراتها إلى الخارج أي على السوق الدولية . غير أن هذا الأمر ليس وقفا على الدول المتخلفة وحدها ؛ اذ تلعب التجارة الخارجية دورا فعالا في اقتصاديات بعض البلدان المتقدمة

---

(١) A. Lewis, « Economic Development With Unlimited Supplies of Labour », reprinted in Agrurala & Singh, Economics of Underdevelopment, Oxford 1058, p. 402.

(٢) Enke, S., « Economics For Development », Prentice - Hall, inc., London 1964, p. 59.

(٣) Ibid, p. 59. Figures for 1960.

مثل انجلترا ، وهولندا ، واستراليا ، واليابان ، فما هو وجه الخلاف اذن ؟ وجه الخلاف بين المجموعتين من الدول لا يكمن في الأهمية النسبية للدخل المتولد في قطاع الصادرات إنما يمكن الخلاف في أساسا في هيكل صادرات كل من المجموعتين من الدول . فهيكل صادرات الدول المتقدمة يتميز أساسا بالتنوع « Diversified » بحيث لا تحتل سلعة واحدة أو سلعتين أهمية نسبية كبيرة في حجم الصادرات الكلي . ويعنى هـــذا التنوع أن أي اضطراب يصيب السوق الدولي لسلعة من السلع الداخلة في صادرات الدول المتقدمة لن يترتب عليه تأثير يذكر لا على حجم الصادرات الكلية ولا على اقتصادها القومي . اذ أن انخفاض الطلب على صادرات إحدى السلع يمكن تعويضه عن طريق زيادة الصادرات من السلع الأخرى . ذلك لأن الأهمية النسبية التي تمثلها كل سلعة في المجموع الكلي للصادرات ضئيلة للغاية . أما الوضع في الدول المتخلفة فيختلف تمام الاختلاف ؛ اذ أن هيكل الصادرات فيها متميز باحتلال سلعة واحـــدة هي في العادة سلعة أولية « Primary Commodity » الأهمية النسبية الكبرى في جملة الصادرات . ولذا توصف الدول النامية عادة بأنها دول مصـــدرة للمواد الأولية [١] . ويتضح ذلك من الأهمية النسبية لحصيلة الصادرات من هذه السلعة الأولية للحصيلة الكلية للصادرات . فمثلا ٥٢٪ من حصيلة الصادرات لاكوادور تأتي من تصدير الموز [٢] ، ٥٩ ٪ من حصيلة صادرات كوبا من السكر ، ٦٢٪ من حصيلة صادرات غانا من الكاكاو ، ٧٤٪ من حصيلة صادرات بورما من الأرز ٧٢٪ من حصيلة صادرات مصر من القطن الخام . ومما لا شك فيه أن هذا الإختلاف في هيكل الصادرات في المجموعتين من الدول يعكس ولا شك مستوى تقدم القوى الانتاجية في المجموعتين من الدول . ففي الدول المتقدمة الصناعية حيث تتميز بارتفاع مستوى تقدم قوى الانتاج فيها ، وحيث يكون

---

(١) Primary Commodity Exporters

(٢) These data are for 1957, and are taken from, J. Bhagawati, « The Economics of Underdeveloped Countries », World University Library, London 1966, p. 59.

هذا التقدم شاملا للاقتصاد القومي في مجموعة وليس لقطاع واحد فيه ، فإن ذلك يعني ولا شك تنوع الإقتصاد القومي ومن ثم تنوع الصادرات . وهذا التنوع « Diversification » في الاقتصاد القومي ومن ثم في الصادرات يوضح المرونة العالية للجهاز الانتاجي في هذه المجتمعات وقدرة هذا الجهاز الانتاجي على الاستجابة للتغيرات في ظروف الطلب الدولية . ومما لا شك فيه ، أن مرونة الجهاز الانتاجي تتناسب مع درجة تقدم قوى الانتاج السائدة . أما حيث تكون قوى الانتاج متخلفة أو يقتصر تقدمها على قطاع واحد دون بقية قطاعات الاقتصاد القومي ، فإن هـــذا يبدو في سيادة قطاع واحد أو سلعة واحـــدة أو عدة سلع ينتجها ذلك القطـــاع في الاقتصاد القومي ، وهذا يؤدي إلى انخفاض درجة تنوع الاقتصاد القومي والصادرات . ولقـــد سبق أن أشرنا إلى أن تخلف قوى الانتاج يصاحبها دائما سيادة القطاع الأول بوصفه القطاع الرئيسي في الاقتصاد القومي . وهكذا نرى الدول النامية جميعا دولا يحتل فيها القطاع الأول الأهمية النسبية الكبيرة ويسود هذا القطاع انتاج سلعة واحدة تحتل الأهمية النسبية الكبرى ، مثـــل القطن في مصر ، الكاكاو في غانا ، المطاط في الملايو ، البن في البرازيل ، الشاي في سيلان ، الأرز في بورما ، وقصب السكر في كوبا .... الخ .

وترجع نشأة هـــذه الخاصية من خصائص التخلف ( إختـــلال هيكل الصادرات ) إلى ظروف تاريخية معينة تم فيهـــا إندمـــاج اقتصاديات الدول المتخلفـــة في السوق الرأسمالي العالمي في القرن التاسع عشر . وقد استتبع هذا الإندماج قيام نوع من التخصص الدولي في اطار هذا السوق العالمي بموجبه تتخصص الدول المتخلفة في انتاج المواد الأولية وتتخصص فيه الدول المتقدمة ( وهي الدول التي حدثت فيها الثورة الصناعية ) في انتاج السلع الصناعية . وقد تم هذا الاندماج مع حركة انسياب رؤوس الأموال من أوربا وتركزها في قطاعات انتاج المواد الأولية للتصدير في دول العالم الثالث لسد احتياجات الاقتصاد الاوربي للمواد الغذائية والمواد الأوليـــة اللازمة للتقـــدم والتوسع

الصناعي [1] . واستتبع هذا الاندماج نمو هذه الاقتصاديات المتخلفة نموا غير متوازن « Lop-sided » وانعكس ذلك بالتالي على هياكل هذه الدول اذ تركز النمو أساسا في قطاع تصدير المواد الأولية .

وهكذا نرى أن هذا التخصص في إنتاج المواد الأولية للتصدير والذي أدى إلى اختلال هيكل صادرات هذه الدول قد نشأ في ظروف تاريخية معينة . ولكن الأمر لا يقف عند حد التخصص في انتاج مواد أولية للسوق الدولي، اذ ترتب على هذا التخصص نتائج بالغة الأهمية على اقتصاديات هذه الدول . وترجع هذه النتائج إلى طبيعة السوق الدولية للمواد الأولية . وتختلف هذه النتائج باختلاف ما إذا كنا نأخذ في الاعتبار المدى القصير أو المدى الطويل . اذ تختلف ظروف وطبيعة السوق الدولي للمواد الأولية في الحالتين . وبالتالي فنحن نرى بدا من بحث النتائج المترتبة على إقتصاديات الدول المتخلفة في كل من المدى القصير والمدى الطويل .

أما فيما يتعلق **بالمدى القصير** ، فيتميز السوق الدولي للمواد الأولية بالتقلبات قصيرة المدى في أسعار المواد الأولية وفي الكميات المصدرة . ويظهر ذلك في صورة تقلبات عنيفة قصيرة المدى في حصيلة صادرات الدول المصدرة للمواد الأولية . واذا كانت الصادرات تمثل أكثر من ٢٠٪ وقد تصل إلى ٤٠٪ من الناتج القومي للدول النامية ، كما تمثل صادرات المواد الأولية أكبر من ٦٠ ٪ من حصيلة الصادرات ، فان التقلبات قصيرة المدى في السوق الدولية للمواد الأولية لا بد وأن يكونلها أثار بعيدة المدىعلى إقتصاديات الدول النامية. وتتوقف هذه الاثار بطبيعة الحال على مدى أهمية الصادرات في الاقتصاد القومي ، ومدى أهمية السلع الأولية في جملة الصادرات ، وعلى حدة هذه التقلبات .

وتشير الدراسات إلى مدى حدة هذه التقلبات ، ففي دراسة للأمم المتحدة

---

(١) سوف نبحث بالتفصيل النتائج التي ترتبت على هذا الاندماج على اقتصاديات الدول النامية في الفصل الثالث حيث نعالج تفسير ظاهرة التخلف .

عن الفترة من ١٩٠١ — ١٩٥١ ، لوحظ أن المتوسط السنوي للتقلبات في حصيلة الصادرات (من سنة لأخرى)[١] لـ٢٥ سلعة أولية هي —٢٣٪، والمتوسط السنوي للتقلبات في الأسعار والكميات هي— ١٤٪، — ١٩ على التوالي[١]. بمعنى أن منتجي المواد الأولية عليهم أن يتوقعوا كل عام إما زيادة الحصيلة أو نقصانها بحوالي ٢٣٪ .
ويشير الجدول (٢ — ٥) إلى التقلبات السنوية في حصيلة الصادرات وفي الأسعار والكميات المصدرة في الفترتين ١٩٢٨ — ١٩٣٨ وهي الفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، والفترة الأخرى هي ١٩٤٨ — ١٩٥٧ وهي الفترة التي تلت انتهاء الحرب.

جدول (٢ — ٥)

التقلبات السنوية في حصيلة الصادرات وفي الأسعار والكميات المصدرة لـ ٣١ سلعة أولية ( التغيرات السنوية )

| السلعة | ١٩٢٠ — ١٩٣٨ | | | ١٩٤٨ — ١٩٥٧ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة (الحصيلة)٪ | سعر الوحدة ٪ | الكمية المصدرة ٪ | الكمية (الحصيلة) ٪ | سعر الوحدة ٪ | الكمية المصدرة ٪ |
| المشروبات | | | | | | |
| الكاكاو | ١٩ | ١٩ | ٥ | ١٧ | ١٩ | ٧ |
| البن | ١٦ | ١٥ | ٥ | ٩ | ١١ | ٧ |
| الشاي | ١١ | ١٠ | ٣ | ١٢ | ٩ | ١١ |
| المتوسط | ١٦ | ١٥ | ٥ | ١٠ | ١٢ | ٨ |
| الحبوب | | | | | | |
| الشعير | ١٨ | ١٤ | ١٠ | ٢٥ | ١٥ | ١٤ |
| الذرة | ١٨ | ١٤ | ١٧ | ١٥ | ١٣ | ١٠ |
| القمح | ١٦ | ١٢ | ٨ | ١٥ | ٨ | ١٢ |
| الأرز | ١٣ | ١٢ | ٦ | ١٢ | ١١ | ٨ |
| المتوسط | ١٦ | ١٢ | ٩ | ١٥ | ١٠ | ١١ |
| مواد غذائية أخرى | ١٥ | ١٤ | ٤ | ١٠ | ٧ | ١٠ |

(١) U.N. : « Instability In Export Markets of Underdeveloped Countries », New York, 1952, p. 5.

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| اللحوم ( البقر ) | ١٥ | ١٢ | ٧ | ١٠ | ٨ | ١٣ |
| السكر | ١٣ | ١٦ | ٩ | ٦ | ٦ | ٤ |
| الجبن | ١٢ | ١١ | ٥ | ١٠ | ٧ | ٧ |
| اللحوم ( الغنم ) | ١١ | ٩ | ٦ | ١٤ | ٧ | ١٠ |
| الموز | ٨ | ١٠ | ٨ | ٤ | ٢ | ٤ |
| المتوسط | ١٣ | ١٤ | ٨ | ٧ | ٦ | ٦ |
| الزيوت والدخان | | | | | | |
| زيت جوز الهند | ٢٠ | ١٨ | ١١ | ١٧ | ١٧ | ١٠ |
| الكوبرا | ١٩ | ١٨ | ٨ | ١٩ | ١٦ | ١٠ |
| الدخان | ١٢ | ٩ | ٥ | ٦ | ٤ | ٦ |
| المتوسط | ١٤ | ١٢ | ٦ | ١٠ | ٨ | ٧ |
| الخيوط الخام | | | | | | |
| الحرير | ٢١ | ١٨ | ٨ | ١٨ | ٩ | ١٩ |
| الصوف | ٢٩ | ٢١ | ٨ | ١٧ | ١٧ | ١٠ |
| الجوت | ١٨ | ١٥ | ١٣ | ٢١ | ١٦ | ١٦ |
| القطن | ١٥ | ١٥ | ٥ | ١٤ | ١٣ | ٨ |
| المتوسط | ١٧ | ١٨ | ٧ | ١٦ | ١٥ | ٩ |
| المعادن | | | | | | |
| الالومنيوم | ٢٨ | ٦ | ٢٥ | ١٢ | ٦ | ٩ |
| القصدير | ٢٦ | ١٦ | ١٧ | ١٤ | ١٠ | ١٥ |
| الصفيح | ٢٥ | ٢٠ | ٩ | ١٦ | ١٨ | ١٤ |
| النحاس | ٢٣ | ١٦ | ١٢ | ١٥ | ١٥ | ٦ |
| الزنك | ٢٣ | ١٥ | ١٣ | ١٧ | ١٨ | ٩ |
| المتوسط | ٢٤ | ١٥ | ١٤ | ١٦ | ١٤ | ٩ |
| المعادن الخام | | | | | | |
| البوكسيت | ... | ... | ٢٢ | ... | ... | ٨ |
| الزنك الخام | ... | ... | ٢٠ | ... | ... | ٥ |
| النحاس الخام | ... | ... | ٢٠ | ... | ... | ٧ |
| الحديد الخام | ... | ... | ١٧ | ... | ... | ١١ |
| القصدير ( تركيزات ) | ... | ... | ١٦ | ... | ... | ٣ |
| مواد أولية أخرى | | | | | | |
| المطاط الطبيعي | ٣٣ | ٢٩ | ١٣ | ٣٠ | ٢٥ | ٧ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| زيت النفط الخام | ١٨ | ١٧ | ٧ | ٤ | ٥ | ٣ |
| جميع السلع الأولية | ١٧ | ١٦ | ٨ | ١٢ | ١١ | ٨ |

**Source : U.-N. : World Economic Survey 1958, New York, 1959, Table 13, 13, p. 40.**

ويتضح من الجدول السابق مدى حدة التقلبات في حصيلة الصادرات . وتشير الدراسة السابقة إلى أن التقلبات في حصيلة الصادرات في فترة ما بعد الحرب أقل من منها في الفترة السابقة على الحرب الثانية . وهذا شيء طبيعي اذ الفترة الأولى تشمل أعوام الأزمة العالمية ١٩٢٩ — ١٩٣٤ وهي السنوات التي حدث فيها انكماش كبير في النشاط الإقتصادي في أوربا، وعلى عكس ما حدث في فترة ما بعد الحرب ؛ اذ اتسم النشاط الاقتصادي بنوع من الاستقرار النسبي في بلدان أوربا مع حدوث تقلبات طفيفة فيه . غير أن هذه التقلبات الطفيفة انعكست في صورة تقلبات شديدة في أسعار المواد الأولية وحصيلة صادراتها ، وتختلف التقلبات في الأسعار والكميات والحصيلة من سلعة لأخرى . فبعض السلع انخفضت التقلبات بالنسبة اليها انخفاضا شديدا ، وبعضها بقي مستوى التقلبات على ما هو عليه ، وان كانت حدة التقلبات قد زادت في البعض الآخر مثل الجوت والمطاط الطبيعي .

وترجع هذه التقلبات إلى عوامل تتصل بالطلب وأخرى تتصل بالعرض وان كانت عوامل الطلب هي ذات التأثير النسبي الاكبر .

أما من ناحية الطلب فإن العامل الرئيسي هو مستوى النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة الصناعية ومدى تقلبه من فترة لأخرى . وهذا شيء طبيعي فالسوق الرئيسي للمواد الأولية هي سوق الدول المتقدمة الصناعية . وبالتالي فإن انكماش حجم النشاط الاقتصادي في تلك البلدان لا بد وأن يظهر في صورة انخفاض حجم الطلب على المواد الأولية . فانخفاض حجم النشاط

الاقتصادي يبـــدو في صورة انخفاض مستوى الانتـــاج والعمالة وبمعنى آخر انخفاض مستوى الطلب الكلي الفعلي . وينعكس هذا بالتالي على الطلب على المواد الأولية . ولقد كان هـــذا السبب هو السبب الرئيسي الفعال في تقلب الأسعار وحصيلة الصادرات للدول الناميـــة . ولذا قيل أن الأزمـــة الاقتصادية تنتقل من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة من خلال الطلب على المواد الأولية . وليس غريبا اذن أن الدول النامية المصدرة للمواد الأولية قـــد قاست أكثر من غيرها خلال الأزمة العالمية . وقد يتـــأثر الطلب على المواد الأولية نتيجة عوامل غير اقتصادية لها طبيعة فجائية مثل الحروب ، كحرب كوريا وحرب السويس .

أما من **ناحية العرض**، فهناك عوامل متعددة تؤثر في حدة التقلبات منها أسباب مادية مثل الآفات الزراعية والظروف الجوية التي قد تؤثر في المحصول بشكل يتنافى مع تطور الطلب على السلعة مما يترتب عليه ازدياد حدة التقلبات . ومن العوامل الهامة أيضا عدم استجابة عرض السلـــع الزراعية للتغيرات في الطلب أي مرونة العرض . وتزداد حدة التقلبات كلما انخفضت مرونة العرض . ويتضح هذا بصورة رئيسية في المحاصيل الشجرية مثل البن والكاكاو حيث تتميز هذه المحاصل بطول فترة التفريخ « Gestation Period »[1] ، اذ تصل هذه الفترة إلى خمس سنوات أحيانا . وبالتالي فإن أي تغير في الأسعار ترتب عليه مباشرة تغير خطط الانتاج لن يؤدي مباشرة الى التغير في الكمية المعروضة . وهكذا فانه بعد إتخاذ قرار بزراعة مساحة معينة من محصول معين قد يصعب تغيير هذا القرار بعد زراعة المحصول فعلا . ويعني هـــذا أن أنخفاض الطلب وبالتالي انخفـــاض الأسعار سوف يتزايد اذا كان عرض السلعة غـــير مرن بحيث لا يمكن تغيير الكمية المعروضـــة . ويختلف مـــدى استجابة العرض للتغـــيرات في السعر على حسب نوع التنظيم الإقتصادي السائد . فـــاذا كان

---

(١) وهي الفترة التي تمر بين بدء الزراعة وظهور المحصول .

انتاج المواد الأولية يتم في تنظيمات انتاجية تتخذ الأسلوب الرأسمالي في الانتاج ، فإنه من المتصور في هذه الحالة أن العرض سوف يكون متلائما مع التغيرات في الأسعار ( أي أن انخفاض السعر تؤدي إلى انخفاض العرض والعكس ) . أما حيث يسود تنظيم الانتاج المزارع العائلية الصغيرة ( مثل انتاج الارز والكاكاو ) ، فإن المسألة تختلف في هذه الحالة . ففي هذا القطاع ( قطاع الانتاج السلعي الصغير ) يستهدف المنتجون الوصول إلى أقصى دخل ممكن ، ومن ثم فقد لوحظ أنه في حالة انخفاض الأسعار يحاول المنتجون الصغار زيادة الانتاج للوصول إلى نفس المستوى من الدخل . وفي هذه الحالة فإن زيادة العرض تؤدى في حالة انخفاض الأسعار إلى زيادة حدة الانخفاض [1] . ومن العوامل المؤثرة في التقلبات المتصلة بالعرض اتجاه بعض المنتجين إلى الاسترشاد؛ بالأسعار السائدة في الفترة الماضية أو الحالية لرسم خطط الانتاج في الفترات المستقبلة مما يترتب عليه أحيانا عدم تلاؤم هذه الخطط مع ظروف الطلب التي سوف تسود في الفترات المقبلة مما يؤدي إلى زيادة تقلبات الأسعار وحصيلة الصادرات .

أما فيما يتعلق بتأثير هذه التقلبات على اقتصاديات الدول النامية، فإنه من الممكن تصور أبعاد الآثار الناتجة عن هذه التقلبمات من معرفتنا لمدى الأهمية النسبية للصادرات في الدخل القومي ومدى الأهمية النسبية للسلعة الأولية في جملة الصادرات . فأولا حيث تمثل الصادرات الأولية أهمية نسبية في الناتج القومي ، فان تقلب الجزء لا بد وأن يؤدي إلى تقلب الكل . يترتب على تقلب حصيلة الصادرات تقلب مستوى الدخل القومي من سنة لأخرى . كما أن تذبذب حصيلة الصادرات تؤدي إلى تذبذب دخول منتجي المواد الأولية وبالتالي مستوى اتفاقهم وينعكس هذا على بقية قطاعات الاقتصاد القومي . فانخفاض مستوى الانفاق يعني انخفاض مستوى الطلب وبالتالي انخفاض مستوى التشغيل .

---

(١) E. Hassan, « Economic Grawth of of Underdeveloped Countries », Asia publishing House, London, 1962, p. 110.

ويستتبع تقلب حصيلة الصـــادرات تقلب مستوى الاستثمار في الدول النامية . فمن الحقائق الأساسية عن الدول النامية أنها تفتقد إلى وجود قطـــاع انتاج السلع الاستثمارية ( التي تكون منتجاتها مكونات الاستثمار ) ، لذلك فإن مستوى الاستثمار يتوقف في الأساس على حجم ومستوى الواردات في الدول النامية ؛ اذ أن أغلب مكونات الاستثمار يتم إستيرادها من الخارج . وهكذا فان تقلب حصيلة الصادرات تؤدي إلى تقلب الطاقة على الاستيراد « Import Capacity » ومن ثم تقلب مستوى الاستثمار . ويعني تقلب مستوى الاستثمار تقلب مستوى الدخل والتشغيل . اذ أن حجم التشغيل يتوقف كما نعلم على حجم الاستثمارات .

ويرجع إضطراب خطط الانماء في الدول النامية أي صعوبة رسم خطط إنمائية طويلة المدى إلى تقلب حصيلة الصادرات . فالتخطيط يتضمن وضع السياسات لنمو الاقتصاد في المستقبل ، وهذا يقتضي قدرة على التنبؤ بمسار بعض المتغيرات الرئيسية مثل الاستثمار والصادرات ... الخ . وبالتالي فإن التقلب المفاجىء في حصيلة الصادرات يترتب عليه اضطراب الخطط التي وضعها راسمو السياسة الانمائية . بحيث أنه يؤدي إما إلى إيقاف بعض المشروعات أو عدم اكمالها ، أو ضغط برنامج الاستثمار عن طريق حـــذف بعض المشروعات . وحيث أننا نعلم أن كافة قطاعات الاقتصاد القومي ومتغيراته ترتبط ببعضها ارتباطا متبادلا ، فان التعديل في خطط الاستثمار سوف تنعكس على الاقتصاد القومي بأجمعه .

وهكذا نرى أن تقلب حصيلة الصادرات سوف يؤدي إلى تقلب مستوى الدخل والعمالة والاستثمار واضطراب خطط الانماء . وهذا يوضح إلى أي مدى يعتمد مستوى النشاط الاقتصادي وخطط الانماء في الدول النامية على حالة السوق الدولي وبصفة أساسية حالة النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة ، كما يوضح هذا مدى إعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة الصناعية .

أما فيما يتعلق **بالمدى الطويل** ، فإن السوق الدولية للمواد الأولية تتميز بثلاث إتجاهات أساسية ، أما الأول فهو الاتجاه طويل المدى للطلب على المواد الأولية إلى التباطيء ، أو انخفاض معدل الزيادة في الطلب على المواد الأولية ، مما يؤدي إلى انخفاض النصيب النسبي للتجارة الدولية من المواد الأولية في الحجم الكلي للتجارة الدولية ، الثاني : هو انخفاض النصيب النسبي للصادرات الأولية من الدول النامية في الحجم الكلي للتجارة الدولية للمواد الأولية ، أما الاتجاه الثالث فانما يكمن في الاتجاه طويل المدى لمعدل التبادل الدولي للتغير لصالح السلع الصناعية ولغير صالح المنتجات الأولية .

أما فيما يتعلق **بالمظهر الأول** من مظاهر التجارة الدولية للمواد الأولية، فقد لوحظ أنه منذ نهاية العشرينيات من هذا القرن تغير الاتجاه العام للطلب على المواد الأولية ، خلافا عن الاتجاه العام الذي كان سائدا في القرن التاسع عشر [١] . ففي القرن التاسع عشر كانت أوربا وانجلترا تمر بمرحلة من التوسيع الصناعي في أعقاب الثورة الصناعية ، زيادة الطلب على المواد الأولية من المنـــاطق النائية من العالم . وهكذا صاحب النمو والتوســـع الاقتصادي في المناطق الصناعية من العالم زيادة حجم التجارة الدولية ومعدل نموها . بل لقد كان معدل الزيادة في حجم التجارة الدولية يسبق معدل النمو والتوسع في الانتـــاج في الدول المتقدمة . وهكذا لعبت التجارة الدولية في القرن التاسع عشر دور « آلية النمو » ، اذ ترتب على التوسع في حجم التجارة الدولية انتقال عملية النمو السريع من دول أوربا إلى مناطق « الإستيطان الحديث » مثل استراليا ونيوزيلاند وكندا والولايات المتحدة . أي أن عملية النمو انتقلت إلى هذه المناطق خلال ميكانزم التجارة الدولية. ولم يقتصر الأمر على مجرد التوسع في حجم التجارة بل صاحب توسع التجارة الدولية من منتجات هذه الدول انتقال رؤوس الأموال إلى

---

(١) R. Nurkse : « Patterns of Trade And Development », published in equilibrium and Growth in World Economy, edited by G. Haberler, Harvard University Press, Cambridge, 1962, pp. 283-291.

هذه المناطق لتحقيق التوسع المطلوب في الانتاج لمواجهة الزيادة في الطلب على المواد الأولية [1] .

أما الآن وفي القرن العشرين فلم تعد تلعب التجارة الدولية هذا الدور في نقل عملية النمو من الدول المتقدمة إلى الدول النامية . فتشير اتجاهات التجارة الدولية إلى وجود فجوة بين النمو والتوسع الاقتصادي في بلدان العالم المتقدم وبين نمو حجم التجارة الدولية . فبالرغم من أن دول أوربا الغربية وأمريكا الشمالية تحقق معدلات للنمو تفوق تلك التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر إلا أن ذلك لم يؤد إلى توسع في حجم التجارة الدولية بنفس النسبة [2] . أي أن معدل نمو التجارة الدولية يتراخى خلف معدل نمو الانتاج العالمي ، هذا على الرغم من أن معدلات النمو التي يشاهدها العالم المتقدم لم يسبق لها مثيل . وينعكس هذا التراخي في حجم التجارة الدولية في تراخي التجارة الدولية للمواد الأولية من الدول النامية . فمن الملاحظ أن صادرات المواد الأولية تتزايد بمعدل يقل عن معدل نمو الصادرات الصناعية . ويتضح هذا بصورة خاصة إذا استبعدنا البترول من صادرات الدول النامية . فالطلب على صادرات المواد الأولية ( بعكس الحـــال في القرن التاسع عشر ) ، لا ينمو بنفس معدل نمو الدخل أو الانتاج الصناعي في الدول المتقدمة . ويترتب على تباطىء معدل نمو التجارة في المواد الأولية عن معدل نمو التجارة الدولية بصورة عامة إلى انخفاض النصيب النسبي للتجارة الدولية للدول النامية المنتجة للمواد الأولية من الحجم الكلي للتجارة الدولية. ففي الفترة ما بين ١٩٦٠–١٩٦٧، كان معدل نمو الصادرات الدولية٧,٧٪، بينما صادرات الدول المتقدمة توسعت خلال هذه الفترة بمعدل نمـــو قدره ٨,٣٪ ، في حين

R. Nurkse, Patterns..., op. cit., p. 188.

(١) يلاحظ أن نسبة التغير في حجم التجارة الدولية كان في الفترات المختلفة كالآتي

١٨٥٠ – ١٨٨٠ – (١٨٨٠ – ١٩١٣) ١٩٢٨ – ١٩٥٨

+ ٢٧٠ ٪ + ١٧٠ ٪ + ٥٧ ٪

R. Nurse : « Patterns..., op. cit., p. 290.

كان معدل النمو لصادرات كل من الدول النامية والدول الأشتراكية في نفس الفترة هو ٥,٧٪ ، ٧,٥٪ على التوالي [١] . وقد استتبع التراخي في الزيادة في الطلب على المواد الأولية انخفاض النصيب النسبي لتجارة الدول النامية في الحجم الكلي للتجارة الدولية . فبينما كان النصيب النسبي للصادرات من الدول النامية إلى جملة الصادرات عام ١٩٢٨ هو ٣٢,٢ ٪ انخفض هذا النصيب إلى ٢٤,٤٪ سنة ١٩٥٧ ، ومع الاتجاه في التراخي في الطلب على المواد الأولية انخفض هذا النصيب عام ١٩٦٠ إلى ٢١,٣٪ وفي عام ١٩٦٩ ١٧,٨٪ [٢] . وإذا إستبعدنا الدول المصدرة للبترول فإن النصيب النسبي للصادرات من الدول النامية ينخفض إلى ١٢,٧ / سنة ١٩٦٩ [٣] .

ويعزى تراخي الطلب على المواد الأولية في الوقت الحاضر ، أي زيادة الطلب على المواد الأولية بمعدل يقل عن معدل نمو الدخل والانتاج الصناعي في الدول المتقدمة إلى عوامل متعددة هي :

ا ـ مفعول قانون إنجل « Engl's law » ، اذ بموجب هذا القانون ـ بعد وصول متوسط الدخل الفردي إلى مستوى معين ـ فأن أي زيادة في الدخل لن تكون مصحوبة بنفس الزيادة في الطلب على المواد الغذائية ، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة الانفاق على المواد الغذائية من الدخل الفردي . بمعنى آخر تتميز مرونة الطلب الدخلية بالانخفاض عند مستويات مرتفعة من الدخل

---

(١) U.N.C.T.A.D., «Review of International Trade and Development, 1970» United Nations, New York, 1970, p. 7.

(٢) الأرقام عن سنتي سنة ١٩٢٨ ، سنة ١٩٥٧ مأخوذة من
أما عن السنوات ١٩٦٠ ، ١٩٦٩ فهي مأخوذة من تقرير مؤتمر التجارة والقيمة المشار اليه سابقا لسنة ١٩٧٠ ص ١٣ .

(٣) يلاحظ أن ما أشرنا إليه فيما يتعلق بتراخي الطلب على المواد الأولية، والنصيب النسبي للصادرات الأولية لا ينطبق على صادرات البترول . فالاستهلاك العالمي للبترول يتزايد سنويا بمعدل ٨ ٪ وبالتالي فإن تحليلنا لا ينطبق عليه . كذلك لا ينطبق أيضاً على بعض السلع الأولية التي تتمتع بزيادة في الطلب عليها بمعدل مرتفع مثل البوكسيت وبعض المعادن الأخرى.

ويفسر هذا العامل انخفاض الطلب على المواد الأولية الغذائية (١) .

ب — التغيرات الهيكلية التي تحققت في إقتصاديات الدول المتقدمة صناعيا . وقد اتخذت هذه التغيرات الهيكلية مظهرين أساسيين ، أما المظهر الأول فهو التغير الهيكلي في القطاع الصناعي في الدول المتقدمة. فقد تغيرت الأهمية النسبية للصناعات المختلفة في القطاع الصناعي . وتحتل الأهمية النسبية الكبرى في الناتج الصناعي الآن تلك الصناعات التي ينخفض فيها نسبة المستخدم من المواد الأولية للوحدة من الناتج النهائي ، مثال الصناعات الكيميائية والالكترونية والصناعات العلمية عموما . وهذه هي الصناعات القائدة اليوم في المجتمعات الصناعية . بينما الأمر كان مختلفا في القرن التاسع عشر حيث كانت الأهمية النسبية الكبرى تحتلها تلك الصناعات التي ترتفع فيها نسبة المستخد مِمن المواد الأولية للوحدة من الناتج النهائي (٢) ، مثل صناعة المنسوجات . وهكذا فان زيادة الانتاج الصناعي في الدول المتقدمة لن تأتي مصحوبة بزيادة فيالطلب على المواد الأولية بنفس نسبة الزيادة .

أما التغير الهيكلي الثاني فهو ازدياد الأهمية النسبية لقطـــاع الخدمات في الناتج القومي . ويتميز قطاع الخدمات أيضا بانخفاض نسبة المستخدم فيه من المواد الأولية. وعلى ذلك فإن زيادة الناتج القوميوأزدياد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات لن تأتي مصحوبة بزيادة الطلب على المواد الأولية بنفس نسبة الزيادة في الناتج القومي (٣) .

جـ — التقدم التكنولوجي في الدول المتقدمة ، ولقد ترتب على هذا التقدم نتيجتان أساسيتان : أما الأولى فهي انتاج عديد من السلع الخلقية « Synthetic » البديلة للمواد الأولية الطبيعية ، مثل المطاط الصناعي والحرير الصناعي .... الخ .

---

(١) Nurkese, Patterns, op. cit., p. 292.

(٢) R. Nurkse, « Pattern... op. cit., p. 294.

(٣) R. Nurkse, « Patterns..., op. cit., p. 295.

أما النتجية الثانية فهي أن التقدم الفني قد مكن الدول المتقدمة من تحقيق وفورات في استخدام المواد الأولية بحيث انخفضت نسبة المستخدم من المواد الأوليـة بالنسبة للناتج النهائي في تلك الصناعات التي تستخدم المواد الأولية بكثرة [1] .

د — اتجاه عديد من الدول المتقدمة نحو سياسة الاكتفاء الذاتي بانتـاج عديد من المواد الأوليةالغذائية والصناعية التي كانت تستوردها من قبل.وقد إستدعى ذلك أن تقوم هـذه الدول برسم السياسات اللازمة ( سياسات الأسعار ) لحماية الانتاج المحلي من هذه السلع الأولية . وهكذا تواجه صادرات الدول النامية حائطا جمركيا عاليا مما يعرقل قدرتها على التوسع في صادراتها للدول المتقدمة [2] .

أما فيما يتعلق بالمظهر الثاني من مظاهر التجارة الدوليـة في المواد الأولية فهو انخفاض النصيب النسبي للدول المتخلفة من حجم التجارة الدولية في المواد الأولية . ويرجع هذا إلى ارتفاع معدل نمو صادرات الدول المتقدمة من المواد الأولية عن المعدل الذي تحققه الدول النامية ، مما تنتج عنه انخفاض النصيب النسبي للدول النامية في التجارة الدولية للمواد الأولية . ففي الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٨ كان معدل نمو حجم الصادرات من المواد الأولية من الدول المتقدمة ٥٪ مقابل ٢,٩٪ سنويا عن نفس الفترة لصادرات المواد الأولية من الدول المتخلفة . كذلك كان معدل نمو حصيلة الصادرات من المواد الأولية للدول المتقدمة عن نفس الفترة هو ٥,٤٪ سنويا مقابل ٢,٤٪ سنويا للدول المتخلفة [3] . ويرجع نشوء هذه الظاهرة إلى عوامل متعددة لعل أهمها هو الانفجار السكاني في الدول النامية مما أدىإلى توجيه جزء من المواد الأولية المعـدة للتصدير إلى الاستهلاك المحلي وبالتالى انخفاض حجم الصادرات . وليس غريبا اذن أن

(١) R. Nurkse, « Patterns, op. cit., p. 294.

(٢) U.-N. « World Economic Survey 1958 », United Nations, New York, 1959, p. 13.

(٣) U.N.C.T.A.D. : « Review of International Trade and Development 1970 », United Nations, New York 1970, Table 7, p. 17.

عددا من الدول الذي كان يعتبر مصدرا للمواد الغذائية في العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن قد تحول إلى مستورد صافي للمواد الغذائية من الخارج مثل الهند ومصر . غير أن السبب الأهم في نشوء هذه الظاهرة انما يرجع إلى الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة . فقد ترتب على التقدم التكنولوجي في الدول المتقدمة امكانها تطبيق المعارف الفنية المتقدمة وأساليب التنظيم الاقتصادي المتقدم في مجال انتاج المواد الأولية وبالتالي استطاعت تحقيق وفورات في الانتاج وانخفاض في النفقات استطاعت به اكتساب جزء من نصيب الدول النامية في السوق الدولي للمواد الأولية .

أما **المظهر الثالث** لإتجاهات التجارة الدولية للمواد الأولية فهو اتجاه معدل التبادل الدولي لغير صالح المنتجات الأولية مما أدى إلى الانخفاض المستمر في القوة الشرائية لصادرات الدول النامية وفي طاقتها على الاستيراد وبالتالي في قدرتها على النمو .

**جدول ( ٢ – ٦ )**

**معدل التبادل الدولي بين المنتجات الأولية والسلع الصناعية ١٩١٣ – ١٠٠**

| | (١) الرقم القياسي لأسعار المواد الأولية | (٢) الرقم القياسي لأسعار السلع الصناعية | الرقم القياسي لمعدل التبادل ١٪٢ |
|---|---|---|---|
| ١٨٧٠ | ١١٨ | ١٠٦ | ١١١ |
| ١٨٨٠ | ١٠٢ | ١٠٢ | ١٠٠ |
| ١٨٩٠ | ٨٦ | ٩٠ | ٩٥ |
| ١٩٠٠ | ٨٦ | ٨٨ | ٩٨ |
| ١٩١٣ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| ١٩٢١ | ١٣١ | ١٨٦ | ٧٠ |
| ١٩٣٨ | ٥٣ | ٧٢ | ٧٥ |

**Source** : A. Lewis, « World Production, Prices and Trade, 1870-1960 », Manchester School of Economic and Social studies, XX, No. 2, May 1952.

وتشير الارقام في الجدول السابق إلى وجود مثل هذا الاتجاه، فقد انخفض الرقم القياسي لمعدل التبادل من ١١١ سنة ١٨٧٠ إلى ٧٥ سنة ١٩٣٨ . وتشير دراسة أخرى للأمم المتحدة إلى وجود مثل هذا الاتجاه الطويل المدى لانخفاض معدل التبادل التجاري الدولي للمواد الأولية من الربع الأخير للقرن التاسع عشر حتى بداية الحرب العالمية الثانية . كما توضح هذه الدراسة أنه في نهاية هـذه الفترة فإن كمية معينة من الصادرات من المواد الأولية يمكن مبادلتها بحوالي ٦٠٪ من كمية السلع الصناعية التي كانت تبادل بها في بداية هذه الفترة [١] .
أما الحجج التي تقدم لتفسير انخفاض معـدل التبادل التجاري للمواد الأولية في مواجهـة السلع الصناعية فهي نفس الحجج المقدمـة لتفسير التراخي في الطلب على المواد الأولية ، وهي تأثير مفعول قانون إنجل ، التغيرات الهيكلية في الدول المتقدمة ، التقدم التكنولوجي وتأثيره على الطلب على المواد الأولية ، وأخيرا السياسات التجارية التي تتبعها الدول المتقدمة . والسبب في ذلك أن هذه العوامل تؤدي إلى إنخفاض الطلب على المواد الأولية ، فاذا لم يكن هناك استجابة لهذا الانخفاض في الطلب من ناحية العرض حتى تبقى الأسعار على ما هي عليـه ، فان ذلك سوف يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الأسعار . والحقيقة أن الهيكل الانتاجي في الدول المتخلفة يتميز بعدم مرونته ، أي عدم قدرته على الاستجابة للتغير في الطلب ، ومن ثم فإن تأثير هذه العوامل السابق ذكرها تظهر في صورة انخفاض أسعار المواد الأولية في مواجهة السلع الصناعية .

ولقد اعترض عديد من الاقتصاديين على الرأي القائل بانخفاض معدل التبادل التجاري للمواد الأولية ، على أساس أن ليس هناك من الدلائل ما يؤيده [١] . فالاحصاءات المقدمة كدليل في هذا الصدد لا تكفي للوصول إلى

---

(١) U.-N. Department of Economic Affairs, « Relative Prices of Exports and Imports of Underdeveloped Countries », New York, 1949, pp. 7,23.

(٢) G. Haberler : « Terms of Trade and Economic Development », Published in Economic Development for Latin America, edited by S. Ellis & H. W. Allich, Macmillan, London 1961, p. 277. See Also, J. Bhagwati, « The Economics; op. cit., p. 55.

حكم في هـــذا المجال . فمعدل التبادل التجـــاري السلعي لا يعكس التغير في القوة الشرائية الحقيقة للصادرات ، كما أنه لا يعكس التغير في النوع فعديد من السلع الصناعية المتبادلة قد تغيرت معالمها كلية بحيث أصبحت سلعا جديدة تماما ( كالسيارات ) في الوقت الذي لم تتغير فيه طبيعة السلع الأولية ، كذلك لا توضح الاحصاءات السابقة دخول سلع جديدة وخروج سلع قديمة ، كما لا تعكس هذه الأرقام التغير في الانتاجية .

ولقد تعرض هذا الاتجاه الى نقد شديد ذلك أن معدلات التبادل التجاري التي إستند إليها كانت معدلات التبادل التجاري لبريطانيا بحجة أنها في هده الفترة كانت أكبر مستورد للسلع الأولية وأكبر مصدر للسلع الصناعية، على أساس أن معدلات التبادل التجاري بالنسبةلبريطانيا لا تتضمن تكاليف الشحن بالنسبة للصادرات في الوقت الذي تشملها أسعار الواردات [1] . هذا بالاضافة إلى أنه ليس من الضروري أن تعكس معدلات التبادل التجاري لبريطانيا الاتجاه العام لدول أوربا كلها ، كذلك فان بعض الدول المتقدمة دول مصدرة للمواد الأولية كالولايات المتحدة ، استراليا ، كندا ... الخ .

وقد قام كندلبرجر « Kindlberger » بدراسة الاتجاه العام لمعدلات التبادل التجاري خلال الفترة السابقة وانتهى إلى النتيجة الآتية وهي أنه اذا كانت معدلات التبادل التجاري لبريطانيا قد تحسنت خلال هذه الفترة ، فإن تلك الخاصة ببلدان أوربا الأخرى قد ساءت . كذلك لا يمكن القول بوجود اتجاه عام لتدهور معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية في مواجهة السلع الصناعية . غير أن دراسة كندلبرجر قد جاءت بشيء جديد وهي أنه وان كان لا يمكن الجزم بأن هناك تدهور في معدل التبادل التجاري للسلع الأولية في مواجهة السلع المصنوعة ، الا أنه يمكن الجزم أن هناك تدهور في معدل التبادل التجاري للدول المتخلفة ( بصرف النظر عن نوع السلعة ) في مواجهة الدول المتقدمة [2] .

---

(١) G. Haberler..., op. cit., p. 276.

(٢) Ch. Kindlberger, « Economic Development, 2nd Edition, London 1965, p. 298.

بمعنى أنه إذا لم ننظر ليس من وجهة نظر التقسيم السلعي – سلع أولية وصناعية – ولكن نظرنا من وجهة التقسيم الدولي إلى دول متخلفة كمجموعة ، ودول متقدمة كمجموعة أخرى ، فإنه يمكن القول أن معدل التبادل التجاري قد تدهور بالنسبة للمجموعة الأولى ولصالح المجموعة الثانية . أما الحجة المقدمة لتفسير هذا الاتجاه فهي أن البنيان الانتاجي في الدول النامية يتميز بانخفاض مرونته الشديدة بالمقارنة بالبنيان الانتاجي في الدول المتقدمة، مما يجعله غير قادر على الاستجابة السريعة للتغير في ظروف الطلب ومن ثم ينعكس ذلك في انخفاض معدل التبادل التجاري بالنسبة لصادراته (١) . وهي حجة تبدو متمشية مع المنطق الاقتصادي لواقع الدول النامية كما تؤيد هذا الاتجاه الدراسات الحديثة للأمم المتحدة .

## جدول ( ٢ – ٧ )

معدل التبادل التجاري بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة ( ١٩٦٣ = ١٠٠ )

| سعر الصادرات والواردات | ١٩٥٥ | ١٩٦٠ | ١٩٦١ | ١٩٦٢ | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ | ١٩٦٧ | ١٩٦٨ | ١٩٦٩ |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| سعر الوحدة للصادرات | ١١١ | ١٠٣ | ١٠٠ | ٩٨ | ١٠٢ | ١٠٢ | ١٠٣ | ١٠٢ | ١٠٣ | ١٠٧ |
| سعر الوحدة للواردات ( نوب ) | ٩٧ | ١٠٠ | ١٠٠ | ٩٩ | ١٠٢ | ١٠٤ | ١٠٥ | ١٠٥ | ١٠٦ | ١٠٨ |
| معدل التبادل | ١١٥ | ١٠٣ | ١٠٠ | ٩٨ | ١٠١ | ٩٧ | ٩٨ | ٩٧ | ٩٧ | ٩٩ |

Source : U.N.C.T.A.D. : « Review of International Trade and Development 1970 », United Nations, New York 1970, Table 10, p. 20.

ويشير الجدول السابق إلى انخفاض معدل التبادل للدول النامية بحوالي ١٥٪ بين ١٩٥٥ و ١٩٦٩ . وتشير دراسات الأمم المتحدة إلى أن الخسارة التي لحقت الدول المتخلفة خلال الأعوام ١٩٦٥ إلى ١٩٦٧ قد بلغت سنويا حوالي ١,٣٠٥ مليون دولار أو ما يساوي ٢٠٪ من المعونة الاقتصادية السنوية التي حصلت عليها

(١) Kindlberger..., op. cit., p. 298.

هذه البلدان [1] . وبمعنى آخر أنه لو افترضنا أن معدل التبادل الدولي قد بقي على ما هو عليه لأستطاعت الدول المتخلفة أن تستفيد بالكامل بحجم المعونة الاقتصادية المنسابة إليها ، أي بحوالي ٢٠٪ أكثر من إستفادتها الحالية . ومما لا شك فيه أن معدل التبادل التجاري مع حجم الصادرات يحددان القوة الشرائية للصادرات للدول النامية وبالتالي يؤثران على الطاقة الاستيرادية لهذه البلدان . ويشير تقرير الأمم المتحدة إلى أنه خلال السنوات ١٩٦٠ — ١٩٦٧ كان معدل النمو السنوي للقوة الشرائية للصادرات من الدول النامية — مع إستبعاد البترول — ٣,٩ / سنويا [2] .

ويترتب على التراخي في الطلب على المواد الأولية من الدول النامية ، إلى جانب التدهور المستمر في معدل التبادل التجاري ، بطء معدل الزيادة في حصيلة الصادرات . هذا في الوقت الذي يتزايد فيه الطلب على الواردات نتيجة لعملية التنمية الاقتصادية السريعة ، لاستيراد احتياجات الاستثمار ، حيث ينعدم وجود قطاع السلع الاستثمارية في هذه البلدان ، ومواجهة الزيادة في الانفاق الحكومي والاحتياجات الاستهلاكية نتيجة للزيادة في السكان . وتؤدي تغطية هذه الاحتياجات في الوقت الذي تعجز في حصيلة الصادرات عن الوفاء بها إلى ظهور العجز في ميزان المدفوعات للدول النامية ، والتجاء هذه الدول للاستدانة الخارجية لسد هذا العجز مما يؤدي بدوره إلى زيادة العبء على موازين مدفوعات هذه الدول . وهكذا نرى أن العجز المزمن في ميزان المدفوعات أحد الصفات المميزة لاقتصاديات الدول النامية باستثناء عدد قليل منها ، أهمها الدول المصدرة للبترول .

مما سبق يمكن القول أن النتائج المترتبة على تخصص الدول النامية في انتاج المواد الأولية للتصدير ، وهي التقلبات قصيرة المدى ، التباطؤ في نمو الطلب

---

(١) U.N.C.T.A.D. « Review of International Trade and Development 1969 », United Nations, New York, 1969. Table 23, p. 22.

(٢)

على المواد الأولية في المدى الطويل ، تدهور معدلات التبادل التجاري للدول النامية ، تثير عديداً من التساؤلات المتعلقة بمستقبل الدول النامية . إذا يبدو من الاستعراض السابق لمشاكل التجارة الدولية للدول النامية ، أن نمط التنمية عن طريق التوسع في صادرات المواد الأولية أصبح نمطا غير ممكن . ذلك أن ظروف اليوم تختلف تماما عن ظروف القرن التاسع عشر . أضف إلى ذلك أن الدراسة السابقة تشير إلى عدم وجود امكانية لتوسع صادرات المواد الأولية نتيجة لطبيعة الطلب عليها ( باستثناء البترول وبعض المعادن الأخرى ) . أي أن طريق النمو من خلال التوسع في صادرات المواد الأوليـة يكاد يكون مغلقا . كذلك فان هـذا النمط فشل في أن يدفع عملية النمو القرن التاسع عشر والقرن العشرين في هذه البلدان ، بل زاد من اعتمادها الاقتصادي على الدول المتقدمة . من ثم فعلى الدول النامية أن تبحث عن نمط آخر للتنمية يتضمن تنويع انتاجها وصادراتها بحيث تتفادى كل الأخطار المتعلقة بالاعتماد على صادرات المواد الأولية بوصفها الصادرات الرئيسية .

بقيت نقطة أخيرة متصلة اتصالا وثيقا بقضية اختلال هيكل الصادرات . ذلك أن هذه الظاهرة بدأت حينما دخلت الدول المتخلفة كجزء من السوق الرأسمالي العالمي ومـا استتبعة من تخصص دولي . وقد تم ذلك عن طريق انسياب رؤوس الأموال من مناطق التوسع الصناعي إلى هذه البلدان بحثا عن مصادر المواد لأولية . ولقد تركزت هذه الاستثمارات والقدرات الفنيـة والتكنولوجية المصاحبة لها في قطـاع واحد ، هو قطاع انتـاج المواد الأولية للتصدير . ولم ينعكس تقدم هذا القطاع انتاجيا وفنيـا واداريا وتكنولوجيا على بقية قطاعات الاقتصاد القومي ، بـل على العكس من ذلك كان قطاع انتاج المواد الأولية للتصدير جزءا لا يتجزأ من اقتصاديات الدول المتقدمة وليس جزءا من اقتصاديات الدول المتخلفة ؛ إذ كان يمثل جزيرة متقدمة وسط بحر من التخلف دون أدنى تأثير يذكر على بقية الاقتصاد القومي في الدول الناميـة . ولقد نشأت حول هذا القطاع مجموعة من المناطق الحضرية تتضمن عديدا من

الأنشطة المتصلة بالتصدير ، مثال البنوك وشركات التأمين والخدمات الأخرى . مما أدى إلى انقسام الاقتصاد القومي إلى قطاعين ، قطاع متقدم صغير وقطاع متخلف كبير دونما تأثير متبادل بين القطاعين. ونتج عن هذا الإنقسام تميز الدول المتخلفة بخاصية أساسية هي خاصية الثنائية . الثنائيــة الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية [1] . فالتقدم الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي في الدول المتقدمة تقدم واسع الانتشار « Diffused » يمتد أثره إلى جميع قطاعات وأفراد المجتمع . بينما كان التقدم في الدول المتخلفة مركزا « Concentrated » في قطاع واحــــد ثم كان إنقسام الإقتصاد القومي إلى قطاعين ، قطاع متقدم وقطاع متخلف [1] .

ففي الدول المتخلفة نلاحظ مجموعة من الصناعات المتقدمة تستخدم أحدث ما وصل إليه الفن الانتاجي وتصل فيها الانتاجية إلى مستوى مرتفع – مثل المناجم ومحطات الكهرباء – توجد هذه الصناعات جنبا إلى جنب مع مجموعة من الصناعات الصغيرة والمنزلية التي تستخدم فنونا انتاجية بدائية وتنظيما اقتصاديا متخلفا. تشاهد أيضا مجموعة من المحلات التجارية الحديثة البناء والتنظيم محاطة بأعداد هائلة من الباعة المتجولين والمتاجر البدائية الصغيرة : نلاحظ أيضا مجموعة من المزارع الرأسمالية الحديثة التي تستخدم الجرار الزراعي وتسودها ميكنة الانتاج محاطة بأعداد هائلة من المزارع العائلية التي تستخدم المحراث والشادوف وطرق الانتاج المستخدمة من القرن العشرين قبل الميلاد . ونجد هذا التفاوت أيضا في وجود عدد قليل من المدن تسودها المباني الضخمة الجميلة كأحسن ما وصل اليه فن المعمار محاطة بأعداد هائلة من الأحياء المزدحمة حيث تسود المباني القديمة وبأعداد كبيرة من القرى يظن الناظر اليها أنها تنتمي إلى كوكب آخر . غير أن هذا التفاوت ليس قاصرا على النواحي الاقتصادية والتكنولوجية بل يشمل العنصر

---

(١) G. Meier, « Leading Issues in Developments Economics », Oxford University Press, New York 1964, pp. 48-74. See Also J.H. Boeke « Economics and Economic Policy Dual Societes, New York, 1953, pp. 3-8.

البشري ، فنجد التفاوت بين هؤلاء الذين مستهم الحضارة الأوربية من قريب أو بعيد ، الذين حصلوا العلم إما في جامعاتهم المحلية أو الجامعات الأوربية ، يتقنون اللغات الاوربية بطلاقة كأبنائها ، يتخايلون بملابسهم الأوربية الزاهية كأحسن ما وصل إليه فن الملابس الأوربية، يستمتعون بسماع بيتهوفون ويتناقشون في جون ستيوارت ميل وكارل ماركس وأينشتين وبين هذا الجيش العارم من مواطنيهم الذين يعيشون في عالم آخر تماما [1] .

## ثانياً : تخلف البنيان الاجتماعي

جرى التقليد في الكتابات الاقتصادية في موضوع التنمية الاقتصادية في العقدين الماضيين على التركيز بصفة أساسية على عنصر رأس المـــال بوصفه العنصر الديناميكي الدافع للنمو. ومن ثم نظر إلى عملية التنمية الاقتصادية بوصفها عملية الزيادة في معدل الاستثمار الذي يدفع إلى زيادة الطاقة الانتاجية في المجتمع ومن ثم إلى زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات المنتجة . وهكذا تصورت الكتابات الاقتصادية أن مجرد رفع معدل الاستثمار ( التراكم الرأسمالي ) سوف يولد قوى سحرية ( لا نعرف من أين ) سوف يترتب عليها وضع الاقتصاد القومي على مسار النمو الذاتي . وهكذا إمتلئت الكتابات الاقتصادية بموضوع النماذج الاقتصادية للنمو ( في الدول النامية ) ، وهي نماذج في مجموعها تركز على عنصر رأس المال والتراكم الرأسمالي بوصفه العنصر الأساسي في النمو . ونظر أيضا إلى التصنيع على أنه الحل الحاسم لقضية التخلف ، ومن ثم فإن زيادة الاستثمار في الصناعة سوف يترتب عليها تغير هيكلي ثوري في اقتصاديات العالم المتخلف . غير أن القضية في تطبيقها العملي أثبتت أنها أكثر تعقيدا من هذه المعادلة الرياضية السهلة . كما أن القضايا العديدة التي أثارتها مشاكل التنمية في هذه البلدان أثناء التطبيق العملي أثبتت أنها أكثر تعقيدا وصعوبة من تلك

---

(١) A. Lewis, « Economic Development with Unlimited Supplies of Labour », op. cit., p. 408.

الاستنتجات والاحكام المنطقية التي تصورتها هذه النماذج والكتابات الاقتصادية . فلقد شهد العالم المتخلف في العقدين الماضيين الارتفاع في معدلات الاستثمار بصورة لم يسبق لها مثيل ، كما شيدت المصانع والوحدات الانتاجية المختلفة وأقيمت الخزانات والسدود ، ومع ذلك فان معدلات التقدم الاقتصادي التي أحرزت كانت ضئيلة للغاية ولم تستطع الدول النامية أن تتخطى جزءا كبيرا من الفجوة الاقتصادية بينها وبين العالم المتقدم ، بل زادت هذه الفجوة إتساعا وحدة . ومن ثم كان على الاقتصاديين وغير الاقتصاديين أن يتساؤلوا عن العوامل والظروف التي أدت إلى إحباط هذه المجهودات الانمائية . ما هي الجوانب التي أهملها الاقتصاديون في تحليلهم وفي وضع استراتيجية الانماء؟ . إن هذه العوامل تكمن في البنيان الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي يتم في إطاره رسم سياسات الانماء وتنفيذها . وهـــذا البنـــاء يؤثر بدوره على الانسان الذي يعيش في ظله ويكيف سلوكه وقيمة واتجاهاته تبعا له ، وبالتالي يجلعه قادرا على قبول التغير المنشود . لقد أهملت دراسات التنمية والتخلف العنصر الانساني وقدراته ومهاراته وامكانياته. وهذه القدرات انما هي انعكاس للبناء الاجتماعي والثقافي والمادي الذي يعمل في ظله الانسان .

فالتنمية الاقتصادية تقوم على الانسان ومن أجل الإنسان ، فهو الذي يحول الموارد الطبيعية ويستغلها لمصلحته ، وهو الذي يقوم بتغيير الاطار المادي الذي يعيش فيه مستغلا مهاراته وخبراته وقدراته ، وهو في تغييره لهذا الاطار المادي الذي يعيش فيه يغير هو من نفسه ويكسبها قدرات جديدة وخبرات جديدة كما يغير من سلوكه وقيمة وهذا ينعكس مرة أخرى على ازدياد قدراته في تغير اطاره الذي يعيش فيه . كما أن ثمار التنمية الاقتصادية إنما تعود إليه هو ، وبالتالي فلا بد أن يكون مؤمنا بضرورة التنمية والتغيير ،عارفا بوسائلها وأدواتها .

فما جدوى إقامة المصانع والمشاريع الاستثمارية الضخمـــة اذا لم تتوفر المهارات الفنيـــة والقدرات الادارية القـــادرة على استغلالها استغلالا منتجا .

ما جدوى عملية التصنيع اذا كان الانسان غير معد لهذا النمط الجديد من العمل والسلوك والقيم التي تخلقها عمليات التصنيع . كيف يمكن التصنيع في اطار من العلاقات الاجتماعية حيث تسود العائلة الممتدة « Extended Family » كمؤسسة إجتماعية . إن التصنيع لا يمكن أن يتلائم مع هذا النمط من العلاقات الاجتماعية . كيف يمكن رفع معدلات التراكم الرأسمالي إذا كانت القيم والاتجاهات السائدة سواء لدى القيادة أو لدى جماهير العالم المتخلف تؤدي إلى أنماط إستهلاكية غير منتجة . كيف يمكن دفع عجلات التنمية إلى الأمام اذا لم يكن الاطار السائد يسمح بالمرونة الاجتماعية بين الفئات الاجتماعية المختلفة أو إذا لم تكن المعتقدات والتقاليد السائدة تضع قيمة عليا على العمل والجهد الانساني المبذول . كيف يمكن تطوير الانتاجية الزراعية بادخال فنون إنتاجية جديدة اذا كانت المؤسسات والقيم السائدة تجعل الفرد يضفي نوعا من القدسية على الاطار المادي المحيط به ومن ثم تجعله غير مستعد لتقبل هذه الطرق الجديدة أو الفنون الانتاجية المتقدمة . كيف يمكن دفع عجلات التنمية اذا كان ذلك سوف يتعارض مع المصالح الاقتصادية والسياسية للفئات الاجتماعية المسيطرة . كل هذا يجعلنا ننظر إلى البنيان الاجتماعي السائد الذي في إطاره تجري عملية النمو الاقتصادي . ونحن ننظر إلى البنيان الاجتماعي ، بمعنى العلاقات والمؤسسات الاجتماعية والسياسية والقيم والعادات والتقاليد ، من حيث تأثيرها على الإنسان وسلوكه . ومن هنا كان لا بد لنا من مناقشة الخصائص غير الاقتصادية أو البنيان الاجتماعي في الدول المتخلفة ومدى تأثيره على العنصر البشري في هذه المجتمعات .

فللإنسان ، بجانب خصائصه الحيوية التي يلتقي فيها مع سائر الاحياء ووراء قدراته النوعية التي تجمعه مع جنسه البشري ، إرادات مختلفة وتصورات شتى وقيم متباينة واتجاهات مختلفة . وبالتالي فإن للانسان بعد آخر ، غير البعد الحيوي هو البعد الاجتماعي ، وهو بهذا البعد صنع اللغات وأبدع الفنون وتطور أدوات الانتاج لتساعده في إشباع حاجاته ، وشرع النظم الاجتماعية والسياسية وإعتنق

المثل ووضع الغايات والقيم ، وبمعنى آخر خلق الحضارة [1] .

فالانسان لكي يعيش ويضمن لنفسه وكيانه الوجود والاستمرار ، يقوم دائما بتغيير محيطه المادي . وفي جميع أوجه اتصاله بالعالم الخارجي المحيط به يقوم بخلق محيط آخر أو إطار آخر . فهو يقوم ببناء المنازل والمساكن ، يقوم بتحضير غذاءه وإشباع حاجاته الاخرى . وهو يقوم بذلك إما مباشرة بالاعتماد على بناءه الحيوي أو بخلق الادوات والمعدات التي تساعده في صراعه مع محيطه المادي لاستيفاء حاجاته الأساسية . وهو بذلك يصنع الآلات والمعدات والأسلحة ويطورها كلما دعت الحاجة إلى ذلك[2] . غير أن عملية الانتاج ( وهي عملية إشباع الحاجات ) بطبيعتها عملية اجتماعية يقوم فيها الانسان بالتعاون مع بني جنسه . ومن ثم تنشأ مجموعة من العلاقات أثناء عملية الانتاج ( اشباع الحاجات ) وأثناء عملية توزيع الناتج أي استهلاكه. وهكذا ينشأ التنظيم الإقتصادي والاجتماعي لتنظيم عملية الانتاج والتوزيع بين مجموعة بشرية معينة . غير أن معظم هذه العلاقات يحتاج الى قواعد قانونية لاعطاء التنظيم القائم صفة الشرعية ولضمان استمراره ، ومن ثم نشأ القانون. كذلك فإن صنع الآلات والمعدات وتنظيم عمليات الانتاج في وحدات انتاجه يحتاج الى معرفة فنية وعلمية لاستخدام هذه الالات وادارة هذه الوحدات الانتاجية [3] . والعلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين مجموعة محددة من السكان ليست مجرد علاقات الانتاج ، بل تشمل العلاقات بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، والعلاقات بين هذه المجموعة السكانية للمحافظة على صحتها وزيادتها ، ومن ثم لا بد من ناموس أخلاقي وقواعد للسلوك تنظم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد أو بين المجموعات والفئات الإجتماعية المختلفة ، ولا بد من إطار فكري وثقافي يعطي الشرعية والقبول للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي ، ومن ثم كانت

---

(١) A.L. Kroeber, « Culture », Encyclopaedia of The Social Sciences edited by E.R.A. SELIGMAN, Vol. II, Macmillan New York 1967, sdition, p. 621.

(٢) A.L. Kroeber, « Culture », op. cit., p. 621.

(٣) A.L. Kroeber, « Culture », op. cit., p. 622.

الديانات والقيم الثقافية السائدة ، كما أنه لا بد من ضمان استمرار ونفاذ القواعد القانونية التي تنظم العلاقات السائدة في هذه المجموعة ولتضمن الانضباط العام لهذا الناموس الاخلاقي والعقائدي وتمنع الانحراف عنه وبالتالي لا بد من سلطة سياسية . هذه العناصر من مجموعها تكون الكل الحضاري . وهكذا نرى أن الحضارة تنشأ من الاجتماع الانساني ، اجتماع الناس وتواصلهم وتفاعلهم إجتماعيا وهي الميزة الأساسية للجنس البشري . ولا نعني هنا مجرد التجمع المادي المجرد ، انما نعني التجمع الاجتماعي . أي التجمع من مجموعة مترابطة متآزرة من القيم والاهداف والحاجات والوسائل وفي مبادلة وظيفية للمنافع والخدمات ومن مشاركة عاطفية في النسق النفسي والتكوين الفكري ». [١]

وتعرف الحضارة بأنها « ذلك الكل المركب الذي يتضمن المعرفة والعقيدة والفن ، والاخلاق والقانون والتقاليد ، وكل القدرات التي يكتسبها الانسان بوصفه عضوا في مجتمع » [٢] ويتضمن هذا التعريف التنظيم الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية وأدوات وفنون الانتاج المستخدمة ومن ثم التنظيم الاقتصادي الملائم مع هذه الدرجة من نمو أدوات الانتاج . ويجب الاشارة هنا إلى أن تعريف الحضارة بالمعنى السابق ينظر اليها بوصفها وحدة وظيفية Functional Unit حيث تساهم كل مكوناتها بطريقة متسقة متكاملة في وجودها وإستمرارها[٣] . أي أن عناصر الحضارة تقوم بينها صلة ديناميكية يصدر عنها كل منطقي متكامل . فالتنظيم الاقتصادي السائد يلائم نوع ودرجة تقدم قوى الانتاج المستخدمة ونوع القيم والاتجاهات والتقاليد السائدة تتلاءم مع هذه الدرجة وهذا الشكل من التنظيم الاقتصادي

---

(١) د . محي الدين صابر : « التغير الحضاري وتنمية المجتمع » مركز تنمية المجتمع في العالم العربي ، س س الليان ، ج . ع . م سنة ١٩٦٢ ، ص ١٥٠ .

(٢) International Encyclopaedia of The Social Sciences, edited by David. L. Sills, The Macmillan Company & The Free Press, New York 1968, vol. 3, p. 527.

(٣) International Encylopaedia of The Social Sciences, edited by D. Sills, op. cit., p. 529.

والاجتماعي ، وبالتالي فهي كل واحد ، فوجود أحد العناصر يستلزم وجود الآخر .

كل ما سبق يحدو بنا إلى تسمية هذا المبحث من كتابنا « التخلف الحضاري» على أساس اننا أكدنا في الجزء الأول منه تخلف طرق ووسائل الانتاج المستخدم ومن ثم فإن هذا يعني أن الاطار الحضاري السائدلا بـــد وأن يكون متخلفا . غير أننا استبعدنا هذا الوصف للدول المتخلفة بادىء ذي بدء لعدة أسباب رئيسية أهمها ، أولا : أن إطلاق إصطلاح التخلف على حضارة معينة إنما يتضمن حكما تقديريا « Value Judgement » وهو غير مقبول ، إذ من الممكن اتخاذ مواقف تقديرية مختلفة . كذلك يمكن القول أن التخلف هنـــا لا يحمل مدلولا ولا ينطوي على معنى محدد . وقد يكون هنـــاك بعض الصواب في مثل هـــذا الاعتراض ، اذ أن مكونات الحضارة كما سبق القول تساهم كلها نحو بناء كلي منطقي متناسق متكامل . وبالتالي فإن نظام العائلة الممتدة« Extended Family » كمؤسسة اجتماعية سائدة لا يمكن الحكم عليه بالتخلف ، اذ أنه نظام اجتماعي متلائم مع تنظيم اقتصادي لا يلعب فيه السوق ولا التبادل النقدي ولا العلاقات التعاقدية دورا فعالا . وهو نظام متلائم مع مرحلة معينة من مراحل تطور قوى الانتاج والتنظيم الاقتصادي المصاحب لها ، حيث يسود الفن الانتاجي البدائي وحيث تسود العائلة كوحدة للانتاج والاستهلاك . وهو نظام يقدم نوع من الضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل في تنظيم اقتصادي معين [1] . وبالتالي فهذه المؤسسة الاجتماعية متلائمة متكاملة مع نمط حضاري معين ومن ثم لا يمكن الحكم عليها بالتخلف . وتعريف الحضارة بالمعنى السابق يتضمن كافة جوانب حياة أي مجتمع سواء المادية منهـــا بمعنى الفن الانتاجي المستخدم ودرجة تطوره والتنظيم الاقتصادي المصاحب له كـــا يشمل أيضا ذلك الجزء المكمل له وهـــو بنيان الأفكار والعادات والتقاليـــد . فالقوى

---

(١) A. Lewis, « Theory of Economic Growth, op. cit., p. 114. Bauer & Yamey, op. cit., p. 65.

الانتاجية ودرجة تطورها وتقسيم العمل السائد وتبادل السلع والعلاقات التي تنشأ أثناء عمليات الانتاج تكون بنيان المجتمع بينما تكون التقاليد والعادات والسلوك والاتجاهات التي تمسك كيـــان هذا المجتمع وتسمح له بالاستمرار التعبير عن حضارة هذا المجتمع . فحضارة مجتمع معين هي اذا طريقة حياة أفراد هذا المجتمع وهي مجموعة الأفكار والاتجاهات والاستعدادات التي اكتسبت والتي يتقاسمها أفراد المجتمع ويتوارثونها جيل بعد جيل والتي تقدم إلى أعضاء كل جيل الحلول الفعالة لمعظم المشاكل التي تواجههم ، وهي المشاكل التي تنشأ عادة من حاجة الأفراد الذين يعيشون في نطاق مجموعة منظمة » [1] . فكيف يمكن اذا الحكم على هذا الكل المتكامل بالتخلف . كيف يمكن اصدار حكم على حضارة برمتها بأنها متخلفة . غير أن هذا الاعتراض وان كان في شكله الظاهر جوهريا إلا أنه ليس في الحقيقة كذلك . ذلك أننا حينما تطلق لفظ التخلف على نمط حضاري معين فاننا لا نقصد بذلك كون هذا النمط حسن أو سيء وبالتالي فاننا لا نصدر بذلك حكما تقديريا ، انما نحن نقصد باستخدام إصطلاح التخلف أن الاطار الحضاري السائد غير متلائم مع مقتضيات النمو الاقتصادي ، أو بمعنى آخر أنه يمثل عائق للنمو الاقتصادي بالمعنى الذي سبق وحددناه في الفصل الأول . ثانيا : أننا قد تناولنا فيما سبق بعض الجوانب المادية للمجتمعات المتخلفة وبالتالي فان معالجتنا هنا سوف تقتصر على الجانب غير المادي وهو بنيان النظم الاجتماعية والعادات والتقاليد والقيم السائدة . ولا يمكن أن نتناول كافة النظم الاجتماعية والعادات والتقاليد السائدة في الدول النامية إذ يخرج ذلك عن نطاق بحثنا . أضف إلى ذلك أن عملية التغيير الاجتماعي الذي تصاحب عملية النمو الاقتصادي لا يمكن أن تشمل كافـــة جوانب البنيان الاجتماعي والقيم والعادات والتقاليد السائدة بل سوف تأخذ معالجتنا لهذا الموضوع طابع الاختيار والانتقاء لا الشمول ، وهي تلك النظم والعادات والقيم المعرقلة للنمو الاقتصادي — ثالثا : أن الانماط الحضارية السائدة في المجتمعات

---

(١) الدكتور محي الدين صابر ، المرجع المشار اليه سابقاً ، ص ٥٤ .

النامية متباينة ومختلفة بدرجة لا يمكن معها جمعها جميعا في سلة واحدة ، كما أن درجة التغير الذي أصاب هذه الانماط نتيجة للاحتكاك بالعالم الخارجي تختلف درجته من مجتمع إلى مجتمع . وكما أننا في معالجتنا لموضوع الخصائص الإقتصادية قد التزمنا طريقة التعميم ، فإننا سوف نحاول أن تكون معالجتنا لموضوع الخصائص غير الاقتصادية له طابع العمومية أيضا . وهذا يقتضي منا استبعاد دراسة الانماط الحضارية المختلفة السائدة . أضف إلى ذلك أن هناك بعض السمات الحضارية السائدة قد لا تكون معرقلة للنمو . كما أنه لا يمكن تصور تغير كل السمات الحضارية مع عملية النمو الاقتصادي . وبالتالي فإننا سوف نقتصر هنا على ذلك الجانب من حياة هذه المجتمعات التي يمكن أن نطلق عليه التركيب أو البنيان الاجتماعي بمعنى محدد ، وهو ذلك البنيان العلوي من النظم الاجتماعية والقيم والعادات والتقاليد التي تتلائم مع المستوى السائد من أساليب الانتاج والتي لا بد وأن يعتريها التغيير مع التغير في هذه الأساليب . وتفسير ذلك يقتضي منا الرجوع إلى تعريفنا للتخلف الذي أشرنا إليه في الفصل السابق .

فالتخلف كما رأينـــا هو سيادة أساليب الانتاج المتخلفة ، وهو يمثـــل الأساس الاقتصادي أو البنيان التحتي للمجتمع . وأن هذا الأساس الاقتصادي لا بد له أن يتعايش مـــع بنيان علوي متلائم ومتوازن معه من العلاقات والنظم الاجتماعية والسياسية والأفكار والعادات والتقاليد ... الـــخ ... ولقد أكدنا في الفصل السابق ضرورة وجود نوع من التوازن بين هذا البنيان العلوي وبين أسلوب الانتاج السائد وهذا التوازن هو الذي يضمن للبنيان الكلي للمجتمع الاستمرار .

ويتكون البنيان العلوي من مجموعة من العلاقات الاجتماعية غير علاقات الانتاج . ففضلا عن العلاقات الاقتصادية التي تتشكل فيها الرابطة الاجتماعية من خلال الأشياء المادية ، هناك علاقات إجتماعية أخرى تنتج مباشرة من سلوك الناس ازاء بعضهم البعض ، أي من سلوك يتكرر باستمرار وفق نمط معلوم . فالأفعال التي تتكرر باستمرار تشكل الأساس الذي تقوم عليه أنماط

الانتظام الذي نراه في الحياة الاجتماعية . وهذه هي العلاقات الاجتماعية التي تتولد من الحياة العائلية ، والعادات والقواعد الأخلاقية التي يعترف بها المجتمع . ويؤدي النشاط الذي تقوم به سلطة الدولة إلى قيام علاقات سياسية . وهناك أيضا قواعد قانونية ناتجة عن قواعد تضعها الدولة لتنظيم النشاط البشري . ثم هناك الأفكار القانونية والسياسية والأخلاقية والدينية والفلسفية التي على أساسها يقوّم الأفراد العلاقات الاجتماعية السائدة والتي تكون النسيج الذي يمسك بعناصر البنيان الاجتماعي كله . وهذا الإطار الفكري يخلق الإيمان والاقناع العام بالعلاقات والنظم الاجتماعية والاقتصادية السائدة . هذه المجموعة من العلاقات والعادات والتقاليد والنظم السياسية والاجتماعية نطلق عليها البنيـــان الاجتماعي . وحينما نطلق عليها لفظ التخلف فاننا نعني هنا معنى محددا وهي كونها غير متلائمة بل معرقلة للنمو الاقتصادي بالمعنى الذي حددناه .

إلى أي مدى يتلائم البنيان الاجتماعي القائم مع أساليب الانتاج السائدة وإلى أي مدى يكون هذا البنيان عائقا للنمو الاقتصادي ؟ .

حتى يمكن الإجابة على هذا السؤال إجابة صحيحة ، فإننا يجب أولا أن نتساءل عن الظروف الواجب توافرها لدفع عملية النمو في أي مجتمع . وتدلنا التجربة التاريخية للمجتمعات المتقدمة المختلفة سواء تلك التي سارت في طريق النمو الرأسمالي أو تلك التي اتخذت نمط النمو الاشتراكي ، أن عملية النمو الاقتصادي تقتضي توافر عامل هام لا غنى عنه هو « إرادة التنمية » « will to Development » ... وإرادة التنمية يقتضي توافرها على مستوى المجتمع بأسره ولايجب أنتقتصر على فئة منه . ويقتضي توافر إرادة التنمية حدوث تغيير جوهري في طرق التفكير السائدة وأسلوب العمل السائد والسلوك والاتجاهات السائدة في المجتمع . كما تقتضي تغير جوهري في عديد من المنظمات الاجتماعية والاقتصادية السائدة لتسمح لهذه الارادة أن تؤتي مفعولها . وتتكون ارادة التنمية من ثلاثة عناصر رئيسية ، أولا : الوعي بقضية التخلف وابعادها المختلفة ، ثانيا : الوعي بضرورة القضاء على التخلف ، ثالثا : الوعي بالأساليب والأدوات

اللازمة والضرورية للقضاء على التخلف أو الضرورية لاحداث التنمية . ولا يكفي في هذا المجال مجرد المعرفة بالتخلف وضرورة القضاء عليه ، اذا لا بد من توافر عنصر الوعي . فالوعي هو المعرفة المصاحبة بارادة التغيير .

ولا شك أن خبرة العالم الثالث في العقدين الماضيين وتخبط تجارب الانماء فيه إنما تشير إلى حقيقة أساسية وهي غياب ارادة التنمية في هذه المجتمعات ، بمعنى غيابها كلية أو وجود بعض عناصرها دون البعض الآخر . ولدراسة العلاقة بين ارادة التنمية والبنيان الاجتماعي السائد في هذه المجتمعات ومدى تأثير هذا البنيان في تشكيل ارادة التنمية يجب تناول ارادة التنمية على مستويين : أما المستوى الأول فهو ارادة التنمية لدى النخبة « Elite » في هذه المجتمعات ومدى توافرها : أما المستوى الثاني فهو ارادة التنمية لدى جماهير هذه المجتمعات النامية والعوامل التي تؤثر في إرادة التنمية لديهم . فانعدام ارادة التنمية في هذه المجتمعات إما أن تعود إلى عدم توافرها لدى النخبة أو القيادة ، أو توافرها لديهم مع عجزهم عن نقل الارادة إلى جماهير شعوب العالم النامي وإما يرجع عدم توافرها إلى أن شعوب العالم المتخلف تعيش حبيسة إطار معين من العلاقات الاجتماعية والنظم والتقاليد السائدة مما يجعل من الصعب توافر أركان هذه الإرادة . وبالتالي فإننا سوف نتناول هنا ارادة التنمية لدى القيادة أو النخبة في العالم الثالث وطبيعة هذه الارادة ان توافرت لديها، وهذا يمكننا من دراسة عجز هذه القيادات عن أن تقود عملية التنمية والتحول والتغير الاجتماعي في العالم الثالث ، كما أن دراسة إرادة التنمية لدى شعوب هذه البلدان تمكننا من دراسة الأنماط المعيشية والسلوك والعادات والنظم الاجتماعية والاقتصادية السائدة وإلى أي مدى تستطيع هذه النظم والعادات أن تعوق ارادة التنمية .

أما فيما يتعلق بالنخبة ، فإننا نقصد بها القيادات في العالم الثالث ، وهي القيادات السياسية والثقافية والادارية وقيادات الجهاز التنفيذي والقيادات التعليمية ، وبصفة عامة هؤلاء الذين يضطلعون بمهام قيادة مجتمعاتهم في عملية التغير الاجتماعي والاقتصادي .

وبدراسة إرادة التنمية لدى قيادة بلدان العالم المتخلف يمكن أن يظهر لنا أنماط متعددة لهذه القيادات .

**النمط الأول :** وهو نمط من القيادات يتميز بانعدام توافر ارادة التنمية لديه بعناصرها الثلاثة ، ومن ثم كان عجزه عن قيادة مجتمعه في عملية التنمية والتحول الاجتماعي . وهذا نمط نادر وقد يكون غير موجود على الإطلاق . ذلك أنه في العصر الذي نعيش فيه يندر أن لا يتوافر الوعي بقضية التخلف نتيجة للاتصال العالمي المتبادل ولسهولة طرق المواصلات ووسائل الاعلام والاعلان ووسائل الثقافة والتعليم المختلفة ، بحيث أننا نستبعد مكانية تواجد هذا النمط من القيادات .

**النمط الثاني :** وهو نمط نادر ولكنه قائم وهو تلك القيادات الواعية بقضية التخلف والتنمية ، إلا أن التنمية الاقتصادية تضر بمصالحها ، وفي هذه الحالة فإن هذه القيادات ونوعيتها تمثل عائق للتنمية الاقتصادية . بمعنى آخر حيث تمثل التنمية الاقتصادية تهديدا لمصالح القوى المسيطرة فإن هذه القوى تمثل عائقا للتنمية . ويسود هذا النمط حيث تكون السلطة السياسية ممثلة لمصالح الأقطاع وكبار الملاك ؛ إذ في التنمية الاقتصادية اضعاف للعلاقات الاجتماعية القائمة وخلق علاقات جديدة فيها تهديد ومساس بالمصالح القائمة . أو حين تتطلب التنمية لدفع عجلاتها تغيير في نمط العلاقات السائدة فإن هذه القوى تحول دونه . ويسود هذا النمط في المجتمعات التي تسودها التجارة كنشاط رئيسي وحيث تعكس السلطة مصالح الرأسمالية التجارية المتخلفة . ففي هذه الحالة فإن التنمية الاقتصادية والتصنيع وما تفرضه من قيود على التجارة وتنظيمها أو ترشيد استخدام موارد النقد الأجنبي يضر بمصالح هذه الفئة وبالتالي فإنها تعرقل عملية التنمية الصحيحة أو تعوق مجرى سريانها .

**النمط الثالث :** هو تلك القيادات التي توافر لديها بعض عناصر ارادة التنمية دون البعض الآخر . فهذه القيادات ولا شك على وعي تام بقضية التخلف وأبعادها ولكنها ولا شك أيضا غير واعية بأبعاد عملية التنمية وأساليبها وأدواتها .

وبمعنى آخر فهذه القيادات غير واعية بالمعنى الحقيقي لعملية التنمية الإقتصادية . وهذا نمط شائع في عديد من الدول النامية . ويرجع ذلك إلى عدم تفرقة هذه القيادات تفرقة واعية بين التنمية الاقتصادية وبين بعض مظاهر المدنية الحديثة أو مظـــاهر العصرية . « Aspects of Modernisations » . فقد تكون هذه القيادات على علم ومعرفة بمظاهر ووسائل المدنية الحديثة ولكنها ليست على وعي بمعنى التنمية الاقتصادية . فاستخدام الطائرة والسيارة والبراد الكهربائي والغسالة الكهربائية هي استخدام لبعض نتاج المدنية الحديثة . غير أن إنتشار استخدام هذه الأدوات والوسائل في مجتمع معين لا يتضمن بالضرورة تقدم هذا المجتمع ، ولا يعني استخدامها أيضا أن هذا المجتمع قد وضع نفسه على طريق الإنماء الإقتصادي والإجتماعي . ولذا فليس بمستغرب أن نلاحظ في كثير من الدول النامية انفاق الحكومات على انشاء شبكات للتلفزيون في الوقت الذي لم يتوافر فيه الحد الأدنى من متطلبات الصحة العامة ، كتنقية مياه الشرب أو انشاء شبكة للمجاري مثلا [1] . وقد يرجع هذا إلى اتصال النخبة في هذه البلدان بالحضارة الأوربية ومعرفتها بأساليب المعيشة السائدة في هذه البلدان ومحاولة تصور نقل مظاهر هذه الحضارة إلى مجتمعاتهم دون أن تتوافر أدنى متطلبات التنمية الاقتصادية . ويرجع الأمر أيضا إلى الاتجاهات الاستهلاكية السائدة لدى قيادات هذه البلدان [2] التي تعود إلى طبيعة تكوينهم الاجتماعي وطرق تفكيرهم وسلوكهم. وبالتالي يصاحب عملية الانماء في هذه البلدان فقدان شديد في الموارد نتيجة لهذه الانماط من الانفاق غير المنتجة .

---

(١) Stanislav Andreski; « The African Predicament, a study in the pathology of Modernisation », Michael Joseph. London 1968, chapter 6, pp. 85-92.

(٢) H. Wallich : « Some Notes on the Theory of Derived Development », reprinted in Agrawala and Singh, Economics of Underdevelopment, Oxford 1958. p. 196.

**النمط الرابع :** وهو النمط الشائع في الدول النامية . حيث تولت القيادة في هذه البلدان قيادات وطنية بعد معركة التحرير والاستقلال واضطلعت هذه القيادات بمهام عملية التنمية الاقتصادية بعد أن حلت محل القيادات القديمة سواء الأجنبية أم المحلية وبعد أن تسلمت هذه القيادات مهام الادارة الاقتصادية وتوجه التعليم وكافة نواحي الحياة في الدول النامية . ولقد توافر لهذه القيادات الوعي بقضية التخلف وضرورة القضاء عليها والوعي بعملية التنمية، الا أنها عجزت عن نقل هذه الارادة إلى جماهير شعوبها . كما أنه في أغلب الاحيان شاب الوعي الانمائي لدى هذه القيادات كثير من أوجه القصور التي أدت إلى تعثر عملية الانماء في هذه المجتمعات. ولقد أعلنت هذه القيادات هدفها من عملية الانماء الاقتصادي لمجتمعاتها وهو خلق «الدولة العصرية»، ولذا نرى شعار الدولة العصرية شعار تبنته كثير من القيادات في الدول النامية بوصفة هدف عملية الانماء الاقتصادي والاجتماعي . ولقد قدمت هذه الصفوة المتعلمة في بلدان العالم الثالث السمات التي تعتبرها مظاهر أساسية للدولة العصرية، مثل ارتفاع مستوى معيشة الفرد ورفاهيته بوصفه المظهر الأساسي ، شيوع الرشادة في اتخاذ القرارات ، سيادة التفكير العلمي ، استخدام الفنون التكنولوجية الحديثة، العدالة الاقتصادية والإجتماعية . وهذه كلها مفاهيم مستوحاة من قيم الحضارة الأوروبية الصناعية [1].

غير أن رسم السياسات الانمائية في مجتمع معين تتطلب أكثر من مجرد رفع هذه الشعارات . فرسم استراتيجية للانماء يلتزم بتنفيذها المجتمع بأسره تفترض تصورا واضحا لطبيعة الهدف المطلوب الوصول إليه حتى يمكن رسم السياسات طويلة المدى المتلائمة معه . وبالتالي كان لا بد من إعطاء تصور واضح عن طبيعة هذه الدولة العصرية، أي طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المرجو تحقيقه . ما هو طبيعة التركيب الاجتماعي المستهدف ؟ ما هو نمط العلاقات الاجتماعية المتصور أن يسود هذه الدولة العصرية اذا توصلنا اليها في

---

(١) G. Myrdal, « ASIAN DRAMA, an Inquiry Into The Poverty Of Nations », A Pelican Book, 1968, pp. 55-57.

المدى الطويل ؟ ما هو طبيعة ونمط توزيع الدخل القومي المستهدف ؟ ما هي أنماط الاستهلاك المستهدفة ؟ ما هي أنماط السلوك والاتجاهات وطبيعة المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي يجب أن تسود ؟ وهذه التصورات لم تكن واضحة تماما لدى هذه الصفوة . ولقد أدى هذا بالتالي إلى عدم الفهم الكامل لكثير من السمات التي اعتبرتها هذه النخبة مكونات للدولة العصرية .

وترتب على غموض التصور نتائج متعددة منها التخبط في رسم كثير من سياسات الانماء وتناقضها ، رسم سياسات انمائية لا تتناسب وحاجة المجتمع . ولعل أهمها هو عدم القدرة على الارتباط باستراتيجية إنمائية ، ومن ثم الفشل في تعبئة الجماهير حول أهداف ووسائل واضحة . غير أن عدم القدرة على وضع رؤيا سليمة لطبيعة المجتمع المستهدف إنما ترجع إلى رفض هذه القيادات لانماط المجتمعات السائدة التي كانت نتاج الحضارة الأوربية سواء الرأسمالية أو الاشتراكية منها ومحاولة الخروج بنمط جديد يتلائم وحاجة مجتمعاتهم والنمط الحضاري السائد فيها . هذا بالرغم من أن مفهوم عملية التنمية وهو بناء الدولة العصرية ورفع مستوى المعيشة إنما هو مفهوم مستمد كما سبق أن أشرنا من الحضارة الأوربية الصناعية ، بمعنى أن مفهوم التنمية كما تبنته القيادات والصفوة المتعلمة في هذه البلدان مفهوم منتزع من قيم الحضارة الأوربية ومن تصوراتها ، أي أن مستوى الحياة كقيمة اجتماعية مستمدة من تصور خاص لمجتمعات خاصة ، هي المجتمعات الأوربية . فمستوى الحياة هنالك يقاس بكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد ونوع وتركيبة هذه السلع ، وكمية الخدمات الاجتماعية والمرافق المتوفرة لدى الفرد لإشباع حاجاته . وبالتالي فإن تبني هـــذا المفهوم للتنمية مـــع رفض الإطارات الحضارية التي تمثل نتاج هذه المجتمعات كانت لا بد وأن توقع هذه القيادات في كثير من الخلط والانحرافات في أنماط التنمية . ولقد كان الاعتقاد السائد أن الانجازات الاقتصادية للغرب يمكن مع بعض التعديل في الشكل تصبح جزءا من الاطار الاجتماعي والسياسي السائد في العالم

الثالث [1] . بمعنى آخر أنه يمكن خلق توليفة جديدة من الانجازات الصناعية الأوربية مع أنماط اجتماعية وحضارية مختلفة .

وهذا الرفض للحضارة الأوربية هو نتاج تطور تاريخي طويل يجب الاشارة إليه باختصار حتى نصل إلى أزمة العالم الثالث الحالية وهي أزمة الحيرة . فحينما بدأ الاحتكاك الحضاري بين مجتمعات العالم الثالث والحضارة الأوربية ، وهو أحتكاك أخذ في أغلبه صورة الغزو الحضاري ، أخذت كثير من الاطارات الحضارية السائدة في هذه المجتمعات في التحلل والاستسلام في مواجهة هـــذا الفاتـــح الجديد ، وبدأت مرحلة ما يعرف باسم مرحلة الانبهار الحضاري أو الانهيار النفسي . فقد فوجئنا بهذا الغزو الحضاري الذي يحمل معه العلم والتكنولوجيا ، وأصبحنا نشعر شعور الأقزام أمـــام العمالقة ، ولقد خلق فينا هذا الانبهار الحضاري مركب نقص حضاري ، أفقدنا الثقة في « كل تاريخنا وتراثنا وحضارتنا وجعلتنا نتهافت على النقل والتقليد دون تمييز » [2] ولعل أبلغ تعبير عن ذلك هو ما قاله جواهر لال نهرو « بالرغم من أن حضارتنا قد إحتفظت بشكلها الخارجي ، إلا أنها فقدت مضمونها الحقيقي . وهي تقاتل اليوم بهدوء وبيأس ضد هذا العدو القوي الجديد ، الا وهي حضارة الغرب الرأسمالي . ولسوف تستسلم في النهاية لهذا القادم الجديد ، ذلك أن الغرب يعني العلم ، والعلم يعني مزيدا من الغذاء للملايين الجائعة ...... وحينما تضع الهند لباسها الجديد وهي لا بد أن تفعل ذلك فإن القديم سوف يتداعى وينهار » [3] .

ثم كانت المرحلة الثانية وهي مرحلة رد الفعل العكسي وهي المرحلة التي تتميز

---

(١) Stillman & W. PFAFF « The Politics of Hysteria, The Sources of 20th Century Conflict, Harper, Colophon Books, New York 1965, p. 38.

(٢) الدكتور جمال حمدان شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان كتاب الهلال ، يوليو سنة ١٩٦٧ ، ص ١٤٦ .

(٣) JAWAHARLAL NEHRU, The Discovery of India, John Day, New York, 1946. Quatation from Stillman and Pfaff, op. cit., p. 189.

ببزوغ وانتشار الحركات الوطنية لتحقيق الاستقلال السياسي . وفي هذه المرحلة زال الإنبهار الحضاري وبدأت عملية الصراع مع هذه الحضارة الغازية باستخدام وسائلها . وقد تميزت هذه المرحلة بسمة أساسية هي محاولة هذه الحركات الرجوع إلى الماضي وتراثه واحياءه من جديد ، واشتدت الحركات السلفية . وهي الحركات التي تحاول الاستناد إلى الماضي وحضارته وعراقته وتراثه مستلهمين في ذلك دافعا للصراع . ولقد وصل هذا الاستناد إلى الماضي وبعث الحضارات العريقة القديمة حد التطرف بحيث تحول مركب النقص الحضاري إلى مركب عظمة وهو في الحقيقة مركب نقص مقلوب .

وبحصول هذه المجتمعات على الاستقلال السياسي ، كانت بدء المرحلة الثالثة ، وهي المرحلة التي حاولت فيها الصفوة في العالم الثالث أن تقدم جديدا كطريق لانماء مجتمعاتها . فبالرغم من تبينها قيما للتنمية الاقتصادية مستقاة من الحضارة الغربية ، إلا أنها رفضت تماما الإطار الحضاري الغربي . وقد كان هذا الرفض راجعا ربما إلى عوامل سيكولوجية ترجع إلى الطريقة التي فرضت بها تلك الحضارة على مجتمعاتهم في مرحلة تاريخية معينة . غير أن رفض الاطار الحضاري الغربي برمته يثير تساؤلا هاما ، هل من الممكن تبني أهداف للتنمية مستقاة من حضارة أخرى ؟هل من الممكن تحقيق الانجازات الاقتصادية والصناعية والسياسية للغرب مع رفض إطاره الحضاري ؟ ليس هناك من إجابة واضحة على هذا السؤال . ولقد كان رفض الاطار الحضاري الأوربي مصحوبا دائما بالادعاء بعظمة الحضارات القديمة وتراثها وانجازاتها التاريخية السالفة . غير أن هذه القيادات كانت على علم تام بأن تحقيق الانجازات الاقتصادية والصناعية الاوربية يفرض عليها أدوات جديدة ، وطاقات جديدة ، وقيم جديدة في الانتاج والعمل وفي مباشرة الحياة وفي غايات الحياة نفسها . وأن تحقيق هذه الغايات يفترض اطارا جديدا لامكان فيه للقديم . وهي على الرغم من علمها بقداسة القديم وعظمته تعلم أنه لا يلائم هذه التطورات الحديثة ويعجز عن تحقيقها بشكله القديم . فالجديد كل متكامل والقديم كل متكامل ولا بد من الاختيار . ومن هنا كانت

هذه الأزمة النفسية . وكان الحل لهذه الأزمة هو الخروج بشيء جديد، هو في الحقيقة مزيج من القديم والجديد . فلا الحضارة الأوربية برمتها مقبولة ولا القديم يمكن أن يسعف كله . ومن ثم كانت الدعوة بضرورة الإختيار بما يتلائم وطبيعة مجتمعاتنا . ومن هنا كانت الدعوة باختيار طريق جديد يتلائم وطبيعة مجتمعاتنا ، فلا القديم يلائم كله المرحلة الحاضرة، ولا الأطار الحضاري الاوروبي يلائم مجتمعاتنا . وكان رفض أنماط النمو الأوربي بشكليها الرأسمالي والاشتراكي . غير أن ولادة هذا الجديد ليس بالأمر الهين ، وليس الانتقاء بين القديم والجديد والمزج بينهم بالأمر السهل . ومن هنا خرج في أغلب الأحيان شيء هجين فيه من الجديد شكله وسماته ، وبقي من القديم مضمونه ومعناه . ومن ثم كان العجز عن تقديم هذا الشيء الجديد ، بل القصور في تقديم ولو تصور عام لطبيعة هذا المجتمع الجديد . ولا يعني هذا على الإطلاق أن عملية المزج غير مقبولة أو مستحيلة . فأمامنا أمثلة عديـــدة من مجتمعات إستطاعت أن تهضم وتتمثل عديد من سمات الحضارة الأوروبيةومنجزاتها دون أن يترتب على ذلك إستسلام وضياع بنيانها الحضاري كله . بل استطاعت أن تطور هذا البنيان بما يلائم الحاجات الجديدة وأن تلفظ ما لا يلائمه . والمثل على ذلك الاتحاد السوفيتي فاستطاع أن يأخذ من الغرب فنونه الانتاجية وتكنولوجيته ، وهناك اليابان التي استطاعت أن تهضم وتتمثل عديد من مظاهر وسمات الحضارة الأوربية الجديدة دون أن يترتب على ذلك إنهيار حضارتها كلية ودفعة واحدة ، بل استطاعت أن تطور كثيراً من السمات الحضارية القديمة لتتلائم مع الوضع الجديد ولتعطي له شكلا جديدا ومزاجا خاصا . بل استطاعت اليابان أن تطور فنونا إنتاجية متلائمة مع ظروفها ، ولقد كان ذلك واضحا في الصناعات الصغيرة وفي القطاع الزراعي [1] . وهذا هو مثل الصين في العصر الحديث ، فبالرغم

---

(١) لقد استطاعت اليابان أن تهضم وتتمثل الحضارة الغربية بهدوء دون أن يكون ذلك مصاحبا بانهيار كامل لحضارتها ، ذلك أن الاحتكاك الحضاري بين اليابان والغرب اتخذ شكلا مختلفا عن الاحتكاك الحضاري بين الغرب ودول آسيا الأخرى . فقد كان الاحتكاك الحضاري في دول أسيا باستثناء اليابان متخذا شكل الغزو الاستعماري والفرض للحضارة الأوربية على تلك =

من الطعنات المتوالية لحضارتها على يد الغرب أحيانا واليابان أحيانا أخرى ، ألا أنها أستطاعت في العصر الحديث أن تبني ذلك المجتمع الجديد مستوعبة نتاج الحضارة الأوربية في بنيان اجتماعي جديد . الا أن مشكلة العالم الثالث كانت مختلفة ، فبالرغم من المحاولة التي بذلت لم يخرج هذ االمولود الجديد الذي يتلاءم وظروف تلك المجتمعات والذي هو مزيج من الحضارة القديمة والحضارة الأوربية الجديدة .

ولقد ترتب على هذه الأزمة لدى صفوة دول العالم الثالث عدم امكانها إعطاء تصور كامل لابعاد هذا الشيء الجديد ، أي لهذا البنيان الحضاري الجديد . غير أن هذا القصور أدى إلى نتيجة غاية في الأهمية ، وهي فقدان العالم الثالث لاستراتيجية واضحة المعالم للانماء الاقتصادي والاجتماعي . فدون تحديد واضح لطبيعة الهدف يصعب بناء الإستراتيجية .

ويترتب على غياب استراتيجية واضحة للانمـاء الاقتصادي والاجتماعي نتيجتان أساسيتان ، مرتبطتان ببعضهما تمام الإرتباط . أما النتيجة الأولى فتعني أن سياسات الانماء الاقتصادي لا بد وأن تتسم بالتناقض لأنها لا تنبع من كل واحد ولا تخدم غرضا واضحا .ومن ثم فإن سياسات الانماء لا بد وأن تعكس سياسات لمواجهة مواقف قصيرة الأجل ومن هنا يأتي تخبطها وتناقضها . أمـا النتيجة الثانية فهي أنه في حالة غياب استراتيجية واضحة للتغيير الاجتماعي فإنه يصعب تجميع والتفاف وتعبئة جماهير العالم المتخلف حول قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن ثم تصبح قضية التنمية مجرد شعارات ترفع دون مضمون حقيقي واقعي . والتنمية الاقتصادية لا يمكن بحال من الأحوال نجاحها إذا لم تقتنع الجماهير بضرورتها ، وبالتالي اذا لم تشارك مشاركة فعالة في تحقيقها . فالتنمية الاقتصادية هي بمثابة وثيقة تأمين للمجتمع بأسره ، وهي بذلك تعني ضرورة التضحية بالحاضر لتأمين المستقبل . وهذه التضحية المطلوبة لا يمكن تقديمها

— البلدان . وليس غريبا أن اليابان هي الدولة الوحيدة في آسيا التي استطاعت أن تنمو بنجاح في القرن التاسع عشر بالرغم من تشابه ظروفها مع عديد من دول تلك المنطقة .

دون ايمان واقتناع راسخ بضرورتها . وتحقيق هذه المشاركة وتقديم هذه التضحيات لا يفترض فقط وجود استراتيجية واضحة المعالم للتغير الاجتماعي وانما يتطلب أيضا وجود التنظيمات السياسية الكفيلة باقناع الجماهير بهذه الاستراتيجية وربطها بمصالحهم وتعبئتهم حولها ، أي التنظيمات التي تضمن مشاركة فعالة من الجماهير في عملية الانمـــاء الاقتصادي والاجتماعي . وفي حالة غياب استراتيجية واضحة المعالم يصبح التنظيم السياسي خاليا من المضمون ويتحول إلى شبه أداة حكومية بيروقراطية غير قادرة على قيادة الجماهير ، بل وتفقد الجماهير ثقتها به وتنعزل عنه ، من هنا تأتي سلبيتها . والتنظيمات السياسية التي سادت العالم الثالث بصفة خاصة ، لم تضمن مشاركة الجماهير في عملية التغيير الاجتماعي فلم تحقق هذه المشاركة عن طريق تطبيق نمط الديمقراطيات الغربية ولا نمط الديمقراطيات المركزية في الدول الاشتراكية . فالتنظيم السياسي الفعال يحتاج إلى إستراتيجية ، والاستراتيجية لا بد وأن تستند إلى أيديولوجية واضحة ، والعالم الثالث وقياداته كان يلتمس طريقه في البحث عن هذه الأيديولوجية الجديدة التي يستطيع بها تلمس طريقه إلى المستقبل وحتى يمكن أن يقيم مجتمعا يعيش عصر الحضارة الصناعية دون الانقطاع عن ماضيه الحضاري . غير أن هذه الأيديولوجية الجديدة لم تولد ، ومن هنا كانت هذه التنظيمات السياسية عاجزة عن قيادة جماهير العالم المتخلف في عملية التغيير الاجتماعي . ولقد ساعد على هذا أن هذه التنظيمات سيطرت عليها فئات اجتماعية لم تكن ترضى الارتباط بايديولوجية واضحة وترفض مشاركة الجماهير معها في أتخاذ القرارات ، ومن هنا كانت سلبية الجماهير وانعدام ثقتها وتحول هذه التنظيمات إلى ما يشبه الأداة الحكومية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى . ولقد ساعد على انعدام الثقة أن قيادات هذه التنظيمات كان لها أنماط حياة ومعيشة بعيدة كل البعد عن متطلبات الانماء الاقتصادي ، بل أنماط من الحياة لا تتلاءم مـــع شعارات الانماء والتغير الاجتماعي التي رفعتها هذه القيادات [1] .

(1) Stanislav Andreski, « The Atrican Predicament », op. cit. pp. 85-95 & pp. 165-175.

ولعل هذا يدفعنا إلى مناقشة ما سبق أن أشرنا إليه وهي أن قيادات العالم الثالث التي قادت عملية التنمية الاقتصادية تتميز باتجاهاتها الاستهلاكية « Consumption Oriented » خلافا عن القيادات التي قادت عملية الانماء الاقتصادي في أوربا في القرنين الثامن والتاسع عشر ، أو القيادات التي قادت عملية الانماء في الدول الاشتراكية في القرن العشرين ، اذ تميزت هذه القيادات بانتمائها واتجاهاتها الانتاجية « Production Oriented » . فطبقة الرأسماليين الصناعيين التي قادت عملية الانماء الاقتصادي كانت طبقة تستهدف الوصول إلى مراكز للثروة والقوة وذلك عن طريق التراكم المستمر في رأس المال ، وقد تم هذا التراكم الرأسمالي عن طريق التجديد « Innovations » وهو البحث عن فرص جديدة للاستثمار ، اكتشاف سلع جديدة وأسواق جديدة، تطبيق طرق جديدة للانتاج لسلع قائمة ، أو استغلال المخترعات الجديدة بطريقة إقتصادية ناجحة . ولقد كانت طبقة تسيطر عليها الأفكار التي ولدت في عصر النهضة : النظر إلى الادخار بوصفه فضيلة والعمل المنتج بوصفه ضرورة . وتنبع هذه الصفات وهذا السلوك من دائرة الانتاج وتدفع إليها ظروف العرض [1] . فلم يكن الهدف هو الوصول إلى مستويات مرتفعة للمعيشة لذاتها وانما كانت مستويات المعيشة المرتفعة هي النتيجة الطبيعية لهذه المجهودات . وكذلك الأمر فيما يتعلق بقيادات عملية التنمية في الدول الاشتراكية ، فقد كانت قيادات توافرت لديها ارادة التنمية ، والكفاءة التنظيمية والقدرة على التعبئة ، ولقد استطاعت هذه القيادات أن تضحي بالاستهلاك الحاضر في سبيل تحقيق معدلات مرتفعة من الادخار . كما لعب التحدي الخارجي مع وضع الاستراتيجية الانمائية السليمة دورا أساسيا في نجاح عملية الانماء في هذه الدول .

غير أن الأمر يختلف فيما يتعلق بدول العالم الثالث وقياداته ، فعلى عكس

(١) Henry, Wallich « Notes Towards A Theory of Derived Development », op. cit., p. 190.

القيادات السابقة كانت هذه القيادات ذات اتجاه استهلاكي مما أعطى لعملية الانماء الاقتصادي طابع الاتجاه الاستهلاكي «Consumption Oriented» حيث كانت عملية إنمائية مدفوعة بهدف إشباع الطلب النهائي . وسواء نظرنا إلى تلك القيادات في الدول التي سلكت سبيل النمو الرأسمالي في العالم المتخلف ، أو حيث لعبت الحكومة دورا فعالا وقياديا في عملية التنمية ، فالنتيجة لم تختلف في الحالتين . فطبقة المنظمين الصناعيين في العالم المتخلف لم تلعب نفس الدور القيادي التي لعبته مثيلتها في العالم المتقدم . ويرجع ذلك إلى بقايا الرواسب الاقطاعية ، إلى اهتماماتها بالاستثمار في المباني ، البحث عن أوجه الربح السريع ، الخوف من المخاطرة في الاستثمار الصناعي [1] ... الخ . ولعل ذلك يرجع إلى أن هذه الفئة لم تواجه صعوبات وعقبات في طريقها حاولت التغلب عليها ، فلم تكن فئة مغامرة تبحث في أرض مجهولة ، لم تكن فئة تحاول الكشف عن فنون انتاجية جديدة أو تقديم الفنون الانتاجية القائمة بطريقة ناجحة . وبالتالي لم تتمتع بصفة التجديد التي تمتعت بها مثيلتها في أوربا بل إقتصرت وظيفتها على النقل والتطبيق لفنون انتاجية وطرق إنتاجية قائمة ، أي نقل إنماط الانتاج السائدة في الغرب . ولا يختلف الأمر في حالة قيام الحكومة بالدور الأساسي في عملية الإنماء الاقتصادي فقد كانت قيادات عملية التنمية أيضا ذات إتجاه استهلاكي . ولعل أحد العوامل الرئيسية التي ساعدت على ذلك ليست فقط طبيعة التركيب الطبقي لهذه القيادات ولكن لأنها قادت عملية الانماء الاقتصادي في وقت أصبح فيه من المستحيل مع تقدم وسائل الاعلام والاعلان اخفاء حقيقة مستويات المعيشة وأنماطها السائدة في المجتمعات المتقدمة ، ولا نستطيع أيضا منع واخفاء توقعات وأحلام شعوب العالم المتخلف نحو رفع مستوى المعيشة السريع . غير أن العامل الرئيسي في هذا الصدد إنما يرجع إلى غياب استراتيجية واضحة للتغير الاجتماعي وضعف التنظيمات السياسية السائدة ، مما يترتب عليه وضع هذه القيادات في موقف تكون معه مستجيبة بالضرورة لضغط

---

(١) Henry Wallich, op. cit., p. 195.

الجماهير لرفع مستوى المعيشة والاستهلاك . بل يصبح بقاءها متوقفا على مدى قدرتها على اشباع هذه الرغبات [1] . وبالتالي تكون بالضرورة قيادات مهادنة أمام ضغوط إشباع الطلب الاستهلاكي . ويتوقف نمط إشباع طلبات المستهلكين على الطبيعة الاجتماعية للفئات الضاغطة ومدى قوتها . ولقد ساعد على ذلك الاعتقاد العام الذي ساد الفكر الانمائي لدى بعض القيادات في العالم الثالث وهو امكانية تحقيق التقدم الصناعي دون دفع الثمن الذي دفعته المجتمعات التي سبقتنا وهو اعتقاد ثبت أنه في حكم أحلام اليقظة . ويظهر الاتجاه الاستهلاكي لهذه القيادات في مظاهر أساسية لعملية التنمية في هذه البلدان : حمى التصنيع دون نمط متناسق واضح ، بل في أغلب الاحيان تندفع عملية التصنيع تحت ضغط إشباع الطلب الاستهلاكي وفي بعض الاحيان الطلب لدى بعض الفئات الاجتماعية ، اهمال القطاع الزراعي اهمالا شديدا وبالتالي تخلف القطاع الزراعي في النمو خلف القطاعات الأخرى ، انخفاض مستوى الادخار . وبالتالي الاستثمار والاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية بشكل متزايد ، ظهور الضغوط التضخمية المتزايدة ... الخ .

وهكذا نرى أن النخبة « Elite » في العالم الثالث عجزت عن أن تبلور إرادة التنمية وبالتالي أن تنقل هذه الإرادة إلى جماهير العالم المتخلف ، إلا أن هذا الفشل لا يرجع في جميع الأحوال إلى قصور ذاتي لدى هذه القيادات وإلى عوامل ترجع إلى طبيعتها فقط ، فبعض التجارب الانمائية كان يسير في طريق النجاح إلا أن تعثر هذه التجارب يرجع ليس فقط إلى عوامل مناوئة داخلية ، بل لقد لعبت العوامل الخارجية دورا أساسيا في تعثر وعرقلة هذه التجارب . وأحد الأمثلة على ذلك التجربة المصرية في التنمية . فالدفعة الاقتصادية التي سارها الاقتصاد المصري بين ١٩٥٨ و ١٩٦٤ بالرغم من الأخطاء العديدة التي شابت نمط التنمية الصناعية – والتي كان من الممكن تصحيحها – كان من

---

(1) Henry Wallich, op. cit., p. 194.

الممكن أن تضع الاقتصاد المصري على طريق النمو الذاتي . إلا أن العوامل المثارة لذلك لم تكن داخلية فقط في ضعف القيادات الادارية وعدم ايمانها بعملية التحول الاجتماعي ، إنما لعبت العوامل الخارجية دورا هاما في نمط توجيه الموارد وفي المجتمع المصري . وهذه العوامل الخارجية متمثلة في الحصار والضغوط الاستعمارية التي ليست الا مظهرا جديدا للصراع الحضاري ، لعبت دورا هاما في تعثر هذه التجربة وان كان للعوامل الداخلية دورا هاما أيضا .

واذا كانت قيادات العالم الثالث فشلت عن أن تبلور ارادة التنمية وأن تنقلها إلى جماهيرها ، فإن أحد مظاهر فشل عملية الإنماء الاقتصادي في هذه الدول إنما يرجع إلى التركيز الكامل والأهمية القصوى للاستثمار ومضاعفة الوحدات الانتاجية مع الاهمال الشديد للهيكل الاجتماعي والثقافي السائد . ولقد أثبتت التجربة كما أشرنا إلى أن هذه المؤسسات السائدة تلعب في بعض الأحيان دورا فعالا في عرقلة عملية الانماء الاقتصادي . وهذا يؤدي بنا إلى ضرورة تناول ارادة التنمية لدى جماهير العالم المتخلف وإلى أي مدى يؤثر الاطار الثقافي والعلاقات الاجتماعية والنظم والعادات والتقاليد على هذه الارادة . ومن ثم فإن التركيز على هذا الجانب يصبح ذا أهمية إستراتيجية في عملية الانماء الاقتصادي والإجتماعي . ولسوف نتناول هنا أمثلة متعددة على نمط النظم والعادات والتقاليد والعلاقات الاجتماعية السائدة وإلى أي مدى تؤثر على عملية النمو الاقتصادي ، اذ من الصعب بل من الاستحالة أن يكون تناولنا لهذا الموضوع شاملا ، إنما كل ما نريده هو اعطاء بعض الأمثلة التي توضح مدى التأثير الواضح للبنيان الاجتماعي على عملية التنمية الإقتصادية .

*وتتميز المنظمات والمؤسسات السائدة والعادات والتقاليد وأنماط السلوك* ، بأنها مؤسسات ومنظمات تتلاءم مع مجتمعات يتميز أسلوب الانتاج السائد فيها بمرحلة ما قبل الرأسمالية الصناعية .

ومن أمثلة المؤسسات الاجتماعية السائدة نظام « العائلة الممتدة » « Extended Family System » وتشمل العائلة في هذه الحالة الأب والأم

والأولاد وأزواجهم وأولادهم ، بل يذهب مفهوم العائلة الممتدة إلى أبعد من ذلك بضم عديد من الأقارب الذين تختلف درجة قرابتهم . وتتميز الاسرة الممتدة كمؤسسة اجتماعية واقتصادية بالمشاركة الجماعية في الانتاج والاستهلاك، فموارد الأسرة تصبح مشاركة لعديد من الأفراد قد تبعد درجة قرابتهم، أي أن سيادة الأسرة الممتدة كمؤسسة تخلق واجبات بحكم التقاليد السائدة تجاه أفراد تبعد درجة قرابتهم عن رب الأسرة وبالتالي ينشأ لهؤلاء الحق في المشاركة في استهلاك موارد الأسرة . ويتلاءم نظام الأسرة الممتدة كمؤسسة اجتماعية واقتصادية مع حاجات المجتمع الذي يسوده الاقتصاد الذاتي « Subsistence Economy » حيث يغيب السوق كنظام ومؤسسة اقتصادية لهـا دور أساسي في تحريك العمليات الاقتصادية وحيث يكون التخصص وتقسيم العمل عند مستوى بدائي.[1] في مثل هذه الاقتصاديات فإن الفائض الذي يتكون لا يمكن تسويقه ، وهذا يفسر استعداد الأفراد لتقديم الهبات ومشاركة الآخرين لهم في الفائض الذي يتكون لديهم وحيث تلزمهم التقاليد والعادات بذلك . ويخلق نظام العائلة الممتدة نوع من الضمان الإجتماعي للعاطلين عن العمل إذ تستوعبهم الأسرة وتقدم لهم الكفالة والطمأنينة عن طريق المشاركة الجماعية في الاستهلاك . وبالتالي فهو نظام يؤدي خدمات عديدة في المجتمعات التي يسودها الاقتصاد الذاتي ، غير أنها لا تتلاءم مع المجتمعات التي تدخل طريق النمو الصناعي . فيمثل هذا النظام قيدا على الحوافز لزيادة الانتاجية [1] ذلك أن زيادة الانتاجية سوف ترتب حقوقا لأقرباء بعيدين قد لا يعرفهم الفرد ، وهي تمثل أيضـا قيدا على الادخار والاستثمار وبالتالي فهي نظام يتلاءم مع المجتمعات التي تتسم بانخفاض مستوى التراكم الرأسمالي[2] . اذ أن بذل الجهد لزيادة الانتاج لن ينعكس على صاحب الجهد ذاته بل يسترك في نتاج هذا المجهود أفراد عديدين . ويؤدي هذا النظام إلى ضياع في استخدام الموارد وفقدها . ولقد سبق أن أشرنا إلى أن

---

(١) Bauer & Yamey, op. cit., p. 65.

(٢) A. Lewis, « Theory of Economic Growth », op. cit., p. 114.

سيادة العائلة كوحدة للاستهلاك والانتاج أحـــد الأسباب التي تكمن وراء ظهور البطالة المقنعة وهي مظهر أساسي من سوء استخدام الموارد البشرية المتاحة في المجتمع .

ومن المؤسسات الاجتماعية السائدة في بعض بلدان العالم المتخلف نظام الطوائف « Caste System » ، وهو نظام جامد في التقسيم الاجتماعي والتوزيع الوظيفي. ولعل الهند هي المثال الواضح على سيادة هذا النظام ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي . ويسود المجتمع الهندي نظام هرمي جامد للطوائف ينقسم بموجبه المجتمع الهندي إلى آلاف الطوائف وهذه بدورها إلى عشرات الآلاف من الطوائف الفرعية « Sub-casts »[1] . ويخلق نظام الطوائف توزيعا جامدا للمهن والوظائف . فهو يجبر الانسان على أن يكتسب مهنة أبيه وأجداده ، فهو يخلق نظاما جامدا لتقسيم العمل وهو نوع من تقسيم العمل غير المنتج . ويتلائم هذا النظام مع المجتمعات التي تحل فيها المشكلة الاقتصادية عن طريق التقاليد ، اذ يضمن المجتمع بهذا النظام تخصص بعض أفراده في مهن معينة تنتج احتياجاته المحدودة من السلع والخدمات . وهو بالتالي لا يتلائم مع مجتمع ينمو وتتجدد حاجاته باستمرار . ويؤدي نظام الطوائف إلى إنعـــدام المرونة الاجتماعية « Social Mobility » أي قدرة الفرد على الانتقال من فئة إلى فئة أخرى ومن مهنة إلى مهنة ،اذ بموجب هذا التقسيم الجامد لنظام الطوائف يمنع الاتصال والانتقال بين الطوائف الاجتماعية والمهنة المختلفة. ويؤدي هذا النظام إلى فقد كبير في الموارد عن طريق قتله للكفاءات والمهارات المختلفة باجبار الفرد على اتباع وظيفة معينة ، كما أنه يؤدي إلى فقد في موارد رأس المال عن طريق تكرار المعدات والآلات التي تستخدمها الطوائف المختلفة والتي يحرم تبادلها من طائفة إلى طائفة أخرى . ويأتي في أسفل الهرم الاجتماعي لنظام الطوائف «Untouchable» وهي طائفـــة يزيد عددها على ٥٠ مليونا ، وهي طائفة يحرم عليها السير في طرقات معينة أو الاقتراب من أماكن سكن أو عبادة الطوائف الاجتماعية العليا (فئة البراهما)

---

Bauer, P. « Economic Analysis and Policy in Underdeveloped Countries » London, 1964, pp. 7-9.

ولا يسمح لها إلا بأداء بعض المهن الحقيرة[١] . ويعتبر هذا النظام مما لا شك فيه عائقا للنمو بما يسببه من فقد في الموارد البشرية وقتل للكفاءات خاصة اذا علمنا أن الجزء الأكبر من العمال المهرة الهنود خارج الهند ( في سيلان مثلا وبورما وشرق أفريقيا ) تنتسب لهذه الطوائف . ولقد ألغت الحكومة الهندية هذا النظام في أعقاب الاستقلال الا أنه ما زال مستمرا تحت دافع العقائـــد والتقاليد الراسخة في المجتمع .

وتؤثر العلاقات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية السائدة على النمو الاقتصادي من عدة نواحي ، بحيث تسود وترسخ العلاقات العائلية والقبلية حيث يكون الولاء لها وبالتالي تقاس مكانة الفرد بانتمائه العائلي والقبلي ويؤثر ذلك على طرق اختيار الأفراد للوظائف الإدارية الهامة . فحيث يكون معيار الاختيار هو الانتماء العائلي والقبلي وليس الكفـــاءة يكون الفساد الاداري وانعدام حسن سير الإدارة . ولقـــد أجريت الدراسات المتعددة على مدى تأثير العلاقات الاجتماعية — دون الكفاءة الفردية — في اختيار الفرد في وظيفة معينة في بعض بلدان آسيا وأفريقيا ، ففي أفريقيا يعكس التنظيم الحزبى التنظيم القبلي السائد وهذا ينعكس بالتالي على تركيب الجهاز الاداري للدولة مما يكون عاملا مشجعا للفساد وانعدام الكفاءة الإدارية [٢] . ولقد كان أحد الأسباب الرئيسية في تخلف فرنسا في النمو الاقتصادي خلف انجلترا في القرن التاسع عشر هو سيادة المشروع العائلي القائم على أفراد الأسرة حيث أثرت العلاقات العائلية في عملية الاختيار للوظائف داخل المشروع [٣] . وبالتالي فان البناء الاجتماعي القائم على هذه العلاقات والذي يركز على الولاء للأسرة أو القبيلة يضعف روح التضامن الاجتماعي ويؤدي إلى المحسوبية والمحاباة ويقوي نمط العلاقات المشخصة ويؤثر في قدرة الأفراد على اتخاذ القرارات الموضوعية .

---

(١) Bauer, op. cit., p. 9.

(٢) Stanislav Andreski, « African predicament, op. cit., pp. 93-110. & pp. 134-152.

(٣) A. Pepelasis, L. Mears & I. Adlman « Economic Development, Analysis and Case Studies », London 1961, p. 170.

وتؤثر القيم والمعتقدات والتقاليد السائدة على عملية النمو الاقتصادي من نواحي متعددة . ويخضع نظام القيم السائد لمؤثرات متعددة منها الدين والمعتقدات الأخرى السائدة التي ارتبطت به والتي أصبح لها قداستها بالنسبة للفرد وتؤثر في سلوكه واتجاهاته . فالتنظيم الديني السائد مسئول إلى حد كبير عن نظام القيم الذي يحدد الغايات العليا للحياة ويرسم شكل السعادة البشرية وكيفية إشباعها . فالحاجات الاجتماعية تختلف باختلاف القيم وحتى الحاجات البيولوجية فإن طريقة الوفاء بها تخضع لتنوع كبير باختلاف القيم ، فهناك من يرى في أكل اللحوم جريمة ، وهناك من يعتبر الانغماس في لذات الدنيا عن الغايات الحقيقية للحياة . وكل هذا يؤثر على عادات الاستهلاك والادخار وتنوع الثروة وهكذا تؤثر المعتقدات والقيم السائدة تأثيرا كبيرا على سلوك الأفراد .

لنأخذ مثلا على ذلك ما يحرِّمه الدين الهندوسي من ذبح البقر والدعوة إلى تقديسها ، كما يقدس أنواعا أخرى من الحيوانات كالقرود وبعض الحشرات الأخرى ، ولا يقف الأمر عند حد تحريم ذبح البقر بل يحرم استخدامها في الزراعة أو استخدام مستخرجاتهـا كسماد للأرض . ويقدر البعض عـدد رؤوس البقر في الهند بحوالي ٢٥٠ مليون رأس [1] أي ما يقرب من ثلث عدد الأبقار في العالم . ونستطيع بذلك تصور مدى الفقد والضياع في الموارد الذي يترتب على هذه التقاليد السائدة . فحيوانات الجر تعد ولا شك أحـد عناصر رأس المال الثابت في الزراعة وهي بذلك يمكن أن تساهم في زيادة إنتاجية الأرض. الا أن هذا الرأسمال غير مستغل على الاطلاق . أضف إلى ذلك إمكانية اسهام هذا الجيش البقري في حل مشكلة الغذاء في الهند اذا أحسن استخدام هذا المورد . ويترتب على عدم استخدام هذا المورد في زيادة الانتاج في الهند قيام التنافس بين هـذا الجيش البقري وبين السكان على المواد الغذائية [2] . ويؤدي تقديس الحيوانات الأخرى وعدم السماح بقتلها إلى جعلها وسيلة أساسية

(١) Bau,re « Economic Analysis and Policy, op. cit., p. 11.

(٢) Bauer, op. cit., p. 12.

لنقل عديد من الأمراض والأوبئة وبالتالي تؤثر على مستوى الصحة العامة .

وتؤثر القيم والعادات السائدة في أنماط الاستهلاك والاستثمار السائدة . مثال ذلك الانفاق الاستهلاكي على الطقوس الدينية والأفراح والمآتم والأعياد . وتؤثر القيم السائدة على سيادة الاستهلاك التفاخري للاعتقاد بأن ذلك سوف يرفع من المكانة الاجتماعية . كما تؤثر القيم والعادات السائدة في شكل الاحتفاظ بالمدخرات في شكل حلي وذهب أو استثمارها في أوجه غير منتجة .

وتؤثر القيم والعادات السائدة على دوافع العمل في المجتمعات التقليدية ، وعلى تقييم العمل كمجهود انساني . بل تؤثر القيم السائدة في كيفية النظر في تقييم الفرد لمباشرة النشاط الاقتصادي . إن حاجات الفرد المحـــدودة التي ترجع إلى ضيق نطاق معرفته تجعـــل العامل في تلك المجتمعات يترك العمـــل حين يجد المال الذي يسد به حاجته العاجلـــة أو حين يصل إلى مستوى معين مـــن الدخل ويترتب على ذلك انخفاض عرض العمل بعد الوصول إلى مستوى معين للدخل . وبالتالي يتميز عرض العمل في هذه المجتمعات بأنه منحدر للخلف « Backward Sloping » بعد الوصول إلى مستوى معين للدخل . ويرجع ذلك إلى أن فكرة تجميع الثروة وامكانية ذلك غير قائمة لدى الفرد ، فضلا عن أن الثروة نفسها لا تثير في ذهنه الصورة التي تثيرها في ذهن عامل في مجتمع صناعي . ويؤدي ضعف الحافز على تكوين الثروات إلى ضعف بذل الجهد . وقد يرجع ذلك إلى الاعتقاد بأن قيمة الفرد ليست فيما لديه من ثروة أو ما يكسبه من الدخل . ويؤثر هذا بالتالي في استعداد الأفراد لبذل الجهد .

وتؤثر القيم والمعتقدات السائدة على تقييم الأفراد لمباشرة النشاط الاقتصادي ونوعية النشاط الاقتصادي الذي يجب مباشرته . ولعل المثال الذي يمكن أن نذكره في هذا الصدد ما ساد في العصور الوسطى من تعاليم دينية من ضرورة الاعتدال في مباشرة النشاط الاقتصادي ، وعدم تشجيع النشاط التجاري ودفع الفائدة ، واعتبار تراكم الثروة نشاط غير مقبول لأن فيه ينشغل الانسان بأمور الدنيا على حساب واجباته الدينية والعمل للحياة الأخرى . وكان لا بد من

سيادة هذه التعاليم لضمان استقرار النظام القائم والعلاقات الاجتماعية السائدة . وكذلك حين تسود القيم التي تضع مالك الأرض في مركز اجتماعي ممتاز فإن ذلك يشجع الاستثمار في شراء الأرض ويؤدي إلى ضيق حجم الاستثمار الصناعي وبالتالي تمثل هذه القيم عائقا للتقدم الفني والتكنولوجي . وكذلك الأمر فيما يتعلق بتقدير صاحب الدخل غير المكتسب وإحتقار العمل اليدوي .

وتؤدي القيم والمعتقدات السائدة في بعض البلدان النامية إلى شيوع القدرية والتسليم بالواقع المادي المحيط بالانسان كقدر محتوم لا يستطيع الانسان التغير فيه ومن ثم ينشأ ضعف الحافز في تغير هذا الواقع ، وتؤدي سيادة هذه التقاليد إلى التقليل من شأن الحياة الدنيا وتمجيد الحياة الأخرى التي سيحياها الانسان بعد بعثه . والدارس للفلكلور الشعبي في عديد من هذه البلدان يلاحظ سيادة التسليم بواقع الحال كقدر محتوم بل أحيانا تقدير هذا الواقع تقديرا عاليا .

وتؤدي سيادة بعض القيم والمعتقدات المرتبطة بالنمط الحضاري الذي يعيش فيه الفرد إلى خلق نوع من التقديس للإطار المادي الذي يعيش فيه ، ومن ثم عدم استعداده لقبول التغيير . ويساعد انخفاض مستوى التعليم على سيادة ورسوخ مثل هذه القيم والمعتقدات وبالتالي تنخفض رغبة الفرد في التغيير واستعداده لقبول فنوناً انتاجية جديدة أو أنماط حياة جديدة أو طرق جديدة للعمل . فبالرغم من ثبات نجاح المحراث الحديدي وارتفاع كفاءته بالنسبة للمحراث الخشبي القديم الا أن الفلاح الهندي في بعض مقاطعات الهند رفض استخدامه بالرغم من وضوح مدى مميزات المحراث الحديد، وذلك لربطهم بين الزراعة كنشاط وبين الأرض، ولقدسية الأرض السائدة واعتقادهم أن المحراث الحديدي سوف يقابل كرم الأرض بقسوة وشدة عن طريق تحطيمه لأجزاء التربة أما المحراث الخشبي فهو أكثر لطفا في معاملتها وبالتالي فهي سوف تكون أكثر كرما معه [1] . وتؤدي

(١) Pepelasis, op. cit., p. 149.

هذه القدسية التي يجعلها الفرد نتيجة للمعتقدات السائدة على طرق الانتاج السائدة إلى رفض العديد من المزارعين التقليديين الصغار في بعض دول العالم الثالث إستخدام الأسمدة العضوية في الزراعة بدلا من استخدامها في الوقود أو رفض استخدام السماد الكيماوي أو البذور المنتقاة الجديدة بالرغم من ثبات فوائدها وقدرتها على زيادة الإنتاجية [1] .

ويؤدي انخفاض مستوى التعليم وسيادة المعتقدات والقيم البالية ، إلى انعدام العقلانية في مباشرة السلوك وتقييم المواقف ، وانعدام الرشادة في ممارسة النشاط الاقتصادي ، وتسود البداهة على الدراسة ويفضل المعنى المضمر على الاستنتاج المنطقي . كما يؤدي انعدام الرشادة والنظرة العلمية في تقييم الأمور إلى سيادة الانفعالية المؤقتة في مواجهة التحديات .

ولقد سبق أن أشرنا إلى مدى تأثير العلاقات الاجتماعية على انخفاض مستوى الكفاءة الإدارية وشيوع الفساد الاداري ، وتؤثر القيم والنظم السائدة تأثيرا ايجابيا في هذا الاتجاه . فالفساد الاداري وأهم مظاهره الرشوة ( استغلال المركز الاداري للحصول على كسب شخصي) يتأثر بالمواضعات والقيم السائدة . ويرجع نشوء هذه الظاهرة إلى ضعف الولاء تجاه المجتمع ككل وانحصار الولاء في القبيلة أو الأسرة . وحينما نشير إلى الفساد الإداري والرشوة كظاهرة تميز السلوك الاداري ، فنحن لا نقصد الرشوة كمخالفة قانونية يعاقب عليها القانون ولكننا نقصدها كسلوك إجتماعي . ويرجع ظهور الفساد الاداري والرشوة إلى طريقة تقييم أين ومتى وكيف يحصل الانسان على مكسب شخصي . ففي الدول النامية يصعب تعميم الرشادة في السلوك الاقتصادي ( وهو سعي الانسان لزيادة دخله ) في ذلك القطاع الذي يجب سيادة الرشادة الاقتصادية فيه وهو قطاع النشاط الخاص ، بينما نجد أن الوصول إلى ربح خاص يسود أيضاً ذلك القطاع الذي يجب أن ينعدم فيه هذا السلوك وهو قطاع الادارة والخدمات

---

(١) Pepelasis, op. cit., p. 150.

العامة[1] . وترجع ظهور الرشوة إلى أن نظام القيم السائدة وطبيعة العلاقات الاجتماعية التي لا تمنع الفرد من استخدام مركزه الاداري لتحقيق كسب مادي ، كما أن الرشوة دالة في التعقيدات الادارية السائدة ولعل هذا يدفع عديد من رجال الأعمال والشركات الأجنبية إلى تيسير عملها عن طريق الرشوة . كما ترجع أيضا إلى توسع القطاع الحكومي وقيادته في عملية التنمية دون أن تتغير مفاهيم وقيم القيادات الادارية في القطاع الحكومي بما يتلائم وهذا التحول الاجتماعي بل ما زالوا يحتفظون بالقيم السائدة حينما كانت هذه المؤسسات والادارات في قطاع الأعمال الخاص . كما قد يدفع إلى ذلك أيضاً التفاوت الاجتماعي الكبير والتفاوت في انماط الاستهلاك الخ .

هذه هي بعض الأمثلة من مكونات البنيان الاجتماعي في الدول النامية وتخلفها أي مدى أعاقتها للنمو . ولقد أشرنا إلى الأمثلة السابقة لا على سبيل الحصر ، ولكن لنوضح أهمية هـــذا الجانب الهام . كما أنه لا يجب أن يفهم أن جميع القيم والنظم السائدة يجب أن تلغى أو أنهـــا جميعا عائق للنمو ، ذلك أن هناك بعض القيم والمعتقدات المرتبطة بالنبيان السائد من الممكن اذا أحسن استخدامها أن تكون عوامل دافعة للنمو .

---

(١) Myrdal G. « The Challenge of World Poverty « Pantheon Books New York, 1970, p. 234. See Also, S. Andreski, pp. 92-110.

# الفَصل الثالث

## « تفسير ظاهرة التخلف »

ناقشنا في الفصلين السابقين التعريف بظاهرة التخلف وخصائصها الأساسية . ونحاول في هذا الفصل أن نبحث عن تفسير لهذه الظاهرة . فموضوع البحث في هذا الفصل هو النظريات المختلفة للتخلف . وتحاول هذه النظريات أن تجيب على سؤالين أساسيين : أما السؤال الأول فهو متى نشأت ظاهرة التخلف وما هي العوامل التي أدت إلى نشوئها ؟ أما السؤال الثاني وهو الأهم : لماذا إستمرت ظاهرة التخلف عبر فترة ممتدة من الزمن ؟ . أي أننا نحاول في هذا الفصل بحث الأسباب والعوامل التي أدت إلى استمرار ظاهرة التخلف ، سواء أكانت هذه الأسباب داخلية أو خارجية ، سواء أكانت مادية أو إجتماعية .

وهناك عدة نظريات تحاول أن تقدم تفسيرا لظاهرة التخلف . ولقد تعددت هذه النظريات بتعدد الكتاب الذين تناولوا هذا الموضوع . ويعيب هذه النظريات جميعا تركيز كل منها على عنصر واحد مع اهمال عناصر أخرى لا تقل أهمية . ولا نستطيع هنا تناول هذه النظريات جميعا ، ذلك أن من بينها ما نستطيع طرحه جانبا من أول وهلة ، فهي نظريات يسهل دحضها لعدم قيامها على منطق علمي سليم .

ومن أمثلة هـــذه النظريات ، نظرية الحتمية الجغرافيـــة في تفسير ظاهرة التخلف . فيرى أصحاب هذه النظرية أن معظم الدول المتخلفة تقـــع في المناطق الجنوبية بينما تقع الدول المتقدمة في المناطق الشمالية من العالم . وبمعنى أدق تقع الدول المتخلفة في المناطق الاستوائية بينما تقع الدول المتقدمة في المناطق الشمالية المعتدلة من العالم . وبالتالي تركز هذه النظرية على عنصر المناخ والبيئة الجغرافية بوصفها العامل الأساسي في تحديد درجة التقدم والتخلف . ويبدو أثر العامل الجغرافي أولاً : في الظروف المادية في هـــذه المجتمعات وثانيا في طبيعة العنصر البشري فيها . ففيما يتعلق بالظروف المادية فإن البيئة الجغرافية في هذه المجتمعات تساعد على انتشار زراعة المحصول الأولي الأوحد ، ( القطن ، المطاط ، الكاكاو ... الخ ) وكل ما يترتب على ذلك من نتائج خاصة بالتربة وخصوبتها ، كذلك لا تسمح البيئة الجغرافية في هذه المناطق باستخدام الفنون التكنولوجية الحديثة مثل السماد الصناعي . كما أن البيئة في هذه المناطق تؤدي إلى انخفاض انتاجية معظم الحيوانات الزراعية بهذه المناطق . أما فيما يتعلق بتأثير العامل الجغرافي على الانسان فإن طبيعة المناخ السائد في هذه المناطق يضعف من قدرة العنصر البشري في هذه المناطق على بذل الجهد والنشاط ويخلق الكسل لدى سكان هذه المناطق ، هذا بعكس المناطق المعتدلة المناخ حيث يدفع ذلك السكان إلى بذل الجهد والنشاط .

وهذه النظرية لا تتطابق مع الواقع . كما أن كثيرا من الجغرافيين يشككون في صحة نتائجها . ذلك أن المدنيات الأولى لم تظهر في مناطق معتدلة المناخ ، بل على العكس من ذلك . كذلك فإن بعض البلدان الواقعة في هذه المناطق من العالم استطاعت أن تحقق مستويات مرتفعة من التقدم ، مثل اليابان وأفريقيا الجنوبية ... الخ. كما أن هناك مناطق في الشمال المعتدل ما زالت متخلفة مثل اليونان وتركيا . كذلك فقد أثبتت التجارب الحديثة امكان تطبيق الفنون التكنولوجية الحديثة واستخدام السماد الصناعي في هذه المناطق . والولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من إختلاف المناخ الجغرافي بين مناطقها المختلفة إلا أنها استطاعت حتى

في الجنوب أن تحقق معدلات مرتفعة من التقدم الصناعي . أما فيما يتعلق بالعنصر البشري فإن العامل الحاسم ليس هو البيئة الجغرافية ولكن البيئة الاجتماعية ومستوى التقدم الثقافي والتعليمي، ولعل الشاهد على ذلك هو وصول أفراد وجماعات عديدة من شعوب هذه المناطق إلى مستويات مرتفعة من التقدم العلمي والثقافي والفني .

ولذا سنحاول في هذا الفصل التعرض لتلك النظريات التي تسود الفكر الاقتصادي في موضوع التنمية والتخلف ، ولدينا ثلاثة نظريات أساسية : نظرية الحلقة المفرغة للفقر كتفسير للتخلف ، والنظرية التي تفسر التخلف بوصفه نوع من التوازن شبه المستقر عند مستويات الدخل المنخفض ، ثم النظرية التي تفسر التخلف عن طريق نمط العلاقات الاقتصادية الدولية التي نشأت بين بلدان العالم المتخلف والبلدان التي قامت فيها وأحدثت نتائجها الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر .

## ا — نظرية الحلقة المفرغة للفقر [1]

تقوم نظرية الحلقة المفرغة للفقر على استخدام منطق السببية الدائري أو منطق العليـــة الدائري Circular causation في الربط بين مظـــاهر التخلف وبالتالي في تفسير ظاهرة التخلف . ومؤدى هذه الفكرة أن هناك مجموعة من القوى أو العوامل ترتبط مع بعضها وتتفاعل مع بعضها بطريقة دائرية تفاعلا من شأنه إبقاء الدول المتخلفة في حالة تخلف مستمر . وبناء على هذه العلاقة الدائرية يمكن النظر إلى خصائص التخلف على أنها نتيجة للفقر وسببا له في نفس الوقت . ومـــن أمثلة الحلقات المفرغـــة الحلقة الرئيسية للفقر أن انخفاض دخل الفرد يؤدي إلى انخفاض مستوى التغذيـــة ، وهـــذا يؤدي بدوره إلى انخفاض المستوى الصحي ، وهـــذا يؤثر على انخفاض مستوى الكفـــاءة الانتاجية ، مما يؤديَ إلى انخفاض مستوى الدخل ( على أساس أن القدرة على

(١) Vicious Circle of Poverty.

الانتاج تحدد مستوى الدخل ) ، وهكذا يلتحم طرفا الحلقة . وتعيش الدول المتخلفة حبيسة هذه الحلقة لا تستطيع الفكاك منها [1] . ويرجع تفسير التخلف طبقاً لهذه النظرية إلى أن الدول المتخلفة تسودها العديد من الحلقات المفرغة للفقر بحيث تبقى اقتصاديات الدول المتخلفة حبيسة هذه الحلقات لا تستطيع الخروج منها ، وهذا هو سر استمرار ظاهرة التخلف في هذه البلدان . وتتعدد الحلقات المفرغة التي يسردها الكتاب ، في شأن تبيان الصعوبات التي تعترض طريق الانماء في هذه المجتمعات ، أو في شأن بيان العوامل التي تتفاعل مع بعضها بطريقة تبادلية لابقاء ظاهرة الفقر كظاهرة مميزة لهذه المجتمعات .

فالتخلف يؤدي إلى انخفاض الانتاجية الزراعية ، وهذا يؤدي إلى سوء التغذية ، مما يؤدي إلى انخفاض الانتاجية ، وهذا بدوره يؤدي إلى التخلف [2] . وهناك الحلقة المفرغة المتعلقة بوجود فئة المنظمين الصناعيين « Entrepreneurs » في الدول النامية . فنظام التعليم يستطيع أن يقدم الكثير في علاج نقص المنظمين ، غير أن المدرسة الحقيقية لخلق طبقة المنظمين هو عملية الانماء نفسها وبالتالي نواجه هنا حلقة مفرغة أخرى : بدون منظمين لا توجد تنمية ، ولا تنمية بغير منظمين [3] ، وبالتالي يلتحم طرفا الحلقة . ويمكن تصور حالات أخرى تسودها الحلقات المفرغة للفقر ؛ فحينما يسود الفساد الاداري في مجتمع معين ، فإن هذا يخلق مناخا عاما يسوده الاعتقاد أن الحكومة غير مستقرة وأن استمرارها مستحيلا ، وهذا بدوره يخلق قناعة لدى الفرد بضرورة الحصول على كسب مادي لنفسه طالما أن الفرصة سانحة لذلك ، ويؤدي شيوع الفساد الاداري « Corruption » إلى سيادة الاعتقاد بأن إنهيار النظام الحكومي القائم قد قرب ، وهكذا تنشأ

---

(١) See Nurkse, « Problems of Capital Formation in under developed countries », Basil Blackwell, 1966, p. 4.

(٢) Benjamin Higgins : « Economic Development » W.W. Norten Co., New York, 1959, p. 271.

(٣) Das Gupta : The Theory and Reality of Economic Development » in Philip Taylor, ed., Nationalism and progress in Free Asia, Baltimore, 1956, p. 172.

حلقة مفرغة في هذا المجال تجعل انهيار نظام الحكم ضروريا . وفيما يتعلق باستقرار العملة، فإن شيوع الاعتقاد باضطراب العملة يؤدي إلى اسراع الأفراد لشراء السلع ، وبالتالي تبدأ الأسعار في الارتفاع ، ومن ثم ينشأ الاعتقاد بضرورة استمرار ارتفاع الأسعار ، وهذا يؤدي إلى زيادة المضاربة في السلع ، وبالتالي تنشأ حلقة مفرغة من التضخم وانعدام الثقة (١) .

وحيث أن مستوى التراكم الرأسمالي أحد العوامل الهامة في تحديد معدل النمو ، فإن نيركسة « Nurkse » يشير إلى وجود حلقتين للفقر فيما يتعلق بندرة رؤوس الأموال في الدول النامية ، أحداهما من جانب العرض والأخرى من جانب الطلب . فمستوى الاستثمار يتوقف على عرض الادخار من ناحية وعلى الحافز على الاستثمار ( الطلب عليه ) من ناحية أخرى . فمن ناحية العرض ، يؤدي انخفاض مستوى الدخل إلى انخفاض مستوى الادخار وهذا يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستثمار للفرد ، وهذا يؤدي إلى انخفاض مستوى الانتاجية وهذه بدورها تؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل مما يؤدي إلى التحام طرفي الحلقة . أما من ناحية الطلب فيرجع انخفاض الحافز على الاستثمار إلى ضيق حجم السوق ، وهذا يعود بدوره إلى ضعف القوة الشرائية التي ترجع إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي ، وهذا يرجع إلى انخفاض مستوى الكفاءة الانتاجية ، وهذا يرجع إلى انخفاض مستوى الاستثمار بالنسبة للفرد ، الذي يعود بدوره إلى انخفاض الحافز على الاستثمار (٢) .

ويتضح مما سبق أن مضمون فكرة الحلقة المفرغة للفقر هو أن الدولة الفقيرة سوف تظل فقيرة لمجرد كونها فقيرة ، أو كما يشير سنجر « Singer » فإن تطبيق فكرة الحلقة المفرغة على البيئة السائدة في الدول المتخلفة يشير إلى وجود

---

(١) Nathan Keyfitz « The Interlocking of Social and Economic Factors in Asian Development. » Canadian Journal of Economics and Political science, vol: 25, No. I, Feb., 1959, p. 39.

(٢) Nurkse, Problems of Capital formation... op. cit., p. 5.

علاقة قوية متبادلة بين السبب والنتيجة مما يترتب عليه أن يظل الاقتصاد القومي محبوسا في اطار خصائصه المتخلفة [(1)] . فكل نتيجة لسبب معين تكون في نفس الوقت سببا لنتيجة مشابهة، بمعنى أن الوضع القائم يكرر نفسه بصفة مستمرة [(2)] . وترجع حتمية تكرار الوضع القائم لنفسه بصفة مستمرة إلى استخدام السببية أو العلية الدائرية . وهكذا يخلص أصحاب نظرية الحلقة المفرغــة إلى أن شيوع الحلقات المفرغة للفقر يترتب عليه أن يظل الاقتصاد القومي حبيسا لحالة التخلف أو بمعنى أدق يظل في حالة من التوازن عند مستوى التخلف، أي في حالة من التوازن التي تكرر نفسها بصفة مستمرة . وهكذا لم يستطع المفكرون الاقتصاديون التخلص من تأثير فكرة التوازن التي تسود النظرية التقليدية ، فاستخدموا فكرة الحلقة المفرغة لتوضيح أن الاقتصاد القومي في الدول النامية يعيش في حالة من التوازن المستقر عند مستويات التخلف [(3)] أي مستويات منخفضة من الدخول ، وهو بالتالي نوع من التوازن لا يمكن الهروب منه . ويتضمن استخدام فكرة الحلقة المفرغة لتفسير ظاهرة التوازن عند مستوى التخلف « Underdevelopment Equilibrium » أن أي فعل سوف يولد رد فعل مماثل له في القوة مما يترتب عليه استمرار حالة التخلف أو حالة التوازن عند مستوى التخلف . فأي مجهود إنمائي من شأنه الاخلال بهذا التوازن ، سوف يولد قوى تعمل في الاتجاه المضاد ، مما يترتب عليه العودة إلى حالة التوازن السابقة . وتفسير التخلف طبقا لهذه النظرية واضح ، فالتخلف يعود إلى شيوع الحلقات المفرغة التي تؤدي، نتيجة لطبيعة العلاقات بين المتغيرات السائدة ، إلى إبقاء المجتمع في حالة من التوازن عند مستوى التخلف .

وليس في فكرة الحلقة المفرغة شيءٌ جديد ، فقد أشارت عديد من الدراسات

---

(1) H. W. Einger : « Economic Progress in Underdeveloped Countries », Social Research, vol. 16, No. I, March 1949, p. 34.

(2) W. Krause, « Economic Development », San Francisco, 1961, p. 20.

(3) Nurkce, R., op. cit. p. 11.

الاجتماعية وغيرها إلى وجود الحلقة المفرغة ، فيشير ونسلو « Winslow » في في دراسة له عن الصحة العامة أن الفقر والمرض يكونان حلقة مفرغة، فيرجع مرض النساء والرجال إلى فقرهم ، ويزداد فقرهم نتيجة لمرضهم ، ويزداد مرضهم لازدياد فقرهم[1] » . أو كما يشير ميردال فالأمثلة العامية والفلكلور الشعبي في عديد من البلدان يتضمن أمثلة عديدة على فكرة الحلقة المفرغة ، مثال ذلك المثل الشهير « لا شيء ينجح مثل النجاح[2] » « Nothing succeeds like success » خاصة اذا أكملنا هذا المثال بعبارة لا شيء يفشل مثل الفشل ، أو ما يشير إليه الانجيل طبقا لميردال « أن الغني يُزاد له ، أمـــا الفقير فسوف يسلب مـــا بيده »[3] ، أو المثل الشهير الشائع في المناطق الريفية في جنوب البرتغال ، « أن الذين يملكون شيئا هنا ، يحصلون على كل شيء ، أما هؤلاء الذين لا يملكون شيئا ، فانهم لا يحصلون على شيء »[4] .

ويرجع تعميم إستخدام مبدأ العلية الدائرية أو فكرة الحلقة المفرغة على الظواهر الإجتماعية إلى « ميردال » حيث استخدم هذه الفكرة في بحثه الشهير عن حالة الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية[5] . ففي هذه الدراسة ، أشار ميردال إلى أن المجتمع الزنجي في الولايات المتحدة الأمريكية يعيش في حلقة مفرغة للفقر، وتبدأ هذه الحلقة باضطهاد المجتمع الأبيض والتمييز العنصري الذي يقيمه ضد المجتمع الزنجي ، مما يؤدي إلى انعزال المجتمع الزنجي وبالتالي سوء حالتهم الاجتماعية ( شيوع الفقر وانخفاض مستوى التعليم والصحة ) ، ويترتب على هذا ازدياد شعور المجتمع الزنجي بالسخط واتجاههم إلى مزيد من

---

(١) Quoted Fran, G. Myrdal « Economic Theory and Underdeveloped Regions ». University paperbacks, London 1969, p. 11.

(٢) Myrdal, « Economic Theory and Underdeveloped Regions, op. cit. p. 12.

(٣) Myrdal, Ibid, p. 12.

(٤) Myrdal, Ibid, p. 12.

(٥) G. Myrdal : « An American Dilemma, The Negro Problem and Modern Democracy, » Harper, New York, 1944, chapter 3, Section 7.

العنف والكراهية ضد المجتمع الأبيض ، مما يؤدي إلى ازدياد الاضطهاد والتمييز العنصري له . إلا أن « ميردال » يستنكر الأسلوب الذي استخدم به الاقتصاديون فكرة الحلقة المفرغة لتفسير وجود توازن واستقرار عند مستوى التخلف . أنهم استخدموا الحلقة المفرغة للوصول إلى نتائج لا يمكن لفكرة الحلقة المفرغة أن تؤدي إليها . ويرجع هذا الاستخدام الخاطىء إلى عدم قدرة الاقتصاديين على الخروج من الاطار الفكري للنظرية الاقتصادية التقليدية ، وهي النظرية التي يسودها ويسيطر عليها مفهوم التوازن المستقر. ففكرة الحلقة المفرغة للفقر تتضمن وجود حلقة تراكمية إلى أسفل أو إلى أعلى ولا تتضمن وجود استقرار أو توازن. ذلك أن النظام الإجتماعي لا يعرف الاستقرار والتوازن [1] ، بل إن أي تغيير لا يترتب عليه خلق قوى مضادة تؤدي بالنظام نحو الاستقرار ، إنما يخلق قوى تدفع هذا التغيير وتقويه في الاتجاه الذي يسير فيه.وهذا يعني أن انخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض الادخار فانخفاض الاستثمار فانخفاض الدخل مرة أخرى ..... وهكذا في حركة تراكمية إلى أسفل . ويكفي أن نضع كلمة ازدياد الدخل مكان انخفاض الدخل حتى يمكن أن نتصور وجود حركة تراكمية إلى أعلى . فارتفاع الدخل يؤدي إلى ازدياد الادخار فازدياد الاستثمار فازدياد الدخل فارتفاع الادخار .. وهكذا . وهذا يعني أن حلقة الفقر يمكن أن تتحول إلى حلقة للغنى اذا استطعنا خلق القوى التي تعكس إتجاه التغير من أسفل إلى أعلى . ومضمون الاتجاه التراكمي هو الذي قصد اليه ميردال في استخدامه لفكرة الحلقة المفرغة سواء في معالجته لظاهرة إضطهاد الزنوج في امريكا أو لظاهرة التخلف في العالم الثالث .

والواقع أن نظرية الحلقة المفرغة سواء بمفهومها التوازني أو التراكمي تعجز عن أن تقدم تفسيرا مقنعا أو عميقا لظاهرة التخلف ، وذلك للأسباب الآتية :

أولا : أن نظرية الحلقة المفرغة تغفل إغفالا تاما الجانب التاريخي في مشكلة

(١) Myrdal, « Economic Theory, op .cit., p. 13.

التخلف ، وبالتالي تعجز عن تحديد النشأة التاريخية لهذه الظاهرة وأسبابها .

ثانيا : أن المتغيرات التي تشير إليها نظرية الحلقة المفرغة ليست إلا مظاهر عامة للتخلف وليست هي بذاتها ظاهرة التخلف . فانخفاض الدخل وانخفاض الإدخار وانخفاض الاستثمار ليست إلا خصائص عامة تصاحب ظاهرة التخلف ، ولا يمكن القول أن انخفاض الدخل وانخفاض الادخار هما سببا التخلف إنما هي مظاهر له . أما مشكلة التخلف فهي مشكلة مركبة ذات أبعاد متعددة [١] .

ثالثا : أن علاقة السببية التي تقدمها نظرية الحلقة المفرغة للفقر بين بعض خصائص التخلف فارغة من المعنى Tautolgy . ذلك أن عديدا من خصائص التخلف التي تقدم أحيانا على أنها سبب للفقر أو نتيجة له ليست الا جانبا من جوانب الفقر نفسه[٢]. فالقول بأن انخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك، كما يؤدي إلى انخفاض الادخار ليس الا تحصيل حاصل . ذلك أن انخفاض الاستهلاك ليس الا انخفاض الدخل وانخفاض الادخار ليس إلا انخفاض للدخل . فالدخل يساوي الاستهلاك مضافاً إليه الادخار. فالقول بانخفاض الاستهلاك يعني بالضرورة الانخفاض في الدخل ولا يعني هـــذا وجود علاقة سببية ما . فانخفاض الاستهلاك وانخفاض مستوى الادخار مظاهر مختلفة لانخفاض الدخل .

رابعا : أن علاقة السببية بين المتغيرات المختلفة ليست بالبساطة ولا بالشكل المباشر الذي تقدمه نظرية الحلقة المفرغة ؛ مثال ذلك ، انخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض الادخار ، وانخفاض الادخار يرجع إلى انخفاض الدخل . والواقع أن انخفاض الادخار لا يرجع فقط ولا كلية إلى انخفاض الدخل ، انمـــا تتحكم فيه ظروف ومتغيرات متعددة وتؤثر عليه : مثل نمط توزيع الدخل القومي، طبيعة الفئات التي تحصل على الجزء الأكبر من الدخل، السلوك الاستهلاكي

---

(١) أنظر إلى ما سبق ص ٤٥ .

(٢) د . جلال أمين « مذكرات في التنمية الاقتصادية في البلاد العربية » مذكرات لدبلوم كلية الحقوق جامعة عين شمس ، القاهرة سنة ١٩٧١ .

والقيم والعادات للفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة ، عدم وجود المؤسسات القادرة على تعبئة المدخرات ... الخ . أضف إلى هذا أن منطق نظرية الحلقة المفرغة يتضمن تجريدا شديدا من الواقع الاجتماعي الذي تعمل فيه هذه المتغيرات .

خامسا : تستخدم الحلقات المفرغة في تفسيرها لظاهرة التخلف ما يمكن أن يطلق عليه بالسببية البسيطة « Simple causation » ، وذلك بتركيزها على عنصر واحد بوصفه سببا ونتيجة للتخلف ... ومشكلة التخلف مشكلة مركبة ذات أبعاد متعددة يحسن في تفسيرها إستخدام ما يمكن أن يطلق عليه السببية المركبة « Complex causation » ، حيث تساهم وتتفاعل مجموعة من العوامل تعتبر جميعها ضرورية في إنضاج موقف معين أو تحقيق ظاهرة معينة .

سادسا : تطبيق الحركة التراكمية على مفهوم الحلقة المفرغة للفقر وهي وجهة النظر التي تبناها ( ميردال ) لا تجعل من هذه النظرية تفسيرا سليما للتخلف . فقضية التخلف ليست بهذه البساطة ، بمعنى أن زيادة الادخار أو زيادة مستوى الاستثمار لن يترتب عليه بالضرورة وبطريقة آلية وضع الاقتصاد القومي على مسار حركة تراكمية إلى أعلى بدلا من حركة تراكمية إلى أسفل . فالعوامل والظروف التي يجب أن تتوافر لتجعل من هذه الزيادة في الادخار عاملا دافعا للنمو ، كثيرة ومتعددة ، ومجرد الزيادة في الادخار لا يضمن توافرها أو تحقيقها .

سابعا : يقوم مفهوم الحركة التراكمية للحلقة للمفرغة على أساس أن أي تغير اجتماعي يولد من القوى ما يعزز إتجاه هذا التغيير ، وهذا تعميم لا لزوم له . فأي تغيير قد يولد من القوى ما يقويه كما أنه قد يولد من القوى ما من شأنه إضعافه والقضاء عليه [1] . فالتغيير الذي يؤدي إلى ازدياد الفقر قد يولد قوى تدفع إلى مزيد من الفقر ، كما قد يولد قوى يترتب عليها القضاء على هذا الفقر اذا تكون لدى السكان نتيجة الفقر الايمان والعزيمة بضرورة القضاء عليه .

---

(١) د . جلال أمين ، المرجع السابق الإشارة إليه ، ص ١١

خلاصة القول أن نظرية الحلقة المفرغة لا تصلح تفسيرا لظاهرة التخلف ، فهي عاجزة عن تفسير نشأة الظاهرة ، كما أنها تقوم على منطق ساذج بسيط لا يتفق وواقع الدول النامية ، أضف إلى هذا أنها تهمل البعد الاجتماعي والثقافي للظاهرة .

### ب ـ نظرية التوازن شبه المستقر كتفسير للتخلف

حاول ليبنشتين « Leibenstein » أن يقدم تفسيرا للتخلف متخطيا الانتقادات السابقة لنظرية الحلقة المفرغة . ولقد نجح فعلا في أن يتخطى بعض هذه الانتقادات الا أنه حصر نفسه في اطار الفكر الاقتصادي التقليدي وبالتالي ساد تفكيره مفهوم التوازن كتفسير لظاهرة التخلف .

ينظر ليبنشتين إلى الدول المتخلفة على أنها تكون نظما متوازنة« Equilibrium Systems » تتميز حالة التوازن فيها بنوع من الاستقرار النسبي ، بينما ينظر إلى الدول المتقدمة على أنها تكون نظما غير متوازنة « Disequilibrium systems » .

أما حالة التوازن التي يصف بها الدول المتخلفة فهي حالة من التوازن شبه المستقر بالنسبة لمتغير واحد هو متوسط الدخل الفردي(١) . وبمعنى آخر فالتخلف حالة من التوازن شبه المستقر « Quasi-stable equilibrium state » . وحتى يمكن فهم تفسيره للتخلف نرى من اللازم توضيح بعض المفاهيم الأساسية التي يستخدمها .

أولا : يجب التفرقة بين النظام « System » والحالة « State » . أما النظام فهو مجموعة من العلاقات ( أو المعادلات ) بين مجموعة من الوحدات أو المتغيرات ، يمكن بواسطتها أن نصف العملية الاقتصادية في ظروف معينة . فالأرض

---

(١) H. Leibenstein : « Economic Backwardness and Economic Growth », John Wiley & Sons, Inc., London, 1957, p. 15.

والعمل ورأس المال متغيرات تقوم بينها علاقات معينة أثناء عملية الانتاج . ونمط هذه العلاقات وتنظيمها والكيفية التي تتفاعل بها هذه المتغيرات تمثل النظام الاقتصادي . أما الحالة State فيقصد بها مجموعة محددة من القيم لهذه المتغيرات التي تعمل في هذا النظام (١) .

ثانيا : يجب التفرقة بين التوازن المستقر وغير المستقر وشبه المستقر . فحالة التوازن المستقر هي الحالة التي يترتب على الإخلال بها تولد قوى من شأنها إرجاع التوازن إلى ما كان عليه ، بحيث تعود قيم المتغيرات إلى ما كانت عليه عند التوازن قبل الإخلال به . وبالتالي فإذا قيل أن الدول المتخلفة تمثل حالة من التوازن المستقر؛ فإن هذا يعني إن الإخلال بهذا التوازن سوف يولد قوى تعمل في الاتجاه المضاد بحيث يترتب على ذلك رجوع الوضع إلى ما كان عليه عند نقطة التوازن الابتدائية . أما حالة التوازن غير المستقر فهي الحالة التي يترتب على الاخلال بالتوازن فيها تولد قوى من شأنها دفع الاقتصاد القومي بعيدا عن نقطة التوازن ، أي يترتب على الاخلال بالتوازن تولد حركة تراكمية تدفع المتغيرات بعيدا عن نقطة التوازن . أما حالة التوازن شبه المستقر فهي تلك الحالة التي يترتب على الإخلال بالتوازن فيها تولد قوى من شأنها إرجاع التوازن إلى وضعه الأصلي ، إلا أنه في هذه الحالة حينما يعود التوازن إلى وضعه الأصلي تعود قيم بعض المتغيرات إلى قيمتها الأصلية عند التوازن قبل إختلاله بينما تتغير قيم بعض المتغيرات الأخرى (٢) . فإذا قيل أن الدول المتخلفة تمثل حالة من التوازن شبه المستقر بالنسبة لمتوسط دخل الفرد فإن هذا يعني أن الاخلال بهذا التوازن سوف يولد قوى من شأنها إرجاع التوازن إلى وضعه الأصلي ، إلا أنه في هذه الحالة سوف تتغير قيم جميع المتغيرات إلا متوسط دخل الفرد حيث يعود إلى قيمته عند التوازن قبل إختلاله . وحتى يمكن شرح فكرة التوازن شبه المستقر نسوق المثال الآتي : لنفرض أنه في بلد معين تمثل حركة المرور مشكلة رئيسية نتيجة لضيق الطرقات فيها ، بحيث أن عرض

(١) Leibenstein, op. cit., p. 17.

(٢) Leibenstein, op. cit., p. 18.

الطرقات فيها لا يتسع سوى لمرور سيارة واحدة في عرض الطريق الواحد . أي أن نسبة عرض السيارة إلى عرض الطريق هي ١ : ١ ، بمعنى أن كل طريق لا يسمح إلا بمرور سيارة واحـــدة . ولنفرض أن الحكومـــة قررت تسهيلا لحركة المرور توسيع شوارع وطرقات هذه المدينة بحيث أصبحت الطرقات بعد توسيعها تتسع لمرور سيارتين في آن واحد . ولقد ترتب على هذا التوسع في الطرقات ونتيجة لزيادة طلب الجمهور على السيارات الكبيرة ، قيام شركات إنتاج السيارات بزيادة أحجام السيارات المنتجة ، وهكذا أصبحت الطرقات حتى بعد توسيعها لا تتسع سوى لمرور سيارة واحدة من السيارات الجديدة نتيجة لزيادة حجم السيارات وزيادة عرضها . وهكذا نكون قد عدنا إلى الوضع الذي بدأنا منه وهو مرور سيارة واحدة في كل طريق . وهذه حالة من حالات التوازن شبه المستقر . ذلك أن الاخلال بالتوازن نتيجة القيام بتوسيع الطرقات قد ترتب عليه تولد قوى من شأنها ارجاع التوازن إلى ما كان عليه ، هذه القوى هي زيادة حجم السيارات وعرضها . إلا أن عودة التوازن إلى ما كان عليه لم يمنـــع بعض المتغيرات مـــن تغيير قيمتها ، فقـــد تضاعف عرض الطرقات وحجم السيارات ، إلا أن النسبة بينهم عادت إلى ما كانت عليه ، وهذا هو التوازن شبه المستقر .

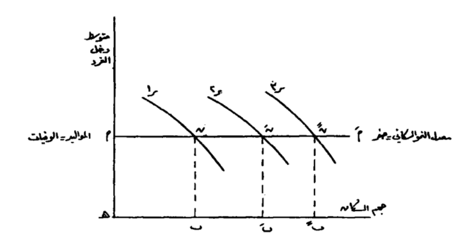
ثالثا : أن الدول المتخلفة تعيش في حالة من التوازن شبه المستقر. أي مجهود إنمائي يترتب عليه الاخلال بهذا التوازن سوف يولد قوى تعمل في الاتجاه المضاد مما يترتب عليه عودة التوازن إلى ما كان عليه، أي أن هناك قوى إيجابية دافعة للنمو هي التي تخل بهذا التوازن ، إلا أن هذا الاخلال بالتوازن يولد قوى سلبية مهبطة لعملية النمو ممـــا يؤدى إلى العودة إلى وضع التوازن الأصلي . والمحصلة النهائية تتوقف على القوة النسبية لكل من القوة الدافعة والقوى المعوقة للنمو [1] .

ويعمل النظام الاقتصادي طبقا لهذه النظرية على النحو التالي : تتفاعل

(١) Leibenstein, op. cit., p. 20.

عوامل الانتاج في داخل النظام الاقتصادي — وهي الأرض ورأس المال والعمل — مع بعضها في عملية الانتاج وتكون محصلة هذه العملية هو الناتج القومي . أما الأرض ورأس المال فيطلق عليهما معا في تحليل هذه النظرية « الموارد » . وتتفاعل هذه الموارد المتاحة ( من الأرض ورأس المال) مع العمل في عملية الانتاج ويكون محصلة هذه العملية هي الناتج القومي. وطالما أن حجم الاستهلاك الكلي أقل من حجم الناتج القومي فإنه ينتج عن ذلك زيادة حجم الموارد الاستثمارية وبالتالي الطاقة الانتاجية للمجتمع . وإذا افترضنا أن حجم القوة العاملة ( السكان ) ثابت فان نقطة التوازن تتحقق حينما لا يترتب على الاضافة إلى رأس المال زيادة في الناتج ( أي حينما تصل الانتاجيــة الحدية لرأس المال إلى الصفر ) . وأما حجم السكان والقوة العاملة فليس ثابتا بل يتزايد باستمرار وبصفة خاصة نتيجة لزيادة الموارد وبالتالي زيادة الناتج . وسوف يزداد السكان نتيجة عاملين ، أما زيادة الدخل ومن ثم زيادة مستوى الاستهلاك الذي يؤدي إلى انخفاض معدل الوفيات ، وأما نتيجة وجود اتجاه طويل المدى لتحسين وسائل الصحة العامة التي يترتب عليها انخفاض معدل الوفيات . ويتوقف حجم الناتج على متغيرين ، السكان والموارد ( رأس المال والأرض ) ، فزيادة الموارد أو زيادة السكان تعني زيادة الناتج . ويخضع الناتج لقانون تناقص الغلة بالنسبة للزيادة السكانية . وتقوم نظرية ليبنشتين على إفتراضين أساسيين :

أولا : أن النمو السكاني دالة في متوسط دخل الفرد . فزيادة متوسط دخل الفرد عن مستوى معين يترتب عليه تولد قوى تدفع إلى الزيادة السكانية نتيجة لزيادة الدخل وهذا يؤدي إلى زيادة الاستهلاك . ويوضح هذا الافتراض في الشكل رقم (٣—١). فنقيس على المحور الرأسي في هذا الشكل متوسط دخل الفرد وعلى المحور الأفقي حجم السكان . وعندما يكون متوسط دخل الفرد ( هـ ا ) فإن معدل النمو السكاني يكون مساويا للصفر ، أي أن معدل المواليد يساوي معدل الوفيات وبالتالي فإن الحجم السكاني يحافظ على نفسه دون زيادة أو نقصان . اذا زاد متوسط دخل الفرد عن ( هـ ا ) فإن ذلك سوف يدفع السكان إلى الزياد

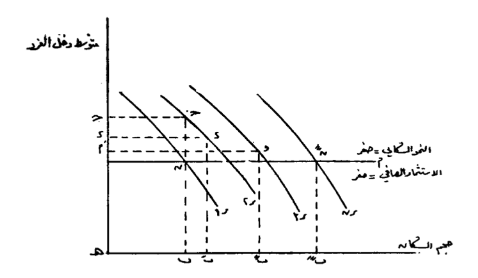



عن طريق زيادة الدخل فالاستهلاك يؤثر على انخفـــاض معدل الوفيات . اذا انخفض متوسط دخل الفرد عن ( هـ ا ) فإن انخفاض الدخل وإنتشار سوء التغذية سوف يرفعان من معدل الوفيات مما يتّرتب عليه انخفاض حجم السكان. يمثل المنحنى ( ا ا ) خط النمو السكاني المساوي للصفر حيث عند هذا المستوى من الدخل يتساوى معدل المواليد ومعدل الوفيات. أما المنحنى ر ١ فيمثل متوسطات دخل الفرد المختلفة الّتي يمكن الحصول عليها من تفاعل حجم محدد وثابت من الموارد ( كمية محددة من الأرض ورصيد معين من رأس المال ) وأحجام مختلفة من السكان . فاذا كان حجم السكان وهو ( هـ ب ) فإن نقطة التوازن هي ( ن ) . ذلك أن أي حجم من السكان أكبر من ( هـ ب ) سوف يتّرتب عليه انخفاض متوسط دخل الفرد عن ( ب ن ــ هـ ا )، كذلك أي حجم من السكان أقل من هـ ب سوف يؤدي إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد عن ( ب ن ــ هـ ا ) . ويمثل المنحنى ر ٢ متوسطات الدخل الفردي المختلفة الّتي يمكن الوصول اليها

نتيجة تفاعل حجم محدد من الموارد ر ٢ — حجم معين من الأرض ورصيد معين من رأس المال وهو في هذه الحالة أكبر من حجم الموارد عند (١) — وأحجام مختلفة من السكان ، فإذا كان حجم السكان هو ( هـ بَ ) فإن نقطة التوازن هي ( نً ) . وينطبق نفس التحليل على المنحنى ر ٣ حيث يمثل متوسطات الدخل الفردي التي يمكن الوصول اليها من تفاعل حجم معين من الموارد — أكبر من حجم الموارد عند ر ٢ — وأحجام مختلفة من السكان . يلاحظ أن النظام الاقتصادي—في هذه الحالة وطبقا لهذه النظرية — ليست لديه امكانية ذاتية للنمو ، أي ليست لديه امكانية ذاتية للاضافة إلى حجم الموارد المتاحة ( الأرض ورأس المال ) ، وبالتالي فإن الاضافة إلى الموارد لا بد أن تأتي نتيجة مؤثر قوي من خارج النظام. لنفترض أننا نبدأ من وضع التوازن ( ن ) حيث حجم السكان هو ( هـ ب ) وحجم الموارد هو ر ١ ، وبالتالي فإن متوسط دخل الفرد عند التوازن هو ب ن — هـ ا . في هذه الحالة ليس هناك قوى داخل النظام تدفع إلى الزيادة في الموارد أو إلى الزيادة السكانية . لنفترض أنه في هذه الحالة قد تم اكتشاف موارد جديدة : مساحات صالحة للزراعة ، مورد بترولي جديد أو مناجم جديدة ، الخ ، أو أن معونة خارجية قد تدفقت من الخارج إلى النظــام ترتب عليها إضافة إلى حجم رأس المال القائم ، ومن ثم إضافة إلى موارد المجتمع — مــع بقاء حجم السكان — مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد .ويترتب على هذه الظروف الجديدة (الاضافة إلى الموارد) الاخلال بالتوازن القائم وتولد قوى تدفع إلى النمو أي إلى زيادة الناتج القومي بالنسبة للفرد . غير أننا نعلم أن النمو السكاني دالة في متوسط دخل الفرد ، وبالتالي فإن زيادة متوسط دخل الفرد سوف يولد قوى تدفع إلى النمو السكاني مما يترتب عليه انخفاض متوسط دخل الفرد . وهذا يعني أن زيادة الموارد وما يترتب عليها من زيادة الناتج الفردي التي تؤدي إلى الاخلال بالتوازن بالتالي تولد قوى تعمل في الاتجاه المضاد وتدفع بمتوسط دخل الفرد إلى الانخفاض . ويكون مفعول القوى المضادة ( السلبية ) أقوى من مفعول القوى الدافعة ( الايجابية ) مما يترتب عليه إنتقال

النظـــام الاقتصادي إلى نقطـــة توازن جديـــدة عندها يعود متوسط دخل الفرد إلى ما كان عليه قبل الاخلال بالتوازن حيث نَ بَ ــ ب ن ــ هـ ا . ويجب أن نلاحظ أنه عند نقطة التوازن الجديدة بالرغم من أن متوسط دخل الفرد يعود إلى سابق قيمته الا أن حجم الموارد يكون قد تغير ، فحجم السكان قد تزايد من هـ ب إلى هـ بَ وحجم الموارد قد زاد من ر ١ إلى ر ٢ . وهذا هو معنى التوازن شبه المستقر فإن الاخلال بالتوازن يؤدي إلى خلق قوي تدفع بالتوازن إلى ما كان عليه ، إلا أنه عند العودة إلى نقطة التوازن تكون جميع المتغيرات قد غيرت من قيمتها إلا متغير واحد هو متوسط دخل الفرد . وبالتالي تشير هذه النظرية إلى أن الدول المتخلفة تمثل حالة من التوازن شبه المستقر بالنسبة لمتوسط دخل الفرد . ذلك أن الاخلال بالتوازن يولـــد قوى تدفع إلى التوازن مرة أخرى الا أن قيم جميع المتغيرات يصيبها التغيير الا متغير واحد هو متوسط دخل الفرد . فتزايد السكان وحجم الموارد الا أن متوسط دخل الفرد يعود إلى ما كان عليه .

ثانيا : أما الفرض الثاني للنظرية فهو أن معدل الإستثمار الصافي دالة في متوسط دخل الفرد . فعند متوسطات الدخل المنخفضة يكون الدخل كافيا لاستيفاء الإحتياجات الأساسية بحيث أن الجزء المتبقي لا يسمح بالاضافة إلى حجم رأس المال القائم في المجتمع إنما يكفي فقط لاحلال رأس المال الذي يفنى أي أن حجم الاستثمار عند هذا المستوى من الدخل يكفي فقط للحفاظ على رصيد رأس المال الموجود في المجتمع دون زيادة أو نقصان. وإرتفاع متوسط دخل الفرد عن هذا المستوى سوف يسمح بزيادة الاستثمار وبالتالي الاضافة إلى رأس المال القائم ومن ثم زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع . وانخفاض متوسط دخل الفرد عن هذا المستوى سوف يؤدي إلى انخفاض حجم رأس المال القائم ، اذ أن مستوى الاستثمار في هذه الحالة لا يكفي لاحلال ذلك الجزء من رأس المال الذي يفنى . بمعنى آخر في هذه الحالة يعيش المجتمع على مدخراته السابقة . وتوضح هذه العلاقة في الشكل (٣ ــ ٢) . يتضمن هذا الشكل نفس العلاقات السابقة في الشكل (٣ ــ ١) ، أي العلاقة بين متوسط دخل الفرد والنمو السكاني ،




كل ما في الأمر أننا ندخل في هذا الشكل دالة الاستثمار ( العلاقة بين متوسط الدخل والاستثمار ) . في الشكل (٣ — ٢) ، عند متوسط الدخل الفردي هـ ا يكون معدل النمو السكاني مساويا للصفر أي أن المواليد تساوي الوفيات . كذلك عند مستوى الدخل الفردي ( هـ ا ) يكون الاستثمار الصافي مساويا للصفر ، أما الاستثمار الأجمالي فيكون موجبا ومساويا للحجم اللازم لاحلال ذلك الجزء من رأس المال الذي يفنى . فعنـــد متوسط الدخـــل الفردي هـ ا لا تحدث أي أضافة إلى رأس المال بل يبقى حجم رأس المال على ما هو عليه دون زيادة أو نقصان. واذا زاد دخل الفرد عن هـ ا ، فإن الادخار يزداد وبالتالي يرتفع مستوى الاستثمار مما يترتب عليه زيادة زيـــادة حجم الموارد ، كذلك تؤدي زيادة الا خل عن هـ ا إلى زيادة السكان. واذا إنخفض الدخل عن هـ ا يبدأ حجم رأس المال في الانخفاض نتيجة لعدم القدرة على إحلال ما يبلى من رأس المال . في هذه الحالة يبدأ المجتمع في الالتجاء إلى مدخراته السابقة. كذلك يترتب على

انخفاض متوسط دخل الفرد عن هـ ا انخفاض حجم السكان نظراً لزيادة الوفيات عن المواليــد . وعلى ذلك يكون المنحنى ا ا للنمو السكاني والاستثمار الصافي مساويا للصفر . وتمثل المنحنيات ر ١ ، ر٢ ، ر٣ ، رن ، مستويات الدخل الفردي المختلفة التي يمكن الوصول إليها نتيجة تفاعل أحجام محددة وثابتة من الموارد هي ر ١ ، ر ٢ ، ر ٣ ، ر ن ، وأحجام مختلفة من السكان . فالمنحنى ر ١ يمثل مستويات الدخل المختلفة التي يمكن الوصول إليها نتيجة تفاعل هذا الحجم من الموارد ر ١ ( حجم من رأس المال والأرض ) وأحجام مختلفة من السكان. واذا كان حجم السكان هو هـ ب فإن نقطة التوازن هي ن؛ اذ أن أي حجم للسكان يزيد أو يقل عن هذا الحجم سوف يودي إلى دخل فردي يزيد أو ينقص عن المستوى ب ن ـ هـ ا. ويلاحظ أنه في هذه الحالة ـ كما هو الحال في الحالة السابقة ـ ليس هناك قدرة ذاتية في داخل النظام تدفعه إلى النمو والإخلال بالتوازن. ولنفترض أننا نبدأ من نقطة التوازن ن ، حيث حجم الموارد هو ر ١ ، وحجم السكان هو (هـ ب) ، ومتوسط دخل الفرد في التوازن هو هـ ا ـ ن ب، ولنفترض أنه نتيجة لظروف خارجية عــن عمل النظام الداخلي حدثت اضافة إلى حجم الموارد المتاحة ـ مثل إكتشاف مناجم جديدة ، أراضي جــديدة ، اكتشاف حقول للبترول، معونة خارجية ضخمة ـ بحيث يؤدي ذلك إلى الاخلال بالتوازن القائم عند النقطة ن . ويعني الاخلال[1] بالتوازن هنا زيادة حجم الموارد ( رأس المال مثلا ) بالنسبة لحجم السكان مما يترتب عليه زيادة حجم الانتاج وبالتالي متوسط الناتج بالنسبة للفرد ، فيرتفع دخل الفرد من هـ ا إلى هـ حـ . غير أن الأمر لا يقف عند هذا الحد؛ ذلك أن زيادة متوسط دخل الفرد سوف يترتب عليها زيادة الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الموارد وبالتالي زيادة الناتج القومي والناتج الفردي . وهذا يعني أن الاخلال بالتوازن نتيجة فعل قوي خارج النظام سوف يولد قوى داخل النظام ـ في هذه الحالة فإن زيادة الاستثمار المؤثر

---

(١) يعني الإختلال بالتوازن هنا أي تدخل في النظام من الخارج بحيث يترتب عليه إختلال العلاقة والنسب بين المتغيرات المختلفة وهي العمل ورأس المال والأرض .

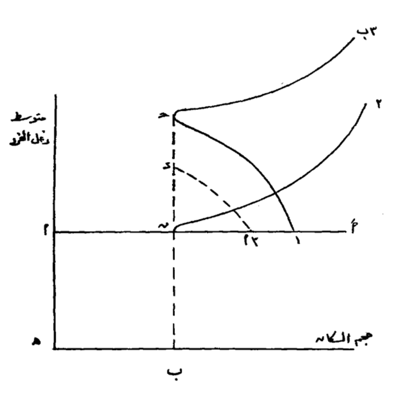
أو المدفوع Induced investment — يعمـــل على النمو وزيادة متوسط دخل الفرد وبالتالي دفع الاقتصاد القومي إلى الأمام . غير أن القضية لا تقف عند هذا الحد بل تمثل القوى الدافعة للنمو وجها واحدا لما يحدث . ذلك أن الاخلال بالتوازن وما يترتب عليه من زيادة متوسط دخل الفرد، فضلا عن أنه يولد قوى تدفع للنمو فإنه يولد أيضاً في نفس الوقت قوى تعمل في الاتجاه المضاد مما يترتب عليه هبوط مفعول القوى الدافعة للنمو (٣) . بمعنى أن مفعول القوى السلبية يكون أقوى من مفعول القوى الايجابية وذلك يؤدي إلى الرجوع إلى وضع التوازن. فزيادة متوسط دخل الفرد بالرغم من أنها تؤدي إلى زيادة الاستثمار والاضافة للموارد إلا أنها تدفع في نفس الوقت السكان إلى الزيادة والنمو . ويكون مفعول الزيادة السكانية أقوى من مفعول الزيادة في حجم الموارد وبالتالي زيادة الناتج ، أي أن معدل النمو السكاني يكون أعلى من معدل نمو الناتج القومي وذلك يؤدي إلى إنخفاض متوسط دخل الفرد وانتقال النظام إلى نقطة توازن جديدة يعود فيها متوسط دخل الفرد إلى ما كان عليه ، أي ينتقل النظام من النقطة ن إلى النقطة نً نتيجة للانخفاض المستمر في متوسط دخل الفرد من هـ حـ إلى هـ د إلى هـ د ثم إلى مستوى هـ ا — نً بً. ويستقر النظام الاقتصادي عند نقطة التوازن الجديدة نً ، إلا أنه عند نقطة التوازن الجديدة—ولو أن دخل الفرد قد عاد إلى مستواه السابق هـ ا—فإن حجم الموارد المتاحة داخل النظام قد تزايدت ، فالحجم السكاني قد ارتفع من هـ ب إلى هـ بً وزاد حجم الموارد من ر ١ إلى ر ن . وهذا هو معنى أن الدول المتخلفة تمثل حالة من التوازن شبه المستقر .

يتضح مما سبق وطبقا لنظريـــة لينشتين في التوازن شبه المستقر أن هناك ثلاث إحتمالات لتفسير الوضع السائد في الدول المتخلفة ، وأن هذا التفسير لا يخرج عن أحد هذه الاحتمالات الثلاث . وتمثل هذه الاحتمالات الثلاث في الشكل (٣ — ٣) .

---

(١) Leibenstein, op. cit., p. 22.

الاحتمال الأول : هو أن يكون الإقتصاد القومي في حالة توازن بحيث أن أي اختلال في هذا التوازن مهما عظمت قوته ومهما كبر حجمه سوف يولد قوى تعمل في الاتجاه المضاد تكون دائما وأبدا أقوى وأكثر فعالية من القوى التي أخلت بالتوازن ، أي أنه في هذه الحالة يكون مفعول القوى السلبية أقوى دائما وأبدا من مفعول القوة الايجابية للنمو مهما كانت قوتها ، بحيث يترتب على ذلك رجوع الإقتصاد القومي دائما إلى نقطة التوازن الأصلية . بمعنى آخر فإن مفعول النمو السكاني دائما أقوى من مفعول الاستثمار في دفعه للدخل مما يترتب عليه دائما وابدا رجوع الاقتصاد القومي إلى متوسط الدخل الفردي ه ا ـ ب ن في الشكل (٣ ـ ٣) في هذه الحالة يحتفظ النظام بحالة التوازن شبه المستقر بصفة



دائمة ، وهي ممثلة بالمنحنى رقم (١) في الشكل (٣ – ٣) . أي أن الاخلال بالتوازن عند النقطة ن ومهما كان مفعول القوى الايجابية – حتّى لو رفعت متوسط الدخل الفردي إلى ن حـ – فإن الاقتصاد القومي لا بد وأن يعود إلى نقطة التوازن مرة أخرى ، أي يعود إلى المستوى السابق للدخل الفردي . وهذا يعني أن الاقتصاد القومي سوف يظل دائما في حالة توازن عند مستوى منخفض من الدخل ، أي في حالة ركود مستمر . ولقد إستبعد ليبنشتين هذا الاحتمال على أساس أنه من غير المتصور وجود مثل هذا الاقتصاد الذي لن يدفعه حجم المجهود الإنمائي المبذول ( مهما كان حجم الاستثمارات ) إلى النمو بل سوف يظل دائما في حالة تخلف مستمر . أي أن امكانية النمو في هذا الاقتصاد غير متوافرة . ولا يمكن تصور اقتصاد ينطبق عليه هذا الوصف .

الإحتمال الثاني : يتميز فيها النظام الإقتصادي بحالة من التوازن غير المستقر إبتداء ، بمعنى أن أي إختلال في التوازن مهما كان صغيرا سوف يولد قوى تدفع بالاقتصاد القومي دائما وبصفة مستمرة بعيدا عن نقطة التوازن الأصلية . في هذه الحالة فإن أي تغيير يترتب عليه زيادة متوسط دخل الفرد – حتّى ولو كانت هذه الزيادة طفيفة – لأنه سوف يولد قوى تدفع بمتوسط دخل الفرد فترة بعد أخرى بعيدا عن متوسط دخل الفرد عند نقطة التوازن الأصلية . إن أي إختلال للتوازن في هذه الحالة ، مهما كانت القوى التي أحدثت الاختلال بسيطة ، سوف يضع الاقتصاد القومي على مسار حركة تراكمية إلى أعلى . ويعتبر هذا الإحتمال مستبعدا بالنسبة للدول النامية ؛ اذ لو كان الأمر كذلك لما كانت هناك مشكلة حقيقة تواجه تلك الدول في طريقها للنمو . ويمكن القول أن هذا الإحتمال أكثر إنطباقا على ظروف الدول الصناعية المتقدمة الا وهي حالة التوازن غير المستقر . ويمثل هذا الاحتمال المنحنى رقم (٢) في الشكل (٣ – ٣ .

الإحتمال الثالث : يكون النظام الإقتصادي طبقا لهذا الإحتمال في حالة من التوازن شبه المستقر بالنسبة للإختلالات البسيطة التي تحدث للتوازن ولكنه ليس كذلك بالنسبة للإختلالات الكبيرة في هذا التوازن . وتتضمن هذه الحالة إحتمالين

ا ، ب . أما الاحتمال الأول فيعني أن النظام الإقتصادي يكون في حالة توازن شبه مستقر بالنسبة للإختلالات البسيطة للتوازن ، أي حينما يكون مفعول القوى الدافعة للنمو التي تخل بهذا التوازن أقل من مفعول القوى المضادة ، بحيث يترتب على ذلك العودة إلى متوسط دخل الفرد عند التوازن . ففي هذه الحالة يكون مفعول قوى الاستثمار في زيادة متوسط دخل الفرد أقل من قوى الزيادة السكانية في تخفيض هذا الدخل ، بحيث يعود الإقتصاد إلى نقطة التوازن [1] ، طالما كانت القوى التي تخل بهذا التوازن ليست على درجة كبيرة من القوة . ويمثل هذا الاحتمال المنحنى (٣ ا ) في الشكل (٣ — ٣)، إلا أن النظام الإقتصادي سوف يولد قوى دافعة للنمو من القوة بحيث تكون قادرة على وضع الاقتصاد القومي على مسار حركة تراكمية أعلى ويصبح الاقتصاد القومي في حالة من النمو الذاتي المستمر اذا كان الإختلال في التوازن كبيرا . وهذا هو معنى الحالة الثانية من الإحتمال الثالث . فطبقا لهذا الاحتمال إذا كانت القوى الدافعة للنمو والتي تخل بالتوازن القائم من القوة والضخامة فإنها سوف تكون أقوى أثرا من القوى المضادة مما يترتب عليه وضع الاقتصاد القومي على مسار حركة تراكمية إلى أعلى بعيدا عن نقطة التوازن الأصلية، أي أنه في هذه الحالة سوف تكون قوى الاستثمار الدافعة لزيادة متوسط دخل الفرد أقوى من مفعول قوى السكان في تخفيض هذا الدخل ، بحيث يزداد متوسط دخل الفرد باستمرار وبالتالي يزداد الاستثمار كنسبة من الدخل،مما يدفع إلى زيادة متوسط دخل الفرد مرة أخرى ويبتعد الاقتصاد القومي نتيجة لذلك عن نقطة التوازن الأصلي بصفة مستمرة ، أي يدخل مرحلة النمو الذاتي . ويمثل هذه الحالة المنحنى ( ٣ ب ) في الشكل (٣ — ٣)[2] .
فإذا كانت القوى التي تؤدي إلى الاخلال بالتوازن من القوة بحيث تؤدي إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد من ب ن إلى ب ج فان الاقتصاد القومي سوف يبدأ في حركة تراكمية تبعده دائما عن نقطة التوازن الأصلية . أما إذا كانت القوى

(١) Leibenstein, op. cit., p. 23.

(٢) Leibenstein, op. cit., p. 23.

التي أدت إلى إختلال التوازن من الضعف بحيث رفعت متوسط دخل الفرد من ن ب إلى ب د – وهي الحالة ا – فإن الاقتصاد القومي سوف يعود إلى التوازن مرة أخرى . ويرى ليبنشتين أن الاحتمال الثالث بشقيه ( ا ، ب ) يمثل حالة الدول المتخلفة . فهي تعيش في حالة من التوازن شبه المستقر عند مستويات منخفضة من الدخل ، ذلك أن الاختلالات في هذا التوازن كانت دائما ضعيفة بحيث أن القوى المضادة للنمو كانت دائما وأبدا أقوى من القوى الدافعة للنمو مما ترتب عليه بقاء الاقتصاديات المتخلفة في هذه الحالة من التوازن شبه المستقر . إلا أنه يمكن دفع الدول المتخلفة إلى طريق النمو الذاتي اذا كانت الاختلالات التي تحدث لهذا التوازن من القوة بحيث يكون مفعول القوى الايجابية أقوى من مفعول القوى السلبية .

ويحاول ليبشتين بما تقدم أن يقدم نظرية متكاملة لتفسير التخلف ، فالنظرية كما يدعي لا تفسر فقط التخلف وإنما تعطي تفسيرا لحالة الدول المتقدمة الصناعية الآن وكيف إستطاعت أن تنمو في الماضي [1] . فالإحتمال الثاني يمثل حالة الدول الصناعية المتقدمة الآن . أما الإحتمال الثالث بشقيه فهو يفسر ظاهرة التخلف وهي وجود هذه الدول في حالة من التوازن شبه المستقر بحيث أن أي مجهود انمائي يواجه بقوى مضادة أقوى منه مما يدفع بالنظام إلى حالة التوازن، كما يفسر الإحتمال الثالث كذلك كيف استطاعت الدول المتقدمة أن تنمو في الماضي ، ذلك أن المجهود الانمائي كان دائما أقوى من مفعول القوى المضادة للنمو . كذلك تشير هذه النظرية إلى طريق الخروج من اسار التخلف وذلك عن طريق بذل المجهود الانمائي الكافي اللقضاء على القوى السلبية المضادة للنمو في المجتمعات المتخلفة .

الا أن هذه النظرية تعجز كسابقتها عن تقديم تفسير مقنع لظاهرة التخلف ، وفي هذا الصدد نورد الملاحظات التالية على هذه النظرية :

---

(١) Leibenstein, op. cit., pp. 31-33.

أولا : إستطاعت نظرية التوازن شبه المستقر أن تتخطى بعض الانتقادات الموجهة إلى نظرية الحلقة المفرغة ؛ فهي لا تقف عند حدود التوازن المستقر الذي يعكس حالة من الركود المستمر ، ولكنها تسلم بامكانية حدوث جهد انمائي يترتب عليه زيادة حجم الموارد،الا أن هذا الجهد الانمائي ليس بالقدر الكافي لوضع الاقتصاد على طريق النمو الذاتي . لكن هذه النظرية ما زالت تعاني من أوجه النقص العام الذي تعاني منه نظرية الحلقة المفرغة وهو التزامها بفكرة التوازن لتفسير ظاهرة التخلف .

ثانيا : إن هذه النظرية عاجزة كسابقتها عن أن تفسر أو توضح المنشأ التاريخي لظاهرة التخلف . فالتخلف ليس ظاهرة تاريخية ، ولكنه نتاج تفاعل عوامل كامنة في إقتصاديات هذه الدول .

ثالثا : إن منطق هذه النظرية وما يؤدي إليه من نتائج منطق فارغ من المعنى. فاستمرار ظاهرة التخلف يرجع طبقا لهذه النظرية إلى عدم بذل الدول المتخلفة جهدا إنمائيا كافيا ، أو بذلها جهدا أنمائيا غير قادر على مواجهة القوى المضادة للانماء . وهذه نتيجة واضحة بذاتها ولا تحتاج إلى هذا البناء النظري للتدليل عليه . فاستمرار التخلف لا بد وأن يعود إلى عدم بذل جهد إنمائي كاف للقضاء على عقبات النمو . لكن القضية الهامة هي لماذا عجزت هذه الدول عن بذل هذا الجهد الانمائي أو ما هي العوامل التي جعلت هذا الجهد الانمائي غير مثمر ؟

رابعا : تركز هذه النظرية على عاملين أساسيين : الاستثمار بوصفه القوة الدافعة لزيادة الدخل، والنمو السكاني بوصفه القوى المانعة أو المهبطة لنمو الدخل الفردي. وهذا تبسيط لا لزوم له للمشكلة ، ذلك أن مشكلة التخلف أعقد من ذلك بكثير . فزيادة الاستثمار طبقاً لهذه النظرية سوف تؤدي لطريقة آلية ومباشرة إلى زيادة الدخل القومي والدخل الفردي . ونحن نعلم أن ذلك لن يتأتى اذا لم تتوافر العوامل الأخرى التي تؤدي إلى أن ينتج الاستثمار أثره في زيادة الدخل. كذلك فإن منطق هذه النظرية يؤدي إلى النتيجة الآتية : وهو أن زيادة دخل الفرد عن حد معين ،

حتى لو كان ذلك راجعا إلى اكتشاف مورد جديد أو مساعدة خارجية ، سوف يولد حركة تراكمية من زيادة الاستثمار وزيادة الدخل من شأنها وضع الإقتصاد القومي على مسار النمو الذاتي . وواقع الدول المتخلفة وتجربتها تثبت عكس ذلك تماما ، ففي عديد من الدول المنتجة للبترول يصل مستوى الدخل الفردي إلى مستويات مرتفعة وفي الوقت نفسه لا يمثل الانفجار السكاني مشكلة معوقة للنمو ، مع هذا فشلت هذه الدول في وضع إقتصادها على مسار هذه الحركة التراكمية . أضف إلى هذا أن الانفجار السكاني يجب النظر إليه على أنه جزء لا يتجزأ من مشكلة التخلف وأنه أحد مظاهر هذه المشكلة .

رابعا : أن النظرية مثلها في ذلك مثل النظرية التقليدية الاقتصادية تحاول تجريد المتغيرات الاقتصادية والتفاعل بينها من الوضع الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي تعمل في إطارة هذه المتغيرات .

خامسا : تقع هذه النظرية في نفس الخطأ الذي وقعت فيه نظرية الحلقة المفرغة وذلك بتصويرها للعلاقات بين المتغيرات بصورة مباشرة سطحية وبسيطة : فزيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل الذي يدفع الادخار مرة أخرى إلى الزيادة . لذلك تقوم هذه النظرية على مجموعة من العلاقات الدائرية بين المتغيرات كما هو الحال في نظرية الحلقة المفرغة . وتتوجه على هذة النظرية كافة الإنتقادات التي وجهت إلى منطق العلية الدائرية. إضف إلى هذا أن هذه النظرية تهمل عنصر الزمن في تحليلها ، فزيادة متوسط دخل الفرد يؤدي مباشرة وفي نفس الوقت دون فاصل زمني إلى زيادة السكان . أما إذا تصورنا وجود فجوة زمنية بين السبب والنتيجة فإن نتيجة التحليل قد تتغير إلى حد بعيد .

### حـ – نمط العلاقات الإقتصادية الدولية في القرن التاسع عشر ونتائجها كتفسير للتخلف .

فشلت النظريتان السابقتان في تقديم تفسير واضح ومقبول لظاهرة التخلف .

وفي إعتقادنا أن أي نظرية متكاملة لظاهرة التخلف لا بد وأن تكون قادرة على توضيح أمرين أساسيين وهما كيف نشأت المشكلة؟ أي ما هي الظروف التاريخية التي نشأت فيها والعوامل التي شاركت في نشأتها؟وثانيهما لماذا استمرت هذه الظاهرة المركبة ذات الابعاد المتعددة عبر فترة ممتدة من الزمن، ويكون ذلك عن طريق توضيح كيف نشأت خصائص التخلف المختلفة ولماذا إستمرت ؟ .
تحاول هذه النظرية الثالثة أن تقدم هذا التفسير بالنظر إلى مشكلة التخلف في إطارها التاريخي موضحة بذلك العوامل التي تفاعلت لتدعيم هذه الظاهرة وإستمرارها ويركز هذا التفسير على نمط العلاقات الاقتصادية الدولية الذي نشأ في القرن التاسع عشر بين ما يطلق عليه اليوم الدول المتخلفة وبين الدول التي مارست الثورة الصناعية في القرن الثامن والتاسع عشر .

ترتب على الثورة الصناعية تحول وتغير ضخم في بلدان أوربا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر . إذ أحدثت الثورة الصناعية تحول جوهري في أساليب الانتاج الصناعي كما أدت إلى تغير كيفي في التنظيم الاجتماعي السائد . فلم تقتصر الثورة الصناعية على مجرد اختراع جديد في وسيلة من وسائل الإنتاج – وهو الآلة البخارية – بل جاءت في حقيقة الأمر بسلسلة متصلة من الاختراعات والتجديدات تدفع الواحدة منها الأخرى مما أدى إلى تغير جوهري في أساليب الانتاج المستخدمة في كافة فروع الانتاج الصناعي . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل أحدث هذا التغير الجوهري في أساليب الانتاج تغير كيفي في طبيعة التنظيم الاجتماعي السائد ، ولذا جرت العادة على الاشارة إلى الثورة الصناعية وما صاحبها من ثورة رأسمالية في علاقات الانتاج.وظهرت نتائج الثورة الصناعية في التوسع السريع للقطاع الصناعي وفي إرتفاع معدلات نمو الانتاج الصناعي لم يسبق لها مثيل.ولقد صاحب هذا التوسع الصناعي خلق فرص جديدة للعمالة على نطاق كبير . وساعد هذا التوسع في فرص العمالة ، بجانب التحسن الذي حدث في أساليب

الصحة العامة ، إلى انفجار سكاني في بلدان أوربا في ذلك الوقت [1] . وهكذا واجهت أوربا الانفجار السكاني في وقت كان فيه الانتاج الصناعي يتزايد بسرعة شديدة . ولقد ترتب على هذا التوسع الصناعي،وما استتبعه من توسع في فرص العمالة والانفجار سكاني ، ازدياد الحاجة للبحث عن مصادر للمواد الأولية الغذائية والصناعية ، وذلك لمواجهة الازدياد في الطلب على المواد الغذائية الناشيء عن الزيادة السكانية وازدياد العمالة في الصناعة . أضف إلى ذلك حاجة الصناعة المتوسعة إلى مصدر للمواد الأولية . ويمكن القول أن عدم القدرة على مواجهة هذه الزيادة في الطلب على المواد الغذائية نتيجة للتوسع الصناعي كان من الممكن أن يهدد هذا التوسع الصناعي ، إذ قد يؤدى ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وهو ما يمكن أن يهدد أو يوقف عملية التوسع الصناعي . وهذه قضية هامة أساسية احتلت جزءا هاما من مناقشة الاقتصاديين الكلاسيك في ذلك الوقت . هذا فضلا عن أن الحصول على مواد أولية بتكلفة منخفضة سوف يؤدى إلى إزدياد أربحية الصناعات القائمة ومن ثم ازدياد امكانية التوسع الصناعي .

ولذلك اتجهت أوربا الصناعية إلى البحث عن مصادر لهذا الطلب المتزايد للمواد الأولية الغذائية والصناعية . فانسابت رؤوس الأموال من أوربا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وتركزت هذه الاستثمارات في قطاعات انتاج المواد الأولية للتصدير ، سواء أكانت مواد أولية غذائية أو صناعية . واستتبع ذلك توسع قطاعات تصدير

---

(١) ففي انجلترا مثلا كان النمو السكاني في القرن السابق على الثورة الصناعية ١٦٥٠ — ١٧٥٠ حوالي مليون نسمة ، بينما بلغ هذا النمو في الخمسين سنة اللاحقة ١٧٥٠ — ١٨٠٠ حوالي ٥ مليون نسمة ، هذا في حين شهدت الخمسون سنة التالية (١٨٠٠ — ١٨٥٠) نموا سكانيا قدره١٠ ملايين نسمة . أنظر

Tabbat Griffith « Population Problems of the Age of Malthus », Cambride University Press, 1926, pp. 20-30. Also C.M. Buer, Health, wealth and Population in the early days of the industrial revolution, » London, 1926 W.G. Hoffman, British industry 1700-1950, Oxford 1955. pp. 331-332.

المواد الأولية في هذه البلدان . واتخذ اسلوب الانتاج في هذه القطاعات أسلوب الانتاج الرأسمالي في شكل مزارع رأسمالية كبيرة « Plantations »[1] أو مناجم رأسمالية ، مثل المزارع الرأسمالية للشـاي والكاكاو والقصب والبن والمطاط ومناجم النحاس ... الخ . وساعد على توسع هذه القطاعات النمو المتزايد للطلب العالمي على المواد الأولية في ذلك الوقت . والسؤال الذي نحن بصدد الاجابة عليه الآن هو : لماذا لم يؤد ذلك إلى دفع عجلات النمـو في إقتصاديات هـذه الدول بالرغم مـن الزيادة المستمرة للطلب العالمي على المواد الأولية وما تبع ذلك من تركز الاستثمارات في قطاع انتاج المواد الأولية للتصدير وتوسعها في الدول الناميـة ؟ لماذا لم يؤد ارتفـاع مستوى التراكم الرأسمالي والنموالتكنولو جي والتوسع المستمر في قطاع تصدير المواد الأولية في هذه البلدان إلى امتداد أثار النمو والتوسع إلى قطاعات الانتاج الداخلية؟لماذا لم يدفع نمو قطاع التصدير حركة التصنيع والتوسع في هذه البلدان بل اقتصر النمو وحده على قطاع انتاج المواد الأولية للتصدير دون نقل أثار النمو إلى بقية القطاعات؟ ولماذا ظلت القطاعات الأخرى على مستوى التخلف الذي كانت عليه ؟ .
والسبب الرئيسي في طرح هذا السؤال هو أن توسع التجارة الدولية للمواد الأولية وما استتبعه من انتقال رؤوس الأموال كان قد امتد قبل ذلك إلى تلك المناطق التي تعرف اليوم باسم « مناطق الاستيطان الحديث[2] « Regions of Recent Settlement » ، الا أن النتائج كانت مختلفة تماما . فقد أدى التوسع في التجارة الدولية وبالتالي انتقال رؤوس الأموال إلى هذه البلدان وتوسع قطاع تصدير المواد الأولية بها ، إلى انتقال أثار النمو إلى بقية قطاعات الاقتصاد القومي في هذه البلدان ، أي أن التوسع والنمو في قطاع التصدير قد امتد أثره إلى بقية الاقتصاد القومي في هذه البلدان فخلق حركة نمو وتوسع مستمر في اقتصاديات هذه البلدان . ولذا قيل أن التجارة الدولية في القرن التاسع عشر

---

(١) G. Myrdal, Asian Drama, op. cit., pp. 442-449.

(٢) وهي استراليا ونيوزيلاند وكندا والأرجنتين ويدخل فيها أيضا الولايات المتحدة الأمريكية.

لعبت دور «آلية النمو» « Mechanism of growth » وذلك في نقل عملية النمو والتوسع التي كانت تحدث في بلدان أوربا في ذلك الوقت إلى تلك المناطق الجديدة من العالم [1] . ولقد انتقلت عملية النمو من خلال ميكانزم التجارة الدولية عن طريق التوسع في الطلب على المواد الأولية . لماذا إذا لم تشاهد الدول المتخلفة مثل هذا التوسع ؟ أي لماذا لم يؤدي توسع الطلب العالمي على المواد الأولية وتوسع قطاعات التصدير بها إلى نقل حركة النمو والتوسع إلى اقتصادياتها ، كما حدث في دول الاستيطان الحديث ، استراليا ونيوزيلاند وكندا والتي أصبحت اليوم في عداد الدول المتقدمة ، بل إقتصر التوسع والتقدم على قطاعات التصدير دون بقية القطاعات ؟ إن الإجابة على هذا السؤال تكمن في عوامل متعددة تعتبر هي المسئولة عن إستمرار ظاهرة التخلف في هذه البلدان ، وهذه العوامل يجب بحث كل منها على حدة وهي ١) طبيعة ميكانزم العلاقات الدولية وما نتج عنه من أثار ، ٢) سياسات العمل الرخيص « Cheap labour policy » التي إتبعتها مراكز الاستثمار الأجنبي ، ٣) السياسات الصناعية التي أتبعتها الدول الأوربية تجاه الدول المتخلفة في ذلك الوقت والادوات التي استخدمتها لتنفيذ هذه السياسة مثل سياسات التعريفة والتجارة .. الخ ٤) البنيان الاجتماعي والاطار السياسي والقانوني التي ساعدت الدول الأوربية ذات المصلحة في هذه الاستثمارات على بناءه وتدعيمه في هذه الدول ٥) عملية الغزو الحضاري التي صاحبت عملية الاحتكاك والارتباط وبالتالي تبعية الدول التي تسمى اليوم بالدول المتخلفة للدول الأوربية الصناعية . لكن يجب قبل بحث كل من هذه العوامل على حدة والتفاعل بينها الإشارة إلى ننشأة ظاهرة التخلف .

فنحن نعتبر أن ظاهرة التخلف كما نعرفها اليوم قد نشأت مع دخول الدول المتخلفة ( كما نعرفها اليوم ) كجزء من السوق الرأسمالي العالمي . فعلى أثر انسياب رؤوس الأموال إلى هذه الدول وتركزها في قطاع إنتاج المواد الأولية

---

(١) Nurkse R., « Patterns of Trade and Development, op. cit., pp. 283-387.

للتصدير وتوسع التجارة الدولية ثم إندماج اقتصاديات هذه الدول في السوق الرأسمالي العالمي أصبحت الدول المتخلفة جزءا لا يتجزأ من السوق الرسمالي العالمي . وقد أدى هذا الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي إلى ضرورة نشوء نوع من التخصص وتقسيم العمل في إطار هذا السوق العالمي بموجبه تخصصت الدول المتخلفة في انتاج المواد الأولية للتصدير بينما تخصصت الدول الأوربية الصناعية في انتاج السلع الصناعية . ونتج عن هذا التخصص وتقسيم العمل الدولي نتائج هامة على إقتصاديات المجموعتين من الدول . فقد أدى هذا الاندماج في السوق العالمي وما نتج عنه من تخصص وتقسيم عمل إلى بدء ظهور ظاهرة التخلف وتدعيمها واستمرارها . وقد نتج عن هذا الاندماج وطبيعة العلاقات الدولية التي نشأت بين الطرفين ضرورة نمو طرف على حساب طرف آخر، أي نمو الرأسمالية الصناعية على حساب الرأسمالية الناشئة في هذه الدول. ومنذ ذلك الوقت بدأت الفجوة بين مستوى التقدم الإقتصادي والتكنولوجي تنمو وتتسع بين هاتين المجموعتين من الدول، أي بدأت ظاهرة التخلف في الوجود. ذلك أن ظاهرة التخلف ظاهرة نسبية، بمعنى أننا نقارن مستوى التقدم في مجموعة من الدول بمجموعة أخرى . فلا يمكن أن يقال أن انجلترا كانت متخلفة في القرن السابع عشر مثلا ، اذ لا بد أن تكون متخلفة بالنسبة إلى دولة أخرى أو بالنسبة إلى المستوى الاقتصادي السائد في مجموعة أخرى من الدول وهذا ما لم يكن قائما في ذلك الوقت. كذلك الأمر بالنسبة لما يطلق عليه اليوم الدول المتخلفة . فمستوى التقدم الفني والتكنولوجي في هذه هذه الدول لم يكن يقل عن مستوى التقدم التكنولوجي في أوربا في القرن السابع عشر أو حتى في القرن الثامن عشر حتى قيام الثورة الصناعية. بمعنى أنه لم توجد حتى ذلك الوقت أي فجوة تكنولوجية بين المجموعتين من الدول [1] ، بل على

---

(١) عن مستوى التقدم التكنولوجي في أوربا والدول الأسيوية أنظر

**Vera Anstey : The Economic Development of India, 4th edition London, 1952, p. 50, Jawaherlal Nehru, The Discovery of India, 4th adition, London 1956, p. 282. B. Higgins, Western Entreprise and Economic Development of South Asia », Pacific Affairs, Institute of Pacific Relations, New York, March, 1958, p. 75.**

العكس من ذلك كانت بعض هذه المناطق متقدمة على بعض بلدان أوروبا سواء في نوع السلع المنتجة أو الفن الانتاجي المستخدم . فالفجوة التكنولوجية بين هاتين المجموعتين من الدول حديثة العهد [1] تعود إلى الثورة الصناعية . وقد ترتب على اندماج اقتصاديات هذه الدول وطبيعة العلاقات التي نشأت في إطار السوق الرأسمالي العالمي كما ذكرنا نمو طرف على حساب طرف آخر ومن ثم بدأت الفجوة التكنولوجية في الاتساع وما استبع ذلك من فجوة في مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي . وهكذا ، فظاهرة التخلف بمعنى الانخفاض النسبي في مستوى المعيشة ومستوى التقدم الفني والتكنولوجي واتساع حدة هذا الانخفاض النسبي بدأت مع عملية إندماج إقتصاديات هذه الدول في السوق الرأسمالي العالمي . أما كيف إستطاعت نمط العلاقات الاقتصادية الدولية التي نشأت في إطار هذا السوق العالمي أن تعمق هذه الفجوة ، أي تعمق ظاهرة التخلف فهو ما سنحاول بيانه فيما يلي عند بحثنا للعوامل الخمس التي سبقت الاشارة إليها .

أما فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية في قطاعات التصدير في الدول النامية ، فقد اتخذت هذه الاستثمارات وأنماط إستغلالها مظاهر عدة تختلف كثيرا عن أنماط الاستغلال الزراعي التقليدي السائد في الدول النامية قبل انسياب هذه الاستثمارات ؛ إذ تركزت هذه الاستثمارات في توسع زراعة النباتات الشجرية أو الجذريــة كالمطاط والبن والشاي والكاكاو وقصب السكر ، وهي نباتات تختلف عن الزراعة التقليدية في الدول المتخلفة في ذلك الوقت كالقمح والأرز ... الخ . ويرجع هــذا الاختلاف إلى فترة التفريخ الطويلة « Gestation period [2] » التي تحتاجها هذه الأنواع من النباتات . ويختلف نمط الاستغلال في قطاع التصدير عن النمط السائد في القطاع التقليدي من حيث تنظيم الانتاج . إذ

---

(1) U.N.C.T.A.D., « Transfer of Technology, including know-how and Patents », a study by the secretariat of the UNCTAD. Geneva, 1970, p. 11.

(2) وهي الفترة التي تمر بين بدأ الزراعة وبداية الإثمار .

اتخذ تنظيم الانتاج في قطاع التصدير كما بينا من قبل أسلوب الانتاج الرأسمالي[1] في أدوات الانتاج المستخدمة وفي استخدامه للعمل الأجري. وتختلف المزارع الرأسمالية الكبيرة « Plantations » عـن الزراعة التقليديـة مـن حيث استخدام رأس المال والعمل بالنسبة للوحـدة من الأرض. فكمية رأس المال المال المستخدمة في هذه الزراعة الرأسمالية تفوق بكثير تلك المستخدمة في الزراعة التقليدية، وبالتالي لم تكن الزراعة الرأسمالية نوع من الاستغلال في مقدور المال المحلي أن يقوم به. كذلك يتميز هذا النوع من الاستغلال الزراعي بازدياد طلبه على القوة العاملة بالنسبة للوحدة من الأرض عن الزراعة التقليدية السائدة في هذه المجتمعات. وهكذا مثلت قطاعات التصدير في هذه البلدان نمطا جديدا للانتاج، اذ كان بمثابة شكل من أشكال التصنيع أدخلت على اقتصاديات هذه هذه الدول. وبالرغم من ذلك فلم يستطع هذا التوسع في قطاع التصدير للمواد الأولية نتيجة للزيادة المستمرة في الطلب العالمي على المواد الأولية أن يدفع عملية النمو والتقدم في قطاعات الانتاج الداخلية في هذه المجتمعات. ويرجع ذلك إلى عوامل متعلقة بطبيعة ملكية أدوات الانتاج في قطاع التصدير، اذ كانت ملكية أدوات الانتاج في أيدي أجنبية.

ونتيجة لهذه الملكية لأدوات الانتاج في قطاع التصدير فإن الأرباح المتولدة في هذا القطاع لم يكن يعاد إستثمارها في إقتصاديات الدول التي تمركزت فيها هذه الاستثمارات، بل كان يعاد تصديرها إلى الخارج، إلى الدولة الأم التي تدفقت منها هذه الاستثمارات لرفع مستوى التراكم الرأسمالي في قطاع الصناعة في أوروبا دافعة بذلك عملية النمو والتوسع الصناعي هناك[2]. حتى ذلك الجزء من الاستثمارات الذي كان يعاد استثماره محليا كان قاصرا على تلك الخدمات المتصلة بعملية التصدير، كالسكك الحديدية والموانيء ...الخ وكلها متصلة بعملية

(١) Myrdal, Asian Drama, op. cit., p. 443.

(٢) H.W. Einger : « The Distribution of Gains between Investing and Barrawing Countries », in International Development, Grawth and Change, London 1964, p. 163.

التصدير ، ولم يوجه جزء منها إلى قطاعات الانتاج الداخلية وبالتالي عجزت هذه الاستثمارات الأجنبية في قطاع التصدير أن تدفع عجلات النمو في اقتصاديات هذه الدول . أضف إلى ذلك أن أجور العمال المهرة والفنيين والمديرين الذين صاحبوا هذه الاستثمارات الأجنبية كان يعاد تصدير الجزء الأغلب منها إلى الخارج . وصاحب توسع قطاعات الانتاج للتصدير والاستثمار فيها ازدياد الطلب على المعدات والآلات ، الا أن هذا الطلب لم يدفع إلى الاستثمار والانتاج لهذه الآلات في الداخل، ذلك أن هذا الطلب كان يتم مواجهته عن طريق الاستيراد من الخارج . وهذا يعني أن مضاعف التجارة الخارجية لم يؤت أثاره المرجوة نتيجة لزيادة حجم التسربات إلى الخارج كما أضعف من أثر هذا المضاعف ارتفاع الميل للاستيراد في الدول النامية .

وهكذا نرى أن توسع قطاع التصدير في الدول المتخلفة قد أدى إلى دفع وتقوية حركة النمو والتقدم الصناعي في بلدان أوروبا من عدة نواحي أساسية : أولا أن توسع قطاع الصادرات قد أدى إلى تدفـق مستمر مـن المواد الأولية الغذائية والصناعية عند أسعار مخفضة لسد حاجة التوسع الصناعي في أوروبا . ثانيا : رفع معدل التراكم الرأسمالي في الصناعة في أوربا باعادة استثمار الأرباح التي تولدت في قطاعات تصدير المواد الأولية في توسيع قاعدة التصنيع في أوروبا — وهي البلدان التي تدفقت منها الاستثمارات — بدلا من اعادة إستثمارها في الدول التي يوجـد بها قطاعات التصدير : ثالثا ازدياد الطلب على المعدات والآلات اللازمة لتوسع قطاعات التصدير والأنشطة المحيطة بها . وهناك عامل رابع سوف نشير إليه فيما بعد وهو فتح الدول المتخلفة كسوق رئيسية للمنتجات الصناعية .

فليس غريبا اذا أن يرى الكثير مـن الكتاب أن الاستثمارات الأجنبية في قطاع انتاج المواد الأولية للتصدير لم تكن أجنبية الا من حيث موقعها الجغرافي فقط . ذلك أنه حيث يكون هدف الاستثمار هو خلق مصادر جديدة للمواد الغذائية لسد احتياجات السكان والآلات في الدول الصناعية فإننا نكون بصدد

استثمار محلي بالمعنى الاقتصادي للكلمة ـ أي محليا من وجهة نظر الدول التي إنسابت منها الاستثمارات ـ الا أنه لأسباب جغرافية كان على هذه الاستثمارات أن تكون في دول أخرى [1] . بل يذهب سنجر إلى القول أنه إذا كان المعيار الحقيقي لآثار الاستثمار يكمــن في آثار مضاعف الاستثمار في شكل اضافات للدخل ، والعمالة ، ورأس المال والمعرفة الفنية ونمو الوفورات الخارجية ، فإن عديدا من الاستثمارات في الدول المتخلفة التي جرى العرف على النظر إليها بوصفها إستمارات أجنبية يجب في الحقيقة النظر اليها بوصفهــا إستمارات محلية [2] من وجهة نظر الدول الصناعية المتقدمة . ذلك أن آثار مضاعف الاستثمار قد ظهرت في الدول الصناعية صاحبة هذه الاستمارات أكثر مــن الدول المتخلفة حيث توجد هــذه الاستثمارات . وهكذا أصبحت قطاعات التصدير في الدول النامية جزءا لا يتجزأ من اقتصاديات الدول المتقدمة الصناعية [3] ومراكز أمامية « Outpast » لها ، وليست جزءا من اقتصاديات الدول النامية ؛ اذ عجزت هذه القطاعات أن تحتل مراكز دافعة للنمو في اقتصاديات الدول المتخلفة للأسباب السابق ذكرها ، ولعل الفارق الواضح بين مستوى الانتاجية في قطاع التصدير وفي القطاعات الداخلية لهذه الدول هو خير دليل على ذلك[4] .

هذا فضلاً عن أن تطور الأسعار النسبية ـ العلاقة بين أسعار السلع الأولية والسلع الصناعية ـ كان منذ السبعنيات من القرن الماضي في صالح الدول المتقدمة الصناعية ؛ إذ تشير الدراسات إلى اتجاه معدل التبادل الدولي بين السلع الصناعية والسلع الأولية إلى صالح السلع الصناعية . ولا يمكن في هذا الصدد القول أن التغير في العلاقات السعرية إنما يعكس تغيرا في النفقة الحقيقية لكل من السلع الصناعية والسلع الأولية ؛ إذ يتنافى هذا القول مع الواقع ؛ لأن كل الدلائل تشير إلى ارتفاع الإنتاجية بمعدل أسرع في القطاع الصناعي

(١) Singer, op. cit., p. 163. Also, Myrdal, Darma, op. cit., p. 448.

(٢) Singer, op. cit., p. 163.

(٣) Singer, op. cit., p. 163. Also G. Myrdal, Asian Drama, op. cit., p.448.

(٤) Singer, op. cit., p. 164.

في الدول المتقدمة الصناعية منها في انتاج المواد الأولية سواء في الدول المتخلفة أو الدول المتقدمة . ثم إن أن مستوى المعيشة في الدول المتقدمة الصناعية ( وهو يتأثر ويتحدد بمستوى الانتاجية في القطاع الصناعي ) ، قد زاد في السنوات الخمسين الماضية عن مستوى المعيشة في الدول المتخلفة ( وهو يتأثر ويتحدد بمستوى الانتاجية في القطاع الزراعي أو القطاع الأول ) . أما التفسير الحقيقي للتغير في الأسعار النسبية بين السلع الأولية والسلع الصناعية فهو يكمن في الطريقة التي يتم بها توزيع ثمار التقدم التكنولوجي في كل من قطاع انتاج السلع الأولية للتصدير وقطاع الصناعات التحويلية في الدول المتقدمة ؛ لأن ثمار التقدم التكنولوجي قد تذهب إلى المنتجين في صورة زيادة في الدخول أو للمستهلكين في صورة إنخفاض الأسعار . أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية المنتجة في الدول المتقدمة فقد كان الشكل الأول لتوزيع ثمار التطور التكنولوجي هو الأهم ، في حين أن الشكل الثاني وهو انخفاض الأسعار يمثل الطريقة التي تم بها توزيع ثمار التطور التكنولوجي في قطاع انتاج المواد الأولية في الدول النامية . وهذا يعني أن الدول المتقدمة الصناعية في أوربا قد جنت ثمار التطور في الحالتين : في صورة ارتفاع الدخول في عملية الانتاج الصناعي، وفي انخفاض أسعار المواد الأولية الغذائية والصناعية . هذا بينما جنت الدول المتخلفة الغرم في الحالتين في صورة ارتفاع أسعار السلع الصناعية التي تستوردها كمستهلكة وانخفاض أسعار المواد الأولية التي تنتجها [1] .

وهكذا نرى أن تركز الاستمارات في قطاعات إنتاج المواد الأولية للتصدير وتوسع هذه القطاعات تبعا لذلك لم يترتب عليه دفع عجلات النمو في إقتصاديات هذه الدول . ويرجع ذلك إلى ضعف أثار مضاعف التجارة الخارجية نتيجة لعظم التسربات إلى الخارج ، ثم إن الاثار التراكمية للاستثمار قد اتخذت مكانها في الدول الصناعية المتقدمة وليس في تلك الدول التي تمركزت فيها الاستثمارات ، هذا بجانب انخفاض معدلات التبادل التجاري لغير صالح الدول المنتجة للمواد

(١) Singer, op. cit., p. 164.

الأولية مما حرمها من جني ثمار هذا التخصص . وترتب على هذا التخصص اختلال هياكل هذه الدول الإنتاجية وتوجيه مواردها نحو هذا التخصص الدقيق ، إذ استوعبت قطاعات التصدير — حيث سمحت الظروف [١] بذلك — الطاقات الادارية والقدرات التنظيمية والموارد الاستثمارية المحلية مضيعة بذلك الفرصة في إستخدام هذه الموارد في وجه آخر . وبالتالي حرم على هذه الدول السير في طريق أكثر ديناميكية وأكثر قوة في دفع عجلات النمو وهو طريق التصنيع [٢] .

ويرى البعض أن انسياب رؤوس الأموال إلى قطاع انتاج المواد الأولية للتصدير وما إستتبع ذلك من توسع هذه القطاعات قد أدى إلى إستيعاب هذه القطاعات لأعداد كبيرة من القوى العاملة المحلية نظرا لأن احتياجات المزارع الرأسمالية الكبيرة للقوة العاملة بالنسبة للوحدة الأرضية يفوق احتياجات الوحدة الأرضية في الزراعة التقليدية في هذه الدول . وبالتالي فإنه من الممكن أن يؤدي استيعاب العمالة في قطاع التصدير عند مستويات مرتفعة من الانتاجية إلى دفع عجلات النمو في القطاعات الداخلية في هذه الدول . وهذه نظرة صائبة ولا شك ، اذا كان ما تم بالفعل هو إستيعاب هذه القوى العاملة عند مستويات مرتفعة من الانتاجية والأجور ، الا أن سياســات العمل الرخيص « Cheap labour policy » التي اتبعتها مراكز الاستثمار الأجنبي وساندتهــا الادارات

(١) لقد أشرنا إلى عبارة « حيث سمحت الظروف بذلك ذلك » أنه في بعض الأحيان حينما حاولت بعض المهارات والقدرات التنظيمية المحلية في الاتجاه بمواردها إلى قطاع التصدير منع عليها ذلك جبرا ، حتى لا يترتب على ذلك انخفاض عرض المواد الغذائية إلى العاملين في قطاع التصدير . فمثلا في جزر الهند الشرقية منعت الحكومة الهولندية المزارعين المحليين من زراعة قصب السكر أو المطاط عن طريق منع معامل تكرير السكر من شراء قصب السكر من المزارعين الوطنيين ، كما فرضت ضريبة عالية على المطاط الذي يقوم بانتاجه صغار المزارعين . أنظر
B. Higgins, Western Enterprise... op. cit., p. 75.

(٢) يشير سنجر إلى أنه بالرغم من أن قطاعات انتاج المواد الأولية للتصدير أكثر انتاجية ومتقدمة تكنولوجيا عن الزراعة التقليدية في الدول المتخلفة ، الا أنها أقل انتاجية وأقل ديناميكية من الصناعة التي كان يمكن أن تنمو وتتقدم في هذه البلدان اذا لم تتوجه نحو هذا التخصص في انتاج المواد الأولية . أنظر Singer, op. cit., p. 164.

الاستعمارية في هذه الدول ، حالت دون إحداث هذه الآثار . وهذا يتطلب منها بحث العامل التالي الذي أشرنا إليه سابقا وهو سياسات العمل الرخيص وأثارها .

وإتخذت الاستثمارات الأجنبية في شكل المزارع الرأسمالية الكبيرة أو المناجم مكانها في أغلب الأحيان في بلدان تتميز بعدم كثافة السكان. ويتميز هذا الشكل من الإستغلال بارتفاع حجم القوى العاملة ورأس المال المستخدم بالنسبة للوحدة الأرضية عن مستوى العمالة ورأس المال المستخدم في الزراعة التقليدية في هذه البلدان . وأدى نشوء هذا النوع من الإستغلال الرأسمالي إلى ازدياد الطلب على القوى العاملة المحلية في الوقت الذي لم يكن فيه العرض كافيا لمواجهة هذا الطلب ، إذ ترددت القوى العاملة المحلية في العمل لدى هذه المزارع الرأسمالية الكبيرة « Plantations » أو المناجم نتيجة لانعدام الحافز لديها . ويقتضي المنطق الاقتصادي في هذه الحالة ، أي حينما يزداد الطلب على العمل عن عرض العمل ، بضرورة إرتفاع مستوى الأجور . غير أن مستويات الأجور التي سادت في هذه المناطق كانت مستويات منخفضة للغاية تتساوى مع مستويات الأجور التي سادت في الدول كثيفة السكان ( مثل الهند ) حيث يزداد عرض العمل عن الطلب . وقد استطاعت مراكز الاستثمار الأجنبي تحقيق هذه المستويات المنخفضة للأجور عن طريق سياسات العمل الرخيص التي أتبعتها والتي ترجع نشأتها إلى رغبة أصحاب مراكز الاستثمار الأجنبي في الوصول إلى سياسة تضمن تدفق مستمر من القوى العاملة عند مستويات منخفضة من الأجور [١] .

وترجع أصول هذه السياسة إلى الاعتقاد الذي ساد لدى ادارات مراكز هذه الاستثمارات أن العمل المحلي ذو نوعية رديئة وانتاجية منخفضة ، هذا فضلاً عن الاعتقاد بعدم وجود إمكانية لدى هذه القوى العاملة على التقدم أو رفع مستوى إنتاجيتها [٢] . غير أن قطاع المناجم والمزارع الرأسمالية التي

---

(١) H. Myint, « Economies of the Developing Countries », op. cit., p. 55.

(٢) H. Myint, op. cit., p. 54.

تستخدم فنونا إنتاجية متقدمة ويرتفع فيها حجم رأس المال المستخدم بالنسبة للعمل [1] ، كان من المتوقع أن ترتفع فيها إنتاجية العمل المحلي وبالتالي يسهل على هذه القطاعات إجتذاب أي كمية من العمل عند مستويات مرتفعة من الأجور تتناسب مع هذه الانتاجية . إلا أن المشكلة لم ينظر إليها على هذا النحو لانخفاض مستوى الانتاجية الشديد للقوى العاملة المحليـة في القطاع التقليدي ، ولانخفاض مستوى الصحـة والتغذية ، ولسيادة الاعتقاد بعـدم وجود امكانية لرفع انتاجية هذه القـوة العاملة في قطـاع التصدير [2] .

وفي هذا المجال ووجهت مراكز الاستثمار الأجنبي ببديلين لمواجهة هذه المشكلة : أما البديل الأول فهو دفع أجور للقوى العاملة المحلية تتناسب مع مستوى الانتاجية السائد في القطاع التقليدي ، إلا أن هذا البديل لم يكن عمليا ، ذلك أن دفع أجور تتناسب مع مستويات الانتاجية في القطـاع التقليدي ليس كافياً لاجتذاب القوى العاملة للعمل في المزارع الرأسمالية الكبيرة . أما البديل الثاني فهو دفع أجور مرتفعة لإجتذاب العرض الكافي من القوى العاملة ، الا أنه في هذه الحالة سوف تكون الأجور مرتفعة عن مستوى إنتاجية القوى العاملة [3] وهـذا يعني ارتفاع نفقات الانتاج وانخفاض الأرباح . ثم أن دفع هـذه الأجور المرتفعـة كان يقضي على مراكز الاستثمار الأجنبي اتخـاذ سياسات واجراء بعض النفقات لرفع إنتاجية القوى العاملة لتتناسب مع هذا الأجر المرتفع . وهذا يقتضي إتخاذ الاجراءات الآتية : — ١) خلق قوى عاملة مستقرة مقيمة في مكان العمل « Permanant Labour force » وهذا يقتضي رفع مستوى الأجر إلى الحد الكافي لانتزاع هذا الجزء من القوة العاملة من القطاع

---

(١) High Capital labour ratio.

(٢) نفرق هنا بين قطاعين القطاع التقليدي وهو قطاع الاكتفاء الذاتي « Subsistence sector » الذي كان سائدا في هذه البلدان والذي يحوي القوى العاملة المحلية ، والقطاع الجديد وهو قطاع التصدير الذي يتمثل في المزارع الرأسمالية الكبيرة أو المناجم .

(٣) H. Myint, Economic..., op. cit., p. 56.

الذاتي التقليدي وتحويلها إلى قوة عاملة أجرية مستقرة ، ٢) إنشاء مراكز للتدريب المهني لرفع انتاجية ومهارة هذه القوى العاملة المستقرة لتتناسب مع مستوى الأجور المدفوعة ، ٣) بناء رأس المال الاجتماعي اللازم لهذه القوى العاملة المستقرة مثل المنازل والمدارس والمستشفيات .... الخ . وكان اتخاذ هذه الاجراءات السابقة يقتضي إجراء مصروفات ونفقات متعددة لمواجهة هذه الاحتياجات ، وهو ما لم تكن مستعدة لأن تقوم به مراكز الإستثمار الأجنبي [١] .

وإزاء إستحالة تنفيذ أي من هذين البديلين من وجهة نظر القائمين على قطاعات التصدير ، فقد بدأ التفكير في وضع سياسة مثلى تستطيع أن تتخطى العقبات الكامنة في كل من هذين البديلين ، ومن هنا ولدت سياسة العمل الرخيص « Cheap labour policy » ، واستهدفت هذه السياسة الوصول إلى تدفق مستمر من القوى العاملة المؤقتة « Casual labour force » بأحجام كافية وفي شكل موجات متتالية ، أي تأتي مجموعات من القوى العاملة المؤقتة عند مستوى منخفض من الأجور لتعمل في قطاع التصدير لفترة زمنية معينة يتم إحلالها بعد ذلك بمجموعة من القوة العاملة المؤقتة من القطاع التقليدي ... ولا تتضمن هذه السياسة سوى إنتزاع جزئي للقوة العاملة من القطاع التقليدي ، إذ سوف تعود هذه القوة العاملة لقطاعها مرة أخرى بعد انهاء عملها في قطاع التصدير . المهم في هذه الحالة أن تكون المجموعات أو الموجات المتتالية من القوة العاملة بالحجم الكافي لتعويض انخفاض انتاجها . غير أن تنفيذ هذه السياسة كان يقتضي البحث عن أداة تدفع القوة العاملة إلى عرض قوة عملها عند مستويات منخفضة من الأجور في قطاع التصدير [٢] . وكانت هذه الأداة الفعالة هي فرض ضريبة ، تدفع نقدا ، على القوى العاملة في القطاع التقليدي ، ومن أهم هذه الضرائب ، ضريبة الرأس « Poll tax » وضريبة

(١) Myrdal, Asian Drama ,op. cit., p. Myint, Economics..., op. cit., p.

(٢) H. Myint, op. cit., p. 59.

الكوخ « Hut tax »[(١)] . وقد كانت هذه الضريبة أداة على درجة عالية من الفعالية في دفع القوى العاملة لعرض قوة عملها عند المستويات المنخفضة من االأجور . ذلك أن القطاع التقليدي كان قطاعا ذاتيا ليس فيه أي تداول أو تعامل نقدي ، أما القطاع الوحيد الذي كان يتعامل بالنقود فهو قطاع التصدير . وبالتالي فإن دفع ضريبة نقدية يحتم العمل في ذلك القطاع الوحيد الذي يتعامل بالنقود للحصول على المال اللازم لدفع الضريبة . وهكذا إستطاعت هذه الأداة أن تحقق لقطاعات التصدير — المزارع الرأسمالية والمناجم — عرضا كافيا ومستمرا من القوة العاملة عند مستويات منخفضة من الأجور . والواقع أن هذا النظام إستطاع أن يكوّن دافعا قويا لدى القوة العامة المحلية في القطاع التقليدي للعمل في قطاع التصدير وذلك لعدة أسباب أساسية هي : ١) أن الأجر المدفوع بالرغم من إنخفاضه كان يمثل دخلا إضافيا للعائلة وبالتالي فهناك حافز للعمل في قطاع التصدير . وبموجب هذا الدخل تستطيع القوى العاملة دفع الضرائب المطلوبة عن بقية أفراد عائلاتها . أما الجزء المتبقي من الدخل — إن وجد — فكان ينفق لاقتناء سلع مستوردة كانت تمثل في ذلك الوقت شيئا جديدا للسكان المحليين . وبالتالي لم يترتب على تشغيل ذلك الجزء من القوة العاملة دخول القطاع التقليدي في نطاق التعامل النقدي . ٢) أما العامل الثاني فهو أن هذا الأجر الإضافي لأفراد العائلة لم يكن يقتضي الحصول عليه إنفصام القوى العاملة عن عائلاتها وعن القطاع التقليدي وتحولها إلى قوى عاملة أجرية دائمة ، بل كان القطاع التقليدي يحرم من هذا الجزء من القوة العاملة جزئيا ولفترة زمنيـــة محدودة تعود بعدها إلى القطاع التقليدي على أن يتم إحلالها بقوة عاملة مؤقتة أخرى . أي أن الدخول في القطاع النقدي — قطاع التصدير — كان دخولا جزئيا . وبالتالي لم يمثل هذ االنظام خطرا على القطاع التقليدي[(٢)] .

(١) T. Woodis : Africa, The Leon Awakes, Lawrance & Wighart, Vol. I, London 1692, pp. 20-33.

(٢) Myint, op. cit., p. 60.

وهكذا إستطاعت مراكز الاستثمار الأجنبي سواء عن طريق الضرائب أو الضغوط الادارية الحصول على موجات مستمرة من القوى العاملة للعمل في قطاع التصدير عند مستوى منخفض من الأجور والإنتاجية . وأستطاعت مراكز الاستثمار الأجنبي بسياسة العمل الرخيص أن تدعم حلقة مفرغة من انخفاض الأجر وانخفاض الانتاجية. ومن ثم لم يترتب على استيعاب القوى العاملة وازدياد حجم التشغيل في قطاع التصدير خلق قوة دافعة لبدء حركة النمو في قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى في هذه البلدان .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، ففي بعض البلدان لم يكن فرض الضرائب النقدية أو الضغوط الأخرى ذات أثر فعال في دفع القوة العاملة المحلية لعرض قوة عملها لقطاع التصدير ، اذ كانت القطاعات التقليدية في هذه البلدان — مثل سيلان والملايو مثلا — تقوم بزراعة محاصيل يمكن بيعها في السوق في مقابل نقدي يمكن بواسطته دفع الضرائب المطلوبة. ولم تستطع مراكز الاستثمار الأجنبي في هذه الحالة تنفيذ السياسة السابق الاشارة إليها للوصول إلى كمية العمل المطلوب ، إذ سوف يضطرها هذا الموقف إلى ضرورة دفع أجور مرتفعة عن المستوى السائد في القطاع التقليدي اذا كانت تريد أن تحصل على العرض الكافي من القوة العاملة . الا أنها لم تلجأ إلى مثل هذه السياسة بل أتبعت شكلا آخر من أشكال سياسة العمل الرخيص وهو إتباع سياسة العمل الرخيص المستورد[1] « Cheap Immigrant Labour » وبموجب هذه السياسة تم استيراد أعداد ضخمة من القوى العاملة من الدول الكثيفة السكان وهي الهند والصين ، وهي دول كانت القوى العاملة فيهـــا تعيش عند مستوى من الأجـــور يقابل مستوى حد الكفاف « Subsistence level » . ومكنت هذه القوى العاملة المستوردة مراكز الاستثمار الأجنبي من الحيلولة دون إرتفاع مستوى الأجور للقوى العاملة المحلية ؛ اذ كانت هذه القوى العاملة المستوردة بطبيعتها مستعدة للعمل عند مستوى منخفض من الاجور.

---

(١) H. Myint, op. cit., p. 62. Myrdal G., Asian Drama, op. cit., p. 450.

أضف إلى ذلك أن جزءا من هذه الأجور المدفوعة كانت ترسلها القوة العاملة المستوردة إلى أقربائها وعائلاتها في بلدانها الأصلية . وهكذا إستطاعت مراكز الاستثمار الأجنبي عن طريق إستيرادها للعمل الرخيص من الخارج تدعيم حلقة مفرغة من انخفاض الأجور وانخفاض الانتاجية بالنسبة للقوى العاملة المحلية . وليس بمستغرب أن يقال « أن بريطانيا والهند والصين هم الأمهات الثلاث للأمبراطورية البريطانية » [1] . ونتيجة لإستمرار هذه الحلقة المفرغة من انخفاض الأجروانخفاض الانتاجية لم يكن لتوسع قطاع التصدير ولا للعمالة فيه قوة تذكر في دفع عجلات النمو في داخل هذه البلدان .

كل ما سبق يمكن أن يفسر لنا ما حدث في تلك البلدان كثيفةالسكان التي اتخذت فيها الاستثمارات الأجنبية شكل المزارع الرأسمالية الكبيرة« Plantations ». إذ كانت القوى العاملة في هذه البلدان تعيش عند مستوى الكفاف ، وكان هناك عرض كاف من القوى العاملة ، وبالتالي لم تجد قطاعات التصدير مشكلة في الحصول على العرض اللازم من القوة العاملة اللازمة عند المستويات المنخفضة من الأجور .

نستطيع أن نفسر في ضوء ما سبق لماذا استطاعت قطاعـــات التصدير في بلدان الإستيطان الحديث أن تكون قوة دافعة للنمو، ذلك أن القوة العاملة في هذه البلدان كانت قوة عاملة على درجة مرتفعة من المهارة والمعرفة هاجرت من أوروبا إلى هذه المناطق . ولم يكن من الممكن بالتالي تشغيل هذه القوى العاملة في قطاعات تصدير المواد الأولية عند مستويات منخفضة من الأجور . وقد أضطرت هذه الأجور المرتفعة للعمل الأوربي القائمين على قطاعات التصدير في هذه البلدان إلى البحث المستمر عن وسائل إنتاجية جديدة لرفع الكفـــاءة الانتاجية للقوى العاملة لتتناسب مع هذه المستويات المرتفعة من الأجور دون أن يترتب على ذلك تخفيض

---

(١) L.C. Knowles, « The Economic Development of the British Overseas Empire, Vol. I., pp. 182-201.

حجم القوى العاملة في هذه القطاعات . وقد إنعكس إستيعاب القوة العاملة في قطاع التصدير – عند مستويات مرتفعة من الأجور والانتاجية – على بقية قطاعات الاقتصاد القومي دافعة بذلك عملية النمو المستمر في هذه البلدان [1] .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أثر هام من أثار توسع قطاع التصدير في صورة المزارع الرأسمالية الكبيرة في الدول النامية . وهو أن قطاع التصدير والعمالة فيه قد خلق طلبا على المواد الغذائية من القطاع التقليدي وقد أدى ذلك إلى ارتفاع نسبي في مستوى الدخول في هذه القطاعات. وقد ساعد هذا العامل، مع التحسن في أساليب الصحة العامة، إلى انخفاض معدل الوفيات وبالتالي ازدياد معدلات النمو السكاني ومن ثم ازدياد القوة العاملة في القطاعات التقليدية .

ومما هو جدير بالذكر أن الاستثمارات الأجنبية لم تأخذ في جميع الأحوال شكل المزارع الرأسمالية الكبيرة « Plantations » ، ولم يكن توسع الصادرات في النصف الثاني والربع الأول من القرن العشرين مقتصرا على صادرات هذه المزارع الرأسمالية الكبيرة كالشاي ، والمطاط ... الخ . بل شهدت هذه الفترة توسع في ما يمكن أن يطلق عليه صادرات المزارعين «PeasantExports» كالقطن والأرز والكاكاو في بعض الأحيان ، وهي الصادرات التي يتم إنتاجها في مزارع عائلية صغيرة تشبه نمط الانتاج في القطاع التقليدي . غير أن توسع قطاع الصادرات في هذه الحالة لم يولد عملية ديناميكية للنمو في بقية اقتصاديات هذه الدول. وتختلف العوامل المسئولة عن فشل قطاع التصدير في دفع عملية النمو في بقية القطاعات في هذه الحالة عن حالة المزارع الرأسمالية الكبيرة. وتكمن هذه الأسباب في أن توسع الصادرات في هذه الحالة قد اتخذ شكل الامتداد للقطاع التقليد ، أي أن الأنتاج للتصدير قد اتخذ نفس نمط الانتاج في القطاع الذاتي الداخلي ، وهو قيامه على أساس نفس التنظيم وهو المزارع العائلية الصغيرة وباستخدام نفس أدوات الانتاج وبنفس المستوى من الانتاجية كما هو الحال في القطاع

(١) Myint, H., Economics..., op. cit., p. 57.

التقليدي وبالتالي فشل في دفع عجلات النمو في بقية القطاعات في هذه البلدان [1] .

---

(١) إتسمت البلدان التي توسعت فيها صادرات المزارعين« Peasant Exports »بكونها بلدان تحوي فائضا من الأرض الزراعية وفائضا من القوى العاملة . ويعني فائض الأرض الزراعية في هذه الحالة وجود كميات من الأراضي الصالحة للزراعة التي يمكن ادخالها دائرة الانتاج دون حاجة إلى موارد استثمارية ضخمة . ويعني فائض القوة العاملة هنا وجود أعداد من القوة العاملة يمكن إستخدامها في زيادة الانتاج عن طريق توجيهها للعمل في هذه الأراضي الزراعية الفائضة دون أن يتأثر الانتاج ومستواه في القطاع التقليدي . والسبب في وجود هذا الفائض من القوة العاملة في القطاع التقليدي بالرغم من وجود هذا الفائض من الأرض الزراعية هو أنه لم يكن هناك حافز لاستخدام هذه القوة العاملة في زيادة الانتاج لضيق حجم السوق وعدم امكانية تسويق الزيادة في الانتاج ان وجدت . كانت هذه حال تلك الدول قبل دخولها في مجال التجارة الخارجية . ولقد دفع عملية انتاج الصادرات الزراعية في هذه البلدان عاملان أساسيان ، وهما تحسن طرق النقل والمواصلات ، والثاني وهو الأهم قيام شركات الاستيراد والتصدير الأجنبية باعطاء الدفعة الأولى لعملية إنتاج الصادرات . ولقد مارست شركات الاستيراد والتصدير وظيفتين أساسيتين في هذا الصدد الأول هو شراء محصول التصدير من المزارعين واجراء كل عمليات التعبئة والتغليف والنقل إلى الخارج ثم عملية البيع للمشتري الأجنبي . أما الوظيفة الثانية فهو اعطاء الدافع للمزارعين في القطاع التقليدي لزيادة إنتاج السلع التصديرية وذلك عن طريق إستيراد سلع أجنبية جديدة وجعلها متاحة لهم . وقد كانت الرغبة في الحصول على هذه السلع المستوردة الجديدة عاملا هاما في حفز المزارعين على زيادة انتاج السلع التصديرية لزيادة دخولهم وبالتالي امكان الحصول على هذه السلع المستوردة . ولقد دخلت هذه البلدان طريق الانتاج للتصدير على مرحلتين ، أما المرحلة الأولى فهي مرحلة التخصص الجزئي في انتاج الصادرات الأولية . وفي هذه المرحلة تم دخول الوحدات الزراعية العائلية في القطاع التقليدي في نشاط الانتاج للتصدير . وكان ذلك يتم عن طريق استخدام موارد العمل الفائضة لدى أفراد العائلة للعمل على الأراضي الجديدة ( التي كان منها فائض أيضا ) لانتاج الصادرات الأولية . وكان التمويل اللازم لهذه المرحلة من التخصص الجزئي وهو وجود الموارد الغذائية الكافية لسد حاجة أفراد العائلة الذين يعملون في انتاج السلع الأولية للتصدير طوال عملية الانتاج . وهذه الموارد كانت موجودة في القطاع التقليدي لأن هؤلاء الأفراد كانوا جزءا من القوة العاملة في القطاع التقليدي قبل توجيههم للعمل في قطاع التصدير . أي أن التمويل كان يتم من داخل القطاع التقليدي . وما سبق هو معنى التخصص الجزئي في انتاج الصادرات ، ذلك لأن بقية أفراد العائلة كانوا يعملون في القطاع التقليدي لانتاج المواد الغذائية لهم وللأفراد العاملين في قطاع التصدير . وتميزت هذه المرحلة وهي مرحلة التخصص الجزئي بعدم وجود حاجة لموارد إضافية لتمويل عملية الانتاجللتصدير ،أضف إلى ذلك قوة =

. . . . . . . . . . . . . . . . . . .

= المساومة للمزارعين في مواجهة شركات الاستيراد والتصدير . ذلك أن الأسعار إذا لم تكن ملائمة لهم فكان باستطاعتهم دائما سحب موارد العمل من العمل في الانتاج للتصدير دون أن يترتب على ذلك أي ضرر لهم. ذلك أن مستوى الانتاج في القطاع التقليدي لن يتأثر كل ما في الأمر أن هذه القوى العاملة ستعود للعمل في مزارعها العائلية . وفي هذه المرحلة كانت شركات الاستيراد والتصدير الأجنبية تشتري المحصول وتدفع مقابله نقدا للمزارعين الذين كانوا يقومون بانفاق هذا الدخل النقدي الاضافي على السلع المستوردة التي كانت تقوم باستيرادها بيوت التصدير والاستيراد . وبالتالي فإن المدفوعات النقدية التي كانت تقوم بدفعها شركات التصدير والاستيراد تعود إليها مرة أخرى في صورة مدفوعات مقابل السلع المستوردة . وبالتالي في هذه المرحلة لم يتوسع نطاق التعامل النقدي ليشمل القطاع التقليدي الذاتي. إلا أن هذه المرحلة تتميز بعدم استغلال كل الفرص المتاحة لديهم ، بمعنى أنه كان باستطاعتهم زيادة دخولهم النقدية عن طريق توسع نطاق التخصص في انتاج المواد الأولية . أما المرحلة الثانية بالنسبة لهذه البلدان فهي مرحلة التخصص الكامل في انتاج السلع الأولية للتصدير . في هذه المرحلة نتيجة للزيادة السريعة والمستمرة في الطلب العالمي على المواد الأولى لم يعد التخصص الجزئي كافيا لمواجهة هذا الطلب المتزايد . وبالتالي بدأت مرحلة التخصص الكامل. وفي هذه المرحلة وجهت بعض العائلات المزرعية كل مواردها البشرية والأرضية لانتاج السلع التصديرية . وبالتالي فإن الاحتياجات الغذائية لهذه الوحدات المزرعية كان يتم الحصول عليها عن طريق شرائها من وحدات زراعية أخرى تتخصص بالكامل في انتاج المواد الغذائية. بمعنى أنه في هذه المرحلة كانت بعض الموارد أي الوحدات المزرعية تخصص بالكامل للانتاج للتصدير والبعض الآخر يتخصص بالكامل في انتاج السلع الغذائية . ولقد إستتبع هذا اتساع نطاق التعامل النقدي ليشمل الاقتصاد كله . بل أكثر من ذلك أدى هذا التخصص إلى ازدياد الطلب على بعض السلع الصناعية مما دفع إلى انشاء بعض الصناعات الصغيرة وبعض الخدمات المتصلة بها. إلا أن التوسع المطلوب في نطاق التخصص لانتاج المواد الأولية للتصدير لمواجهة الزيادة في الطلب العالمي لم تكن تستطيع مواجهته الموارد الذاتية للمزارعين وبالتالي قامت شركات الاستيراد والتصدير بتمويل الجزء الأكبر من هذا التخصص عن طريق تقديم الائتمان الكامل لمواجهة احتياجات رأس المال العامل مثل المواد الغذائية اللازمة لسد احتياجاتهم أثناء عملية الانتاج وغير ذلك من المواد الأولية . وتتميز هذه المرحلة عن المرحلة السابقة في أن المنتجين الذين تخصصوا في الانتاج للتصدير لم يكن بامكانهم الآن سحب مواردهم من الانتاج للتصدير إلى القطاع التقليدي اذا لم يلائمهم السعر . اذ في هذه الحالة هناك تخصيص كامل للموارد في هذا النوع من الانتاج. وفي هذه المرحلة وقع المزارعون تحت رحمة شركات الاستيراد والتصدير. ترتب على ذلك أن هذه الشركات كانت تنقل إلى هؤلاء المزارعين العبء الكامل الناتج عن التقلبات المستمرة في أسعار المواد الأولية المصدرة . ففي حالة انخفاض الأسعار ينتقل العبء بالكامل للمزارعين ولا تتحمل هذه الشركات شيئا وذلك لانخفاض القدرة التساومية للمزارعين نتيجة لتخصصهم الكامل =

مما سبق يتضح لنا أن عملية التخصص في إنتاج المواد الأولية للتصدير التي نشأت مع اندماج اقتصاديات هذه الدول في السوق الرأسمالي العالمي — وبالرغم من التوسع في الطلب العالمي على الصادرات — لم تؤد إلى امتداد عملية النمو من قطاع التصدير إلى بقية القطاعات . ذلك أن طبيعة مكانيزم العلاقات الدولية السائدة بين المجموعتين من الدول لم تكن تسمح بذلك ، أضف إلى ذلك سياسات العمل الرخيص التي اتبعتها مراكز الاستثمار الأجنبي ، وهكذا كان قطاع التصدير جزءا أماميا من اقتصاديات الدول المتقدمة الصناعية في أوروبا وليس جزءا من اقتصاديات الدول المتخلفة. وحتى تكتمل الصورة لدينا عن نتائج اندماج هذه الدول في السوق الرأسمالية العالمية لا بد في هــذه المرحلة من البحث أن ندخل في الاعتبار العامل الثالث السابق الأشارة إليه وهو سياسة التصنيع وسياسة التعريفة التي إتبعتها الدول الصناعية في ذلك الوقت والتي ترتب عليهما الحيلولة دون نشوء عملية تصنيع ديناميكة في هذه البلدان.

بينا فيما سبق أنه حتى القرن الثامن عشر لم تكن هناك فجوة تكنولوجية تذكر بين ما يطلق عليه اليوم بالدول المتخلفة وبين الدول الأوروبية ؛ إذ كان التنظيم الانتاجي سواء في المجـــال التجاري أو الصناعي كما كانت التكنولوجيا المستخدمة كلهامتساوية مع مثيلاتها في أوربا. بل يذهب البعض إلى أنه في بعض

---

— في الانتاج للتصدير . وقد بدأت تزداد وتتراكم ديون هؤلاء المزارعون هذا بجانب عبء تسديد الضرائب وسداد القروض مما أدى بعدد كبير منهم إلى بيع أراضيهم وتحولهم إلى قوى عاملة أجرية وانتقال الملكية إما إلى كبار المزارعين ( الرأسمالية الزراعية ) أو إلى شركات الإستيراد والتصدير . أضف إلى ما سبق أن التخصص الكامل في الانتاج للتصدير نتيجة لوجود فائض من العمل والأرض اتخذ نفس نمط تنظيم الانتاج في القطاع التقليدي بحيث اعتبر امتدادا له . وبالتالي كان الانتاج للتصدير يتم في وحدات مزرعية صغيرة تستخدم نفس العمل وأدوات الانتاج المستخدمة في القطاع التقليدي وبالتالي لم يترتب على التخصص في الانتاج للتصدير ارتفاع الانتاجية في هذا القطاع بل بقي مستوى الانتاجية على ما هو عليه . فالتخصص في الانتـــاج للتصدير والتوسع فيه نتيجة لازدياد الطلب العالمي لم يمثل مركز دفع لبقية الاقتصاد القومي نحو طريق النمو الذاتي . أنظر .

H. Myint, Economics of Developing Countries, op. cit., pp. 41-51.

المجالات كصناعة السفن والغزل والنسيج كانت هذه البلدان تقوم بتسويق سلعها في أوربا وكانت قادرة على التنافس مع المنتجات الأوربية [١] . ولقد بدأت الفجوة التكنولوجية منذ الثورة الصناعية أو قبلها بفترة قصيرة[٢]. واستمرت هذه الفجوة في الاتساع منذ دخول الدول النامية كجزء من السوق الرأسمالي العالمي وبوصفها متخصصة في انتاج السلع الأولية للتصدير. وكان النظر إلى الدول المتخلفة بوصفها مصدرا رئيسيا للمواد الأولية وللصناعة الأوربية وسوقا للمنتجات الصناعية يقتضي ضرورة رسم السياسات اللازمة لوقف عملية التصنيع والتقدم الصناعي في هذه البلدان . وقد إتبعت الدول الأوربية الصناعية صاحبة المصالح سياسة التفضيل الاستعماري « Colonial preference Policy » . وبموجب هذه السياسة اعفيت المواد الأولية الغذائية والصناعية المستوردة إلى بلدان أوربا من التعريفة الجمركية بينما فرضت ضرائب جمركية عالية على السلع الصناعية الآتية

---

(١) يرى البعض أنه عند بدء الاحتكاك بين الدول الأوربية والدول الأسيوية في القرن السادس والسابع عشر لم يكن لدى أوربا إلا عدد قليل جدا من السلع تستطيع أن تقدمه دون أن يكون في الامكان صنعه في تلك البلدان كالصين والهند وأندونيسيا ، بل على العكس من ذلك كان طلب أوربا على منتجات تلك الدول كبيرا ومتزايدا . وبالرغم من تقدم الفن الانتاجي في بريطانيا الا أن الهند كانت مسيطرة على سوق واسع لبعض المنتجات الصناعية. لقد بدأت اقتصاديات المجموعتين من الدول تختلف منذ الثورة الصناعية ، فبينما حدثت الثورة الصناعية في أوربا ، لم تنمو اقتصاديات الدول النامية . أنظر

B.H.M. Vlekke, « The Meeting of East and West : The Western view », Eastern and Western World, W. van Hoeve Ltd., The Hague, 1953, p. 31.

(٢) لقد كان السبب في التمهيد للثورة الصناعية وحدوثها في أوربا دون الدول النامية، هو طبيعة البناء الاجتماعي السائد في هاتين المجموعتين من الدول وطبيعة القيم والمعتقدات السائدة فيهما . فبينما تم التمهيد للثورة الصناعية في أوربا بتغيرات عديدة في البناء الاجتماعي وفي القيم والمعتقدات والسلوك التي بدأت منذ عهد النهضة، لم تحدث مثل هذه التمهيدات في البلدان النامية بل على العكس من ذلك كان النظام الاجتماعي والثقافي متميزا بالجمود وبالتالي عاق نمو وتقدم الصناعة عند مرحلة معينة . أنظر :

Simon Kuznets : Underdeveloped Countries, and the « the Pré-Industrial Phase in the advanced countries in Agrawala ans singl, Economics of Underdevelopment, Oxford 1958, pp. 135-150.

من الدول النامية لمنح الحماية الكافية للصناعة الأوروبية . بل أقحمت السلع الصناعية الأوروبية إلى أسواق الدول النامية نتيجة لسياسات الحكومات والإدارات الإستعمارية . وهكذا تعرضت الصناعة الصغيرة في هذه البلدان لمنافسة المنتجات الصناعية الأوربية،وهي منتجات تمثل ناتج الصناعات الرأسمالية الكبيرة في أوروبا . ولم تستطع بالتاليالصناعات الصغيرةفيهذه البلدان الوقوففي وجههذه المنافسة غير العادلة [1] . وليست قصة تحلل واندحار الصناعات الصغيرة في الهند ومصر وأندونيسيا وعديد من البلدان النامية بغريبة على أحد . ولقد اتخذت بعض الادارات الاستعمارية سياسات أخرى من شأنها عرقلة عملية النمو الصناعي ، مثال ذلك اعطاء تعريفة نقل مخفضة على السكك الحديدية لنقل المواد الأولية للموانىء ، بينما كانت هذه التعريفة مرتفعة بالنسبة للسلع الصناعية ، ممـا يؤدي بالضرورة إلى تضييق نطاق السوق على الصناعة المحلية . وحينما حاولت بعض القدرات التنظيمية في الدول النامية في ذلك الوقت إستيراد التكنولوجيا الحديثة من أوروبا لسد الفجوة التكنولوجية ، صدرت التشريعات في الدول الأوروبية لتحريم تصدير بعض أنواع المعدات والآلات إلى الدول النامية ومنع هجرة العمال المهرة أو الفنيين إلى هذه البلدان [2] . بل ذهبت بعضالادارات الاستعمارية إلى فرض الضرائب الجمركية على استيراد المعدات والآلات من أوروبا . وحينما بدأت أوروبا في تطبيق سياسة الحرية التجارية متأخرا لجأت إلىإرخاء بعض هذه القيود . الا أنه في ذلك الوقت كانت الصناعة الأوربية قد وصلت إلى مستوى تستطيع معه جني ثمار هذه الحرية التجارية [3] . ذلك أن حرية التجارة الدولية بين دول تتمتـع بمستويات مختلفة من التقدم والنمو تتضمن آلية طبيعية تؤدي إلى زيادة الفجوة بين مستويات التقدم الإقتصادي

(١) G. Myrdal, « Asian Drama... », op. cit., p. 455.

(٢) G. Myrdal, op. cit., p. 455.

(٣) F. Clairemont, « Liberalism and Underdevelopment. » Asia Publishing hause, London, 1960, p. 126.

في المجموعتين من الدول [1] . وهكذا ترتب على هذه السياسات انهيار الصناعة المحلية وعدم قدرتها على المنافسة في وجه الصناعة الأوربية . واستتبع إنحلال البنيان الصناعي القائم خلق البطالة بين الأعداد الخفيرة من القوى العاملة في تلك الصناعات . ولم يكن هناك ملجأ لهذه البطالة التكنولوجية سوى اللجوء والعودة إلى القطاع الرئيسي في الاقتصاد القومي القادر على إستيعابها وهو القطاع الزراعي . ونتيجة لذلك استوعب القطاع الزراعي أعدادا تزيد عن حاجته وازدادت بالتالي الكثافة السكانية في ذلك القطاع مؤدية بذلك إلى ظهور البطالة المقنعة وفائض القوة العاملة .

إلا أن التغييرات التي حدثت نتيجة اندماج الدول النامية في السوق الرأسمالي العالمي لم تقتصر على مجرد تخصيص تلك الدول في انتاج المواد الأولية للتصدير بكل الاثار الناجمة عن هذا الاندماج والتخصص والتي سبق ذكرها . ذلك أن نجاح هذا التخصص وسير دولاب الانتاج للتصدير بكفاءة عالية يقتضي اتخاذ اجراءات تتناول أبعادا أخرى من حياة هذه المجتمعات .

أن هذا التغير الاقتصادي يقتضي – لكي يكون فعالا – تغييرا في الاطار القانوني السائد وفي التنظيم الاقتصادي والاداري والسياسي بما يتلاءم مع هذا الوضع الجديد ويخدمه. فنجاح الانتاج للتصدير يقتضي خلق وانشاء بعض المؤسسات المالية التي تساعد هذا النشاط وتخدمه مثل شركات التأمين والنقل والبنوك وبيوت الاستيراد والتصدير ، أي خلق أنشطة تخدم هذا القطاع وبالتالي ترتبط مصالحها به . كذلك فإن التنظيم السائد في القطاع الزراعي لم يكن يسمح بزيادة الانتاجية الزراعية لإنتاج المواد الغذائية الكافية سواء للتصدير للخارج أو للعاملين في قطاع التصدير ، أولم يكن يسمح بزيادة الانتاجية للسلع المصدرة حيث كان يقوم المزارعون المحليون بالمشاركة في هذا الانتاج . وهذا يعني ضرورة اعادة تنظيم الانتاج في

---

(1) Myrdal, « Economic Theory and Underdeveloped Regions, op. cit., p. 26. Also Myrdal, Asian Drama, op. cit. p. 456.

القطاع الزراعي بحيث يسمح اعادة التنظيم بإمكانية زيادة الانتاجية وادخال محاصيل جديدة... الخ. ومن هنا كانت ضرورة تغيير علاقات الانتاج في القطاع الزراعي لكي يسمح بتحقيق هذا الهدف. وليس غريبا أن الملكية الفردية في الزراعة ومانشأ عنها من علاقات تعاقدية قد تدعمت في هذه البلدان مع عملية الإندماج. كذلك يحتاج النشاط الانتاجي للتصدير إلى خدمة الوسطاء ليقوموا بعمليات الوساطة بين المزارعين في الريف وبيوت الاستيراد والتصدير، مما أدى إلى خلق هذه الطبقة من الوسطاء. بمعنى آخر ترتب على هذه الاجراءات والسياسات تركيب طبقي واجتماعي تتصل مصالحه بهذا النشاط الاقتصادي الجديد. إلا أن نجاح هذه الأشياء جميعها تقتضي خلق جهاز اداري مركزي يضمن ويدعم هذا النشاط ومن هنا كان توسيع الادارة الحكومية ونشاطها في هذه البلدان. وتحتاج الادارة الحكومية كما يتوقف مدى نجاحها على وجود عرض كاف من الموظفين العموميين مما استلزم ضرورة إنشاء نظام تعليمي يضمن توفير العرض الكافي من هؤلاء الموظفين العموميين. وارتبط نظام التعليم في هيكله ومضمونه في هذه البلدان بحاجة الجهاز الاداري العام. فلم يكن نظام التعليم يستهدف خلق كادر من العمال المهرة والفنيين والقيادات الادارية والتنظيمية والفنية القادرة على قيادة عملية التصنيع، بل كان نظاما في هيكله – أي في نوع المعاهد والكليات التي أنشئت في البداية – في مضمونه ومناهجه – يخدم الحاجات المتوسعة للجهاز الحكومي[1]. وبالتالي ارتبط التعليم بالجهاز الحكومي. وخلق هذا النظام التعليمي معه قيما إجتماعية تربط بين التعليم ودرجته والسلم الوظيفي في الجهاز الحكومي.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ إذ صاحب عملية الاندماج الإقتصادي في القرن التاسع عشر إحتكاك حضاري إتخذ صورة الغزو الحضاري. بمعنى

---

(١) فيما يتعلق بنظام التعليم في الدول النامية وإلى أي مدى عاق عملية التقدم الصناعي وخدم حاجة الجهاز، ومدى بعد مضمون ومناهج هذا النظام عن الاحتياجات الحقيقية للدول النامية. أنظر:
**Vera Anestey : The Economic Development of India, op. cit., p. 4. See also, G. Myrdal, Asian Drama, vol. III, chapter 3 , Education : The legacy.**

أن الاحتكاك الحضاري لم يتم بطريقة طبيعية تسمح باستيعاب وتمثل الحضارة الأوربية تدريجيا، بل اتخذ هذا الاحتكاك صورة الفرض الحضاري لحضارة أوروبا الصناعية على البنيان الحضاري لتلك المجتمعات، فنشأ نتيجة لذلك موقف يمكن أن نسميه بحالة الإختلال الحضاري « Cultural Imbalance » . ونتيجة لهذا الغزو الحضاري استسلمت وتحللت عديد من السمات الحضارية للمجتمعات القائمة ، وقد تم هذا التحلل بسرعة في تلك المجتمعات — بصفة خاصة أفريقيا — التي لم تكن لديها حضارات قادرة على الصمود . ولم تكن تلك المجتمعات بالرغم من هذا الغزو الحضاري مستعدة موضوعيا لاتخاذ هذا اللباس الحضاري الجديد ومضمونه . إذ كما سبق القول فإن الحضارة تمثل كلا واحـــدا ووحــــدة وظيفية تسهم مكوناتها جميعا في هذا البناء المنطقي المتكامل . وترتب على هذا الغزو الحضاري تحلل عديد من مكونات الحضارة القائمة في تلك المجتمعات دون أن تكون مستعدة تماما لاستيعاب حضارة هذا الغازي الجديد . ونشأ نتيجة هذا الاحتكاك الحضاري شيء هجين فيه من الحضارة الجديدة شكلها ومن الحضارة القديمة مضمونها . أي أن هذه المجتمعات لبست هذا اللباس الحضاري الجديد دون مضمونه ، ذلك أن المضمون الذي يتلاءم مع هذا اللباس الجديد لم يكن قائما ولم تكن هذه المجتمعات مستعدة له ، فنشأ بالتالي الاختلال الحضاري وهو الشكل الظاهري للحضارة الأوربية الصناعية ، مع مضمون الحضارات القديمة .

يمكن مما سبق أن نعيد ربط أجزاء هذا التفسير الأخير للتخلف فيما يلي:

١) لقد ترتب على إندماج الدول النامية في السوق الرأسمالي العالمي وما تبعه من تخصص في انتاج المواد الأولية للتصدير إختلال هياكل إقتصاديات هـــذه الدول إذ اتجهت مواردها نحو هذا النشاط ، وبالتالي ظهرت خاصية إختلال هيكل الصادرات مع ما صاحب عملية الاندماج من انعدام التوازن في الهيكل الانتاجي فيها .

٢) كما ترتب على هذا التخصص ونمط العلاقات الدولية الذي صاحبه عدم قدرة الدول النامية السيطرة أو الاستيلاء على حجم الفائض الاقتصادي المتولد في اقتصادياتها ، اذ كما سبق القول فأن الأرباح المتولدة كان يعاد استثمارها في الدول صاحبة الاستثمار . كذلك أدت سياسة العمـــل الرخيص إلى استمرار الانتاجية والدخول عند مستوى منخفض . لقد أدى هذان العاملان ، وهما ذهاب الفائض الاقتصادي للدول الأوربية وانخفاض مستوى الانتاجيـــة إلى انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي في هذه المجتمعات . ومن ثم لم يلعب قطاع التصدير في هذه المجتمعات دور قائد أو قطب النمو . ونتج عن تركيز النمو في قطاع التصدير ونشأة عديد من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة به ـ دون امتـــداد ذلك إلى بقية قطاعات الاقتصاد القومي ـ انشطار الاقتصاد القومي إلى قطاعين ، قطاع متقدم ، وقطاع متخلف ومن ثم ظهرت ثنائية الاقتصاد القومي .

٣) ترتب على السياسات التي اتبعت تجـاه الصناعة المحلية القضاء على القطاع الصناعي القائم وتحلله وانخفاض أهميته النسبية سواء من حيث الدخل أو العمالة . وقد أدى هذا بالتالي إلى سيادة الأهمية النسبية للقطاع الزراعي وهو القطاع الذي استوعب العمالة التي كانت قائمة في القطاع الصناعي . ولقد دعم هذا من ظاهرة إختلال البنيان الانتاجي في هذه المجتمعات .

٤) إستتبع زيادة الطلب على القوة العاملة المحلية وزيادة الطلب على المواد الغذائية من القطاع الزراعي التقليدي لسد حاجة العاملين في قطـــاع التصدير زيادة الدخول نسبيا في القطاع الزراعي ، مما أدى ـ مـع التحسن المستمر في أساليب الصحة العامـــة ـ إلى احداث زيادة في معدلات النمو السكاني . وقد أدت الزيادة السكانية في القطاع الزراعي مع تحلل وانهيار القطاع الصناعي والتجاء العاملين فيه إلى العمل في القطاع الزراعي إلى ظاهرة فائض القوة العاملة والبطالة المقنعة . ويجب الأشارة إلى أن سيادة القطاع الزراعي كنشاط رئيسي كما سبق القول أحد أسباب ارتفاع معدلات المواليـــد ، ومع التحسن في أساليب

الصحة العامة ومستوى التغذية بدأت بلور ظاهرة الانفجار السكاني .

٥) لم يقتصر التغير على مجرد البنيان الاقتصادي القائم اذ اقتضى الأمر خلق الاطار القانوني والاجتماعي والسياسي الملائم لهذه التغييرات ، هذا مع الاختلال الحضاري الذي نتج عن عملية الغزو الحضاري الأوربي لهذه المجتمعات

وهكذا نرى خواص التخلف مجتمعة ، انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي ، والانفجار السكاني ومن ثم إختلال العلاقة بين الموارد البشرية والمادية ، إختلال البنيان الانتاجي ، ظهور البطالة المقنعة كنتيجة لازدياد الكثافة السكانية ، وانخفاض مستوى التراكم الرأسمالي ، إختلال هيكل الصادرات وثنائية الاقتصاد القومي ثم تخلف الهيكل الإجتماعي .

مما سبق يمكن القول إذا أن ظاهرة التخلف هي « الوضع الاجتماعي المتخلف» أي أن الظاهرة تمثل وضعا نشأ في ظروف تاريخية معينة واستمر باستمرار هذه الظروف والأسباب . وكون ظاهرة التخلف «وضعا» يعني أنها لم تكن كذلك قبل نشوء الأسباب الدافعة لهذا الوضع ويمكن أيضا – وهو الأهم – أن لا تستمر وذلك بالقضاء على الأسباب التي أدت إلى نشوئها . وبالتالي فإن التخلف ليس مرحلة تاريخية معينة يعقبها مرحلة أخرى هي مرحلة التقدم كما تدعي بذلك نظريات المراحل والمستويات مثل نظرية روستو . فالتخلف اذا « هو الوضع الاجتماعي المتخلف» وقد نشأ هذا الوضع نتيجة لاندماج الدول النامية في السوق الرأسمالي العالمي وما استتبع هذا الاندماج من نتائج . أي أنه وضع نشأ نتيجة اتصال هـــذه المجتمعات بتكوين اجتماعي متقـــدم هو التكوين الاجتماعي الرأسمالي وبطبيعة وظروف هذا الاتصال .

## الجزء الثاني

# عمليّة التنميّة الاقتصادية

### أركانها ، مقوماتها ، إطارها العام

# الفصل الرابع

## « عملية التنمية الإقتصادية »

ناقشنا في الفصول الثلاثة السابقة قضية التخلف بأبعادها المختلفة ، وانتهينا في الفصل الأول إلى أن الدول المتخلفة هي الدول التي تتميز بسيادة أساليب الانتاج المتخلفة مع ما يرتبط بذلك من بنيان علوي أو ثقافي متلائم مع هذا الأسلوبُ الإنتاجي. وإنتهينا في الفصل الثاني إلى أن خصائص التخلف المرتبطة بهذا التعريف إنما تكمن في الاختلالات الهيكلة وتخلف البنيان الإجتماعي . أما الاختلالات الهيكلية فتتخذ مظاهر متعددة ، منها إختلال العلاقة بين الموارد البشرية والموارد المادية ، البطالة المقنعة ، إختلال هيكل الصادرات . أما تخلف البنيان الإجتماعي فيعني عدم ملائمة البنيان الاجتماعي والثقافي، بما يحوي من قيم وعادات وسلوك واتجاهات وأنظمة ، لمقتضيات النمو الاقتصادي بالمعنى الذي حددناه وهو تقدم أساليب الانتاج. وانتهينا في الفصل الثالث من بحث تفسير التخلف وأرجعنا نشوء الظاهرة واستمرارها إلى اندماج الدول النامية ( أو دول ما وراء البحار كما عرفت في ذلك الوقت ) في السوق الرأسمالي العالمي وما إستتبع ذلك من نمط التخصص وتقسيم العمل في اطار هذا السوق ، وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية التي نشأت تبعا لذلك وانعكاسها على اقتصاديات الدول النامية . وانتهينا في هذا الفصل إلى أن الدول المتخلفة تمثل الوضع الاجتماعي

المتخلف ، وهو وضع كما سبق أن بينا نشأ نتيجة ظروف معينة واستمر نتيجة استمرار هذه الظروف .

ونحاول في هذا الفصل أن نناقش عملية التنمية الاقتصادية وعناصرها ومقوماتها . ومما سبق نستطيع أن نستنتج أن عملية التنمية الاقتصادية هي عملية نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف إلى حالة التقدم أو بمعنى أدق هي عملية الإنتقال من الوضع الاجتماعي المتخلف إلى الوضع الاجتماعي المتقدم . هذا الانتقال يقتضي تغيرا جذريا وجوهريا في أساليب الانتاج المستخدمة ( قوى الانتاج وعلاقات الانتاج التي تتلائم مع مرحلة تطور قوى الانتاج ) وفي البنيان الثقافي المتلائم مع هذه الأساليب الانتاجية . وأشرنا فيما سبق إلى أن متوسط دخل الفرد لا يعتبر تعريفا للتخلف والتقدم ولكننا إتخذناه مؤشرا — بالرغم من التحفظات العديدة عليه — للتخلف والتقدم . ويترتب على ذلك أن عملية التنمية الاقتصادية يصاحبها تغيير في هذا المؤشر بالزيادة . لذا جرت العادة في الكتابات الاقتصادية التقليدية على تعريف عملية التنمية الاقتصادية بأنها عملية الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد عبر فترة ممتدة من الزمن [1] . إلا أن التغير في هذا المؤشر إنما يعكس المظهر الخارجي الكمي لعملية التنمية ، ولذا فهو بذاته ليس كافيا ، بمعنى أن مجرد الزيادة في متوسط دخل الفرد لا تعني التنمية الاقتصادية . لقد سبق أن أشرنا إلى التحفظات العديدة التي ترد على استخدام هذا المعيار والمؤشر للتنمية الاقتصادية . وهذا يعني أن التغير في هذا المؤشر الكمي لا بد وأن يصاحبه تغير كيفي هو تقدم أساليب الانتاج المستخدمة . ويرتبط بتخلف أساليب الانتاج خصائص أساسية يعبر عنها بالاختلالات الهيكلية ، وهذا يعني أن تقدم أساليب الانتاج المستخدمة تقتضي القضاء على هذه الاختلالات الهيكلية أو

---

(١) د. محمد زكي شافعي : التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٧٨ . انظر ايضاً :

U. Hicks, « Economic grawth & Development », Oxford Economic papers, 1960.

تصحيحها . وبالتالي يمكن القول أن عملية التنمية الاقتصادية هي الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد التي تصاحب وتكون نتيجة لتصحيح الإختلالات الهيكلية ومن ثم تقدم أساليب الانتاج المستخدمة . وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى عدة ملاحظات :

أولا : ـ أن الزيادة في متوسط دخل الفرد التي يعتد بها كمؤشر للتنمية الاقتصادية هي تلك الزيادة المصاحبة والمترتبة على تصحيح الاختلالات الهيكلية ، أي هي الزيادة المصاحبة للتقدم والتغير في أساليب الانتاج السائدة . فالتنمية الاقتصادية تعني الزيادة والتطور المستمر في قوى الانتاج الاجتماعية ( مادية وبشرية ) ، وهذا يعني التغير في علاقات الانتاج بما يتلائم مع تطور هذه القوى الإنتاجية . ويستدعي التغير والتقدم في أساليب الانتاج تغيرا في البنيان الثقافي ( من قيم وعادات ومؤسسات إجتماعية وثقافية ) يتلائم وهذا التغير في أساليب الانتاج، كما أن التغير في أساليب الانتاج يؤثر بدوره في البنيان الثقافي . فالتنمية الاقتصادية اذا عملية إجتماعية يترتب عليها تغيير الوضع الاجتماعي برمته . وليس هذا بجديد انما هو تكرار لما سبق أن ذكرناه من أن التخلف مفهوم له أبعاد متعددة إجتماعية وثقافية وإقتصادية وسياسية ، وأن عملية التنمية بالتالي هي تغير هذه الأبعاد كلها وليس بعدا واحدا فقط . والزيادة في متوسط دخل الفرد التي تعتبر مؤشرا للتقدم ولعملية التنمية السريعة هي تلك الزيادة التي تصاحب تغير هذا الوضع الاجتماعي كله . أما الزيادة الفجائية في متوسط دخل الفرد نتيجة لاكتشاف مورد جديد أو ثروة طبيعية جديدة دون أن يصاحب ذلك تغيرا في البنيان الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لا تعتبر تنمية على الاطلاق طالما بقيت كافة سمات التخلف بالرغم من هذا الارتفاع الشديد في متوسط دخل الفرد .

ثانياً : ـ ولا يمكن القول بأن الإقتصاد القومي قد دخل مرحلة التنمية الإقتصادية ، إلا إذا أصبحت التنمية الاقتصادية نمطا « Norm » طبيعيا لهذا المجتمع . بمعنى أن تتكون في داخل المجتمع تلك القوى القادرة على إجتياز كافة

العقبات وعلى دفع الاقتصاد القومي نحو النمو والتقدم ، أي تتكون لدى المجتمع قوى النمو الذاتي المستمر . وهذا ما أشار إليه البعض بدخول الاقتصاد القومي مرحلة النمو الذاتي أو مرحلة الانطلاق وهو مفهوم سوف نعود إليه فيما بعد . يشترط إذا لدخول مرحلة الإنطلاق أن تكون الزيادة في مؤشر التنمية — متوسط دخل الفرد — عبر فترة طويلة من الزمن، ومن ثم لا يعتد بالزيادة إذا اقتصرت على فترة زمنية محدودة .

**ثالثاً** : — يجب التفرقة بين التنمية الاقتصادية كما عرفناها وبين مفهوم التحضر الغربي « Westernization » . ذلك أن اكتساب بعض سمات الحضارة الغربية قد تم دون أن يكون هناك تنمية إقتصادية . « Economic Development » فعلية . وقد أدى الخلط بين هذين المفهومين إلى كثير من المشاكل الخاصة بتعريف التنمية ومتطلباتها ومقوماتها . فاتباع أسلوب الحياة الغربي بما يتضمنه من نمط للمعيشة والسلوك ، واستهلاك أحدث ما وصلت إليه منتجات الصناعة الأوروبية من سيارات وملابس وأثاث ... الخ ، واستحداث مؤسسات التعليم الغربي ، ... الخ من مظاهر الحياة الاجتماعية الاوربية لا يعني التنمية الاقتصادية . إن التنمية الاقتصادية هي تغير جذري في أسلوب الانتاج السائد بما يتطلبه ذلك من تغير في الابعاد المختلفة للبنيان الاجتماعي كله . وهذا الخلط بين مفهوم التنمية الاقتصادية وبين التحضر الغربي أو اكتساب مظاهر التحضر الغربي ، قد تؤدي بالمجتمع إلى أن يصبح مجتمعا متقدما كمستهلك [1] للسلع والخدمات دون أن تتوافر لديه الامكانيات ليتحول إلى مجتمع متقدم من الناحية الانتاجية ، أي دون أن تتوافر لديه القاعدة والمقومات لأن يصبح مجتمعا متقدما تكنولوجيا كمنتج للسلع وليس كمستهلك لها . فاليابان تمارس تنمية إقتصادية بينما الكويت وأبو ظبي مثلا تمارسان نوعا من اكتساب مظاهر التحضر الغربي، الصين تمارس تنمية إقتصاديةواجتماعية «

(١) هذا اذا كان من الممكن القول أن مجتمعاً معيناً يمكن أن يتقدم كمستهلك .

بينما لبنان يمارس اكتساب مظاهر التحضر الغربي كستهلك فقط .

وتسود الكتابات الاقتصادية اليوم تعريف عملية التنمية الإقتصادية على انها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي ، أما مرحلة الانطلاق فهي المرحلة التي يكتسب فيها الاقتصاد القومي مقومات النمو الذاتي . ويشبه الكتاب دخول الإقتصاد مرحلة الانطلاق — أي الدخول في مرحلة النمو الذاتي السريع — بانطلاق الطائرة من سطح الأرض . واذا كانت الطائرة تحتاج لتنطلق في الفضاء إلى حد أدنى من السرعة الأرضية قبل الانطلاق ، كذلك فإن عملية التنمية تحتاج إلى حد أدنى من الموارد أو من الجهد الانمائي ليدخل الإقتصاد القومي مرحلة الانطلاق أو مرحلة النمو السريع . أما هذه السرعة الأرضية اللازمة لإنطلاق الطائرة أو الشروط اللازمة لدخول الاقتصاد القومي مرحلة النمو الذاتي فتتمثل عند رستو « Rostow » بارتفاع معدل الاستثمار إلى ١٢ ٪ من الناتج القومي [١] ، وعند آرثر لويس بتحويل الاقتصاد القومي من اقتصاد يدخر ٥ ٪ من دخله القومي إلى إقتصاد يدخر ١٢ ٪ من دخله القومي [٢] ، أما روزنشتين رودان فيرى أن الشرط اللازم لدخول مرحلة الانطلاق انما يكمن في دفعة قوية [٣] تتلخص في ارتفاع معدل الاستثمار للقضاء على عقبات النمو السكاني وعدم التجزئة ، وأخيرا يرى ليبنشتين أن شرط دخول مرحلة الانطلاق هي حد أدنى من الجهد الانمائي [٤] لازم للتغلب على الانفجار السكاني وعقبات النمو الكامنة في المجتمع ،ويتلخص هذا

---

(١) Rastaw, « The Take-off into self-sustained Growth, published in Agrwala and Singh, op. cit., p. 154.

(٢) A. Lewis, The Theory of Economic Growth, London, p. 226.

(٣) Big Push, See, Rosenstein Rodan, « On The Theory of The Big Push, » Published in Economic Development for Latin America, op. cit., p. 57.

(٤) Critical minimum effort thesis, see, H. Leibenstein, « Economic Bachwordness and Economic Growth, op. cit., pp. 94-106.

الحد الأدنى من الجهد الانمائي في ارتفاع معدل الاستثمار إرتفاعا كافيا لتوليد معدل لنمو الدخل يفوق معدل نمو السكان . وهذه النظريات في تحديدهاالشروط عملية التنمية لا تقدم ولا تؤخر كثيرا . فهي تقوم أساسا على فكرة المراحل وبالتالي تتضمن أن التخلف مرحلة تاريخية يمر بها كل مجتمع يعقبها مرحلة الانطلاق والنمو الذاتي وما يلي ذلك من مراحل . وهذه النظريات قد دحضدتها دراسات التطور الاقتصادي للمجتمعات الصناعية المتقدمة وتاريخ الدول النامية [1] .
ولقد إنتهينا باستعراضنا السابق لقضية التخلف إلى أن التخلف هو وضع إجتماعي وليس مرحلة ، وهو وضع نشأ نتيجة تضافر عوامل متعددة نشأت في ظروف تاريخية محددة . أما شروط الانماء أو الدخول في مرحلة الانطلاق كما تحددها هذه النظريات فهي الارتفاع بمعدل الاستثمار القومي إلى ١٠ ٪ من الدخل القومي وهذا الشرط وان لم يكن شرطا مميزا لاقتصاديات الدول المتقدمة في مرحلة الثورة الصناعية[2] ، فإننا نرى فيه شرطا ضروريا مهما ولكنه ليس كافيا . فتحقق هذا الشرط لن يضمن بذاته الدخول في مرحلة الانطلاق ووضع الاقتصاد القومي على طريق النمو الذاتي . وهذا ما تشير اليه خبرة العالم الثالث في العقدين الماضيين . فالارتفاع بمعدل الاستثمار دون توافر مقومات التنمية الأخرى لن تدفع الاقتصاد القومي خطوات بعيدة إلى الأمام . فالقضية الأساسية ليست هي المستوى الذي يرتفع إليه معدل الادخار والاستثمار ، وانما المهم هو وجود الامكانية لدفع هذا المعدل نحو الزيادة والارتفاع بصفة مستمرة ، وهذا الإرتفاع المستمر في معدل الاستثمار ، كما سنرى ، لا يتوقف على المستوى الذي يرتفع إليه معدل الاستثمار إبتداء وانمـــا يتوقف أولا وأخيرا على نمط وكيفية إستخدام هذا الحجم من الإستثمار .

---

(١) في نقد فكرة المراحل Stages ، انظر :

Caincrass, « Factors in Economic Development, London, 1962, pp. 131 - 146,
see Also, Myrdal, Asian Drana, op. cit., vol. III, pp. 1847 - 1856.

(٢) Cairncrass, Ibid, p. 129.

والواقع أن العيب الرئيسي الكامن في نظريات الانماء الإقتصادي القائمة على فكرة المراحل ، هو محاولة إختيار عامل واحد من بين مجموعة من العوامل واعطائه أهمية ارتكازية في عملية التنمية ، ومن هنـــا يكمن موطن ضعفها [1] . ولا يعني هذا على الاطلاق التقليل من أهمية رفع معدل التراكم الرأسمالي ( معدل الاستثمار ) . فهو كما سبق أن رأينا شرطا ضروريا ولكنه ليس كافيا . إن ارتفاع معدل التراكم الرأسمالي كضرورة للاسراع بعملية التنمية، مسألة واضحة بذاتها لا تحتاج إلى تدليل . فانخفاض مستوى التراكم الرأسمالي صفة ملازمة لتخلف أساليب الانتاج ، وبالتالي يحتاج تقدم قوى الإنتاج إلى زيادة هذا المعدل . كذلك فإن تصحيح الاختلالات الهيكلية يتطلب إرتفاعا في معدل التراكم إذا كان ولا بد من القضاء على خصائص التخلف . أما مرحلة الانطلاق التي تشير إليها هذه النظريات فهي لا تخرج عن كونها الثورة الصناعية التي يجب على هذه البلدان الاعداد لها والدخول في مرحلتها . غير أن كلمة « الثورة » أصبحت اليوم غير مقبولة لدى كتاب هذه النظريات فضلا عن كونها تعبيرا يخرج – من وجهة نظرهم – عن دائرة التعريفات العلمية . كذلك فإن كلمة « الصناعية » إذا ألحقت بالثورة كوصف لها قد تؤدي إلى خلق معان ومفاهيم خاطئة لدى قيادات العالم الثالث تخرج عما هو مقصود فعلاً في هذه الكتابات بكلمة التصنيع . وتحتاج الثورة الصناعية ولا شك كمقوم أساسي إلى ارتفاع معدل التراكم الرأسمالي ، إلا أنها تحتاج أيضاً بجانب ذلك إلى عوامل متعددة أخرى حتى تأخذ مجراها الصحيح .

ما هي إذن عناصر عملية التنمية الاقتصادية ؟. سبق الإشارة إلى أن عملية التنمية هي الانتقال من وضع التخلف إلى وضع التقدم ، تبدو هذه العملية في زيادة مؤشر معين هو متوسط دخل الفرد الحقيقي . ويقتضي تغير وضع التخلف الاجتماعي تغييرا أساسيا في أساليب الانتاج المستخدمة وفي البنيان

---

(١) Myrdal, Asian Drama, op. cit., Vol. III, p. 1850.

الثقافي والاجتماعي المتلائم مع أساليب الانتاج السائدة . فتقدم أساليب الانتاج يقتضي ليأخذ مجراه تغييرات معينة في البنيان الاجتماعي والثقافي ، كما أن تقدم أساليب الإنتاج تؤثر هي بدورها في تغيير هذا البنيان العلوي . ويقتضي تغيير أساليب الانتاج القضاء على الخصائص العامة المصاحبة لأساليب الانتاج المتخلفة وهي الاختلالات الهيكلية . ومعنى هذا أن عملية التنمية إنما تتمثل أساسا في تصحيح الاختلالات الهيكلية أو القضاء عليها. ويكمن تصحيح هذه الاختلالات الهيكلية في ثورة صناعية، ثورة تقضي على أساليب الانتاج المستخدمة وتُدخل في هذا المجتمع أسلوبا جديدا للانتاج. فعملية التصنيع هي محور عملية التنمية الاقتصادية ، إذ يكمن فيها القدرة على تصحيح هذه الاختلالات الهيكلية . غير أن عملية التصنيع اذا أريد أن يكتب لها النجاح في تدعيم أسلوب الانتاج الجديد تتطلب خلق إطار ملائم لنجاحها ، أي اجراء تغييرات أساسية لتمهد لها وتدفع إلى نجاحها . فالثورة الصناعية التي قامت في إنجلترا في القرن الثامن عشر ، لم تدخل مجتمعا غريبا عليها، بل قامت في مجتمع مستعد لها . فالتغييرات التي حدثت منذ عهد النهضة في القيم والعادات والسلوك والتقاليد كانت دافعة لقيام الثورة الصناعية . كذلك العلاقات الانتاجية القديمة كانت قد بدأت في الانحلال في الزراعة ، وبدأت تظهر أشكال جديدة للتنظيم الصناعي . فالانتاج الصناعي في وحدات كبيرة تجمع أعداد كبيرة من العمال لم يكن غريباً في انجلترا حين قامت الثورة الصناعية [١] ، كذلك كانت السوق المحلية للسلع الصناعية موجودة وفي اتساع مستمر . كذلك اقتضى رسوخ أسس الثورة الصناعية الغاء عديد من القيود التي سادت مجتمع ما قبل الثورة الصناعية مثل قوانين الغلال والقيود على التجارة عموما ، وليس غريبا أن تكون الحرية الاقتصادية هي الدعوة الأساسية لرجال الفكر الاقتصادي التقليدي إبتداء من آدم سميث .

---

(١) M. Dobb : «Prelude to the Industrial Revolution», Published in papers on Caputalism, development and planning, London, 1967, p. 19.

وتقتضي عملية التصنيع الكثيف « Intensive » ضرورة رفع معدل التراكم الرأسمالي في المجتمع ، لسد حاجة الاستثمارات الصناعية وحاجة الاستثمارات في القطاعات الأخرى كالزراعة ورأس المال الاجتماعي اللازمة لنجاح عملية التصنيع والقضاء على العديد من العقبات التي تعترض عملية التصنيع . كيف يؤدي التصنيع إلى القضاء على الاختلالات الهيكلية السائدة ؟ . يعني الاستثمارات في الصناعة وهذا يعني زيادة الأهمية النسبية للقطاع الصناعي من التصنيع زيادة وجهة نظر الدخل والعمالة ، ومن ثم تغير الهيكل الانتاجي من هيكل انتاجي زراعي إلى هيكل إنتــاجي صناعي، يترتب على التصنيع تنويع « diversification » الاقتصاد القومي ومن ثم تقليل الاثار المترتبة على الاعتماد على محصول واحد، بل قد يؤدي التصنيع إلى زيادة الأهمية النسبية للسلع الصناعية المصدرة وبالتالي القضاء على إختلال هيكل الصادرات. كذلك يتطلب التصنيع ارتفاع معدل التراكم الرأسمالي مما يؤدي إلى تطور وتقدم قوي الانتاج والارتفاع في الطاقة الانتاجية ومن ثم الدخل القومي ، مما يدفع إلى القضاء على الاختلال في العلاقة بين الموارد البشرية والمادية . وأخيرا يترتب على التصنيع واتساع قاعدة القطاع الصناعي زيادة القدرة على استيعاب فائض القوة العاملة الزراعية عند مستويات مرتفعة من الانتاجية .

ويأخذ التصنيع أنماطا متعددة ومسارات شتى ، ويتوقف نمط التصنيع على نوع الاستراتيجية التي تبناها واضع السياسة الاقتصادية . وتحديد إستراتيجية الانماء وبالتالي نمط التصنيع تتوقف على أسلوب التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي يتبناه المجتمع. ويواجه الدول النامية الاختيار بين طريقين للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، إما التنمية عن طريق الدفع الذاتي والتفاعل التلقائي لقوى السوق ، أو التنمية عن طريق التوجيه الواعي والاستخدام الموجه لموارد المجتمع أي عن طريق التخطيط القومي . ويقيد نمط التنمية الأول من نطاق تدخل السلطة المركزية، أما الثاني فيعطي الهيمنة لهذه السلطة في اتخاذ القرارات . ولا شك أن النتائج المترتبة على كل طريق منهما تختلف جذريا إلى حد بعيد كما سنرى .

وهكذا فإن مناقشة كيفية استخدام الموارد وإختيار نمط التنمية والتصنيع يصبح غير ذي معنى دون الاتفاق على أسلوب التنمية العام الذي يجب اختياره. وحقيقة الأمر أن أي مناقشة لقضايا الانماء وتحديد إستراتيجية الانماء دون الاتفاق على الاطار العام الذي تناقش هذه القضايا في إطاره يصبح غير ذات معنى . إن أحد العناصر الأساسية في عملية الانماء هي تحديد أسلوب التنمية .

مما سبق يتضح أن عناصر عملية التنمية الاقتصادية هي : ١) ثورة صناعية أو عملية التصنيع وخلق القاعدة الصناعية للمجتمع : ٢) إرتفاع مستوى التراكم الرأسمالي بوصفه المقوم الأساسي لعملية التصنيع : ٣) خلق الاطار الملائم لعملية التصنيع أو لاستقبال المجتمع للثورة الصناعية ، ويتمثل هذا الإطار الملائم في التغيرات في البنيان الاجتماعي المرغوب فيهـــا لدفع عملية التصنيع ، وهي تغيرات سياسية واجتماعية ، أوتغير في القيم والسلوك وفي النظم السائدة بمـــا يخدم عملية التصنيع : ٤) إختيار أسلوب التنمية ، أي الاختيار بين قوى السوق والتخطيط الشامل . وسوف نتناول كل عنصر من هذه العناصر على حدة بالتفصيل . الا أنه يجب التنويه إلى مسألة هامة ، ذلك أنه قد ينشأ الانطباع لدى البعض بوجود ترتيب زمني لهذه العناصر . وهذا إلى حد ما صحيح من النـــاحية النظرية ، بمعنى أن يتم خلق الاطار اللازم لنجاح عمليـــة التصنيع قبل البدء فيه . بل قد يذهب البعض إلى أنه لا يمكن البدء بالتصنيع قبل اجراء مثل هذه التغيرات اللازمة ، ويشير هؤلاء إلى أن الثورة الصناعية كانت نتيجة تمهيدات بدأت منذ أكثر من قرن قبلها . إلا أن الدول النامية لا تستطيع الآن أن تنتظر حتى ينشأ هذا الإطار الملائم ثم تبدأ عملية التصنيع ، ذلك أن عنصر الزمن يلعب دورا هاما اليوم، فلم تعد شعوب العالم راغبة وقادرة على الانتظار لرفع مستوى معيشتها وقدرتها الانتاجية . كذلك فإن هذه التغيرات يمكن اجراءها وفي مدى زمني قصير ، كما حدث في الاتحاد السوفيتي والصين واليابان . والدول النامية تتمتع بميزة أساسية في هذا الصدد وهي كونها قادمة جديدة « Late Comer » في مجال الإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي

تستطيع الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة الصناعية في مجالات عديدة وهذا يمكنها من تخطي عنصر الوقت . ومن ثم فإننا نرى أن هذه العناصر التي ذكرناها سالفا بوصفها مكونات عملية التنمية يجب أن تكون متصاحبة « Simultaneous » أي أن تتم في نفس الوقت ويتم التغيير على جميع الجبهات. والسبب في ذلك يعود إلى سمة هامة تميز الظواهر الاجتماعية والاقتصادية وهو ارتباطها وتأثيرها المتبادل ، ذلك أن التغييرات السياسية سوف تدفع عملية التصنيع كما أن عملية التصنيع سوف تؤثر في البنيان السياسي والتركيب الاجتماعي ... وهكذا .

## ١ – خلق الإطار الملائم لعملية التنمية

تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات عديدة ، وتتمثل هذه المتطلبات في تغييرات متعددة في المجالات السياسية والإجتماعية والثقافية في المجتمع . أما على المجال السياسي فأحد الشروط الأساسية هو تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي . وأشرنا فيما سبق كيف ترتب على ظاهرة الاستعمار إستغلال ثروات المجتمعات المتخلفة ، بجانب إهمال قضية التنمية الاقتصادية في هذه المجتمعات . وليس بغريب اذا أن تظهر على المسرح قضية التنمية بوصفها قضية سياسية من الدرجة الأولى بعد إستقلال عديد من دول العالم الثالث بعد الحرب الثانية . ويحقق الاستقلال السياسي والاقتصادي شرط هام وأساسي وهو السيطرة الوطنية على الموارد المتاحة للمجتمع ، وبالتالي تحقيق القدرة على توجيهها واستغلالها في الشكل الذي يراه المجتمع ملائما . كذلك يترتب على تحقيق الاستقلال الاقتصادي زيادة الموارد المتاحة للمجتمع في صورة الاستيلاء على الفائض الذي كان واقعاً تحت سيطرة المصالح الاقتصادية الأجنبية .

كذلك تتطلب التنمية الإقتصادية تغييرا في السلطة السياسية القائمة . ويعني هذا نقل السلطة إلى تلك الفئات أو الطبقات الإجتماعية ذات المصلحة الأساسية

في التنمية الاقتصادية . فحيث تسود السلطة السياسية تلك الفئات التي تتعارض التنمية الاقتصادية مع مصالحها القائمة لن يفتح الطريق أمام قوى الانماء لتؤتي أثارها . دون ازاحة هذه الفئات والطبقات السياسية عن السلطة وتقتضي التنمية الاقتصادية اتخاذ مجموعة من القرارات التي تؤثر في البنيان الاقتصادي والاجتماعي القائم، وهو ما من شأنهأن يؤثر حتما في مصالح بعض الفئات في المجتمع . كذلك حيث تسود السلطة السياسية فئات إجتماعية تنفرد بالاستئثار بثمرات عملية التنمية الاقتصادية فإنه لا بد لهذه العملية وأن تتعثر في طريقها، ذلك أن هذا الاستئثار بثمرات التنمية الاقتصادية سوف يخلق السلبية والانعزال لدى شعوب العالم المتخلف تجاه قضية التنمية وفقدان ايمانهم بجدواها .

ويتطلب نجاح عملية التنمية الاقتصادية على المجال السياسي ضرورة إنشاء التنظيم السياسي الممثل لمصالح القوى صاحبة المصلحة الحقيقية فيالتنمية. ويلعب التنظيم السياسي دور تعبئة الجماهير لعملية التنمية الاقتصادية عن طريق خلق الوعي الانمائي وترسيخه . فالتنمية الاقتصادية بمثابة وثيقة تأمين قومية ، تقتضي التضحية بالحاضر في سبيل المستقبل . ويلعب التنظيم السياسي دور خلق ارادة التغيير لدى الجماهير وإرتضائهم بتقديم التضحيات المطلوبة لعملية التنمية . وتتطلب عملية التنمية لنجاحها سلوكا جديدا وقيما جديدة وطرقاً جديدة ومنهجاً جديداً في التفكير . خلاصة القول أن التنمية الاقتصادية تتطلب خلق حمية قومية وتلاحم قومي من أجل انجاح عملية الانماء الاقتصادي والاجتماعي ، والتنظيم السياسي هو الهيئة التي يوكل اليها خلق هذه الحمية وتحقيق هذا التلاحم . ويلعب التنظيم السياسي كما سنرى دورا فعالا في الرقابة على سير الأمور واتخاذ القرارات وتأثيرها في عملية التخطيط للتنمية . ولكي يؤدي التنظيم السياسي دوره بصورة فعالة يقتضي توافر أمرين أساسيين. أما الأمر الأول فهو أن يكون هذا التنظيم ممثلا حقيقيا لهذه القوى صاحبة المصلحة في التنمية حتى يمكن تحقيق المشاركة الجماهيرية في عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي . أما الأمر الثاني فهو أن نجاح هذا التنظيم السياسي في أداء وظيفته يقتضي توافر

القيادات والكوادر السياسية ذات القدرة على قيادة الجماهير في هذه المرحلة .
ويعني هذا ضرورة وجود القيادات المتمتعة بثقة الجماهير والقادرة على قيادتها .
ويستلزم هذا الشرط تحلي هذه القيادات والكوادر السياسية بصفات ضرورية ،
مثل كونها ممثلة حقيقة للقوى السياسية والاجتماعية صاحبة المصلحة ، وأن يتوافر
لديها المستوى الكافي من الوعي والفهم للقضايا العامة وكيفية مواجهتها ، وأن
تتمتع بالقدرة والخبرة التنظيمية والقيادية ، كذلك يجب أن تحوز هذه القيادات
إحترام الجماهير وذلك بأن يكون سلوكها وتصرفاتها مثلا تحتذيه القواعد التنظيمية .
ولقد سبق أن أشرنا أن نجاح الثورة الصناعية في أوربا يرجع إلا أنها نشأت في
بيئة لم تكن غريبة عليها بل في بيئة كانت مستعدة لإستقبالها. وهذا الإستعداد
قد تم التمهيد له منذ مدة طويلة بتغيير في المعتقدات والقيم والسلوك والنظرة العامة
ومنهج التفكير السائد وبتغيير في طبيعة المؤسسات والنظم السائدة . وكل هذه
التغييرات كانت لازمة لتنشأ الثورة الصناعية في بيئة ملائمة. الا أن الدول النامية
لا تستطيع اليوم أن تمر بنفس فترة التمهيد للثورة الصناعية التي مرت بها أوربا ،
ولا تستطيع أن تنتظر إلى أن تتغير القيم والسلوك والمؤسسات بما يتلائم واحتياجات
هذه الثورة الصناعية . والتنظيم السياسي هو الذي يستطيع أن يتخطى هذه الفجوة
الزمنية المطلوبة بين الاعداد للثورة الصناعية وقيامها . ذلك أن كفاءة هذا التنظيم
تتوقف على قدرته على خلق هذا الاطار الملائم في فترة زمنية وجيزة، بمعنى تغيير
الاطار العام من القيم والعادات وأساليب التفكير السائدة بما يتلائم واحتياجات
الانماء الاقتصادي والاجتماعي . ولا يمثل تحقيق هذا التغيير مطلبا مستحيلا ،
فأمامنا العديد من الدول التي استطاعت عن طريق تنظيماتها السياسية أن تخلق
الاطار الملائم لنجاح عملية التنمية الاقتصادية .

وتتطلب التنمية الاقتصادية تغييرات جوهرية في نظام التعليم القائم . وتتمثل
هذه التغيرات في ثورة ثقافية تغير هذا النظام من جذوره وتجعله قادرا على مواجهة
إحتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية. بمعنى أن الثورة الثقافية تؤدي إلى ملائمة
نظام التعليم مع إحتياجات النمو الاقتصادي والاجتماعي السريع . وتستهدف

هذه الثورة الثقافية أن تخلق جوّ تحدي الانسان للطبيعة بروح المغامرة والملاحظة والتجربة بدلا من روح السحر والتغيب والتجريد . تستهدف هذه الثورة خلق الطاقة الإبداعية لدى الأفراد . ذلك أن التنمية الاقتصادية لا تتطلب فقط نقل التكنولوجيا من مكان إلى مكان ، بل لكي تنجح عملية النقل التكنولوجي لا بد من خلق العقل الذي يبدعها ويديرها ويسيرها ويعتني بها . ولذا فإن عملية تطبيق العلم والتكنولوجيا ليست مجرد عملية فنية يتم بمقتضاها نقل آلة من مكان إلى مكان ، إنما هي في الحقيقة عملية إجتماعية تتطلب خلق الانسان القادر على فهمها واستيعابها ومن ثم تكييف نفسه وظروفه معها : تستهدف هذه الثورة الثقافية تغييرا جذريا في طرق التفكير السائدة ومنهج العقل السائد ، أي أنها تستهدف خلق العقل المنهجي الذي يؤمن بطرق البحث العلمية وبالمعرفة الانسانية وقدرتها : تستهدف هذه الثورة تغير موقف الانسان من الطبيعة والعالم المحيطة به من موقف التأمل والهيبة إلى موقف الملاحظة والتجربة والرغبة في الاكتشاف والسيطرة ، إن تحقيق أهداف هذه الثورة الثقافية يعني بلا شك خلق القيم الجديدة الدافعة لعملية النمو والمتقبلة لها .

وتقتضي هذه الثورة الثقافية تغيرات كمية وكيفية في نظام التعليم . فمن حيث التغير الكمي تتطلب هذه التغيرات اتساع قاعدة التعليم لتشمل اعدادا كبيرة من السكان . ويثير هذه المطلب قضية محو الأمية بوصفها قضية سياسية واجتماعية وضرورة يجب تحقيقها لخلق الاطار العام الملائم لعملية التغير الاجتماعي والاقتصادي . وليس غريبا أن تكون قضية محو الأمية هي القضية الأولى التي حازت اهتمام المجتمعات الاشتراكية وكانت المطلب السياسي الأول المرغوب تحقيقه . وليس بالضرورة أن يتم تحقيق محو الأمية من خلال المؤسسات والتنظيمات التعليمية السائدة . فهذه التنظيمات وتلك المؤسسات في الدول النامية مؤسسات بيروقراطية غالبا ما تعجز عن تحقيق هذا الهدف . فمشكلة محو الأمية يجب أن يضطلع فيها التنظيم السياسي بدور أساسي عن طريق تعبئة الطاقات لها .

وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية تغييرا جوهريا في مناهج التعليم السائدة وذلك لخلق العقلية المنهجية السابق الاشارة اليها . بمعنى أن هناك تغيير ضروري في مناهج النعليم وطرق التعليم من شأنه خلق العقلية العامية والنقدية والمتسائلة والراغبة في فهم واقعها ومحيطها وتغييره . كذلك يجب أن يتعدل نظام التعليم حتى يخدم إحتياجات التنمية وذلك عن طريق إنتاج المهارات والقدرات الفنية والتنظيمية التي تحتاجها خطط الانماء الاقتصادي . ويقتضي هذا التناسق التام بين تخطيط التعليم والتخطيط للانماء الاقتصادي . ويجب هنا الإشارة إلى قضية هامة لم ينتبه إليها هؤلاء المضطلعين بقضية التعليم . فالتعليم من أجل التنمية الاقتصادية ليس سلعة استهلاكية ولا يصح النظر اليه بوصفه كذلك ، إنما التعليم هو الخلق لسلعة رأسمالية ، انــه نوع من الاستثمــار في الانسان ويجب النظر اليه من هذه الزاوية . ومعالجة التعليم بوصفه سلعة إنتاجية « استثمارية » « Capital good » يؤدي إلى نتائج مختلفة تمام الإختلاف عما إذا نظرنا اليه بوصفه سلعة استهلاكية [1] . ذلك أن إعتبار التعليم سلعة إستثمارية ( بوصفه استثماراً في الإنسان ) يقتضي تطبيق معايير الاستثمار اللازمة للتأكد من الوصول إلى أقصى كفاءة ممكنة لهذه السلعة الرأسمالية . وتتشابه المسألة هنا مع أسلوب معالجة الاستثمار المادي . ففي مجال الاستثمار المادي يحاول واضع السياسة الاقتصادية الوصول إلى أكبر مستوى للتراكم الرأسمالي مع تحقيق السياسات اللازمة التي تضمن أقصى كفاءة وانتاجية لهذا المستوى من الاستثمار . وبما أنه في مجال الاستثمار المادي تعتبر قضية توزع الموارد الاستثمارية على الفروع والمشروعات المختلفة قضية هامة وحيوية ، فأنه يجب معالجة موضوع توزيع الاستثمارات في التعليم على هذا النحو للوصول إلى الاستخدام الأمثل للاستثمار في التعليم. ويعني النظر إلى التعليم بوصفه سلعة رأسمالية « Capital good » ضرورة معالجة موضوع العائد على الاستثمار معالجة جدية . ولا يعني التركيز على

(١) H. Myint « Economic Theory and Underdeveloped Countries », Oxford University Press, London 1971, pp. 207 - 226.

هذا الوجه من وجوه قضية التعليم – أي بوصفه سلعة رأسمالية – أننا نستهدف بذلك خلق نخبة على درجة عالية من الكفاءة التعليمية مع اهمال القاعدة العريضة من أفراد المجتمع . ذلك أن ما سبق الاشارة اليه إنما يتعلق بمنهج معالجة قضية التعليم ، ولا يتعلق بالحكم الخاص بتقدير هدف أحقية التعليم للكافة . ذلك أننا سبق أن أشرنا أن أحد المتطلبات الضرورية للتنمية إنما يكمن في توسيع قاعدة التعليم .

ولا نقصد بالتعليم هنا المعنى الضيق للكلمة والقاصرة على التعليم التقليدي ووسائله ، إنما يدخل ضمن هذا التعريف كافة الوسائل والأدوات اللازمة لرفع مستوى المهارات والكفاءات القائمة وزيادة عرض هذه المهارات الفنية والكفاءات بصفة مستمرة بما يتلاءم واحتياجات التنمية ، وبالتالي يتضمن هذا المفهوم التدريب المهني . ويتشابه التعليم وخلق المهارات مع الاستثمار المادي ( أي خلق السلع الرأسمالية ) من عدة وجوه . فزيادة الاستثمار في الانسان مثل زيادة الاستثمار المادي تقتضي التضحية بالاستهلاك الحاضر . كذلك يتضمن خلق المهارات والكفاءات (الاستثمار البشري) وجود فترة تفريخ « Gestation period » كما هو الحال في خلق السلع الرأسمالية . أي وجود فترة زمنية طويلة بين بدء الاستثمار وبدء العائد من هذا الاستثمار. ويؤدي الاستثمار البشري أيضا كما هو الحال في الاستثمار المادي إلى آثار تضخمية في الاقتصاد القومي ، نتيجة لزيادة الانفاق الاستثماري مما يترتب عليه زيادة الطلب دون أن يصاحب ذلك – وبصورة عاجلة – زيادة في العرض الكلي من السلع والخدمات . كذلك فإن النقص العام في بداية عملية التنمية في المهارات والخبرات الفنية كما هو الحال في السلع الرأسمالية يمكن مواجهته عن طريق الاستيراد من الخارج وهو بذلك يخلق ضغوطاً على مصادر النقد الأجنبي .

وتتطلب التنمية الاقتصادية السريعة ونجاحها وجود أعداد وفيرة من الكفاءات الادارية والتنظيمية . وهذا المطلب لا يمكن مواجهته فقط عن طريق العملية

التعليمية ، إذ يجب ازالة كافة العقبات والقيود أمام إختيار الكوادر الادارية ذات الكفاءة العالية وقد سبق أن أشرنا إلى أنه حين تؤثر العلاقات الاجتماعية والانتماءات القبلية والسياسية في إختيار المديرين فان ذلك سوف يؤثر على عملية التنمية . كذلك يجب ازالة كافة النظم الاجتماعية مثل نظام الطوائف « Caste » التي يعوق عملية المرونة الرأسية « Vertical Mobility » أي قدرة الانسان على الانتقال من مهنة إلى مهنة . كما يجب ازالة كافة القيود التنظيمية التي تقف عائقا أمام الوصول إلى أقصى كفاءة ممكنة للقرارات الادارية. ولا شك أن أحد المشاكل الأساسية التي تواجه عملية النمو هو نقص المديرين الأكفاء ، ولذا يشير البعض إلى أن تعثر عملية الانماء في الدول النامية وما يصاحبها من فقد وسوء استخدام للموارد انما يعود إلى سوء الادارة . وفي هذا المجال فإن الادارة ليست درجة علمية وجامعية فقط انما هي أسلوب معين في التفكير والسلوك . وبالتالي فإن الادارة السليمة دالة في الاطار العام — من القيم والعادات وأسلوب التفكير السائد والمؤسسات الاجتماعية والسياسية السائدة — الذي في ظلة يعمل المدير . فلا شك أن سلوك الادارة يختلف في مجتمع تسوده العلاقات القبلية والتفكير القدري والغيبي عن سلوك الادارة في مجتمع تسوده العلاقات التعاقدية الفردية ويسوده التفكير والمنهج العلمي .

وتحتاج التنمية الاقتصادية إلى تغير جوهري في بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية السائدة أو خلق مؤسسات وتنظيمات جديدة . تتطلب التنمية الاقتصادية رفع معدل الاستثمار وهذا يقتضي خلق المؤسسات المالية والمصرفية القادرة على تعبئة المدخرات الكامنة في المجتمع والتي تمثل في نفس الوقت قنوات لتوجيه هذه الموارد الاستثمارية . ومن ثم يجب العمل على خلق المؤسسات المالية والمصرفية مثل البنوك وشركات التأمين وبيوت الادخار وبنوك الريف القادرة على الوصول إلى المدخرين الصغار في الريف وتعبئة مدخراتهم لأغراض الاستثمار مثل صناديق التوفير وبنوك القرى .

وتحتاج التنمية الاقتصادية إلى ازالة كافة العوائق أمام ارتفاع الكفاءة الانتاجية للعاملين . ولعل أحد العوامل الهامة في هذا الصدد هو خلق الشعور العام بالاستقرار لدى المنتجين . ويتطلب هذا أن تقوم الدولة باصدار التشريعات اللازمة لضمان هذا الاستقرار مثل تشريع قانون العمل الفردي ، الذي يضمن حد أدنى من الأجور في الصناعة ويمنع الفصل التعسفي ويقنن العلاقة بين صاحب العمل والأجير كما يتطلب الاستقرار للمنتجين في مجال الزراعة تقنين العلاقات التعاقدية في الزراعة بين المالك والمستأجر بما يضمن حق هذا الأخير ويخلق لديه الشعور بالاستقرار ، مثل قوانين الايجـــار وقوانين منع طرد المستأجرين الزراعيين وتحديد العلاقة بين المؤجر والمستأجر فيما يتعلق بتوزيع الناتج . كما يجب في مجال الزراعة انشاء المؤسسات المالية القادرة على تقديم الائتمان الزراعي لصغار المزارعين ومنع وقوعهم تحت رحمة المرابين .

وتتطلب التنمية الاقتصادية في العالم الثالث قيام الحكومة بدور فعال وقيادي في عملية النمو الاقتصادي ، وهذا يتطلب جهاز حكومي على درجة عالية من الكفاءة . ويقتضي هذا المطلب توسع الجهاز الحكومي واعادة تنظيمه وتدعيمه بالكفاءات اللازمة لمقابلة احتياجات عملية التنمية ، مثال ذلك توسيع واعادة تنظيم الادارات المالية – مصلحة الضرائب مثلا – وتغيير التشريعات المالية السائدة بما يتلائم وحاجات التنمية .

وأخيرا وليس آخرا فإن التنمية الإقتصادية تتطلب تغييرا في القيم والعادات السائدة وسلوك الأفراد ونظرتهم إلى النشاط الاقتصادي والعمل كقيمة إجتماعية ، وهذا يقتضي تغييرا جذريا في الجو الفكري العام وادخال أفكار جديدة وقيم جديدة .

هذه هي بعض الأمثلة البسيطة على بعض التغيرات اللازمة لاعداد المجتمع للدخول في عملية النمو الاقتصادي السريع ، أي لدخول الاقتصاد القومي مرحلة مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي .

## ٢ – تصحيح الإختلالات الهيكلية ( التصنيع )

يعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الإقتصادية ، اذ يتوقف عليه تصحيح الاختلالات الهيكلية المرتبطة بظاهرة التخلف . ويعني التصنيع اتساع القاعدة الصناعية للمجتمع ممـــا يؤدي إلى رفع مستوى وحجم قوى الانتاج المستخدمة . كذلك فإن تطور وتقدم قوى الانتاج المصاحبه لعملية التصنيع لا بد وأن يصاحبها تغير في علاقات الانتاج السائدة وهذه بدورها تدفع عملية التصنيع إلى الأمام . فالعلاقات الانتاجية السائدة في ورشة الحرفى أو في صناعة صغيرة تختلف عن العلاقة الانتاجية في مصنع كبير يستخدم الآلات والمعدات الحديثة . فالتصنيع له ديناميكية ذاتية قادرة على دوع عجلات النمو إلى الأمام . جملة القول أن التصنيع بمعنى الازدياد المستمر في الأهمية النسبية للقطاع الصناعي يؤدي إلى تغيير جذري في أسلوب الانتاج السائد أي في قوى الانتاج وعلاقات الانتاج السائدة . ويترتب على تقدم أساليب الانتاج المستخدمة القضاء على مظاهر التخلف المرتبط بسيادة الأساليب الانتاجية المتخلفة ، أي القضاء على الاختلالات الهيكلية .

ويقتضي التصنيع السريع زيادة حجم الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الصناعي مما يترتب عليه زيادة حجم القاعدة الصناعية – بزيادة وتعدد الوحدات الانتاجية الصناعية . وتؤدي زيادة الاستثمار في الصناعة إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل الصناعي ومن ثم ارتفاع معدلات نمو الدخل القومي بصورة تزيد عن معدلات النمو السكاني . كما يؤدي الارتفاع المستمر في الطاقة الانتاجية الصناعية –نتيجة لزيادة الاستثمار في الصناعة–إلى ازدياد الأهمية النسبية للقطاع الصناعي على حساب القطاعات الأخرى . أي أنه نتيجة لارتفاع معدلات نمو الدخل الصناعي عن معدلات نمو القطاعات الأخرى ، تزداد الأهمية النسبية للقطاع الصناعي من وجهة نظر الدخل ، تنخفض الأهمية النسبية للقطاعات الأخرى وبصفة خاصة الزراعة . كذلك يترتب على الازدياد المستمر للتراكم الرأسمالي ( الاستثمار ) في الصناعة ، ازدياد طاقة هذا القطاع على إستيعاب القوى العاملة

نتيجة للزيادة السكانية كما يصبح في قدرته إستيعاب أجزاء كبيرة من فائض القوة العاملة الموجودة بالقطاعات الأخرى . ويترتب على ازدياد القدرة الاستيعابية للقطاع الصناعي على امتصاص القوة العاملة زيادة الأهمية النسبية للعاملين في القطاع الصناعي وانخفاض الأهمية النسبية للعاملين في القطاعات الأخرى . وهكذا يؤدي التصنيع إلى تغير هيكلي في الاقتصاد القومي بموجبه تزداد الأهمية النسبية للقطاع الصناعي من وجهة نظر الدخل المتولد فيه أو من وجهة نظر العمالة المستوعبة فيه .

بيّنا فيما سبق كيف يترتب على عملية التصنيع تغير في هيكل الانتاج السائد ومن ثم تصحيح أحد مظاهر الاختلال الهيكلي الرئيسية في الاقتصاد القومي ، وهي احتلال الهيكل الانتاجي . الا أن الأمر لا يقف عند هذا الحد ، ذلك أن استيعاب القوة العاملة بأعداد متزايدة في القطاع الصناعي إنما يتم عند مستويات مرتفعة من الانتاجية بالمقارنة بمستويات الانتاجية في القطاعات الأخرى [١] . بل يكون الارتفاع في مستوى الانتاجية واضحا في حالة استيعاب فائض القوى العاملة . وارتفاع مستوى الانتاجية يعني ارتفاع مستوى الدخول مما ينعكس بدوره على بقية أجزاء الاقتصاد القومي. ويتبين من ذلك « أن التصنيع هو السبيل الوحيد لتحقيق النمو الاقتصادي حيث يسود القطاع الزراعي وحيث تشيع فيه ظاهرة البطالة المقنعة ، فالتصنيع هو المصدر الأساسي لاستيعاب هذه البطالة » [٢].

و يؤدي التصنيع إلى تنويع « Diversification » الإقتصاد القومي في الدول المتخلفة ، اذ يتغير التركيب السلعي للدخل القومي على أثر نمو وتدعيم

---

(١) V.K. Ramaswami, « The Promotion of Industrial Development », in Industrialisation in Developing Countries, R. Robinson ed., Cambridge University Overseas Studies Committee, Cambridge, 1965, p. 122.

(٢) Haselitze, « The City, The Factory, and Economic Growth, American Economic Review, Vol. XLV, No. 2, May, 1955, p. 166.

حركة التصنيع . وهذا يعني انخفاض الأهمية النسبية للمحصول الواحد كمكون للدخل القومي ومن ثم تقليل الآثار الضارة الناجمة عن تقلب أسعار المواد الأولية على الدخل القومي . كذلك سوف يؤدي نمو الصناعة إلى بدء دخول السلع الصناعية في نطاق التصدير وبالتالي زيادة الأهمية النسبية للسلع الصناعية في الصادرات وانخفاض الأهمية النسبية للسلع الأولية ، أي أنه يترتب على التصنيع تغير هيكل الصادرات وتنوعها . ويستتبع ذلك بالضرورة تلافي كل الاثارة الضارة على الاقتصاد القومي والناجمة عن إختلال هيكل الصادرات لصالح السلع الأولية . أضف إلى هذا أنه حيث تلعب الصناعات الانتاجية والثقيلة دورا هاما في عملية التصنيع فإن ذلك سوف يترتب عليه زيادة الطاقة على خلق الاستثمار والارتفاع بمستواه بالاعتماد على الموارد المحلية فقط ، ومن ثم تخفيف العبء على ميزان المدفوعات عن طريق تقليل الاعتماد على إستيراد مكونات الاستثمار من الخارج [1] .

ولا يقف تأثير عملية التصنيع عند هذا الحد ، ذلك أن عملية التصنيع كما سبق أن أشرنا لها ديناميكية خاصة بها بخلاف الحال في قطاع الصادرات أو القطاع الزراعي . فقطاع الصناعة يتمتع بآثار جذب قوية يمارسها على بقية أجزاء الاقتصاد القومي . فنتيجة للارتباط المتبادل بين الصناعات المختلفة – وهي صفة أساسية تتمتع بها الصناعة خلافا عن أنواع النشاط الأخرى – فإن الاستثمار في صناعة معينة سوف يخلق فرص الاستثمار في صناعة أخرى ويدفع إليه . كذلك فإن الاستثمار في الصناعة يغير من ظروف كل من الطلب والعرض القائمة ، فهو يدخل سلعا جديدة لم تكن موجودة من قبل ، كما أنه يخلق دخولا جديدة ويرفع من مستوى الدخول القائمة وهذا من شأنه أن يزيد من حجم وهيكل الطلب القائم . وهذا من شأنه أن يمارس آثاره على قطاعات الاقتصاد

---

(١) P.C. Mohalanobis : « Industrialisation of Underdeveloped Countries, A means to peace », Bulletin of The Atomic Scientists, Vol. XV, No. 1, January, 1959, p. 15.

القومي الأخرى . أضف إلى هذا الآثار التي يمارسها توسع القطاع الصناعي على مستوى الانتاجية والمعرفة الفنية ومستوى المهارات السائدة وانعكاس ذلك على بقية أجزاء الاقتصاد القومي . فاتساع القطاع الصناعي يؤدي إلى خلق مهارات جديدة ورفع مستوى المهارات القائمة ، وبالتالي ازدياد مستوى وحجم المعرفة الفنية والتكنولوجية السائد ، وانتشار هذه المعرفة على نطاق كبير في المجتمعات المتخلفة .

وتحتاج عملية التصنيع لنجاحها أن تتم في إطار ملائم لها ، ولذا يشار دائما إلى ضرورة إحداث تغيرات في البنيان الثقافي — بنيان القيم والعادات والنظم الاجتماعية — تسمح بفعالية أكبر لعملية التصنيع . الا أن التصنيع يؤثر تأثيرا فعالا من ناحية أخرى على البنيان الاجتماعي والثقافي . إذ يؤثر التصنيع تأثيرا جوهريا على التركيب الاجتماعي القائم عن طريق خلقه لقوة عاملة صناعية أجرية دائمة ومستقرة ، واتساع حجم وقاعدة تلك القوة العاملة باتساع القاعدة الصناعية . ويترتب على كبر حجم القوة العاملة الأجرية نتائج سياسية واجتماعية بعيدة المدى . وتؤدي عملية التصنيع إلى ارساء قيم جديدة وعادات وتقاليد جديدة نتيجة للاختلاف الجوهري في طبيعة العمل الصناعي عن العمل المزرعي ونتيجة لما يصاحب عملية التصنيع من زيادة واتساع المناطق الحضرية وزيادة عدد السكان الحضريين .

وهكذا نرى مما سبق أن التصنيع هو الوسيلة الأساسية للقضاء على الاختلالات الهيكلية السائدة في المجتمعات المتخلفة . أذ يترتب على التصنيع تصحيح الاختلال بين المواد البشرية والموارد المادية ، واستيعابه لفائض القوة العاملة ، وتنويعه للاقتصاد القومي ومن ثم تصحيحه لاختلال هيكل الصادرات والنتائج المترتبة عليه . هذا بجانب النتائج الاجتماعية التي تحدثها عملية التصنيع .

واذا كان التصنيع صرورة للتقدم في أساليب الانتاج السائدة ومن ثم لتصحيح الاختلالات الهيكلية ، فإن نجاح التصنيع لا يمكن تحقيقه الا إذا توافرت شروط

معينة واتبعت سياسات محددة في مجالات أخرى في الاقتصاد القومي ، والا أصيبت عملية التصنيع بالفشل . ويقتضي نجاح التصنيع تحقيق أمرين غاية في الأهمية وهما : ولا ، تحقيق نمو وتقدم في الانتاج ومستوى الانتاجية الزراعية ، أي أن التقدم الصناعي يجب أن يصاحبه تقدم زراعي في نفس الوقت . ذلك أن نجاح الثورة الصناعية لا يمكن تحقيقه دون ثورة زراعية تسبقه أو تصاحبـــه . ثانيا : بناء القاعدة الأساسية من رأس المال الإجتماعي الضرورية لنجاح عملية التصنيع . وسنتناول كل منهما على التوالي .

وتدلنا خبرة العالم المتقدم سواء الاشتراكي أم الرأسمالي إلى أن نجاح عملية التصنيع إنما تتوقف على التقدم والنمو الذي يحرزه القطاع الزراعي . فالثورة الصناعية في أوربا الغربية التي قامت في القرن الثامن عشر لم يكن ليكتب لها النجاح لو لم يسبقها ويمهد لها ثورة زراعية ، أي ثورة يترتب عليهـــا تغير في قوى الانتاج وعلاقات الانتاج السائدة في الزراعة مما يؤدي إلى رفع الانتاجية الزراعية لتواجه احتياجات التصنيع [1] . كذلك الأمر في الاتحاد السوفيتي فنجاح خطط التصنيع منذ عام ١٩٢٨ لم يكن ليتم ويكتمل لولا الثورة الزراعية التي تمت في ذلك الوقت وغيرت جذريا من التنظيم الزراعي القائم بما يتلائم واحتياجات التصنيع [2] . ويرجع النجاح الذي أحرزته اليابان في مجال التصنيع في فترة التنمية الصناعية (١٨٧٠ – ١٩١٤) إلى الاهتمام الشديد بقضيـــة التنمية الزراعية ورفع الانتاجية الزراعية في نفس الوقت الذي وجهت فيه الجهود إلى دفع عجلات التصنيع إلى الأمام [3] .

(١) M. Dobb, « Prelude to the Industrial Revolution, in Capitalism, Development and Planning, London 1967, pp. 17-34, A. Lewis, Theory of Growth, op. cit., p. 278.

(٢) M. Dobb, Soviet Economic Development since 1917, London 1960, introduction.

(٣) G. C. Allen : « Economic History of Modern Japan », London, 1950, see Also, Johnston, « Agricultural Production and Economic Development in Japan », Journal of Political Economy, Dec., 1951, pp. 490-513, Also A. Lewis « The Theory of Economic Growth, op. cit., p. 279.

ويرجع السبب في ضرورة إحداث تنمية زراعية مصاحبة لعملية التنمية الصناعية إلى عوامل متعددة تعود إلى الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في عملية التنمية بصورة عامة وفي عملية التصنيع بصورة خاصة . ذلك أن تخلف القطاع الزراعي خلف القطاع الصناعي في عملية الانماء الاقتصادي يهدد عملية التنمية ويعرقل عملية التصنيع . أما هذه العوامل التي تحتّم الاهتمام بالقطاع الزراعي وتنميته في نفس الوقت الذي تتم فيه عملية التصنيع فيمكن تلخيصها فيما يلي: —

**أولا :** يتحدد معدل النمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد القومي ككل بمعدل النمو في القطاع الزراعي . ذلك أن معدل النمو الاقتصادي ليس الا محصلة معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة . ومما لا شك فيه أن ذلك القطاع الذي يحتل الأهمية النسبية الأكبر في توليد الدخل القومي سوف يمارس تأثير فعالا في تحديد معدل نمو الدخل القومي كله . وحيث أنه في بداية عملية التنمية يكون القطاع الزراعي هو القطاع ذو الأهمية النسبية الأكبر فإن معدل نمو القطاع الزراعي هو الذي يلعب الدور الرئيسي في تحديد معدل نمو الدخل القومي . وتتطلب هذه الحقيقة ضرورة ارتفاع الانتاجية الزراعية لرفع معدل نمو الدخل الزراعي ومن ثم معدل نمو الدخل القومي .

**ثانيا :** يلعب القطاع الزراعي الدور الرئيسي في تمويل عملية التنمية بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة . بمعنى آخر فإن تمويل عملية التصنيع تتوقف على حجم الفائض الزراعي الذي يستطيع ذلك القطاع أن يولده ويجعله متاحا خارج الزراعة . فازدياد حجم الاستثمار في الصناعة ومن ثم حجم التشغيل بها سوف يؤدي إلى دفع أجور للعاملين في القطاع الصناعي ، ويترتب على ذلك زيادة الطلب على السلع الأجرية — وهي السلع التي يصرف عليها العمال أجورهم — فإذا لم يكن هناك عرض كاف من هذه السلع الأجرية فسوف يعني ذلك ارتفاع أسعارها ومن ثم تولد حركة تضخمية تضر بعملية التصنيع . وحيث أن معظم السلع الأجرية هي من ناتج القطاع الزراعي فإن هذا يتطلب أن يكون لدى القطاع الزراعي فائضا « **Marketed surplus** » يكفي لسد إحتياجات

العاملين في الاستثمارات الصناعية والأنشطة الأخرى . فإذا نظرنا إلى مكونات الاستثمار في أي قطاع وفي قطاع الصناعة بصورة خاصة فسوف نجد أنها تتكون من سلع أجرية « Wage goods — مواد غذائية بصورة خاصة — لسد احتياجات العاملين في هذه الاستثمارات ومواجهة طلبهم ، كما تتكون من معدات وآلات لمساعدة هؤلاء العمال في أداء وظيفتهم . فإذا لم يكن هناك عرض كافي من هذه السلع الأجرية فإن ذلك يعني عدم القدرة على اجراء الاستثمارات الصناعية وتوقف عملية التصنيع . وهكذا فإن المهندس في مصنع الصلب والعامل في مصنع الصلب يحتاجان إلى مواد غذائية وكساء لسد إحتياجاتهم حتى يستمر العمل في مصنع الصلب . ويتطلب هذا وجود فائض من المواد الغذائية ومن مواد الكساء عن حاجة العاملين في تلك القطاعات التي تنتج المواد الغذائية واحتياجات الكساء . كذلك فإن بناء مدرسة يتطلب توافر السلع الأجرية للعاملين في بناء المدرسة كما يقتضي توافر هذه السلع لسد إحتياجات المدرسين العاملين في هذه المدرسة بعد بناءها . فإذا لم يتوفر عرض كافي من هذه السلع فلن نستطيع تمويل خدمة التعليم . وهكذا فإن تمويل وتوسع القطاعات الأخرى غير الزراعية يقتضي توفر فائض من السلع الزراعية « Marketed surplus » عن حاجة العاملين في ذلك القطاع وجعل ذلك الفائض متاحا لسد احتياجات وطلبات العاملين في القطاعات الأخرى . وهذه حقيقة فنية يجب تحقيقها بصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي السائد سواء كان رأسماليا أم إشتراكيا . وتلزمنا هذه الضرورة الاقتصادية بضرورة توجيه الجهود لرفع الانتاجية الزراعية وبالتالي الانتاج الزراعي حتى يمكن توليد فائض من السلع الزراعية تزيد عن إحتياجات السكان والعاملين في ذلك القطاع إذ يتوقف على حجم ذلك الفائض مستوى الاشتمارات ومن ثم درجة التوسع التي يمكن تحقيقها في الأنشطة الأخرى خارج الزراعة [١] .

---

(١) حول أهمية الزراعة في تمويل التنمية عن طريق تولد فائض السلع الزراعية ، أنظر

— P.R. BRAHMANANDA : « Agricultural Verses Industrial Development,

**ثالثا** : يعتبر القطاع الزراعي هو المصدر الرئيسي للقوة العاملة للقطاع الصناعي . اذ تستمد الصناعة حاجتها من القوة العاملة من القطاع الزراعي . ويتطلب هذا أن يكون في قدرة ذلك القطاع توفير إحتياجات الصناعة من القوة العاملة . ومن ثم فإنه بعد أن ينضب الفائض من القوة العاملة من القطاع الزراعي ، فإن الزيادة المستمرة في إحتياجات القطاع الصناعي لا يمكن مقابلتها من القطاع الزراعي إلا بارتفاع مستمر في الانتاجية الزراعية وباعادة تنظيم ذلك القطاع بما يسمح بالاستغناء عن أعداد متزايدة من القوة العاملة الزراعية .

**رابعا** : يعد القطاع الزراعي المصدر الرئيسي لاحتياجات الصناعة – في بداية عملية التنمية – من المواد الأولية وهذا يعني أن ارتفاع الانتاجية الزراعية سوف يترتب عليه إنخفاض نفقة انتاج هذه المواد الأولية في القطاع الزراعي . وبالتالي إنخفاض أسعارها وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض نفقة انتاج القطاع الصناعي وازدياد مستوى الأرباح في القطاع الصناعي وبالتالي زيادة حجم المدخرات – الأرباح المحتجزة – المتاحة للاستثمار في الصناعة .

**خامسا** : يمثل القطاع الزراعي المصدر الرئيسي لحصيلة الصادرات وبالتالي حصيلة النقد الأجنبي في بداية عملية الانماء الاقتصادي . ويمثل حجم حصيلة النقد الأجنبي قيدا رئيسيا على حجم الاستثمارات الصناعية التي يمكن إجراؤها . ذلك أن مكونات الاستثمار في قطاع الصناعة وبصفة خاصة من المعدات والآلات يتم إستيرادها من الخارج . وتتوقف الطاقة الاستيرادية على حجم حصيلة الصادرات أساسا . وتتطلب هذه الحقيقة ضرورة توجيه الجهود نحو رفع الانتاجية الزراعية

---

= in Economic Development for Latin America, ed. H. Ellis, London 1961, pp. 411-413. G. Amin, « Food Supply and Economic Development, London 1966, Chapter I, A. Mohie-Eldin, Investment and Employment Problems in Egyptian Agriculture Since 1935, London 1966, pp. 16-20. B.F., Johnston and J.W. Mellor, « The Role of Agriculture in Economic evelopment », American Economic Review, September 1961, pp. 566-593, Kindlberger, Economic Development, 2nd ed. London 1965, p. 218.

وبالتالي تخفيض نفقة الانتاج في القطاع الزراعي حتى يمكن توسع الصادرات وبالتالي زيادة حصيلة النقد الأجنبي .

**سادسا :** يمثل القطاع الزراعي في بداية عملية التصنيع – حيث يحتل القطاع الزراعي الأهمية النسبية الكبرى من حيث الدخل المتولد فيه أو من حيث حجم العاملين فيه – السوق الرئيسي للمنتجات الصناعية . ومن ثم فإن نمو وتوسع القطاع الصناعي يتوقف على قدرة القطاع الزراعي على استيعاب منتجات الصناعة . اذ يلعب ضيق نطاق السوق في بداية عملية الانماء الاقتصادي عقبة رئيسية وهامة أمام توسع القطاع الصناعي . وهذه حقيقة هامة لا يجب اغفالها . وسوف تزداد قدرة القطاع الزراعي على إستيعاب المنتجات الصناعية بازدياد الانتاجية فيه . فزيادة القدرة على الانتاج تعني زيادة القدرة على الشراء . ولقد كانت التطورات التي حدثت في الزراعة الأوربية وما ترتب عليها من خلق وتكوين السوق الداخلية أحد العوامل الهامة التي مهدت وساعدت على قيام الثورة الصناعية ، اذ تكونت السوق لمنتجات الصناعة مما ساعد ودفع عملية التصنيع في القرن الثامن عشر [1] .

يتبين مما سبق أن نجاح عملية النمو الصناعي تتوقف على حدوث نمو مماثل في القطاع الزراعي ، نموا من شأنه رفع الانتاجية الزراعية حتى يكون القطاع الزراعي قادرا على مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية . ويقتضي تحقيق هذا المطلب اجراء أعادة تنظيم « reorganisation » القطاع الزراعي

---

(١) يشير د . هويسبوم « Hobsbawm » إلى أن أحد الأسباب الرئيسية التي أجلت نمو الثورة الصناعية في أوروبا هو عدم نضج السوق المحلي للسلع الصناعية نتيجة لطبيعة التنظيم الانتاجي السائد في القطاع الزراعي في القرن السادس والسابع ، وأن تغير علاقات الانتاج داخل الزراعة والتحول من الزراعة الذاتية « Subsistence » إلى الزراعة التجارية أحد العوامل الهامة في نضج السوق المحلي للسلع الصناعية التي بدورها مهدت ودفعت إلى الثورة الصناعية أنظر
Eric Hobsbawm, « The General Crisis of The European Economy in The Seventeenth Century », Past and Present, No. 6 November 1954, p. 39 & pp. 46-47.

– مثل الاصلاح الزراعي بمعنـــاه الواسع – لرفع الانتاجية الزراعية . كمـــا يقتضي رفع الانتاجية الزراعية زيادة مستوى الاستثمارات في القطاع الزراعي . ويتطلب هذا توجيه الاستثمارات لزيادة رأس المال الاجتماعي اللازم لدفع الانتاجية الزراعية مثل المساقي والمصارف والسدود وكافة الاستثمارات في وسائل الري والصرف اللازمة لرفع الانتاجية الزراعية . كما يستدعي رفع الانتاجية الزراعية زيادة الاستثمارات الموجهة لزيادة استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية وتحسين التقاوي المنتقاة وانشاء محطات الارشاد الزراعي ، وكافـــة الاستثمارات الأخرى اللازمة لزيادة وتحسين مستوى رأس المال الثابت في الزراعة [١] .

أما الشرط الثاني لنجاح التنمية الاقتصادية بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة فهو وجود قاعدة عريضة من رأس المال الاجتماعي – أو ما يطلق عليه رأس المال التحتي – اللازمة لدفع عملية التصنيع ورفع كفاءة الصناعة . ويتمثل رأس المال الاجتماعي في وجود شبكة المواصلات والنقل كالسكك الحديدية والطرق والكباري ووجود محطات توليد الكهرباء وشبكات المياه وكافة أنواع رأس المال الاجتماعي الأخرى اللازمة للتقدم الصناعي . ويتمثل رأس المال الاجتماعي اللازم للزراعة في الطرق وشبكات الري والصرف والسدود والخزانات ومحطات تنظيم المياه . ويعتبر وجود رأس المال الاجتماعي ضروريا لكل من النمو الصناعي والزراعي [٢] . فلا يمكن تصور إقامة صناعة تستخدم الكهرباء دون وجود محطات توليد الكهرباء ، ولا يتصور وجود قاعدة عريضة من الصناعات دون وجود شبكات النقل والمواصلات اللازمة لنقل المواد الأولية والسلع المنتجة كالسكك الحديدية والموانىء والطرق. كما لا يمكن تصور رفع الانتاجية الزراعية دون وجود شبكة من المصارف والمساقي ومحطات وطلمبات الري والصرف.

---

(١) Cl. Kindlberger, Economic Development, 2nd ed., London, 1965, pp. 220-224.

(٢) Rosentein - Rodan, « A Note on The Theory of The Big Push, in Economic Development for Latin America, ed. H. Elllis, London 1961, p. 61.

ويقدم رأس المال الاجتماعي منافع عامة للصناعة والزراعة يترتب عليها رفع الكفاءة الانتاجية للصناعة والزراعة وتخفيض نفقات الانتاج . وتتمثل هـذه المنافع في وفورات خارجية « External Economis » يخلقها هذا الرأسمال الاجتماعي للصناعة لتستفيد منها ، ويترتب على خلق هذه الوفورات الخارجية دفع عملية الاستثمارات في الصناعة ورفع معدل ربحها . وتمثل الخدمات التي يقدمها رأس المال الاجتماعي مستلزمات رئيسية لعملية الانتاج الصناعي والزراعي .

### ٣ - رفع مستوى التراكم الرأسمالي ( الاستثمار ) .

يتوقف نجاح عملية التنمية الاقتصادية كما سبق أن بينا على القدرة على تصحيح الاختلالات الهيكلية السائدة . ويعتبر التصنيع الوسيلة الأساسية للقضاء على هذه الاختلالات الهيكلية . ولا يتوقف نجاح التصنيع على مجرد رفع معدل الاستثمار في الصناعة ، بل يجب الا يقل حجم هذه الاستثمارات عن حد أدنى وذلك أولا : لمواجهة العقبات الأساسية أمام عملية النمو الصناعي والمتمثل في ضيق نطاق السوق المحلي ومن ثم للاستفادة من الوفورات الخارجية المترتبة على اتساع حجم السوق والناتجة عن الارتباط الأفقي والرأسي بين الصناعات ، ثانياً : لتحقيق الاستثمارات المطلوبة في الزراعة وقطاع رأس المال الاجتماعي واللازمة لنجاح عملية التصنيع . وكل هذه المتطلبات اللازمة لنجاح عملية التصنيع تقتضي رفع معدل التراكم الرأسمالي بحيث لا يقل ذلك المستوى عن حد معين . ذلك أن رفع معدل الاستثمار دون هذا الحد لن يترتب عليه دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق ووقوفه على طريق النمو الذاتي . ولذا تشير الكتابات الاقتصادية على ضرورة توافر حد أدنى من الموارد الاستثمارية وإلا لما كتب لعملية التنمية النجاح ولما استطاع الاقتصاد القومي دخول مرحلة النمو الذاتي . ذلك أن النمو على دفعات بسيطة وبتؤدة لن يجدي فتيلا . ويأخذ هذا الحد الأدنى الضروري صيغة الدفعة القوية « Big Push » عند روزنشين رودان والحد الادنى الحساس من الجهد الانمائي Critical Minimum effort Thesis عند ليبنشتين.

ويعني هذا الحد الادنى من الجهد الانمائي توافر حد أدنى من الموارد الاستثمارية الذي يجب توجيهه لعملية التنمية حتّى ينطلق الاقتصاد القومي في مسار النمو الذاتي وحتّى يكتب لعملية النمو النجاح . وهذا الحد الادنى اللازم والضروري من مستوى التّراكم الرأسمالي لنجاح عملية التصنيع ترجع ضرورته إلى اعتبارات هامة ١) لمواجهة ظاهرة عدم التجزئة الكامنة في استثمارات رأس المال الاجتماعي وللاستفادة من الوفورات الخارجية الّتي يدرها هذا النوع من الاستثمارات ٢) للتغلب على نقائص الوفورات الخارجية « External disconomis » [١] المتمثلة في ضيق نطاق السوق ، وبالتالي تحقيق حجم الاستثمارات اللازمة للقضاء على هذه العقبة وللاستفادة من الوفورات الخارجية الّتي يدرها توسع نطاق السوق نتيجة للارتباط المتبادل بين الصناعات المختلفة وبين القطاعات المختلفة ٣) لتحقيق الاستثمارات الضرورية في الزراعة وقطاع رأس المال الاجتماعي اللازم لنجاح التصنيع ٤) لتوليد ديناميكية ذاتية في الاقتصاد القومي قادرة على مواجهة عقبات النمو الاقتصادي والمتمثلة في الانفجار السكاني ، أي ضمان حد أدنى من الاستثمارات قادر على توليد معدل لنمو الدخل القومي يفوق ويتخطى معدل النمو السكاني .

فيما يتعلق برأس المال الاجتماعي فقد بينا فيما سبق أهميته وضرورته لكل من النمو الصناعي والزراعي . وتتميز الدول المتخلفة بنقص رأس المال الاجتماعي الموجود بها مما يمثل عقبة كؤود أمام عملية التنمية الاقتصادية . وللتغلب على هذه العقبة يجب توفير حجم من الاستثمارات لبناء هذه القاعدة من رأس المـــال الاجتماعي ولتوفير العرض الكافي من خدماته . وتمثل مشروعات رأس المال الاجتماعي حالة من الحالات الّتي تتناقض فيها المصلحة الخاصة والمصلحة العامة. ويتميز رأس المال الاجتماعي بخلق الوفورات الخارجية اللازمة لدفع الاستثمارات في الأنشطة الّتي تقوم بالإنتاج مباشرة . وتتميز مشروعات رأس المال الاجتماعي

---

(١) H. Leibenstein, « Economic Backwardness and Economic Growth, London 1957, p. 106.

بظاهرة عدم التجزئة الناتجه عن عدم القدرة على تجزئة عناصر الانتاج . وتعني عدم تجزئة مشروعات رأس المال الاجتماعي أن الحد الادنى اللازم من الاستثمارات لهذه المشروعات يعتبر كبيرا نسبيا . فالاستثمار في هذه المشروعات اما أن يتم وأو لا يتم ، فلا يمكن تجزئتها على الاطلاق ، مثل مشروعات السكك الحديدية ومحطات توليد الكهرباء . فإذا تقرر الاستثمار في هذه المشروعات فهناك حد أدنى لا يمكن النزول دونه نتيجة لكبر حجم الحد الادنى من هذه المشروعات . ويرجع كبر هذا الحجم الادنى من الاستثمارات اللازمة إلى أن بعض مشروعات رأس المال الاجتماعي لا بد من تزامنها حتّى يمكن الاستفادة منها ، فمشروعات توليد الكهرباء تحتاج إلى محطات تقويه وإلى مدّ كابلات وأسلاك الكهرباء إلى حيث يتم الاستفادة منها . والاستثمار في بناء السدود يحتاج إلى استثمارات في قنوات الري والصرف وفي بناء التوربينات اللازم لتوليد الكهرباء [1] ... الخ ..

وتتميز مشروعات رأس المال الاجتماعي بطول فترة التفريغ اللازم لبنائها ، وبطول مدة بقائها وعمرها الانتاجي ، كما تتميز بوجود طاقة عاطلة فيها في بداية فترات إستخدامها نتيجة لكبر حجم الحد الأدنى لمشروعاتها [2] . ويتبين مما سبق أنه حتّى يمكن الاستفادة من الوفورات الخارجية التي تقدمها هذه المشروعات للنمو الصناعي ، ونتيجة لظاهرة عدم التجزئة التي تتميز بها ونتيجة لنقص مشروعات رأس المال الاجتماعي في الدول النامية ، فإن حجم الاستثمارات المطلوبة لمواجهة هذا النقص وللقضاء على ظاهرة عدم تجزئتها يعتبر كبيرا جدا . ولذا يجب على الدول النامية توجيه جزء كبير من برامجها الاستثمارية نحو هذه المشروعات .

أما فيما يتعلق بالعقبة الثانية والمتعلقة بضيق نطاق السوق ، فإنه يجب أن نعود إلى التفرقة التي أشار إليها مارشال بين الوفورات الداخلية « Internal Economies » والوفورات الخارجيـــة « External Economies » ، وهي

---

(١) Rosenstein, Rodan : ap, cit., p. 61.
أنظر أيضا . د . محمد زكي شافعي ، المرجع المشار اليه سابقا ص ١١٩ .

(٢) Rosenstein - Rodan, ap. cit., p. 61.

مفاهيم ما زالت مستعملة في النظرية الاقتصادية التقليدية وتشير إلى معان محددة يحسن الإشارة إليها . ذلك أن بعض هذه المفاهيم – مثل مفهوم الوفورات الخارجية – يأخذ أبعادا مختلفة في نطاق نظرية التصنيع للدول النامية [1] . لقد فرق مارشال بين الوفورات الداخلية والخارجية ، أما الأولى فتنشأ عن توسع نطاق الانتاج وتعتمد على كفاءة وموارد المشروع الفردي ، أما الثانية فهي تتوقف على التقدم العام للصناعة التي يعتبر المشروع محل البحث جزءا منها كما تتوقف على تطور الصناعات الأخرى التي تقدم لهذا المشروع بعض احتياجاته [2] . فالوفورات الداخلية تنشأ من إدخال معدات والات جديدة أكثر تعقيدا ، من تحسن في تنظيم الانتاج والتسويق والادارة والبحوث نتيجة لاتساع نطاق الانتاج . أما الوفورات الخارجية فتعود لنمو حجم الانتاج في الصناعة بصورة عامة . فعلى أثر توسع صناعة معينة ، تقوم هذه الصناعة بخلق مهارات وكفاءات وباجتذاب مهارات جديدة ، وبتوسع الصناعة يرتفع معدل التقدم التكنولوجي نتيجة لتحسين وتقدم ظروف تبادل المعرفة ، كما أن توسع الصناعة يدفع صناعات جديدة للاستفادة من ناتج هذه الصناعة . ويخلق هذا التوسع العام في الصناعة موضوع البحث وفورات خارجية للمشروعات العاملة في هذه الصناعة . ولقد أشار مارشال إلى أن الوفورات الخارجية تنشأ أيضا نتيجة توسع صناعات أخرى مرتبطة تقدم للصناعة موضوع البحث تسهيلات ومنافع مثل النقل والمواصلات ... الخ [3] . ولقد اعترض « آلن يونج » في مناقشته الشهيرة لموضوع تزايد الغلة « Increasing Returns » على هذا التحديد لفكرة الوفورات الخارجية وقصر نطاقها على توسع الصناعة وازدياد حجم انتاجها فقط [4] . ذلك أن قصر مفهوم الوفورات

(١) سوف نشير إلى هذه النقطة بالتفصيل وكذلك لموضوع الوفورات الخارجية عند الكلام عن نظام التخطيط ومقارنته لنظام السوق بوصفه موزعا وموجها لا ستخدام الموارد .

(٢) Alfred Marshall, « Principles of Economics, 8th edition, London, 1930, pp. 265-266.

(٣) Marshalll, ibid, p. 317.

(٤) Allyn Young, « Increasing returns and Economic Progress », Economic Journal, Vol. XXXVIII, No. 152, Dec. 1928, p. 527-542.

الخارجية عن تلك التي تنشأ من نمو صناعة معينة إنما يمثل نظرة إستاتيكية للأمر. فتزايد الغلة لا يتأتى فقط نتيجة لزيادة حجم المشروع أو لاتساع الصناعة التي يعمل فيها هذا المشروع ولكنها تنشأ مع توسع النظام الصناعي بأكمله وباتساع السوق بصورة عامة . فتحقيق تزايد الغلة طبقا لآلن يونج يتوقف على تقدم تقسيم العمل ، والوفورات الرئيسية لتقسيم العمل في شكلها الحديث هي الوفورات الناشئة عن استخدام العمل في طرق غير مباشرة للانتاج ، أي عن طريق زيادة الكثافة الرأسمالية لوسائل الانتاج المستخدمة [١] . ويعتمد تقسيم العمل على حجم السوق ، كما أن حجم السوق يتوقف على درجة تقسيم العمل . وبالتالي فإن هناك مجالا لخلق عملية إنمائية تدعم نفسها بطريقة تراكمية . ففي أثناء عملية النمو الاقتصادي ، فإن معدل النمو لصناعة معينة يتأثر بمعدل التوسع في صناعة أخرى. فتوسع الصناعة(ا)سوف يدفع التوسع في الصناعة«ب»نتيجة لتوسع حجم السوق للصناعة(ب). وبالتالي فإن توسع السوق بصورة عامة يخلق وفورات خارجية . لتوضيح الصورة نفترض أننا في دولة متخلفة توجهت بعض الاستثمارات الخاصة لانشاء صناعة معينة ولتكن صناعة للمنسوجات ، ولنفترض أيضا أن الاستثمار في هذه الصناعة قد تم بناء عليه استيعاب ١٠٠٠ عامل كانوا في حالة بطالة مقنعة . إذا لم يحدث أي تغير في بقية أجزاء الاقتصاد القومي من شأنه رفع الانتاجية والدخول ، فإن الاستثمار في مشروع صناعة المنسوجات سوف يصيبه الفشل نتيجة لضيق نطاق السوق المحلي عن استيعاب ناتج هذه الصناعة . حقيقة أن زيادة الدخول المترتبة على إنشاء هذه الصناعة سوف يصرف جزء منها فقط على ناتج الصناعة ، غير أن هذه الصناعة سوف تعجز عن تصريف باقي منتجاتها وبالتالي ينخفض ربحها وينعدم الحافز بالتالي على الاستثمار فيها اذا لم يضمن صاحب الاستثمار تصريف منتجات هذا المشروع [٢] . وتظل

---

(١) Allyn Young, op. cit., p. 539.

(٢) Rosenstein-Rodan, « Problems of Industrialisation of Eastern and South-Eastern Europe », in Agrwala and Singh, Economics of Underdevelopment, pp. 245-256. Also R. Nurbse, Problems of Capital Formation..., op. cit., p. 7.

هذه الحقيقة سائدة طالما أنه لم يحدث أي نشاط في بقية أجزاء الاقتصاد القومي يترتب عليه رفع الانتاجية ، أي اذا بقي مستوى الانتاجية ومستوى الدخول بالتالي على ما هو عليه . وهكذا فإن ضيق نطاق السوق المحلي يعتبر عائقا أمام نجاح الاستثمارات في صناعة معينة إذ يحول دون انشاء هذه الصناعة عند الحجم الأمثل لها « Optimum Size » .

لنفترض أنه بدلا من الاستثمار في صناعة واحدة ، تم الاستثمار في ١٠٠ ( مائة ) صناعة تخدم الطلب النهائي ، وتوجهت الاستثمارات أيضا لرفع الانتاجية الزراعية . لنفترض أنه ترتب على هذه الاستثمارات إستيعاب ٥٠٠,٠٠٠ عامل بدلا من ١٠٠٠ عامل في حالة الصناعة الواحدة . ما الذي يمكن أن يحدث في هذه الحالة ؟ . بعد اجراء هذه الاستثمارات فإن نصيب العامل من رأس المال قد زاد مما يعني زيادة انتاجيته . ويرجع ارتفاع الانتاجية إلى تطبيق وسائل الانتاج الرأسمالية « Capitalistic Methods » ولازدياد نصيب العامل من رأس المال . وبزيادة الانتاجية تزداد الدخول ومن ثم القوة الشرائية . فزيادة القدرة الانتاجية تعني زيادة القدرة الشرائية . في هذه الحالة سوف تتسع السوق لجميع الصناعات . مما يجعل من الممكن اقامتها عند حجم اقتصادي أمثل . فنتيجة للاستثمار في مائة مشروع وارتفاع الانتاجية والدخول للعاملين فيها سوف يتوسع السوق لجميع الصناعات . ذلك أن العاملين في ب ، ج ، د ، هـ ... الخ سوف يمثلون سوقا لناتج الصناعة(ا) (ولتكن صناعة المنسوجات ) والعاملين في الصناعة ج ، د ، هـ ، ا ... الخ سوف يمثلون سوق لمنتجات الصناعة ب ولتكن ( صناعة للأحذية ) ، وسيتمثل العاملون في الصناعة ب ، ا ، د ، هـ ... الخ سوقا لمنتجات الصناعة ج ولتكن صناعة الصابون مثلا . وهكذا فإن الاستثمار في عديد من الصناعات في نفس الوقت سوف يترتب عليه إتساع حجم السوق بصورة عامة ، طالما أن هذه الصناعات جميعا تخدم إحتياجات الطلب النهائي . وبالتالي فما لم يكن ممكنا في حالة الاستثمار في مشروع واحد ، أصبح ممكنا في حالة الاستثمار في مائة مشروع نتيجة لاتساع حجم السوق . وهكذا

نرى حجة آلن يونج في أن اتساع النظام الصناعي بصورة عامة واتساع حجم السوق يخلق وفورات خارجية وبالتالي يتحقق تزايد الغلة . فالاستثمار في المشروع (ا) يخلق وفورات للمشروع (ب) عن طريق أن العاملين في (ا) يمثلون سوق المنتجات ب وكذلك العاملين في ب يمثلون سوقا لمنتجات الصناعة ا . وفي هذه الحالة تنتقل الوفورات الخارجية أفقيا من خلال طلب المستهلكين . وليست هذه الحالة الا تطبيقا للقانون الشهير المعروف بقانون ساي للأسواق ، فكل عرض يخلق الطلب عليه والقدرة على الانتاج هي القدرة على الشراء .

غير أن الوفورات الخارجية لا تنتقل أيضا فقط من خلال توسع السوق عن طريق طلب المستهلكين للسلع المختلفة ، ذلك أن الصناعات ترتبط بعضها برباط آخر هو الارتباط الرأسي « Vertical » . فالصناعة (ا) تتصل بالصناعة ب عن طريق أن الصناعة(ا) تستخدم ناتج الصناعة «ب» كمستلزم من مستلزمات الأنتاج . وهذا يعني أن الإستثمار في الصناعة(ا) وتوسعها سوف يخلق فرص الاستثمار وارتفاع أربحية الإستثمار في الصناعة ب. كذلك فإن توسع الصناعة ب وزيادة انتاجها وانخفاض نفقتها سوف يدفع إلى توسع الصناعة(ا) وازدياد الربح فيها. وهذا يعني أن الوفورات الخارجية هنا تنشأ نتيجة للارتباط الرأسي بين الصناعات في المراحل المختلفة للعملية الإنتاجيـــة . ومن ثم لكي نصل إلى أقصى ربح للصناعة (ا) ، يجب الاستثمار في الصناعـــة ب ، وكذلك حتى تصل إلى أقصر ربح للصناعة ب يجب الاستثمار في الصناعة (ا) ، أي أنه يجب الاستثمار وتوسع الصناعتين في نفس الوقت اذا أردنا أن نحصد ثمار الوفورات الخارجية الناشئة عن هذا الارتباط والوصول إلى أقصى ربح ممكن للاستثمارات .

وهكذا نرى ممـــا سبق أنه يجب توجية الاستثمارات إلى عديـــد من الصناعات في نفس الوقت حتى يمكن القضاء على عقبة ضيق نطاق السوق والاستفـــادة من الوفورات الناشئة عن توسع السوق بصورة عامـــة ، وحتى يمكن أن يكتب لبرنامج التصنيع النجاح . كذلك لكي يمكن الاستفادة من الوفورات الناشئة عن الارتباط الرأسي بين الصناعات يجب الاستثمار في عديد

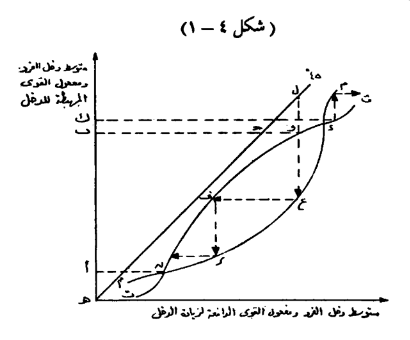
من الصناعات في نفس الوقت اذا شئنا أن نرفع من كفاءة الاستثمار الصناعي وهذا يعني أن الحد الادنى اللازم من الاستثمارات لتحقيق هذا البرنامج التصنيعي – وحتى يمكن القضاء على عقبات التصنيع – يعتبر كبيرا نسبيا. إن أي حجم من الاستثمارات أقل من هذا سوف لا يكون من القوة الكافية لتخطي هذه العقبات ومن ثم تتعثر عملية التصنيع نتيجة لضيق نطاق السوق .

يتبين مما سبق أنه يجب أن يكون الحد الأدنى من الموارد الاستثمارية اللازم لتحقيق هذه الأهداف كبيرا نسبيا . حتى يمكن تخطي ومواجهة ظاهرة عدم التجزئة التي تميز الاستثمارات في رأس المال الاجتماعي ، وحتى يمكن تحقيق الاستثمارات الصناعية والزراعية اللازمة للقضاء على ضيق نطاق السوق وحتى يتم النمو الزراعي والصناعي جنبا إلى جنب . وهذا يحتم ضرورة رفع معدل التراكم الرأسمالي ما يحقق هذا الغرض .

وتحتاج التنمية لنجاحها رفع معدل التراكم الرأسمالي للقضاء على العقبات الكامنة في المجتمع والتي تعوق انطلاق الدول النامية في مسار النمو الذاتي . بمعنى آخر يجب رفع معدل التراكم الرأسمالي لتوليد قوة دافعة للنمو قادرة على مواجهة وتحطيم القوة المضادة للنمو في المجتمع والمتمثلة بصورة أساسية وعامة في الانفجار السكاني . ويقتضي هذا رفع معدل التراكم الرأسمالي لتحقيق معدل لنمو الدخل القومي أعلى من معدل النمو السكاني بما يترتب عليه ارتفاع معدل نمو دخل الفرد بدرجة تسمح بزيادة المدخرات والاستثمارات من هذه الزيادة في الدخل الفردي وبالتالي الاضافة المستمرة للطاقة الانتاجية للمجتمع وتحقيق الارتفاع المستمر في معدل نمو الدخل القومي والفردي . غير أن رفع معدل التراكم الرأسمالي وان كان له قوة دافعة للنمو عن طريق رفع معدل الزيادة في متوسط الدخل الفردي وتوليد الاستثمار المدفوع ومن ثم رفع معدل زيادة دخل الفرد، فإن زيادة متوسط دخل الفرد تولد في نفس الوقت قوى مضادة للنمو متمثلة في ارتفاع معدل النمو السكاني . ذلك أن رفع معدل نمو الدخل الفردي من شأنه أن يؤدي

زيادة متوسط الاستهلاك وتحسين مستوى التغذية ومن ثم بتخفيض معدل الوفيات[1] – مع بقاء معدل المواليد ثابتا – مما يؤدي إلى رفع معدل النمو السكاني. وتتوقف النتيجة النهائية على محصلة الصراع بين القوى الدافعة للنمو والمتمثلة في الاستثمار والقوى المضادة للنمو والمتمثلة في معدل النمو السكاني[2]. ويترتب على وجود هذه القوى المضادة ضرورة توافر حد أدنى من الاستثمارات قادرة على المواجهة والتغلب على القوى المضادة ومن ثم تمهيد الطريق لانطلاق الاقتصاد القومي في معراج النمو الذاتي . ويعني هذا أن أي حجم من الاستثمارات أقل من هذا الحد الادنى سوف يؤدي إلى تعثر عملية الانماء الاقتصادي . ويمكن تفسير ذلك في الشكل .

( شكل ٤ – ١ )




(١) H. Leibenstein, « Economic Bachwardness..., op. cit., p. 21.

(٢) لقد أشرنا هنا إلى القوة المضادة للنمو متمثلة في الانفجار السكاني ، الا أنه من الممكن أن تتضمن هذه القوة المضادة أشياء أخرى مثل نوعية القوة العاملة ومستوى مهارتها ، سوء التنظيم الاداري، المؤسسات والنظم والقيم الاجتماعية المضادة للنمو . والواقع أن النمو السكاني هو القوة المضادة الخاضعة للقياس الكمي سواء من حيث أسبابها ونتائجها .

ويوضح هذا الشكل محصلة الصراع بين القوى الدافعة للنمو — الاستثمار وأثاره — والقوة المضادة للنمو والمهبطة لمتوسط الدخل — السكان وزيادة معدل نموه. في هذا المثال يتم توليد القوى الدافعة على أساس متوسط الدخل الفردي في الفترة السابقة ، أما مفعول القوى المضادة للنمو فأنه يقاس ويتحدد بمستوى متوسط الدخل الفردي الذي كان يمكن أن يرتفع إليه هذا الدخل لو كانت القوى الدافعة النمو هي القوى الوحيدة التي تعمل . ونقيس على المحور الأفقي القوى الدافعة للنمو ومتوسط الدخل الفردي ، وعلى المحور الرأسي متوسط دخل الفرد ومفعول القوى المضادة للنمو . يمثل المنحنى «م»أثار القوى المضادة للنمو . كذلك فإننا نقيس آثار القوى الدافعة للنمو والقوى المضادة للنمو على الدخل الفردي من المستقيم الذي يمثل خط ٤٥° . ويمثل المنحنى « ت » المستوى الذي يمكن أن يصل إليه الدخل الفردي في الفترة الحاضرة اذا علمنا متوسط الدخل الفردي في الفترة الماضية الموضح على المحور الرأسي ، وذلك في حالة ما إذا كانت القوى الدافعة للنمو هي التي تعمل بمفردها . وبالتالي ففي الشكل (٤ — ١) إذا ارتفع متوسط الدخل الفردي في الفترة الحاضرة إلى هـ ب — ب جـ ، فإن معدل القوى الدافعة للنمو سوف تؤدي إلى زيادة متوسط الدخل الفردي بمقدار جـ و في الفترة المقبلة أو التالية . غير أن مفعول القوى المضادة للنمو سوف يؤدي إلى تخفيض متوسط دخل الفرد عن ذلك المستوى الذي يمكن أن يصل اليه بمفعول القوة الدافعة للنمو . ونقيس على المنحنى م آثار القوى المضادة للنمو المخفضة لمتوسط الدخل ، ونقيس ذلك رأسيا من خط ٤٥° إلى أسفل . ومن ثم فإن المنحنى م يوضح المدى الذي ينخفض إليه الدخل بالنسبة لكل مستوى من المستويات الذي يمكن أن يرتفع اليها الدخل اذا كانت القوى الدافعة للنمو هي وحدها التي تعمل . ففي الشكل (٤ — ١) اذا إرتفع الدخل إلى النقطة ل ، فإن مفعول القوى المضادة للنمو من شأنها تخفيض الدخل إلى النقطة ع . ويفسر باقي المنحنى م بنفس الطريقة . إذا فهمنا معنى كل من المنحنى م ، ت ومفعول كل من القوى الدافعة والقوى المضادة ، فإن تحقيق معدل من الاستثمار من شأنه رفع الدخل إلى المستوى

هـ ب في البداية فإن الدخل سوف يأخذ المسار و ع ف ر حتى يستقر الاقتصاد القومي عند نقطة التوازن ن – ذلك أن معدل زيادة المنحنى ت بين ن ، د أقل من معدل زيادة المنحنى م – أما إذا استطعنا توفير ذلك الحجم من الاستثمار الذي من شأنه رفع متوسط الدخل الفردي أعلى من هـ ك فإن ذلك سوف يولد حركة تراكمية تدفع بالاقتصاد القومي إلى معدلات مرتفعة لزيادة الدخل الفردي . ذلك أنه بعد النقطة د يكون مفعول القوى الدافعة – مفعول الاستثمار في توليد معدل نمو الدخل القومي – أقوى من مفعول القوى المضادة – معدل النمو السكاني – . ذلك أن ارتفاع معدل نمو الدخل الفردي أعلى من هـ ك سوف يؤدي إلى زيادة الادخار من هذه الزيادة في الدخل ومن ثم زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الدخل القومي والفردي في الفترة التالية وهكذا في حركة تراكمية إلى أعلى . كل ما سبق يوضح أنه لا بد من تحقيق حد أدنى من الاستثمارات قادر على توليد معدل لنمو الدخل القومي يفوق معدل النمو السكاني ويكون قادرا على دفع الاقتصاد القومي ذاتيا في طريق النمو لنجاح عملية التنمية ودخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي. وهذا يتطلب منا بجانب الأسباب السابق الاشارة اليها والمتعلقة بعدم التجزئة والوفورات الخارجية إلى ضرورة رفع معدل التراكم الرأسمالي لتحقيق هذا الحد الادنى من الاستثمارات والجهد الانمائي الضروري [1] .

ولتحديد حجم الاستثمارات اللازمة لتوليد قوى دافعة للنمو أقوى من معدل النمو السكاني نستعين بمعادلة هارود ودومار المشهورة وهي :

$$\Delta \text{ د} = \frac{\text{م}}{\text{ك}} - \Delta \text{ س}$$

حيث أن $\Delta$ د – معدل الزيادة في متوسط الدخل الفردي ، م – معدل الادخار والاستثمار القومي ، أي الادخار والاستثمار كنسبة من الدخل ؛ أما ك –

(١) Leibenstein, H. ,,, op. cit., p. 99.

المعامل الحدي لرأس المال إلى الدخل أو معامل الاستثمار إلى الدخل . وهو يقيس كمية الاستثمارات – الزيادة في رأس المال – اللازمة لزيادة الدخل القومي بوحدة واحدة [1] . ويعتبر معامل رأس المال للدخل Capital - output ratio نسبة توضح الزيادة النسبية في الاستثمار اللازمة لزيادة الدخل القومي بنسبة ١ / . وبالتالي فاذا كان المعامل الحدي لرأس المـــال للدخل Incremental Capital output Ratio تساوي ٣ فان زيادة الدخل القومي بنسبة ١ / يقتضي زيادة في الاستثمار بنسبة ٣ / . ويتميز معامل رأس المال للدخل بالثبات النسبي ومن ثم فإن زيادة معدل نمو الدخل القومي يقتضي رفع معدل الاستثمار . وهكذا فإن

---

(١) يجب هنا التفرقة بين مفهومين لمعامل رأس المال للدخل . أما المفهوم الأول فهو المعامل المتوسط لرأس المال للدخل وهو يساوي $\frac{\text{رأس المال}}{\text{الدخل}}$ وهو يقيس نصيب الوحدة من الدخل من رأس المال القائم في المجتمع . فاذا كان رأس المـــال قيمته ٣٠٠٠,٠٠٠ مليون جنيه والدخـــل القومي قدره ١,٠٠٠,٠٠٠ مليون جنيه فان المعامل المتوسط لرأس المال الدخل يساوي ٣ . أما المفهوم الاخر فهو المعامل الحدي لرأس المال للدخل أو ما يطلق عليه أحيانا بمعامل الاستثمار للدخل وهو المفهوم الذي يهمنا هنا والذي تجري العادة على استخدامه . ويقيس هذا المفهوم الزيادة في رأس المال المطلوبة لتحقيق زيادة في الدخل بوحدة واحدة . ويتوقف قيمة هذا المعامل على هيكل الانتاج القومي والأهمية النسبية للقطاعات المختلفة وفي داخل كل قطاع يتوقف على الأهمية النسبية للفروع المختلفة داخل ذلك القطاع . معامل رأس المال يختلف من مشروع إلى مشروع فهو في الزراعة أقل من الصناعة وفي الصناعات الاستهلاكية أقل منه في الصناعات الثقيلة كما أنه يرتفع بشدة في مشروعات رأس المال الاجتماعي كالمباني والطرق والكباري والسدود والسكك الحديدية . ويتوقف رأس المال على دالة الانتاج المستخدمة في الصناعة فهو يرتفع في الصناعات كثيفة رأس المال وينخفض في الصناعات خفيفة رأس المال . وبالتالي فأن معامل رأس المال على المستوى القومي إنما هو محصلة ومتوسط المعاملات المختلفة في جميع القطاعات وهو يمثل المتوسط المرجح لهذه المعاملات جميعا . وبالتالي فهو يتأثر بالأهمية النسبية التي يمثلها كل قطاع في الاقتصاد القومي . وتتوقف قيمة معامل رأس المال للدخل على عوامل هامة منها مستوى تشغيل الطاقة إنتاجية العمل والكفاءة الادارية والتنظيمية . وارتفاع هذه المتغيرات يؤدي إلى انخفاض هذا المعامل .

$\frac{\text{م}}{\text{ك}}$ تقيس معدل نمو الدخل القومي، فاذا كانت نسبة الادخار للدخل تساوي ٩٪ ومعامل رأس المال للدخل ٣ فإن معدل نمو الدخل القومي يساوي ٣٪ . أما$\Delta$ س فهي معدل النمو السكاني،وبطرحة من معدل نمو الدخل القومي فإننا نحصل على معدل نمو الدخل الفردي . اذا إفترضنا أن معامل رأس المـــال للدخل( الحدي ) يساوي ٣ وأن معدل الادخار ( الاستثمار ) كنسبة من الدخل هو ٩٪ وأن معدل النمو السكاني يساوي ٣٪ فإن معدل نمو الدخل الفردي يكون صفرا . وحيث إننا نفترض – وهو افتراض واقعي – أن معامل رأس المال للدخل يتميز بالثبات النسبي فإن تحقيق زيادة في معدل نمو الدخل الفردي قدره ٣٪ سنويا ) يقتضي اذا كان معدل نمو السكان ٣٪ سنويا ، تحقيق معدل زيادة في الدخل القومي قدرها ٦٪ سنويا . ويقتضي هذا رفع معدل الاستثمار القومي ( نسبة الاستثمار إلى الدخل القومي ) من ٩٪ إلى ١٨٪، حتى نحصل على معدل نمو للدخل القومي قدره ٦٪ وما سبق يوضح ضرورة الارتفاع لمعدل الاستثمار ( مستوى الاستثمار ) لتحقيق معدل نمو للدخل القومي يفوق معدل النمو السكاني .

## ٤ – إختيار أسلوب تحقيق التنمية الاقتصادية

ناقشنا فيما سبق شروط نجاح عملية الانماء الاقتصادي ، وهي تتطلب خلق الاطار الملائم لعملية التنمية ، وتصحيح الاختلالات الهيكلية التي تعتبر وسيلتها الأساسية التصنيع ، ويقتضي نجاح عملية التصنيع توافر شروط معينة يتوقف تحقيقها على رفع مستوى التراكم الرأسمالي . ويؤدي رفع معدل التراكم الرأسمالي إلى أن نضع تحت يد المجتمع حجما معينا من الموارد الاستثمارية . ويجب رسم السياسات الانمائية الملائمة التي يتوقف عليها تحديد كيفية استخدام هذا الحجم من الموارد أحسن استخدام ممكن لتحقيق أكبر فعالية وأعلى كفاءة لهذا الحجم المحدد من الموارد الاستثمارية . ويعني هذا ضرورة رسم السياسات الضرورية

لتحديد نمط التنمية الذي يتبناه المجتمع . ويتطلب ذلك رسم استراتيجية الانماء المناسبة لظروف المجتمع . وتعرف الاستراتيجية بأنها فن إستخدام الموارد لتحقيق الأهداف القومية . ومن ثم يمكن تعريف الاستراتيجية الاقتصادية بأنها فن استخدام الموارد الاقتصادية لتحقق الأهداف الاجتماعية ( الانمائية ) . ولا شك أن الاستراتيجية التي تبناها المجتمع تتأثر بعوامل متعددة منها ، طبيعة الظروف التي يمر بها الاقتصاد القومي ودرجة نموه وهيكله الإنتاجي ، وحجم وطبيعة الموارد الطبيعية ، مدى وفرة الموارد البشرية ونوعيتها ومستوى مهارتها ، طبيعة الظروف الخارجية التي تؤثر في الاقتصاد القومي ( مثل حالة الحرب مثلا ) ... الخ . غير أن تبني إستراتيجية معينة للإنمــاء الاقتصادي والإجتماعي يتوقف إلى حد بعيد على تحديد الاطار العام الذي في خلاله تتم عمليــة التنمية أي على تحديد الإطار الذي يختــاره المجتمع لتحقيق التنمية . هــل تتم التنمية عن طريــق التفاعل التلقــائي لقوى السوق وباستخدام المبادأة الفردية ( النظــام الحر ) ، أم تتم التنمية عن طريق التوجيــه الواعي للموارد وباستخدام أسلوب التخطيط القومي الشامل لموارد المجتمع ، أم تتم التنمية في إطار عام من المبادأة الفردية مع ازدياد دور الدولة في الحياة الاقتصادية وتأديتها لدور أكثر ديناميكية من الدور الذي تلعبه في دول الاقتصاد الحر التقليدي ؟ . لا شك أن الاستقرار على تحديد أسلوب التنمية أو الاطار العام الاقتصادي والاجتماعي الذي تتم في إطاره عملية التنمية وتتفاعل من الأهمية بمكان قبل تحديد استراتيجية الانماء التي يتبناها المجتمع ، بل ان تحديد هذا الاطار العام لذو أثار جوهرية وحاسمة على نوع وطبيعة الاستراتيجية التي يتم إختيارها . وسوف نناقش الاختيا بين أسلوب السوق وأسلوب التخطيط القومي الشامل في الفصل الخامس لتحديد الأسلوب العام الذي يجب على الدول النامية إختياره ونقتصر هنا على الاشارة إلى بعض الملاحظات .

---

(١) The Art of using resources to achieve national ends or goals.

**أولا :** تختلف ظروف الدول النامية اليوم وطبيعة المشاكل التي تواجهها عن ظروف الدول المتقدمة وطبيعة المشاكل التي واجهتها عند بدء عملية الانماء في القرن الثامن عشر مع الدخول في مرحلة الثورة الصناعية . فالدول النامية تبدأ من متوسط للدخل أكثر انخفاضا ، أضف إلى هذا أن الدول النامية تبدأ التنمية وهي محملة بأعباء ضخمة عليها مواجهتها . فالدول النامية تواجه انفجارا سكانيا قبل الدخول في مرحلة الانطلاق نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي في مجال الصحة العامة . فالتقدم العلمي والتكنولوجي قد انعكس عليها في صورة تخفيض معدل الوفيات دون أن ينعكس عليها في زيادة قدرتها الإنتاجية . هذا بجانب أن الدول النامية تبدأ التنمية في القرن العشرين في عالم تقدمت فيه سبل المواصلات ووسائل الاعلام والاعلان وهذا يضع على الدولة أعباء ضرورة توفير الغذاء اللازم لهذه الزيادة السكانية وضرورة ضمان حد أدنى من الخدمات العامة للفرد كالصحة والتعليم ... الخ . وهي أعباء لم تتحملها الدولة في القرن الثامن عشر . وتخلق هذه المتطلبات أعباء على الموارد المتاحة للتنمية .

**ثانيا :** أن جميـــع الدول التي دخلت الثورة الصناعية في مرحلة متأخرة لعبت الدولة فيها دورا هاما في عملية النمو الاقتصادي . ويصدق هـــذا بصورة خاصة على فرنسا والمانيا في القرن التاسع عشر. كما يصدق على الولايات المتحدة حيث لعب قطاع السكك الحديدية دور القطاع القائد في عماية الانماء في بدايتها في أمريكا . كما تصدق هذه الحقيقة على اليابان التي دخلت مرحلة الثورة الصناعية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر . ففي الفترة ما بين عام ١٨٧٠ – ١٩١٤ لعبت الدولة دورا رئيسيا وفعالا في الحياة الاقتصادية في اليابان اذ أنشئت ومولت معظم المشروعات الرئيسية والهامة .

**ثالثا :** أن تحقيق هذا المستوى من التراكم الذي يمثل الحد الأدنى من الجهد الانمائي المطلوب يعجز عن الوفاء به القطاع الخاص في الدول النامية ، ولا بد من تدخل الدول لرسم السياسات اللازمة لتعبئة الموارد لتحقيق هذا المستوى من الاستثمارات . أضف إلى هذا أنه نتيجة لطبيعة العلاقات الدولية التي قامت

بين البلدان الأوربية ودول ما وراء البحار ( الدول النامية ) في القرن التاسع عشر فقد ترتب على هذه العلاقات نمو الرأسمالية الأوربية على حساب الرأسمالية المحلية ، فاستمرت بذلك الرأسمالية المحلية ضعيفة وتابعة وليس في وضع يسمح لها بقيادة عملية الإنماء الاقتصادي . هذا فضلا عن أنه في بداية عملية الإنماء الاقتصادي يجب توجيه الموارد إلى أنواع من المشروعات الهامة والاستراتيجية التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها لعدة أسباب رئيسية منها ضيق حجم الموارد المتاحة لديهم ، ضيق خبرتهم ومهارتهم وترددهم ازاء المشروعات التي لا تضمن الربح السريع والمؤكد .

## « الفصل الخامس »

## « الإطار العام لعملية التنمية الإقتصادية »
## التخطيط الشامل أم جهاز السوق ؟

ناقشنا في الفصل السابق الاركان الرئيسية لعملية التنمية الإقتصادية . ولقد أشرنا إلى أن إختيار أسلوب تحقيق التنمية الإقتصادية يمثل ركناً أساسياً من هذه الأركان . ويثير إختيار أسلوب تحقيق التنمية قضية الإختيار بين التخطيط الشامل أم جهاز السوق كبديلين يمثلان الاطار العام الذي في نطاقه يتم تحقيق التنمية الاقتصادية . ويعرف التخطيط بأنه التوجيه الواعي لموارد المجتمع لتحقيق الأهداف القومية أو الإجتماعية . ونعني بالتوجيه الواعي هنا التوجيه الإرادى المصحوب بالمعرفة المسبقة لوسائل هذا التوجيه . ويشير التعريف السابق أن التخطيط يحتوي على ركنين أساسيين : ١) أما الركن الأول فهو أهداف قومية أو إجتماعية يتم تحديدها مسبقاً : ٢) وسائل استخدام موارد المجتمع لتحقيق هذه الأهداف [١] . ويختلف هذا الأسلوب لتحقيق التنمية عن الأساليب الأخرى التي سوف نشير إليها فيما بعد والتي بموجبها تتدخل الدولة جزئياً في الحياة الإقتصادية أو تحاول التأثير على سلوك القطاع الخاص عن طريق سياساتها النقدية والمالية . ذلك أن أسلوب التخطيط يتضمن تغييراً جذرياً في

---

(١) انظر كتابنا في التخطيط الإقتصادي ، دار النهضة العربية ، بيروت سنة ١٩٧٤ ، ص ١١ .

علاقات الملكية السائدة ، وفي ظله تقوم الدولة محل القطاع الخاص بالنشاط الانتاجي كله أو الأجزاء الرئيسية منه .

والتعريف السابق للتخطيط يتضمن أن التخطيط هو نوع من التنظيم الإجتماعي لعملية الإنتاج والتوزيع يختلف عن التنظيم السابق له وهو نظام السوق . ومن ثم فإن التعرف على أسلوب التخطيط وضرورته يتطلب التعرف على النظام السابق عليه – وهو نظام السوق – وكيفية عمله والقيود الواردة عليه وعيوبه الرئيسية ، وذلك حتى يمكن أن نستوعب ضرورة البديل وهو نظام التخطيط .

### كيفية عمل جهاز السوق [1] :

حتى يمكن أن نتفهم كيف يعمل جهار السوق في توجيه الموارد القومية وتحديد نمط إستخدامها فإننا سوف نناقش ذلك في ظل نظام الإقتصاد الحر في حالته المثالية وهي الحالة التي تسود فيها شروط المنافسة الكاملة سواء في سوق السلع أو في سوق عناصر الانتاج . إذا تحققت الفروض السابقة فإن النظرية الإقتصادية التقليدية ترى أن جهار السوق سوف يؤدي إلى الاستخدام الكامل والتوزيع الأمثل لموارد المجتمع على الاستخدامات المختلفة بما يتحقق معه أقصى إشباع للمستهلكين وأقصى أرباح للمنتجين بمعنى آخر سوف يؤدي عمل جهار السوق إلى حالة التوازن الأمثل على نطاق الإقتصاد القومي كله . [2]

ويقوم نظام السوق على إفتراضات أساسية أهمها الملكية الفردية لوسائل الانتاج وما يترتب على هذا الحق من ضرورة توافر حرية التصرف في هذه الملكية وفي مواردها . ويعني هذا ضرورة توافر حرية الإنتاج ، أي حرية المنتج

---

(١) Market Mechanism.

(٢) T. Scitovisky; « Two Concepts of External Economies » Published in Agrwala and singh, Oxford 1958. p. 296.

في أن يستغل موارده في أي شكل من أشكال الإستغلال ، وحرية المستهلك في أن يتصرف في دخله بالطريقة التي يراها ملائمة له . غير أن حرية المنتج والمستهلك في التصرف ليست مطلقة ولكنها مقيدة بتحقيق أهداف معينة لكل منهما . فالمستهلك يسعى من وراء حريته في التصرف في دخله إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن ، بينما يسعى المنتج إلى تحقيق أقصى ربح ممكن . ويقوم جهاز السوق أو جهاز الأسعار [1] بالتوفيق بين رغبات المستهلكين في تحقيق أقصى إشباع وبين رغبات المنتجين في تحقيق أقصى ربح ممكن طالما توافرت حرية التصرف . فآلية السوق ( آلية الاسعار ) هي التي تضمن التوفيق بين رغبات المستهلكين ( الطلب ) وبين أهداف المنتجين ( العرض ) .

فإذا زادت رغبة المستهلكين في الحصول على السلعة «أ» ومن ثم إزداد طلبهم عليها ، بينما إنخفضت رغبتهم في الحصول على السلعة «ب» ومن ثم إنخفض طلبهم عليها ، فإن ذلك سوف ينعكس في جهاز السوق فوراً في صورة إرتفاع أسعار السلعة «أ» وإنخفاض أسعار السلعة «ب» . وإرتفاع ثمن السلعة «أ» وإنخفاض ثمن السلعة «ب» يعني إزدياد ربحية إنتاج السلعة «أ» وإنخفاض ربحية إنتاج السلعة «ب» . ويترتب على ذلك أن المنتجين سعياً وراء أقصى ربح ممكن يتجهون بمواردهم من إنتاج السلعة «ب» إلى إنتاج السلعة «أ» . ومن ثم يزداد إنتاج السلعة «أ» حتى يتساوى مع الطلب عليها ويقل إنتاج السلعة «ب» حتى يتساوى مع الكمية المرغوبة منها .

وهكذا يعمل جهاز السوق أو آلية الأسعار على تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من أي سلعة ويحقق بالتالي الاشباع الكامل للمستهلكين وأقصى الأرباح للمنتجين . ويمثل جهاز السوق المرآة العاكسة لقرارات المستهلكين والموجه لقرارات المنتجين ، أي موجهاً لقرارات المنتجين فيما

---

(١) Price Mechanism.

يتعلق بمجالات استخدام مواردهم [1] . ويمثل السوق جهاز استقبال وإرسال في نفس الوقت . فهو يستقبل قرارات المستهلكين وينعكس ذلك في صورة تغير الأسعار النسبية للسلع . وهو يمثل جهاز إرسال إذ يقوم بارسال هذه التغيرات في الأسعار إلى المنتجين ليقوموا بدورهم بتغيير نمط إستخدام مواردهم والانتقال بها من نشاط إنتاجي إلى آخر سعياً وراء أقصى ربح ممكن . ولذا يقال أن نظام السوق أو نظام الاقتصاد الحر يقوم على مبدأ سيادة المستهلك . ذلك أن رغبات المستهلكين تعكس نفسها في جهاز الأسعار الذي يقوم بدوره بتوجيه إستخدام الموارد على فروع الإنتاج المختلفة . فتوزيع موارد المجتمع على فروع الإنتاج المختلفة ، يتم بناء على رغبات المستهلكين .

وبالمثل فيما يتعلق بتنقلات عوامل الإنتاج بين فروع النشاط الإقتصادي. فإرتفاع ثمن السلعة «أ» وإنخفاض ثمن السلعة «ب» يؤدي إلى إرتفاع مكافآت خدمات عوامل الإنتاج في «أ» عنها في «ب» . وتستمر عملية إنتقال عوامل الإنتاج من «أ» إلى «ب» حتى لا يكون هناك داع لعملية الإنتقال ، أي حتى تتساوى معدلات مكافآت ( أثمان خدمات ) عوامل الانتاج في فروع الإنتاج المختلفة . وهكذا يصل المجتمع من خلال عمل جهاز الأسعار إلى التوزيع الأمثل للموارد وإلى حالة التوازن الأمثل حيث يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي وحيث لا يوجد أي دافع للمنتجين أو لعناصر الإنتاج إلى الإنتقال من نشاط إلى نشاط .

وهكذا نرى أن جهاز الأسعار يؤدي دوره كاملاً في تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد طبقاً للنظرية التقليدية طالما أن الارتباطات المتبادلة بين المنتجين

---

(١) لتفهم كيفية عمل جهاز السوق أو نظام الاسعار أنظر :
R.G. Lipsey « An Introduction to Positive Economics » London, 1966, pp. 71-80, R.H. Leftwitch, « The Price System and Resource Allocation, » Halt, Rinhart and Winston, 1966, pp. 11-21.

بعضهم وبعض وبين المستهلكين بعضهم البعض وبين المنتجين والمستهلكين تنتقل أثارها من خلال جهاز الاسعار . وبالتالي فإن الحالة التي يعجز فيها جهاز السوق ( الاسعار ) عن تأدية دوره كاملاً ، هي تلك الحالة التي يوجد فيها إرتباط متبادل بين المنتجين أو بين المستهلكين أو بين المنتجين والمستهلكين بحيث تنتقل آثار هذا الإرتباط المتبادل خارج نطاق جهار السوق ( الاسعار ) [1] . فحيث يؤثر قرار منتج على منتج آخر عن طريق غير جهار الأسعار ( أي عن غير طريق تغير الأسعار ) فإن هذا يؤدي إلى إختلال عمل هذا الجهاز . « هذه هي حالة الوفورات الخارجية ونقائضها التي أشارت إليها النظرية التقليدية وهي حالات قليلة نادرة طبقاً لتلك النظرية لا تؤثر في عمل هذا الجهار [3] .والوفورات الخارجية تمثل بهذا المعنى حالة من الحالات التي يثور فيها التناقض بين الربح الخاص والمصلحة العامة أو بين العائد الخاص والعائد الاجتماعي ، ومن أمثلة هذه الحالات النادرة التي تشير إليها النظرية التقليدية ، الحالة التي يتوقف فيها حجم الإنتاج لمنتج معين على حجم الانتاج وعناصر الإنتاج التي يستخدمها منتج آخر . مثال ذلك زيادة إنتاج عسل النحل لمنتج معين نتيجة لتغذي النحل في حديقة للبرتقال لمنتج آخر مجاور. أو الحالة التي ينخفض فيها إنتاج منتج معين من القمح نتيجة لان المنتج في الأرض المجاورة يقوم بشق مصرف في أرضه مما يترتب عليه التأثير على مستوى الماء في باطن الأرض وبالتالي إنتاجية التربة للمنتج الأول للقمح [4] . أو تلك الحالة التي تؤثر الأتربة أو الدخان المتصاعد

---

(١) T. Sitovisky op. ci., p. 296.

(٢) External Economies and diseconomies.

(٣) تعرف الوفورات الخارجية ونقائضها في النظرية التقليدية بأنها ،« خدمات ( أو مضار ) تقدم مجاناً ( دونما مقابل ) من منتج إلى منتج آخر » . غير أنه ليس في هذه النظرية ما يشير إلى شكل وطبيعة هذه الخدمات ولماذا تقدم مجاناً . أنظر Scitovisky. op. cit., p. 295.

(٤) لمناقشة مفهوم الونورات الخارجية في النظرية التقليدية وتطبيقاته أنظر :
J.E. Meade, « Trade and Welfare » The Theory of International Economic Policy, vol II. Oxford University Press, London 1964, pp. 11-16.

من مصنع منتج معين على الحالة الصحية للسكان في المناطق المجاورة لهذا المصنع .... الخ من الحالات المماثلة .

## القيود الواردة على عمل جهاز السوق

ناقشنا فيما سبق مقومات جهاز السوق وكيفية عمله والنتائج التي يمكن أن يؤدي إليها كما إفترضتها النظرية الإقتصادية التقليدية . وحقيقة الأمر أن القيود الواردة على عمل جهاز السوق كثيرة والنتائج التي أدى إليها عمل هذا الجهاز في الواقع العملي تبعد كثيراً عن تلك الحالة المثالية التي إفترضتها النظريةالتقليدية ، مما يحتّم علينا ضرورة البحث عن جهاز بديل يمكننا من الوصول إلى الإستخدام الأمثل للموارد القومية . وفيما يلي بعض الملاحظات التي نوردها على عمل هذا الجهاز والتي تحدد مواطن الضعف فيه وضرورة البحث عن بديل له .

**أولاً** : لا يؤدي عمل نظام السوق وآلية الأسعار إلى الوصول إلى التشغيل الكامل أو الإستخدام الكامل لموارد المجتمع ولا يستطيع أن يضمن تحقيق هذا الهدف . ولقد أثبتت أحداث الأزمة الإقتصادية العالمية في الثلاثينات هذه الحقيقية . كما تشير أحداث السبعينات إلى هذه الحقيقة أيضاً . ولقد أشار كينز إلىأنه نتيجة لإختلاف هؤلاء الذين يتخذون قرارات الإدخار عن هؤلاء الذين يتخذون قرارات الاستثمار ( إختلاف الذين يتخذون قرارات الإنتاج عن الذين يتخذون قرارات الانفاق ) فإنه من الممكن حدوث توازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الشامل . بل من الممكن أن يكون هذا الوضع التوازني هو الحالة الطبيعية والمألوفة للإقتصاد القومي . وهذا ما حدث في الإقتصاديات الرأسمالية إبان الأزمة العالمية الكبرى . ولقد أشار كينز إلى ضرورة تدخل الدولة لتعويض النقص في عمل جهاز الأسعار ، عن طريق سياستها المالية والنقدية . فنظام السوق اذا ترك بمفرده دونما تدخل من الجهاز المركزي – عن طويق سياساته التعويضية – لن يؤدي إلى التشغيل الكامل للموارد ، بل سوف

يقع الاقتصاد القومي في براثن أزمات إقتصادية متلاحقة . والواقع أن هذا التدخل من جانب الدولة سواء لتكملة عمل جهاز السوق أو لمواجهة الأزمات الإقتصادية لا يعتبر من قبيل التخطيط الشامل . ذلك أنه تدخل لاحق لحدوث الأزمة وليس سابقاً لها .

ثانياً : لا يستطيع جهاز السوق وآلية الأسعار أن يكون مؤشراً حقيقياً فيما يتعلق بطلب الجمهور على السلع الجماعية كالمنافع العامة والدفاع والأمن والصحة والتدريب . وتعتبر المشروعات العامة التي تنتج السلع الجماعية ذات عائد إجتماعي مرتفع ، إلا أن المشروع الخاص لا يتجه بموارده إليها لزيادة الإنتاج منها ، ومن ثم يفشل جهاز الأسعار عن تأدية وظيفته في توجيه موارد المجتمع – في ظل النظام الحر – نحو إنتاج هذه السلع الجماعية بالرغم من إزدياد الطلب عليها [1] .

فهناك مثلاً السلع الجماعية غير القابلة للتجزئة ، أي التي لا يمكن تجزئة إستخدامها ، مثل خدمات الأمن والعدالة وبعض أنواع المنافع العامة كالطرق والكباري والحدائق العامة ... الخ . وهذه الأنواع من السلع العامة متاح إستخدامها للجميع بدون إستثناء بمجرد إنتاجها . ولا يمكن منع أحد من الاستفادة من إستخدام منافع هذه الخدمات لعدم قدرته على دفع المقابل ، ذلك أنها سلع وخدمات تقدم بالمجان . ويترتب على ذلك أن جهاز السوق وآلية الأسعار لا يمكن أن يقوم بتوزيع إستخدامها بين الأفراد بحسب قدرتهم على الدفع . وبالتالي فإنه في مثل هذه الأنواع من السلع يعجز جهاز السوق عن أن يعكس تفضيل الأفراد لهذا النوع من السلع وبالتالي فهو عاجز عن أن يكون مؤشراً لتوجيه الموارد إلى إنتاج هذه السلع .

ويعتبر إنتاج السلع الجماعية حالة من الحالات التي يثور فيها التناقض

---

(١) Scitovisky J., op. cit., p. 302.

بين الربح الخاص والمصلحة الاجتماعية أو العائد الإجتماعي – فازدياد مستوى التعليم وإرتفاع مستوى الصحة العامة يؤدي إلى رفع الكفاءة الانتاجية على مستوى الإقتصاد القومي ككل ومع ذلك لا تتوجه الموارد الخاصة إلى الإستثمار في مثل هذه المشروعات لانخفاض ربحها الخاص ولأن العائد منها لن يرجع إلى من قام بالاستثمار مباشرة بالضرورة ، بل سوف تعود على المجتمع ككل ومن هنا قد يحجم عنها المشروع الخاص . في مثل هذه الحالات لا بد من تدخل الدولة للقيام بهذه المشروعات لعجز جهاز الأسعار عن توجيه الموارد لتحقيق هذه المهمة .

ويعجز جهاز الأسعار أن يقوم بعملية التقييم « valuation » السليم لقضية خلق وتكوين المهارات الفنية [1] . فأي مشروع إنتاجي يستطيع أن يحقق أرباحاً من نوع معين من النشاط ولكنه لا يستطيع تحقيق تلك الأرباح من أنواع أخرى من الأنشطة التي يقوم بها لعجز جهاز الأسعار عن تقييم هذه السلع الأخرى التي ينتجها . فصاحب مشروع لصناعة الغزل والمنسوجات يستطيع أن يحقق أرباحاً من بيع غزله ومنسوجاته في السوق . إلا أن هذا المشروع لا يقوم فقط بإنتاج سلعة الغزل والمنسوجات ولكنه يقوم بإنتاج سلع أخرى هي المهارات والمعارف الفنية التي يكتسبها العاملين في هذا المشروع ، إلا أن المنتج لا يستطيع أن يقوم ببيع هذه السلع في السوق . وأي فرد يعمل في هذا المشروع يستطيع إذا شاء أن ينتقل للعمل في مصنع آخر للمنسوجات ولا يمكن لصاحب العمل منعه من ذلك لأنه ليس له حق الرهن على هذا العامل . ومما سبق يتضح أن هناك جزءاً من ناتج المشروع ( الغزل والمنسوجات التي تباع في السوق ) تضيف إلى أرباح المشروع ، بينما جزءاً آخر من ناتج المشروع ( تكوين المهارات ) تعود إلى المجتمع ككل وليس إلى المشروع وحده ، وإذا رغب المشروع

---

(١) U.N.C.T.A.D. : « Transfer of Technology, including Knaq-Haw and Patents », A study by the Secretariat of U.N.C.T.A.D., Geneva, 1970, p. 16.

في استخدام هذا النوع الثاني فعليه أن يدفع مقابله . هذا النوع الثاني من السلع لا يمكن تسويقه وهي تصنف في الكتابات الإقتصادية تحت بند « الوفورات الخارجية » ، إذ أنها خارجة عن نطاق السوق . ويفشل جهاز السوق في حالة السلع التي لا يتم تسويقها « non-marketable » أن يعطيها التقييم السليم [1] .

**ثالثاً** : لا يستطيع جهاز السوق أن يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للموارد وذلك في حالات التغيرات الهيكلية المرتبطة بالاستثمار ، أي حالة التنمية الإقتصادية . بل يعجز جهاز السوق أن يكون موجهاً سليماً للموارد في هذه الحالة . ذلك أن جهاز الأسعار يعكس القرارات الجارية للمنتجين فقط ولكنه لا يستطيع أن يعكس تلك القرارات ذات الآثار الآجلة وهي قرارات الاستثمار . وقرارات الاستثمار إنما هي قرارات تتخذ اليوم ( في الحاضر ) إلا أن آثارها تظهر في المستقبل . وجهاز الأسعار يعكس الوضع الإقتصادي كما هو سائد لا كما سيكون في المستقبل [2] . وقرارات الاستثمار كما سبق القول لها آثار آجلة تظهر في المستقبل لا يستطيع أن يتنبأ بها جهاز الأسعار أو ينقلها لبقية المنتجين .

ولعل أهم ما يميز قرارات الاستثمار أنها تحدث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي فهي قرارات تؤدي إلى تغيير جذري في الوضع القائم عن طريق تغييرها لظروف كل من العرض والطلب . فالإستثمار يؤدي إلى تغيير ظروف العرض عن طريق خلقة لطاقة إنتاجية جديدة أو زيادة الطاقة الانتاجية لبعض الصناعات القائمة . كذلك يؤثر الإستثمار في ظروف الطلب . فالاستثمار يؤدي إلى زيادة التشغيل مما يترتب عليه خلق دخول جديدة وزيادة الدخول القائمة . وهذا بدوره يؤثر في حجم وبنيان الطلب السائد . هذا التغير في ظروف

---

Bela. A. Balassa, « The Hungarian Experience in Economic Planning », A Theotrical and Emperical Study, Yale University Press, 1959, p. 9.

Rosenstein-Radan : « Problems of Industrialisation..., op. cit., pp. 249-253

العرض والطلب يؤثر على هيكل الأسعار السائدة في السوق . وهكذا نرى أن هيكل الأسعار السائد في السوق في الحاضر لا يمكن إتخاذه أساساً للتنبؤ بالهيكل السعري الذي سيسود في المستقبل نتيجة لقرارات الاستثمار . ومن ثم لا يمكن اتخاذ الهيكل السعري السائد أساساً للحكم على مدى العائد من مشروع استثماري معين ، خاصة إذا كان هذا المشروع الإستثماري سوف يؤثر هو ذاته على هيكل الأسعار السائد ويغيره [1] .

وترجع الأزمات التي يواجهها نظام الإقتصاد الحر – القائم على تفاعل قوى السوق – والتي تعود إلى عـــدم التناسب « Disproportionality » ، والتي تتخذ مظهرها في صورة إختناقات أو فوائض في الإقتصاد القومي أو بعض قطاعاته ، إلى حقيقة أن جهاز السوق يعكس فقط القرارات الجارية للمنتجين ولكنه يعجز عن نقل القرارات ذات الآثار الآجلة للمنتجين – قرارات الاستثمار . ويعني هذا أن جهار السوق غير قادر على التنسيق بين القرارات الاستثمارية للمنتجين على نطاق الاقتصاد القومي .

فإتخاذ قرار بالاستثمار في صناعة جديدة اليوم أو توسع الطاقة الإنتاجية لصناعة قائمة سوف يترتب عليه تغير ظروف كل من العرض والطلب في الاقتصاد القومي . فإذا لم تتخذ الصناعات الأخرى التي ترتبط بهذه الصناعة – سواء تلك التي تقدم لها مستلزمات الإنتاج أو تلك التي تستخدم ناتج هذه الصناعة – قراراً بتوسيع طاقاتها الإنتاجية لتتلائم مع القرار الاستثماري بانشاء هذه الصناعة الجديدة فإن ذلك يمكن أن يترتب عليه حدوث إختلال في التوازن متخذاً صورة إختناقات أو فوائض . فإذا لم تتوسع الطاقة الإنتاجية للصناعات التي تقدم للصناعة الجديدة مستلزمات الإنتاج ، فإن الصناعة الجديدة يمكن أن تواجه باختناق في مستلزمات الإنتاج بما له من أثار سيئة على الإقتصاد

---

(١) M. Dobb : « An Essay or Economie Grawth and Planning » London, 1966, p. 6.

القومي . إذا لم تتوسع الطاقة الإنتاجية للصناعات التي تستخدم ناتج الصناعة الجديدة ، فإن الصناعة الجديدة قد تواجه بوجود فائض في ناتجها غير قادر على التصريف . كذلك يترتب على إنشاء هذه الصناعة الجديدة زيادة التشغيل ومن ثم زيادة القوة الشرائية وزيادة حجم الطلب الاستهلاكي وتغير بنيانه ، فإذا لم تتوسع الطاقة الإنتاجية للصناعات الإستهلاكية لمواجهة هذه الزيادة في الطلب فمن الممكن أن يواجه الإقتصاد القومي حالة إختناق في عرض هذه السلع الإستهلاكية .

وجهاز السوق يعجز أن ينقل آثار القرارات الاستثمارية بين المنتجين — لأنه يعكس الوضع كما هو لا كما سيكون — ومن ثم سوف يفشل هذا الجهاز في التنسيق بين قرارات الاستثمار للوحدات الإنتاجية المختلفة ، ويترتب على ذلك إحتمال وقوع الإقتصاد القومي في براثن أزمات إقتصادية متكررة ومتلاحقة . وهكذا يعجز جهاز الأسعار أن يؤدي إلى الإستخدام الأمثل لموارد المجتمع . ويتطلب ذلك منا ضرورة إيجاد جهاز بديل يقوم بمهمة التنسيق بين القرارات الاستثمارية المختلفة للوحدات الإنتاجية على المستوى القومي . هذا الجهاز هو جهاز التخطيط الذي يقوم بالتنسيق بين القرارات الاستثمارات للوحدات الإنتاجية عن طريق السياسة الإقتصادية وليس عن طريق السوق [1] لمنع المشاكل الناشئة عن عدم التناسق بين قرارات المنتجين . وادوات جهاز التخطيط في تحقيق هذا الهدف هو تخطيط الاستثمار . فالتخطيط ما هو الا محاولة للتنسيق المسبق بين مجموعة من القرارات الاستثمارية . وتقصد بالتنسيق المسبق التنسيق قبل أن تخصص الموارد لبناء مشروع معين وقبل بدء التنفيذ لهذا المشروع [2] .

---

(١) Oscar Lange : « The Computer and·the Market, » Published in Socialism, Caputalism and Economie Grawth, essays presented to Maurice Dobb, ed. C.H. Feinstein, Cambridge University Press. 1967, p. 160.

(٢) M. Dabb. « Essay..., op. ci., p. 5.

رابعاً : إستخدمت النظرية الإقتصادية التقليدية مفهوماً « للوفورات الخارجية » ضيق التطبيق . إذ يقتصر ذلك المفهوم على حالات الإرتباط المتبادلة بين المنتجين الذي تنتقل آثاره خارج جهاز السوق أو نظام الأسعار . إلا أن مفهوم الوفورات الخارجية في نظرية التصنيع للدول النامية تتخذ مفهوماً أوسع وأشمل من ذلك كما يتخذ معنى أكثر ديناميكية من المعنى التقليدي الذي إقتصرت عليه النظرية التقليدية . ذاك هو مفهوم الوفورات الخارجية النقدية « Pecuniary External Economies » . ويشمل هذا المفهوم الجديد الحالة التي يعتمد فيها ربح منتج معين على ربح منتج آخر وتنتقل الآثار المتبادلة للمنتجين في هذه الحالة من خلال جهاز الأسعار . ويركز هذا المفهوم على الارتباط المتبادل بين القرارات الإستثمارية للمنتجين، فالاستثمار في مشروع معين يخلق فرص الاستثمار في مشروع آخر . ووجود هذه الوفورات الخارجية التي تنتقل من خلال عمل جهاز الأسعار تؤدي إلى عجز هذا الجهاز عن تأدية وظيفته كموزع للموارد كما يفشل في أن يقوم بالتنسيق بين القرارات الاستثمارية للوحدات الإنتاجية المختلفة .

فالإستثمار في صناعة معينة ولتكن الصناعة «أ» يؤدي إلى توسع الطاقة الإنتاجية لهذه الصناعة مما يترتب عليه تخفيض أسعار منتجاتها ورفع أسعار عناصر الإنتاج التي تستخدمها هذه الصناعة . ويترتب على ذلك إستفادة كافة الصناعات التي تستخدم ناتج الصناعة «أ» ، كما يستفيد أيضاً أصحاب عناصر الإنتاج التي تستخدمها الصناعة «أ» . فإنخفاض أسعار منتجات الصناعة «أ» يؤدي إلى زيادة أرباح الصناعة «ب» — عن طريق نقص نفقات إنتاجها — التي تستخدم ناتج الصناعة «أ» كمستلزم من مستلزمات الإنتاج ، إلا أن صاحب المشروع ( الصناعة «أ» ) حين يقوم بحساب العائد من الاستثمار في الصناعة «أ» يضع في إعتباره فقط الأرباح المتولدة مباشرة من الاستثمار في الصناعة «أ» . لكن الوفورات التي تخلقها الصناعة «أ» ويترتب عليها زيادة أرباح الصناعة «ب» يجب أن نضعها في الاعتبار عند إتخاذنا لقرار الاستثمار في الصناعة «أ». بمعنى

آخر يجب أن نضع في الإعتبار الآثار المباشرة وغير المباشرة للإستثمار في الصناعة «أ». وهنا يكمن الخلاف بين الربح الخاص والربح الإجتماعي أو بين العائد الخاص والعائد الاجتماعي . ذلك أننا حينما نقوم بتقدير العائد على الإستثمار في الصناعة «أ» يجب أن لا نقتصر فقط على الأرباح المتولدة مباشرة من الاستثمار في هذا المشروع ولكن يجب حساب مجموعة الأرباح المتولدة في المشروعات المختلفة المتصلة بالصناعة «أ» والتي تولدت نتيجة للوفورات الخارجية التي خلقها الإستثمار في الصناعة «أ» لهذه المشروعات الأخرى [1] . وهذا ما لا يستطيع أن يقوم به جهاز السوق ، ذلك أن الوفورات الخارجية تنتقل في هذه الحالة من خلال التغير في الاسعار نتيجة للإستثمار وهذا ما لا يستطيع أن يعبر عنه هيكل الأسعار السائد .

وتشير النظرية التقليدية إلى أن وجود الربح دليل عن وجود إختلال في التوازن في حالة المنافسة الكاملة . ذلك أن وجود الربح في صناعة معنة في حالة المنافسة الكاملة سوف يؤدي إلى دخول مشروعات جديدة ( الاستثمار ) في هذه الصناعة حتى تختفى الأرباح من هذه الصناعة ، إلا أن الاستثمار في هذه الصناعة وتوسع طاقتها الإنتاجية قد يؤدي إلى زيادة الربح في صناعة أخرى متصلة بهذه الصناعة ، وهو بهذا الفعل يؤدي إلى البعد عن نقطة التوازن . فالاستثمار في الصناعة «أ» يؤدي إلى زيادة ربح الصناعة «ب» التي تستخدم منتجات الصناعة «أ» كمستلزمات للإنتاج . وسوف يؤدي ذلك إلى زيادة الاستثمار في الصناعة «ب» وتوسع طاقتها الإنتاجية وزيادة أرباحها . إلا أن زيادة أرباح الصناعة «ب» وتوسع طاقتها الإنتاجية سوف يؤدي إلى زيادة أربحية الصناعة «أ» عن طريق إتساع السوق لمنتجاتها.. كذلك فإن توسع الصناعة «أ» مرة أخرى سوف يؤدي إلى إنخفاض أسعار منتجاتها وبالتالي زيادة أرباح الصناعة «ب» ومن ثم ضرورة توسعها عن طريق الاستثمار فيها . وهذا يعني

---

(١) Scitanisky, « Two Concepts... » op. cit., p. 310.

أننا نبعد بذلك دائماً عن نقطة التوازن . وهذا الموقف لا يمكن مواجهته إلا عن طريق إندماج الصناعتين . ففي هذه الحالة فإن الوفورات الخارجية التي يخلقها توسع الصناعة «أ» تصبح داخلية للصناعة «ب» وجزءاً من أرباح الإستثمار فيها . ويعني ذلك أن الإستثمار في الصناعتين «أ» و «ب» سوف يزدادان في حالة الإندماج عنها في حالة عدم إندماج الصناعتين كما تصبح مستوى الأرباح في حالة الإندماج أعلى منه في حالة عدم الإندماج . من ذلك يمكن القول أنه إذا تم توسع الصناعتين معاً عن طريق التخطيط لهما سوياً فإن أربحية الاستثمار في كل واحدة منهما تصبح مؤشراً للعائد الإجتماعي منها . وهذا التخطيط للصناعتين والتوسع المتوازي للإستثمار فيهما لا يمكن الإرتكان فيه إلى جهاز السوق للأسباب التي سبق الإشارة إليها .

وترتبط الصناعات ببعضها البعض بروابط متعددة أفقية ورأسية مما يترتب عليه خلق الوفورات الخارجية النقدية ومن ثم ازدياد أربحية صناعة معينة نتيجة للإستثمار في صناعة أخرى . فالإرتباطات الرأسية قد تأخذ شكل إرتباط صناعتين عن طريق أن منتج صناعة معينة يستخدم كمستلزم للإنتاج في صناعة أخرى . ويأخذ الإرتباط الأفقي شكل إنتقال الوفورات الخارجية عن طريق طلب المستهلكين كما سبق الإشارة في الفصل السابق . فالاستثمار في صناعة معينة يترتب عليه زيادة التشغيل ومن ثم زيادة القوة الشرائية وبالتالي خلق السوق لمنتجات الصناعات الأخرى التي يستهلكها العاملين في الصناعة التي تم الإستثمار فيها .

ويتضح مما سبق أنه حتى نتمكن من الإستفادة من الوفورات الخارجية التي يخلقها الإستثمار في الصناعات بهذا المعنى فإنه يجب النظر إلى الإستثمار في الصناعات جميعاً بوصفها إستثمار في مشروع واحد كبير وذلك حتى تستطيع أن تأخذ في الإعتبار الوفورات الخارجية التي تنتقل من خلال جهاز السوق والأسعار نتيجة للإرتباطات المتبادلة بين الصناعات . كما يجب التخطيط لهذه

الصناعات جميعاً دفعة واحدة نتيجة لوجود هذه الوفورات الخارجية .ويستلزم تحقيق هذا الهدف والتنسيق بين القرارات الاستثمارية المختلفة للوحدات الإنتاجية وجود جهاز يقوم بعملية التنسيق بين هذه القرارات الاستثمارية والنظر إلى الاستثمارات في الصناعات المختلفة بوصفها تكون برنامجاً إستثمارياً متكاملاً . هذا الجهاز هو جهاز التخطيط الذي يحقق هذا الهدف عن طريق السياسة الاقتصادية وتخطيط الاستثمار وليس عن طريق جهاز السوق . ذلك أن جهاز السوق يعجز عن تأدية هذه الوظيفة وهي التنسيق بين القرارات الاستثمارية المختلفة ، لأن جهاز السوق يعكس الوضع كما هو لا كما سيكون في المستقبل نتيجة للإستثمار ، وبالتالي يعجز جهاز السوق أن يؤدي إلى الإستخدام المنتج والأمثل لموارد المجتمع .

وبالتالي فإن الأرباح في إطار جهاز السوق لا تعتبر مؤشراً لتحقيق التوزيع الأمثل للموارد خاصة فيما يتعلق بالاستثمار والتوسع الصناعي . ذلك أن التنسيق بين القرارات الاستثمارية المختلفة تحتاج إلى جهاز يستطيع أن ينقل المعلومات عن الخطط الحالية والظروف المتوقعة كما تتحدد بواسطة الخطط الحالية . ويعجز جهاز الأسعار عن تأدية هذه الوظيفة .

### جهاز السوق والدول النامية

ناقشنا فيما سبق العيوب الكامنة في جهاز السوق والتي تجعله غير قادر على الوصول إلى الإستخدام الأمثل للموارد خاصة في حالة التغيرات الهيكلية ، وهي حالة التنمية الإقتصادية . ومن ثم لا بد من إحلال جهاز آخر محله هو جهاز الدولة للتخطيط . والواقع أن الحاجة لاتخاذ التخطيط وسيلة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية تزداد بصورة خاصة في الدول النامية للأسباب الآتية :

أولاً : إذا كان جهاز السوق في الدول المتقدمة الصناعية بالرغم من مرونته وبالرغم من إفتراض سيادة الحالة المثالية ( حالة المنافسة الكاملة ) يفشل عن أن يؤدي دوراً فعالاً في حالة الاستثمارات والتغيرات الهيكلية ، فإن جهاز السوق في الدول النامية عاجز من باب أولى عن القيام بهذه المهمة ، ذلك أن اهم ما يميز جهاز السوق في الدول النامية هو شيوع ظاهرة الجمود فيه « Imperfections » بالمقارنة بمثيله في الدول المتقدمة . ويرجع هذا الجمود إلى عديد من العوامل الإقتصادية والإجتماعية . مثال ذلك التنظيمات الإجتماعية الإقتصادية السائدة وما يترتب عليها من إنعدام مرونة إنتقال عوامل الإنتاج . وتعكس ظواهر الجمود في جهاز السوق نفسها في ظاهرة أساسية وهي أن هيكل الأسعار السائد في السوق لا يعكس حقيقة الوفرة النسبية لموارد هذه المجتمعات . فأسعار العمل ورأس المال السائدة لا تعكس حقيقة الوفرة النسبية لهذه العناصر . ويترتب على ذلك أن اللجوء إلى جهاز الأسعار السائد واستخدامه كموجه للموارد قد يؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها . مثال ذلك إختيار مشروعات إستثمارية لا تتفق مع الوفرة النسبية للموارد ولا تحقق أكبر عائد من وجهة النظر الإجتماعية . ولذا فإن الدول النامية أحوج ما تكون إلى جهاز للتخطيط يقوم بتخطيط الاستثمارات بما يحقق أكبر عائد إجتماعي ممكن واضعاً في إعتباره الوفرة النسبية لموارد المجتمع والأسعار الحقيقية ( التي تعكس الوفرة النسبية ) لموارد المجتمع المختلفة .

ويجب الإشارة في هذا الصدد أنه حتى يؤدي جهاز السوق دوره بفعالية كاملة في أي إقتصاد قومي لا بد أن يكون التنظيم الاجتماعي والاقتصادي السائد يسمح لجهاز السوق أن يؤدي دوره بفعالية كافية. ومن ثم فإن عمل جهاز السوق يقتضي شيوع الوحدات الإقتصادية التي تستخدم الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج بمعنى السعي لتحقيق أقصى ربح ممكن . ذلك أن أهم ما يميز جهاز السوق هو قدرته على تحقيق التلائم ، أي تلائم العرض مع الطلب . فإذا كان التنظيم الإقتصادي والإجتماعي السائد ( كما هو الحال في أغلب قطاعات الزراعة

في الدول النامية ) لا يسوده اسلوب الإنتاج الرأسمالي وتحقيق أقصى ربح . فإن جهاز السوق في هذه الحال سوف يعمل بطريقة عكسية مؤدياً إلى نتائج لا يحمد عقباها [1] . فإذا كان هدف المنتجين هو تحقيق مستوى معين من الدخل أو الحفاظ عليه ، أو تعظيم وقت الفراغ ، فإن جهاز السوق يعمل بطريقة عكسية . فاذا ارتفعت الأسعار ولم يترتب على ذلك قيام المنتجين بزيادة الإنتاج ، ربما لأنهم يحصلون على دخلهم السابق عن طريق كمية أقل من الإنتاج والمبيعات ، فإنه سوف يترتب على ذلك زيادة حدة مشكلة الغذاء السكاني وظهور الاختناقات في عرض الكثير من السلع .

ثانياً : يحتاج نجاح عملية التنمية الإقتصادية إلى توجيه الموارد إلى مشروعات تحتل أهمية إستراتيجية تحجم الموارد الخاصة عن التوجه إليها . من أمثلة ذلك مشروعات رأس المال الاجتماعي ( الطرق والكباري ومحطات الكهرباء والسدود ... الخ ) . وتتميز الدول النامية بالنقص الشديد في عرض خدمات هذه المشروعات ولا سبيل لنجاح عملية الانماء الإقتصادي دون توفر قاعدة عريضة منها . ويعجز جهاز السوق كما سبق الإشارة عن توجيه الموارد إلى هذه المشروعات . ذلك أنها تمثل مشروعات تتناقض فيها المصلحة الخاصة والعائد الاجتماعي . كذلك تحتاج الدول النامية إلى توجيه الموارد إلى بعض المشروعات ذات فترة تفريغ طويلة وينتفي فيها الربح أو العائد السريع ،مثال ذلك مشروعات الصناعة الثقيلة . وهذه مشروعات يحجم عنها رأس المال الخاص نتيجة لفقدها لعنصر الربح السريع ولازدياد عناصر المخاطرة وعدم التأكد فيها . فالرأسمالية في الدول المتخلفة هي أيضاً متخلفة . بمعنى أنها رأسمالية تقليدية تميل إلى تلك المشروعات ذات الربح والعائد السريع ، أضف إلى ذلك أنها لا تملك القدرة على تعبئة الموارد اللازمة لاحتياجات النمو السريع وللتغلب

(١) H. ARNOT, « Planning and the Market Economy in Developing countries. » Economics, vol., 19 , p. 87.

على ظاهرة عدم التجزئة والاستفادة من الوفورات الخارجية الناتجة عن الارتباط المتبادل بين المشروعات المختلفة .

لكل ما سبق فإن تدخل الدولة يعتبر أمر ضروري لتوفير تلك القاعدة العريضة من رأس المال الاجتماعي والقيام بالمشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية اللازمة للاسراع بمعدل النمو الاقتصادي .

**ثالثاً :** تفتقر الدول النامية إلى عرض وافر من المنظمين الصناعيين . ونعني هنا المنظم المجدد الذي قاد عمليه النمو الصناعي في أوربا في اعقاب الثورة الصناعية في القرنين الثامن والتاسع عشر . ولهذا فإنه يتعين على الدولة في الدول النامية لسد هذا النقص القيام بدور المنظم « Enterpreneur » . وطبقة المنظمين في الدول النامية ليست طبقة مجددة « Innovator » ولكنها طبقة مقلدة يقوم دورها الأساسي على تطبيق ما توصل إليه المنظمين الصناعيين في الدول المتقدمة . ولعل هذا يفسر الحقيقة التاريخية وهي أن الدول النامية تعيش منذ أكثر من قرن من الزمان في ظل مبدأ ونظام المبادأة الفردية ومع ذلك لم تتقدم العربة بل تزداد يوماً عن يوم هوة التخلف التي تفصلها عن الدول المتقدمة. أضف إلى ضرورة تدخل الدولة في عملية الانماء سبب آخر جوهري الا وهو عنصر الزمن « Time Element » . ذلك أنه مما لا شك فيه أنه لو تركت الدول النامية تعيش في نظام الاقتصاد الحر بحيث تحكم التنمية التفاعل التلقائي لقوى السوق فإن الدول النامية سوف تحقق التنمية . ولكن هذا التطور قد يأخذ قروناً حتى تصل الدول النامية إلى المستوى الحالي للدول المتقدمة . وليس هناك من سبب يرغم الدول النامية على المرور بكافة المراحل التي مرت بها الدول المتقدمة ، أضف إلى هذا أن شعوب العالم النامي ، خاصة بعد تقدم رسائل الاعلام والاعلان ومعرفتها بوسائل المعيشة في الدول المتقدمة ، لا تستطيع أن تنتظر هذا الأمد الطويل حتى تحقق معدلات مرتفعة من التقدم والنمو . ومن هنا كان لا بد من تدخل الدولة للاسراع بعملية النمو والتقدم وتخطي تلك

الفجوة الزمنية التي تفصل الدول النامية عن الدول المتقدمة . هذا بجانب أن عملية النمو في الدول النامية لا تقتصر فقط على تحقيق معدلات مرتفعة لنمو الدخل القومي ، بل تستهدف عملية الانماء تحقيق أهداف إجتماعية يعجز عن تحقيقها جهاز السوق في تفاعله التلقائي. ومن أمثلة تلك الأهداف عدالة توزيع الدخل القومي ، تغير البنيان الإجتماعي ، التشغيل الكامل ، خلق مجتمع جديد ونمط وأسلوب جديد للحياة ... الخ .

**رابعاً :** تحتاج التنمية الإقتصادية السريعة كما سبق الإشارة في الفصل السابق إلى رفع معدلات التراكم الرأسمالي ( الاستثمار ) . وهذا بدوره يقتضي رفع معدلات الإدخار في الدول النامية . ولا يمكن أن يترك قرار رفع معدلات الإدخار لقوى السوق ، بمعنى أن يتحدد معدل الإدخار بناء على قرارات الأفراد نتيجة لإختيارهم بين الاستهلاك والإدخار والمفاضلة بين الحاضر والمستقبل . ذلك أن هذا الأمر اذا ترك للأفراد فإنه قد لا يتحقق أبداً . إذ قد يترتب على ذلك الأضرار بصالح الأجيال القادمة . فالأفراد يتمتعون « بخاصة تلسكوبية معيبة » تجعلهم دائماً يفضلون الحاضر على المستقبل [1] . وتنخفض بالنسبة إليهم متعة الإستهلاك في المستقبل كلما بعدت السنون . ولذا فإن قرار تحديد معدل الإدخار إذا ترك للأفراد فإن المجتمع لن يستطيع الوصول إلى معدل الإدخار اللازم لتحقيق التتنمية السريعة .

## المبادىء العامة للتخطيط

يتبين مما سبق مدى الحاجة إلى اتباع أسلوب التخطيط للتنمية في الدول النامية . والتخطيط كما سبق الإشارة يعني التوجيه الواعي لموارد المجتمع

---

(١) انظر . عمرو محي الدين « التخطيط الاقتصادي » المرجع السابق ، الفصل السادس ، ص ص ٩٧ – ١١٦ . أنظر أيضاً : عمرو محي الدين « مذكرات في الاقتصاد الاجتماعي » بيروت سنة ١٩٧٢ .

لتحقيق الأهداف القومية . ويقتضي هذا التوجيه الواعي لموارد المجتمع توافر الظروف التي تجعل السلطة المركزية قادرة على تحقيق هذا التوجيه الواعي . ولذا ترى الغالبية أن تحقيق الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج شرط ضروري لنجاح التخطيط حتى يتمكن الجهاز التخطيطي أن تكون له القدرة على تخصيص الموارد وتوجيهها حسبما يقتضي ذلك تحقيق الأهداف القومية . اذ يصعب على السلطة المركزية للتخطيط إلزام الوحدات الإنتاجية بهذا التوجيه للموارد إذا لم يتحقق شرط الملكية العامة . فالملكية تعني السيطرة ، والسيطرة تعني القدرة على الرقابة والتوجيه . وليس غريباً إذن أن يرتبط أسلوب التخطيط بتحقيق الأهداف الاجتماعية التي ترمي إلى بناء المجتمع الإشتراكي . لذا يسود هذا الأسلوب للتنمية في كافة المجتمعات الاشتراكية .

ويختلف أسلوب التخطيط لتوجيه الموارد عن التدخل الجزئي الذي تقوم به الحكومات في الدول الرأسمالية الصناعية . فالتدخل كما سبق القول في هذه الحالة هو تدخل لاحق لحدوث الازمة أو حين ظهوربوادرها أما التخطيط فهو توجيه واع مسبق . ولذا يحسن في هذا الصدد أن نفرق بين ما نقصده بالتخطيط وبين الأشكال الأخرى للتدخل الحكومي الذي قد تختلط معه . فالدولة تستطيع أن تمارس تأثيراً على القطاع الخاص من نواح متعددة . فهي أولاً تستطيع التأثير على سلوك القطاع الخاص عن طريق سياساتها المالية والنقدية . وهي ثانياً تستطيع أن تصدر أوامر وتعليمات للقطاع الخاص تفرض عليه فيها إحتياجاتها وطلباتها وتحدد بالتالي نطاق تحركه . وهي ثالثاً تستطيع أن تحل محل القطاع الخاص تماماً في القيام بالنشاط الإنتاجي . ففي الحالة الأولى يتأثر فقط النشاط الخاص وتتوقف درجة التأثير على ابعاد السياسات المالية والنقدية . أما في الحالة الثانية فإن النشاط الخاص يتم تقييده وتحديد نطاقه . بينما في الحالة الثالثة فإن المبادأة الفردية يتم إحلالها بمبادأة الدولة . وحينما نشير إلى التخطيط فإننا نقصد الحالة الثالثة .

ويثير ما سبق قضيتان أساسيتان ، الأول تتعلق بدور القطاع الخاص والثاني

تتعلق بحرية المستهلك في ظل نظام التخطيط . أما فيما يتعلق بدور القطاع الخاص فمما لا شك فيه أن هناك دور هام يستطيع هذا القطاع أن يؤديه في الدول النامية في بعض الأنشطة الإقتصادية ولا يتعارض وجوده في تلك الأنشطة مع سيادة التخطيط كأسلوب للتنمية . كل ما في الأمر أنه لا بد من تحديد نطاق عمل القطاع الخاص بصورة واضحة واعطائه كافة الضمانات والامكانيات اللازمة لقيامه بعمله . ذلك أننا حينما أشرنا إلى ضرورة الملكية الإجتماعية لوسائل الإنتاج في ظل التخطيط ، فإننا نقصد أن يكون الشكل السائد للملكية هو الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج بحيث يترتب على ذلك أن يكون القطاع القائد في عملية النمو الإقتصادي هو القطاع العام ضماناً لتحقيق أهداف الخطة . أما فيما يتعلق بموضوع حرية المستهلك فإنه يجب التفرقة في هذا الصدد بين حرية المستهلك وسيادة المستهلك . ففي ظل نظام التخطيط الشامل تختفي سيادة المستهلك بمعنى أن رغبات المستهلكين هي التي تحدد نمط تخصيص وإستخدام الموارد . أما حرية المستهلك فهي مكفولة بالكامل . بمعنى أن المستهلك حر في أن يتصرف في دخله بالطريقة التي يشاء وله أن يختار تلك التوليفة التي تناسبه من السلع المتاحة أمامه .

والأداة الرئيسية التي يستخدمها التخطيط في تحقيق أهدافه هي « الخطة القومية » « National Plan » ، التي يقوم باعدادها الجهاز المركزي للتخطيط وتقوم بتنفيذها كافة الوحدات الإنتاجية على المستوى القومي. والخطة القومية بوصفها الوسيلة الأساسية للتخطيط تتضمن تصويراً حقيقياً للواقع القائم المراد تغييره ، كما تتضمن الأهداف التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها في الفترة المقبلة ، والوسائل المختلفة والادوات المتعددة التي تستخدمها الخطة لتحقيق أهدافها .

ويقوم التخطيط وبالتالي بناء الخطة القومية على مبادىء عامة أساسية يجب مراعاتها . أما المبدأ الأول فهو **الواقعية** ونعني به أن تكون الخطة من حيث أهدافها ووسائلها متفهمة للواقع الإقتصادي والإجتماعي القائم . فيجب ألا تتضمن الخطة أهدافاً طموحة تتخطى حدود الإمكانيات المتاحة . فالأهداف غير

الواقعية ، تتضمن وسائل غير واقعية . والخطة القومية بوصفها نفي للواقع القائم وإحلال واقع جديد محله يجب أن تكون متمشية ومتلائمة مع هذا الواقع .

أما المبدأ الثاني فهو « **الشمول** » ونعني به أن تكون الخطة قادرة على توجيه كافة الموارد والتأثير في كافة المتغيرات . فلا يجب أن تقتصر على قطاع دون قطاع أو تختص بمورد دون مورد آخر والا كانت النتيجة إختلال في التوازن وظهور الفوائض والاختناقات على المستوى القومي . فإذا إقتصرت الخطة على القطاع الصناعي دون بقية القطاعات فإن ذلك قد يؤدي إلى ظهور إختلالات جديدة في التوازن على المستوى القومي نتيجة للارتباط المتبادل بين القطاعات . فالزراعة والصناعة ترتبطان ببعضهما بروابط عديدة . فقد يترتب على التوسع الصناعي زيادة الطلب على القوى العاملة من الزراعة وزيادة الطلب على المواد الأولية والمواد الغذائية الزراعية . فاذا لم يتم التخطيط في الزراعة لمواجهة هذه الزيادة في الطلب فقد يترتب على ذلك حدوث إختناق في الطلب على السلع الزراعية . كذلك يرتبط القطاع الصناعي وقطاع المواصلات بروابط عديدة ويؤدي التوسع الصناعي إلى زيادة الطلب على خدمة المواصلات وبالتالي لا بد من تخطيط القطاعين سوياً . وإذا إقتصر التخطيط على متغير دون متغير فقد يؤدي ذلك إلى حدوث إختلالات عديدة أخرى في التوازن على المستوى القومي . فإذا إقتصر التخطيط على متغير واحد هو الاستثمار فإن ذلك قد يؤدي إلى مشاكل متعددة . فالاستثمار يؤدي إلى زيادة التشغيل وزيادة الأجور ومن ثم القوة الشرائية وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الاستهلاكي . فاذا لم يصاحب تخطيط الاستثمار تخطيط الإستهلاك فقد يترتب على ذلك الإختلال في التوازن بين عرض وطلب السلع الإستهلاكية وما يصاحبه من مشاكل تضخمية . لذلك يؤدي الإستثمار إلى زيادة التشغيل ومن ثم زيادة الطلب على القوة العاملة بأنواعها المختلفة ومستوياتها المتعددة من المهارات . فإذا لم يتم تخطيط القوى العاملة حتى يزداد العرض من المهارات المختلفة ليواجه تلك الزيادة في الطلب فمن الممكن حدوث إختناق متمثلاً في إختلال التوازن بين الطلب والعرض

القوى العاملة . ومن هذا نرى أنه لا بد من أن يشمل التخطيط كافة المتغيرات كالاستهلاك والعمالة والاستثمار والصادرات والواردات والإنتاج .. الخ .

أما المبدأ الثالث فهو مركزية إتخاذ القرار ولا مركزية التنفيذ ونعني بذلك أن القرارات الأساسية في وضع الخطة والمتعلقة بنمط إستخدام الموارد ، تحديد معدل الإستثمار ، توزيع الإستهلاك ، معايير إختيار المشروعات ، إختيار الفن الإنتاجي ، السياسة السعرية من إختصاص السلطة المركزية للتخطيط . أما تنفيذ الخطة فيترك مجال كبير للوحدات الإنتاجية ويتسع نطاق الحرية الممنوحة لها في التصرف . ولا نعني بذلك عدم إشتراك الوحدات الإنتاجية في عملية بناء الخطة ، بل العكس تلعب الوحدات الإنتاجية عن طريق مقترحاتها دوراً فعّالاً في بناء إطار الخطة . كل ما نقصده هنا هو أن القرار النهائي من إختصاص السلطة المركزية للتخطيط . ويرجع السبب في ذلك أن السلطة المركزية هي الوحيدة التي لها النظرة الشمولية للاقتصاد القومي . ذلك أن الوحدات الإنتاجية قد لا تضع في إعتبارها ظروف ما يجري في الوحدات الإنتاجية الأخرى أو القطاعات الأخرى . كذلك فإن الخبرة التخطيطية في بداية عملية الإنماء تكون قليلة ولذا فمن المستحسن تركيز القرارات التخطيطية الاساسية لدى السلطة المركزية للتخطيط التي تحوي الخبرات التخطيطية النادرة . والواقع أن درجة المركزية في اتخاذ القرارات التخطيطية تحكمها عوامل متعددة لعل أهمها هو درجة النمو . فكلما كنا في المراحل الأولى للنمو حيث عدد المشروعات قليل وهيكل الإقتصاد القومي متخلف كلما كانت المركزية في إتخاذ القرار أكبر . وبالتالي فمع نمو الاقتصاد القومي وإتساع درجة تنوعه وتتعدد انشطة الإقتصاد القومي وزيادة عدد المشروعات فمن المفروض أن تتراخى درجة المركزية في اتخاذ القرار وتنتقل بعض القرارات التخطيطية إلى المستويات الأدنى .

أما المبدأ الرابع فهو التناسق ونعني بذلك التناسق بين أهداف الخطة بعضها وبعض والتناسق بين الأهداف الموضوعة والسياسات اللازمة لتحقيقها ثم بعد

ذلك التناسق بين السياسات بعضها وبعض والا واجه الاقتصاد القومي مشكلة إختلال التوازن بين القطاعات أو بين العرض والطلب على السلع المختلفة أو القوى البشرية .

أما المبدد الخامس فهو **المرونة** ونعني به أن يكون بناء الخطة القومية من المرونة بحيث يأخذ في الاعتبار إحتمالات ظروف طارئة كحرب أو كارثة أو انتشار آفة زراعية يمكن أن تؤثر على أي من المتغيرات في الخطة كالصادرات، حصيلة النقد الاجنبي ، الواردات ، عرض المهارات المختلفة .. الخ .

أما المبدأ السادس فهو **الالزام** . فالخطة برنامج عمل تلتزم به كافـــة الوحدات الإنتاجية على المستوى القومي . ولذا فإن الخطة القومية عادة تصدر في صورة قانون تصدره الهيئة التشريعية حتى تصبح بذلك ملزمة للجميع .

ويتعلق المبدأ السابع **بالاستمرارية** . فالتخطيط لا ينتهي بمجرد إنهاء الخطة القومية . ولكن الخطة القومية تمثل مرحلة من مراحل التخطيط. فبإنتهاء الخطة القومية الاولى مثلاً تبدأ خطة قومية جديدة يبدأ الاعداد لها بسنتين على الأقل قبل إنتهاء تاريخ الخطة القومية الأولى .

## البعد الزمني للتخطيط

إن الكلام عن إستمرارية العملية التخطيطية تؤدي بنا إلى ضرورة الإشارة إلى البعد الزمني للخطط القومية . وتنقسم الخطط القومية من حيث البعد الزمني لها إلى خطط طويلة المدى ، خطط متوسطة المدى ، خطط قصيرة المدى .

أما الخطة الطويلة الأجل فيتراوح البعد الزمني لها بين عشر سنوات وخمس وعشرين سنة . والخطة الطويلة الأجل هي خطة على درجة عالية من العمومية . إذ تتضمن تصور واضعي الخطة لطبيعة ونوعية المجتمع الذي سوف سيسود في

نهاية الخطة طويلة الأجل. ولذا فهي تتضمن خطوط عامة لمكونات هذا المجتمع من حيث مستوى الاستهلاك الفردي ومكوناته المزمع الوصول إليه ، نمط توزيع الدخل القومي في نهاية الخطة ، هيكل الإقتصاد القومي المستهدف وطبيعة ونوع الصناعات القائدة ، درجة التقدم التكنولوجي .. الخ . وبالتالي فهي تبعد كل البعد عن أي تفصيل ممكن . وحيث أن الخطة الطويلة الأجل تتضمن تصوراً لنوع المجتمع المستهدف فإنه يشترك في إعداد هذا التصور هيئات عديدة غير هيئة التخطيط مثل الجامعات ودور البحث العلمي ، التنظيم السياسي ... الخ . إلا أن صيغتها النهائية تضعها الهيئة التخطيطية العليا .

أما الخطة متوسطة المدى فيتراوح بعدها الزمني بين أربع وسبع سنوات . والخطة متوسطة المدى هي مرحلة من مراحل تنفيذ أهداف الخطة طويلة الأجل . وهي في الأساس خطة إنتاج يمثل عمودها الفقري خطة الاستثمار التي تتضمن نمط توزيع الاستثمارات وأولويات إختيار المشروعات كما تحتوي على درجة عالية من التفصيل سواء من حيث الأهداف أو الوسائل المستخدمة . وتتضمن الخطة متوسط المدى تفصيلاً للأهداف على المستوى القومي ومستوى القطاع ومستوى فرع الصناعة ، كما تتضمن تفصيلاً للوسائل المستخدمة من حيث توزيع الاستثمار على القطاعات وفي داخل كل قطاع على فروع الانشطة المختلفة ، ثم بعد ذلك توزيع الاستثمار على الوحدات الإنتاجية . كذلك تتضمن الخطة متوسطة المدى تفصيلاً لخطة القوى العاملة كما تشمل تفصيلاً لخطة توزيع الموارد الاستراتيجية الأساسية على فروع الصناعة والوحدات الإنتاجية المختلفة .

أما الخطة قصير المدى فبعدها الزمني سنة واحدة . وتمثل الخطة قصيرة المدى الاداة التنفيذية للخطة متوسطة الأجل . وتمثل الخطة قصيرة الأجل درجة أعلى من التفصيل بالمقارنة بالخطة متوسطة المدى .إذتتضمن تفصيل الأهداف العينية والقيمية وفي كل قطاع مثل الإنتاج من المنسوجات بأنواعها وأشكالها

وكميانها المختلفة . وتصل درجة التفصيل إلى مستوى الوحدة الإنتاجية . كما تتضمن تفصيلاً عن المشروعات ودرجة تنفيذها ومعدل التنفيذ في السنة موضوع البحث . وتتضمن الخطة قصيرة المدى تفصيلاً للسياسات المختلفة ( مثل سياسات التمويل ) الذي تستخدم سنوياً لتنفيذ الخطة . والواقع أن الخطة قصيرة المدى هي التي تعطي التخطيط صفة المرونة ، ذلك أن وجود خطة سنوية تمكننا عند حدوث ظروف طارئة من تعديل الوسائل والأهداف في الخطة متوسط المدى بواسطة الخطة قصيرة المدى .

## مراحل العملية التخطيطية

تنقسم العملية التخطيطية إلى مرحلة إعداد وبناء الخطة ، ثم مرحلة التنفيذ ومتابعة التنفيذ ، ثم مرحلة التقييم النهائي لنتائج الخطة . قبل الإشارة إلى هذه المراحل فإنه يجب الإشارة إلى المستويات التخطيطية .ذلك أن أي مجتمع يأخذ بأسلوب التخطيط الشامل لا بد لنجاح عملية التخطيط من تقسيم الإقتصاد القومي إلى مستويات تخطيطية مختلفة . هناك أولاً مستوى القيادة السياسية العليا يناط بها وضع أهداف المجتمع بالاستشارة مع الهيئــات المختلفة وبصورة خاصة هيئة التخطيط المركزية ويدخل في إختصاصها أيضاً الموافقة النهائية على الخطة القومية . يلي ذلك المستوى الثاني للتخطيط وهو مستوى الهيئة المركزية للتخطيط وتختص بوضع الإطار النهائي للخطة القومية قبل عرضه على القيادة السياسية العليا . وهي تقوم بذلك بالمناقشة والإستشارة مع المستويات التخطيطية الأدني . يلي ذلك المستوى الهيئات التخطيطية على مستوى القطاع الإقتصادي ، وهي إما مستوى الوزارة أو الشكل الإداري الآخر الذي يماثلها . وهذا المستوى يقوم بوضع الخطة على مستوى القطاع . يلي ذلك مستوى فرع النشاط الإقتصادي ( مثل صناعة المنسوجات ، الصناعات الهندسية ... الخ ) . ويمثل هذا المستوى مؤسسات أو هيئات إقتصادية تابعة للوزارات وتقوم بالتخطيط على مستوى

فرع النشاط الإقتصادي الذي تشرف عليه ، يلي ذلك المستوى التخطيطي ، مستوى الوحدة الإنتاجية ويقوم بالتخطيط على مستوى الوحدة الإنتاجية كما يكون مسئولاً عن تنفيذ الخطة من مجال نشاطه .

أما عن **مرحلة اعداد الخطة** فإن الهيئة المركزية للتخطيط تقوم بدراسة إمكانيات المجتمع المتاحة وتعطي تصورها عن إمكانيات النمو في الفترة المقبلة . تقوم السلطة السياسية العليا بناء على دراسات الهيئة المركزية للتخطيط بوضع الأهداف القومية والإجتماعية في الفترة المقبلة ولتكن مثلا خمس سنوات . تقوم بعد ذلك الهيئة المركزية للتخطيط بترجمة هذه الأهداف القومية في في صورة مؤشرات إقتصادية تتعلق بالدخل والإنتاج والإستثمار والإستهلاك والتشغيل على المستوى القومي ومستوى القطاع . ويمثل ذلك الإطار المبدئي للخطة الذي تقوم بارساله إلى المستوى التخطيطي الادنى وهو مستوى القطاع . هنا تقوم الوزارة أو ما يماثلها كل في نطاق إختصاصه بترجمة أهداف هذا الإقتراح المبدئي في صورة خطة تفصيلية على مستوى القطاع مع وضع التعديلات والمقترحات البديلة للإطار المبدئي للخطة . ترسل هذه الخطة التفصيلية على مستوى القطاع إلى المستوى الأدنى وهو مستوى فرع النشاط الإقتصادي ، الذي يقوم بدورة بترجمة خطة القطاع ومؤشراتها إلى خطة تفصيلية على مستوى فرع الصناعة ( خطة تفصيلية للصناعات الكيماوية مثلاً ) مع وضع تعديلاتها ومقترحاتها بالنسبة للإطار المبدئي . ترسل هذه الخطة التفصيلية لمستوى فرع النشاط إلى الوحدات الإنتاجية التابعة لها التي تقوم بدورها بترجمة هذه الخطة على مستوى فرع النشاط الإقتصادي إلى خطة تفصيلية على مستوى الوحدة الإنتاجية مع وضع مقترحاتها وتعديلاتها بالنسبة لخطة فرع النشاط فيما يخص وحدتها الإنتاجية .

تقوم الوحدة الوحدة الإنتاجية بعد ذلك بإرسال خطتها التفصيلية المبدئية إلى مستوى التخطيط الأعلى ، أن مستوى فرع الصناعة . هذا المستوى يقوم بجمع

كل مقترحات الوحدات الإنتاجية ويزيل التناقض فيما بينها ويحقق منها خطة متناسقة على مستوى فرع النشاط ثم يقوم بإرسالها إلى المستوى التخطيطي الأعلى ( مستوى القطاع ) . يقوم مستوى القطاع بتجميع خطط فروع الأنشطة المختلفة ويجعل منها خطة متناسقة على مستوى القطاع بعد أن يزيل منها التناقضات الناشئة عن الإقتراحات المختلفة لفروع النشاط التابعة له . تقوم جميع القطاعات بارسال خططها إلى الهيئة المركزية للتخطيط التي تقوم بدورها بالتنسيق بين خطط القطاعات المختلفة وإزالة التناقض فيما بينها وتعديلها والخروج بذلك بخطة قومية متناسقة . ويسمى هذا الأسلوب للتخطيط بالتخطيط عن طريق التقريب المتتابع « Successive Approximation » . بعد بناء الخطة في صورتها النهائية ترسل إلى القيادة السياسية العليا لمناقشتها وإقرارها أو تعديلها ، ثم يصدر بها قانون لتصبح الخطة في صورتها النهائية ملزمة للجميع . وتستعين الهيئة المركزية للتخطيط في اعدادها للخطة وتحقيق تناسقها بأدوات ووسائل مختلفة مثل أسلوب الموازنة السلعية والموازين التركيبية وأسلوب المستخدم والمنتج واسلوب البرمجة الخطية وبناء النماذج الرياضية الملائمة للاقتصاد القومي .

بعد إعداد الخطة يرسل إطار الخطة النهائي بتفصيلاته إلى كافة المستويات التخطيطية كل في نطاق إختصاصه لبدء العمل في تنفيذ الخطة القومية . ويقوم بمتابعة تنفيذ الخطة هيئات مختلفة . فهناك أولاً التنظيم السياسي الذي يقوم عن طريق وحداته في المؤسسات والوحدات الإنتاجية بمتابعة التنفيذ دون تدخل مباشر منه ، ولكنه يبلغ أوجه القصور في التنفيذ إلى قيادته التي تقوم بإبلاغها إلى الهيئة المركزية للتخطيط أو إلى المسئولين عن التخطيط في المستوى الذي يلاحظ فيه القصور . وهناك المتابعة التي تقوم بها أجهزة التخطيط نفسها في المستويات التخطيطية . إذ من المفروض أن تقوم أقسام التخطيط في المستويات المختلفة بكتابة تقرير ربع سنوي عن سير العمل في الخطة ومدى ما حققته والقيود الواردة على التنفيذ وأوجه العيوب والقصور حتى يمكن العمل بسرعة على علاجها . وهناك المتابعة الإحصائية التي يقوم بها الجهاز المركزي للإحصاء

عن طريق ممثليه ووحداته في المستويات التخطيطية المختلفة . يقوم هذا الجهاز بوضع تقرير في صورة مؤشرات إحصائية عن الدخل العمالة والإستثمار والإستهلاك والإنتاج ... الخ من المتغيرات الهامة حتّى يتمكن الجهاز المركزي للتخطيط من متابعة سير العمل في الخطة . وبناء على متابعة التنفيذ من الأجهزة المختلفة تقوم الهيئة المركزية للتخطيط بتعديل الخطة أو معالجة أوجه القصور .

وبعد تنفيذ الخطة تأتي مرحلة التقييم وفيها يناقش مدى تنفيذ الخطة للأهداف الموضوعة ، ومدى انحراف المحقق عن المستهدف في الخطة والأسباب الكامنة وراء هذا الإنحراف ، هل هو نتيجة لقيود في التمويل ، أم الإدارة ، أم في عرض المهارات المختلفة مثلاً . وبناء على دراسة التقييم للخطة توضع هذه الدراسة موضع الإعتبار عند وضع الخطة القادمة .

# الجزء الثالث

# سياسات التنمية

## وسائل مواجهة مشاكل التخلف

# « الفصل السادس »

## سياسات الإستثمار

### « النمو المتوازن وغير المتوازن » [1]

أشرنا في الفصل الرابع إلى أن أحد الأركان الأساسية لعملية التنمية الإقتصادية هي رفع معدل التراكم الرأسمالي (الاستثمار) . ويرجع تبرير هذا الإرتفاع في معدل التراكم الرأسمالي إلى فكرة الدفعة القوية ـ أو الحد الأدنى من الجهد الانمائي ـ أو فكرة الانطلاق . وتعني هذه النظريات جميعا أن هناك حدا أدنى من الموارد الاستثمارية يجب أن يوجه لعملية التنمية إذا أريد أن يكتب لها النجاح وأن ينطلق الإقتصاد القومي في مسار النمو الذاتي . أما هذا الحد الأدنى من الإستثمارات فتفرضه إعتبارات عدم التجزئة ـ والوفورات الخارجية ، والانفجار السكاني [2] . ومن ثم فإن المشكلة الأولى التي تواجه واضع السياسة الانمائية هي رسم السياسات اللازمة لتوفير هذا الحد الأدنى من الاستثمارات . أما المشكلة التي تواجهنا الآن — والتي يتعلق هذا الفصل ببحثها — فهي أنه بعد أن يتوافر هذا الحجم من الإستثمارات فإنه السؤال الذي يواجه راسم السياسة

---

(۱) Balanced and Unbalanced Growth.

(۲) أنظر الفصل الرابع من هذا الكتاب ، ص ۲۰۹

الإنمائية ، هو البحث عن كيفية أو نمط إستخدام هذا الحجم من الإستثمارات . ويتعلق هذا الموضوع ببحث إستراتيجية الإنماء الاقتصادي التي يتبناها المجتمع. بمعنى آخر ما هي الخطوط العامة العريضة التي تحكم سياسة الإستثمار . والبحث عن السياسة الإستثمارية المثلى هو بلا شك بحث عن السياسات الكفء التي تؤدي إلى أكبر فعالية ممكنة لهذا الحجم من الإستثمار ، وذلك بهدف الوصول إلى أعلى معدل لنمو الدخل القومي .

ويثور في هذا الصدد الخلاف بين هؤلاء الذين يتبنون إستراتيجية النمو المتوازن وهؤلاء الذين ينادون باستراتيجية النمو غير المتوازن . ولقد تناول هذا الموضوع عدد كبير من الكتاب ووصل حجم الأدبيات الاقتصادية في هذا الموضوع حداً ترتب عليه اختلاط المفاهيم وتداخلها بحيث لم يعد واضحاً ما هو المقصود بالنمو المتوازن وغير المتوازن. ما ه والمقصود بالنمو المتوازن وغير المتوازن ؟ هل يتعلق النمو المتوازن وغير المتوازن بالبحث عن الوسائل الكفيلة بالقضاء على حلقات التخلف ومن ثم تحديد شروط إنطلاق الإقتصاد القومي ؟ بمعنى آخر هل يتعلق النمو المتوازن وغير المتوازن بكيفية بداية عملية التنمية ؟ أم هل يتعلق النمو المتوازن وغير المتوازن بنمط التنمية وتحديد مسار النمو أيضا ؟ هل التوازن مجرد هدف نرمي إلى تحقيقه ؟ أم يتعلق التوازن أيضا بمسار ووسيلة الوصول إلى هذا الهدف ؟ هل تمثل استراتيجيتا النمو المتوازن وغير المتوازن إستراتيجيتين بديلتين تماما ؟ بمعنى هل تتناقض هاتان الاستراتيجيتان تماما ؟ أم أن كل إستراتيجية منهما تتضمن عناصر من الاستراتيجية الأخرى ؟ هذه هي بعض الاسئلة المطروحة التي نحاول الإجابة عليها في هذا الفصل .

والواقع أنه قد يسهل الأمر بعض الشيء أن نوضح بادىء ذي بدء تصور كل من الإستراتيجيتين عن القيود الواردة على عملية التنمية . ذلك أن توضيح التصور العام عن القيود الواردة على عملية التنمية لكل منهما يعطينا مؤشرا واضحا للمراكز الأساسية التي تريد كل منهما التأثير عليها . فاستراتيجيـــة النمو المتوازن ترى أن القيد الأساسي الوارد على عملية التنمية ، هو « حجم

السوق » . ذلك أن ضيق حجم السوق يضعف الحافز على الاستثمار . ومن ثم تبحث هذه الاستراتيجية في دوافع السوق ( حوافز السوق ) وكيفية تكوينها . وتتمثل سياستها الأساسية في برنامج استثماري توجه بموجبه الاستثمارات إلى جبهة عريضة من المشروعات ( الصناعات ) المتكاملة بحيث يمثل كل منها سوقا للصناعات الأخرى . أما استراتيجية النمو غير المتوازن فإنها ترى أن القيد الرئيسي الوارد على عملية التنمية إنما يتمثل من القدرة على إتخاذ القرارات وبصورة خاصة قرارات الإستثمار . ومن ثم فهي تبحث عن الشروط الواجب توافرها لاتخاذ هذه القرارات بكفاءة عالية . وتتمثل سياساتها في تركيز الاستثمارات في عدد محدود من النقاط الأساسية في الاقتصاد القومي أو مراكز إستراتيجية أساسية . ويترتب على تركيز الاستثمارات بهذه الصورة خلق سلسلة من الضغوط والاختناقات واختلال التوازن التي تؤدي بدورها إلى الدفع إلى اتخاذ قرارات الاستثمار . وهكذا يترتب على نمو وتقدم هذه النقاط الأساسية ، أن تجذب ورائها بقية الاقتصاد القومي .

وحيث أن مفهوم وإصطلاح الاستراتيجية إنما هو إصطلاح مستمد من العلوم العسكرية فقد يكون من الأفضل أن نسوق مثالا من هذه العلوم يمكن به توضيح الصورة عن الخلاف بين الاستراتيجيتين من الناحية الاقتصادية. ذلك أنه عند وضع إستراتيجية للهجوم العسكري يثور الخلاف حول مدى فعالية كل من الهجوم على جبهة عريضة [1] ، أي الهجوم الواسع على كافة الجبهات وبين الهجوم المركز [2] المندفع على نقطة إرتكازية للعدو أو جبهة أساسية من جبهاته . ذلك أن الأسلوب الأول يرى أن الطريقة الفعالة والسريعة للقضاء على العدو وتحقيق النصر هي الهجوم على جبهة واسعة للعدو أو على كافة جبهاته في نفس الوقت . أما الأسلوب الثاني فيرى أن الطريقة الفعالة هي تركيز الهجوم على نقطة واحدة أو جبهة واحدة يتم إختراقها بحيث أن إنهيار أو تداعي هذه الجبهة الأساسية سوف يؤدي إلى تداعي وانهيار كافة الجبهات الأخرى أو الحلقات

---

(١) Wide Front attack.

(٢) Thrust attack.

الأخرى . ولقد ثار الخلاف في نهاية الحرب الثانية ، حينما كانت قيادة الحلفاء تعد خططها النهائية لتحرير فرنسا من إحتلال النازي عن الخطة المثلى لهجوم قوات الحلفاء . فقد إعتقد دوايت ايزنهاور أن السياسة المثلى هي في هجوم واسع على كافة الجبهات أو الهجوم الواسع على جبهة عريضة للعدو. أما مونتجمري فقد كان يرى أن الخطة المثلى إنما تتمثل في الهجوم المركز المندفع على نقطة محددة في جبهة العدو . بمعنى آخر تعني الخطة المثلى « إختراق » جبهة العدو في نقطة استراتيجية محددة ، بحيث سوف يترتب على هذا الإختراق إنهيار النقاط الأخرى في جبهة العدو وتداعيها .

وهكذا فإنه بالرغم من التعريفات العديدة والمفاهيم المختلفة للنمو المتوازن [1]

---

(١) على سبيل المثال فإن سنجر Singer يفرق بين ثلاث مفاهيم للنمو المتوازن : أن المفهوم الأول فهو المفهوم العام غير الفني ويشير بصورة عامة إلى النمو الذي لا يصاحب بتوتر اجتماعي أو النمو الذي تنتشر آثاره على قاعدة عريضة من السكان . أما المفهوم الثاني فهو المفهوم الفني العام وفيه يشير النمو المتوازن الى التوازن بين الاهداف والموارد المتاحة، التوازن بين الادخار والاستثمار أما الاستثمار فإنه يكون متوازنا إذا تلائم مع الموارد المتاحة بحيث يؤدي للتنمية دون حدوث تضخم جامح . أما المفهوم الثالث فهو المفهوم الفني الخاص فإنه يشير إلى التوازن بين حجم السوق ، حجم العرض ، والطلب على رأس المال . وهو يشبه التوازن بين تقسيم العمل ، ونطاق الانتاج ، وحجم السوق الذي كان محل إهتمام آدم سميث . أنظر

**H.W. Singer : « Balanced Growth in Economic Development. » In International Development : Growth and change. London, 1964, pp. 39-41.**

انظر أيضا كندلبرجر الذي يشير إلى مفهومين أساسيين للتوازن ، أما الأول فهو التوازن من ناحية العرض والذي يقوم على فكرة الوفورات الخارجية ، والثاني هو التوازن في الطلب النهائي الاستهلاكي .

**Ch. P. Kindelberger : « Economic Development, » Second edition, London 1965, p. 198.**

كذلك يشير ليبتون إلى ثلاثة مفاهيم متداخلة للنمو المتوازن : المفهوم المعتدل ، المفهوم المتطرف والمفهوم المتقدم . وهو تقسيم في نظرنا غير ناجح ويؤدي إلى خلط كبير بين المفاهيم الواضحة. أنظر .

**M. Lipton : « Balanced and Unbalanced Growth in Underdeveloped Countries. », Economic Journal (Sept. 1962). pp. 641-57.**

والنمو غير المتوازن، فإننا نرى أن الفرق الأساسي بين المفهومين انما يكمن في أن النمو المتوازن يرى توجيه الاستثمار إلى جبهة عريضة من الصناعات المتكاملة بينما يرى النمو غير المتوازن تركيز الاستثمار في عدد محدود من النقاط الأساسية أو الارتكازية في الإقتصاد القومي . كذلك فإننا سوف نرى أنه بالرغم من أن الرأي السائد هو اعتبار الإستراتيجيتين منفصلتين ومتناقضتين تماما ، فإننا نرى أن هناك كثير من السمات والعناصر المشتركة بينهما . فكل منهما تستخدم فكرة الوفورات الخارجية وظاهرة عدم التجزئة ، تقوم كل منهما على فكرة الدفعة القوية ، كذلك تشترك كل منهما في إفتراض التخطيط إطارا عاما للتنمية الإقتصادية [1] . وسوف نرى أيضا فيما بعد أن كلا من الإستراتيجيتين تتضمن عناصر من الأخرى ، فاستراتيجية النمو المتوازن تتضمن عناصر من عدم التوازن خاصة في الهيكل الرأسي للانتاج ، كما أن إستراتيجية النمو غير المتوازن تتضمن عناصر كثيرة من التوازن ، بل إن هدفها الأساسي هو الوصول إلى التوازن . وبالتالي فإننا نرى أن الاستراتيجيتين تعتبران مكملتين لبعضهما البعض . ومن ثم فإن أي إستراتيجية مثلى للتنمية لا بد وأن تتضمن عناصر من كل منهما . إلا أنه قبل أن نتولى بالفحص هذا الرأي الذي نتبناه ، فإننا نرى ضرورة الإشارة إلى الخطوط العريضة لكل منهما .

**استراتيجية النمو المتوازن :**

تنبع استراتيجية النمو المتوازن في الأساس في رأي أصحابها من إستحالة

---

(١) فبالرغم من أن نيركسة Nurkse وهو أول من نادى باستراتيجة النمو المتوازن وهيرشمان Hirchman وهو أول من نادى باستراتيجة النمو غير المتوازن كانوا يرون أن هاتين الاستراتيجيتين تفترضان سيادة قوى السوق الحر كإطار للتنمية ، الا أن الذين نادوا بعد ذلك بهاتين الاستراتيجيتين رأوا ضرورة سيادة التخطيط كإطار للتنمية . ونحن نرى وسوف تشير الى ذلك فيما بعد أن فعالية هاتين الاستراتيجيتين لا تتم إلا إذا ساد بالضرورة وحتما التخطيط كاسلوب للتنمية .

سلوك مسار النمو عن طريق التوسع في التجارة الخارجية ( أي توسع قطاع التصدير ) [1] . فالتجارة الخارجية لم تعد تلعب دور « آلية النمو » كما كانت في القرن التاسع عشر . ذلك أنه نتيجة لتوسع التجارة الخارجية للمواد الأولية في القرن التاسع عشر ، لعبت التجارة الخارجية دور آلية النمو . إذ إنتقلت عن طريقها حركة النمو من مراكز النمو الأساسية في أوربا الغربية — الذي كان طلبها على المواد الأولية في توسع مستمر — إلى دول ما وراء البحار التي كانت تمثل دول الإستيطان الحديث كأستراليا وكندا الخ . أما اليوم في القرن العشرين فإن صادرات الدول المتخلفة من المواد الأولية تواجه سوقا عالمية مختلفة تمام الاختلاف . فالطلب العالمي على المواد الأولية يتميز بالتراخى الشديد في المدى الطويل . فالطلب على المواد الأولية يتبـــاطىء خلف النمو في الدخل القومي والانتاج الصناعي في الدول المتقدمة ، مما يترتب عليه انخفاض النصيب النسبي للتجارة الخارجية في المواد الأولية في جملة التجارة العالمية . ويرجع ذلك إلى أسباب سبق ذكرها في الفصل الثاني عند الكلام عن خاصية إختلال هيكل الصادرات [2] . هذا بجانب اتجاه معدل التبادل الدولي لغير صالح السلع الأولية في المدى الطويل . ويترتب على ذلك ركودا نسبيا في حصيلة صادرات الدول النامية باستثناء عدد قليل منها — والتي تصدر سلعا يتزايد الطلب العالمي عليها مثل البترول . ويترتب على ذلك إستحالة النمو عن طريق توجيه الموارد الجديدة المتاحة إلى توسع الصادرات من المواد الأولية. فهذا الطريق يكاد يكون مغلقا تماما.

أما البديل الثاني فهو يكاد يكون في حكم المستحيل في إطار العلاقـــات الاقتصــــادية الدولية السائدة ، وهو بديل التنمية عن طريق التوسع

---

(١) R. Nurkse : « The Conflict Between Balanced Growth and International Specialisation », in Equilibrium and Growth in the World Economy; Essays by R. Nurkse, edit., G. Haberler, Harvard University Press 1962, pp. 243-241.

(٢) أنظر الفصل الثاني من هذا الكتاب ، ص ص ١٠٠ — ١١٠

في صادرات السلع الصناعية الاستهلاكية . حقيقة أن الدول النامية تتمتع بميزة نسبية في إنتاج بعض الصلع الصناعية الاستهلاكية ، وتستطيع بالتالي أن تقوم بتصديرها إلى العالم الخارجي . إلا أن التوسع في تصدير السلع الصناعية تواجهه عقبات أساسية متمثلة في السياسات التجارية التي تتبعها الدولة المتقدمة الصناعية والتي يترتب عليها إثقال أسواقها أمام المنتجات الصناعية للدول النامية [1] . وهكذا فإن الدول المتخلفة إذا استطاعت أن تستحوذ على جزء من التجارة العالمية في السلع الاستهلاكية الصناعية ، إلا أن ذلك لن يكون بالحجم الكافي لتولد عملية ديناميكة للتنمية في الداخل .

يترتب على ما سبق ان الدول النامية ليس أمـامها سوى سبيل واحد وهو التنمية عن طريق الجبهة الداخلية . ويعني هذا تنويع [2] الاقتصاد القومي عن طريق تعدد الأنشطة الاقتصادية. باختصار ، الطريق الوحيد المتاح هو التنمية عن طريق التصنيع المحلي . إلا أن التنويع عن طريق التصنيع يواجه عقبة أساسية وقيد رئيسي متمثل في ضيق نطاق السوق ، الذي يؤدي إلى ضعف الحافز على الإستثمار . وهكذا فإن نقطة التركيز الأساسية لفكرة النمو المتوازن لبدء عملية التنمية وخروج الإقتصاد القومي من هذه الحلقة المفرغة هو القضاء على عقبة ضيق نطاق السوق [3] . وهذا يؤكد ما سبق قوله من أن نظرية النمو المتوازن ترى أن القيد الرئيسي على عملية التنمية هو ضيق نطاق السوق ومن ثم فهي تبحث عن الوسائل الكفيلة بخلق دوافع وحوافز السوق لزيادة الإستثمار .

فانخفاض الانتاجية السائد في الدول المتخلفة وما يترتب عليه من انخفاض الدخل يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية ، وبالتالي ضيق نطاق السوق ومن ثم

---

(١) R. Nurkse, op. cit., p. 301.

(٢) Diversification.

(٣) R. Nurkse, op. cit., p. 241, See also Rosentein-Radan « Paroblems of Industrialisation of Eastern and South-Eastern Europe » Published in Agrawala and Eingh. Economics of under-development, Oxford, 1958, p. 233.

انخفاض الحافز على الاستثمار . فالاستثمار في مشروع واحد مهدد بالفشل ، لأن العاملين في المشروع لن يمكنهم إستيعاب ناتج هذا المشروع . ومن ثم فإذا إستمرت أجزاء الاقتصاد القومي الأخرى على ما هي عليه من انخفاض الدخل وانخفاض الانتاجية فإن المشروع لن يستطيع تصريف منتجاته (٣) . هذه الحقيقة سوف تؤدي الى ضعف الحافز على الاستثمار. كيف يمكن الخروج من هذه المصيدة والقضاء على عقبة ضيق نطاق السوق . يرى نيركسه Nurkse وهو المعضد الأساسي لاستراتيجية النمو المتوازن أن السبيل الوحيد للخروج من هذا المأزق هو في برنامج إستثماري تتوجه فيه الاستثمارات إلى جبهة واسعة وعريضة من المشروعات الصناعية وغير الصناعية المتكاملة من حيث خدمتها لإحتياجات الطلب الاستهلاكي النهائي . بهذه الطريقة فإنه ما لم يكن ممكنا عند إنشاء مشروع واحد أو صناعة واحدة أصبح ممكنا عند انشاء آلاف الصناعات أو المشروعات المتكاملة من حيث خدمتها للطلب الاستهلاكي النهائي . ذلك أن العاملين في كل صناعة الآن حيث أنهم يعملون عند مستوى مرتفع لنصيب الفرد من الاستثمار وبالتالي عند مستوى مرتفع للانتاجية سوف يمثلون السوق للصناعات الأخرى . إلا أنه لنجاح مثل هذه الاستراتيجية لا بد من تزامن جميع الصناعات والمشروعات أي لا بد من إنشائها في نفس الوقت . إذ بذلك نستطيع القضاء على عقبة ضيق نطاق السوق .

وهكذا نرى أن إستراتيجية النمو المتوازن تقوم على مفهوم جديد للوفورات الخارجية يختلف عن المفهوم التقليدي للوفورات الخارجية الذي تضمنته النظرية الاقتصادية التقليدية . وهو مفهوم أشمل وأعم من المفهوم التقليدي . ولقد أشرنا في الفصل الرابع والخامس إلى هذا المفهوم وهو مفهوم

---

(٣) أنظر مناقشة هذه الفكرة في الفصل الرابع من هذا الكتاب عند الكلام عن مقومات التنمية وضرورة حد أدنى من الاستثمار . ص ص ٢٣٩ – ٣٤٢

« الوفورات الخارجية النقدية » [1] . فالاستثمار في صناعة معينة يخلق وفورات خارجية للصناعات الأخرى عن طريق خلق الطلب على ناتج الصناعات الأخرى، كما أن توسع الصناعات الأخرى يخلق وفورات خارجية للصناعة الأولى . ويتم ذلك عن طريق أن العاملين في كل صناعة يمثلون سوقا لمنتجات الصناعة الأخرى . فالوفورات الخارجية تنتقل هنا عن طريق طلب المستهلكين . إلا أنه لكي تتحقق هذه الوفورات الخارجية لا بد أن تكون هذه الجبهة العريضة من الصناعات التي تتوجه إليها الاستثمارات متكاملة من حيث خدمتها لحاجة الطلب الاستهلاكي النهائي [1] . وهكذا فالاستثمارات في صناعة معينة يخلق فرص الربح وبالتالي فرص الاستثمار في صناعات أخرى والاستثمار في هذه الصناعات الأخرى يوسع فرص الربح وبالتالي لاستثمار في الصناعة الأولى .

وهذا هو ما تعنيه إستراتيجية النمو المتوازن بالهجوم على جبهة واسعة . إذ أن ذلك يعني في المجال الاقتصادي توجيه الإستثمارات إلى جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة والتي يدعم بعضها البعض عن طريق تقديم كل منها سوقا للصناعة الأخرى [1] . بمعنى آخر يتطلب القضاء على عقبة ضيق نطاق السوق إلى دفعة قوية من الاستثمارات توجه إلى جبهة عريضة من الصناعات . وهذه هي الحجة التي سبق وأشرنا إليها عند الكلام عن ضرورة الحد الأدنى من الاستثمارات أو الدفعة القوية لبدء عملية التنمية . ولذا ينظر الكثيرون إلى الدفعة القوية والنمو المتوازن بوصفهما وجهين لعملة واحدة . كما يعتبر البعض الآخر أن النمو المتوازن هو الشكل التنفيذي لفكرة الدفعة القوية .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن فكرة الوفورات الخارجية ، التي تتولد عن طريق

---

(١) R. Rodan; « Problems of Industrialisation.., op. cit., p. 235, See also, S.K. Nath, « The Theory of Balanced Growth, » Oxford Economic Papers, June 1962. pp. 140-141.

(٢) P. Nurkse, op. cit., p. 248.

توسع السوق بصورة عامة ، والتي إستندت إليهانظرية النمو المتوازن ليست جيدة على الكتابات الاقتصادية . فقد أشار إليها وإستند عليهـــا آلن يونج Allen Young في محاولة لتفسير القوى الأساسية المسئولة عن التقدم والنمو في الدول المتقدمة الصناعية . وهي في حقيقتها ليست إلا وجها جديدا لتلك الفكرة الأساسية التي نادى بها آدم سميث حول تقسيم العمل وحجم السوق [1] . فقد أشار يونج إلى أن هناك عاملا أساسيا يمكن الإستناد إليه في تفسير ظاهرة النمو التي حدثت في الدول الصناعية المتقدمة . أما هذا العامل فهو البحث الدائم عن الأسواق . فجوهر عملية النمو إنما يكمن في ظاهرة الارتباط المتبادل والذي بموجبها يترتب على توسع صناعة معينة خلق الأسواق لصناعة أخرى ومن ثم خلق وفورات تعتبر خارجية بالنسبة للصناعة الأولى [2] .

ويتضح مما سبق أن الفكرة الأولى لاستراتيجية النمو المتوازن أنه إذا كانت مزايا النمو الاقتصادي تعتبر في أغلبها مزايا خارجية ، بمعنى أنها تعود إلى غير هؤلاء الذين قاموا بالجهد الانمائي أي بالاستثمارات ، فإنه قد يترتب على ذلك عدم توافر الحافز على بداية أي عملية إنمائية . فقد لا يتوافر الحافز على البدء في مشروعات إستثمارية إذا كان السوق ضيقا . إلا أن القيام بمجموعة كبيرة من المشروعات المتزامنة في عديد من الصناعات الاستهلاكية قد يترتب عليه خلق وفورات خارجية لبعضها البعض عن طريق توسيع السوق إلى الحد الذي تصبح فيه جميع تلك الصناعات صناعات مربحة . فأهم ما يميز الطلب الاستهلاكي أنه « طلب متكامل » ، وبالتالي فإن الصناعات الاستهلاكية تتميز بكونها متكاملة من حيث أن كل منها يقدم سوقا للأخرى وبالتالي يدعم بعضها البعض . إن فكرة النمو المتوازن تقوم على مبدأ « الغذاء المتوازن » [1] .

---

(١) Allen Young : « Increasing returns and Economie Progress », Economie Journal, December 1928, p. 536.

(٢) Ibid, p. 533.

(٣) R. Nurkse, op. cit., p. 251.

ولا يعني ما سبق أن مشكلة ضيق نطاق السوق يمكن القضاء عليها عن طريق توسع الطلب النقدي . ذلك أن التوسع النقدي قد يؤدي إلى خلق قوى تضخمية جامحة تقضي على عملية التنمية من أساسها . إن المشكلة في الأساس ـ مشكلة ضيق نطاق السوق ـ مشكلة حقيقة متعلقة بانخفاض مستوى الانتاجية ـ وبالتالي انخفاض مستوى الدخل الحقيقي . ومن ثم فإن توسع السوق بالشكل الذي أشرنا إليه من قبل انما يقوم على قانون « ساي » للأسواق من أن « كل عرض يخلق الطلب الخاص به » . فالطلب الاستهلاكي يتوقف على الدخل والدخل يتولد أثناء عملية الانتاج . فالقدرة على الإنتاج هي القدرة على الشراء [1] .

يمثل ما سبق وجهة نظر إستراتيجية النمو المتوازن في كيفية بدء عملية التنمية . ويمكن لنا تلخيصها فيما يلي : أولا . دفعة قوية متمثلة في حد أدنى من الاستثمارات . ثانيا : توجيه هذه الاستثمارات إلى جبهة عريضة من المشروعات الاستثمارية المتزامنة وفي عديد من الأنشطة . ثالثا : أن تكون هذه المشروعات متكاملة من حيث خدمتها لإحتياجات الطلب الاستهلاكي النهائي. هذا عن كيفية بدء عملية ناجحة للتنمية ، فما هي إذا وجهة نظر إستراتيجية النمو المتوازن في نمط عملية التنمية ، أو بمعنى آخر ما هي وجهة نظرها في مسار [2] عملية التنمية .

هنا تشير إستراتيجية النمو المتوازن إلى أنه خلال عملية النمو فإن « القطاعات المختلفة ، يجب أن تنمو مع بعضها وفقا للنسب الصحيحة بينها » [3] فما معنى ذلك ؟ . قبل الإجابة على هذا السؤال فإنه تجدر الإشارة إلى حقيقة أساسية تعتبر جوهر إستراتيجية النمو المتوازن . أما هذه الحقيقة فهي أن تلك الاستراتيجية تهتم فقط بالتوازن أثناء عملية النمو في النطاق الأفقي للانتاج . أي تهتم بالتوازن

---

(١) R. Nurkse, op. cit., p. 250.

(٢) Growth Path.

(٣) A. Lewis : « The Theory of Economic Growth » London 1955, p. 276.

فيما يتعلق بالعلاقات الأفقية بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية ، وهذا يعني أنها تهتم أساسا بالتوازن في العلاقات بين القطاعات والأنشطة التي تخدم الطلب الاستهلاكي النهائي . فكما أن إستراتيجية النمو المتوازن ترى أن البدء الصحيح لعملية التنمية هو توجيه الاستثمارات إلى جبهة عريضة من المشروعات المتكاملة من حيث خدمتها للطلب الاستهلاكي النهائي . كذلك ترى إستراتيجية النمو المتوازن أن المسار الأمثل للنمو هو في تحقيق التوازن أثناء عملية التنمية في العلاقات الأفقية بين القطاعات ، أي التوازن بين الأنشطة التي تخدم الطلب الإستهلاكي النهائي . مثال ذلك التوازن بين الزراعة والصناعات الاستهلاكية، وفي داخل القطاع الصناعي تهتم الاستراتيجية بالتوازن بين الصناعات الاستهلاكية المختلفة . وهذا هو معنى التوازن في النطاق أو الهيكل الأفقي للإنتاج . أما العلاقات الرأسية ، مثال ذلك العلاقة بين الصناعات الاستهلاكية والصناعات الثقيلة ، أو بين قطاع رأس المال الاجتماعي والقطاع الصناعي أو الزراعي ، فإن استراتيجية النمو المتوازن لا تهتم ببحث هذه العلاقات ولا تدخل في نطاق إهتمامها انما تركيزها الأساسي على التوازن الأفقي فقط [(١)] .

ما هو تصور إستراتيجية النمو المتوازن لمعنى التوازن الأفقي (للصناعات والقطاظات التي تخدم الطلب النهائي ) بحيث تنمو القطاعات بالنسب الصحيحة بينها . يعني ذلك أن القطاع الصناعي مثلا يجب ألا يتخطى في نموه القطاع الزراعي . ذلك أنه إذا ركزنا الموراد في القطاع الصناعي مع اهمال القطاع الزراعي فإن ذلك سوف ينتج عنه زيادة الطلب على المنتجات الزراعية في الوقت الذي يعجز فيه هذا القطاع عن مواجهة الطلب المتزايد على منتجاته مما يؤدي إلى حدوث إختناق في عرض السلع الزراعية وبالتالي تولد موجة تضخمية تعرقل تماما عملية النمو — كذلك إذا تخطى القطاع الزراعي القطاع الصناعي فقد

---

(١) Nurkse, op. cit., p. 279, R. Rodan, op. cit., p. 237.

يواجه القطاع الزراعي بفائض في منتجاته غير قادر على تصريفها [1] . لذلك يجب أن يكون هناك نموا متوازنا للقطاعين . كذلك في داخل القطاع الصناعي — قطاع الصناعات الاستهلاكية — يجب أن يكون نمو الصناعات الاستهلاكية متوازنا مع بعضها البعض فلا تتخطى صناعة صناعة أخرى .

هل معنى النمو المتوازن ، إذا ، أن تنمو القطاعات بمعدلات متساوية؟

إجابة إستراتيجية النمو المتوازن على هذا السؤال هو بالنفي . ذلك أن التوازن في نظر هذه الاستراتيجية لا يعني نمو كافة القطاعات والصناعات بمعدلات متساوية . ما هو معيار التوازن إذا ؟ . إن معيار التوازن هو في أن ينمو كل قطاع وكل صناعة بمعدل نمو يتلائم ومرونة طلب الدخل ، من وجهة نظر الاقتصاد القومي كله ، على منتجاته . فنمط النمو يكون متوازنا إذا تحدد معدل نمو كل قطاع على أساس مرونة طلب الدخل القومي [2] على منتجاته . ففي العلاقة بين الزراعة والصناعات الاستهلاكية يتحدد معدل نمو كل قطاع بمرونة الطلب الدخل على منتجاته [3] . وفي داخل قطاع الصناعات الاستهلاكية ، تنمو كل صناعة على مسار يتحدد بمرونة الطلب الدخلية على منتجاتها . وهذا هو معنى مسار النمو المتوازن في عرف ونظر إستراتيجية النمو المتوازن ، ويترتب على ذلك منطقيا ، وهذه نتيجة هامة ، أنه من المقبول ومن الممكن أن ينمو كل قطاع بمعدل يختلف عن معدل نمو القطاعات والصناعات الأخرى . فاستراتيجية النمو المتوازن لا تتعارض بل هي متسقة مع حقيقة أن تنمو القطاعات والصناعات بمعدلات مختلفة [4] ، فبعض القطاعات والصناعات ستنمو بمعدل

---

(١) R. Nurkse, « Patterns of Trade and Development », Published in Equilibrium and Growth in the World Economy, op. cit., p. 316.

(٢) National Income Elasticity of Demand.

(٣) R. Nurkse « The Conflict between..., op. cit., p. 251.

(٤) A. Mathur, « Balanced Vs. Unbalanced Growth, A reconciliatory View. » Oxford Economic Papers, Mar. 1967, p. 142.

أعلى من البعض الآخر . ولا يتعارض ذلك مع مسار النمو المتوازن ، ذلك أن الشرط الوحيد للنمو المتوازن هو أن ينمو كل قطاع وكل صناعة بمعدلات تتحدد بمرونة طلب الدخل على منتجاته . وحيث أن مستوى الدخل القومي ونمط توزيعه يحددان مرونة الطلب الدخلية ، وحيث أن مرونة طلب الدخل تختلف من قطاع لقطاع ومن صناعة إلى صناعة ، فإنه من المتصور ومن المقبول منطقيا أن تنمو الصناعات المختلفة بمعدلات نمو متفاوتة [١] .

ما هو موقف إستراتيجية النمو المتوازن بالنسبة لعوامل العرض [٢] والهيكل الرأسي للإنتاج وهي أمور تحتل أهمية خاصة بالنسبة لقضية التنمية الاقتصادية ؟ لقد سبق أن أشرنا أعلاه إلى أن الاستراتيجية ترى أن توسع كل نشاط من الأنشطة الانتاجية لا بد أن يتم بمعدل يتلاءم مع مرونة طلب الدخل القومي على منتجات هذا النشاط . ولعل الفكرة الأساسية التي تكمن خلف هذا الفرض الأساسي من فروض استراتيجية النمو المتوازن هي أن الناتج أو العرض من كافة السلع ، سواء في المراحل النهائية للانتاج أو في المراحل الوسيطة للانتاج [٣] ، لا بد أن يتوسع بمعدل يتساوى مع معدل الطلب على هذه المنتجات وذلك حتى لا تنشأ إختناقات [٤] يترتب عليها إبطاء أو تراخي معدل نمو الدخل القومي . ومما لا شك فيه أن تقدير الطلب بالنسبة للسلع في المراحل النهائية للانتاج ، أي بالنسبة للسلع الاستهلاكية ، يمكن تحديده بالرجوع إلى مرونة طلب الدخل على هذه المنتجات . أما بالنسبة للسلع في المراحل الوسيطة للانتاج فلا يوجد أية علاقة أو إرتباط مباشر بين الطلب عليها ونمو الدخل القومي ككل . إن الطلب على السلع في المراحل الوسيطة للانتاج يجب أن يتحدد بالرجوع إلى توسع نطاق الانتاج في

---

(١) G.O. Bierwag : « Balanced Growth and Technological Progress », Oxford Economic Papers, Mr. 1964, p. 65.

(٢) Supply factors.

(٣) Intermediate stages of Production.

(٤) Bottlenecks.

تلك الصناعات أو المشروعات التي تستخدم السلع الوسيطة كمستلزمات للإنتاج . ويترتب على ذلك أن تفسيرنا لمبدأ النمو طبقا لمرونة طلب الدخل ، بالنسبة للسلع في المراحل الوسيطة للإنتاج يعني أن إنتاج أو عرض كل سلعة وسيطة يجب أن ينمو طبقا لتوسع الطلب عليها من كافة قطاعات الاقتصاد القومي الذي يتم تحديده وتقديره بناء على جداول المستخدم والمنتج [1] للإقتصاد القومي [2] . وهكذا فإن تفسيرنا للمبدأ العام لإستراتيجية النمو المتوازن هو أن عرض كل سلعة لا بد وأن ينمو بمعدل يتساوى مع الطلب عليها سواء كنا في المراحل النهائية أو المراحل الوسيطة للانتاج ، وذلك حتى لا تحدث إختناقات تعوق وتبطىء معدل النمو . فالقضية الأساسية هو منع حدوث الإختناقات [3] .

قبل أن نقوم بتقييم إستراتيجية النمو المتوازن هناك قضيتان أساسيتان لا بدمن تحديدموقف استراتيجية النمو المتوازن منهما ، أما القضية الأولى فتخص العلاقات الرأسية بين القطاعات وبصورة خاصة العلاقة بين قطاع رأس المال الاجتماعي ( الطرق ، الكبارى محطة الكهرباء ، السكك الحديدية ... التعليم .. الخ )

---

(١) Input-Output Matrix.

(٢) يقوم روستو Rostow بعمل تقسيم مماثل . فهو يقسم الاقتصاد القومي الى القطاعات الأولية للنمو ، والقطاعات المكملة ، والقطاعات المشتقة للنمو . ففي حالة النمو في القطاعات المشتقة وحدها وتشمل انشطة مثل الانتاج الغذائي ، الاسكان ، فإن الانتاج فيها ينمو على أساس معدلات نمو الدخل القومي ، ونمو السكان .. الخ . أما في القطاعات المكملة وتشمل أغلبها المراحل الوسيطة للانتاج فإن توسع الطلب على منتجاتها يتوقف على توسع ونمو القطاعات الأولية وهي القطاعات القائدة للنمو . أنظر

W.W. Rostaw : « Trends in the allocation of Resources in Secular Growth », Published in Learn H. Dupriez (editor), Economic progress. proceedings the international economic Association Annual Conference 1954.

(٣) الواقع أن هذا هو المنطق الذي نراه لتفسير استراتيجية النمو المتوازن فيما يتعلق بالمراحل الوسيطة للانتاج . ذلك أنه من غير المعقول أن نتصور إستراتيجية النمو المتوازن توسع المراحل النهائية للانتاج دون أن يترتب على ذلك توسع انتاج السلع الوسيطة اللازمة لتوسع الانتاج النهائي ، والا معنى هذا حدوث إختناق يترتب عليه إبطاء عملية النمو .

وبين القطاعات الإنتاجية . أما القضية الثانية فهي تتعلق بالاطار العام للعملية التنمية هل هو قوي السوق أم التخطيط القومي .

أما فيما يتعلق بالقضية الأولى فلقد أشرنا سابقا إلى أن إستراتيجية النمو المتوازن إشترطت التوازن فقط فيما يتعلق بالعلاقات الأفقية بين القطاعات أي العلاقات بين الأنشطة والصناعات التي تخدم الطلب الاستهلاكي النهائي . أما العلاقات الرأسية وبصورة خاصة بين قطاع رأس المال الإجتماعي والقطاعات الانتاجية فقد رأت إستراتيجية النمو المتوازن أنه فيما يتعلق بهذه العلاقة فلا مانع من قبول عدم التوازن في مجال هذه العلاقة . بل رأى نيركسه أن إختلال التوازن أو سيادة عدم التوازن بين رأس المال الإجتماعي والقطاعات الانتاجية إنما هو في صالح عملية النمو الاقتصادي » . ويجب فيما يتعلق برأس المال الإجتماعي أن توجه الاستثمارات إليه بحيث يتم خلق الطاقة الإنتاجية في هذا القطاع قبل أن يتواجد الطلب على منتجاته » [1] . فلا يكفي في هذا الصدد طبقا لاستراتيجية النمو المتوازن أن يتوسع العرض بما يتلاءم مع الطلب . بل ذهب أنصار الاستراتيجية إلى أبعد من ذلك وهو خلق الطاقة الإنتاجية لقطاع رأس المال الاجتماعي قبل أن يتوافر الطلب على خدماته ومنتجاته [2] . ولعل السبب في ذلك يرجع إلى عدة إعتبارات . فخدمات رأس المال الاجتماعي ومنتجاته لا تستخدم بواسطة صناعة واحدة أو صناعتين ولكنها خدمات تستخدمها كافة الصناعات والمشروعات الانتاجية بحيث أن عدم توافرها لن يخلق إختناقا لصناعة واحدة ولكن سوف يخلق إختناقا على المستوى القومي كله . كذلك فإن ظاهرة عدم التجزئة في هذه المشروعات واضحة وبالتالي فإن حجم الحد الأدنى للاستثمارات فيها كبير . كما تتميز بطول فترة تفريخها وبالتالي فإن توسعها لن يحدث سريعا استجابة للزيادة في الطلب عليها . كذلك فإن هذه النظرة إلى قطاع

(١) R. Nurkse. op. cit., p. 272.

(٢) R. Nurkse, « Equilibrium and Growth..., op. cit., p. 265.

رأس المال الإجتماعي يتمشى مع المنطق العام لاستراتيجية النمو المتوازن الذي ذكرناه آنفا وهو أن عرض المنتجات والسلع المختلفة على النطاق القومي لا بد وأن يتوسع بما يتلائم ويتساوى مع معدل زيادة الطلب عليه حتى لا تؤدي الاختناقات إلى إبطاء معدل النمو [١] .

أما القضية الثانية وهي قضية الإطار العام لعملية الإنماء فقد كان من الممكن ألا يثور الخلاف بشأنها لولا أن المنادين باستراتيجية النمو المتوازن قد إتخذوا بشأنها مواقف متعددة . ففي كتاباته الأولى أشار نيركسه إلى أن استراتيجيته النمو المتوازن تهدف إلى خلق دوافع السوق اللازمة لدفع الحافز على الاستثمار ، فهي إستراتيجية تفترض سيادة التفاعل التلقائي لقوى السوق [٢] . إلا أنه تحت تأثير الانتقادات الموجهة إليه أشار في كتاباته اللاحقة[٣] إلى أن الاختياريين إطار السوق أو التخطيط الشامل ليست مسألة أساسية لقضية استراتيجية النمو المتوازن ، ذلك أن هذا الاختيار يتعلق باختيار الإطار الإداري لعمليـة التنمية وأن ذلك لن يؤثر على الحجة الأساسية لإستراتيجية النمو المتوازن . ولكن الأمر ليس بهذه البساطة ذلك أن هذا الاختيار يعتبر في نظرنا أمرا حاسما . وفي اعتقادنا إن إستراتيجية النمو المتوازن سوف تكون ذات كفاءة أعلى وفعالية أكبر في ظل التخطيط القومي عنها في ظل إطار السوق بل أننا نرى أنه يكاد يكون من المستحيل تطبيقها ووضعها موضع التنفيذ إذا لم نفترض سيادة التخطيط كأسلوب للتنمية وذلك للإعتبارات الآتية : **أولا** : أن حجم الحد الأدنى من الاستثمارات المطلوبة — الدفعة القوية — تتخطى قدرات المشروع الخاص في الدول النامية ، ومن ثم لا بد من تدخل الدولة عن طريق السياسة الإقتصادية لتعبئة هذا الحجم من الموارد وكذلك لاتخاذ القرارات الخاصة بتوجيه هذه الموارد إلى تلك الجبهة

---

(١) A. Mathur, op. cit., p. 149.

(٢) R. Nurkse, op. cit., p. 280.

(٣) R. Nurkse, « Notes on Unbalanced Growth » A Lecture in Istanbul University, Published in Equilibrium and Growth..., op. cit., p. 278.

العريضة من المشروعات الاستثمارية المتزامنة . ثانيا : أن التغلب على ظاهرة عدم التجزئة التي تميز الإستثمار في مشروعات رأس المال الاجتماعي تتطلب ضرورة تدخل الدولة . ذلك أن جهاز السوق لن يوجه الإستثمارات إلى هـــذه المشروعات التي تتميز بظهور التناقض فيها بين العائد الخاص والعائـــد الاجتماعي ، هذا بالإضافة إلى أن المشروع الخاص ليس في قدرته ولا في استعداده أن يتحمل لفترة طويلة من الزمن طاقة فائضة في قطاع رأس المال الإجتماعي [1] . ثالثا : وهذا هو الأهم، تقوم إستراتيجية النمو المتوازن على فكرة الارتباط المتبادل والتكامل [2] بين الصناعات المختلفة وما ينشأ عن ذلك من وفورات خارجية نقدية أو غير نقدية . ويترتب على نشوء هذه الوفورات ظهور التناقض بين العائد الخاص والعائد الإجتماعي ويصبح جهاز الأسعار غير قادر على أن يكون مؤشراً لتوجيه الاستثمارات في الاتجاهات المرغوبة إجتماعيا . ذلك أن المستثمر الفرد يتخذ قراره بناء على الأسعار التي تسود الآن أو التي كانت سائدة في الماضي وكذلك مستويات الأرباح السائدة في الماضي أو الحاضر . ولكنه لا يستطيع أن يقدر الآثار (المباشرة وغير المباشرة) نتيجة لقراره الاستثماري ومتى نضج المشروع الذي إستثمر فيه . فالمستثمر الفرد لا يستطيع أن يقرر أو يدخل في إعتباره أن قراره بالاستثمار في المشروع (أ) سوف يخلق مزايـــا للاستثمار في المشروع «ب» الذي سوف يترتب على التوسع في الانتاج فيه زيادة أربحية المشروع « أ » مرة أخرى . يترتب على ذلك أن المستثمر الفرد قد يحجم عن الاستثمار في المشروع « أ » . ولقد سبق أن أشرنا أنه إذا كانت المزايا المترتبة على الاستثمار تكون في أغلبها خارجية بمعنى أنها تعود لغير متخذ القرار فإن الحافز على الاستثمار يضعف ، ويترتب على ذلك أنه لازالة التناقض بين العائد الخاص والاجتماعي الناشيء عن الاستثمار لا بد من النظر إلى المشروعات

---

(١) P. Streeten : « Unbalanced Growth » : A Reply, Oxford Economie Papers, 1965, p. 68.

(٢) Complementarities.

الاستثمارية جميعا بوصفهامشروعاواحدا أوالنظر إلى البرنامج الاستثماري كوحدة واحدة . وهذا لن يتحقق إلا بالتنسيق المركزي لقرارات الاستثمار . رابعا : لقد أشرنا سابقا إلى أنه في حالة التغير الهيكلي المرتبط بقرارات الاستثمار فإن جهاز الأسعار يعجز أن يكون مؤشرا لتوجيه الاستثمارات ذلك أن الاستثمار يغير من ظروف كل من العرض والطلب السائدين . نتيجة لكل ذلك ليس من الغريب أن ينادي كل أنصار استراتيجية النمو المتوازن بصراحة ( باستثناء نيركسه ) بضرورة سيادة التنسيق المركزي لقرارات الاستثمار أي بضرورة سيادة التخطيط [1] .

## تقييم استراتيجية النمو المتوازن

وجهت إلى استراتيجية النمو المتوازن انتقادات عديدة تتعلق أغلبها إما بمدى إمكانيتها أو باحتمال تطبيقها . فيرى البعض أن استراتيجية النمو المتوازن تقدم طريقا لحل مشكلة ضيق نطاق السوق عن طريق إضافة وفرض إقتصاد عصري متقدم على إقتصاد متخلف يعيش في حالة توازن التخلف [2] وهي بذلك تخلق وتعمق مشكلة الثنائية في اقتصاديات الدول النامية وهي بجانب ذلك إستراتيجية لا توضح لنا كيفية كسر الحلقة المفرغة للفقر في إحدى نقاطها . ذلك أنه إما الهجوم على جميع الجبهات وإلا ضاع الجهد . وهي بذلك تشبه التخلف بالرباط الذي يتميز بكونه قويا في جميع أجزاءه، أي له نفس القوة والمقاومة في جميع أجزاءه، وبالتالي فإنه عند جذب ذلك الرباط فإنه لا

---

(١) S.K. Nath « The Theory of Balanced Growth », op. cit., pp. 140-1 13, Also, Rosenstein-Rodan « Problems of Industrialisation..., op. cit., p. 237, T. Scitawsky, « Two Concepts of External Economics..., op. cit., p. 301, VV BHATT, « Theories of Balanced and Unbalanced Growth, A critical appraisal, » Kyklos, vol. XVII — 1964 — pp. 612-624.

(٢) H. Singer, « Balanced Growth..., op. cit., p. 46.

يبدأ بالانقطاع والتمزق في مكان معين أولا ، فهو إما لا ينقطع على الاطلاق وإما لا بد من تمزق جميع أجزاءه في نفس الوقت [١] . كذلك لو تصورنا حجم الموارد اللازمة لتطبيق استراتيجية النمو المتوازن لتبين لنا أن الاقتصاد محل البحث ليس إقتصاداً متخلفاً بل إقتصادا متقدما . ولذا قيل في هذا الصدد أن استراتيجية النمو المتوازن إستراتيجية غير ناضجة ولكنها ليست خاطئة ، بمعنى أنها صالحة للتطبيق في المراحل المتقدمة لعملية النمو ، أما في بداية عملية التنمية فإنه من المستحسن تركيز الموارد المتاحة في تلك المجالات التي تجعل الاقتصاد القومي أكثر مرونة وبالتالي قابلا للاستجابة لتوسع السوق والطلب [٢] . ولقد إهتمت إستراتيجية النمو المتوازن بقضية خلق الأسواق والحوافز على الاستثمار . وحقيقة الأمر أن خلق الأسواق للسلع النهائية ، يمكن أن يتم دون اللجوء إلى النمو المتوازن ، عن طريق تقييد الواردات مثلا أو التوسع في الصادرات [٤] .

والواقع أن الانتقادات السابقة يمكن الرد عليها وسوف نناقشها عند الحديث عن إستراتيجية النمو غير المتوازن . أما النقد الذي نراه فعالا هو أن إستراتيجية النمو المتوازن أهملت كلية القيود الواردة على عملية التنمية من ناحية العرض أو إفترضت عدم وجودها . فقد اعتبرت الإستراتيجية المذكورة أن القيد الرئيسي هو وجود الأسواق أي أن القيد يتمثل من ناحية الطلب . ومن ثم فإن حل مشكلة الأسواق سوف تترتب عليه تدفق الموارد دون حدود . أو من ناحية أخرى إفترضت أن هناك عرضا وافرا من الموارد وأن القيد الرئيسي لاستخدامها إنما يتمثل في الأسواق وعدم توافرها . والواقع أن بعض مؤيدي إستراتيجية النمو المتوا: ن واجه هذا الاعتراض عن طريق الإشارة إلى أن القيود الواردة من

---

(١) A.O. Hirschman, « The Strategy of Economic Development, Yale University Press, New Haven, 1958. pp. 51-55.

(٢) H. Singer, op. cit., p. 47.

(٣) P. Streeten, op. cit., p. 71.

ناحية العرض لا تخل بمفهوم النمو المتوازن ، ذلك أن عناصر الانتاج تتزايد بمرور الوقت [1] . وقد رأى البعض الآخر وعلى رأسهم نيركسه أن إستراتيجية النمو المتوازن تتعلق بجانب الطلب فقط[2] أما جانب العرض فقد إفترضوا أن لا مشاكل ولا قيود من ناحيته . بمعنى آخر حاولت نظرية النمو المتوازن أن تفترض عدم وجود قيود من ناحية العرض وتساءلت ما هي القيود من ناحية الطلب . إلا أن هذا الرد لا يعالج المشكلة بل يهرب منها ، ذلك أن القيود الواردة من ناحية العرض تمثل أهمية قصوى في الدول النامية ، التي تعتبر أحد خصائصها الرئيسية عدم مرونة جهازها الانتاجي . أضف إلى هذا أن استراتيجية النمو المتوازن التي يعتبر محورها الرئيسي هو زيادة الانتاج بما يتساوى مع الطلب فيما يتعلق بالسلع النهائية ، حتى لا تحدث إختناقات تعوق عملية النمو ، هذه الاستراتيجية قد تفشل تماما إذا حدثت قيود واختناقات من جانب العرض سواء عرض عناصر الانتاج أو عرض السلع الوسيطة التي تستخدمها الصناعات في المراحل النهائية للانتاج. وهذا يفترض منطقيا ضرورة سيادة مبدأ التوازن في المراحل الوسيطة للإنتاج وفيما يتعلق بعرض السلع الوسيطة بالرغم من عدم إشارة النظرية إلى ذلك صراحة . وحقيقة الأمر أن خطورة مواجهة إستراتيجية النمو المتوازن بقيود من ناحية العرض وارد تماما . ذلك أن التوسع المتزامن لهذا العدد الكبير من الصناعات ليس بالضرورة أن يخلق في جميع الأحوال وفوارات خارجية فقد يخلق نقائض للوفورات الخارجية [3] . ذلك أنه قد تتنافس هذه الصناعات على الموارد المتاحة من المهارات والخبرات ورأس المال والموارد الأخرى خالقة بذلك نقائص للوفورات الخارجية لبعضها البعض .

---

(١) S.K. Nath, op. cit., p. 144.

(٢) R. Nurkse, op. cit., p. 250, 281.

(٣) M. Fleming, « External Economics and the Concept of Balanced Growth, » Published in Agwala and Singh, Oxford 1958, p. 210.

وحقيقة الأمر أن تتبع دراسة التاريخ الاقتصادي للبلدان المتقدمة في مراحله المختلفة لا يشير إلى أن التوسع المتزامن لعدد من الصناعات التحويلية في مستوى السلع الاستهلاكية كان أحد السمات الأساسية لعملية التصنيع في الدول المتقدمة في أوربا الغربية . إن التوازن الوحيد الواضح هو التوازن بين الزراعة والصناعة والذي يمثل أحد السمات الرئيسية للتنمية الاقتصادية في القرن التاسع عشر [1] . وهو نوع من التوازن يمكن تفسيره بالوفورات الخارجية الناجمة عن التوسع الأفقي . إلا أنه خارج القطاع الزراعي فليس واضحا هذا النمط من النمو المتوازن ، بل إنه يمكن القول أن الفجائية ، التي كانت تتوسع بها بعض الصناعات تمثل السمة الأساسية للنمو في هذه المجتمعات. كما يبدو أنه كان هناك إتجاه عام لأن يسود النمو قطاع معين ( أو مجموعة من الصناعات ) لفترة زمنية معينة — وهذا ما يدفعنا إلى دراسة إستراتيجية النمو غير المتوازن .

## إستراتيجية النمو غير المتوازن

يرى أنصار إستراتيجية النمو غير المتوازن أن استراتيجية النمو المتوازن ما زالت تعيش حبيسة المفاهيم التقليدية للنظرية الاقتصادية وهي مفهوم التوازن . وحقيقة الأمر أن التاريخ الاقتصادي لا يؤيد وجهة نظرهم . فالنمو الاقتصادي لم يتخذ شكل نمو جميع القطاعات في نفس الوقت وبالشكل الذي أشارت اليه . كذلك لا يؤيد التاريخ الاقتصادي حقيقة أن التنمية الاقتصادية اتخذت سبيلها عن طريق التوسع المتزامن لعديد من الصناعات الاستهلاكية . بل على العكس من ذلك إتخذ النمو شكل تقدم ونمو بعض القطاعات وقيادتها لعملية النمو ، بحيث يترتب على نمو هذا القطاع أو تلك الصناعات وتوسعها أن تجذب وراءها في عملية النمو بقية قطاعات الاقتصاد القومي . وهكذا فإن مفهوم « القطاع القائد » أو « أقطاب النمو » أو « مراكز النمو » يحتل مركزا أساسيا في إستراتيجية النمو غير المتوازن . فالتنمية تتخذ شكل تركيز الموارد في عدد محدود من الأنشطة هي

(٤) G. Ohlin : « Balanced Economic Growth in Economic History », American Economic Review, 1959, p. 351.

القطاع القائد ، أو مراكز النمو ، بحيث يترتب على توسع وتقدم هذا القطاع تقدم بقية أجزاء الاقتصاد القومي . فالسمة المميزة للقطاع القائد أو مراكز النمو أنها تلك المركز التي يترتب على تقدمها ونموها خلق قوة جذب تجذب بمقتضاها بقية قطاعات الاقتصاد القومي . وقد قسم روستو ، في دراسة للاتجاه العام طويل المدى لتوزيع الموارد في تاريخ الدول المتقدمة ، الاقتصاد القومي إلى قطاعات أولية ( قطاعات قائدة ) ، قطاعات مكملة ، ثم قطاعات مشتقة ، ويترتب على توسع القطاع القائد خلق قوة جذب لنمو بقية القطاعات [1] .

ومن أمثلة القطاعات القائدة قطاع المنسوجات في بريطانيا في القرن التاسع عشر ، قطاع « السكك الحديدية » في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر ، قطاع انتاج المواد الغذائية للتصدير في الدانمرك ، الصناعات الكيمائية والصناعات الالكترونية في النصف الثاني من القرن العشرين في أوربا الغربية ، قطاع الكهرباء في الاتحاد السوفيتي في العشرينيات ، وقطاع الصناعات الثقلية ( صناعة الآلات ) في الثلاثينات والأربعينات ... الخ .. فالتنمية الاقتصادية تم في شكل تقدم بعض القطاعات على البعض الآخر بحيث يترتب على نمو وتقدم القطاعات القائدة أو مراكز النمو خلق ظروف نمو بقية القطاعات [2] ، فنمو القطاعات القائدة يجذب وراءه بقية قطاعات الاقتصاد القومي .

الا أن هذه الصياغة لإستراتيجية النمو غير المتوازن — وهو تقدم بعض القطاعات في نموها على البعض الآخر — يجعل من الصعب علينا رؤية الخلاف والتفرقة بينها وبين استراتيجية النمو المتوازن . ذلك أنه كما سبق الإشارة فإن إستراتيجية النمو المتوازن تسمح بنمو بعض القطاعات بمعدلات أعلى مـــن

(١) W.W. Rostaw : « Trends in the Allocation of Resources in Secular Growth, op. cit., p. 58.

(٢) A. Hirschman, « Strategy of Economic Development, » op. cit., pp. 51-55, See also, P. Streeten, « Unbalanced Growth », Oxford Economic Papers, June 1959, p. 130.

معدلات نمو القطاعات الأخرى . فطالما أن معدل نمو وتوسع كل قطاع وكل صناعة إنما يتحدد بمرونة طلب الدخل على منتجـــاته ، فإنه من المنطقي أن تنمو بعض القطاعات بمعدلات أعلى وأسرع من معدلات بعض القطاعـــات الأخرى ، فما هو وجه الخلاف بين الاستراتيجيتين ؟ الواقع أن وجه التفرقة يكمن في أمرين ، أما الأمر الأول فهو أنه في نطاق إستراتيجية النمو غير المتوازن يكون تركيز الموارد مقصورا على عدد محدود جدا من الصناعات أو الأنشطة التي يتم إختيارها وهي تلك الصناعات التي تمثل « مراكز النمو » (١) . أما الأمر الثاني ، وهو الأهم ، فهو أن تقدم بعض القطاعات على البعض الآخر يكون مصحوبا دائما وأبدا بظاهرة إختلال التوازن (٢) التي تأخذ شكل الطاقة الفائضة ، في القطاعات التي تأخذ القيادة ، وشكل الضغوط والاختناقات في القطاعات التابعة أو التي تتخلف في نموها . ذلك أن إختلال التوازن يمثل القوة الدافعة للنمو . وبالتالي تلعب قضية إختلال التوازن في شكل فائض أو إختناق دورا مركزيا في استراتيجية النمو غير المتوازن . وحقيقة الأمر أنه بالرغم من إشارة إستراتيجية النمو غير المتوازن إلى الفوائض والضغوط والاختناقات كمظهر لاختلال التوازن إلا أن التركيز الأساسي في هذه الاستراتيجية هو على الضغوط والاختناقات بصورة خاصة ، اذ تلعب الاختناقات دورا فعالا في هذه الاستراتيجيـــة . ذلك أن الضغوط والاختناقات هي الخالقة لظروف دفع عملية الانماء الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمام .

وترى إستراتيجية النمو غير المتوازن أن القيد الوارد على عملية النمو لا يتمثل في الأسواق كما أشارت إستراتيجية النمو المتوازن ولكنه يتمثل في القدرة

---

(١) Growing Points, Leading Sector

(٢) A. Hirschman, « Strategy..., op. cit., pp. 70-73, P. Strecten » Unbalanced Growth, op. cit., p. 70, see also, T. Scitovsky « Growth : Balanced or Unbalanced », Published in Abramovitze, Allocation of resources, Standford 1959, pp. 77-85.

على اتخاذ قرارات التنمية وبصورة خاصة القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار.[1] وحيث أن هذه القدرات نادرة فيجب خلق ذلك الاطار من الدوافع والظروف التي تؤدي إلى إتخاذ هذه القرارات بأعلى فعالية ممكنة. والظروف التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات الإستثمار بفاعلية عالية هي ظروف إختلال التوازن المتمثل في الضغوط والاختناقات. فالسمة الأساسية لإختلال التوازن ( الضغوط - الاختناقات - الفوائض ) أنها تولد قوى تصحيحية من شأنها أن تقوم بتصحيح هذا الإختلال في التوازن. فعملية التنمية الاقتصادية ليست مسارا أملسا[2] كما تصورت ذلك إستراتيجية النمو المتوازن. بل على العكس التنمية الإقتصادية تتم في شكل قفزات بخطوات واسعة كقفزات الكانجارو. عملية التنمية الإقتصادية ليست إلا سلسلة متصلة من إختلالات التوازن التي تبعد بنا دائما عن نقطة التوازن ، فكل إختلال في التوازن يولد قوى تصحيحية يكون من شأنها تصحيح هذا الإختلال[3] وبالتالي دفع التنمية إلى الأمام، إلا أن تصحيح هذا الإختلال سوف يخلق بدوره إختلال جديد في التوازن يولد هو بدوره قوى تصحيحية لتعديل هذا الإختلال وبذلك يتولد إختلال جديد في التوازن وهلم جرا إلى ما لا نهاية[4]. وفي توضيحها لفكرة السلسلة المتصلة الحلقات من إختلالات التوازن ترتكز إستراتيجية النمو غير المتوازن على مفهوم الإرتباط المتبادل بين المشروعات والصناعات المختلفة ومن ثم الوفورات الخارجية النقدية وغير النقدية التي تتولد نتيجة لهذا الارتباط. فكل إستثمار سوف يخلق فرص أخرى للإستثمار وبالتالي يشكل بذلك دافعا جديدا للتنمية.

فالمشروعات الاستثمارية الجديدة تستحوذ على وتستفيد من وفورات

---

(١) A. Mathur, op. cit., p. 142.

(٢) Smooth path.

(٣) V.V. BHATT, op. cit., p. 621.

(٤) A. Hirschman, op. cit., p. 71.

خارجية قائمة ولكنها بدورها تخلق وفورات خارجية جديدة وهي من ثم تخلق الظروف لمشروعات استثمارية جديدة تأتي لتستفيد من هذه الوفورات [1] . هذه المشروعات الثانية تستحوذ على الوفورات الخارجية التي خلقتها المشروعات السابقة ولكنها بدورها تخلق وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد بها مشروعات أخرى . فالوفورات الخارجية التي يخلقها الاستثمار في مشروع معين والتي تدفع إلى الاستثمار في مشروع آخر ليستفيد من هذه الوفورات إنما تمثل تلك الظروف المثلى التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات الاستثمار . فالإستثمار في الصناعة «أ» وتوسعها يؤدي إلى خلق وفورات تعتبر خارجية بالنسبة للصناعة «أ» ولكنها تدفع إلى الاستثمار في الصناعة « ب » لكي تستحوذ عليها وتستفيد منها . بينما التوسع اللاحق للصناعة « ب » يؤدي إلى خلق وفورات تعتبر خارجية بالنسبة للصناعة « ب » ولكنها داخلية للصناعة « أ » أو للصناعة « ج » وهلم جرا . ففي كل مرحلة تستفيد صناعة من وفورات خارجية تم خلقها بواسطة توسع سابق وهي في نفس الوقت تخلق وفورات خارجية جديدة يستفيد بها آخرون .

والواقع أن هذا الارتباط المتبادل بمعناها الفني يمكن تعريفه بأن تلك الحالة التي يترتب على توسيع ناتج الصناعة « أ » إنخفاض النفقة الحدية لانتاج السلعة « ب » ويتم ذلك في أحد المواقف الآتية . **أولا** : لأن السلعة « أ » تمثل مستخدما للإنتاج ( مستلزمات الانتاج ) للسلعة « ب » بحيث يتم إنتاج « أ » في ظروف انخفاض النفقات . **ثانيا** : لأن السلعة « ب » تمثل مستخدما لانتاج السلعة « أ» ، ويتم انتاج « ب » تحت ظروف النفقات المنخفضة . **ثالثا** : أن السلعة « أ »

---

(١) يسمي هيرشمان المشروعات التي تستحوذ على وفوروت خارجية اكبر من تلك التي تخلقها بالمشروعات الإستثمارية المدفوعة Induced . اما المشروعات الأخرى التي تخلق وفورات خارجية اكبر من تلك التي تستحوذ عليها فلم يسميها . وان كنا نعتقد أنه يجب النظر إليها على أنها المشروعات الاستثمارية الدافعة Inducing أنظر Hirschman, op. cit., p. 72. .

والسلعة « ب » يمثلان سلعا مشتركة [١] . رابعا : أن السلعة « ب » تعتبر ناتجا فرعيا [٢] للسلعة « أ » . وما سبق يعني أن الإستثمار في الصناعة « أ » سوف يزيد أربحية الاستثمار في الصناعة « ب » ولكن الاستثمار توسع الصناعة « ب » سوف يزيد من أربحية الاستثمار والتوسع في « أ » مرة أخرى [٣] .

إلا أن إختلالات التوازن لا تخلق فقط ظروف مواتية لاتخاذ قرارات الإستثمار ، إنما تخلق أيضا القوة الدافعـة وراء الإختراع والتجديد [٤] فخلق اختلال في التوازن في نقاط إستراتيجية محددة يدفع عملية التجديـد والاختراع ومحاولة القضاء على القيود السائدة [٥] « ولعـل تاريخ صناعة المنسوجـات البريطانية يؤكد بوضوح كيف أن الضغوط والاختناقات الناتجـة عن نقص خيوط الغزل وإنخفـاض الطاقة الانتاجية لصناعـة المنسوجات أدت إلى سلسلة من الإختراعات أحدثت ثورة في تلك الصناعة والتي أدت في النهاية إلى مضاعفة انتاج المنسوجات عدة مرات [٣] » . فالضغوط والاختناقات تخلق الحافز على الاختراع والتجديد لازالة تلك الضغـوط والاختناقات . ويرى سكتوفسكى : « أن النمو غير المتوازن يمثل دافعـا وحافزا أساسيا للإختراع والتجديد الفني . فتوسع الانتاج في نشاط معين أو في

---

(١) Joint-Product

(٢) By-Product

(٣) أنظر وجه الشبه بين الارتباط المتبادل السابق وبين ما أشرنا إليه في الفصل الخامس عن الوفورات الخارجية النقدية التي أشار إليها سكتوفسكي . فالاستثمار في (أ) يزيـد من أربحية (ب) والاستثمار في (ب) يزيد من أربحية (أ) . وهذا يبعدنا دائماً عن نقطة التوازن ومن ثم حتى نصل الى التوازن لا بد من دفعات متتالية من الاستثمارات من الصناعتين حتى نصل الى الحجم الاستثمارات في (أ) هو الحجم المرغوب فيه إجتماعيا . أنظر

T. Scitovisky, « Two Concepts..., op. cit., p. 305.

(٤) A. Hirschman, « Strategy..., op. cit., p. 70.

(٥) V.V. BHATT, op. cit., p. 619.

(٦) A. MATHUR, op. cit, p. 147.

مرحلة معينة من مراحل الانتاج من شأنه أن يخلق إختناقات بالنسبة لبعض الموارد الخاصة في أنشطة أخرى مرتبطة أو في مرحلة أخرى من مراحل الإنتاج في نفس النشاط الانتاجي . ومن ثم فإن الرغبة في القضاء على هذه الإختناقات أو محاولة البحث عن وسائل وأساليب من شأنها الاقتصاد في استخدام الموارد التي تتميز بندرة عرضها ، تعتبر من أقوى الحوافز وأهمها للتقدم الفني والتكنولوجي [١] .

بعد هذا العرض لمعنى عدم التوازن والمبادىء العامة التي تقوم عليها استراتيجية النمو غير المتوازن ، فإن التساؤل يثور عن كيف تنظر استراتيجية النمو غير المتوازن إلى كيفية بدء عملية النمو وكيف تنظر إلى مسار عملية النمو ؟ فيما يتعلق بكيفية بدء عملية النمو وكسر إسار التخلف فيجب الإشارة في هذا الصدد إلى أن إستراتيجية النمو غير المتوازن لا تنادي بالنمو التدريجيء أو البطيء ولا يجب أن تفهم بهذا المعنى . بل هي تقف على طرفي نقيض مع المنادة بالنمو التدريجي . ذلك أنه من وجهة نظرها فإن التغير التدريجي يعطي الفرصة للقوة المضادة للنمو لأن تقوم بتجميع قواها المضادة للنمو .. وبالتالي فإن التغير يجب أن يكون جذريا ، كبيرا ، ومفاجأ حتى يفوت على القوى المضادة للنمو فرصة تجميع قواها . فالحجة الحديثة [٢] لإستراتيجية النمو غير المتوازن تقوم على المزايا الناجمة من الإنتاج على نطاق كبير المرتبط بتركيز الموارد في عدد محدود من الأنشطة ، أو بمعنى آخر تقوم حجة النمو غير المتوازن على

---

(١) T Scitovisky, « Growth, Balanced or Unbalanced, op cit., p. 82.

(٢) يشير ستكوفسكي إلى أن الحجة التقليدية للنمو غير المتوازن تقوم على الاستفادة من تركيز الموارد في تلك الانشطة الانتاجية التي تكون أكثر ملائمة للنمو من وجهة نظر توليفة الموارد المتاحة ، نوع المهارات السائدة ، مزايا الطقس .. الخ . وهي حجة تشبه الى حد كبير حجة قانون النفقات النسبية ، أما الحجة الحديثة فتقوم على عدم التجزئة ووفورات النطاق . أنظر T. Scitovisky, « Growth-Balanced and Unbalanced », op. cit., p. 83.

وفورات النطاق ( وفورات الحجم ) الناتجة عن النمو بقفزات كبيرة [١] . وتنشأ هذه الوفورات بسبب عدم تجزئة الاستثمار ولكون الحد الأدنى للحجم المطلوب منه يعتبر كبيرا نسبيا . وبالتالي تقوم إستراتيجية النمو غير المتوازن أيضا على ضرورة الدفعة القوية بمعنى حد أدنى من الاستثمارات الضرورية . فلا فرق بين الاستراتيجيتين فيما يتعلق بضرورة الدفعة القوية [٢] ، إنما يكمن الفرق في كيف وأين توجه هذه الدفعة . وللإجابة عن السؤال الأول وهو كيف تبدأ عملية التنمية ؟ فإن الإجابة هو تركيز الدفعة القوية على عدد محدود من المشروعات أو الأنشطة التي تمثل « مراكز النمو » وذلك للتغلب على ظاهرة عدم التجزئة الكامنة في الاستثمار وللإستفادة من وفورات النطاق في مثل هذه المراكز الإستراتيجية . ويترتب على توجيه الدفعة القوية بهذا الشكل خلق اختلال التوازن الذي يدفع عجلة عملية التنمية .

أما عن مسار عملية النمو فإن إستراتيجية النمو غير المتوازن تنظر إلى عملية النمو بوصفها سلسلة متصلة الحلقات من إختلالات التوازن . فكل إختلال في التوازن يولد قوى لتصحيح هذا الإخلال وبتصحيح هذا الإختلال يتولد إختلال توازن جديد ... وهلم جرا إلى ما لا نهاية . أما عن مسار إختلال التوازن فإن إستراتيجية النمو غير المتوازن تناقش الأمر في نطاقين أساسيين أما النطاق الأول فهو إختلال التوازن في العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والأنشطة التي تقوم بالانتاج مباشرة . أما المسار الثاني فهو إختلال التوازن في نطاق الأنشطة التي تقوم بالانتاج مباشرة . وسوف نناقش كل من هذين النطاقين لإختـــلال التوازن .

---

(١) A. Mathur, op. cit., p. 143.

(٢) R.B. Sutcliffe : « Balanced and Unbalanced Growth » Quarterly Journal of Economics, Nov. 1964, p. 130.

## أولا : اختلال التوازن بين رأس المال الاجتماعي[1] وأنشطة الانتاج المباشر[2] :

أحد السبل الأساسية لإحداث إختلال التوازن هو خلق إختلال التوازن بين قطاع رأس المال الإجتماعي ( الطرق ، للكبارى ، السدود ، محطات الكهرباء ، السكك الحديدية ، ... ، ) وبين الأنشطة التي تقوم بالانتاج مباشرة . ويأخذ إختلال التوازن في هذه الحالة أحد مظهرين ، أما المظهر الأول فهو إختلال التوازن لصالح أنشطة الإنتاج المباشر بحيث تأخذ هي القيادة ويتخلف وراثها قطاع رأس المال الاجتماعي في نموه ، في هـــذه الحالة يكون هذا الإختلال في التوازن متخذا مظهر حدوث إختناق في عرض خدمات رأس المـــال الإجتماعي وفائض في أنشطة الانتاج المباشر . أما المظهر الثاني للإختلال فهو أن يحدث إختلال التوازن لصالح قطاع رأس المال الإجتماعي بحيث يأخذ هو القيادة وتتخلف ورائه أنشطة الانتاج المباشر . في هذه الحالة تتوجه الإستثمارات إلى رأس المال الإجتماعي بحيث يتم بناء الطاقة الإنتاجية قبل أن يتوافر الطلب عليها . بمعنى آخر يأخذ إختلال التوازن في هذه الحالة شكل طاقة إنتاجية فائضة في قطاع رأس المال الإجتماعي وتتخلف وراءه أنشطة الانتاج المباشر [3] .

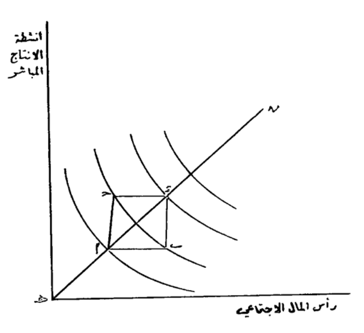
ويوضح الشكل رقم (١) مسار النمو طبقا لنوعي إختلال التوازن السابق الإشارة اليهمـــا ، فالخط هـ ن يمثل مسار النمو ، ويمكن للخط أن يتخذ المسار أ جـ ء حيث يكون إختلال التوازن لصالح أنشطة الانتاج المباشر مع حدوث إختناق في عرض خدمات رأس المال الاجتماعي بحيث يعوض هذا النقص في المستقبل عند النقطة ء . وإما

---

(١) Social Overhead Capital.

(٢) Direct productive activities.

(٣) يعني النمطين السابقين للنمو أن البدء برأس المال الاجتماعي سوف يخلق الحوافز والدوافع للاستثمار في أنشطة الانتاج المباشر ، والعكس فالبدء في أنشطة الانتاج المباشر وحدوث إختناق في رأس المال الاجتماعي يدفع إلى الاستثمار في توسيع خدمات رأس المال الاجتماعي .




أن يأخذ النمو المسار أ ب ى حيث يكون إختلال التوازن لصالح قطاع رأس المال الاجتماعي بحيث يؤدي الفائض في خدمات رأس المال الاجتماعي إلى دفع الاستثمارات في أنشطة الانتاج المباشر مما يترتب عليه توازن الاثنين عند النقطة « ى » .

وحقيقة الأمر أن إختيار أي من المسارين للنمو مقبول في إطار إستراتيجية النمو غير المتوازن فكيف إذا يتم الإختيار بينهما ؟ يرى هيرشمان[٢] وهو المنادى بعدم التوازن لصالح أنشطة الانتاج المباشر مع حدوث إختناق في عرض خدمات رأس المال الإجتماعي ( أي المسار أ جـ د ) ، أن هذا الإختلال أقوى في دفع قرارات الاستثمار وخلق الحوافز لها . فاتخاذ قرارات الاستثمار إما أن يتم بناء على توقعات الأرباح أو بناء على الضغط السياسي . وتعتبر الثانية أقوى في دفع قرارات الاستثمار . ذلك أن وجود فائض في خدمات رأس المال الاجتماعي

(١) Hirschman, op. cit., p. 84, 85.

يعني انخفاض نفقات الانتاج لأنشطة الانتاج المباشر وليس هذا بالضرورة دافعا قويا لاتخاذ قرارات الاستثمار . فقد لا يقوم المشروع الخاص بالاستثمار في هذه الأنشطة . أما إذا تم التوسع في أنشطة الانتاج المباشر وحدث إختناق في خدمات رأس المال الاجتماعي بحيث أصبحت تمثل قيدا قويا على توسع الانتاج . فإن ذلك من شأنه خلق ضغوط قوية سياسية على الحكومات للقيام بالاستثمار في رأس المال الاجتماعي . ولذا يرى هيرشمان أن الضغوط والاختناقات أقوى في آثارها ، من حيث دفع قرارات الاستثمار ، من حدوث فائض في الطاقة الانتاجية ، فاختلال التوازن في شكل إختناق أقوى من إختلال التوازن في شكل فائض .

أما وجهة النظر الثانية لاستراتيجية النمو غير المتوازن فترى البدء بقطاع رأس‌المال الاجتماعي بمعنى اتخاذ مسار النمو الذي يتمثل في وجود طاقة إنتاجية فائضة في قطاع رأس المال الاجتماعي ( أي المسار أ ب ى ) . بحيث يترتب على وجود هذه الطاقة الفائضة دفع الاستثمارات في أنشطة الانتاج المباشر . فخدمات رأس المال الإجتماعي لا يمكن استيرادها ولا بد من وجودها بجوار أنشطة الانتاج المباشر ، كذلك تقوم خدمات رأس المال الإجتماعي بتقديم إعانة إلى أنشطة الانتاج المباشر كالزراعة والصناعة عن طريق تخفيض نفقات إنتاجها وذلك من خلال انخفاض أثمان مستلزمات الانتاج التي ينتجها رأس المال الاجتماعي وتستخدمها أنشطة الانتاج المباشر . والواقع أن هذه الخدمات لرأس المال الاجتماعي لا غنى عنها لأنشطة الانتاج المباشر . ويجب الإشارة هنا إلى أن هذا النمط للنمو غير المتوازن لا يختلف عن ما نادت به إستراتيجية النمو المتوازن من ضرورة وجود إختلال في التوازن لصالح رأس المال الإجتماعي ، فهي تقبل عدم التوازن لصالح رأس المال الاجتماعي .

وحقيقة الأمر أن الإختناق قد يكون أقوى من وجود الفائض من حيث دفع عجلات النمو واتخاذ قرارات الاستثمار . إلا أن الإختناق الدافع للنمو هو ذلك

الإختناق الذي يوجد حيث تكون هناك علاقة مباشرة أو متكاملة ( مثال ذلك أن يترتب على توسع صناعة السيارات حدوث إختناق في صناعة إطارات السيارات ) وحيث تكون الإستثمارات اللازمة للقضاء على هذا الإختناق ليست كبيرة للغاية . أما اذا كان ناتج أي صناعة يتميز بتنوع وتعدد استخداماته وبحيث أن حجم الاستثمارات اللازمة لهذه الصناعة تتميز بعدم تجزئتها — وبالتالي حجم الحد الأدنى للاستثمار فيها كبير — فإن حدوث، إختناق في ناتج هذه الصناعة سوف يكون معوقا للنمو . وهـذا هو الحال في رأس المال الإجتماعي ، ذلك أن خدماته ( إنتاجه ) يتميز بتنوع وتعدد إستخداماته بحيث تعتمد عليه أغلب الصناعات ، هذا بجانب أن استثماراته تتميز بعدم التجزئة . وبالتالي فإن حدوث إختناق في عرض خدماته سوف يكون معوقا للنمو وليس دافعا له . هذا بجانب أن الإستثمارات الرائدة والقائدة ليست هي تلك التي تقوم لتلبي إحتياجات طلب قائم وموجود ولكنها تلك التي بانشائها تخلق الطلب عليها أي تخلق الإحتياجات التي تؤدي إلى نشأة الطلب عليها . وهذا هو الحال مع قطاع رأس المال الإجتماعي [1] . ولذا فنحن نرى أن حدوث إختلال في التوازن لصالح رأس المال الإجتماعي سوف يكون أكثر دفعا للنمو . وليس غريبا أن ينادي كافة مؤيدي إستراتيجية النمو غير المتوازن باستثناء هيرشمان بنمط

(١) يناقش كلارك إستراتيجية النمو عن طريق خلق فائض في الطاقة الانتاجية لرأس المال الاجتماعي بمعنى بناء الطاقة الانتاجية قبل تواجد الطلب عليها ويعطي مثلا لذلك قطاع السكك الحديدية في أمريكا في القرن التاسع عشر . فلم يكن هناك طلب كبير على خدمات النقل والمواصلات قبل أن تم عملية الإستيطان والاستقرار على الأرض . ولقد كانت عملية الاستقرار والاستيطان بطيئة إلى أن قامت السكك الحديدية فقدمت التسهيلات لعملية الاستقرار والاستيطان وبالتالي تم الاسراع بعملية الاستيطان . كذلك الأمر فيما يتعلق بالارجنتين . فقد تم بناء السكك الحديدية قبل توافر الطلب على النقل والمواصلات ، الا أن انشائها خلق الطلب على النقل الذي جعل إنشاء السكك الحديدية إقتصاديا . أنظر

**R. Nurkse, « Public Overhead Investments », Published in Growth and Equilibrium in World Economy, op. cit., p. 265.**

التنمية الذي يتميز باحداث فائض في خدمات رأس المال الإجتماعي [1] . وفي هذا تتفق إسترّاتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن .

## إختلال التوازن في أنشطة الانتاج المباشر

ناقشنا فيما سبق أول شكل من اشكال إختلال التوازن وهو إختلال التوازن في العلاقة بين قطاع رأس المال الإجتماعي والأنشطة الإنتاجية المباشرة . ونحاول الآن تركيز نظرنا على أنشطة الانتاج المباشر فقط متسائلين عن مسار النمو الذي تتخذه وطبيعة إختلال التوازن فيها . ولقد سبق القول أن إسترّاتيجية النمو غير المتوازن كاسترّاتيجية النمو المتوازن تتطلب دفعة قوية ( أي حد أدنى من الاستثمارات ) أما وجه الإختلاف فهو في أين وكيف توجه الاستثمارات أي أي في نطاق توجيهها ، ومن ثم فإن السؤال هو كيف يتم تحديد « مراكز النمو » أو القطاعات القائدة في نطاق أنشطة الانتاج المباشر ؟ بمعنى آخر كيف يتم تحديد الأولويات في أنشطة الانتاج المباشر ؟ . للإجابة على هذا السؤال قدمت إسترّاتيجية النمو غير المتوازن مفهوم « قوة الارتباط » أو « قوة الدفع » [2] إلى الأمام وإلى الخلف . وحقيقة الأمر أن قوة الارتباط أو الدفع ليس إلا شكلا من أشكال الوفورات الخارجية النقدية التي تظهر في الهيكل الرأسي للانتاج أي بين المراحل المختلفة للانتاج في النشاط الواحد .

أما قوة الدفع إلى الأمام [1] فتتمثل في قدرة الصناعة أو الاستثمار على خلق فرص الاستثمار في المراحل التالية للعملية الانتاجية . فتوسع الصناعة « أ » يخلق قوة دفع للصناعة « ب » ، إذا كانت الصناعة « ب » تستخدم ناتج الصناعة «أ»

---

(١) Streeten. P op. cit.. p. 68, T. Scitovisky; « Growth..., op cit, p: 80; A, Mathur, op. cit., p. 149.

(٢) Linkage Effects.

(٣) Forward Linkage effects.

كمستخدم للانتاج ( كمستلزم من مستلزمات الانتاج ) ، أي اذا كان ناتج الصناعة « أ » يمثل إستهلاكا وسيطا للصناعة « ب » . بذلك يترتب على توسع الصناعة « أ » وانخفاض نفقة إنتاجها زيادة أربحية الاستثمار في الصناعة « ب » وذلك عن طريق تخفيض نفقات إنتاجها . وبالتالي فإن قوة الدفع للأمام تدفع للإستثمار عن طريق تقديم مستخدمات الانتاج ( الاستهلاك الوسيط ) بثمن منخفض .

أما قوة الدفع إلى الخلف [1] فتتمثل في قدرة الصناعة أو الإستثمار على خلق الطلب وبالتالي السوق للصناعة التي دفع إليها . فقوة الدفع للخلف للصناعة « أ » إنما تتمثل في خلق فرص الاستثمار في الصناعة « ج » التي تقدم للصناعة « أ » مستلزمات الإنتاج ( أي الاستهلاك الوسيط ) . فتوسع الصناعة « أ » يترتب عليه زيادة أربحية الاستثمار في الصناعة « ج » عن طريق خلق السوق لمنتجات الصناعة « ج » [2] .

ويتم التعرف على قوة الدفع للأمام وللخلف لكل صناعة ولكل نشاط من جداول المستخدم والمنتج ، وهي جداول تتكون من عدد من الخطوط (الصفوف) وعدد مقابل للأعمدة ، بحيث يكون لكل قطاع خط وعمود وبالتالي فإن عدد لأعمدة تساوي عدد الخطوط . أما الخطوط ( الصفوف ) فتبين القطاعات من حيث كونها منتجة أي تعرض إنتاجها ( وتشمل الخطوط الواردات أيضا ) ، أما الأعمدة فتبين القطاعات أو الصناعات من حيث هي مستخدمة ( شاملة الصادرات والاستهلاك الخاص ) [3] . والواقع أن كل تقاطع لخط أو صف

(١) Backward linkage effects.

(٢) A. Hirschman, op. cit., Chapter 6.

(٣) H.B. Chenery and T. Watnabe, « International Comparisons of the Structure of Production, » Econometrica. 1960, see aso P. Yatapaulos & J. Nugent, « A Balanced Growth version of the Linkage Hypothesis : A test., Quarterly Journal of Economics, May 1973, p. 158, 158, 159.

( عرض ) مع عمود ( طلب ) يكون نواة[1] في جدول المستخدم والمنتج . وفي هذهالنواة فإن المعامل[2] السائد يوضحمدى أهمية مستلزمات الانتاج للصناعة صاحبة الخط أو الصف لناتج الصناعة صاحبة العمود . وبالتالي كلما زاد حجم المعامل كلما زاد حجم قوة الدفع للخلف . وبالعكس يمكن قياس قوة الدفع للأمام . وبالتالي يعكس جدول المستخدم والمنتج العلاقات المتشابكة والمتبادلة بين الصناعات والقطاعات من حيث الاستخدام الجاري .

وتتحدد الصناعة القائدة أو القطاع القائد بذلك النشاط الذي يحتوي أكبر قوة دفع إلى الأمام والى الخلف في نفس الوقت ـ ذلك أن الاستثمار في هذه الصناعة سوف يدفع إلى الاستثمار في الصناعات في المراحل السابقة والتالية للإنتاج . فإنشاء مثل هذه الصناعة سوف يخلق حالة من إختلال التوازن في صورة إختناق في مراحل الانتاج السابقة ( اختناق في صورة مستلزمات الانتاج للصناعة التي تم الإستثمار فيها ) وفي صورة فائض في ناتج هذه الصناعة متاح للاستخدام في الصناعات في المراحل التالية للانتاج . هذا الاختلال في التوازن سوف يولد قوى لتصحيحه وبالتالي إعادة التوازن في صورة دفع الاستثمار في المراحل السابقة والمراحل اللاحقة للإنتاج في الصناعة التي تم توسعها .

ماذا تكون الحال إذا تساوت صناعتان من حيث قوة الدفع أو الارتباط ولكن اختلف اتجاه قوة الدفع في كل منهما بحيث أن أحدهما لها فقط قوة الدفع إلى الأمام أما الأخرى فتحوي فقط قوة الدفع للخلف ؟ الواقع أن إستراتيجية النمو غير المتوازن تؤكد أن الأولوية في هذه الحالة تعطى للصناعة أو النشاط ذات قوة الدفع إلى الخلف . فقوة الدفع إلى الخلف تقدم سوقا واسعة للصناعات في المراحل السابقة للانتاج . أما قوة الدفع للأمام فتقدم المواد الأولية ومستلزم الانتاج للصناعات في المراحل اللاحقة . والواقع أن توافر السوق أقوى

---

(١) CELL.

(٢) Coefficient.

في آثاره من مجرد تقديم المادة الأولية أو مستلزمات الانتاج . وبالتالي فإن توجيه الاستثمارات للصناعة ذات قوة الدفع للخلف يخلق حالة من اختلال التوازن في صورة إختناق في عرض مستلزمات الإنتاج للصناعة التي أنشئت . هـذا الإختناق يخلق قوى لتصحيحه في صورة إنشاء الصناعة التي تنتج مستلزمات الانتاج ومن ثم يحدث التوازن من ناحية العرض .

يمكن الآن بعد كل ما سبق أن نحدد نظام الأولويات طبقا لاستراتيجية النمو غير المتوازن . أما الأولوية الأولى فتعطى للصناعات ذات أكبر قوة للأمام وللخلف في نفس الوقت ، أما الأولوية الأخيرة فتعطى للصناعة ذات أضعف قوة دفع للأمام وللخلف معا . الأولوية الثانية تعطى للقطاع أو الصناعة ذات أكبر قوة دفع للخلف – وأضعف قوة دفع للأمام ، الأولوية الثالثة تعطى للقطاع أو الصناعة ذات أكبر قوة دفع للأمام وأضعف قوة دفع للخلف . يترتب على هذا التنظيم للأولويات أن الأولوية الأولى تعطى للصناعات الوسيطة ( أي المراحل الوسيطة للإنتاج) وبصورة خاصة صناعة الحديد والصلب، ذلك أن هذه الصناعات وبصورة خاصة صناعة الصلب تحوى أكبر قوة دفع للأمام وللخلف في نفس الوقت [١] .

هناك قضية أخيرة يجب مناقشتها قبل أن ننهي بحثنا عن النمو غير المتوازن، تلك هي قضية الإطار العام لعملية النمو هل هو جهاز السوق ( النظام الحر ) أم

---

(١) يبدو أن فكرة قوة الدفع كانت سائدة عند وضع الخطة القومية في الصين الشعبية . فقد أشار وزير الصناعة المعدنية لتبرير التركيز على صناعة الحديد والصلب في فترة القفزة الكبيرة إلى الامام منذ سنة ١٩٥٨ الى أن « إرتفاع معدل النمو في صناعة الحديد والصلب لاتنتهي عند صناعة الحديد والصلب فقط . فالتوسع السريع لهذه الصناعة سوف يدفع حتما إلى إرتفاع معدل النمو والتوسع في الصناعات الأخرى مثل النقل والمواصلات ..... إن ارتفاع معدل النمو للصناعة سوف يؤدي حتما إلى التوسع في الانشاءات والبناء . أنظر .

**R. Hsia. « The Concept of Economic Growth » Published in the Chinese Model, Werner Klatt (edit.), Hong Kong University Press, 1965, p. 87.**

التخطيط القومي . وحقيقة الأمر أن هيرشمان هو الوحيد الذي أكّد أن إستّراتيجية النمو غير المتوازن إنما تبحث عن خلق الحوافز لاتخاذ قرارات الاستثمار في إطار جهاز السوق الحر [(١)] . أما بقية هؤلاء الذين نادوا باستّراتيجية النمو غير المتوازن أكدوا ضرورة سيادة التخطيط بواسطة جهاز الدولة . بل رأى هذا الفريق أن استّراتيجية النمو غير المتوازن تكون أكثر كفاءة وفاعلية اذا ساد التخطيط القومي بل رأى البعض منهم إستحالة تنفيذها دون سيادة التخطيط [(٢)] . وحقيقة أننا لو أمعنا النظر سوف نجد أن التخطيط إنما يمثل ضرورة لا غنى عنها لاستّراتيجية النمو غير المتوازن . فالمشروع الخاص ليس في قدرته ولا في إستطاعته أو حتّى رغبته أن يتحمل طاقة إنتاجية فائضة ومن ثم خسارة لفتّرة معينة في الصناعة التي ينشئها . وإذا اختّرنا نمط التنمية عن طريق قيادة قطاع رأس المال الإجتماعي فالإستثمارات في حجم رأس المال الإجتماعي تتميز بعدم تجزئتها وهذا خارج قدرات القطاع الخاص . أضف إلى هذا أن تحديد نقاط أو مراكز النمو قد تغيب عن أصحاب المشروعات الخاصة نتيجة لقصر الأفق الزمني الذي يحكم قراراتهم . ولقد أشرنا من قبل إلى أن استّراتيجية النمو غير المتوازن تقوم على فكرة الارتباط المتبادل والتكامل في الهيكل الرأسي للإنتاج . وهذا الارتباط المتبادل يؤدي إلى خلق الوفورات الخارجية النقدية التي تمثل بدورها تناقضا أساسيا بين العائد الخاص والعائد الاجتماعي . هذه الوفورات الخارجية وما يتّرتب عليها من تناقض بين العائد الخاص والعائد الإجتماعي تتطلب ضرورة التنسيق بين القرارات الاستثمارية المختلفة حتّى نصل إلى أعلى عائد إجتماعي ممكن من البرنامج الإستثماري . بمعنى آخر لا بد من التخطيط . كذلك فإن جهاز الأسعار لا يمكن أن يكون

---

(١) A. Hirschman, op. cit.. p. 71.

(٢) P. Streeten, « Unbalanced Growth, A reply, op. cit., p. 68, Scitovisky « Growth-Balanced or Unbalanced op. cit., p. 82, V.V. Bhatt, op. cit., p. 621, A. Mathur, op. cit., p. 156.

مؤشرا سليما إلا في حالات التغيرات الحدية الطفيفة ، أما التغيرات الهيكلية ، المرتبطة بالإستثمار والتنمية فإن جهاز الأسعار يعجز أن يكون مؤشرا سليما لاتجاه الموارد . وبالتالي لا بد من التنسيق بين القرارات المختلفة للإستثمار عن طريق جهاز التخطيط . فهيكل الأسعار السائد يتغير نتيجة لقرارات الاستثمار وبالتالي لا يمكن اتخاذه مؤشرا لتوجيه الاستثمارات . ففي حالة الوفورات الخارجية الناجمة عن الارتباط المتبادل لقرارات الاستثمار يعطى جهاز الأسعار توجيهاته بعد فوات الأوان ( أي مؤخرا ) وفي حالة وفورات النطاق لا يعطي التوجيهات السليمة على الاطلاق . ومن ثم فان التخطيط بمعنى التنسيق بين قرارات الاستثمار بواسطة الجهاز المركزي للتخطيط ضرورة لا غنى عنها .

## تقييم استراتيجية النمو غير المتوازن

إفترضت إستراتيجية النمو غير المتوازن أن القيد الوحيد الوارد على عملية النمو هو ندرة القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار ، ومن ثم لم تناقش القيود الأخرى الواردة على عملية النمو من ناحية العرض . ومن ثم فإنه يفهم ضمنا من الخطوط العامة للإستراتيجية أن عرض الموارد سوف يكون سهلا ومتاحا إذا إستطعنا التغلب على عقبة ندرة اتخاذ القرارات . فإذا تغلبنا على هذه العقبة فإن الموارد سوف تتدفق بلا حدود . وحقيقة الأمر أن اتخاذ القرار يعتبر عنصرا نادرا ومتخلفا في الدول النامية ، إلا أن ذلك لا يعني إهمال عرض الموارد الأخرى ، بل يجب أن يسير الاثنان جنبا إلى جنب . إن التفرقة بين الموارد المادية والقدرة على اتخاذ القرار إنما هي تفرقة مضللة . ذلك أن هؤلاء الذين يركزون على الموارد المادية يرون أن القرارات سوف تتخذ طالما أن الموارد كانت متاحة . أما هؤلاء الذين يركزون على عنصر اتخاذ القرار يرون أن الموارد سوف تتدفق بحرية طالما أن الحوافز لاتخاذ القرارات قد وجدت . وكلا الرأيين

خاطىء أساسا [1] .

أما من حيث تحديد الأولويات فإن استخدام إستراتيجية النمو غير المتوازن لفكرة الارتباط أو الدفع تعتبر ناقصة إلى حد بعيد . فقوة الدفع إلى الأمام وإلى الخلف يتم حسابها على أساس الإحتياجات من الإستخدامات الجارية وليس على اساس الإحتياجات من رأس المال وهذا يعتبر عيب أساسي وبالتالي فإن أولوية الصناعات الثقيلة أي صناعة أدوات الانتاج لا تتحدد في هذه الاستراتيجية كما أن قوة دفعها لا يمكن قياسها إحصائيا طالما أننا نلجأ إلى حساب قوة الدفع على أساس الإستخدامات الجارية من جداول المستخدم والمنتج . أضف إلى ذلك أن مسايرة إستراتيجية النمو غير المتوازن في التركيز على قوة الدفع للخلف يعني إهمال قطاع الزراعة وعدم إعطائه الأولوية التي يستحقها . ذلك أن هذا القطاع يتميز بضعف قوة دفعه للخلف . وحقيقة الأمر أن التصنيع يكاد يكون مستحيلا دون نمو متوازي في قطاع الزراعة وهذا هو ما تؤكده الخبرة التاريخية للنمو الاقتصادي . ذلك أن الاختناقات التي يخلقها تخلف القطاع الزراعي عن بقية القطاعات قد تؤدي إلى عرقلة عملية الإنماء كلية .

وتلعب الإختناقات والضغوط دورا أساسيا في إستراتيجية النمو غير المتوازن . ذلك أن الإختناقات هي التي تخلق القوى التصحيحية المطلوبة لتصحيح إختلال التوازن . بمعنى آخر تخلق الإختناقات الظروف الملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية وبالتالي تصحيح الاختناق والقضاء عليه . الا أن استراتيجية النمو غير المتوازن لم تكن واضحة عما هو المقصود بالإختناقات ، وأي نوع من الإختناقات ترمي إليه وإلى خلقه . فبعض الإختناقات اذا توافرت ظروف

---

(١) وتؤدي كلا النظرتين إلى نتائج مختلفة فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية . فعلى سبيل المثال يرى هؤلاء الذين يركزون على الموارد المادية برفع الضرائب ليتم تحرير الموارد واتاحتها لعملية التنمية . أما هؤلاء الذين يركزون على اتخاذ القرارات ينصحون بتخفيض الضرائب لتشجيع الحوافز والدوافع . وكلا الرأيين يعتبر خاطئا اذا نظر إليه بمفرده . فليس هناك صيغة عامة واحدة يمكن تعميمها .

معينة قد تكون قوة دافعة للنمو . وبعض الاختناقات الأخرى قد تكون معرقلة ومدمرة لعملية النمو – والتفرقة بين الاثنين أمر واجب وضروري حتى يكون للاستراتيجية معنى . وسوف نعود إلى هذا الموضوع فيما بعد عند محاولة التوفيق بين الاستراتيجيتين .

## أوجه الإتفاق بين استراتيجيتي النمو المتوازن وغير المتوازن .

ناقشنا فيما سبق الخطوط العامة لاستراتيجيتي النمو المتوازن وغير المتوازن . وبالرغم من أن الكثير من الكتاب ينظر إلى هاتين الاستراتيجيتين بوصفهما إستراتيجيتين متناقضتين يمثلان قطبين متناقضين من حيث السياسة الاقتصادية ، الا أن واقع الأمر أن هناك أوجه كثيرة من الإتفاق بينهما . ويمكن تحديد أوجه الاتفاق في النقاط التالية :

### أ – التخطيط :

أشرنا من قبل إلى أنه باستثناء نيركسه وهيرشمان فإن جميع مؤيدي استراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن يرون ضرورة سيادة التخطيط كأسلوب للتنمية ، بمعنى وجود جهاز حكومي مركزي يقوم بمهمة التنسيق بين قرارات الإستثمار . ولقد كان رأينا أن كل من إستراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن تكون أكثر كفاءة وفاعلية اذا ساد التخطيط كأسلوب للتنمية . وتقوم حجة التخطيط في استراتيجية النمو المتوازن على أساس ضرورة التنسيق بين قرارات الاستثمار للتغلب على ظاهرة عدم تجزئة الطلب كما تقوم على ظاهرة الوفورات الخارجية التي ينشأ عنها التناقض بين العائد الخاص والعائدالاجتماعي . وتقوم حجة التخطيط في استراتيجية النمو غير المتوازن على أساس عدم قدرة القطاع الخاص على تحمل طاقة انتاجية فائضة وخسارة لضيق رؤيته . كما تقوم على ظاهرة الارتباط المتبادل بين قرارات الاستثمار كما أشار إلى ذلك

سكتوفسكي [1] . وتقوم حجة التخطيط في الاستراتيجيتين على أساس عدم قدرة جهاز الأسعار أن يعطي المؤشرات السليمة في حالة التغيرات الهيكلية المرتبطة بالاستثمار خاصة في الدول المتخلفة .

### ب ــ رأس المال الإجتماعي :

أشرنا سابقا إلى أن إستراتيجية النمو المتوازن تقبل ضمن إطارها وجود إختلال في التوازن لصالح رأس المال الاجتماعي في علاقته بأنشطة الانتاج المباشر . ويعني ذلك بناء الطاقة الانتاجية لرأس المال الاجتماعي قبل تواجد الطلب على خدماته . ولقد رأينا أن جميع مؤيدي استراتيجية النمو غير المتوازن باستثناء هيرشمان ينادون بنمط للتنمية يكون إختلال التوازن فيه لصالح قطاع رأس المال الاجتماعي ، بمعنى نمط للتنمية يتمثل في خلق طاقة إنتاجية فائضة في هذا القطاع . وتقوم هذه الحجة على أساس تعدد وتنوع استخدامات ناتج هذا القطاع بحيث أن حدوث إختناق في عرض خدماته يمكن أن يعرض عملية التنمية للإنهيار .

### ج ــ الدفعة القوية :

إن ضرورة توافر حد أدنى من حجم الاستثمارات يعتبر عاملا مشتركا بين الاستراتيجيتين ، برغم إختلاف الأسباب التي يستند إليها في كل منهما . ففي إستراتيجية النمو المتوازن تقوم إعتبارات الدفعة القوية على ضرورة إقامة جبهة عريضة من الصناعات التي تدعم بعضها البعض وتكمل بعضها البعض من حيث الطلب النهائي في السوق . وتقوم إعتبارات الدفعة القوية في إستراتيجية النمو غير التوازن على ظاهرة وفورات النطاق وعدم التجزئة للإستثمارات . إلا أنه في كل منهما فإن الدفعة القوية ضرورية لبدء تحريك عجلات النمو .

---

(١) T. Scitovisky : « Growth-Balanced or Unbalanced », op. cit., p. 83.

إلا أنه بالرغم من ذلك قد يبدو أن هناك إختلاف بين الاستراتيجيتين من حيث حجم ونطاق الدفعة القوية . إن حدود هذا الإختلاف يتوقف أولا وأخيرا على كيفية تفسير كل من الاستراتيجيتين. فإذا قمنا بتفسير النمو المتوازن على أنه يعني توجيه الاستثمارات إلى كافة تلك الصناعات التي يمكن أن تقوم في إقتصاد ما لتدعم بعضها البعض من حيث خدمتها للطلب النهائي ، فإن هذا التفسير يعني أن حجم الدفعة القوية ونطاقها أكبر بكثير في إستراتيجية النمو المتوازن عنها في إستراتيجية النمو غير المتوازن .

حقيقة الأمر ، نحن نرى أن هذا التفسير لاستراتيجية النمو المتوازن يعتبر تفسيرا غير سليم لها ويتضمن درجة عالية من السخف لا يمكن قبولها . إذ أنه من غير المتصور أن تعنى إستراتيجية النمو المتوازن أن هجومها يجب أن يتم على كافة الصناعات التي يمكن تصور قيامها متى وصل الاقتصاد القومي إلى مرحلة التقدم . ذلك أن مثل هذا التفسير هو الذي يجعل إستراتيجية النمو المتوازن غير قادرة على مواجهة الانتقادات الشديدة التي وجهت إليها والتي تقوم على أساس أنها إستراتيجية غير عملية وأن امكانيات تطبيقها تكاد تكون مستحيلة ، كذلك الانتقاد الموجه إليها على أساس إنها إستراتيجية تتصور قيام وفرض إقتصاد صناعي متقدم على انقضاء متخلف راكد [1] .

إن القواعد العامة التي تقوم عليها إستراتيجية النمو المتوازن لا تستبعد على الإطلاق . في بداية عملية النمو ، إمكانية إقامة نواة من الصناعات ذات الدعم المتبادل أو الارتباط المتبادل أصغر بكثير من تلك التي يمكن تصور أو توقع قيامها . فعلى سبيل المثال ، ليس من الضرورة أن نبدأ عملية التنمية بإنتاج عشرة أصناف مختلفة من الأحذية ، أو عشرين صنفا مختلفا من المنسوجات ، أو أنواع مختلفة من إطارات السيارات . كما أنه ليس من الضروري أن نقفز مرة واحدة بانشاء الصناعات الالكترونية ، أو إنتاج المعدات الكهربائية الثقيلة .

(١) H. Singer, op. cit., p. 46, A. Hirschman, op. cit., p. 55.

إن معيار « الدعم المتبادل » [1] أو الارتباط المتبادل ، بوصفه معيار أساسي وقاعدة هامة لاستراتيجية النمو المتوازن ، يمكن أن ينطبق على عدد محدود من الصناعات التي تخدم الإحتياجات الأساسية للمواطنين . وبمرور الوقت ونمو الاقتصاد القومي فإنه يمكن أن نتصور هذه النواة الصغيرة من الصناعات ذات الدعم والارتباط المتبادل يتم إتساعها أفقيا ورأسيا بحيث تتحول إلى تجمع صناعي يحوي مجموعة كبيرة من الصناعات ذات الدعم والارتباط المتبادل [2] . إن المضمون الأساسي لاستراتيجية النمو المتوازن تتطلب فقط وجود عدد من الصناعات التي تخدم الحاجات الأساسية والتي تدعم بعضها البعض من ناحية الطلب والعرض على حد سواء . أما درجة تنوع وتعدد هذه الصناعات في البداية فإنه يمكن أن يكون أقل بكثير جدا مما هو متصور . أضف إلى هذا أننا إذا أدخلنا في الاعتبار التجارة الخارجية واحتمال إستيراد بعض الاحتياجات من الخارج فأن ذلك يترتب عليه ضغط نطاق عدد الصناعات التي يمكن البداية بها .

إذا قمنا بتفسير إستراتيجية النمو المتوازن بهذا المعنى فإن درجة الإختلاف بينها وبين إستراتيجية النمو غير المتوازن من حيث حجم ونطاق الدفعة القوية تضيق إلى حد بعيد . أما إستراتيجية النمو غير المتوازن فإنها تتضمن درجة أكبر من التركيز على عدد أقل من الصناعات في داخل إطار تلك النواة الصغيرة التي نبدأ بها عملية النمو . أما من حيث ضرورة الدفعة القوية فلا خلاف بين الاستراتيجيتين .

---

(٢) Mutual Support.

(٣) الواقع أن هذا المعنى يفهم من مضمون كتابات نيركسة الأخيرة . إذ يقول أن توليفة السلع الاستهلاكية المنتجة في ظل النمو المتوازن لايتوقع بقائها واستمرارها على ما هي عليه في كافة مراحل النمو . ذلك أن مكونات الغذاء المتوازن لفرد دخله ١٠٠٠ دولار سنويا تختلف عن مكونات الغذاء المتوازن لفرد دخله السنوي ١٠٠ دولار فقط . أنظر :

**Nurkse, R., « Balanced Growth and Specialisation, op. cit., p. 251.**

## إستراتيجية النمو المتوازن في إطار من عدم التوازن

قبل البدء بمناقشة كيفية التوليف بين الإستراتيجيتين علينا أن نزيل أولا التناقض بينهما لنرى إمكانية الوصول إلى استراتيجية للإنماء تجمع العناصر الرئيسة لكل منهما .

إن النقطة الأساسية التي علينا أن نبدأ بها هي القاعدة الأساسية التي يقوم عليها النمو المتوازن وهي ضرورة وجود نوع من التوازن المستمر بين العرض والطلب لكل ناتج بحيث نتفادى دائما الضغوط والإختناقات . في هذا الصدد هناك قضيتان أساسيتان يجب مناقشتهما . أما القضية الأولى فهي هل من المرغوب فيه تجنب الإختناقات من أجل الوصول إلى أكبر معدل للتنمية ؟ وهذا السؤال من الأهمية بمكان نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه الاختناقات في إستراتيجية النمو غير المتوازن .

إن النظرة الأولى لهذا السؤال يمكن أن تؤدي بنا إلى القول أن ظهور الإختناقات يمكن أن تؤدي إلى إبطاء معدل النمو . ذلك أن الناتج من السلع النهائية ، في مواجهة تلك الاختناقات ، لن يكون قادرا على التوسع بنفس السرعة التي يمكن أن يتوسع بها لو أن عرض مستخدمات الانتاج ( مستلزمات الانتاج ) ، التي تستخدمها صناعات السلع النهائية ، كان كافيا ومتاحا . أما أصحاب استراتيجية النمو غير المتوازن فيرون أن ظهور الإختناقات يحوي مزايا عديدة على أساس أنها تؤدي إلى الاعتماد على آلية الحوافز بدرجة كبيرة وتقلل من استخدام ذلك المورد النادر وهو القدرة على إتخاذ القرار. وتسير حجتهم في هذا الصدد على النحو التالي : إذا حدث إختناق في عرض سلعة معينة في السوق ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى رفع أسعارها وبالتالي أربحية الاستثمار في إنتاجها . ويترتب على ذلك دخول بعض المنظمين هذا المجال لانتاج تلك السلعة التي حدث إختناق في عرضها .

ونحن لا ننكر على الاطلاق أن آلية السوق يمكن أن تعمل بهذا الأسلوب

- وسوف نشير فيما بعد إلى الحالات التي لا يمكن فيها أن تؤدي هذا الدور - الا أنه يجب الإشارة أيضا إلى أنه مما لا شك فيه أن توسع الإنتاج سوف يكون أسرع اذا كانت السلعة ( مستلزمات الانتاج ) التي حدث إختناق في عرضها قد توسع إنتاجها بنفس معدل الطلب عليها . إذ أن ذلك يعني تخطي التأخير الذي يمكن أن يحدث من الإعتماد على ظهور مؤشرات الربح في المدى القصير لتوجيه الموارد إلى فروع الانتاج المختلفة وهي المؤشرات التي يقدمها التفاعل التلقائي لقوى السوق . ومما لا شك فيه أيضا أنه كلما طالت فترة التفريخ في إنتاج تلك السلعة التي حدث إختناق في عرضها ، كلما زاد التأخير الناجم من الاعتماد على تفاعل قوى السوق . يمكن القول إذا بناء على ما سبق أن الإختناقات وإن كانت تؤدي إلى زيادة فاعلية جهاز السوق إلا أنها لا تخدم هدفنا الأساسي وهو الوصول إلى أعلى معدل لنمو الدخل القومي . إلى أي مدى يجب العمل على زيادة فاعلية آلية السوق حتى ولو كان ذلك على حساب إبطاء معدل النمو موضوع سوف نعود إليه في حينه .

وتمثل النتيجة السابقة بالنسبة إلى الإختناقات تحديا أساسيا لاستراتيجية النمو غير المتوازن . فقد إعتمدت هذه الاستراتيجية على الإختناقات لتحريك الحوافز والدوافع عن طريق زيادة فاعليه جهاز السوق في توجيه القرارات . ولقد أشارت دائما إستراتيجية النمو غير المتوازن في تأييدها لفكرة الإختناق إلى تاريخ صناعة المنسوجات مشيرة بذلك كيف أن الإختناقات كانت المحرك الأساسي للتجديد والاختراع وبالتالي للإسراع بمعدل النمو . ولقد أشرنا سابقا إلى أنه كيف ترتب على إختناق عرض خيوط الغزل وضعف الطاقة الانتاجية لصناعة المنسوجات الى تلك السلسلة المتصلة من الاختراعات التي ترتب عليها حدوث ثورة في صناعة الغزل والمنسوجات في بريطانيا . ونحن بدورنا لا نجادل في هذه الحقيقة التاريخية بالنسبة لصناعة المنسوجات ، إنما وجه الخطأ فيها أنها تحاول تعميم تلك الخبرة الخاصة بصناعة المنسوجات إلى أي نوع أو شكل آخر من أشكال الإختناق . إن طبيعة الإختناقات قد تختلف وبالتالي فانه يجب التفرقة

بين الأنواع المختلفة من الإختناق .

إن التفرقة التي نراها واجبة في هذا المجال هو التفرقة بين نوع الإختناق الذي تمثله حالة صناعات المنسوجات ، ونوع آخر من الإختناق الذي يكون ناتجا عن ضعف الرؤيا وعدم القدرة على تخطيط الإنتاج بحيث أن مستلزمات الانتاج المطلوبة لا تكون متاحة وحاضرة في الوقت الذي نرغب فيه في زيادة الانتاج . إن النوع الأول من الإختناقات تظهر لأنه في إطار الفن الانتاجي السائد ، وبالرغم من الاستغلال الكامل لعناصر الانتاج والمواد الأخرى المتاحة ، فإن ناتج السلعة التي تعتبر في حالة إختناق في عرضها لا يمكن زيادته . في مثل هذه الحالة فإن زيادة الانتاج من السلعة المطلوبة عليه أن ينتظر حدوث الاختراع والتجديد لاكتشاف وسائل انتاجية جديدة [1] . إن الحوافز والدوافع الناشئة عن مثل هذه الإختناقات تعتبر مرغوبة ولا شك ، إذ أنها تؤدي إلى اكتشاف وسائل جديدة للإنتاج وتؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للسلعة التي حدث إختناق في عرضها . كما قد تؤدي هذه الإختناقات إلى فنون إنتاجية جديدة يترتب عليها التوفير والاقتصاد في استخدام بعض الموارد والسلع النادرة .

إن هذه الإختناقات يجب تفرقتها عن النوع الثاني من الإختناقات ، التي لا تعود إلى عدم القدرة على زيادة الانتاج في ظل الفن الإنتاجي السائد ، إنما تعود إلى عدم وضوح الرؤيا وعدم القدرة على تخطيط الإنتاج . في مثل هذه الحالة ليس المطلوب هو اكتشاف فنونا إنتاجية جديدة ولكن المطلوب هو تنظيم جديد للعملية الانتاجية وتخطيط أسلم للإنتاج . إن الاعتماد على آلية السوق

---

(١) ففي صناعة الغزل كانت كافة المخترعات ، مثل مغزل أرك راسيت وغيره ، تهدف إلى القضاء على الإختناق السائد في إنعاج الغزل بواسطة الفنون الإنتاجية السائدة والموارد المتاحة. كذلك فإن كافة المخترعات في صناعة النسيج كانت تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لصناعة المنسوجات للوصول إلى الاستخدام الكامل لخيوط الغزل التي زاد إنتاجها بواسطة المخترعات السابقة .

ونظام الحوافز لاتخاذ القرارات حتى يتم التنسيق بين الخطط الانتاجية للأنشطة المختلفة لإزالة الإختناقات إنما هي عملية طويلة المدى وقد لا تؤتي ثمارها بنجاح .

زيادة على ذلك ، فإنه حتى بالنسبة للنوع الثاني من الإختناقات فإنه يجب التمييز بين نوعين من الإختناقات . أما النوع الأول فهو ذلك النوع الذي نأمل القضاء عليه وتصحيحه عن طريق آلية السوق بخلقها للحوافز المختلفة لاتخاذ القرارات . أما النوع الثاني فهو ذلك النوع الذي تقف أمامه عاجزة آلية السوق وأي نظام للدوافع والحوافز . ومثال النوع الأول من الإختناق تلك التي تتمثل في إختناق عرض الإطارات ( دواليب ) من المطاط لصناعة السيارات ، أو إختناق في مادة الصباغة بالنسبة لصناعة المنسوجات . إن مثل هذه الإختناقات سوف تؤدي إلى تفاعل آلية السوق وخلق الحوافز اللازمة لإتخاذ القرارات بانشاء مصنع للإطارات أو مصنع لمواد الصباغة . أما النوع الثاني من الإختناق فيمكن تمثيله بالإختناق في عرض الصلب بالنسبة لصناعة الدرجات ، ذلك أن هذا الإختناق لن يؤدي إلى توسع الطاقة الانتاجية لصناعة الصلب . بل على العكس من ذلك يمكن لهذا الإختناق أن يوقف توقف أي توسع في صناعة الدراجات أو أي من الصناعات المرتبطة .

ومما لا شك فيه ، أنه بالنسبة لهذين النوعين من الإختناقات ، فإن حجم الإنتاج المرغوب الوصول إليه سوف نصل إليه بسرعة إذا لم تحدث هذه الإختناقات . أما اذا كان ولا بد من حدوث الإختناقات فإن النوع الأول الأول يمكن تسميته بالإختناقات شبه الدافعة للنمو لأنه إختناق سوف يتم التغلب عليه بعد فترة زمنية معينة . أما النوع الثاني فيمكن تسميته بالإختناقات المعوقة للنمو لأنها تؤدي في النهاية إلى إيقاف عملية النمو . أما الإختناقات الدافعة كلية للنمو فهي تلك الإختناقات التي تؤدي إلى الإختراع والتجديد وهي مثال تلك التي ناقشناها في حالة صناعة الغزل والمنسوجات . ويرجع إلى عدم تفرقة إستراتيجية النمو غير المتوازن بين الأنواع والأشكال

المختلفة من الإختناقات تفرقة واضحة إلى حدوث ذلك الخلط الذي تطلب منا أن نناقش قضية الإختناقات على هذا النطاق الواسع .

وينبغي أن نشير في هذا الصدد إلى أن التفرقة السابقة بين الأنواع المختلفة من الإختناقات هي التي أدت بنا إلى تأييد أصحاب استراتيجية النمو غير المتوازن الذين ينادون باختلال في التوازن لصالح قطاع رأس المال الإجتماعي ( أي خلق طاقة فائضة في هذا القطاع ) . ذلك أن خدمات رأس المال الاجتماعي تتميز بتعدد وتنوع استخداماتها وهي خدمات أساسية لكل الصناعات : كذلك فإن الإختناق في عرض هذه الخدمات لن يحرك آلية السوق ونظام الدوافع لاتخاذ القرارات للإستثمار في إنشاء هذه الخدمات . ويدعم هذا ما تتميز به هذه الاستثمارات من عدم التجزئة ووفورات النطاق . وتتفق استراتيجية النمو المتوازن مع هذا الرأي .

نعود الآن إلى القضية الثانية التي يثيرها موضوع الإختناقات وهو إلى أي مدى تتناقض محاولاتنا لاستبعاد الإختناقات طبقا لإستراتيجية النمو المتوازن ولأي مدى يمكن ملاءمتها مع إستراتيجية النمو غير المتوازن حينما نناقش قضية توجيه الاستثمارات إلى قطاعات الإقتصاد القومي المختلفة ؟ . سوف نناقش هذا السؤال أولا بالنسبة للهيكل الرأسي للإنتاج ثم بعد ذلك بالنسبة للهيكل الأفقي للإنتاج .

إن المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه إستراتيجية النمو المتوازن ، وهو أن إنتاج وعرض كل سلعة لا بد أن يكونا متوازنا مع الطلب المتوقع عليها حتى لا تعوق الإختناقات عملية النمو ، لا يتناقض بأي حال مع مبدأ النمو غير المتوازن. فالنقطة الأساسية لمبدأ النمو غير المتوازن، كما أشرنا سابقا، هو تركيز الموارد على عدد محدود من النقاط الاستراتيجية التي تمثل « مراكز النمو » في الاقتصاد القومي وذلك طبقا لتنظيم معين للأولويات . وحقيقة الأمر أن هذين المبدأين يكمل كل منهما الآخر ولا تناقض بينهما ، ومن ثم فإن الالتزام

بهما معا يؤدي إلى الارتفاع بمعدلات النمو إلى درجة لا يمكن تحقيقها بأي طريقة أخـــرى .

إذا تتبعنا التطور الإقتصادي للدول المتقدمة الصناعية نجد أن القطاعات التي تمت فيها الاكتشافات الفنية هي التي أخذت القيادة في عملية النمو . إلا أن الأمر يختلف الآن مع الدول المتخلفة التي دخلت مؤخرا في مجال التنمية . ذلك أنه في هذه البلدان وفي حدود المعارف الفنية السائدة ، فإن الامكانيات الفنية والتقدم الفني يمكن إستخدامه واستغلاله في عدد من القطاعات وليس قطاعا واحدا . إلا أنه من ناحية أخرى نجد أنه نتيجة لندرة الموارد المكملة ( عناصر الانتاج المتعاونة ) لتحقيق إستغلال تلك الامكانيات الفنية ، فإنه لا بد من إختيار عدد محدود جدا من المراكز أو النقاط الأساسية التي يتم التركيز عليها . إن تلك الصناعات التي تمثل مراكزا للنمو أو أقطابا للنمو والتسلسل الذي يتم به نموها لا يتوقف في الأساس على درجة التطور التكنولوجي في الصناعات المختلفة بقدر ما يتوقف على إعتبارات إستراتيجية الانماء الاقتصادي التي تستند على حجم الموارد الطبيعية المتاحة ، المهارات والقدرات المختلفة المتاحة ، الرغبة في تغطية فجوة معينة في الهيكل الصناعي ، أو بعض العناصر الأخرى التي تكون مزايا نسبية هامة .

إذا تم إختيار « مراكز النمو » في الإقتصاد القومي فإن نمو هذه المراكز سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على بعض مستلزمات الإنتاج التي يمكن تحديدها وتقديرها من جداول المستخدم والمنتج. ولعله من المتفق عليه أن نمو هذه المراكز سوف يكون سريعا إذا إتخذت الخطوات اللازمة لتأمين العرض الكافي من هذه المستلزمات ، التي تعتبر ضرورية لتوسع الهيكل الرأسي للإنتاج ، في الوقت المناسب لذلك أي حينما ينشأ الطلب عليها . ولقد أشرنا سابقا إلى أن الإختناقات التي تنشأ نتيجة ضعف الرؤيا للمستقبل أو سوء تخطيط الإنتاج من شأنها أن تعرقل وتعوق عملية عملية النمو – يترتب على ذلك أن الإستراتيجية المثلى للتنمية الاقتصادية هي تلك

التي تتبنى نمطا غير متوازن للتنمية ، بالمعنى الذي أشرنا إليه سابقا ، مع التأكيد أنه في هذا الاطار من نمط النمو غير المتوازن يتم تأمين العرض الكافي من مستلزمات الإنتاج المختلفة بحيث يتساوى مع الطلب عليها وبمجرد أن ينشأ هذا الطلب [١] ، بمعنى آخر فإن أعلى معدل للنمو يمكن الوصول إليه إذا قبلنا مبدأً أساسياً من مبادىء النمو المتوازن وهو التوازن بين العرض والطلب في إطار عام من عدم التوازن . ومن هذا نرى مبدأ التوازن ومبدأ التركيز على نقاط إستراتيجية هي مراكز النمو تعتبر مكملة لبعضها البعض [٢] .

نناقش الآن إلى أي مدى يعتبر من المرغوب فيه تحقيق التوازن أو عدم التوازن في المظهر الأفقي للنمو للقطاعات والصناعات المختلفة . لقد أشرنا سابقاً إلى أن مبدأ التوازن إذا قمنا بتطبيقه في مجال التوسع الرأسي للإنتاج فإنه يعني أن عرض كل سلعة لا بد وأن يتوسع بما يتلائم مع الطلب عليها . إذا قمنا من ناحية أخرى بتطبيق هذا المبدأ للتوازن على المراحل النهائية للإنتاج ، بصورة أساسية السلع الاستهلاكية ، فإنه يعني أن الناتج من كل سلعة لا بد أن يتوسع بما يتلائم مع مع مرونة طلب الدخل عليه . هذا المبدأ قد يكون مثاليا في حالة الناتج في المراحل الوسيطة للإنتاج ، بينما لا بد من إدخال تعديلين أساسيين عليه في حالة تطبيقه أفقيا على الانتاج في المراحل النهائية . إن الوصول إلى معدلات مرتفعة للنمو

---

(١) هذه الحقيقة هي التي جعلتنا نؤكد أن التخطيط سوف يجعل كلا الإستراتيجيتين أكثر كفاءة، ذلك أن التخطيط هو الكفيل بضمان تأمين هذا العرض الكافي من مستلزمات الانتاج متى نشأ الطلب عليها .

(٢) في دراسته للنمو المتوازن عبر التاريخ وجد «أولين » أنه تاريخيا كان النمو يتركز حول عدد محدود من النقاط الأساسية، بحيث يتبع ذلك توسع الهيكل الرأسي الذي يدعم هذه النقاط أو المراكز الأساسية ولم يتخذ النمو شكل التوسع المفاجىء في جبهة عريضة من الصناعات. ان الوفورات الرأسية والتوسع في عدد محدود من الانشطة كانت أكثر أهمية من الوفورات الأفقية والتوسع على جبهة عريضة . أنظر
**G. Ohlin, « Balanced Growth in History, op. cit., p. 352.**

يقتضي الاهتمام بتوسع قطاع الصناعات الثقيلة وأدوات الانتاج بينما يجب في نفس الوقت تقليل الانتاج من السلع الاستهلاكية الكمالية وغير الضرورية إلى أدنى حد ممكن .. إن الطاقة الانتاجية للصناعات الثقيلة ، الطاقة الانتاجية للسلع الوسيطة ، حجم موارد النقد الأجنبي المتاحة ، والقدرات التنظيمية المتاحة تعتبر جميعاً ولا شك نادرة إلى حد ما في الدول المتخلفة . وبالتالي فإذا تركت الصناعات الاستهلاكية في استخدام هذه الموارد النادرة بلا قيود فإن ذلك سوف ينعكس نفسه في ضعف نمو قطاع الصناعات الثقيلة التي كان يمكن أن توجه إليه هذه الموارد النادرة .

يترتب على ما سبق أن الصناعات الإستهلاكية الكمالية وغير الضرورية التي تتنافس مع الصناعات الثقيلة في إستخدام الموارد النادرة كالحديد والصلب والطاقة الكهربائية .. الخ .. لا بد من تقييدها إلى أدنى حد ممكن بل يجب خلق نوع من عدم التوازن في صالح الصناعة الثقيلة . كذلك فإنه بالرغم من أن مرونة طلب الدخل قد تكون مرتفعة بالنسبة للثلاجات وأجهزة التكييف ، وأدوات التجميل والسيارات إلا أن إنتاجها يجب أن يقيد في بداية عملية النمو إلى أدنى حد ممكن أو يلغى كلية . وبالتالي فإن الموارد التي كانت ستوجه إلى هذه الصناعات يجب أن يتم توجيهها لبناء القاعدة العريضة من الصناعة الثقيلة . ومن ناحية أخرى ، بالرغم من أن أذواق المستهلكين ورغباتهم قد تتطلب التعدد لكل نوع من السلع الاستهلاكية المختلفة فإنه من المرغوب فيه في بداية عملية التنمية الوصول إلى درجة عالية من تنميط [1] الانتاج في الصناعات الاستهلاكية . أما في المراحل المتقدمة وبناء على توسع قطاع الصناعات الثقيلة فإنه يمكن الوصول إلى زيادة انتاج السلع الاستهلاكية بالاضافة الى انتاج أنواع متعددة لكل منها . ويعني ما سبق أنه للوصول إلى معدلات مرتفعة للنمو لا بد من تعديل مبدأ التوازن الأفقي بالنسبة للصناعات الاستهلاكية غير الأساسية .

---

(١) Standardization.

أما بالنسبة للقطاعات والصناعات التي تنتج السلع الاستهلاكية الأساسية فإن مبدأ التوازن يعتبر مبدأ أساسيا لا يمكن أن نحيد عنه بتاتا . ونعني بالتوازن هنا مثلا التوازن بين الزراعة والصناعة . فبينما الانتاج من الصناعات الاستهلاكية الكمالية وغير الضرورية يمكن تقييده وضغطه ، فإن الانتاج من الاحتياجات الأساسية لا يمكن ضغطها إطلاقا لاعتماد الوجود الانساني عليها . وحيث أن القطاع الزراعي يعتبر منتجا أساسيا لهذه السلع فإن التوسع في إنتاج هذا القطاع يعتبر أمرا ضروريا لمواجهة الزيادة السكانية ولتحقيق التنمية دون تضخم جامح . ولذا يعتبر التوازن بين الزراعة والصناعة أحد السمات الأساسية لأية عملية إنمائية ناجحة .

أما التعديل الثاني لمبدأ التوازن فيتعلق بتلك الحالة التي سبق وأن أشرنا إليها ، وهي الرغبة في التركيز على نمو هذه الصناعات التي تتضمن وتحوي إمكانيات كبيرة للتوسع والنمو . إن النمو غير المتوازن في هذه الحالة ، كما أشرنا سابقا ، لا يتحدد على أساس إعتبارات الطلب ولكن على أساس إعتبارات النفقة وحجم الموارد المتاحة . وبالرغم من أن هذا التوسع غير المتوازن لهذه الصناعات قد لا يكون مدفوعا بنمو الطلب عليها ، إلا أن التركيز عليها ونموها سوف يؤدي إلى خلق الطلب على سلع أخرى وأنشطة أخرى مما يدفع إلى زيادة إنتاجها . ومن ثم يكن القول أنه كقاعدة عامة من الأفضل ومن المرغوب فيه تحقيق توازن أفقي بين القطاعات العريضة كالزراعة والصناعة وبعض الأنشطة الانتاجية الأساسية ، الا أنه فيما يتعلق بالفروع المختلفة داخل هذه القطاعات فإن عدم التوازن الأفقي قد يكون مسموحا به . وفي النهاية يمكن القول أن المقصود بما سبق هو تحقيق التوازن بين الانتاج المطلوب والإحتياجات من مستلزمات الانتاج في القنوات الرأسية للإنتاج ، بينما يمكن تصور نموا غير متوازنا لهذه القنوات نفسها على المستوى الأفقي . بمعنى آخر فإن الاستراتيجية المقترحة هي التوازن الرأسي في إطار من عدم التوازن الأفقي .

## « الفصل السابع »

# سياسات التصنيع [1] .

### مقدمة

أشرنا في الفصل الرابع من هذا الكتاب إلى أن أحد الاركان الأساسية لعملية التنمية الإقتصادية هو تصحيح الإختلالات الهيكلية . ولقد أشرنا في هذا الفصل أيضاً إلى أن المقصود بتصحيح الإختلالات الهيكلية هو التصنيع . فالتصنيع هو الوسيلة الأساسية للقضاء على الإختلالات الهيكلية . اذ عن طريقه يتّم تصحيح العلاقة بين الموارد المادية والموارد البشرية . ويقوم التصنيع باستيعاب القوى العاملة الفائضة في الزراعة وبالتالي يصحح مظهراً ثانياً من مظاهر الإختلالات الهيكلية . كذلك باتساع القاعدة الصناعية ( عن طريق توسع القطاع الصناعي ) تزداد الأهمية النسبية للقطاع الصناعي وتقل بالتالي الأهمية النسبية للقطاع الزراعي من ثم يقوم التصنيع بتصحيح مظهراً ثالثاً من مظاهر الإختلالات الهيكلية وهو إختلال الهيكل الإنتاجي ويتحول الإقتصاد القومي بموجبه من إقتصاد يسوده الهيكل الزراعي الانتاجي إلى إقتصاد يسوده الهيكل الانتاجي الصناعي .

---

(١) Industrialisation policies.

ويترتب على التصنيع أثـــار هامة هي تنويع [٢] الإقتصاد القومي أي تنويع مكونات الناتج القومي ومن ثم تقل أهمية المحصول الواحد في جملة الناتج القومي . وباتساع القاعدة الصناعية ودخول الصناعة مجال التصدير تتنوع الصادرات وتقل أهمية المحصول الواحد ( المادة الأولية ) في جملة الصادرات ويترتب على ذلك إنخفاض درجة تأثر الإقتصاد القومي بظروف السوق الدولي للمواد الأولية . ويعني هذا أن التصنيع هو أيضاً وسيلة للقضاء على أحد مظاهر الاختلالات الهيكلية الا وهو إختلال هيكل الصادرات .

ونعني بالتصنيع هنا الزيادة — خلال الزمن — في الأهمية النسبية للقطاع الصناعي سواء من وجهة نظر الدخل ومن وجهة نظر العمالة . ونعني بذلك زيادة الأهمية النسبية للدخل ( الناتج ) القومي المتولد في القطاع الصناعي وزيادة الأهمية النسبية للقوى العاملة التي يستوعبها القطاع الصناعي . ويتحقق ذلك عن طريق الزيادة المستمرة في الأهمية النسبية لحجم الموارد ( الاستثمارية ) الموجهة إلى القطاع الصناعي . إذ بازدياد حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي تزداد الطاقة الإنتاجية للقطاع الصناعي ( قدرته على الإنتاج ) كما تزداد في نفس الوقت قدرته على استيعاب القوى العاملة .

ويأخذ التصنيع أنماطاً متعددة ومسارات شتى ومن ثم على الدول النامية أن تحدد سياسة أو استراتيجية التصنيع التي تتبناها . فهناك التصنيع عن طريق توسع وقيادة الصناعات التصديرية [١] ، وهناك التصنيع الذي يتم للسوق المحلي عن طريق إحلال الواردات [٢] . كذلك قد يكون نمط التصنيع بأن تعطي الأولوية للصناعات الإستهلاكية الخفيفة أو قد يتخذ نمط التصنيع قيادة الصناعات الاستثمارية ( الثقيلة ) لعملية التصنيع .

---

(١) Diversification.

(٢) Industrialisation for Export or Export led Industrialisation.

(٣) Import - Substitution Industrialisation.

ومما لا شك فيه أن التصنيع للتصدير له بريق خاص الا أنه في نفس الوقت محفوف بكثير من المخاطر . فالتصنيع للتصدير إذا كانت إمكــانيته بجانبه متوافرة يمكن الدول النامية من تخطي عديد من العقبات التي تقف في وجه التصنيع بصورة خاصة : فالتصنيع للتصدير يؤدي إلى تخطي عقبة ضيق نطاق السوق التي تحول دون نمو الصناعة أو تمنع حتى قيامها في الأساس . كذلك يترتب على التصنيع للتصدير التخفيف من حدة قيد ميزان المدفوعات الذي قد يترتب على وجوده صعوبة تشغيل الصناعات القائمة تشغيلاً كاملاً كما قد يمنع وجوده إقامة صناعات جديدة . ويؤدي التصنيع للتصدير بتعريض الصناعة للمنافسة العالمية إلى إجبارها على العمل للوصول إلى مستويات مرتفعة من الكفاءة الإنتاجية والارتفاع بمستوى نوعية السلع المنتجة ويترتب على ذلك أن تقيم الصناعة نوع من الحماية الذاتية ضد انخفاض الكفاءة الانتاجية والممارسات الاحتكارية التي تتعرض لها الصناعات التي تنشأ في سوق محلي صغير وفي ظل حماية كبيرة . إلا أن التصنيع للتصدير تواجهه العديد من القيود . ولا تتمثل هذه القيود فقط في القيود المفروضة من قبل الدول المتقدمة على الصادرات الصناعية من الدول المتخلفة إنما تكمن هذه القيود في نواحي أخرى . ذلك أن المستويات السائدة في الدول النامية من حيث التقدم الفني والتكنولوجي ، مستوى المهارات الفنية ، والقدرات التنظيمية تجعل من الصعب على الدول النامية الدخول بالصناعة في أولى سنوات إنشائها إلى مجال التصدير . إذ قد لا تستطيع هذه الصناعات الوقوف في وجه المنافسة العالمية السائدة . وبالتالي فإن الصناعة لكي تدخل مجال المنافسة الدولية لا بد من أن تقوم وتستند إلى أرض صلبة في الداخل . والواقع أن الصناعة لكي تدخل بنجاح في السوق الدولي لا بد من إثبات نجاحها في السوق المحلي أولا . ذلك أن قبول السلع الصناعية في السوق المحلي يعتبر شرطاً أساسياً وهاماً لنجاح تصديرها [1] . وبالتالي فإننا حتى

---

S.B. Linder. An Essay on Trade and Transformation, New York, Wiley, 1961, pp. 87-90.

نناقش إمكانية التصنيع للتصدير لا بد أن نناقش أولا وتفصيلا التصنيع للسوق المحلي وهو نمط التصنيع عن طريق إحلال الواردات بوصفه نمط التصنيع الذي سلكته الدول النامية جميعاً والذي تمكننا خبراتها التاريخية من الحكم عليه . وبفحص سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات لا بد وأن نبحث إمكانية تحويل هذه الصناعات إلى مجال التصدير والقيود الواردة عليه .

## سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات [١] :

تعتبر إستراتيجية التصنيع عن طريق إحلال الواردات الاستراتيجية التي سلكتها الدول النامية بطريقة أو أخرى للسير باقتصادها في مسار التصنيع . ويعني إحلال الواردات أن تنتج محلياً ما كنا نستورده من قبل أو ننتج محلياً ما كان يمكن أن نقوم باستيراده لو لم نقم بهذا الانتاج [٢] . ويتم ذلك عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة التي تحل محل الواردات . والسبيل لذلك هو خلق الحماية الكافية لهذه الصناعة وذلك عن طريق منع استيراد السلع التي نريد احلالها بالانتاج المحلي مستخدمين في ذلك اما التعريفة الجمركية أو أدوات قيود الاستيراد الأخرى . .

ويترتب على فرض القيود على إستيراد تلك السلع التي نبغي إحلالها بالانتاج المحلي أمرين . أما الأول فهو أن المنتج المحلي يصبح في وضع أفضل من المنتج الأجنبي من حيث المنافسة السعرية . ذلك أن سعر السلعة المستوردة بعد إضافة التعريفة عليها تصبح غير قادرة على منافسة السلعة المحلية . ثانياً أنه بفرض هذه القيود على الاستيراد لهذه السلع ينشأ محلياً فائض في الطلب على هذه السلع مما يترتب عليه ارتفاع اسعارها وبالتالي ربحية الاستثمار فيها فتتجه الموارد المحلية

---

(١) Import - Substitution Industrialisation.

(٢) G.C. Winston : Notes on the Concept o Import-Substitution », Pakistan Development Review, Vol. VII, Spring 1967, p. 107.

إلى الاستثمار في انشاء الصناعات التي تقوم بانتاج هذه السلعة التي كان يتم إستيرادها من قبل . ويستوى في ذلك أن يقوم بالاستثمار في هذه الصناعة المنظمون المحليون أم تقوم الحكومة هي بانشاء هذه الصناعات ففي الحالتين هناك إحلال للواردات . كل ما في الأمر أنه في الحالة الأولى تقوم الحكومة بفرض قيود الاستيراد فتتجه الموارد المحلية الخاصة للاستثمار في هذه الصناعات للاستفادة من فرص الربح التي تم خلقها أما في الحالة الثانية فتقوم الحكومة بفوض قيود الاستيراد وتقوم هي بالاستثمار في صناعات إحلال الواردات .

وتمر سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات بمراحل متعددة . أما المرحلة الأولى فيتم فيها فرض القيود على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية وبالتالي تتميز المرحلة الأولى باحلال الواردات للصناعات الاستهلاكية وتسود هذه الصناعات الهيكل الانتاجي الصناعي . أما المراحل التي تلي ذلك فيمكن أن يتخذ التصنيع أحد طريقين . أما الطريق الأول فيتخذ نمط إحلال الواردات للصناعات الوسيطة ( التي تنتج مستلزمات الانتاج ) ثم بعد ذلك الصناعات الثقيلة التي تنتج ادوات الانتاج وذلك عن طريق تأثير قوة الدفع أو الارتباط إلى الخلف التي أشرنا إليها في الفصل السابق . أما الطريق الثاني فبموجبه تتحول صناعات المرحلة الأولى ، أي الصناعات الاستهلاكية ، إلى مجال الصادرات . ويمكن أن يتم سلوك الطريقين في نفس الوقت ، أي التوسع في المراحل السابقة للانتاج والاتجاه نحو التصدير لصناعات المرحلة الأولى .

ويترتب على سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات تخفيف العبء على ميزان المدفوعات . بل لعل أحد الاسباب الرئيسية الدافعة وراء إتباع سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات إنما يكمن في تحقيق تخفيف العجز في ميزان المدفوعات والتوفير في استخدام موارد النقد الاجنبي النادرة . ويرى محبذي سياسة إحلال الواردات أن الواردات الكلية لن تتزايد نتيجة لإتباع هذه السياسة . بل المحتمل أن تتجه الواردات الكلية نحو الانخفاض . المهم أن هيكل الواردات، نتيجة لسياسة التصنيع هذه، سوف يتغيير كليا. إذ سوف يترتب

على سياسة إحلال الواردات انخفاض الأهمية النسبية للواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية وزيادة الواردات من السلع الاستثمارية ، ذلك أن تقييد الواردات من السلع الاستهلاكية سوف يترتب عليه تحرير موارد النقد الأجنبي التي كانت تستخدم في إستيرادها من قبل . وتستخدم هذه الموارد المحررة في إستيراد المعدات والآلات والسلع الأخرى اللازمة لرفع معدل الاستثمار (التراكم الرأسمالي ) في القطاع الصناعي بل وفي جملة الاقتصاد القومي . خلاصة القول أن سياسة إحلال الواردات سوف تؤدي إلى توفير موارد النقد الاجنبي التي كانت تستخدم في استيراد تلك السلع من قبل . ومن ثم يمكن إستخدام هذه الموارد في أغراض الاستثمار .

وتؤدي سياسة إحلال الواردات إلى التوسع المستمر في انشاء الصناعات التي تحل محل الواردات عن طريق خلق الظروف الملائمة لتوجيه الاستثمارات إليها وذلك برفع ربحية الاستثمار فيها . ويؤدي ذلك إلى الزيادة المستمرة في الأهمية النسبية للناتج القومي المتولد في القطاع الصناعي . ذلك أن الموارد سوف تتجه بطبيعتها نحو بناء الطاقة الانتاجية في القطاع التي خلقت له الحماية (الصناعة) وذلك على حساب القطاعات التي لم تصبها الحماية ( القطاعات غير الصناعية وبصورة خاصة الزراعة ) . كذلك تؤدي سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات إلى توسع مستمر في فرص العمالة الصناعية وبالتالي زيادة الأهمية النسبية للعمالة في الصناعة .

وتؤدي سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات إلى زيادة معدل الادخار والاستثمار على المستوى القومي . فسياسة الحماية سوف تؤدي إلى تغير معدلات التبادل المحلي لصالح القطاع الذي يتمتع بالحماية ( الصناعة ) [1] .

---

(١) K.B. Griffin & J.L. Enos : Policies For Industrialisation. » Published in Underdevelopment and Development, edit H. Bernstein, Penguin Books, 1973, p. 217.

ذلك أن سياسة الحماية سوف تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع التي قيّد إستيرادها ( السلع الاستهلاكية الصناعية ) بالنسبة للأسعار السائدة للسلع الأخرى وبصورة خاصة السلع الزراعية [1] . وهذا يعني تغير توزيع الدخل القومي لصالح قطاع الصناعة ( القطاع الذي خلقت له الحماية). وذلك يعني إزدياد الارباح في القطاع الصناعي . وحيث أن الارباح الصناعية هي الشكل الأساسي للدخل الذي ترتفع فيه نسبة الادخار . فإن إرتفاع الارباح الصناعية كنسبة من الدخل القومي سوف يؤدي إلى زيادة معدل الادخار والاستثمار وبالتالي معدل النمو للدخل القومي .

يمثل ما سبق ملخصاً للخطوط العامة لسياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات . ونود الآن أن ندرس بالتفصيل هذه السياسة للتصنيع للتعرف على سماتها الأساسية وبالتالي دراسة آثارها النظرية والعملية وسوف نركز بصورة أساسية في دراسة هذه الآثار على المرحلة الأولى لإحلال الواردات — وهي المرحلة التي تعيشها الآن أغلب الدول النامية — ذلك أننا سوف نرى فيما بعد أن إحلال الواردات بالصورة التي تم بها يخلق في المرحلة الأولى ظروفاً يجعل من الصعب على هذه السياسة الانتقال للمرحلة الثانية .

والأسئلة التي نحاول الإجابة عليها هي : ما هو إحلال الواردات وكيف يمكن قياسه ؟ كيف يبدأ إحلال الواردات وما هي أدواته الرئيسية ؟ كيف تتجه الموارد إلى صناعة احلال الواردات ؟ لماذا يبدأ إحلال الواردات دائماً بالصناعات الاستهلاكية ؟ ما هي الآثار الناجمة عن هذا النمط للتصنيع ؟

## تعريف إحلال الواردات وأدواته

كيف يمكن القول أن هناك إحلال للواردات . إذا كان الأمر يتعلق

---

(١) I. Little, T. Scitovisky, M. Scott. « Industry and Trade in some Developing Countries », Published Far O.E.C.C.D., by Oxford University Press, London 1970, p. 42.

بسلعة معينة ( أو نشاط معين ) فإن إحلال الواردات يعني تلك السياسة التي ترمي الى تخفيض أو منع الواردات من سلعة معينة ومن ثم ترك السوق المحلي كلية للمنتج المحلي . ويقاس إحلال الواردات في هذه الحالة بالتغير في نسبة الواردات من هذه السلعة إلى العرض الكلي [1] لها أو إلى الاستيعاب المحلي لها[2] . إلا أن الصعوبة تثور إذا ما كان الأمر يتعلق بالاقتصاد القومي ككل وليس بسلعة أو بنشاط معين . ذلك أن السياسة التي تؤدي إلى تخفيض نسبة الواردات من سلعة معينة قد تؤدي إلى زيادة الواردات من سلعة أخرى . هل نطلق على مثل هذه السياسة في هذه الحالة إحلال الواردات أم لا ؟ لا شك أن هذا السؤال يعتبر محيراً . كذلك لا يمكن قبول نسبة الواردات إلى الناتج القومي الإجمالي كقياس لإحلال الواردات . ذلك أن التغير في هذه النسبة قد يخفي تأثير سياسة إحلال الواردات في قطاع معين أو في سلعة بذاتها . ولذا فإننا نرى أنه من غير المقبول الاستناد إلى التغيرات في تلك النسبة الكلية ( نسبة الواردات إلى الناتج القومي الاجمالي ) لقياس فعالية إحلال الواردات التي تهدف إلى تغير نسبة الواردات من هذه السلعة إلى العرض الكلي لها ( أو الاستيعاب المحلي لها ) .

إن مفهوم إحلال الواردات بمعناها الضيق إنما يتعلق بنشاط معين أو أنشطة معينة ويقاس اما بانخفاض نسبة الواردات إلى العرض الكلي لهذه السلعة أو بزيادة الانتاج المحلي كنسبة من العرض الكلي لها[3] . فإذا إفترضنا أن الواردات من السلعة س هي م س والعرض الكلي لهذه السلعة هي ع س ، بحيث يشير ١ ، ٢ إلى الفترات الزمنية ، فإنه يمكن القول أن هناك إحلال للواردات إذا كانت

$$\frac{م س ١}{ع س ١} < \frac{م س ٢}{ع س ٢}$$

(١) Total Supply.

(٢) Domestic absorption.

(٣) H. Bruton : « Import-Substitution Strategy of Economic Development, » A Survey; Pakistan Development review, vol. X, Summer 1970, No. 2, p. 127.

ولقد حاول تشينري Chenery قياس إحلال الواردات على المستوى الكلي والجزئي وقد قام بتعريف إحلال الواردات بالإشارة إلى نسبة الواردات إلى العرض الكلي . فإذا زاد الانتاج المحلي بمعدل أعلى من معدل زيادة الواردات فإن ذلك يعني إحلال الواردات . اما إذا زادت الواردات بمعدل أعلى من الانتاج المحلي فإن ما يتم هو عكس إحلال الواردات ( يكون إحلال الواردات سالباً ) . ويرجع تشينري الزيادة ( النمو ) في الانتاج المحلي إلى ١) نمو الطلب ( على أساس إفتراض ثبات نسبة الواردات إلى العرض الكلي ، وإلى ٢) التغير في نسبة الواردات إلى العرض الكلي والتي يطلق عليها إحلال الواردات [١] .

ويمكن توضيح هذا التقسيم لأسباب نمو الانتاج المحلي ( الطلب ، وإحلال الواردات ) على الوجه التالي . ولنبدأ بهذه المساواة

$$\Delta ع = \Delta ط \qquad (١)$$

حيث تشير « ع » إلى العرض الكلي بينما تشير « ط » إلى الطلب الكلي وتعني المساواة رقم (١) أن الطب الكلي يساوي العرض الكلي . اما العرض الكلي فيساوي الإنتاج المحلي ي مضافا اليه الواردات « م » . أما الطلب الكلي فيساوي مجموع الطلب النهائي المحلي ( شاملاً تراكم المخزون ) ج ، الطلب الخارجي ( الصادرات ) « ص » ، والطلب الوسيط « و » . وباحلال هذه المتغيرات في المعادلة رقم (١) فإننا نحصل على

$$\Delta ى + \Delta م = \Delta ج + \Delta و + \Delta ص \qquad (٢)$$

$$\text{أو} \qquad \Delta ى = \Delta ج + \Delta و + \Delta ص - \Delta م \qquad (٣)$$

فإذا علمنا التغير في الطلب ، فإن التغير في الانتاج المحلي الذي كان يجب

(١) H.B. Chenery, « Patterns of Industrial Growth ». American Economie Review, September 1960, pp. 624-654.

أن يتم اذا لم يكن هناك أي إحلال للواردات يتحدد بالمعادلة الآتية :

$$م_١ (\triangle ج + \triangle و + \triangle ص) \qquad (٤)$$

حيث أن $م_١ = \frac{ى_١}{ع_١}$ أي نسبة الانتاج المحلي إلى العرض الكلي في الفترة (١) وهي فترة الأساس . بمعنى آخر إذا إستمرت نسبة الواردات إلى العرض الكلي في الفترة الثانية كما هي في الفترة الأولى ، فإن التغير في الانتاج المحلي المطلوب لمواجهة الزيادة في الطلب يتحدد بالصياغة رقم (٤) .

ويمكن تفصيل الصياغة رقم (٤) إلى ثلاثة أجزاء تمكننا من التعرف على زيادة الانتاج المحلي الراجعة إلى مكونات الطلب الثلاثة ، الخارجي ، النهائي المحلي والوسيط . فمثلاً يمكن إعادة كتابة الصياغة رقم (٤) على الوجه التالي .

$$م_١ \triangle (ج + و) + م_١ \triangle ص \qquad (٥)$$

حيث نجمع في الصياغة رقم (٥) كل من الطلب النهائي المحلي والطلب الوسيط بينما ينفرد الطلب الخارجي . ومن هذه الصياغة يمكن معرفة الزيادة في الانتاج اللازمة لمواجهة الزيادة في الطلب المحلي النهائي والوسيط معاو الزيادة اللازمة لمواجهة الزيادة في الطلب الخارجي ، وذلك في حالة عدم حدوث إحلال للواردات .

أما الزيادة في الانتاج المحلي التي ترجع إلى إحلال الواردات فإنها تقاس بالتغير في الانتاج المحلي الناتج عن التغير الفعلي في نسبة الواردات إلى العرض الكلي ، وذلك في حالة ثبات الطلب الكلي . إن التغير الكلي في الانتاج يمكن التعبير عنه على الوجه التالي :

$$\triangle ى = م_١ \triangle (ج + و) + م_١ \triangle ص + (م_٢ - م_١) ع_٢ \qquad (٦)$$

حيث أن $م_٢ = \frac{ى_٢}{ع_٢}$ أي نسبة الإنتاج المحلي إلى العرض الكلي في الفترةالثانية .

يتضح مما سبق أن التغير في الانتاج المحلي يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقسام : التوسع في ١) الطلب المحلي ٢) الطلب الوسيط . وذلك في حالة ثبات ( أي إفتراض ثبات ) نسبة الواردات إلى العرض الكلي عند مستوى الفترة الأولى . أما السبب الثالث فهو ٣) إحلال الواردات [١] .

بعد تعريفنا لإحلال الواردات [٢] لا بد أن نتسائل اين يبدأ إحلال الواردات ؟ أي بمعنى آخر ما هي أولويات إستراتيجية التصنيع عن طريق إحلال الواردات ؟ ما هي السلع التي تبدأ بفرض الحماية لها ؟ إن الإجابة على هذا السؤال سواء من الناحية النظرية وهو ما نادى به أصحاب استراتيجية إحلال الواردات أو من الناحية العملية وهو ما حدث في جميع الدول النامية هو السلع الإستهلاكية أي البدء بصناعات السلع الاستهلاكية [٣] . لماذا هذا

---

(١) وحتى يمكن تسهيل المقارنة بين مساهمة كل عنصر من هذه العناصر الثلاث في التغير في الانتاج فانه يمكن قسمة طرفي المعادلة رقم (٦) بالمتغير حى حتى يمكن التعبير عن مساهمة كل عنصر من هذه العناصر كنسبة من التغير في الانتاج الكلى . ويمكن إستخدام المعادلة رقم (٦) لتحديد مساهمة كل عنصر من العناصر الثلاثة في زيادة الانتاج المحلي وذلك بالنسبة لكل صناعة على حدة أو بالنسبة للقطاع الصناعي ككل على الوجه التالي :

Δ ى ت = مجـ ا Δ ىل = مجـ ل س١ل Δ ( جل + ول ) + مجـ ل س١ل Δ صل + مجـ ل ( س٢ل — س١ل ) ع٢ل

حيث تشير ى ت إلى التغير في ناتج القطاع الصناعي ككل بينما يشير الحرف ل إلى الصناعات الفردية .

(٢) يجب في هذا الصدد أن نفرق بين نوعين من إحلال الواردات . أما النوع الأول فهو ما يمكن أن يطلق عليه إحلال الواردات التاريخي وهي عملية إحلال الواردات التي تحدث طبيعياً نتيجة لعملية التنمية أو تكون مصاحبة لها مهما كان نمط عملية النمو . أما النوع الثاني وهو ما نقصده هنا فهو إحلال الواردات الواعي وهو احلال الواردات الذي يتم نتيجة لاستراتيجية أو سياسة إقتصادية إرادية مفروضة من الحكومة . وهذا ما نقصده بسياسة إحلال الواردات ) .

(٣) تشير أغلب الكتابات في استراتيجية إحلال الواردات إلى أن إحلال الواردات لابد وأن يبدأ بالصناعات الاستهلاكية في المرحلة الأولى ثم يلي ذلك في المرحلة الثانية بناء الصناعات الوسيطة ثم الصناعات الثقيلة . وهي تستند في ذلك إلى الخبرة التاريخية للدول المتقدمة الصناعية ، ونحن لا نجد في التاريخ الاقتصادي ما يؤكد هذه الحقيقة سواء فيما يتعلق بالدول التي حدثت فيها الثورة

التركيز في البداية على صناعات السلع الاستهلاكية ، في سياسة إحلال الواردات ؟

إن الحجة الاولى والبسيطة في هذا المجال هو أن الفجوة بين نفقة انتاج السلع الاستهلاكية الصناعية محلياً وبين نفقة إستيرادها أقل بكثير من تلك الفجوة في حالة السلع الوسيطة أو السلع الاستثمارية . ومن هنا فإنه يبدو لواضعي السياسة الاقتصادية أن تقييد أو منع استيراد السلع الاستهلاكية يجعل مزايا إحلال الواردات يمكن الحصول عليها بأقل تكلفة ممكنة . أضف إلى هذا حقيقة وجود طلب قائم فعلا بالنسبة للسلع الاستهلاكية . فالسلع الاستهلاكية الصناعية يتم استيرادها فعلا ولها سوق محلي ، أما الطلب على السلع الرأسمالية والسلع الوسيط والمواد الأولية فيتوقف على وجود برنامج استثماري يتم تنفيذه . كذلك فإن جزءاً هاماً من السلع الاستهلاكية الصناعية وبصورة خاصة السلع الاستهلاكية

---

الصناعية ( بريطانيا ) أو الدول التي دخلت مجال الصناعة متأخرة مثل إيطاليا والمانيا والاتحاد السوفيتي واليابان . فهذا التتابع الزمني ليس هناك ما يؤكده على الأطلاق . فبالنسبة للدول التي حدثت فيها الثورة الصناعية أولا كانت الصناعات الاستهلاكية ، تمثل الأهمية النسبية الكبرى من حيث القيمة المضافة . الا أن هذه الصناعات كانت تقوم بصنع أدواتها ومعداتها بل كانت هناك الصناعات التي تقوم بصناعة الادوات والمعدات اللازمة لهذه الصناعات المتوسعة. أو كما يقول ماركس « لقد كان هناك الآلة البخارية والآت الغزل الميكانيكية قبل أن يوجد مجموعة من العمل تكون مهنتهم الوحيدة صناعة الآلة البخارية أو آلة الغزل ، كما كان الناس يلبسون الملابس قبل أن تتواجد مهنة الحياكة . مأخوذة عن

N. Rosenberg, « Capital goods, Technology, and Economie Growth, Oxford Economie papers, vol. 15 Nov. 1963), pp. 223-24.

أما بالنسبة للدول التي دخلت مجال التصنيع متأخراً عن الدول الأولى مثل المانيا ، ايطاليا الاتحاد السوفيتي ، فان الخبرة التاريخية للتصنيع في هذه البلدان تؤكد الحقائق التالية : (١) إتخذ التصنيع في هذه الدول شكل قفزات كبيرة متقطعة متمثلة في ارتفاع هائل في معدل نمو الناتج الصناعي : (٢) اتخذ التصنيع في هذه البلدان شكل المنشآت والوحدات الانتاجية كبيرة الحجم جدا : (٣) اتخذ التصنيع في هذه البلدان شكل التأكيد واعطاء الاولوية الأولى للصناعات الانتاجية وليس الاستهلاكية . أنظر في هذا الصدد ،

A. Gerschenkron, « Economic Backwardness in Historical Perspective, (Cambridge, Mass), Harvard University Press, 1962), pp. 343-44.

الدائمة ( Durables ) فإن الزيادة في نفقاتها وارتفاع أسعارها يعتبر أقل ضرراً للنمو الاقتصادي من إرتفاع أسعار السلع الرأسمالية أو الوسيطة [1] . كذلك فإن الخبرات الفنية والتنظيمية والمهارات المطلوبة للصناعـات الاستهلاكية ليس من الصعب الحصول عليها في الدول النامية .

ويبدأ إحلال الواردات بتحديد وتقييد الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية وبالتالي جعل السوق المحلي مغلقاً تماماً للمنتج المحلي . ويترتب على تقييد الواردات أثار متعددة . إذ يؤدي تقييد الواردات إلى خلق فجوات في الاقتصاد القومي في مجال الصناعات الاستهلاكية التي فرضت لها الحماية . وتمثل هذه الفجوات فرص مربحة للاستثمار يترتب على تواجدها إتجاه الموارد إليها للاستفاد من فرص الاستثمار المربحة التي سنحت بفرض الحماية [2] . يترتب على فرض القيود على الواردات أن يواجه المستثمرون في صناعات السلع الاستهلاكية موقفاً مميزاً ومفضلا . إذ ينشأ نتيجة لقيود الواردات فائض كبير في الطلب على السلع الاستهلاكية التي كان يتم إستيرادها من قبل . ويترتب على حالة فائض الطلب وتقييد الواردات ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية . وبالتالي زيادة ربحية الإستثمار فيها بالنسبة للصناعات الأخرى ( أو السلع الأخرى ) التي لا تتمتع بنفس الدرجة من الحماية . ويترتب على إرتفاع أسعار السلع الاستهلاكية الصناعية إلى تغير معدل التبادل المحلي بينها وبين السلع الأخرى ( بصورة خاصة السلع الزراعية ) التي لم تتمتع بالحماية إلى صالح السلع الاستهلاكية الصناعية . بل في الغالب يكون معدل التبادل المحلي أعلى بكثير من معدل التبادل الدولي لنفس السلع . ويترتب على ذلك إنتقال الموارد من القطاعات غير المتمتعة بالحماية إلى القطاعات المتمتعة بالحماية ويأخذ هذا الإنتقال للموارد

(١) H. Bruton, « Import-Substitution Strategy., op. cit., p. 129.

(٢) A. Hirschman : « The Political Economy of Import-Substitution Industrialisation, in Latin America », Quarterly Journal of Economics, vol. LXXXII, Feb. 1968, No. 1, p. 6.

صورة ارتفاع أرباح القطاع الصناعي مما يسمح بزيادة الاستثمار من هذه الارباح لتوسع القطاع الصناعي [1] .

ويقوم إحلال الواردات على إستخدام أدوات معينة هي التعريفة الجمركية وسياسات تقييد الواردات كيا مثل الحصص أو نظام تصاريح الاستيراد كذلك تستخدم الرقابة على الصرف كوسيلة لتقييد الواردات . وعادة يصاحب هذه الادوات وجود سعر صرف مغالى فيه أي سعر صرف يعكس قيمة للعملة الوطنية أعلى من قيمتها الحقيقية . تقوم الحكومة بفرض تعريفة جمركية عالية على السلع الاستهلاكية الصناعية بما يكفي لاغلاق السوق المحلي للمنتج المحلي بينما تقوم بتخفيض التعريفة على الواردات من السلع الاستثمارية والسلع الوسيطة الأولية بل في بعض الاحيان وفي كثير من الدول تكاد تختفي التعريفة على الواردات من السلع الوسيطة والسلع الاستثمارية . ويرى أنصار سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات أن هذا الهيكل للتعريفة – وهو رفعها بالنسبة للسلع الاستهلاكية وتخفيضها بالنسبة للسلع الوسيطة والاستثمارية – أمر ضروري لنجاح التصنيع ، ذلك أن السلع الوسيطة والسلع الاستثمارية كان يتم إستيرادها من قبل في صورة السلع الاستهلاكية النهائية ، التي كان يتم إستيرادها والتي نريد انتاجها محلياً الآن . اذ كانت تدخل السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة في صنع هذه السلعة الاستهلاكية في بلدها . أما الآن وبعد إتخاذ قرار بانتاجها محلياً فلا بد من تسهيل عملية تصنيعها ويتأتى ذلك عن طريق تسهيل إستيراد ما

---

(١) يرى البعض أنه في الدول النامية حيث القطاع الصناعي صغير بينما يحتل القطاع الزراعي الأهمية الكبرى فان سياسة الحماية للصناعات الاستهلاكية سوف تؤدي إلى زيادة العائد للصناعة على حساب تكلفة بسيطة للمزارعين . ذلك أن الكلفة سوف توزع على عدد كبير جداً من المزارعين . الا أنه يجب الاشارة إلى أن هذه النظرة ولو أنها صحيحة إلى حد بعيد الا أن هذه السياسة تؤدي إلى زيادة عدم عدالة توزيع الدخل القومي . وحقيقة الأمر أن تغير معدل التبادل بين الزراعة الصناعة لصالح الأخيرة إنما يمثل نوع من الضرائب على الدخل الزراعي . ولا مانع لدينا من استخدام هذه الوسيلة فهي قد تكون فعالة في تعبئة الموارد من القطاع الزراعي ، إنما يتوقف الأمر في النهاية على كيفية إستخدام هذه الموارد لأغراض التنمية .

يحتاجه إنتاج هذه السلعة الاستهلاكية محلياًمن سلع وسيطة وقطع غيار وسلع استثمارية ويتحقق ذلك طريق تخفيف التعريفة الجمركية أو الغائها بالنسبة للسلع الوسيطة والسلع الاستثمارية التي تحتاجها صناعات سلع الاستهلاك . ويمكن تحقيق استيراد هذه السلع عن طريق موارد النقد الأجنبي التي تم تحريرها نتيجة للقيود التي فرضت على استيراد السلع الاستهلاكية .

وهكذا تبدأ المرحلة الأولى لسياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات وذلك بتوسع الصناعات الاستهلاكية سنة بعد أخرى وذلك حتى نصل إلى حدود المرحلة الأولى وذلك باستنفاذ فرص إحلال الواردات في السوق المحلي . فكلما فرضت التعريفة الجمركية على مجموعة من السلع الاستهلاكية وبالتالي اتجهت الاستثمارات إلى انتاجها وتصنيعها محلياً كلما إرتفعت التعريفة على مجموعة أخرى من السلع الاستهلاكية وبالتالي تتوجه الاستثمارات لانتاجها محلياً وهلم جرا حتى تستنفد فرص إحلال الواردات للسلع الاستهلاكية محلياً أي لم يعد هناك أي مجال لاحلال آخر للواردات ( اذ شمل إحلال الواردات السلع الإستهلاكية الخفيفية والمعمرة الدائمة ) . والمفروض أنه بعد انتهاء المرحلة الأولى أن ينتقل الاقتصاد القومي إلى المرحلة الثانية وهي إنشاء الصناعات الوسيطة والرأسمالية . أو الدخول مجال التصدير . والواقع أن أغلب الدول النامية قد وقع في مصيدة المرحلة الأولى ولم يستطع الخروج منها . ويرجع ذلك إلى هيكل الحماية الذي أختير لتنفيذ سياسة إحلال الواردات والنمط الذي أحدثته هذه السياسة في التصنيع وهذا ما يحدو بنا إلى دراسة الآثار المترتبة على سياسة إحلال الواردات .

- آثار سياسة إحلال الواردات

يترتب على سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات وبالنمط الذي

(١) S.R. Lewis & R. Solgio, op. cit., p. 104.

أشرنا إليه سابقاً أثار هامة . وتترتب هذه الآثار نتيجة لهيكل الحماية ( هيكل التعريفة ) الذي يتطلبه أو يفرضه هذا النمط من إحلال الواردات وما يترتب عليه من إقامة هيكل صناعي معين . إذ يترتب على هيكل الحماية السائد خلق هيكل صناعي غير متوازن تسوده الصناعات الاستهلاكية . اذ يخلق هذا الهيكل نوعاً من التحيز ضد إقامة الصناعات الثقيلة أو الوسيطة . ومن ثم فإنه بعدإستنفاذ فرص إحلال الواردات للصناعات الاستهلاكية يبقى الاقتصاد القومي والقطاع الصناعي حبيساً في المرحلة الاولى غير قادر على التحول إلى انشاء الصناعات الوسيطة والثقيلة . كما يصبح غير قادر على دخول مجال الصادرات . كذلك يعجز النمو الصناعي طبقاً للنمط السابق إلى خلق فرص العمالة الكافية نتيجة للتحيز الذي يخلقه هذا النمط لاستخدام الفنون الانتاجية كثيفة رأس المال . وعلى عكس ما كان متوقعاً يؤدي هذا النمط ، الذي كان يهدف إلى توفير إستخدام النقد الاجنبي ومن ثم التوفير في الواردات ، إلى زيادة الطلب على الواردات بل وتصبح معه الواردات مقيدة لحاجة هذا الهيكل الصناعي . ويؤدي هذا النمط لإحلال الواردات إلى انخفاض مستوى الكفاءة الانتاجية للصناعات التي خلقها . وفي النهاية فإنه على عكس ما هو متوقع فإن هذا النمط للتصنيع لا يؤدي إلى زيادة الادخار والاستثمار بل يؤدي في النهاية إلى انخفاض مستوى الادخار والاستثمار . هذه النتائج هي ما تؤكده خبرة جميع الدول النامية التي اتبعت هذه الاستراتيجية للتصنيع بلا استثناء والإختلاف فيما بينها هو إختلاف في الدرجة وليس في الجوهر . وحتى يمكن تقييم هذه الاثار فإننا نبدأ بحثها تفصيلاً بادئين بهيكل الحماية الذي يفرضه هذا النمط للتصنيع وما يترتب عليه من نتائج .

**أولا** : أشرنا سابقاً إلى أن هذا النمط للتصنيع يفترض فرض حماية للصناعات الاستهلاكية عن طريق فرض تعريفة جمركية عالية على الواردات من هذه السلع أو باستخدام أي اداة أخرى من ادوات تقييد الواردات . كذلك يفترض هذا النمط تخفيف التعريفة والقيود على الواردات من السلع الثقيلة

والوسيطة والمواد الأولية . وحقيقة أن هيكل الحماية الناتج يكون أكبر بكثير مما تعسكه الحماية الاسمية ، أي أن التعريفة الفعلية التي من شأنها حماية هذه الصناعـــات اكبر من مجرد التعريفة الاسمية المفروضة. ولذا لا بدفي هذا الصدد أن نفرق بين الحماية الاسمية والحماية الفعلية[1] أي بين التعريفة الاسمية والتعريفة الفعلية [2] . أما التعريفة الاسمية فهي الضريبة ( التعريفة ) المفروضة مباشرة على الؤاردات من السلعة الاستهلاكية النهائية موضوع الحماية وهذه أيضاً هي الحماية الاسمية . فإذا كانت التعريفة على الواردات من الأحذية هي ١٠٠٪ من قيمتها فهذه هي التعريفة الاسمية . أما التعريفة الفعلية أو الحماية الفعلية فتعني الحماية الممنوحة لسلعة معينة أو لصناعة معينة بموجب هيكل الحماية السائد أو بموجب هيكل التعريفة السائد [3] . ففي حساب التعريفة الفعلية أو الحماية الفعلية لسلعة معينة أو صناعة معينة يجب أن نأخذ في إعتبار نا ليس فقط التعريفة أو الحماية بالنسبة للسلعة النهائية ولكن أيضاً التعريفة على المراحل السابقة للانتاج ، أي التعريفة على السلع الوسيطة والمواد الأولية والسلع الثقيلة اللازمة لانتاج هذه السلعة . فالحماية الفعلية تحاول حساب الزيادة في أسعار السلع الوسيطة ( مستلزمات الانتاج ) نتيجة للتعريفة المفروضة كما تحاول حساب الزيادة في أسعار السلعة النهائية . بمعنى آخر تحاول الحماية الفعلية حساب الزيادة في القيمة المضافة لصناعة معينة نتيجة لهيكل التعريفة أو الحماية السائد[4] . وبالتالي ففي حساب التعريفة الفعلية على صناعة الأحذية يجب أن تأخذ في الاعتبار أيضاً التعريفة والحماية للمواد الأولية والسلع الوسيطة والثقيلة اللازمة لصناعة

---

(١) Nominal protection and effective protection.

(٢) Nominal Tariff and effective Tariff.

(٣) I: Little, Tscitovisky, M. Scott, op. cit.. p. 171.

(٤) J. Power, « Import-Substitution as an Industrialisation Strategy », Philipine Economic Journal, Spring 1967, p. 171.

الأحذية . وبطبيعة الحال يتم حساب الحماية الفعلية أوالتعريفة الفعلية بالرجوع إلى سعر الصرف التوازني وليس سعر الصرف السائد فعلاً .

ولعل الهدف الرئيسي من حساب الحماية والتعريفة الفعلية هو قياس مدى التشجيع المقدم لنشاط معين أو صناعة معينة . بمعنى آخر تحاول الحماية الفعلية قياس القوة التي تمارسها الحماية في جذب عناصر الانتاج نحو الصناعة أو النشاط الذي يتمتع بالحماية . ومما لا شك فيه أن الحماية الفعلية ( التعريفة الفعلية ) لسلعة معينة أو لصناعة معينة تزداد كلما زاد معدل التعريفة ( أو الحماية ) المباشر على هذه السلعة ، وكلما انخفض معدل التعريفة على مستلزمات الانتاج والسلع الوسيطة لهذه الصناعة ، وكلما انخفضت نسبة القيمة المضافة إلى الانتاج الكلي في هذه الصناعة ( على اساس أن القيمة المضافة هي الإنتاج الكلي مطروحاً منه الاستهلاك الوسيط أو مستلزمات الانتاج[1] ) . وتشير الدراسات بالنسبة لكثير من الدول النامية إلى أن الحماية الفعلية بالنسبة لسلع معينة تصل إلى ٨٠٠٪ وإلى ٣٠٠٠٪ في حين أن الحماية الاسمية قد لا تتعدى ١٠٠٪ أو ١٥٠٪ [2] . ويمكن أن نتصور إذا نوع هيكل الحماية وكيف يكون هيكلا مختلا الذي ينتج عن هذه السياسة التي تقيد بشكل قاس الواردات من السلع الاستهلاكية بينما تتبع سياسة لتحرير الواردات من مستلزمات الانتاج اللازمة لهذه السلع .

**ثانياً** : يؤدي هذا الهيكل من الحماية إلى توجيه الاستثمارات إلى الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الثقيلة ( صناعات أدوات الانتاج ) والصناعات الوسيطة . وبالتالي تؤدي هذه السياسة إلى خلق نوع من التحيز ضد إقامة

---

(١) W.M. Cordon : The Structure of a Tariff System and the Effective Protective Rate, Journal of Political Economy, June 1966, p.

(٢) تشير الدراسات إلى وصول التعريفة الفعلية على الحريز في الباكستان إلى ٩,٩٠٠ ٪ و ٨٤٨٠٪ على الروائح العطرية ووصلت الحماية الفعلية إلى ٢٣٢٠ ٪ على اللمبات الكهربائية في البرازيل . أنظر تفاصيل حساب الحماية الفعلية في عدد من البلدان النامية .
I. Little, T. Scitowisky, M. Scott : « Industry and Trade..., op. cit., p. 64, 158, 175.

الصناعات الثقيلة والصناعات الوسيطة [1] . فالصناعات الاستهلاكية هي التي تتمتع بأعلى حماية ممكنة ( خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الحماية الفعلية ) ، أما السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية فالتعريفة عليها منخفضة جداً بل في بعض الأحيان تختفي تماماً وجود التعريفة على استيرادها . ومن ثم فإنه يترتب على ذلك انخفاض ربحيتها بشكل كبير بالنسبة لربحية الصناعات الاستهلاكية النهائية . ومن ثم فليس هناك حافز لانشاء الصناعات الثقيلة أو الوسيطة . ويدعم من هذه الحقيقة أنه بجانب هيكل التعريفة والحماية السائد ( السابق الإشارة إليه ) أن الدول النامية تستخدم دائماً وأبداً سعر صرف مغالي فيه [2] . ويؤدي سعر الصرف المستخدم إلى تقييم العملة المحلية بأعلى من قيمتها الحقيقية كما يؤدي إلى تقييم النقد الأجنبي بأقل من قيمته الحقيقية . ويترتب على إستخدام سعر الصرف هذا إلى تخفيض قيمة الواردات من السلع الرأسمالية [3] والوسيطة والمواد الأولية ومن ثم فليس هناك من دافع لإحلال الواردات في مجال هذه الصناعات . وحيث أن تقييد الواردات يكون أقسى وأشد ومستوى التعريفة يكون أعلى بالنسبة للسلع الاستهلاكية الكمالية ( غير الضرورية ) فإن ذلك

---

(١) في دراسة عن الصناعة الباكستانية قام سوليجو وستيرن « بطرح صافي الاعانة المقدمة إلى الصناعة المحلية ( عن طريق هيكل التعريفة السائد ) من القيمة المضافة لكل صناعة ، ومن ثم تقدير المساهمة الإجتماعية للإقتصاد القومي ( أو القيمة المضافة الإجتماعية ) للإستثمار في صناعة معينة . ولقد كانت النتيجة التي وصلا إليها هي أن هيكل الاستثمار السائد متحيز تحيزاً شديداً تجاه الصناعات الاستهلاكية وأنه في تحقيق هذا الهيكل الانتاجي تحمل الاقتصاد القومي فقداً وضياع في الموارد من وجهة النظر الاجتماعية . أنظر

**Saliko R & J. Stern : « Tariff Protection, Import-Substitution and Industrial Efficiency, » Pakistan Development Review, vol. V, No. 2, Summer 1965, p. 109.**

(٢) **Over-valued Exchange rate.**

(٣) حقيقة أن من الصرف المغالي فيه يؤدي إلى تشجيع الاستثمار عن طريق تخفيض القيمة الواردات من السلع الاستثمارية إلا أنه في نفس الوقت يؤدي إلى توجيه هذه الاستثمارات الوجهة غير السليمة .

يوفع من ربحية انتاج هذه السلع محلياً وبالتالي يتحيز هيكل الصناعات السائدة تجاه هذه الصناعات غير الضرورية بل والضارة من وجهة نظر التنمية الاقتصادية. وليس غريباً إذا أن نجد كثير من الدول النامية تقوم بانشاء صناعات الراديو والتلفزيون والبرادات الكهربائية وأفران البوتاجاز وأدوات التجميل وخطوط تجميع السيارات ... الخ . وليست مصر غريبة على هذا النمط من التصنيع [1] . والغريب من الأمر أن توجيه الموارد نحو انشاء هذه الصناعات قد تم في دول تتبع إلى حد ما أسلوب التخطيط وتوجه فيها الدولة الموارد نحو الاستخدامات المختلفة . والحكومة حينما تتخذ قرارات بانشاء مثل هذه الصناعات بعد تقييد الاستيراد من المنتجات المنافسة لا تؤدي فقط إلى فقد وضياع في الموارد

---

(١) يمكن القول أن استراتيجية إحلال الواردات مرت في مصر بمرحلتين أساسيتين . اما المرحلة الأولى فيبدا من الثلاثينات ( حيث حصلت مصر على إستقلالها المالي ) حتى منتصف الخمسينات . وفي هذه الأثناء كان هيكل الحماية مشجعاً لانشاء الصناعات الاستهلاكية التي تعتمد على المواد الأولية المحلية مثل المنسوجات والغزل والصناعات الغذائية والمشروبات ... الخ . ففي سنة ١٩٥٠ كانت صناعات الغزل والمنسوجات والصناعات الغذائية تمثل ٧٥ ٪ من القيمة المضافة الصناعية. ولقد استطاعت مصر وأن تحقق الاكتفاء الذاتي بالنسبة لبعض السلع مثل السجاير ، الصابون ، المنسوجات ، الكبريت إن كانت بعض هذه السلع تعتمد على مواد أولية مستوردة . أما منذ منتصف الخمسينات فقد تغير نطاق الحماية وأصبحت سياسة إحلال الواردات شاملة كافة الصناعات الاستهلاكية بلا تمييز بما فيها الصناعات الاستهلاكية المعمرة ومن ثم فخلال الفترة ١٩٥٧ حتى سنة ١٩٦٥ وهي نهاية الخطة الخمسية الأولى شهدت إقامة كافة الصناعات الاستهلاكية التي يمكن أن تحل الواردات . ولقد كان هيكل الحماية أيضاً مخففاً جداً بالنسبة للواردات من السلع الوسيطة والثقيلة مما سبب تحيزاً تجاه عدم انشاء مثل هذه الصناعات . وبالتالي ففي سنة ١٩٦٥ كانت الصناعات الاستهلاكية تمثل ٥٦ ٪ من القيمة المضافة والصناعات الوسيطة ٣٠ ٪ من القيمة المضافة الصناعية بينما تمثل الصناعات الثقيلة ١٤ ٪ من القيمة المضافة الصناعية . انظر

Amr. Mohie-Eldin. « Possible Effects of Sub-Regional Developments on Foreign Trade and Balanced of payments in the U.A.R. », U.N., I.D.E.P., Dakar, BT/SUT/2202, July 1969, p. 12.

القومية ولكنها تعكس تفضيلا إجتماعياً تجاه مصالح فئات وطبقات معينة هي مستهلكة هذه السلع .

**ثالثاً** : ليس هناك أي دليل على تحسن موقف ميزان المدفوعات نتيجة لسياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات . هذه النتيجة لا تتعلق فقط بالمدى القصير ولكنها فيما يبدو النتيجة أيضاً في المدى الطويل . فلم يترتب على سياسة إحلال الواردات تخفيض الواردات ولانسبة الواردات إلى الناتج القومي الاجمالي . بل في كثير من الحالات زادت الواردات بشكل ملحوظ [١] . ويرجع ذلك إلى أمرين . أما الأمر الأول فيرجع إلى أن هيكل الحماية السائد ( الذي تعتمد عليه سياسة إحلال الواردات ) بتحريره للواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية ، بالإضافة إلى إستخدام سعر الصرف المرتفع الذي يؤدي إلى تخفيض أثمان الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية يؤديان إلى تشجيع إقامة تلك الصناعات ذات محتوى الواردات المرتفع [٢] أي تلك الصناعات التي ترتفع فيها نسبة الواردات إلى الوحدة من الناتج . أما الأمر الثاني فيتعلق بكيفية حساب الوفر في النقد الاجنبي المترتب على سياسة إحلال الواردات . فقد جرى العرف عند تقييم اثر المشروع في توفير النقد الاجنبي فإن الحساب يتضمن فقط الوفر الناتج عن عدم استيراد السلعة النهائية التي كان يتم إستيرادها من قبل والذي يقوم المشروع الآن بانتاجها . فإذا كنا مثلا نستورد كل عام ما قدره ثلاثة الاف سيارة بحيث أن ثمن السيارة الف جنيه استرليني فإن الوفر الناتج عن انشاء مشروع للسيارات هي ٣٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني .ولقدأدت هذهالطريقة

---

(١) Sheahan, J.B. « Imports, Investment and Growth : Colombia expense since 1950 », in Development Policy — Theory and Practice (edit) G. Popunek, Harvard University Press, 1968, p. 120.

أنظر أيضاً د. عمرو محي الدين « التنمية الإقتصادية في ج.ع.م في اطار إقتصاد الحرب » مجلة مصر المعاصرة ابريل سنة ١٩٦٨ .

(٢)

في حساب استخدام المشروع للنقد الاجنبي ( أي للواردات ) إلى زيادة الواردات وزيادة الطلب على النقد الأجنبي نتيجة لسياسة إحلال الواردات . ذلك أن المهم هو حساب صافي اثر المشروع على إستخدام النقد الأجنبي . ومن ثم يجب أن ندخل في الاعتبار ليس فقط الواردات من المعدات والآلات ( الاستثمار ) اللازم عند انشاء المشروع بل يجب أن ندخل في إعتبارات الواردات من السلع الوسيطة ( مستلزمات الانتاج ) اللازمة لتشغيل المشروع طوال حياته . وحيث أنه في كثير من الأحيان تكون الطاقة الانتاجية للصنـــاعة المحلية التي تحل محل الواردات اكبر بكثير من حجم الواردات السنوية من السلعة النهائية التي كنا نستوردها من قبل فإن تشغيل هذا المشروع سوف يؤدي إلى طلب على الواردات من ثم على النقد الأجنبي سنوياً تفوق حجم الواردات من السلعة النهائية التي كنا نقوم باستيرادها من قبل [1] .

كذلك تؤدي سياسة إحلال الواردات ، إلى زيادة اعتماد الاقتصاد القومي على الو اردات [2] . بمعنى أن تزداد نسبة القيمة المضافة المحلية التي تعتمد على الواردات. فالتصنيع عن طريق إحلال الواردات بالشكل السابق يؤدي إلى تغير هيكل الواردات بحيث تخفض نسبة الواردات من السلع الاستهلاكية وتزداد نسبتها من السلع الوسيطة والرأسمالية . ويترتب على ذلك أن وجود مثل هذه الأنواع الجديدة من الواردات يعتبر حاسماً لسير عجلة الانتاج وسير النشاط

---

(١) ذلك أننا اذا كنا نستورد سنوياً ثلاثة أو أربعة آلاف سيارة فان المصنع الذي ننشأه محلياً لانتاج السيارات ( نتيجة لعدم تجزئة رأس المال – سوف يقوم على نطاق معين للانتاج وليكن مثلا ٢٠ ألف سيارة وبالتالي فان إستيراد قطع الغيار ومستلزمات الانتاج سنوياً لانتاج هذا الحجم قد يتخطى في قيمته قيمة الواردات من السلعة النهائية ( السيارات ) التي كنا نستوردها من قبل .

(٢) الا أنه يمكن القول ان إحلال الواردات لا يؤدي فقط إلى زيادة الطلب على الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية ولكنه يؤدي إلى زيادة الميل للاستيراد في الدول النامية نتيجة لزيادة متوسط الدخل الفردي المصاحب لعملية التصنيع . ويؤكد هذا بصورة خاصة ما سبق أن أشرنا إليه من أن تقييد الواردات يؤدي إلى اعادة توزيع الدخل القومي لصالح المناطق الحضرية واصحاب الدخل المرتفع الذي يتميز نمط إستهلاكهم بارتفاع محتوى الواردات فيه . ٣

الاقتصادي . فطالما أن الاقتصادي القومي كان يستورد سلعاً نهائية فقط فإن الأثر الوحيد المترتب على عدم القدرة على الحصول على هذه السلع هو انخفاض مستوى المعيشة لبعض الأفراد نتيجة لعدم القدرة على إستيراد هذه السلع . أما اذا قام الاقتصاد بانتاج هذه السلع محلياً ولكن بمساعدة بعض السلع الوسيطة والمواد الأولية المستوردة وقطع الغيار .. الخ فإن عدم القدرة على استيراد هذه السلع في بعض الأحيان سوف يترتب عليه ظهور الطاقة العاطلة ، توقف الانتاج ، ظهور البطالة ومن ثم انخفاض الانتاج والدخل من الصناعة المحلية . « فإذا لم نستطيع إستيراد ما قيمته الف دولار من القمصان الجاهزة فإن الأثر المترتب على ذلك هو عدم قدرة حصول البعض على القمصان وبالتالي انخفاض الاستهلاك من القمصان . أما إذا لم نستطع إستيراد ما قيمته ٥٠٠ دولار من مادة السليلوز التي تستخدم في صناعة القمصان فإن الأثر سوف يكون مختلفا تماماً » .[(١)]

وهكذا يترتب على سياسة إحلال الواردات بالنمط السابق الاشارة إليه إلى إنخفاض مرونة[(٢)] الواردات وعدم القدرة على المساس بأي بند من بنودها . ويترتب على هذا الجمود في الواردات أن تتزايد النفقة المحلية ، ممثلة بالدخل الضائع ، نتيجة لأي إنخفاض محدد في الواردات . ويتمثل هذا الجمود في هيكل الواردات في أن المساس بالواردات من السلع الاستثمارية سوف يترتب عليه انخفاض معدل زيادة الطاقة الانتاجية ، كذلك فإن المساس بالواردات من السلع الوسيطة سوف يترتب عالية عدم القدرة على تشغيل الطاقة الانتاجية تشغيلا كاملا[(٣)] .

---

(١) G.C. Winston : « A Preliminary Survey of Import-Substitution », Pakistan Development Review, vol. VII, No. 1, Spring 1967, p. 109.

(٢) Flexibility of Imports.

(٣) نتيجة لنمط التصنيع عن طريق إحلال الواردات للسلع الاستهلاكية تظهر طاقة إنتاجية كبيرة جد

**رابعاً** : يترتب على سياسة إحلال الواردات بالنمط السابق وباستخدام الادوات السابق الإشارة إليه إلى الإسراف في إستيراد المعدات والآلات ومكونات الاستثمار ومن ثم خلق طاقة إنتاجية تتخطى القدرة الاستيعابية للسوق المحلي . . كذلك يترتب عليها إرتفاع الكثافة الرأسمالية [٢] في صناعات إحلال الواردات مما ينتج عنه عدم قدرة هذه الصناعات على خلق فرص كافية للعمالة . أي أن أثارها على العمالة يكون ضئيلاً .

فطالما أن السلع الاستهلاكية التي نرغب في إنتاجها محلياً تتمتع بمظلة واقية من الحماية مما يعني إرتفاع أسعارها وزيادة ربحية الاستثمار فيها ، وفي نفس الوقت تنخفض التعريفة بل تكاد تختفي بالنسبة للسلع الرأسمالية ( المعدات والآلات ) فإن هذا يمثل دافعاً للاسراف في الاستثمار في هذه الصناعات والاسراف في استيراد المعدات والآلات اللازمة لهذه الصناعة . ويدعم من هذا الاتجاه استخدام سعر الصرف المغالى فيه الذي يعكس قيمة عالية للعملة المحلية ( أعلى من قيمتها الحقيقية ) مما يترتب عليه تخفيض قيمة الواردات من السلع الرأسمالية بأقل من قيمتها الحقيقية ( لو أن سعر الصرف كان يعكس القيمة الحقيقية للنقد الأجنبي ) . ويؤدي هذا إلى الاسراف في الاستثمار في هذه الصناعات وبالتالي وجود طاقة إنتاجية أكثر مما يمكن أن يستوعبها السوق المحلي .

كذلك فإن إستخدام سعر للصرف يعكس قيمة للعملة المحلية أعلى من

---

— في المراحل النهائية للحماية الإنتاجية وطاقة إنتاجية ضئيلة جداً في المراحل الوسيطة. هذا الإختلال يترتب عليه زيادة الواردات من مستلزمات الانتاج ( السلع الوسيطة ) أكثر مما هو متوقع . وبالتالي حينما لا يكون النقد الاجنبي المخصص لاستيرادها متاحا فانه يترتب على ذلك ظهور الطاقة العاطلة . والواقع أنه يزيد من خطورة جمودهيكل الواردات اذا كانت الزراعة المحلية عاجزة عن الوفاء باحتياجات الطلب الغذائي مما يترتب عليه تخصيص جزء من حصيلة النقد الأجنبي للواردات الغذائية الأساسية . وهذا الجزء من حصيلة النقد الاجنبي لا يمكن المساس به أيضاً لانه يمس احتياجات اساسية للمواطنين .

قيمتهـا الحقيقية ( التوازنية ) سوف يؤدي إلى إختلال العلاقة بين الاسعار النسبية لكل من رأس المال والعمل لصالح الأول . اذ أن سعر الصرف السائد يتضمن في الحقيقة إعانة لاستيراد المعدات والآلات . وهذا يؤدي إلى تحيز واضح تجاه إختيار الفن الانتاجي كثيف رأس المال . ويترتب على ذلك أنه بجانب إنشاء وحدات إنتاجية طاقتها الانتاجية اكبر مما يمكن أن يتحمله السوق المحلي فإن أثارها في إستيعاب القوى العاملة يكون ضئيلاً للغاية . ولقد أثبتت الدراسات التي أجريت حول اسباب ارتفاع الكثافة الرأسمالية للفنون الانتاجية المستخدمة ومن ثم انخفاض قدرتها على استيعاب القوى العاملة إنما يعود أساساً إلى إختلال العلاقة بين الأسعار النسبية لعوامل الانتاج ( رأس المال والعمل ) نتيجة لسياسة الحكومة وبصورة خاصة سياسة سعر الصرف السائدة [1] .

**خامساً** : إن أحد النتائج الأساسية لسياسة إحلال الواردات هو أن إحلال الواردات يؤدي إلى مزيد من إحلال الواردات . ويعني هذا أنه بعد انتهاء المرحلة الأولى من إحلال الواردات ( السلع الاستهلاكية ) ، لا بد أن ينتقل الاقتصاد القومي إلى المرحلة الثانية وهي إنشاء الصناعات الوسيطة والرأسمالية . إلا أن خبرة التصنيع للدول التي اتبعت أسلوب إحلال الواردات قد تجمدت جميعها عند المرحلة الأولى بحيث ظهر فيها جميعاً ما يمكن أن يسمى بمصيدة المرحلة الأولى ، الا وهو عدم قدرة الهيكل الصناعي إلى الانتقال إلى المراحل السابقة للانتاج الا وهو انشاء الصناعات الثقيلة والوسيطة . ويرجع ذلك إلى عدة عوامل . فجزء كبير من حصيلة النقد الأجنبي موجه للواردات من السلع الوسيطة اللازمة لتشغيل الطاقة الانتاجية للصناعات القائمة . كذلك فإن المنتج المحلي الذي تعود على الاعتماد على مستلزمات الانتاج المستوردة سوف يقاوم

---

(١) W.G. Tyler. « Labour Absorption with Import-Substitution Industrialisation », an examination of Elasticities of substitution in the Brazilian manufacturing Oxford Economie papers 1972, pp. 91-103. See Also, K. Griffin & J. Enos, op. cit., p. 223.

إنتاج مثل هذه المستلزمات محلياً لعدم ثقته في إمكانية وصولها إلى نفس الجودة . الا أن السبب الهام والأساسي الذي يحول دون الانتقال إلى المراحل السابقة للإنتاج هو وجود التعريفة العالية لحماية الصناعات الاستهلاكية التي انشئت في المرحلة الأولى في نفس الوقت الذي تنخفض فيه التعريفة أو تكاد تختفي بالنسبة للواردات من المستلزمات اللازمة لهذه الصناعة ، أضف إلى هذا وجود سعر صرف تفضيلي للواردات من هذه المستلزمات . وبالتالي كلما زاد الفارق بين مستوى الحماية الممنوح للصناعة المحلية الاستهلاكية وذلك المستوى الممنوح للواردات من مستلزمات الانتاج اللازمة لها كلما زاد إعتماد معدل الارباح على عدم إنتاج هذه المستلزمات محلياً [١] . ذلك أنه من المعقول أن نتصور أن صناعات السلع الوسيطة أو الثقيلة إذا قمنا بانشائها محلياً لا بد وأن نتمتع بنفس مستوى الحماية الذي تتمتع به الصناعة التي حلت محل الواردات في المرحلة الأولى ( الصناعة الاستهـــلاكية ) . ولا شك أنه من المشكوك فيه أن تحصل صناعات المرحلة الأولى على تعريفة إضافية على منتجاتها لتعويضها عن زيادة النفقات ( نفقات إنتاجها نتيجة لحصولها على مستلزمات الانتاج بثمن أعلى الآن ) . كذلك من المشكوك فيه إمكانية محاولة نقل هذه الزيادة في النفقات إلى المستهلك دون أن تواجه الصناعة خطر انخفاض حجم المبيعات [٢] . بمعنى آخر أنه اذا كان المنتج المحلي للسلعة الاستهلاكية يعتمد على مستلزمات إنتاج ( سلع وسيطة ) مستوردة أو سلع رأسمالية مستوردة وأصبح مجبراً الآن على إستخدام مستلزمات الانتاج المحلية التي يتم إنتاجها بنفقة عالية ، فإن ذلك سوف يترتب عليه إرتفاع نفقات إنتاجه . يترتب على ذلك أنه عند مستوى التعريفة السائد ، فإن الحماية الممنوحة للقيمة المضافة للصناعة الاستهلاكية سوف تنخفض . ومن ثم فإن الحفاظ على نفس مستوى الحماية السابقة في ظروف الانتاج الجديدة

---

(١) D. Hirschman : « The Political Economy of Import-Substitution », op. cit., p. 18, Alan Bruton, « Import-Substitution..., op. cit., p. 130.

(٢) فالصناعة الاستهلاكية المحلية التي حلت محل الواردات بالرغم من تسهيل الواردات من السلع

للصناعة الاستهلاكية يقتضي رفع مستوى التعريفة ( الحماية ) [1] . وهذا يدفع النفقات في هذه الصناعة إلى أعلى وبالتالي يعوقها عن دخول مجال التصدير .

**سادساً** : لا تؤدي سياسة إحلال الواردات إلى عدم قدرة الهيكل الصناعي على الانتقال للمرحلة الثانية وإنشاء الصناعات الوسيطة والثقيلة فقط ولكنها تؤدي إلى عرقلة تحول الصناعات التي حلت محل الواردات إلى التحول إلى مجال التصدير ، بل يصبح هذا الأمر صعباً للغاية . ولا يرجع هذا فقط إلى الحماية الجمركية السائدة ولكن يرجع أيضاً إلى أن هذه الحماية تكون ممزوجة دائماً بالرقابة على الصرف وبفرض سعر صرف مغالى فيه [3] ( أعلى من سعر التوازن ) يعكس قيمة عالية للعملة المحلية أعلى من قيمتها الحقيقية وقيمة منخفضة للنقد الأجنبي أقل من قيمته الحقيقية [2] . ويعني فرض سعر صرف مرتفع أن الدخل الحقيقي من الصادرات التقليدية الأولية سوف يكون أقل

---

الوسيطة والرأسمالية لها تعمل عند مستوى مرتفع من النفقة وبالتالي مستوى منخفض من الكفاءة الانتاجية . ومن ثم فإن ارتفاع مستوى التعريفة وانشاء الحماية الكاملة للصناعة الوسيطة محليا سوف يؤدي إلى ارتفاع نفقات هذه الصناعات الاستهلاكية بشكل ملحوظ .

(١) H.J. Bruton : « Import-Substitution strategy..., op. cit., p. 130.

(٢) Over-valued Exchange Rate

(٣) تبدو هناك عدة أسباب رئيسية وراء سيادة سعر الصرف المرتفع. أولا : معدلات التضخم في المستويات العامة في الاسعار في الدول النامية أعلى منها في الدول المتقدمة ، أضف إلى هذا عدم قبول الدول النامية وترددها في تطبيق اسلوب تخفيض العملة **Devaluation** لأسباب سياسية وحجج اقتصادية متعددة . أما السبب الثاني فهو الادعاء بأن الطلب العالمي على المواد الأولية ( الصادرات الأساسية للدول النامية ) غير مرن ومن ثم فان تخفيض سعر الصرف سوف يترتب عليه تخفيض اسعار المواد الأولية وهي المصدر الأساسي لحصيلة النقد الأجنبي دون أن يترتب على هذا التخفيض زيادة الصادرات . أما السبب الثالث فهو أن سعر الصرف المرتفع يؤدي إلى تخفيض قيمة الواردات ( قيمة منخفضة لا تعكس النفقة الحقيقية من وجهة نظر الاقتصاد القومي للحصول على هذه الواردات ) وهذا يؤدي إلى إعانة الحكومة لتلك الواردات التي ترغب في تشجيعها وهي الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية . أنظر
I. Little, T. Scitovisky, M. Scott, op. cit., p. 67.

بكثير من الدخل الممكن الحصول عليه لو أن سعر الصرف السائد هو سعر الصرف التوازني أو سعر صرف أقل من سعر التوازن . كذلك فإنه في نفس الوقت فإن سعر الصرف المرتفع يؤدي كما سبق القول إلى الحصول على الواردات بأسعار منخفضة ( بالعملة المحلية ) . وبما أن السلع الوسيطة والرأسمالية المستوردة تتمتع بمركز تفضيلي فإن سعر الصرف يعمل في الأساس كآلية يتم عن طريقها إعادة توزيع الدخل من قطاع الصادرات التقليدية إلى الصناعات الجديدة . كذلك فإن سعر الصرف المرتفع يعمل في نفس الوقت كعائق لتصدير ناتج هذه الصناعات الجديدة (١) .

ويؤدي سعر الصرف المرتفع إلى إعاقة دخول الصناعات الجديدة . ( الصناعات التي حلت محل الواردات ) مجال التصدير . إذ من شأنه رفع أسعار الصادرات من الصناعات الوطنية نسبة إلى اسعار السلع الدولية المنافسة (٢) . ففي ظل سعر الصرف السائد تظهر المنتجات الأجنبية منخفضة الثمن كما يبدو المنتج الأجنبي وكأنه يعمل بكفاءة أعلى من كفائته الحقيقية . كما تظهر المنتجات الصناعية المحلية بثمن مرتفع . وتبدو الصناعات المحلية وكأنها تعمل بكفاءة منخفضة عن كفائتها الحقيقية (٣) .

**سابعاً** : يؤدي معدل الحماية المرتفع لصناعة معينة إلى ارتفاع دخلها ، الا أنه قد يؤدي من ناحية أخرى إلى انخفاض كفائتها الانتاجية . وتشير خبرة

---

(١) A. Hirschman, « The political Economy of Import-Substitution..., op. cit., p. 27.

(٢) I. Little, T-Scitovisky, M. Scott, op. cit., p. 69.

(٣) الواقع أن هيكل الحماية السائد بالاضافة إلى سعر الصرف المرتفع يترتب عليه أن نمط توزيع الموارد محلياً الذي ينتج عنه يؤدي إلى أن القيمة الحقيقية للموارد المطلوبة لتوفير وحدة من النقد الأجنبي اكبر من تلك اللازمة للحصول على وجوه واحدة من النقد الأجنبي عن طريق توسع الصادرات . أنظر

J. Power, « Import-Substitution as an Industrialisation Strategy..., p. cit., p. 171.

كثير من الدول النامية في تطبيق إستراتيجية التصنيع عن طريق إحلال الواردات إلى انتشار مستوي الكفاءة الانتاجية المنخفض للصناعات التي تعيش فترة طويلة في ظل هذه المظلة الواقية من الحماية . حقيقة أن أحد الحجج الأساسية لفكرة الصناعة الوليدة والحماية المطلوبة لها هو أن الصناعة الجديدة تفتقد إلى الخبرة والكفاية التي تتمتع بها الصناعات المنافسة على المجال الدولي ومن ثم فهي في حاجة إلى فترة من التعلم واكتساب المهارة والخبرة التنظيمية الكافية التي تمكنها من الوقوف على أرض صلبة تجعلها قادرة على المنافسة ومن ثم فهي تحتاج إلى الحماية خلال فترة التعليم واكتساب الخبرة . الا أنه في أغلب الأحيان تتحول هذه الحماية إلى حماية دائمة هدفها وقاية صناعات ومنشآت غير كفء إنتاجياً .

فقد يترتب على هيكل الحماية الذي سبق شرحه أن ينشأ تحت مظلته سوقاً صناعياً تسوده المؤسسات الصناعية الاحتكارية أو إحتكار القلة مما يترتب عليه ضعف الحافز على العمل على رفع الكفاءة الانتاجية أو التقدم التكنولوجي . فالارباح العالية الناتجة عن الحماية في هذه الحالة لا تعكس مستوى مرتفع للكفاءة الإنتاجية ولكنها تعكس موقفاً إحتكارياً في السوق [1] .

وحتى في تلك الحالات التي يترتب فيها على إرتفاع معدل الارباح نتيجة للحماية دخول منافسين جدد إلى مجال الانتاج ، بل أحياناً قد تقوم الحكومة بتشجيع هذه المنافسة ، فإن هذه المنافسة ليس من شأنها رفع مستوى الكفاءة الانتاجية [2] . ذلك أن المنافسة بين المنتجين المحليين ، في ظروف تمتنع فيه المنافسة الأجنبية كلية ، قد تؤدي إلى انخفاض الارباح عن طريق رفع نفقات

---

(١) J Power, op. cit., p. 191.

(٢) ولذا يرى البعض أن الحماية عن طريق الأعانة لهذه الصناعات الجديدة أكثر فعالية واقوى إثراً من التعريفة . ذلك أن الاعانة تظل دائماً سيفاً مسلطاً على الصناعة حتى ترفع من مستوى كفاءتها الانتاجية . ذلك أن الحكومة تستطيع ايقاف الاعانة في أي وقت كما تستطيع أن تعلن من البداية أن الاعانة موقوتة بمدى زمني معين .

الانتاج . ويتأتى ذلك عن طريق الفقد والضياع الذي ينشأ عن المنافسة من خلال زيادة عدد الوحدات الانتاجية التي يحصل كل منها على نصيب ضئيل من السوق ومن ثم يكون غير قادر على إستغلال طاقته الكاملة وبالتالي تسود الطاقة العاطلة هذه الصناعة . ولعل مثل صناعة السيارات في شيلي مثل واضح على هذا . [1]

والدلائل على انخفاض الكفاءة الانتاجية واضحة والامثلة على ذلك متعددة . ولا يجب أن يتبادر إلى ذهن البعض أن إنخفاض الكفاءة الانتاجية تسود في صناعات إحلال الواردات المملوكة ملكية حكومية فقط . بل على العكس فالصناعات المملوكة ملكية خاصة وقامت على اساس إحلال الواردات في ظل هيكل من الحماية يتشابه مع ما سبق الإشارة إليه تسودها مستويات الكفاءة الانتاجية المنخفضة [2] . فانخفاض الكفاءة ليس سمة من سمات المشروعات الحكومية .

**ثامناً** : تؤدي سياسة إحلال الواردات بالنمط السابق الاشارة إليه إلى خلق هيكل للانتاج يجعل من الصعب إستخدام طاقته الانتاجية الكاملة دون إنسياب ضخم لرؤوس الأموال من الخارج . والقضية هنا واضحة تماماً . ذلك أنه قبل بناء ( أو شراء ) السلع الرأسمالية ، فإن الإختيار يكون متاحاً بين فنون إنتاجية مختلفة وبين إختيار نوع السلعة المنتجة ( الهيكل السلعي ) [3] ، ولكن

---

(١) اذ ترتب على الحماية التي أعطيت لصناعة السيارات في شيلي أن دخل مجال الصناعة حوالي عشرين — مشروعاً بلغ انتاجهم في سنتي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ حوالي ٨٠٠٠ سيارة بمعدل ٤٠٠ سيارة للمنشأة الواحدة بطبيعة الحال هذا المستوى للإنتاج لم يمكن المشروعات العاملة في الصناعة من الاستفادة من مزايا وفورات النطاق . ومن المعروف أن وفورات النطاق في صناعة تجميع السيارات تلعب دوراً هاماً حتى مستوى إنتاج ٢٠٠,٠٠٠ سيارة سنوياً . أنظر

L. Johnson : « Problems of Import-Substitution : The chilean automobile Industry, » Economic Development and cultural change. January 1967, pp. 81-88.

(٢) للتعرف على انخفاض الكفاءة الانتاجية لدى القطاع الخاص في ظل استراتيجية إحلال الواردات انظر I. Little, T-Scitovisky, M. Scott, op. cit., pp. 93.

(٣) Product Mix.

بعد بناء رأس المال واختيار السلعة المنتجة فإن كل منهما يصبح معطاة لا يمكن التغيير فيهما . ولقد سبق الإشارة إلى أن سياسة إحلال الواردات وهيكل الحماية المرتبطة بها ( بما فيها سياسة الرقابة على الصرف وسعر الصرف ) تؤدي إلى تخفيض أثمان الواردات ( بصفة خاصة السلع الرأسمالية ) أقل من تكلفة إنتاج الصادرات اللازمة لشراء هذه الواردات. كذلك تؤدي هذه السياسةإلى الحماية الكاملة من المنافسة الأجنبية . في مثل هذا الموقف فإن هناك دوافع قوية سواء من جانب المستثمرين أو المخططين إلى إختيار تلك التوليفة من السلع وذلك الفن الإنتاجي اللازم لانتاجها بحيث لا يتلائم هذا الإختيار مع الوفرة النسبية للموارد . ولقد سبق أن أشرنا أيضاً إلى أن هيكل الحماية السائد بالاضافة إلى سياسة سعر الصرف تؤدي إلى أن ثمن رأس المال ( السلع الرأسمالية ) لا يعكس الندرة النسبية لرأس المال ولا النفقة الإجتماعية له . وبما أن أسعار العمل السائدة في الدول النامية دائماً أعلى من نفقته الإجتماعية . فإن سياسة إحلال الواردات تؤدي إلى التحيز تجاه إختيار الفن الانتاجي كثيف رأس المال بل وإلى الاسراف في إستخدامه .

يترتب على ما سبق أن ينشأ نتيجة لذلك هيكل إنتاجي لا يعمل بكفاءة إلا بالارتفاع المستمر في الواردات من مستلزمات الانتاج ( السلع الوسيطة ) . وبما أن سياسة سعر الصرف السائدة كما سبق القول تعوق نمو الصادرات ، فإنه ينتج عن ذلك عدم كفاية حصيلة الصادرات لسد إحتياجات الواردات ونشوء العجز في ميزان المدفوعات . وهكذا تنشأ الحاجة المستمرة للواردات من السلع الوسيطة لتشغيل الطاقة الانتاجية القائمة . ويترتب على الإختلال او النقص في هذا النوع من الواردات نشوء الطاقة الانتاجية العاطلة على نطاق واسع [1] . وهكذا تنشأ الحاجة المستمرة إلى رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل

(١) لدراسة الطاقة العاطلة في الاقتصاد المصري أنظر :
M.A. Mongi & M.M. Hanafi. « Labour Absorption in the Egyptian Economy », I.N.P. Cairo, 1972, pp. 90-93.

الواردات الوسيطة لتشغيل الطاقة الانتاجية .

وتقوم الحاجة إلى إنسياب رؤوس الأموال الاجنبية والمعونة الخارجية في هذه الحالة على أساس أن الطاقة العاطلة السائدة إنما نشأت عن الإختناق موارد النقد الأجنبي . يترتب على ذلك أن المعرنة الأجنبية سوف تمكننا من القضاء على هذا الإختناق وتشغيل الطاقة العاطلة مما يؤدي إلى زيادة الانتاج بمعدلات سريعة [1] . الا أنه يجب التأكيد في هذا الصدد إلى أن المعونة الخارجية التي يترتب على إنسيابها الحصول على مستلزمات الإنتاج اللازمة سوف تزيد الأمرَ سوءاً بدلاً من تقديم حلول ناجعة . ذلك أن المعونة الخارجية سوف تؤدي إلى أن يظل يعمل الاقتصاد القومي في ظل هيكله الانتاجي السائد وهو كما سبق القول هيكل إنتاجي مختل . فالمعونة الخارجية في هذه الحالة سوف تستخدم لتساعد الاقتصاد القومي على أن يعيش في ظل السياسات التي خلقت في الاساس هذا الإختناق [2] . وبالتالي فإن المعونة الأجنبية في هذه الحالة تحول دون تصحيح هذا الإختلال الهيكلي في بنيان الانتاج الصناعي [3] . ومن هنا فإنه يجب علينا أن نفرق بين المعونة التي تساعد الاقتصاد القومي على أن يعيش ويستمر يعيش في ظل الإختلالات وبين تلك المعونة التي تساعد على تصحيح مصادر هذه الإختلالات من جذورها .

---

وتشير هذه الدراسة أنه في المتوسط يمثل نقص السلع الوسيطة اكثر من ٣٠ ٪ اسباب الطاقة العاطلة في مصر وإن كانت تصل هذه النسبة إلى ٦٠ ٪ في الصناعات الكيماوية و ٥٠ ٪ في الصناعات الهندسية والمعدنية . للتعرف على حجم الطاقة العاطلة في عدة بلدان أخرى نامية وأسبابها أنظر

(١) H. Chenery & M. Straut. « Foreign assistance and Economic Development », American Economic Review, June 1966,

(٢) H. Bruton. « Import-Substitution Strategy..., op. ci., p. 13.

(٣) H. Bruton, « The Two Gap approach to Aid and Development », American Economic Review 1969

**تاسعاً** : هناك خطورة الا تؤدي سياسة إحلال الواردات في الأجل الطويل إلى زيادة الادخار والاستثمار كما هو متوقع بل على العكس فهذه الاستراتيجية تتضمن عوامل كامنة تتفاعل لدفع الاستهلاك للزيادة. فالرأي السائد دائماًبالنسبة لسياسة إحلال الواردات هو أنها عن طريق إغلاق السوق المحلي أمام المنتج المحلي وعن طريق تغيير معدلات التبادل التجاري الداخلية لصالح القطاعات المتمتعة بالحماية وضد صالح القطاعات غير المتمتعة بالحماية فإنما تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي لصالح القطاعات الأولى ( الصناعات الاستهلاكية المحلية ) مما يترتب عليه زيادة الادخار والاستثمار .

الا أن البعض يقف موقفاً معارضاً من هذا الرأي ويرى أن احلال الواردات للسلع الاستهلاكية النهائية سوف يؤدي في المدى الطويل إلى انخفاض المدخرات[1] وليس ارتفاعها . فالتحيز تجاه إنتاج سلع الاستهلاك بدلاً من الصناعات التصديرية أو سلع الاستثمار سوف ينعكس في صورة زيادة إستهلاك السلع الاستهلاكية . فإذا عجزت الواردات من السلع الاستهلاكية عن الانخفاض فإن الحجم المطلق للادخار سوف يبقى على ما هو عليه إلا أن نسبته إلى الدخل القومي سوف تتناقص باستمرار . ويعني هذا منطقياً أن التصنيع اذا كان يهدف إلى زيادة معدل النمو عليه أن يتوجه اما إلى مجال الصادرات أو مجال صناعات الإستثمار .

إلا أن هذا الرأي قد لا يكون سليماً في المراحل الأولى لإحلال الواردات . ذلك أنه في هذه المرحلة سوف يتوازن إنتاج السلع الاستهلاكية محلياً مع انخفاض الواردات من السلع الاستهلاكية ومن ثم سوف تزداد المدخرات بصورة مطلقة وكنسبة من الناتج القومى . الا أنه إذا إمتدت واستمرت عملية إحلال

---

(١) أنظر في هذا الرأي

J. Power, « Import-Substitution as an Industrialisation strategy, » op. cit., pp. 192-195.

الواردات للسلع الاستهلاكية . فانه قد ينشأ نوع من التسيب في الاستهلاك يدفع اليه الاستمرار في عملية احلال الواردات للسلع الاستهلاكية . ويرجع هذا التسيب في الاستهلاك إلى سببين . أما السبب الأول فهو انخفاض تلك النسبة من الاستهلاك التي كانت مقيدة عن طريق قيود الواردات أما السبب الثاني فهو إعادة توزيع الدخل القومي من الحكومة ( عن طريق انخفـــاض حصيلة ايرادات التعريفة الجمركية ) وبالتالي الادخار العام إلى أصحاب الدخول في الصناعات الجديدة ( الذين يحتمل الا يكون لديهم نفس الميل للادخـــار كالحكومة ) .[1]

كذلك في نفس الوقت يؤدي توسع صناعات السلع الاستهلاكية إلى الزيادة السريعة في الطلب على الواردات من المواد الأولية ، قطع الغيار ، والمعدات والآلات . وتؤدي التطورات سالفة الذكر إلى نقل مركز الإهتمام والرقابة من الاستهلاك إلى الضرائب والواردات من مستلزمات الانتاج للصناعات الجديدة . فإذا زادت الرقابة والقيود على الواردات من مستلزمات الانتاج فإنه سوف تظهر الطاقة العاطلة في الصناعات الجديدة . وبالرغم من أن هذه النتيجة إنمـــا تعود إلى نمط غير سليم لتوزيع الموارد ادى إليه هيكل متحيز للحماية ، الا أن الضغوط تؤدي دائماً إلى السماح بالواردات المطلوبة لتشغيل الطاقة الانتاجية . ذلك أن وجود الطاقة العاطلة يخلق ضغوطاً لزيادة الاستهلاك . فطالما أن الطاقة لانتاج السلع الاستهلاكية موجودة وقائمة فإنه من السخف عدم إستخدامها . بل إن الطاقة العاطلة السائدة تمثل سبيلاً سهلاً لزيادة الانتاج . الا أن إستخدام الطاقة العاطلة لزيادة إنتاج السلع الاستهلاكية يتطلب من ناحية أخرى زيادة الاستهلاك لاستيعاب هذه الزيادة في الانتاج . وهذا يعني عدم فرض ضرائب للحد من الإستهلاك . بل تذهب الحكومات التي تقع في هذه المصيدة إلى زيادة التسهيلات الائتمانية للإستهلاك مثل تسهيل البيع بالتقسيط ومنح قروض وسلفيات بشروط سهلة للعاملين والموظفين لاغراض

(١) J. Power, op. cit., p. 194, Also K. Griffin & Enos, op. cit., p. 221.

الاستهلاك . ويترتب على ذلك كله انخفاض معدل الادخار عما كان يمكن أن يصل إليه .

وهكذا فإن أحد الواجبات الأساسية لرجال التخطيط هو تقرير الحد الذي عنده يترتب على زيادة الانتاج من السلع الاستهلاكية انخفاض معدل الادخار وليس انخفاض الواردات . فإذا عجز المخططون عن تقرير هذا الحد بدقة كافية فإنهم قد يواجهون بحقيقة أن التقدم في التصنيع عن طريق إحلال الواردات للسلع الاستهلاكية لا يؤدي إلى توفير النقد الأجنبي ولا يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو .

## ملاحظات على إستراتيجية إحلال الواردات

يتضح مما سبق أن إستراتيجية التصنيع عن طريق إحلال الواردات تؤدي في التطبيق إلى نتائج غير مرغوب فيها . فهيكل الحماية الذي تستند اليه سياسة إحلال الواردات يؤدي إلى تحيز واضح تجاه صناعات التصدير وإلى التصنيع في المراحل الأولى للانتاج ( أي الصناعات الثقيلة والوسيطة ) . بل تؤدي سياسة إحلال الواردات بالنمط السابق شرحه إلى تحيز واضح تجاه إقامة الصناعات الاستهلاكية غير الضرورية وتلك الصناعات التي تزداد فيها كثافة الاعتماد على الواردات . كذلك فإن التطورات التي تظهر في المرحلة الاولى تخلق ظروف تجعل من الصعب الانتقال إلى المرحلة الثانية وهي الاتجاه نحو التصدير أو انشاء الصناعات الثقيلة والوسيطة . ويؤدي نمط إحلال الواردات السابق إلى زيادة إعتماد الاقتصاد القومي على الواردات . ويخلق هذا النمط تحيز واضح تجاه الكثافة الرأسمالية العالية للفنون الانتاجية المطبقة مما يحمل خطورة سيادة الطاقة الانتاجية العاطلة ، كذلك يجعل القدرة الاستيعابية للعمالة للقطاع الصناعي ضعيفة مما يترتب عليه عدم مساهمة القطاع الصناعي في حل مشكلة البطالة الظاهرة والمقنعة في الدول النامية . ويتضمن نمط إحلال الواردات السابق

خطورة إحتمال زيادة مستوى الاستهلاك وبالتالي انخفاض معدل الادخار عما كان مخططاً له .

إلا أن هذه النتائج السابقة لا تعني أننا نقف موقفاً معارضاً وناقداً من إستراتيجية احلال الواردات. وفي حقيقة الأمر ليس هناك من عيب ذاتي في سياسات التصنيع عن طريق إحلال الواردات . كل ما في الأمر أننا نقف موقفاً معارضاً من نمط معين وسياسة معينة للتصنيع عن طريق إحلال الواردات . وهو النمط الذي طبق ، للأسف في معظم الدول النامية . وهو ذلك النمط القائم على هيكل للحماية متحيزاً تحيزاً مسرفاً فيه لحماية الصناعات الاستهلاكية الأساسية وغير الأساسية مع تحرير استيراد السلع الوسيطة وأدوات الاستثمار . ومن ثم فإن الانتقاد هنا موجه إلى الأدوات والوسائل التي تستخدمها إستراتيجية إحلال الواردات ونمط التصنيع الخاص الذي ينتج عنه . ان النتيجة لدراسة هذه الاستراتيجية للتصنيع بالنمط الذي سارت عليه لا تقدم طريقاً سليماً للتنمية ولا مخرجاً من من مشكلة التخلف ولا تستطيع أن تتخطى هذه المشاكل . وهذه نتيجة محزنة للغاية ، ذلك أن مشاكل الدول النامية مشاكل عسيرة سواء من حيث الكم والكيف ، كذلك فإن البدائل لسياسة إحلال الواردات لا تقدم هي الأخرى طريقاً للخلاص . ومن ثم فإن الخلاص هو تعديل نمط إحلال الواردات من جذوره .

ولذا فنحن نرى أن الواجب الأول للمخطط هو إستبعاد الإعتماد على هيكل غير متوازن للحماية مسرفاً غاية الإسراف في تحيزه لحماية الصناعات الاستهلاكية الضرورية والكمالية . إذ يترتب على ذلك خلق نمط للتصنيع الاستهلاكي متوازن افقياً من حيث خدمته لاحتياجات الطلب الاستهلاكي [1] ،

---

(١) اذ يؤدي هذا النمط للحماية إلى خلق نمط للتصنيع متطابق مع ما طالبت به إستراتجية النمو المتوازن . أي هيكل صناعي متكامل أفقياً مع احتياجات الطلب الاستهلاكية النهائي . ( أنظر الفصل السابق ) .

متحيزاً في نفس الوقت ضد إحلال الواردات عن طريق قوى الارتباط إلى الخلف وضد الصادرات . ومن ثم فإن الإهتمام على التوازن الرأسي من الأهمية بمكان من أجل نجاح النمو الصناعي بعد المرحلة الأولى .

ويقترح البعض نظام موحد للتعريفة . وذلك على اساس أن التعريفة في هذه الحالة تقدم الحماية اللازمة ولكنها في نفس الوقت سوف تقلل أثار الحماية الإختلالية على توزيع الموارد ، على أن تقوم الحكومة أو القطاع الخاص بتحديد أولوياتها في ظل هذا النظام الموحد للتعريفة [٢] . ويمكن كبديل لهذه السياسة القيام بإجراء تخفيض كبير في العملة بجانب فرض ضريبة على بعض الصادرات الرئيسية التي يتميز الطالب العالمي عليها بانخفاض مرونته . إذ سوف يترتب على هذه السياسة تخفيض نفقات الدول النامية إلى المستوى السائد عالمياً دون التضحية بحصيلة النقد الاجنبي من الصادرات الأساسية .

والواقع أن الأمر هنا يتعلق باقتصاديات تقوم الحكومة فيها باتخاذ القرارات الاساسية عن طريق اسلوب التخطيط . ومن ثم فإن الحكومة تستطيع أن تحدد أولوياتها وتمنع توجيه الموارد إلى الصناعات الاستهلاكية غير الضرورية ( على أن يصاحب ذلك سياسة لترشيد الاستهلاك ) مع التركيز على التوازن الرأسي حتى المراحل الأولى ( الصناعات الثقيلة ) . وحتى لا تؤثر الحماية الممنوحة لهذه الصناعات في إحتمالات التصدير سواء للصادرات القائمة أو للصناعات الجديدة فإنه يمكن أن يصاحب هذا النظام لاختيار الأولويات مجموعة من السياسات. وتتضمن هذه السياسات إعانات للصادرات من الصناعات التي تم إختيارها طبقاً لنظام الأولويات المعمول به . على أن تكون هذه الإعانات مساوية لمعدل الحماية الممنوحة للصناعة . ويتحدد معدل الحماية والاعانة على اساس القيمة الحالية للميزة النسبية لهذه الصناعات في المستقبل .

أما فيما يتعلق بعدم قدرة صناعات المرحلة الأولى على التحول إلى مجال

---

(١) H. Bruton, op. cit., p. 143.

التصدير فلا مانع يمنعها اذا شاءت دخول مجال التصدير اذا توافرت شروطه . فهناك عديد من الصناعات التي تحولت إلى مجال التصدير بنجاح بعد رسوخ اقدامها في السوق المحلي . وبالرغم من أن الدول الأوربية التي دخلت مجال الثورة الصناعية بعد بريطانيا مثل المانيا وفرنسا واليابان وحديثاً ايطاليا والاتحاد السوفيتي كانت متأخرة إلى حد بعيد عن بريطانيا وكانت الفجوة كبيرة الا أنها استطاعت بنجاح دخول مجال التصدير واكتساب جزء كبير من اسواق الدولة الرائدة الاولى في مجال التصنيع . وفي هذا المجال يجب التركيز على سياسات المشروعات لزيادة ورفع مستوى الانتاجية فيها . ويمكن في هذا الصدد إستخدام اعفاءات ضريبة لتشجيع نمو الانتاجية باعفاء المشروعات التي تحقق نمواً معيناً في الإنتاجية من بعض الضرائب . كذلك يمكن اعطاء إعانات للمشروعات التي تقوم بالبحوث والدراسة حول التسويق الخارجي أو تطوير منتجاتها لمجال التصدير . ويرى البعض استخدام الاعانات بدلاً من التعريفة كوسيلة للحماية على اساس أنها تمثل اداة يمكن بواسطتها دائماً تهديد الوحدات الانتاجية غير الكفء بسحب الاعانة . أما فيما يتعلق بسياسات سعر الصرف فإن لاري Lary يرى استخدام نظام ثنائي لسعر الصرف يتضمن سعر مرتفع للنقد الاجنبي للصادرات والواردات من السلع الصناعية وسعر منخفض للنقد الاجنبي للصادرات من السلع الزراعية على أساس أن هذه السياسة تمثل سياسة مثلى تحقق كافة الاهداف .

على أية حال بالرغم من السياسات السابق إقتراحها فإن الحل الأمثل هو الحل الجذري وهو ذلك الحل المتعلق بتغيير نمط إحلال الواردات ذاته وهذا ما يدعونا إلى مناقشة قضية الإختيار بين الصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة .

---

(١) H. Lary : « Economic Development and the Capacity to Import-National policies, in Lectures on Economic Development. (Istanbul University, 1958).

## سياسات التصنيع الثقيل والخفيف

تطرح مشكلة الإختيار بين الصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة عند تحديد سياسة التصنيع الملائمة للدول النامية ونمط الأولويات المرتبط بهذه السياسة . ولقد سبق أن أشرنا عند الكلام على سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات عن الأضرار الناشئة عن تبني هذه السياسة . وتعود هذه الأضرار إلى الاسراف في التركيز على صناعات سلع الاستهلاك ( الصناعات الخفيفة ) . ولا ترجع هذه الأضرار بطبيعة الحال إلى إعطاء الأولوية للصناعات الاستهلاكية الأساسية ( فهذا أمر لا بد منه ، ذلك أنه لا يمكن التنزول عن الإحتياجات الاساسية للمواطنين ) ولكن ترجع الأضرار إلى أن هذه السياسة تؤدي إلى الاسراف في اقامة الصناعات الاستهلاكية غير الضرورية ذات المحتوى المرتفع للواردات . ويترتب على هذا فقد وضياع في الموارد القومية. كذلك أشرنا من قبل إلى أن سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات عن طريق اعطاء الأولوية لصناعات الاستهلاك يحمل في طياته خطورة انخفاض معدل الادخار والاستثمار في المدى الطويل . وحقيقة الأمر هو أن معدل الاستثمار في المجتمع إنما يتحدد بحجم الطاقة الانتاجية لقطاع صناعات الاستثمار ( الصناعات الثقيلة ) وهذا ما لم ينتبه إليه هؤلاء الذين نادوا باستراتيجية إحلال الواردات مع اعطاء الأولوية للصناعات الاستهلاكية وهذا ما يدعونا إلى مناقشة قضية الاختيار بين الصناعات الثقيلة والخفيفة بعمق .

ولقد طرحت مشكلة الإختيار بين الصناعات الثقيلة والخفيفة في الأدبيات الاقتصادية السائدة بطريقة خاطئة . فتشير الكتابات الاقتصادية السائدة إلى أن هناك نمطين للنمو ... نمط النمو الرأسمالي ونمط النمو الاشتراكي . أما النمط الأول فهو نمط التصنيع الذي ساد في دول أوربا الصناعية ويندفع هذا النمط تحت تفاعل القوى التلقائية للسوق وينتج عنه نوع من التتابع الزمني للصناعات تبدأ بالصناعات الاستهلاكية فالوسيطة ثم الصناعات الثقيلة . وبما أن هذا النمط

يتم بناء على تفاعل قوى السوق ويحكم التتابع الزمني فيه قوى الطلب فإن التتابع يعتبر أمر حتمي [1] . فالطلب على السلع الوسيطة وسلع الاستثمار هو طلب مشتق [2] ومن ثم فإنه بعد نشوء الصناعات الاستهلاكية واتساعها ينشأ الطلب على السلع الوسيطة وسلع الاستثمار بذلك يتكون السوق لكل منها وبالتالي يصبح الاستثمار فيهما مربحاً . وبالتالي يقوم توسع صناعات الاستثمار بناء على فكرة المعجل[3] التي تقوم على اساس أن الطلب على أدوات الاستثمار يحكمه نمو الاستهلاك النهائي .

اما النمط الثاني فهو نمط النمو الاشتراكي . وهو النمط الذي ساد في الاتحاد السوفيتي وديمقراطيات أوربا الشرقية ، وفيه تقوم الدولة بتوجيه الموارد عن طريق جهاز التخطيط ويأخذ نمط التصنيع فيه اعطاء الأولوية لقطاع الصناعات الثقيلة .

وحقيقة الأمر أن هذا التقسيم يعطي الانطباع أن نمط التصنيع الأول قد تأخرت فيه صناعات سلع الاستثمار روحاً من الزمن بعد نشوء صناعات سلع الاستهلاك . وهو أمر غير حقيقي ، كذلك فإن النمط لم يكن واحداً في جميع الدول الرأسمالية . فليس حقيقي اهمال صناعات سلع الاستثمار في هذا النمط . وهنا يجب التفرقة كما أشرنا من قبل إلى الدولة الأولى التي نشأت فيها الثورة الصناعية وهي بريطانيا والدول التي دخلت متأخرة مجال الثورة الصناعية مثل فرنسا والمانيا وايطاليا واليابان . ولقد أشار ماركس [4] إلى أن صناعات الآلات والمعدات موجودة في بريطانيا حتى قبل حدوث الثورة الصناعية .

---

(١) أنظر الدكتور محمد زكي شافعي : التنمية الاقتصادية ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية ، القاهرة سنة ١٩٦٨ الباب الثاني .

(٢) Derived Demand.

(٣) The Accelerator.

(٤) Marx : Capital, (Ker edition 1935) valume I, p. 399.

والصناعات الجديدة التي نشأت وان كانت صناعات استهلاكية وكانت تحتل النسبة الاكبر من القيمة المضافة الصناعية ، الا أن هذه الصناعات كانت تقوم بصناعة الآلات والمعدات اللازمة لها مثل معدات الغزل والمنسوجات .. الخ[1] .
ولقد اثبتت الدراسات عن التاريخ الاقتصادي للدول الصناعية الكبرى التي دخلت متأخرة ( أي بعد بريطانيا ) مجال الثورة الصناعية أن التركيز الاساسي فيها كان على الصناعات الانتاجية الأساسية وعلى الدخول في مجال التصدير للصناعات الاستهلاكية .[2]

ويرجع الفضل في إعادة طرح المشكلة بصورة واضحة إلى المناقشات التي دارت والخلافات التي نشأت بين الاقتصاد يين السوفييت في العشرينات عند التحضير للخطة الخمسينية الأولى التي بدأت سنة ١٩٢٨ . ويرجع الفضل بصورة خاصة إلى الاقتصادي السوفييتي فلدمان Feldman ، الذي بناء على دراساته ونموذجه الشهير في توزيع الموارد بين الصناعات الاستهلاكية والصناعات الاستثمارية وضعت الاستراتيجية للخطة الخمسية الأولى في الاتحاد السوفييتي مركزة الأولوية الأولى على صناعات سلع الاستثمار ( الصناعات الثقيلة )[3] .

ولقد طرح فلدمان مشكلة الإختيار بين الصناعات الثقيلة والخفيفة في

---

(١) أشار لينين في دراسته عن تطور الرأسمالية الصناعية إلى أن أحد السمات الأساسية للنمو الصناعي الرأسمالي هو نمو وسائل الانتاج بمعدل اسرع من نمو وسائل الاستهلاك – بل إن هذه السمة تمثل المهمة التاريخية للرأسمالية الا وهو الانتاج من أجل الإنتاج . أنظر
**Lenin : « The Development of Capitalism », Moscow, Foreign Languages Publishing House, 1956, pp. 31-34.**

(٢) **A. Gerschenkron : « Economic Backwordness... », op. cit., p. 344.**

(٣) يرجع الفضل في إعادة اكتشاف هذا الاقتصادي السوفييتي ونموذجه الشهير إلى الاقتصادي الأمريكي دومار Domar في كتابه الشهير دراسات في نظرية النمو الذي شرح فيه نموذج فلدمان . أنظر
**Domar, « Essays on Economic Growth, » New York, 1957, pp. 245-250.**

نموذجه عن طريق التساؤل على القيود الواردة على عملية النمو . فإذا كان الهدف هو الوصول إلى أعلى معدل لنمو للدخل القومي فما هي القيود الواردة على الوصول إلى أعلى معدل للنمو ؟ . إن الاجابة على هذا السؤال هو أن القيد الرئيسي على معدل النمو إنما يتمثل في حجم الاستثمار أي في معدل الاستثمار Rate of Investment. إلا أن الإجابة على هذا السؤال تطرح بدورها سؤالا جديدا وهو ما هي القيود الواردة على الارتفاع بمعدل الاستثمار في أي إقتصاد ؟ بمعنى آخر ما هي العوامل التي تحكم قدرة أي مجتمع على القيام بحجم معين للإستثمار ؟ الإجابة على هذا السؤال هو أن هناك قيدين رئيسيين يحددان قدرة أي مجتمع على القيام بحجم معين للإستثمار . أما القيد الأول فيتمثل في وجود عرض كاف من السلع الاستهلاكية الأجرية [1] لمواجهة إحتيـاجات الطلب للعاملين في بناء الاستثمار . فالذين يعملون في بناء وإنشاء المصانع والمصارف والسدود وإنتاج الآلات والذين يعملون في تشغيل هذه الآلات يحتاجون إلى تلك السلع التي ينفقون أجورهم عليها . فإذا لم يتوافر عرض كاف من السلع لمواجهة إحتياجاتهم فلا يمكن القيام بالاستثمار . إذ قد يترتب على عدم وجود هذه السلع حدوث تضخم في الأسعار يعرقل في النهاية عملية القيام بالاستثمار وبالتالي عملية التنمية . ولتحقيق هذا العرض الكافي من السلع الأجرية لا بد من وجود فائض عن حاجة العاملين في قطاع انتاج السلع الأجرية يكف لمواجهة الطلب عليها .

اما القيد الثاني والأهم فيتمثل في الطاقة الانتاجية لقطاع سلع الاستثمار ( قطاع الصناعات الثقيلة ) وهو القطاع الذي ينتج مكونات الاستثمار من مواد البناء ( الإسمنت ، حديد التسليح ... الخ ) وكذلك الآلات والمعدات بمختلف أنواعها سواء الآلات اللازمة لقطاع سلع الاستهلاك أو الآلات اللازمة لقطاع سلع الاستثمار ذاته ( الآلات التي تنتج الآلات ) . والطاقة الانتاجية هي

(١) Wage-goods.

قدرة القطاع على إنتاج حجم معين من السلع وبالتالي فإن زيادة الطاقة الانتاجية تعني زيادة قدرة القطاع على إنتاج سلع الاستثمار . وهكذا كلما زادت الطاقة الانتاجية لقطاع سلع الاستثمار ( الصناعات الثقيلة ) كلما زاد حجم ما ينتجه من السلع التي تكون مكونات الاستثمار ومن ثم تزداد قدرة المجتمع على القيام بحجم معين من الاستثمار. وتتحدد الطاقة الانتاجية لاي قطاع بحجم رأس المال القائم فيه . اذ يحدد حجم رأس المال السائد الطاقة الانتاجية للقطاع . كذلك تزداد الطاقة الانتاجية لأي قطاع بالاضافة إلى رأس المال القائم فيه . وحيث أن الاضافة إلى رأس المال هي الاستثمار ، فإن الزيادة في الطاقةالانتاجية لقطاع سلع الاستثمار تزداد بالاضافة إلى رأس المال فيه أن بزيادة الاستثمارات الموجهة إليه . ومن هنا فإن قضية توزيع الاستثمارات بين قطاع الصناعات الاستهلاكية وقطاع الصناعات الثقيلة تحتل أهمية ارتكازية في أية إستراتيجية للتصنيع .

وإذا استطعنا مواجهة القيد الأول وهو الفائض من السلع الأجرية فان القيد الوحيد الوارد على تحديد حجم الاستثمار يصبح متمثلا في الطاقة الانتاجية لقطاع سلع الاستثمار ( قطاع الصناعات الثقيلة ) . وحقيقة الأمر أن القيد الأول قد يكون هاماً في بعض مراحل النمو ولكن القيد الثاني هو القيد الرئيسي والأهم مهما كانت مراحل النمو .

وهكذا ينقسم نموذج فلدمان إلى قطاعين أما القطاع الأول فهو قطاع الصناعات الثقيلة ( قطاع رقم (١) ) ، أما القطاع الثاني فهو قطاع إنتاج سلع الإستهلاك ( الصناعات الخفيفة ) . ويتحدد حجم الاستثمار ومن ثم معدل النمو للدخل القومي بالطاقة الانتاجية لقطاع السلع الاستثمارية [١] . أي أن

---

(١) الواقع أن تقسيم الاقتصاد القومي إلى قطاعين كما فعل فلدمان تثير مشكلة قطاع السلع الوسيطة والمواد الأولية . ولقد سار فلدمان على نهج ماركس في هذه الحالة إذ يدخل في قطاع سلع الاستهلاك قطاع انتاج المواد الألية اللازمة لصناعات سلع الاستهلاك أما قطاع الصناعات الثقيلة فيضم قطاع المواد الا ولية اللازمة لصناعات الاستثمار .

$\Delta$ى = ر أ (١)

و $\Delta$أ = ر هـ أ (٢)

على أساس أن «ى» = الناتج القومي ، « أ » = الإستثمار ، « ر » = معامل الدخل / رأس المال الحدي [٢] هـ ـ نسبة الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الصناعات الثقيلة .

وبالتالي اذا زادت نسبة الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الصناعات الثقيلة كلما زادت الاضافة إلى رأس المال في هذا القطاع وزادت طاقته الانتاجية . وبزيادة الطاقة الانتاجية لهذا القطاع تزداد الطاقة الاستثمارية للاقتصاد القومي أي طاقة على القيام بحجم معين للاستثمار . وهذا على أساس أن ناتج قطاع الصناعات الثقيلة هو مكونات الاستثمار أي هو الاستثمار [٣] . ومن ثم فإذا كان ناتج قطاع الصناعات الثقيلة ينمو بمعدل أعلى من معدل نمو الناتج القومي فمعنى هذا أن نسبة ناتج هذا القطاع إلى الناتج القومي تتزايد بصفة مستمرة. وبما أن ناتج قطاع الصناعات الثقيلة هو الاستثمار فمعنى ذلك أن الاستثمار كنسبة من الناتج القومي يتزايد بصفة مستمرة ( أى أن معدل الاستثمار يتزايد باستمرار . وبما أن معدل نمو الناتج القومي هو عبارة عن خارج قسمة معدل الاستثمار على معامل الاستثمار ( معامل رأس المال / للدخل الحدي ) ، فإن معنى هذا أن معدل نمو الدخل القومي يتزايد بصفة مستمرة .

وقد بدأ فلدمان من تلك الحالة التي يتزايد فيها معدل نمو الدخل القومي بمعدل ثابت . وتحقيق هذا الشرط يقتضي نمطاً معيناً لتوزيع الاستثمار بين القطاعين . اذا يجب أن تكون نسبة الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الصناعات

---

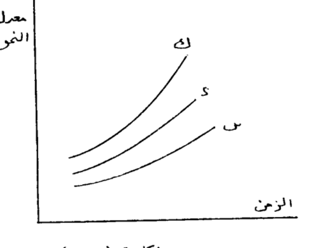
(١) معامل رأس المال الدخل الحدي هو مقلوب معامل رأس المال " الدخل الحدي ومن ثم فهو يساوي الانتاجية الحدية لراس المال .

(٢) فطبقاً لتقسيم فلدمان فان ناتج قطاع الصناعات الثقيلة هو الاستثمار وناتج قطاع الصناعات الاستهلاكية يمثل الاستهلاك في المجتمع ومن ثم مجموع ناتج القطاعين هوالناتج القومي .

الثقيلة مساوية إلى نسبة رأس المال المستخدم في قطاع الصناعات الثقيلة إلى رأس المال القومي ( أي رأس المال في القطاعين ) . أي أن

$$\frac{أ_{١}}{أ} = \frac{ك_{١}}{ك}$$

حيث أن أ هي الاستثمارات الموجهة إلى قطاع رقم (١) اي قطاع الصناعات الثقيلة و ك ١ هي رأس المال القائم في قطاع الصناعات الثقيلة . أ ، ك هي الاستثمارات ورأس المال على المستوى القومي تبعياً . وبالتالي لكي ينمو




شكل رقم (١ — ٧ )

---

(١) لقد إفترض فلدمان تساوي معامل رأس المال للدخل الحدي في القطاعين وعلى المستوى القومي ، كما افترض ثباته ، وبالتالي اذا كانت $\frac{أ_{١}}{أ} = \frac{ك_{١}}{ك}$ فان معنى ذلك أن $\frac{ك_{١}}{ك}$ سوف تظل ثابتة لا تتغير . أي أن نسبة رأس المال في قطاع الصناعات الثقيلة إلى رأس المال الكلي سوف تظل ثابتة . فاذا قسمنا $\frac{ك_{١}}{ك}$ على معامل رأس المال للدخل الحدي ( وهو ثابت ) فإن الناتج يكون في البسط هو ناتج قطاع الصناعات الثقيلة ( الاستثمار ) والمقام هو الناتج القومي ، أي نسبة الاستثمارات إلى الناتج القومي ( معدل الاستثمار ) وتظل هذه النسبة ثابتة . واذا كان معدل الاستثمار ثابت فان معدل نمو الدخل القومي يكون ثابتاً ، لان معدل النمو خارج قسمة معدل الاستثمار ( ثابت ) على معامل رأس المال للدخل الحدي ( ثابت ) .

الاقتصاد القومي بمعدل متزايد لا بد أن تتزايد نسبة الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الصناعات الثقيلة $\frac{م_1}{م}$ عن النسبة $\frac{ك_1}{ك}$ ويجب أن تتزايد باستمرار . لان ذلك يحقق معدل نمو لقطاع الصناعات الثقيلة بمعدل أعلى من معدل نمو الناتج القومي ومن ثم يتزايد معدل الاستثمارات ( أي نسبة الاستثمارات إلى الناتج القومي ) بصفة مستمرة وهو ما يحقق معدلاً متزايداً للناتج القومي . وتتمثل هذه الحالة بالشكل رقم ( ١ — ٧ ) ، حيث ك هي انتاج السلع الرأسمالية ( الثقيلة ) ، س تمثل السلع الاستهلاكية ، أما « ء » فتمثل متوسط معدل النمو للناتج الكلي . ويمثل هذا الشكل معدلات النمو في القطاعات المختلفة وفي الناتج القومي وفي المرحلة الأولى حيث تكون نسبة الاستثمار الموجهة لقطاع الصناعات الثقيلة أعلى من $\frac{ك_1}{ك}$ وتتزايد باستمرار .

ويبدو من الشكل أن معدل نمو الناتج القومي ومعدل نمو الاستهلاك متزايداً عبر الزمن . والسبب في ذلك أن توجيه نسبة كبيرة ومتزايدة من الاستثمارات إلى قطاع الصناعات الثقيلة سوف يترتب عليه زيادة الطاقة الانتاجية لهذا القطاع وزيادة قدرة الاقتصاد القومي الإستثمارية . وهذا يعني زيادة قدرة الاقتصاد القومي على الارتفاع بمعدل الاستثمار بما فيها الاستثمارات في قطاع الصناعات الاستهلاكية مما يترتب عليه زيادة الطاقة الانتاجية لقطاع الصناعات الاستهلاكية وزيادة معدل نمو الناتج فيه : فارتفاع الطاقة الانتاجية لقطاع الصناعات الثقيلة يعني قدرة هذا القطاع على تزويد قطاع الصناعات الاستهلاكية بمكونات الاستثمار فيه من المعدات والآلات . وبالتالي فإنه في المدى الطويل سوف تتزايد الطاقة الانتاجية لقطاع الصناعات الاستهلاكية بمعدل أعلى معدل زيادتها لو أن الأولوية وجهت في البداية لقطاع الصناعات الاستهلاكية .

اما في البديل الثاني حيث تعطي الأولوية لقطاع انتاج سلع الاستهلاك حيث تكون نسبة الاستثمارات الموجهة إليه اكبر ما يمكن أي حيث تكون $\frac{م_1}{م}$ أقل من $\frac{ك_1}{ك}$ في هذه الحالة فإن الحجم الكلي للاستهلاك وبالتالي معدل زيـــادته

سوف يكون اعلى في البداية من الحالة الأولى . الا زيادة معدل نمو الاستهلاك في هذه الحالة سوف يكون على حساب نمو الطاقة الانتاجية لقطاع الصناعات الثقيلة وبالتالي نمو القدرة الاستثمارية للمجتمع . في هذه الحالة سوف تترتب نتيجتان. أما النتيجة الأولى فهي أنه طالما أن $\frac{م_1}{م}$ أقل من $\frac{ك_1}{ك}$ فــإن معنى هذا أن الاستثمار كنسبة من الناتج القومي سوف يتناقص ( أي أن الاستثمار سوف يتناقص ) [١] وهذا يعني أن معدل نمو الناتج القومي سوف يكون متناقصا . أما النتيجة الثانية فهي أنه بتضاؤل الطاقة الانتاجية للصناعات الثقيلة وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار فإن القدرة على زيادة الاستثمار في قطاع الصناعات الاستهلاكية سوف يتضائل بمرور الوقت مما يترتب عليه في المدى الطويل انخفاض معدل زيادة الاستهلاك . يترتب على ذلك أنه في المدى الطويل فإن حجم الاستهلاك الكلي ومعدل زيادته سوف يكون أكبر في البديل الاول حيث تعطى الأولوية للصناعات الثقيلة عن الحالة الثانية . اما في الحالة الثانية فإن الاستهلاك الكلي ومعدل زيادته سوف يكون أعلى في المدى القريب لكنه سوف يبدأ في الانخفاض بعد فترة زمنية معينة حيثما تتضاءل القدرة الاستثمارية للاقتصاد القومي .

ويجب فيما يتعلق بالبديل الأول ( الاولوية للصناعات الثقيلة ) فإنه يجب التفرقة بين الاستهلاك الكلي ومعدل زيادته وبين الاستهلاك الفردي . فالاستهلاك الكلي لن ينخفض بل سوف يتزايد طالما أن هناك جزء ولو ضئيل من الاستثمارات يوجه إلى قطاع الصناعات الاستهلاكية . كذلك فإن معدل زيادة الاستهلاك

---

(١) ذلك أنه اذا كانت $\frac{م_1}{م}$ اقل من $\frac{ك_1}{ك}$ فان $\frac{ك_1}{ك}$ سوف تتناقص بصورة مستمرة ومن ثم اذا قمنا بقسمة كل من البسط والمقام على معامل رأس المال للدخل فإن البسط سوف يكون الانتاج في القطاع رقم (١) والمقام سوف يكون الناتج القومى أي أن نتيجة القسمة هي الاستثمارات على الناتج القومي ( أي معدل الاستثمار ) ويكون متناقصا هو الآخر . واذ كانمعدل الا ستثمار متناقصا فإن معدل نمو الناتج القومي يكون متناقصا .

سوف تتزايد . أما بالنسبة للاستهلاك الفردي فإن الأمر يتوقف على العلاقة بين معدل نمو الاستهلاك ومعدل نمو العمالة . فاذا زادت العمالة نتيجة لارتفاع معدل الاستثمار بمعدل أعلى من معدل نمو الاستهلاك فإن الاستهلاك الفردي سوف تتناقص . وهنا يطرح سؤال هام هو : ما هي اذاً نسبة الاستثمارات التي توجه إلى قطاع الصناعات الثقيلة وما هي نسبة الاستثمارات التي توجه إلى قطاع الصناعات الاستهلاكية ؟ . في تصوري أن الإجابة على هذا السؤال لا بد وأن نضع في الاعتبار عدم المساس بمستوى الاستهلاك الحالي : بمعنى أن نضمن العاملين الجدد ( الزيادة في العمالة ) مستوى من الاستهلاك ( الاجر ) مساو لمستوى الاستهلاك الحالي السائد لدى العاملين حالياً . أي أن المعيار هو توجيه ذلك الجزء من الاستثمارات إلى قطاع الصناعات الثقيلة بحيث في المرحلة الأولى تنمو الطاقة الانتاجية لقطاع الصناعات الاستهلاكية بمعدل مساو لمعدل زيادة العمالة . الا أنه يجب أن ننبه إلى أن هذا الثبات في مستوى الاستهلاك سوف يكون مؤقتاً . ذلك أنه بزيادة الطاقة الانتاجية لقطاع الصناعات الثقيلة سوف يكون بامكان المجتمع زيادة الطاقة الانتاجية لقطاع الصناعات الاستهلاكية في المستقبل بمعدل أعلى من معدل زيادة العمالة وبالتالي يتزايد الاستهلاك الفردي .

ويثير نمط التصنيع عن طريق اعطاء الأولوية لقطاع الصناعات الثقيلة مشكلة أساسية . ذلك أن الفكر الاقتصادي قد جرى على طريقة تفكير معين وهي أن الاستثمار في صناعة معينة إنمايتم لمواجهة إحتياجات موجودة أي طلب قائم . ومن هنا كان التفكير في التتابع الزمني للصناعات الاستهلاكية ، الوسيطة ، ثم الرأسمالية ، لأن كل منها سوف ينشأ لمواجهة طلب وسوق قائم [1] . أما اعطاء الاولوية في الاستثمارات لقطاع الصناعات الثقيلة فإنه يعني بناء الاستثمار وخلق الطاقة الانتاجية قبل توافر ظروف الطلب عليها ، بمعنى آخر خلق العرض قبل أن يتوافر الطلب عليه . وهذا نمط جديد للتنمية الصناعية يتم فيه خلق الطاقة

---

(١) M. Dobb : « The Questio nof Investment Priority for Heavy Industry » in papers on Capitalism, development and Planning, London 1967, pp. 107-126.

الانتاجية قبل توافر الطلب عليها وبالتالي نمط لا يتلائم مع طريقة التفكير التقليدي في علم الاقتصاد . ولقد كان فلدمان أول من أدرك أن قطاع الصناعات الثقيلة له ذاتية ديناميكية خاصة قادرة على خلق ظروف الطلب على منتجاتها. فالصناعات القائدة والرائدة ليست هي تلك الصناعات التي تنشأ لتخدم طلباً موجوداً وقائماً ولكنها تلك الصناعات التي تخلق في اثناء عملية انشائها الطلب على منتجاتها . فإنشاء الطاقة الانتاجية لقطاع الصناعات الثقيلة سوف يؤدي إلى خلق الطلب على الاستثمار . وهنا يعمل المعجل بطريقة معكوسة . فبدلا من أن يؤدي نمو الاستهلاك إلى الطلب على الاستثمار فإن خلق الطاقة الاستثمارية سوف يؤدي إلى نشوء الطلب عليها بمجرد إنشائها . أضف إلى هذا أنه في ظل التخطيط القومي الشامل ليس هناك من خوف من وجود طاقة فائضة في قطاع الصناعات الثقيلة . فالمخطط حينما يتخذ القرار بتوسع الطاقة الانتاجية لقطاع الصناعات الثقيلة يستطيع تحقيق التناسق في الخطة باتخاذ قرار باستخدام تلك الطاقة في قطاعات أخرى .

كذلك الأمر بالنسبة لميزان المدفوعات . فإعطاء الاولوية لقطاع الصناعات الثقيلة قد يؤدي في البداية إلى زيادة الطلب على الواردات ولكن بعد فترة زمنية ( أي بعد بناء الطاقة الانتاجية في ذلك القطاع ) فإن نمو الطاقة الانتاجية لقطاع الصناعات الثقيلة يجعل الاقتصاد القومي قادراً على توسع الطاقة الانتاجية لقطاع الصناعات الاستهلاكية والوسيطة دون زيادة كبيرة في الطلب على الواردات وسوف نناقش هذه المسألة بالتفصيل في الفصل التاسع عند مناقشة سياسة التجارة الخارجية في المدى الطويل .

# الفصل الثامن

## سياسات التجارة الخارجية

### أ ـ في المدى القصير

أشرنا في الفصل الثاني من هذا الكتاب عند بحث خصائص التخلف إلى خاصية إختلال هيكل الصادرات . وأشرنا إلى أن هذه الخاصية تؤدي إلى نتائج معينة تؤثر على إقتصاديات الدول المتخلفة . وترجع هذه النتائج إلى خصائص السوق الدولي للمواد الأولية في المد القصير والمدى الطويل . أمة فيما يتعلق بالمدى القصير فإن الخاصية الأساسية للسوق الدولي للمواد الأوليا فهي التقلبات العنيفة في أسعار المواد الأولية وفي الكميات المصدرة . ويترتب على هذه التقلبات الدورية العنيفة في الأسعار والكميات في السوق الدولي إلى تقلبات عنيفة في حصيلة الصادرات للدول النامية وفي دخول المنتجين لهذه المواد . ولقد بلغت متوسط التقلبات السنوية في أسعار المواد الأولية في الفترة ١٩٥١ــ ١٩٥٠ حوالي± ١٤٪ . بينما وصلت متوسط التقلبات في الكميات المصدرة سنوياً حوالي ± ١٩٪.ولقد أدت هذه التقلبات في الاسعار الكميات إلى تقلبات سنوية في حصيلة الصادرات بحوالي± ٢٣٪ . واذا كانت مستوى التقلبات

---

(١) أنظر الفصل الثاني من هذا الكتاب ص ١٠٤

السنوية في الاسعار والكميات بعد الحرب الثانية قد إنخفض عن مستواه قبل الحرب . إلا أن أثار هذه التقلبات على حصيلة الصادرات ودخول منتجي المواد الأولية ما زالت عنيفة للغاية .

وحيث ان صادرات المواد الأولية تمثل النسبة الكبرى من صادرات الدول النامية وبما أن الدخول المتولدة في قطاع التصدير تمثل نسبة كبرى من الدخل القومي في هذه الدول فإن التقلبات العنيفة في حصيلة الصادرات تؤدي إلى نتائج ضارة في إقتصاديات الدول النامية . اذ تؤثر هذه التقلبات على مسار عملية النمو في الدول المتخلفة — وتعكس هذه التقلبات العنيفة في حصيلة الصادرات نفسها في صورة تقلبات في الدخل القومي ودخول منتجي المواد الأولية . كما تعكس نفسها في صورة تقلبات في مستوى الانفاق الحكومي والفردي وتقلبات في مستويات التشغيل . وتؤدي التقلبات في حصيلة الصادرات إلى تقلب القدرة على الاستيراد [1] وهذا يؤدي بدوره إلى تقلب مستوى الاستثمار . وتؤدي التذبذبات السنوية في حصيلة الصادرات إلى إضطراب خطط التنمية وتوقف كثير من المشروعات التي تعتمد في تنفيذها على الواردات من السلع الاستثمارية . وتؤدي التقلبات في دخول منتجي المواد الاولية إلى إضعاف الحافز على الاستثمار في إنتاج المواد الأولية وتحسين مستوى الانتاج ورفع الكفاءة الانتاجية [2] .

لكل هذه الآثار الناجمة عن التقلبات في السوق الدولي للمواد الأولية نشأت ضرورة البحث عن السياسات اللازمة لمواجهة هذا الموقف والتقليل من أثاره الضارة . ومن هنا فإن دهذا الفصل يختص بدراسة السياسات قصيرة المدى

---

(١) Capacity to Import.

(٢) H. Singer : «Stabilization and Development of Primary Producing Countries» published in International Development, Growth and change, New York, 1964, p. 180.

في مجال التجارة الخارجية للدول النامية . وتتعلق السياسات قصيرة المدى في مجال التجارة الخارجية بما يطلق عليه سياسات الاستقرار [1] والتثبيت . وتهدف سياسات التثبيت والاستقرار إلى محاولة الحد من أثار حدة التقلبات في السوق الدولي للمواد الأولية على دخول الدول النامية ( حصيلة الصادرات ) وتهدف سياسات الاستقرار إلى محاولة التخفيف من حدة التقلبات في الاسعار الدولية . ويتم ذلك إما عن طريق محاولة تحقيق نوع من الاستقرار في الاسعار الدولية وبالتالي ضمان استقرار في حصيلة الصادرات وفي دخول منتجي المواد الأولية . وقد تحاول سياسات الاستقرار وهذا هو الأغلب إلى عزل التقلبات في الاسعار العالمية من احداث إثارها على الاسعار المحلية وبالتالي ضمان استقرار دخول منتجي المواد الاولية .

وتنقسم سياسات الاستقرار إلى نوعين أما النوع الأول فهو سياسات الاستقرار الوطنية [2] وهي سياسات تقوم بها حكومات الدول النامية المنتجة للمواد الاولية لضمان نوع من الاستقرار لدخول منتجي هذه المواد . أما النوع الثاني فهو سياسات الاستقرار الدولية [3] وهي سياسات تتم في المجال الدولي باتفاق بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للمواد الأولية هدفها تحقيق نوع من الاستقرار في السوق الدولي للمواد الأولية . وبالتالي ضمان مصالح كل من المستهلكين والمنتجين . وتمتاز السياسات الوطنية بسهولتها من الناحية الادارية وبامكان القيام بها دون التقيد بمصالح الأطراف الأخرى فلا تجابهها صعوبة جمع الأطراف المتضادة صاحبة المصالح المتعارضة . أما السياسات الدولية فتمتاز بأنها يمكنها أن تأخذ مصالح جميع الأطراف في الاعتبار وبالتالي تتفادى صعوبة قيام دولة أو مجموعة من الدول بالوصول إلى الاستقرار على حساب الاستقرار في دولة أو مجموعة أخرى من الدول .

---

(١) Stabilization Policies.

(٢) National Stabilization Policies.

(٣) International Stabilization Policies.

### ١ – سياسات الاستقرار الوطنية

تنقسم السياسات الوطنية إلى نوعين أما النوع الأول فهو تلك السياسات الوطنية التي بموجبها تحاول دولة من الدول التأثير على السوق الدولي للمواد الأولية وتهدف هذه السياسة إلى الوصول إلى شروط أفضل للصادرات وإلى محاولة تحقيق نوع من الاستقرار في الاسعار الدولية وبالتالي محاولة التخفيف من أثار التقلبات في الطلب العالمي على الصادرات . أما النوع الثاني وهو الأعم فهو السياسات الوطنية التي تهدف إلى تخفيف أثار التقلبات الدولية على الاقتصاد القومي . ويمكن بصورة عامة الاشارة إلى اشكال مختلفة من السياسات الوطنية هي التقييد الوطني ( المحلي ) للصادرات ، سياسة الموازنة المخزونية ، وسياسة صندوق الموازنة وتشمل اشكال مختلفة مثل سياسة الاسعار عن طريق مكاتب التسويق ، الضرائب والاعانات . ونظام تغير سعر الصرف ( نظام أسعار الصرف المتعددة . وسنناقش فيما يلي كل نوع من هذه السياسات .

#### أ – سياسة التقييد المحلي للصادرات

ويمثل هذا النظام محاولة فردية من جانب الحكومات لحماية المنتجين المحليين من آثار تقلبات الأسعار العالمية . وفي هذا النظام تقوم الحكومة بالوصول إلى أهدافها ( تحقيق الاستقرار ) عن طريق تغيير المعروض من السلعة في السوق الدولي بما يتلائم ويتوازن مع الطلب العالمي عليها . فنتيجة لعدم القدرة على التأثير على الطلب تحقق هذه السياسة هدفها في إستقرار الاسعار عن طريق التحكم في العرض فتقوم الدولة بزيادة صادراتها وقت إرتفاع الاسعار الدولية . كما تقوم بتخفيض صادراتها وقت انخفاض الاسعار الدولية . ومن أمثلة هذه السياسات المحاولة التي قامت بها شيلي قبل الحرب لتثبيت أسعار النترات ومحاولة كوبا لتثبيت أسعار السكر الدولية . كذلك إتبعت هذه السياسة كل من البرازيل

والباكستان بعد الحرب كمحاولة للتأثير على الاسعار الدولية للجوت والبن – ويتوقف نجاح هذه السياسة في تحقيق أهدافها على توافر الشروط الآتية :

**أولا** : حتى يمكن للدولة المنتجة أن تحقق تأثيراً على السوق الدولي لسلعة معينة ، لا بد أن يمثل إنتاجها جزاً كبيراً نسبياً من الانتاج العالمي . بمعنى آخر يجب أن تتمتع الدولة المنتجة بوضع إحتكاري أو شبه إحتكاري في السوق الدولي . والمثل الوحيد بعد الحرب الثانية لاتباع مثل هذه السياسة إنما يتمثل في محاولتي البرازيل والباكستان للتأثير على السوق الدولي لكل من الجوت والبن . إلا أن هذا الموقف الإحتكاري يجب أن يكون حقيقياً وليس شكلياً أو ظاهرياً بمعنى أنه لا بد من توافر شرط آخر وهو :

**ثانياً** : لا بد لنجاح هذه السياسة أن ينعدم البديل لهذه السلعة أولا يتوافر البديل القريب منها . ذلك أنه بعد الحرب الثانية بدأ الورق يحل محل الجوت في كثير من الاستخدامات بصوره خاصة في عمليات التعبئة مما أدى إلى التقليل من فاعلية سياسة الباكستان . كذلك يتوقف الأمر على رد الفعل لدى الدول الأخرى . فقد قامت الهند بتوجيه جزء من مساحتها الزراعية ، إلى انتاج الجوت سنة ١٩٤٩ . [١] كذلك دخل منتجين جدد في إنتاج البن مثل كينيا وبعض بلدان امريكا اللاتينية الأخرى . ومن هنا تصبح هذه السياسة قليلة الفعالية اذا لم يتم التنسيق فيها بين أغلب المنتجين .

**ثالثاً** : يتوقف نجاح هذه السياسة على قدرة الدولة على التحكم في تجارة الصادرات في هذه السلعة . وبالتالي لا بد أن يتوافر لدى الدولة جهاز قادر على التحكم في الكمية المصدرة . ولذا في العادة تعمل هذه السياسة باتباع سياسة أخرى مكملة هي سياسة الموازنة المخزونية . وحقيقة الأمر أن التحكم في الصادرات وحده لا يكفي بل يجب أيضــاً أن يكون في قدرة الحكومة

---

(١) U.N. : « World Economic Survey », Department of Economie and Social affairs, New York 1959, p. 94.

التحكم في الانتاج . ذلك أن التحكم في الصادرات دون توافر القدرة على التحكم في الانتاج قد يؤدي إلى نتائج لا يحمد عقباها . ولذا إضطرت الباكستان نتيجة لتراكم المخزون لديها بكميات كبيرة ، إلى تحديد المساحة المنزرعة من الجوت ١٩٥٣ بما فيها تحطيم الزراعات في المساحات غير المصرح بها . ويرجع السبب في ذلك ( أي في ضرورة تحديد المساحة المنزرعة ) هو أن الاسعار السائدة محلياً – والتي كانت مستقرة إلى حد بعيد – كانت تمثل حافزاً للمنتجين لزيادة الانتاج .

**رابعاً** : يجب أن تكون السلعة قابلة للتخزين ويجب أن يتوافر لدى الحكومة طاقة تخزينية هائلة . كذلك يجب أن يتوافر لدى المسئولين على تنفيذ هذه السياسة درجة عالية من المهارة والحذق والكفاءة تمكنهم من إصدار القرارات السليمة في الوقت المناسب بناء على معرفة بطبيعة واتجاهات السوق العالمي .

ويعيب هذه السياسة ( سياسة التقييد المحلي للصادرات ) أن عدد الدول التي تستطيع تنفيذها قليلة للغاية . أضف إلى هذا أن تكاليفها عالية جداً . ففي سنة ١٩٥٣ بلغ المخزون لدى الباكستان نصف حجم الصادرات في سنة معينة . أما في البرازيل فقد وصل المخزون بعد سنة ١٩٥٤ ما يساوي حجم الصادرات في سنة معينة عادية . تتمثل التكاليف المباشرة لهذه السياسة في قيام الحكومة بشراء الكميات المنتجة والتي لم يتم تصديرها عند الحد الادنى للسعر الذي تدعمه الحكومة . ومن ثم فإن دخول مزارعي البن كانت تتغير مع تغير الكمية المنتجة وليس مع الكمية المصدرة . ولذا بلغت تكاليف اتباع هذه السياسة في البرازيل ١٤٪ من الميزانية سنة ١٩٥٨ [١] . أما التكاليف غير المباشرة لهذه السياسة فيتمثل في دخول منتجين جدد أو اتجاه المنتجين غير الاكفاء إلى الدخول سوق الانتاج والتصدير في ظل الحماية التي تقدمها سياسة المنتج الرئيسي للسلعة . ولذا فإن أحد الاسئلة التي يجب الاجابة عليها هي : إلى أي مدى

---

(١) U.N. World Economic Survey 1958, op. cit., p. 94.

تعتبر الزيادة في انتاج البن في افريقيا وجمهوريات امريكا الوسطى وزياده إنتاج الجوت في الهند كانت نتيجة مباشرة لانتاج هذه السياسة ؟

وتتضمن هذه السياسة خطورة حدوث تضخم محلي . ذلك أن هذه السياسة قد تنجح في تحقيق استقرار الاسعار للمنتجين المحليين ولكنها لا تستطيع التحكم في دخولهم النقدية . فتحديد السعر للمنتج المحلي قد لا يترتب عليه انخفاض الانتاج بل قد يؤدي إلى زيادة الإنتاج — رغبة في زيادة الدخول النقدية — ومن ثم زيادة الكمية المشتراة بواسطة الحكومة . وهذا يؤدي إلى زيادة الدخول النقدية للمنتجين ومن ثم زيادة الاستهلاك وبالتالي خلق الضغوط التضخمية .

اما فيما يتعلق بأثر هذه السياسة على حصيلة الصادرات فإن الأمر يتوقف في النهاية على العلاقة بين مرونة العرض والطلب . وحيث أن مرونة العرض للمواد الاولية يتميز بانخفاض المرونة او انعدامها فإن حصيلة الصادرات تتوقف على مرونة الطلب وقت الانكماش ووقت الانتعاش .

### ب — سياسة الموازنة المخزونية (٢)

سياسة الموازنة المخزونية تعني تكوين حصيلة من النقد الاجنبي في فترات الانتعاش لتعويض النقص الشديد فيها في فترات الانكماش والركود الاقتصادي . وتنفذ هذه السياسة عن طريق إقامة أو انشاء وكالة حكومية للمخزون تقوم بشراء الفائض من المعروض حينما يكون السعر منخفضاً جداً ، وتقوم ببيعه حينما يكون السعر متميزاً بالارتفاع الشديد (١) . ولا بد لنجاح هذه السياسة أن يتم البيع والشراء عند الارتفاع أو الانخفاض الشديد للإسعار . فاذا بدأت الدولة في شراء الانتاج قبل أن ينخفض السعر انخفاضاً شديداً فسوف يؤدي ذلك إلى تراكم المخزون لديها مما قد يصعب معه تصريفه في المستقبل .. إذا قامت بالبيع

---

(١) Gatt : « Trends in International Trade », Geneva 1958, p. 69.

(٢) Buffer stock.

في وقت لم يصل فيه إرتفاع السعر إلى ذروته فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة العرض عن الطلب فينخفض السعر .

ويفضل الكثيرون سياسة الموازنة المخزونية أو كما يسميها البعض سياسة التعويض المخزوني عن غيرها من السياسات . ذلك أن إتباعها لن يترتب عليه آثار ضارة على تحقيق الاستقرار في الدول الأخرى المنتجة لنفس السلعة . ففي الفترة التي يزيد فيها العرض عن الطلب ، وما يترتب عليه من انخفاض الاسعار ، تؤدي سياسة الموازنة المخزونية عن طريق تراكم المخزون إلى تدعيم السعر في السوق للمنتجين المحليين وللمنتجين في الدول الأخرى [1] . الا أنه يجب الإشارة إلى أنه لا يوجد سياسة موازنة مخزونية من القوة بحيث يمكن أن تؤثر في السوق الدولية للسلعة .

ولا يمكن إتباع هذه السياسة إلا في السلع القابلة للتخزين . ويرى البعض أنه لنجاح هذه السياسة لا بد أن تمتزج بسياسة الارصدة الموازنة أو صندوق للموازنة كسياسة مكملة . ويتوقف نجاح سياسة الموازنة المخزونية على مقارنة النفقات بالمزايا الناتجة عن اتباعها . أما التكاليف فتتمثل في نفقات التخزين والآثار المترتبة على الاقتصاد القومي نتيجة لتغير الأسعار . أما المزايا فتتمثل في تثبيت الاسعار للمنتجين المحليين وتراكم حصيلة النقد الاجنبي في الوقت المناسب . إلا أنه يجب التنويه إلى أن تطبيق هذه السياسة قد يؤدي إلى نتائج ضارة إذا لم يتم البيع والشراء في الوقت المناسب كما ذكرنا سابقاً .

### جـ – سياسة صندوق الموازنة أو أرصدة الموازنة [2]

وهو نظام متاح لكافة الدول للأخذ به ، ولا يتعلق بالتأثير على الأسواق الدولية للمادة الأولية بل يهدف إلى التخفيف من حدة التقلبات الدورية على

---

(١) Gatt : Trends in International Trade, op. cit., p. 70.

(٢) Buffer Fund.

الاقتصاد القومي مع محاولة تحقيق الاستقرار في دخول منتجي المواد الأولية في الدول النامية . وتتخذ سياسة أرصدة الموازنة أشكالاً مختلفة وإنماطاً متعددة إلا أنها جميعاً تتلخص في فرض ضريبة على المصدرين في فترات الانتعاش وبالتالي تراكم ارصدة النقد الاجنبي كما تقوم بتقديم الاعانات لهم في فترات الانكماش والركود [1] . ويمكن تنفيذ سياسة أرصدة الموازنة عن ثلاثة طرق أو تتخذ أشكال ثلاثة هي ١) المجالس التسويقية وسياسة الأسعار ، ٢) ضرائب واعانات الصادرات ، ٣) نظام أسعار الصرف المتعددة . الا أنها جميعاً تؤدي نفس الغرض وتهدف إلى تحقيق نفس الهدف وهي فرض ضرائب على الصادرات وقت الانتعاش واعانتها وقت الانكماش . والاختلاف بينها إنما هو اختلاف في الوسيلة والدرجة وليست في الجوهر أو المضمون . وسوف نتناول كل شكل من أشكال سياسة أرصدة الموازنة .

## أولا : المجالس التسويقية [2]

وهي هيئات تنشأها الحكومات وتقوم أساساً باستخدام السياسة السعرية لتحقيق أهدافها وهي الوصول إلى نوع من الاستقرار لدخول منتجي المواد الأولية . ويقوم المجلس التسويقي بتحقيق الاستقرار في الأسعار عن طريق فرض سعر محدد يتم على أساسه شراء المحصول من المنتج المحلي . وبالتالي فإن إستخدام وسيلة المجلس التسويقي تجعل الاسعار التي يحصل عليها المنتجون أو المصدرون منفصلة تمام الانفصال عن الاسعار السائدة في السوق الدولي . وتتحدد الاسعار للمنتج المحلي بواسطة قرار اداري من المجلس التسويقي التابع للحكومة . ويتم الفصل التام بين الاسعار المحلية للسلعة والسعر السائد في السوق الدولي عن طريق إجبار المنتجين على القيام بكافة مبيعاتهم إلى المجلس التسويقي

---

(١) Gatt : Trends, op. cit., p. 71.

(٢) Marketing Boards.

الذي بدوره يصبح المصدر الوحيد لعرض السلعة لجميع الاسواق في الخارج بمعنى آخر يتمتع المجلس التسويقي باحتكار كامل في سوق الصادرات ومن ثم فإن المجلس يقوم بشراء الفائض من السلعة الذي لم يتم إستيعابه بواسطة السوق المحلي (١) . أما فيما يتعلق بالتجارة الداخلية للسلعة الأولية فإنها غالباً ما تترك للقطاع الخاص . الا أن المجالس التسويقية عادة ما تحدد الحدود التي في إطارها يعمل القطاع التجاري الخاص ، وفي بعض الأحيان تقوم المجالس التسويقية باحتكار التجارة الداخلية أيضاً .

أشرنا سابقاً إلى أن المجلس التسويقي يقوم بفرض سعر محدد للمنتج المحلي على أن توجه جميع المبيعات إلى المجلس ذاته . ويقوم المجلس ببيع المحصول في السوق الدولي على حسب الاسعار السائدة دولياً . والواقع أن هذه السياسة إنما تمثل فرض ضريبة ضمنية على المنتجين وقت إرتفاع الأسعار ودفع إعانة لهم وقت انخفاض الأسعار . ويتمثل في الفرق بين السعر المحلي والسعر الدولي ايراد المجلس التسويقي الذي تستخدمه الحكومة في أغراض التنمية وفي أغراض الاعانة وقت إنخفاض الأسعار (١) .

وتقوم المجالس التسويقية بتحقيق أهداف معينة . فهي أولا تحقق الاستقرار الكامل لاسعار المنتجين حيث يكون هذا هو الهدف المراد تحقيقه . كذلك تقوم المجالس التسويقية في نفس الوقت — عن طريق استخدام السياسة السعرية السابق الاشارة اليها — بتحديد توزيع الدخل المتولد من تصدير السلعة الأولية بين قطاع التصدير والحكومة . كذلك تقوم المجالس التسويقية في حدود معينة بتثبيت الاسعار التي يدفعها المستهلك المحلي للسلعة .

وتسود المجالس التسويقية كأداة لتحقيق الاستقرار في كثير من الدول بما فيها بعض الدول المتقدمة مثل استراليا ونيوزيلاند ، أما في الدول النامية فهي

---

(١) U.N. : World Economie Survey 1958, op. cit.. p. 99.

(٢) Gatt : Trends, op. cit., p. 71.

اداة تسود بصورة خاصة في دول آسيا وأفريقيا مثل غانا وبورما ومصر واندونيسيا والباكستان ونيجيريا وتايلاند .

وتشوب سياسة المكاتب التسويقية عدة عيوب أساسية [1]. فهي أولا سياسة ناجحة طالما أن السعر الدولي أعلى من السعر المحلي . اما اذا انخفض السعر الدولي إلى مستويات دنيا فإن المشاكل تبدأ في الظهور . ذلك أن تقديم اعانة للمنتجين وقت انخفاض الاسعار الدولية عن طريق استمرار سعر محلي معين قد يترتب عليه قيام المنتجين بزيادة الانتاج وبالتالي زيادة المعروض من السلعة في الوقت الذي يجب فيه تخفيض الانتاج . ويترتب على هذا ازدياد الموقف سوءا بالنسبة للمنتجين الآخرين للسلعة في الدول الأخرى . كذلك يعيب هذه السياسة أنها قد تؤدي وقت ارتفاع الاسعار إلى تجميد المساحة المنزرعة بالنسبة لبعض الحاصلات الزراعية في الوقت الذي يكون من المرغوب فيه زيادتها . وقد يترتب على تخفيض السعر المحلي بالنسبة للمستهلك المحلي إلى زيادة الاستهلاك من السلعة على حساب الكمية المتاحة للتصدير . ولذا يجب أن تمتزج سياسة المكاتب التسويقية السعرية بسياسات أخرى لتفادي هذه الأخطار .

خلاصة القول أن سياسة أرصدة الموازنة تؤدي إلى تكوين إحتياطي من النقد الاجنبي حينما ترتفع الأسعار لاستعماله لمواجهة الطوارىء وقت إنخفاضها.

### ثانياً : سياسة الضرائب والاعانات

تهدف هذه السياسة إلى فرض الضرائب على المصدرين وقت الانتعاش وتقديم الاعانة لهم وقت الانكماش وتؤدي فرض الضرائب إلى زيادة ايرادات

(١) H. Wallich, « Stabilization of Proceeds from Raw Material Exports », in Haward S. Ellis (ed.) Economic Development For Latin America, New York, 1961, pp. 344-9.

الحكومة وقف الانتعاش حتى يمكن إستخدامها وقت الركود الاقتصادي . ويسود استخدام هذه الاداة في بعض بلدان آسيا وأفريقيا . ويمكن أن تكون الضريبة قيمية أو نوعية . فقد تفرض الضريبة على الوحدة من الكمية المصدرة بصرف النظر عن السعر السائد . ومن أمثلة ذلك ضريبة الصادر على المطاط في الملايو وضريبة الصادر على صادرات البصل في مصر . وقد تتراوح الضريبة بين حد أعلى وحد أدنى على حسب الأسعار السائدة وحينما يقل السعر عن مستوى معين تصل الضريبة إلى الصفر وتزداد الضريبة بطريقة تصاعدية كلما ارتفع السعر عن حد معين . ويمكن عن طريق هذه السياسة تحقيق تراكم ارباح طائلة من الصادرات وقت الانتعاش .

ويعيب هذا الأسلوب أنه يتطلب لنجاحه وجود جهاز ضريبي على درجة عالية من الكفاءة والمرونة اذ يتطلب هذا النظام تعديل النظام الضريبي بصورة سريعة ليتلاءم مع التغيرات السريعة في الاسعار . كذلك فإن سياسة الضرائب والاعانات مثل سياسة الاسعار قد تؤدي بالمنتجين إلى زيادة أو تخفيض انتاجهم في الوقت غير المناسب .

### جـ ـ سياسة أسعار الصرف المتعددة [1] .

وهو النظام المتبع والسائد في اغلب دول أمريكا اللاتينية وتقوم بتطبيقه مراقبة النقد المركزية في الدول المذكورة. وهو يهدف إلى تخفيف حدة التقلبات في السوق الدولية على الاقتصاد القومي وعلى دخول منتجي المواد الأولية . كذلك يهدف هذا النظام إلى تخفيف حدة أزمات ميزان المدفوعات [1] .

وتؤدي هذه السياسة إلى تحقيق الإستقرار عن طريق تخفيض سعر الصرف وقت انخفاض الأسعار الدولية . ويترتب على هذا إنخفاض تكاليف الحصول على وحدة واحدة من النقد الاجنبي مقوماً بالعملة المحلية . كذلك يتم رفع

(١) U.N. : World Economic Survey 1958.

سعر الصرف وقت ارتفاع الأسعار الدولية . وبالتالي تزداد تكلفة الحصول على وحدة واحدة من النقد الأجنبي مقومة بالعملة المحلية. ويترتب على ذلك أن رفع سعر الصرف يعتبر بمثابة ضريبة على المصدرين وقت ارتفاع الاسعار كما أن انخفاضه يعتبر بمثابة إعانة للمصدر وقت إنخفاض الأسعار .

وحقيقة الأمر أن استخدام سياسة سعر الصرف كاداة لتحقيق الاستقرار ترد عليها قيود عديدة. وأول هذه القيود هي القيود التي يضعها صندوق النقد الدولي على تغيير سعر الصرف . كذلك لو اتبعت الدول الأخرى نفس السياسة،أي اذا لجأت الدول ( المستوردة ) إلى تغيير اسعار صرفها فإن هذه السياسة قد لا تحدث أي أثر على الأطلاق . ومما لا شك فيه أن سعر الصرف الخاص بالصادرات هو جزء لا يتجزأ من هيكل اسعار الصرف السائدة . ويتحدد هيكل أسعار الصرف السائد بعوامل واعتبارات مختلفة عن اعتبارات اسعار المنتجين المحليين . وفي أغلب الاحيان قد تسود هذه العوامل والاعتبارات الأخرى وقد يصعب في بعض الأحيان فصل سعر الصرف للصادرات عن هيكل أسعار الصرف السائد .

والواقع أن أداة سعر الصرف وتغيرها تعتبر أقل الأدوات فعالية فيما يتعلق بالتأثير على الاسعار المحلية . ويتوقف نجاحها في النهاية على عاملين أساسين مستقلين عن بعضهما هما الاتجاه العام للأسعار العالمية ومعدل التضخم المحلي . ويتوقف الأثر النهائي على هذين العاملين ودرجة تأثيرهما وتفاعلهما . ومن ثم فإنه من الممكن نتيجة لذلك أن يتأثر المنتجون في دول مختلفة بنتائج مختلفة نتيجة لهذه السياسة كذلك يمكن للمنتجين لسلع مختلفة في نفس الدولة أن يتأثروا بطرق مختلفة بالرغم من أن الهدف في جميع الحالات واحداً .

ولتوضيح ذلك يمكن أن نذكر على سبيل المثال التطورات التي حدثت في كل من البرازيل وكولومبيا وهما دولتان سلكتا نفس الطريق وتنتجان نفس

السلعة . فقد حافظت كل من البرازيل وكولومبيا على سعر الصرف بالنسبة للصادرات عند نفس المستوى من الفترة السابقة على الحرب الثانية حتى سنة ١٩٥١. ولقد ارتفعت نفقات المعيشة في البرازيل اربعة اضعاف منذ الفترة السابقة على الحرب الثانية حتى سنة ١٩٤٨ ، بينما ارتفعت نفقات المعيشة في كولومبيا مرتين ونصف خلال نفس الفترة . وحيث أن ارتفاع الاسعار العالمية للبن لكل من البرازيل وكولومبيا كان بنفس المستوى – أي ثلاثة أضعاف – فإن نفس سعر الصرف ادى إلى نتائج مختلفة في كل من الدولتين . فقد ترتب عليه انخفاض في القيمة الحقيقية لحصيلة الصادرات من البن بالعملة المحلية في البرازيل بينما ارتفعت القيمة في كولومبيا .

كذلك فقد بقيت نفقات المعيشة ثابتة في البرازيل خلال الفترة من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥٠ ، بينما ارتفعت اسعار البن البرازيلي العالمية خلال نفس الفترة حوالي ضعفين ( ٢٠٠٪ ) ، مما ترتب عليه ارتفاع الاسعار المحلية بنفس الدرجة. أما في كولومبيا فقد زادت نفقات المعيشة بحوالي ٣٠٪ خلال نفس الفترة ، في حين أن أسعار البن الكولومبي ارتفعت بنسبة أقل من ارتفاع اسعار البن البرازيلي . وقد ترتب على ذلك أن الارتفاع الحقيقي في الاسعار المحلية في كولومبيا كان أقل من نصف الارتفاع الذي تحقق في البرازيل .

## تقييم سياسة أرصدة الموازنة

واجهت سياسة أرصدة الموازنة إنتقادات من عديد من الاقتصاديين وعلى رأس هؤلاء نيركسه . وينتقد نيركسه سياسة أرصدة الموازنة عن طريق استخدام السياسة السعرية على أساس أن مثل تلك السياسة تحد من حوافز المنتجين لزيادة الانتاج ، وبالتالي فهي تعرقل عمل جهاز السوق وهو أحوج ما نكون إليه

(١) U.N. : World Economic Survey 1958, op. cit., p. 104.

في الدول النامية [١] . ويرجع ذلك إلى أن زيادة عرض السلعة للتصدير يتميز بحساسية شديدة بالنسبة للإعانة أو الضريبة . وسوف يؤدي ذلك في المتوسط إلى تخفيض حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي . كذلك يترتب على هذه السياسة في نظر نيركسه زيادة حدة التقلبات الدورية في الوقت الذي يكون فيه هدف السياسة الواجبة الاتباع هو عكس ذلك ، أي زيادة الانتاج في وقف إنتعاش الصادرات وتقييد الانتاج وقت ركودها .

ويصل نيركسة إلى نتائجه على أساس إفتراض هام هو أن عرض السلع الأولية يتميز بالمرونة بالنسبة للتغير في السعر . وقد أقام هذا الافتراض بناء على تقرير الأمم المتحدة في عام ١٩٥٢ والسابق الاشارة إليه في الفصل الثاني . هذا التقرير الذي يدرس متوسط التقلبات السنوية للأسعار والكميات المصدرة لخمسة وعشرين سلعة أولية [٢] . وقد أشار نيركسة أن بيانات هذا التقرير يوضح وجود معامل إرتباط [٣] مرتفع بين التغير في الاسعار والتغير في الكميات المصدرة وبناء على ذلك فإنه في مثل هذه الظروف فإن إتباع سياسة أرصدة الموازنة عن طريق تثبيتها لاسعار المنتجين تتدخل وتقيد حوافز المنتجين حينما ترتفع أسعار الصادرات وتحافظ على الانتاج حينما تنخفض الاسعار وليس هذا النمط من السياسة الاقتصادية يمكن أن يؤدي إلى زيادة حصيلة الصادرات . كذلك فإن هذا النمط من السياسة الإقتصادية يعرقل في نفس الوقت عمل جهاز الأسعار وهو جهاز أحوج ما تكون إليه الدول النامية إحتياجاً شديداً .

أما السياسة البديلة التي يقترحها نيركسة فتتلخص في ترك الاسعار المحلية دون تدخل بحيث تتحرك وتسير في نفس اتجاه الأسعار الدولية مع زيادة الضرائب

(١) R. Nurkse : « Trade Fluctuations and Buffer Policies of Low Income Countries », Kyklos, vol. II, pp. 141-154.

(٢) U.N. : « Instability in the Export Markets of Under-developed Countries, New York, 1952.

(٣) Correlation Coefficient.

بصفة عامة ، أي ضريبة الدخل والصادرات والواردات والاستهلاك في فترات الانتعاش وتخفيفها وقت الانكماش. يمكن بناء على هذه السياسة تكوين فائض في الميزانية في فترات الانتعاش من شأنه أن يخفف من معدل زيادة الدخول والواردات ومن ثم يمكن تكوين أرصدة موازنة من النقد الأجنبي يتم التصرف فيها وقت الكساد . وأهم ما تهدف إليه هذه السياسة هو عدم التدخل في عمل جهاز الأسعار كموجه لتوزيع الموارد كذلك فإن هدف هذه السياسة لا يتعلق باستقرار دخول منتجي المواد الأولية فقط ولكن الوصول إلى استقرار الدخول المتاحة للإنفاق على المستوى القومي كله .

وحقيقة الأمر أن إنتقاد نيركسة وسياسته البديلة يقومان على إفتراض هام هو أن عرض المواد الأولية ذو مرونة عالية بالنسبة للتغير في السعر . فإذا كان هذا الفرض صحيحاً فإن أي تدخل في جهاز الأسعار من شأنه أن يرتب أثار ضارة على الإقتصاد القومي . غير أن هذا الإفتراض يشوبه الكثير من العيوب . فهو يمثل نوع من التعميم لا يمكن تأكيده بأي دليل سوى دراسة سوق كل سلعة على حدة . أضف إلى هذا ، وهو الأهم ، أن تقرير الأمم المتحدة السابق الإشارة إليه الذي إستند إليه نيركسة لا يؤكد هذا الافتراض بأي وجه من الوجوه . فهذا التقرير لا يؤكد هذه العلاقة التي أشار إليها نيركسة بين التغير في السعر والتغير في الكمية . كل ما تشير إليه هذه الدراسة هو أن التغير في السعر والتغير في الكمية يسيران في نفس الاتجاه دونما توضيح لطبيعة العلاقة بين التغير في السعر والتغير في الكمية .

كذلك فإن محاولة الربط بين هذه العلاقة الإحصائية وموضوع استجابة المنتجين وحوافزهم بالنسبة للتغير في سعر يتطلب منا توضيحاً اكثر لموضوع المرونة . ذلك أن المرونة المشار إليها هنا هي المرونة في المدى القصير [1] ، أي مرونة العرض في المدى القصير . وتعني مرونة العرض في المدى القصير الزيادة

---

(١) Short-run Elasticity.

أو النقص في الكمية المعروضة نتيجة للتغير في المخزون ( بالزيادة أو النقص ) أو عن طريق نقص بعض الاستخدامات الأخرى كالاستهلاك . كذلك تشمل زيادة الانتاج من الطاقة الانتاجية السائدة ( دون امكانية تغييرها ) ، مثال ذلك العناية اكبر وقت الحصاد ، زراعة اكثف في نفس المساحة . أما مرونة العرض في المدى الطويل [(١)] ، وهي التعديلات في حجم الانتاج الناتج عن تغير الطاقة الانتاجية ( المساحة المنزرعة ) ، فلا يمكن التأكيد أنها تحتل أية أهمية لدى المصدرين — ونتيجة للتقلبات السنوية في الأسعار ( من سنة لأخرى ) فإن الإنتاج الناشيء عن زيادة الطاقة الانتاجية ليس لديه فرصة كبيرة لان يتم بيعه عند سعر أعلى من المتوسط . وحقيقة الأمر أن العلاقة بين الاسعار والتغير في الكمية التي أشار إليها نيركسة محل تساؤل كبير في المحاصيل الشجرية مثل الشاي والبن والكاكاو حيث تطول فترة التفريخ عدة سنوات . كذلك فانه في المحاصيل غير الشجرية فإنه توجد بعض القيود الفنية التي قد تحد من زيادة الانتاج عن طريق زيادة المساحة مثل قيود الدورة الزراعية .

ويرى البعض أنه وقت ارتفاع الأسعار لا يجب زيادة الضرائب كلها ولكن يجب التركيز فقط على ضرائب الصادرات . ذلك أن زيادة دخول المصدرين نتيجة لارتفاع الاسعار العالمية يعتبر وعاءاً سليماً للضريبة . ذلك أن هذه الزيادة في الدخول إنما تمثل نوع من المكاسب الرأسمالية التي تحدث دون بذل جهد من جانب المنتج .

### ٢ — سياسات الإستقرار الدولية

يتضح من دراستنا السابقة للسياسات الوطنية للإستقرار أن هناك قيود عديدة وحدود لما يمكن أن تحققه هذه السياسات الوطنية لدولة معينة . ولقد رأينا أنه

---

(١) Long-run Elasticity.

يوجد عدد قليل جداً من الدول يمكن القول أنه يتحكم بصورة كاملة في سوق السلع التي يقوموا بتصديرها . ومن ثم تنصب السياسات الوطنية فقط على محاولة تفادي عدم الاستقرار في السوق الدولي على الاقتصاد الوطني . وبالرغم أن كل دولة على حدة قد لا تستطيع تقدير تأثير سياستها بمفردها على السوق الدولي، الا أن مجموع سياسات الدول مجتمعة تحدث ولا شك أثارها على السوق الدولي . كذلك فإنه قد يحدث أن تتلائم هذه السياسات الوطنية مع احتياجات السوق الدولي كما أنه قد يحدث أن تتناقص هذه السياسات مع بعضها بحيث تتوازن في النهاية أثارها المضادة كما قد تؤدي إلى زيادة الموقف الدولي سوءاً .

كذلك يمكن القول أنه حتى لو كانت الدولة تمثل المنتج الرئيسي لسلعة معينة فإن هذا لا يضمن بالضرورة نجاح سياستها في تحقيق أهدافها . ذلك أن رد الفعل للدول الأخرى أمر يجب أن يؤخذ في الاعتبار . ولقد أشرنا سابقاً في حالة الجوت بالنسبة للباكستان والبن بالنسبة للبرازيل كيف يمكن أن يؤدي العمل المنفرد من جانب دولة معينة إلى نشوء منافسين في مجال إنتاج السلعة .

من هنا كان التفكير في ضرورة البحث عن حل في المجال الدولي ، لأن مشكلة عدم استقرار سوق المواد الأولية بطابعها دولية . أضف إلى هذا أن السياسات الدولية يمكن أن تأخذ في الاعتبار ليس فقط مصالح جميع المنتجين بل انها توائم بين مصالح المنتجين والمستهلكين ، أي أنها تأخذ في الاعتبار مصالح المصدرين والمستوردين . وهناك نماذج ثلاثة لسياسات الاستقرار الدولية ، وهي . الاتفقات طويلة المدى متعددة الأطراف ، سياسات الحصص المقيدة للصادرات ، وسياسة الموازنة المخزونية الدولية . وسوف نتناول كل منها على حدة .

### أ ــ سياسة الاتفاقات طويلة المدى متعددة الأطراف

مما لا شك فيه أنه يمكن تحقيق نوع من الاستقرار في الاسعار وفي دخول

المنتجين عن طريق الاتفقات طويلة المدى . اذ بموجب هذه الاتفاقات تتعهد الحكومات المستوردة بشراء كمية معينة ومحددة مسبقاً بسعر محدد من الحكومة المصدرة . هذا الاتفاق قد يكون ثنائيا كما قد تتعدد الأطراف . فإذا لم تشمل الاتفاقية كافة المنتجين فإن ذلك وإن كان يؤدي إلى تحقيق نوع من الاستقرار الا أنه يؤدي إلى حماية وتمييز بعض المنتجين على حساب البعض الآخر . وبالتالي فإن نجاح هذا الأسلوب يجب أن يتضمن أغلب المنتجين وأغلب المستوردين..

والاتفاقيات الدولية بالنسبة لسلعة معينة معروفة منذ سنة ١٩٢٠ ، ولعل اهم مثل على هذا الشكل من الاتفاقيات الجماعية ، هي اتفاقية القمح الدولية سنة ١٩٥٣ . أما عن هدف الاتفاق كما تحدده الاتفاقية هو « ضمان واردات القمح للدول المستوردة وضمان سوق للقمح للدول المصدرة عند مستوى عادل ومستقر للأسعار »[1] . وقد قام بتوقيع الاتفاقية خمسة وأربعين دولة ، أربع دول مصدرة ( الولايات المتحدة ، استراليا ، كندا ، وفرنسا ) ، واحدى وأربعين دولة مستوردة .

وبموجب اتفاقية القمح الدولية تتعهد كل دولة مصدرة بتقديم حصة معينة على أساس سعر محدد وثابت يمثل حداً أعلى بالرغم من زيادة السعر الدولي عن هذا الحد الأعلى . ولكل دولة مصدرة الحق في أن تبيع حصتها من القمح بسعر آخر بشرط الا يقل عن حد أدنى ثابت مقدماً بالرغم من أن السعر الدولي قد يكون منخفضاً عن هذا الحد الأدنى . كذلك تقوم كل دولة مستوردة بالتعهد بشراء حصة محددة من القمح على أساس سعر لا يقل عن الحد الأدنى للسعر في الاتفاق ولا أعلى من السعر الأعلى في الاتفاق . وتتساوى بالضرورة حصص المصدرين والمستوردين وهكذا يضمن كل مصدر سوقاً محدداً لمنتجاته بسعر لا

---

(١) W. Krause : « The International Economy ». New York, 1955, p. 218.

يقل عن الحد الأدنى ، ويضمن كل مستورد الحصول على إحتياجاته بسعر لا يزيد عن الحد الأعلى .

والواقع أن لمثل هذه الاتفاقات اكبر الأثر في تخفيف حدة التقلبات الدولية . الا أن نجاحها يتوقف على تحقيق شرطين. أما الشرط الأول فهو أن يشمل الاتفاق النسبة الكبرى من التجارة الدولية في هذه السلعة . وهذا أحد العيوب في اتفاقية القمح الدولية اذ أن الكمية المتفق عليها لا تمثل سوى ٢/٣ التجارة الدولية للقمح في سنة ٥٣ / ٥٤ . أما الشرط الثاني هو الا تكون الفجوة بين الحد الأدنى والأعلى للسعر كبيرة . كذلك يشترط لنجاح هذه السياسة أن يكون للسلعة موضوع الاتفاق سوقاً دولية كبيرة وأن تتميز السلعة موضوع الاتفاق بالتجانس ، أي يسود انتاجها الانتاج النمطي . كذلك يجب لنجاح هذه السياسة ( الاتفاقات الدولية ) أن يكون في مقدور الحكومات الداخلة في الاتفاق الوفاء بالتزاماتها ، أي أن تتبع الدول المصدرة سياسة داخلية من شأنها ضمان تصدير حصتها ، كما أن تلتزم كل دولة مستوردة بالوفاء بالتزاماتها وعدم المطالبة باكثر من حصتها . ولذا تنص اتفاقية القمح الدولية على أن تقوم الدول المصدرة بتكوين مخزون كافي من القمح حتى تضمن الواردات للدول المستوردة ، كذلك تتعهد الدول المستوردة باتخاذ الاجراءات الاحتياطية الكفيلة بمنع التكالب على الشراء في بداية أو نهاية السنة المحصولية . وحقيقة الأمر أن أحد الصعوبات الأساسية في هذه الاتفاقات هو تحديد الفروق السعرية وخاصة في حالة إختلاف الانواع .

### ب ــ سياسة الحصص [1] المقيدة للصادرات

وهو النظام المطبق في إتفاقية السكر الدولية ، وينطبق على السوق الدولي

---

(١) Quata Systems.

الحر للسكر . وهو سوق لا يمثل العالم كله بل يستبعد منه التجارة الدولية في السكر بين دول الكومنولث البريطاني لأنه يشملها اتفاقية للسكر خاصة بها . كذلك يستبعد منها واردات السكر إلى الولايات المتحدة الامريكية . فهو يخضع لاتفاق خاص للحصص .

والمبدأ العام لهذا الاتفاق ( اتفاق السكر الدولية ) هو أنه « طبقاً لسعر السكر السائد في السوق الدولي الحر فإن الصادرات المسموح بها من الدول الاعضاء تكون محددة بصورة أو بأخرى بنظام الحصص الكمية »[1] . وحينما يرتفع السعر الدولي عن حد معين تزال كافة القيود على الصادرات وحينما ينخفض السعر الدولي عن هذا الحد تتحول القيود على الصادرات إلى أن تكون اكثر واكثر شدة .

والواقع من الأمر أن هذا الشكل من التنظيم ( حصص الصادرات ) يدخل عنصراً من الجمود غير مرغوب فيه في الانتاج العالمي والتجارة الدولية للسلعة موضوع الاتفاق . ذلك أن مثل هذا الاتفاق يجعل من الصعب على المنتج الكفء ( ذو النفقة المنخفضة ) أن يوسع من صادراته على حساب المنتج غير الكفء ( ذو النفقة العالية ) . بمعنى آخر فإن مثل هذا الاتفاق يقف عقبه في وجه المنتج الكفء . كذلك فإن مثل هذا الاتفاق يمكن أن ينتهي بالفشل الا اذا شمل كافة المنتجين والمصدرين ، أو اذا قامت الدولة المستوردة للسكر باتخاذ اجراءات مشددة من شأنها منع الاستيراد من الدول الخارجة عن الاتفاق .

### جـ ــ سياسة الموازنة المخزونية الدولية .[2]

سبق الإشارة إلى أنه يمكن لهيئة وطنية إتباع سياسة للإستقرار على أساس

---

(١) Gatt, « Trends..., op. cit., p. 75.

(٢) International Buffer Stock Policy.

مبدأ الموازنة المخزونية وهي شراء السلع وقت انخفاض الاسعار وبيعها وقت إرتفاع الاسعار . الا أنه سبق الاشارة أيضاً إلى أن نظام الموازنة المخزونية الوطنية لا يمكن لها التأثير بصورة حاسمة على الانتاج أو السعر العالمي للسلعة . غير أن عمل هيئة دولية بمبدأ الموازنة المخزونية اذا وجدت الموارد المالية الكافية لادارة هذه الهيئة يمكن أن تكون قادرة على التأثير في مستوى الاسعار العالمية . وهذا النظام مطبق في الاتفاق الدولي للقصدير .

بمقتضى هذا الاتفاق يكون تحت تصرف مدير هيئة الموازنة المخزونية الدولية كميات كبيرة من القصدير وأرصدة نقدية كافية تساهم بها الدول الأعضاء في الاتفاق . وبناء على التعليمات المعطاة لادارة الهيئة يقوم المدير بشراء القصدير حينما ينخفض السعر الدولي عن حد معين ، ويقوم ببيعه حينما يرتفع السعر عن حد معين . وفي اطار كل من الحد الأعلى والادنى يعطى لمدير الهيئة الحرية في أن يبيع أو لا يبيع حينما يرتئي طبقاً لمنفعة الاعضاء وذلك كلما إقترب السعر السائد من أحد الحدين الادنى أو الأعلى . كذلك يقوم الاتفاق بفرض حصص معينة مقيدة للصادرات للمحافظة على السعر الدولي اذا زادت كمية المخزون عن حد معين [١] .

ومما لا شك فيه أن نظام الموازنة المخزونية يتمتع ببعض المميزات الهامة . فمن الممكن القيام به حتى ولو لم يشمل كافة المنتجين أو المستوردين. كذلك فإن مثل هذا النظام لا يتطلب رقابة شديدة من الحكومة على التجارة في السلعة موضوع البحث . كذلك فإن مثل هذا النظام يسمح بالمنافسة بين المنتجين على إختلاف مستويات كفاءتهم الانتاجية . ويمارس هذا النظام اثاره في تحقيق الاستقرار عن طريق الاحتفاظ بالمخزون وتراكمه في الوقت الذي تكون فيه السلعة غير مرغوب فيها إلى الوقت الذي تصبح فيه قادرة ومرغوب فيها .

---

(١) Gatt : « Trends..., op. cit., p. 76.

الا أن مثل هذا النظام تحيطه بعض القيود . فلا يمكن تطبيقه الا في تلك الانواع من السلع التي لا تثير مشاكل في تخزينها ولا ترتفع نفقات تخزينها . كذلك أن إتباع نظام الموازنة المخزونية الدولي يصبح صعباً للغاية اذا قامت الدول المستوردة للسلعة بتقييد أسواقها الداخلية عن طريق القيود الكمية ، أو اذا قامت الدول المصدرة بتقديم الاعانات غير الضرورية للمصدرين .

وحقيقة الأمر أن النماذج السابقة تمثل بعض نماذج السياسات الدولية للاستقرار التي يمكن اتباعها ولكنها لا تشملها كلها . فهناك أولا زيادة السيولة الدولية . فلقد رأينا أن التقلبات السنوية في الاسعار والكميات المصدرة يؤدي إلى تقلبات سنوية عنيفة في حصيلة الصادرات ( ± ٢٣ ٪ ) . وهذا الأمر يجعل زيادة السيولة الدولية من الأهمية بمكان للتغلب على هذه التقلبات في حصيلة الصادرات . واذا كانت زيادة السيولة الدولية أمر مرغوب فيه فإن السؤال الهام هو كيف تزداد السيولة الدولية وبأي الطرق وبكم تزداد السيولة الدولية ؟ وهذا السؤال تقع الاجابة عليه خارج نطاق بحثنا هنا . أما الوسيلة الثانية فهي التنسيق بين السياسات الوطنية المختلفة لمجموعة من الدول التي تنتج سلعة معينة أو التنسيق بصورة عامة بين الدول النامية المنتجة للمواد الأولية لمنع التناقص الناشيء عن تعارض المصالح وبالتالي تعارض السياسات الوطنية .

# « الفصل التاسع »

## سياسات التجارة الخارجية

## ب — في المدى الطويل

ناقشنا في الفصل الثاني عند الإشارة إلى خاصية إختلال هيكل الصادرات إلى السمات الأساسية التي تميز السوق الدولي للمواد الأولية في المدى الطويل . أما السمة الأولى فهي التراخي طويل المدى في الطلب العالمي على المواد الأولية . ويعني ذلك تباطىء الزيادة في الطلب العالمي على المواد الأولية خلف معدلات زيادة الدخل القومي والإنتاج الصناعي في الدول المتقدمة الصناعية . ويرجع هذا التراخى إلى مرونة طلب الدخل على المواد الغذائية ، التغيرات الهيكلية ، التي صاحبت نموا مقصاديات الدول الصناعية ، ثم التطور التكنولوجي في الدول الصناعية المتقدمة وماترتب عليه من توفير إستخدام المواد الأولية وإنتاج بدائل صناعية . ويترتب على نمو التجارة الخارجية للمواد الأولية بمعدل أقل من معدل نمو الدخل والإنتاج الصناعي في الدول المتقدمة إلى ظهور ما يطلق « فجوة التجارة الخارجية في المواد الأولية » . ويترتب على هذه الخاصية أيضاً إنخفاض نصيب التجارة الدولية في المواد الأولية كنسبة من التجارة العالمية . [1]

(١) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب ص ١١٢ — ١١٤ .

أما السمة الثانية للسوق الدولي للمواد الأولية في المدى الطويل فهي إتجاه معدل التبادل الدولي بين المواد الأولية والسلع الصناعية لصالح السلع الصناعية. ويعني هذا ببساطة إنخفاض القوة الشرائية للصـــادرات من المواد الأولية. ويرجع إتجاه معدل التبادل الدولي لغير صالح السلع الأولية إلى العوامل التي سبق الإشارة إليها والمسئولة عن تراخي الطلب العالمي على المواد الأولية. وحيث أن الطلب العالمي على المواد الأولية يتباطىء في المدى الطويل ولم تحدث تغيرات من جانب العرض لمواجهة هذه الظروف الجديدة للطلب فإن النتيجة المنطقية هي إنخفاض أسعار المواد الأولية في السوق الدولي نسبياً إلى أسعار السلع الصناعية.

أما السمة الثالثة للسوق الدولي للمواد الأولية فهي أنه بالنسبة لبعض السلع الأولية إنخفض النصيب النسبي للدول النامية في التجارة العالمية للمواد الأولية. وترجع هذه السمة إلى المنافسة الشديدة في إنتاج بعض المواد الأولية من جانب بعض الدول الصناعية المتقدمة التي مكنها تقدمها التكنولوجي وفنون التنظيم والإدارة من الإنتاج تحت ظروف إنخفاض التكاليف ومن ثم تمكنت هذه الدول من منافسة الدول المتخلفة في السوق الدولي واستحوذت على جزء كبير مـــن السوق الدولي لمنتجاتها.

ويترتب على هذه السمات نتائج هامة لعل أهمها هو أن الدول المتخلفة تواجه ركوداً نسبياً في حصيلة صادراتها ومن ثم ركوداً نسبياً في طاقتها على الإستيراد. فالتراخي في الطلب العالمي على المواد الأولية وإنخفاض القوة الشرائية للمواد الأولية (إتجاه معدل التبادل لغير صالحها)، يترتب عليه إتجاه حصيلة الصادرات نحو الركود. وحيث أن الإسراع بعملية التنمية الإقتصادية يترتب عليه زيادة الطلب على الواردات بصورة كبيرة، فإن النتيجة المنطقية لركود حصيلة الصادرات وارتفاع الطلب على الواردات هو مواجهة الدول النامية لازمات العجز في موازين

مدفوعاتها . تؤدي التنمية الإقتصادية إلى زيادة الطلب على الواردات من السلع الإستثمارية والسلع الوسيطة اللازمة لمواجهة التوسع الصناعي بل ولزيادة الطلب على المواد الغذائية نتيجة لزيادة السكان وزيادة العمالة الصناعية . وهكذا نجد أن الدول النامية جميعاً باستثناء عدد قليل منها أهمها، الدول المنتجة للبترول، تواجه عجزاً مزمناً في موازين مدفوعاتها . وتلجأ الدول النامية لمواجهة هذا العجز إلى الإقتراض من الخارج مما يترتب عليه في المدى الطويل زيادة حدة أزمة ميزان المدفوعات تضاخماً .

والسؤال المطروح الآن هو ماهي الوسائل والسياسات التي يجب أن تلجأ إليها الدول النامية لمواجهة مشاكل التجارة الخارجية لها في المدى الطويل والتغلب على عجز ميزان مدفوعاتها ؟ . الواقع أن الدول المتخلفة أمامها بدائل متعددة لمواجهة هذه المشاكل تستطيع أن تختار من بينها البديل ذات الفعالية الأكبر . أما البديل الأول فهو التوسع في صادرات المواد الأولية سواء التقليدية منها وغير التقليدية . أما البديل الثاني فهو التوسع في صادرات السلع الصناعية الإستهلاكية الخفيفة . أما البديل الثالث فهو البحث عن الإستخدام الأمثل لحصيلة الصادرات لأغراض التصنيع المحلي . ويحوي البديل الثالث عدة بدائل تحدد نمط إستخدام حصيلة الصادرات بناء على النمط الذي يتبناه المجتمع للتصنيع . وسوف نتناول فيما يلي كل بديل من هذه البدائل على حدة .

## أ ــ التوسع في صادرات المواد الأولية :

الواقع أن إمكانية التوسع في صادرات المواد الأولية تكاد تكون محدودة للغاية نتيجة للظروف التي تواجه الطلب على المواد الأولية في السوق الدولي والتي سبق الإشار اليها . ولقد أشرنا سابقاً إلى أن سلوك طريق التنمية عن سبيل التوسيع في صادرات المواد الأولية يكاد يكون مغلقاً تماما الآن في مواجهة الدول النامية على عكس الحال في القرن التاسع عشر بالنسبة لدول الإستبطان الحديث.

إلا أنه بالرغم من هذه الصعوبات فإنه يمكن إتخاذ عدة خطوات في هذه الصدد .

يجب على الدول النامية أن تقوم من جانبها باتباع سياسات من شأنها رفع الكفاءة الإنتاجية ( بالتالي إنخفاض النفقات ) في نطاق إنتاج المواد الأوليـــة التقليدية . إذ سوف يترتب على ذلك زيادة قدرتها التنافسية الدولية وزيادة إمكانيتها في الاستحواذ على أجزاء متزايدة من السوق الدولي للسلعة التي تنتجها . فبالرغم من مواجهة صادرات المطاط الطبيعي للملايو لمنافسة شديدة من جانب المطاط الصناعي مما ترتب عليه تراخي الطلب العالمي على المطاط الطبيعي ، إلا أن السياسيات التي اتبعتها الملايو لرفع الكفاءة الإنتاجة (وبالتالي إنخفاض النفقات) لإنتاج المطاط قد مكنها من إستعادة أجزاء كبيرة من السوق الدولي التي افتقدتها بل واكتساب أسواق جديدة .

لعل السبيل الثاني أما الدول النامية في مجال التجارة الدولية للدول الناميـــة هو زيادة حجم التجارة الدولية بين الدول النامية بعضها والبعض . وحقيقـــة الأمر أن حجم التبادل التجاري بين الدول النامية بعضها والبعض لا يتعدى ١١٪ من حجم التجارة العالمية . وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول النامية بعضها البعض يستطيع بلا شك أن يتغلب على حقيقة إنخفاض مرونة الطلب الدخلية على المواد الغذائية في الدول المتقدمة الصناعية . فتوجية الصادرات الغذائية إلى الدول النامية ذات الدخل المنخفض لاتواجه هذه الصعوبات وهي إنخفاض مرونة طلب الدخل على المواد الغذائية . مثال ذلك أن مصر تستخدم سنوياً مايقرب من ٣٧ ٪ من حصيلة النقد الأجنبي في استيراد السلع الغذائية مثل القمح والشحومات الغذائية .. إلخ . ومما لاشك فيه أن الدول النامية تستطيع فيما بينها أن تقوم باجراءات لتوسيع حجم السوق لصادراتها بعضها البعض ، مثال ذلك إتفاقات التفضيل الجمركي المتبادل . وسوف نتناول هذا الإجراء بالتفضيل عن الحديث عن صادرات السلع الصناعية .

تستطيع الدول النامية أن توجه مواردها الجديدة إلى إنتاج السلع الأولية

التي يتزايد الطلب العالمي عليها . مثال ذلك المواد الغذائية البروتينية مثل اللحوم ومنتجاتها التي تتميز بارتفاع مرونة الطلب الدخل عليها . وحقيقة الأمر أن دخول الدول النامية هذا المجال قد يكون صعباً نظراً لأن هذه السلع تقوم بانتاجها الآن الدول المتقدمة والتي تمتع في إنتاجها بكفاءة إنتاجية عالية .

## ب ـ توسع الصادرات من السلع الصناعية

طبقا لنظرية النفقات النسبية فإن التخصص الدولي إذا كان مصاحباً بأزمة في ميزان المدفوعات ، نتيجة لكون السلع الأولية التي تتخصص في إنتاجها الدول النامية تواجه تراخي في الطلب العالمي ، فإن هناك ردود فعل لابد وأن تتم في إتجاهين في نفس الوقت :

(١)أن تنتقل الدولة إلى إنتاج السلعة التي تتمتع في إنتاجها بالميزة النسبية الثانية في سلم النفقات النسبية . وهي في هذه الحالة السلع الإستهلاكية المصنوعة .

(٢)تقييد الواردات الآتية من الدول الأخرى عن طريق القيود المختلفة على الواردات . .

والواقع من الأمر أن توجيه الموارد الجديدة لتوسع الصادرات الصناعية يؤدي إلى زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي وتنويع الصادرات وبالتالي إنخفاض الأهمية النسبية للصادرات الأولية بما يترتب عليه تخفيف حدة أثار التقلبات العالمية في سوق المواد الأولية على إقتصاديات الدول النامية . كذلك يؤدي توسع الصادرات الصناعية إلى تخطي الدول النامية لقضية ضيق نطاق السوق المحلي . ويؤدي التصنيع للتصدير إلى أن تدخل الصناعات المحلية في منافسة مع الصناعات الأجنبية وبالتالي يتكون لديها بصفة مستمرة الحافز لزيادة الكفاءة الإنتاجية وتكون لنفسها نوع من الحماية الذاتية تجاه تلك المنافسة الأجنبية . ويتطلب نجاح التصنيع للتصدير ضرورة العمل باستمرار على رفع الكفاية

الإنتاجية للعمل ورفع المستويات الإدارية والتنظيمية . لذلك يجب العمل عـلى توفير الحماية الكافية للصناعات التصديرية عن طريق منحها إعانات للتصدير في بداية حياتها حتى تتمكن من مقاومة المنافسة الأجنبية وحتى يتكون لديها الخبرة والدقة التي تمكنها من الوقوف على ارض راسخة في المستقبل في مواجهة المنافسة الأجنبية .

ولا يجب في هذا الصدد أن ننظر كما سبق الإشارة إلى هذه الإعانات على أنها نوع من سياسة الإغراق . بل على العكس تمثل الإعانات في هذه الحالة شكل من أشكال حماية الصناعة الوليدة . فالمنتج المحلي يفضل دائماً السوق المحلي لأنه سوق معروف لديه . ولذا فإن إعانة الصادرات تمثل في هذه الحالة ، بجانب كونها نوع من الحماية للصناعة الوليدة ، حافزا لتشجيع المنتجين على التوجه نحو مجال التصوير .

وحقيقة الأمر أن الدول النامية تواجه مشاكل متعددة في سلوك هذا السبيل ( أى هذا النمط للتصنيع ) . وترجع هذه المشاكل إلى القيود العديدة التي تفرضها الدول الصناعية المتقدمة على الصادرات من السلع الإستهلاكية الصناعية من الدول النامية [1] . فالدول المتقدمة الصناعية ترفض أن يسود العالم نوع جديد من تخصص العمل الدولي بموجبه تتخصص الدول النامية في تصدير السلع الإستهلاكية الصناعية البسيطة في حين تتخصص الدول المتقدمة في مجال السلع الصناعية الثقيلة والمعقدة . ولذا فهي تقوم من جانبها بفرض القيود المتعددة على واردات السلع الإستهلاكية من الدول النامية حماية لبعض صناعتها من المنافسة الأجنبية مثال ذلك القيود التي تفرضها دول أوربا الغربية وأمريكا على الواردات من المنسوجات من الدول النامية. ومن أمثلة هذه القيود التعريفة الجمركية العالية على الواردات من السلع الصناعية من الدول النامية. وتصل متوسط التعريفة الفعلية

---

(١) R. Nurkse : « Growth and Equilibrium in World Economy... », ap. cit., p.

على الواردات من السلع الصناعية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة ٣٣٪ . هذا بجانب الأنواع الأخرى من القيود على الواردات الصناعية مثل نظام الحصص بالنسبة للمنسوجات وغيرها من أشكال القيود الأخرى . (٣)

والواقع أن هذه القيود لا يجب أن تضعف الحافز على إنشاء وتطوير صناعات التصدير . فالدول التي دخلت مضمار الثورة الصناعية بعد بريطانيا إستطاعت أن تستحوذ على جزء كبير من الأسواق الدولية المستقرة للسلع البريطانية. فبالرغم من وجود الفجوة التكنولوجية والإقتصادية التي كانت تفصل بريطانيا عن الدول التي دخلت مجال الثورة الصناعية متأخرة عنها مثل فرنسا وإيطاليا والمانيا . إلا أن هذه الدول إستطاعت بسهولة أن تدخل مجال التصدير بل واستحوذت سوق هام كانت تسوده الصناعات البريطانية التي سبقتها . ولعل مثال اليابان في هذا الصدد دليل على إمكانية إقتحام السوق الدولي حتى ولو كان دخول مجال الثورة الصناعية قد جاء متأخراً . فقد بدأت الثورة الصناعية في اليابان في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومع هذا إستطاعت أن تقتحم السوق الدولي وتسود منتجاتها فيه بالرغم من المنافسة الشديدة .

وهناك عديد من الأمثلة على كثير من الدول النامية التي إستطاعت أن تسير خطوات بعيدة في مجال التصنيع للتصدير . فالهند الآن تعتبر مصدرة أساسية للغزل والمنسوجات ، بل تبلغ صادراتها الصناعية حوالي ٥٠٪ من

---

(١) Bela Balassa : « The Structure of Protection in Industrial Countries and Ets. Effects on the Exports of Processed Goods from Developing Countries ». I.B.R.D., Economic Department, Report No. EC-152a, Feb. 1968, Table 6.

(٢) المزيد من التفاصيل حول القيود على الواردات من الدول النامية انظر
I Little, T. Scitavisky. M. Scatt, ap. cit., pp. 273-296.

(٣) H.B. Lary, « Economic Development and the Capacity to Import, ap. cit., pp. 135-138.

جملة صادراتها . وهناك على سبيل المثال أيضاً يوغوسلافيا التي تصدر ٥٠ ٪ من إنتاجها من المعدات والآلات الكهربائية ، ٤٠٪ من إنتاجها من عربات السكك الحديدية ، ٣٠ ٪ من إنتاجها في صناعة السفن . والمهم في هذا المجال هو البحث والتعرف على تلك الأنواع من السلع والصناعات التي يمكن أن تتمتع فيها الدول النامية بميزة خاصة أو مهارة خاصة. فاليابان حاولت أن تركز على تلك الأشياء الصغيرة التي تحتاج إلى مهارات خاصة وقدرات معينة مثل لعب الأطفال ، الدراجات ، آلات الحياكة وتحاول الآن التركيز على ما يطلق على عليه بالصناعات كثيفة المهارة مثل الصناعات الإلكترونية والعلمية مثال ذلك أيضاً تخصص اسرائيل في صناعة الماس والفراء للتصدير . وتحاول الهند الآن دخول مجال التصدير في صناعات الدراجات وآلات الحياكة .

ويتوقف النجاح في إقتحام السوق الدولي على مجموعة من العوامل من أهمها الثمن وهو يتوقف على الكفاءة الإنتاجية ، والقدرة على البيع والتسويق ويتوقف على وجود مهارات وقدرات خاصة يندر وجودها في الدول النامية ويجب العمل على تنميتها . وتدل نتائج الدراسات في هذا المجال على أن القدرة على البيع والتسويق أهم بكثير من عامل الثمن . ذلك أنه من الممكن تسويق أي أي سلعة مهما إرتفع ثمنها إذا تعلمنا فنون وأصول فن البيع والتسويق . ولعل العائق الأساسي أما مبيعات السلع الصناعية لبريطانيا ليس هو الثمن . ذلك أنه بالدراسة تبين أن أثمان السلع الصناعية البريطانية تعتبر ولاشك أثماناً تنافسية . إنما يكمن الأمر في النهاية في عدم معرفة البريطانيين مهارة وفنون البيع ، وعدم قدرتهم على تنمية وتطوير مؤسسات البيع والتسويق ، وعدم قدرتهم على إعطاء السوق ما يحتاجه » [1] . وبالتالي فإن أحد المشاكل الأساسية في دخول مجال الصناعات التصديرية هو تكوين مهارات وقدرات البيع والتسويق .

---

(١) A. Lewis, « Employment Policy in an under-developed Area », Social and Economic Studies, September 1958, pp. 71-73.

ولا شك أن الحوافز تلعب دوراً هاماً في هذا المضمار . ولعل المثل الذي سلكته الباكستان قد أتي بنتائج لابأس بها . فقد إستخدمت الباكستان في مجال تشجيع الصادرات الصناعية نظام ال Bonus Scheme [1] . إذ بموجب هذا النظام تقدم الدولة بتحديد الصادرات التقليدية التي تتمتع بسوق دولي مستقر مثل الجوت والمنسوجات إلخ والتي لا تخضع لهذا النظام . ماعدا ذلك من السلع فإن المصدر الذي يستطيع تصدير أي سلعة ( خارج القائمة التقليدية ) يحق له نسبة معينة من حصيلة النقد الأجنبي من تصدير هذه السلعة يستطيع أن يتصرف فيها كيفما يشاء ويمكن إستخدامها في إستيراد سلع كمالية أو أي وجه من وجوه الإستخدام الأخرى . أما ماعدا تلك النسبة فانه يورد إلى خزينة الدولة بسعر الصرف السائد .

ويقترح كالدور Kaldor في مجال تشجيع الصادرات إتباع نظـام سعر الصرف الثنائي على أساس أنه نظام يضمن دفع الصادرات الصناعية وتشجيعها دون المساس بحصيلة الصادرات التقليدية للمواد الأولية التي تتأثر نتيجة التخفيض للعملة . ويقوم هذا النظام الثنائي على سعرين للصرف الأجنبي [1] . أما الواردات الأساسية والضرورية والصادرات من المواد الأولية فتخضع لسعر الصرف السائد وهو سعر الصرف المرتفع [2] ( أو المغالى فيه والذي يعكس قيمة عالية للعملة الوطنية ) . أما السلع الصناعية المحلية التي تتجه نحو التصدير ( السوق الدولي ) والواردات غير الأساسية ( غير الضرورية ) فتخضع لسعر صرف

---

(١) R. Solgio & J. Stern, « Some Comments on the Export Bonus, Export Promotion and Investment Criteria », Pakistan Development Review, Spring 1966, No. I, pp 38-57.

(٢) N. Kaldar, « Dual Exchange Rates and Economic Development », Economic Bulletin for Latin America, November, 1964.

(٣) Over-valued Exchange Rate.

منخفض [٣] ( يعكس قيمة منخفضه للعملة الوطنية ) . بل يذهب كالدور أبعد من ذلك إذ يفضل إتباع نظام سعر الصرف المتغير [٤] ( العائم ) بالنسبة لسعر الصرف المنخفض ، الذي سوف يتحدد في النهاية بعرض النقد الأجنبي المستمد من تصدير السلع الصناعية المحلية ، وبالطلب على النقد الأجنبي لمواجهة الإحتياجات من الواردات غير الضرورية .

إن إتباع نظام الصرف الثنائي سوف يجعل صادرات الدول النامية قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية . أضف إلى هذا أن إتباع مثل ذلك النظام لا يتطلب تعاون الدول النامية الأخرى لتنفيذه . ويتوقف تحديد ما هي الواردات الضرورية وغير الضرورية على ظروف كل دولة على حدة . وحقيقة الأمر أن نظام سعر الصرف المزدوج سوف يؤدي إلى أن تصبح كثير من القيود المفروضة على التجارة غير ضرورية وعديمة الفائدة مما يترتب عليه أن يقوم الإنتاج الصناعي ويتطور على اساس إقتصادي رشيد في إطار مبدأ الميزة النسبية على النطاق العالمي . هذا بجانب أن العبء الإداري على الإقتصاد القومي سوف ينخفض نتيجة لتطبيق هذا النظام . إلا أن هذا النظام يجب أن يعمل في المدى القصير بإجراءات من شأنها تعويض النقص في الإيرادات الحكومية نتيجة لتخفيض التعريفة على الواردات. أما في المدى الطويل فمن المتصور أن تزيد الإيرادات الحكومية من الضرائب على أرباح الشركات وضرائب الدخل .. إلخ نتيجة لتوسع النشاط الإقتصادي ، مما يترتب عليه تعويض النقص الناتج من تعريفة الواردات .

وحقيقة الأمر أن النظام السابق تشوبه الكثير من العيوب : فإختيار سعر الصرف التوازني عملية دقيقة وشاقة . اضف إلى هذا أن سعر الصرف العائم يفرض على الدول النامية نظام مرتفع التكاليف . ولذا فإن البعض يرى أن سعر

---

(١) Under-valued Exchange Rate.

(٢) Fluctuating Exchange Rate System.

الصرف الثابت سوف يقلل إلى حد بعيد من المخاطر وعدم التأكد المرتبط بعمليات التبادل الدولية طالما أن سعر الصرف قد تم تحديده على أساس واقعي . فالضغوط على ميزان المدفوعات قد تجعل من نظام سعر الصرف المزدوج غير عملي وغير ممكن التطبيق . ولذا فإن البديل لاقتراح كالدور في نظر هؤلاء هو تفضيلهم للتجارة في السلع الصناعية ، بين الدول النامية عن طريق سعر صرف خاص .

## ٣ ــ الإستخدام الأمثل لحصيلة الصادرات :

إن البديل الثالث المتاح أمام الدول النامية ، هو الاستخدام الأمثل لحصيلة النقد الأجنبي لأغراض التصنيع المحلي . وحيث أننا نفترض أن حصيلة الصادرات تتميز بالركود وأنها المصدر الوحيد للنقد الأجنبي ــ بمعنى أن حصيلة النقد الأجنبي هي نفسها حصيلة الصادرات ــ وحيث أننا نفترض أيضا عدم وجود قطاع انتاج سلع الاستثمار ، فإن البحث عن استراتيجية الانماء التي تؤدي إلى الاستخدام الأمثل لحصيلة الصادرات لأغراض التصنيع المحلي يعتبر من الأهمية بمكان لأي دراسة إنمائية . فحصيلة النقد الأجنبي تمثل أحد القيود الأساسية الواردة على تحقيق معدل مرتفع للانماء . كذلك فإن نمط استخدام حصيلة الصادرات يحدد بالتالي نمط التصنيع الذي سوف يكون له بدورة أثاره على هيكل الاقتصاد القومي ومسار معدل النمو ومسار الاستهلاك وموقف حصيلة الصادرات وبالتالي موقف ميزان المدفوعات في المستقبل . ومن ثم فمن الأهمية بمكان «التعرف على البدائل المتاحة أمامنا والنتائج المترتبة على إختيار بديل دون آخر . وللتعرف على هذه البدائل لاستخدام حصيلة النقد الأجنبي

---

(١) Optimum Utilization of Export earnings (or foreign Exchange earnings).

فإننا تبدأ بدراسة نموذج إقتصادي يقوم على أربعة قطاعات هي [1] :

**القطاع أ** : وهو قطاع انتاج السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية . مثال ذلك إنتاج القمح والذرة ، انتاج المنسوجات والأحذية ، خدمات نقل المسافرين بالسكك الحديدية .

**القطاع ب** : وهو قطاع الاستثمار ، وفي هذا القطاع يتم انتاج المعدات والآلات اللازمة لقطاع الصناعات الاستهلاكية أي المعدات والآلات اللازمة للقطاع « أ » مثل آلات النسج وآلات صنع الأحذية وعربات السكك الحديدية لنقل المسافرين .

**القطاع « ج »** : وهو قطاع إنتاج المواد الأولية والسلع الوسيطة . مثال ذلك إنتاج الحديد والصلب ، والاسمنت ، الفحم ، الأسمدة ، والسلع الوسيطة اللازمة لخدمات السكك الحديدية . فهو ينتج السلع الوسيطة اللازمة للقطاع أ ، ب ، ود .

**القطاع د** : وهو قطاع انتاج المعدات والآلات الثقيلة . فهو ينتج الآلات والمعدات اللازمة للقطاع ب ، ج ، والقطاع د نفسه . فهذا القطاع يقوم بانتاج الآلات التي تنتج الآلات . فهو ينتج الآلات التي تقوم بانتاج آلات صناعة الغزل ، وينتج الآلات التي تقوم بدورها باتباع آلات صناعة الأحذية . كذلك يقوم بانتاج الآلات اللازمة لصناعة السماد . كما يقوم بانتاج الآلات اللازمة للقطاع د نفسه وهي الآلات التي تنتج الآلات التي تنتج الآلات .

ويتوقف الطلب على ناتج كل قطاع على ناتج القطاعات الأخرى ، ولو أن العلاقات تأخذ طبيعة مختلفة بالنسبة لكل قطاع . فبالنسبة للطلب على ناتج

---

(١) للتعرف على هذا النموذج تفصيلا أنظر

A.K. Sen & K.N. Raj, « Alternative Patterns Of Grawth Under Conditions of Stagnant Export Earnings », Oxford Economic Papers, 1962.

القطاع (أ) فإنه يتوقف على الحجم المطلق للانتاج في القطاع ب ، د ، والقطاع أ نفسه [1] . فإذا إفترضنا أن الميل الحدي للإستهلاك هو « م » فإن الطلب على ناتج القطاع «أ» وهو قطاع الصناعات الاستهلاكية يتمثل بالصيغة التالية

ط أ = م ( د + ب + أ )

حيث ط أ = الطلب على ناتج القطاع أ ـ ولقد تم إستبعاد القطاع جـ على أساس أنه يمثل مستلزمات الانتاج والسلع الوسيطة وبالتالي فإن إستبعادهما أمر ضروري منعا لازدواج الحساب .

وفي حالة الاقتصاد المغلق فإن تحقيق الاستقرار يقتضي أن يتساوى الطلب على السلع الاستهلاكية مع عرضها ، أي أن

ط أ = أ (٢)

بمعنى أن

أ ( ١ ـ م ) = ( ب + د ) م (٣)

واذا كانت قيمة « م » وهي الميل الحدي للإستهلاك لا يمكن التأثير عليها ، فإن معنى ذلك أن نسبة القطاع « أ » في الناتج القومي لا يمكن التحكم فيها أو تحديدها . على أية حال فإن « م » يمكن التأثير في قيمتها بسهولة على طريق اجراءات وسياسات حكومية مثل الضرائب وعن طريق ترشيد الاستهلاك .

أما الطلب على ناتج القطاع (ب) فيتوقف على معدل نمو القطاع «أ» . أي أن

---

(١) وذلك على أساس أنه بعد استبعاد مستلزمات الانتاج من ناتج كل قطاع فإنه يبقى القيمة المضافة في كل قطاع وهي تتقسم إلى أجور ، أرباح ، فوائد ، ريع وهي دخول عوامل الانتاج ومن ثم فإنه بضرب دخول عوامل الانتاج في الميل الحدي للاستهلاك نحصل على الطلب على السلع الاستهلاكية .

$$ط ب = \frac{\Delta أ}{\Delta ز} . ر \qquad (٤)$$

على أساس أن ز = الزمن ، ر = معامل رأس المال للناتج في القطاع (أ)[1] .

أما الطلب على ناتج القطاع « ج » فإنه يتوقف على الحجم المطلق للانتاج في جميع القطاعات . بمعنى آخر فإن

$$ط ج = (أ + ب + ج + د) و \qquad (٥)$$

على أساس أن و = المعامل الفني لمكونات السلع الوسيطة للوحدة من الناتج النهائي في جميع القطاعات . ولقد إفترضنا هنا – بغرض التبسيط – أن نصيب الوحدة من الناتج من السلع الوسيطة ومستلزمات الانتاج متساوية في جميع القطاعات .

أما الطلب على ناتج القطاع « د » فيتوقف على معدل نمو القطاعات ب ، ج ، ود . أي أن

$$ط د = \left( \frac{\Delta ب}{\Delta ز} + \frac{\Delta ج}{\Delta ز} + \frac{\Delta د}{\Delta ر} \right) ك \qquad (٦)$$

على أساس أن ك = معامل رأس المال للناتج في القطاعات المختلفة ب ، ج ، د . وينطبق هنا نفس المنطق الذي سبق الاشارة اليه بالنسبة للطلب على ناتج القطاع ب .

إذا شئنا أن نضع العلاقات السابقة في شكل مصفوفتين أحدهما للاستخدامات الجارية والأخرى لاستخدامات رأس المال فإن شكل المصفوفتين سوف يكون كالتالي :

---

(١) وذلك على أساس أن ر هي نسبة رأس المال الى تيار الناتج في القطاع (أ) وبالتالي فإن ضربها في معدل النمو يعطينا حجم الاستثمارات في شكل المعدات والآلات المطلوبة للقطاع (أ) .

## مصفوفة الإستخدامات الجارية

| القطاع | أ | ب | ج | د |
|---|---|---|---|---|
| أ | أ | أ | صفر | أ |
| ب | صفر | صفر | صفر | صفر |
| ج | جـ | جـ | جـ | جـ |
| د | صفر | صفر | صفر | صفر |

## مصفوفة الاستخدامات الرأسمالية

| القطاع | $\frac{\text{ء أ}}{\text{ء ز}}$ | $\frac{\text{ء ب}}{\text{ء ز}}$ | $\frac{\text{ء ج}}{\text{ء ز}}$ | $\frac{\text{ء د}}{\text{ء ز}}$ |
|---|---|---|---|---|
| أ | صفر | صفر | صفر | صفر |
| ب | ر | صفر | صفر | صفر |
| ج | صفر | صفر | صفر | صفر |
| د | صفر | ك | ك | ك |

ويمكن لنا الآن أن نوضح الإختلاف الناتج عن نمط توسع القطاعات المختلفة [1] مع إختلاف في بعض الفروض . ومن هذه الفروض أننا نفترض أن

---

(١) من المعادلات السابقة من ١ حتى ٦ يتضح أن هناك معدل واحد للنمو المتناسب « ي » والذي يمكن تحقيق ثباته ، هذا مع العلم أن « ي » تعتبر متساوية في جميع القطاعات ، أي أن

$$\text{ي} = \frac{\text{ء أ}}{\text{ء ز}} \cdot \frac{١}{\text{أ}} = \frac{\text{ء ج}}{\text{ء ز}} \cdot \frac{١}{\text{ج}} = \frac{\text{ء ب}}{\text{ء ز}} \cdot \frac{١}{\text{ب}} = \frac{\text{ء د}}{\text{ء ز}} \cdot \frac{١}{\text{د}}$$

$$= \frac{(\text{١ - م})(\text{١ - و})}{\text{م}(\text{١ - و})(\text{ر - ك}) + \text{ك}}$$

الاستهلاك يمكن التحكم فيه وتوجيهه عن طريق السياسة العامة (الضريبة) التقنين ، الخ ) . كذلك فإن قيمة « م » المطلوبة ( المرغوبة ) سوف تتوقف على نمط توزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة . هذا مع افتراض أن قيمة «م» المطلوبة يمكن تحقيقها اذا شئنا ذلك . والهدف من هذا ، في حقيقة الأمر ، هو توضيح المسارات المختلفة للإستهلاك والمتاح أمامنا الإختيار فيما بينها . كذلك نفترض أيضا أنه في بداية عملية الإنماء لا وجود لكل من القطاع ب ، أو د . أما بالنسبة للقطاع « أ » فيوجد به حجم محدد من رأس المال يتم المحافظة عليه دون الإضافة إليه ، كذلك يوجد في القطاع « ج » حجم من رأس المال يتلاءم مع إحتياجات القطاع « أ » . كذلك نفترض أنه بتصدير جزء من ناتج القطاع « أ » فإننا نحصل على حصيلة الصادرات أو حصيلة النقد الأجنبي «ف» كل عام بنفس القدر ، أي أننا نفترض ثبات « ف » .

ويمكن لنا الآن ، بعد هذه الفروض ، أن نناقش النتائج المترتبة على البدائل المختلفة لاستخدام حصيلة النقد الأجنبي «ف» . هذه البدائل هي ١ ) استخدام « ف » في استيراد السلع الاستهلاكية من الخارج ، أي في استيراد «أ» ، ٢ ) استخدام « ف » في استيراد السلع ب ، ج للقطاع «أ» ، ٣ ) استخدام «ف» كلية في استيراد السلع «د» للقطاعين ب ، ج ، ٤ ) استخدام «ف» في إستيراد السلع «د» للقطاع «د» نفسه . ويتضح مما سبق أن هذا التقسيم يبدو تحكمياً بعض الشيء الا أنه تقسيم مفيد الغرض منه توضيح الدور الاقتصادي لكل من هذه القطاعات . وفيما يلي سوف تستخدم « أ » ، « ج » للاشارة إلى تلك الكميات من السلع الاستهلاكية والوسيطة ، التي يتم انتاجها بالإضافة إلى الطاقة الانتاجية القائمة عند بداية عملية النمو — هذه المشكلة ، على أية حال ، لن تثور بالنسبة للقطاعين ب ، د ، على أساس أننا إفترضنا عدم وجود هذين القطاعين ابتداء .

---

واذا إفترضنا ضرورة النمو المتناسب ، فانه يبدو عدم وجود أية قدر من الحرية في النموذج .

نناقش الآن البدائل المختلفة لاستخدام «ف» والنتائج المترتبة على استخدام كل بديل .

## ١ — البديل الأول :

أما البديل الأول فيتلخص في إستخدام حصيلة النقد الأجنبي «ف» كلية في إستيراد السلع الاستهلاكية من الخارج . فإذا كانت حصيلة النقد الأجنبي تساوي مليون جنيه فطبقا لهذا البديل سيتم إستيراد سنويا ما مقداره مليون جنيه سلع إستهلاكية من الخارج . وهذا يعني أنه في هذا البديل يكون معدل نمو الاستهلاك صفرا ، أي أن $\frac{م^{،}}{ز^{،}}$=صفر. في هذا البديل تكون الطاقة الاستثمارية للاقتصاد القومي مساوية للصفر ، ذلك أن الموارد المتاحة «ف» توجه لاستيراد السلع الاستهلاكية . ومن ثم فإن معدل نمو الدخل القومي تكون صفرا . ولا يتم في هذا البديل أي تغير في الطاقة الانتاجية ولا الهيكل الانتاجي ولا تنمو بالتالي القاعدة الصناعية للمجتمع .

إذا كان معدل نمو الاستهلاك الكلي في هذا البديل يكون مساويا للصفر فإن سلوك الاستهلاك الفردي ومعدل نموه يتوقف في النهاية على معدل نمو السكان . فإذا كان معدل نمو السكان مساويا للصفر فإن متوسط الاستهلاك الفردي سوف يظل على ما هو ويكون معدل نموه السنوي مساويا للصفر . لكن معدل النمو السكاني لا يمكن أن يكون مساويا للصفر ، ومن ثم فإن معدل نمو الاستهلاك الفردي سوف يكون سالبا وسوف يتناقص متوسط الاستهلاك الفردي طالما أن معدل نمو السكان يفوق معدل نمو الاستهلاك الكلي . أما فيما يتعلق بموقف ميزان المدفوعات فمن المتوقع أن يسوء . ذلك أن زيادة السكان وضغطها من أجل الاستهلاك سوف ينعكس على ميزان المدفوعات مما قد يدفع الدولة إلى الاستدانة من الخارج .

## ٢ — البديل الثاني :

في هذا البديل يتّم إستخدام حصيلة النقد الأجنبي «ف» من أجل بناء الطاقة الانتاجية للقطاع « أ » . ويتّم ذلك عن طريق استيراد سلع الاستثمار « ب » والسلع الوسيطة « ج » اللازم لتوسع الطاقة الانتاجية للقطاع «أ» . واذا إستبعدنا مؤقتا موضوع إستيراد السلع الوسيطة ، بحيث أن ج = صفر ، فإنه في البداية سوف تكون ف = ب . وبالتالي فإنه ينتج من المعادلة رقم (٤) أن

$$\frac{\Delta أ}{\Delta ز} = \frac{ف}{ر}$$

وذلك على أساس أن ف تخصص كلية لاستيراد سلع الاستثمار للقطاع «أ» بينما «ر» تمثل معامل رأس المال للناتج في القطاع «أ» وبالتالي فإنه بقسمه الأول على الثاني تحصل على ناتج القطاع «أ» .

في هذا البديل سوف يتزايد الاستهلاك الكلي بمعدل ثابت في البداية حيث تكون ج تساوي صفر . فإذا كانت حصيلة النقد الأجنبي «ف» تساوي مليون جنيه وتستخدم لاستيراد أنوال النسيج بحيث أن قيمة النول تساوي الف جنيه ، فإنه سوف يتّم إستيراد ما مقداره ١٠٠٠ نول للنسج سنويا . فإذا كان الطاقة الانتاجية للنول هي ١٠٠ متر من المنسوجات سنويا فإن انتاج السلع الاستهلاكية سوف ينمو سنويا بما مقداره ١٠٠,٠٠٠ متر من المنسوجات .

الا أن الحال لن يستمر هكذا ، ذلك أنه بمجرد أن ندخل في الاعتبار إستيراد السلع الوسيطة « ج » من الخارج فإن الصورة سوف تتغير كلية . إذ يترتب على نمو الحجم المطلق للقطاع «أ» زيادة الطلب على السلع الوسيطة «ج» ( في هذه الحالة خيوط الغزل ) حتّى ولو ظل معدل نمو الاستهلاك ( أي القطاع أ ثابتا ) [1] . وسوف ينتج عن الزيادة في الطلب على السلع الوسيطة أن معدل التزايد

(١) يلاحظ أن معدل نمو ناتج القطاع «أ» هو نفسه معدل نمو الاستهلاك ، ذلك أن القطاع «أ»

(النمو) في الاستهلاك سيبدأ في الانخفاض . ذلك أنه بمجرد أن ندخل في الاعتبار استيراد السلع الوسيطة . فإن « ف » لن تصبح متاحة كلية لاستيراد السلع « ب » بل سيتوجه جزء منها لاستيراد « ج » اللازم لتشغيل الطاقة التي تم بناؤها في القطاع « أ » . وفي النهاية ، مع توسع القطاع «أ» فإن معدل نمو الاستهلاك سوف يؤول إلى الصفر وذلك عندما تستخدم «ف» بأكملها في استيراد «ج» لتشغيل الطاقة الانتاجية التي تم بناؤها في القطاع أ .

وهكذا بعد أن تدخل السلع الوسيطة المستوردة في تحليلنا فإن

$$ف = ب + ج$$

$$\text{اذا } ف = \frac{ء م}{ء ز} . ر + م . و$$

$$\frac{ء م}{ء ز} = \frac{ف - م . و}{ر}$$

أما بعد أن تتوسع الطاقة الانتاجية للقطاع أ فإن

$$ف = ج$$

$$ف = م . و$$

$$\text{وبالتالي} \quad \frac{ء م}{ء ز} = \text{صفر}$$

وهكذا نرى أن استخـــدام حصيلة النقد الأجنبي لغرض إستيراد السلع الوسيطة ، يتم على حساب إستيراد سلع الاستثمار ومن ثم تتوقف توسع الطاقة الانتاجية للقطـــاع « م » ويؤول معدل نموه إلى الصفر وهذا النمط للتصنيع هو نمط تصنيع إحلال الواردات مع اعطاء الأولية للصنـــاعات

---

هو القطاع الوحيد في الاقتصاد والمنتج للسلع الاستهلاكية ، كذلك فان ناتج القطاع ب ، د يمثل الاستثمار على النطاق القومي أيضا .

الاستهلاكية الذي أشرنا اليه في الفصل الســـابع . اذ بعد مرور فترة زمنية على إحـــلال واردات السلع الاستهلاكية تصبح حصيلة النقد الأجنبي مقيدة لأغراض استيراد ومستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل الطاقة الانتاجية . وهكذا يصبح من الصعب الدخول إلى المرحلة الثانية ، وهي انتاج سلع الاستثمار . بل تتوقف الطاقة الاستثمارية للاقتصاد القومي ككل طالما أن «ف» كلها توجه لاستيراد « ج » .

أما عن متوسط الاستهلاك الفردي ومعدل نموه فإن الأمر يتوقف على العلاقة بين معدل نمو الاستهلاك الكلي ومعدل نمو السكان طوال مراحل عملية التصنيع طبقا لهذا النمط . أما في المرحلة الأخيرة حيث يؤول معدل التزايد في الاستهلاك إلى الصفر فإن معدل نمو الاستهلاك الفردي يصبح حتما سالبا ويبدأ متوسط الاستهلاك الفردي في الانخفاض .

أما عن معدل نمو الدخل القومي فإنه يؤول هو الآخر إلى الصفر ، ذلك أن الاستثمار في القطاع أ يتوقف وبالتالي يتوقف توسع الطاقة الانتاجية فيه . كذلك يتوقف قدرة القطاع «أ» على إستيعاب العمالة لتوقف الاستثمار في ذلك القطاع . أما فيما يتعلق بموقف ميزان المدفوعات ، فإن «ف» كلها تتوجه لاستيراد « ج » وبالتالي فإن التوسع في الطاقة الانتاجية لا بد أن يتم على أساس الاستدانة الخارجية والا فإن جزءا من ف يوجه الى استيراد «ب» وذلك على حساب ظهور الطاقة العاطلة في القطاع « أ » ويزداد الأمر سوءا اذا كان إنتاج « أ » لا يكفي لسد الاحتياجات الغذائية والاستهلاكية للسكان ، إذ يعني ذلك لا بد من توجيه جزء من «ف» لاستيراد السلع «أ» التي لا يتم اشباع طلبها كلية عن طريق الانتاج المحلي .

**البديل الثالث :**

في هذا البديل توجه حصيلة النقد الأجنبي «ف» لاستيراد الآلات والمعدات

اللازمة لتوسع الطاقة الإنتاجية لكل من القطاع « ب » والقطاع « ج » أي توسع الطاقة الانتاجية لقطاع سلع الاستثمار الذي ينتج الآلات والمعدات للقطاع «أ» وكذلك توسع الطاقة الانتاجية للقطاع « ج » . في هذا البديل يتم استيراد «د» لكل من القطاعين ب ، ج . وفي هذه الحالة لا يصبح توسع الطاقة الانتاجية في القطاع « أ » متوقفا على حصيلة النقد الأجنبي ولكنه يتوقف على معدل نمو القطاع ب. ولكن توسع القطاعين ب، ج يتوقفان على حصيلة النقد الأجنبي.

في ظل هذا البديل سوف يترتب على توسع الطاقة الانتاجية للقطاع «ب» توسع الطاقة الانتاجية أتوماتيكيا للقطاع «أ» عن طريق خلق المعدات والآلات اللازمة للقطاع «أ» ومن ثم زيادة الاستثمارات في «أ» في هذا البديل سوف نحصل على العلاقات الآتية :

$$\text{ب} = \frac{\text{ءأ}}{\text{ءز}} \cdot \text{ر}$$

$$\text{ج} = (\text{أ} + \text{ب} + \text{ج})\,\text{و}$$

أي أن $$\text{ج} = \frac{(\text{أ} + \text{ب})\,\text{و}}{1 - \text{و}}$$

$$\text{ف} = \left(\frac{\text{ءب}}{\text{ءز}} + \frac{\text{ءج}}{\text{ءز}}\right) \text{ك} .$$

من هذه العلاقات نحصل على

$$\frac{\text{ء}^{2}\text{أ}}{\text{ءز}^{2}} = \frac{\text{ف}\,(1 - \text{و}) - \left(\frac{\text{ءأ}}{\text{ءز}}\right) \text{و} \cdot \text{ك}}{\text{ر} \cdot \text{ك}}$$

طبقا لهذا النمط لاستخدام حصيلة النقد الأجنبي «ف» فإن معدل نمو الاستهلاك سوف يتزايد بمرور الوقت ولكن بمعدل متناقص. أي أن $\frac{\text{د أ}}{\text{د ز}}$ سوف تتزايد ولكن بمعدل متناقص . أما عن معدل التغير في معدل النمو للإستهلاك فإنه سوف يؤول في النهاية الى الصفر . أي أن معدل سرعة معدل النمو $\frac{\text{د}^2\text{أ}}{\text{د ز}^2}$ سوف يؤول إلى الصفر وذلك في الوقت الذي سيترتب عليه، نتيجة للنمط السابق للتنمية ،أن حصيلة النقد الأجنبي الصافية المتاحة تستخدم كلها في إستيراد الآلات والمعدات (د) اللازمة لانتاج السلع الوسيطة ( ج ) التي يتزايد الطلب عليها لمواجهة إحتياجات الزيادة في انتاج السلع الاستهلاكية «أ» التي يتزايد إنتاجها عاما بعد عام . في هذه الحالة بعد أن يصل معدل التغيير في معدل النمو للاستهلاك $\frac{\text{د}^2\text{أ}}{\text{د ز}^2}$ الى الصفر فإن معدل نمو الاستهلاك $\frac{\text{د أ}}{\text{د ز}}$ سوف يصبح ثابتا.

خلاصة القول أن مسار الاستهلاك سوف يكون في هذا النمط كالآتي : سوف يتزايد نمو الاستهلاك بمرور الوقت ولكن بمعدل متناقص ثم يثبت في النهاية وذلك حينما تستخدم صافي حصيلة النقد الأجنبي في استيراد المعدات اللازمة لانتاج السلع الوسيطة لسد إحتياجات الزيادة المستمرة في انتاج السلع الاستهلاكية « أ » .

وتمثل $\frac{\text{د أ}}{\text{د ز}}$. و في هذه الحالة معدل نمو السلع الوسيطة «ج» اللازمة لتوسع قطاع الصناعات الاستهلاكية « أ » ، بينما تمثل $\frac{\text{د أ}}{\text{د ز}}$ . و ÷ ك قيمة للمعدات والآلات (د) التي يجب إستيرادها لتحقيق هذا الغرض . وتمثل «ف» قيمة المعدات والآلات (د) التي يمكن استيرادها في أي سنة ، في حين أن $\frac{\text{ف . و}}{\text{ك}}$

تساوي السلع الوسيطة الاضافية التي تنشأ الحاجة إليها نتيجة لتشغيل هذه المعدات والآلات . كذلك فإن ( ف . و ) هي كمية الآلات التي يجب إستيرادها لمواجهة الزيادة في الطلب على السلع الوسيطة (ج) الذي ينشأ نتيجة لاستيراد ما قيمته (ف) معدات وآلات . أما حصيلة النقد الأجنبي الصافية ، التي تفيض بعد استخدام ذلك الجزء منها لمواجهة إحتياجات السلع الوسيطة اللازمة لتشغيلها هي ف ( ١ – و ) . وفي الحالة التي أشرنا إليها سابقا فإن

$$\text{ف}\ (\text{١} - \text{و}) = \frac{\text{ع م}}{\text{ع ز}}\ .\ \text{و . ك بحيث أن}\ \frac{\text{ع}^{\text{٢}}\ \text{م}}{\text{ع ز ٢}} = \text{صفر}$$

يتميز هذا البديل عن البديل الذي سبقه من عدة وجوه . ففي هذا البديل تتزايد الطاقة الاستثمارية للاقتصاد القومي وذلك عن طريق التوسع في القطاع «ب» . هذا مع العلم أن تحديد حجم الاستثمار في القطاع «أ» من ثم توسع طاقته الانتاجية لا تتوقف بعد فترة معينة على حصيلة النقد الأجنبي ولكنها تتوقف في الأساس على الطاقة الانتاجية للقطاع ب . فإذا إفترضنا أن الطاقة الانتاجية في القطاع «ب» تستطيع أن تنتج ما مقداره ٢٠٠ نول للنسيج للقطاع «أ» وأن الطاقة الانتاجية للنول ١٠٠٠ متر سنويا فإن معنى هذا أن الطاقة الانتاجية للقطاع «أ» سوف تنمو بما مقداره ٢٠٠,٠٠٠ متر من المنسوجات سنويا . وسوف يتزايد الاستهلاك في هذا النمط لاستخدام حصيلة النقد الأجنبي بمعدل متناقص سنويا ثم ينمو بعد ذلك بمعدل ثابت . كذلك سوف تنمو العمالة في هذا النمط في القطاع «أ» وتزداد قدرته على الاستيعاب . وتحدد حجم العمالة في هذه الحالة في القطاع «أ» بحجم الآلات التي ينتجها القطاع «ب» للقطاع «أ» وعدد العمال اللازمين للعمل على كل آلة ( أي معامل رأس المال للعمل ) .

واذا كان الضغط على ميزان الموضوعات في هذه البديل أقل منها من البديل السابق . إلا أنه يواجه مشكلة تشبه إلى حد ما المشكلة التي يواجهها البديل الثاني . ذلك أنه نتيجة للتوسع المستمر في الطاقة الانتاجية للقطاع «أ» تتزايد بصورة مستمرة

الطلب على السلع الوسيطة اللازمة لتشغيل الطاقة الانتاجية المتوسعة في القطاع «أ» مما يترتب عليه استيعاب صافي حصيلة النقد الأجنبي لاستيراد المعدات والآلات للقطاع جـ لاستيعاب السلع الوسيطة اللازمة للقطاع «أ» ، بحيث يترتب على ذلك عدم القدرة على توسع الطاقة الإنتاجية للقطاع ب وبالتالي تتزايد الطاقة الانتاجية للقطاع «أ» بمعدل ثابت .

## البديل الرابع

هذا البديل لاستخدام حصيلة النقد الأجنبي يترتب عليه أن توجه «ف» بأكملها لاستيراد المعدات والآلات اللازمة لتوسع الطاقة الانتاجية للقطاع (د) وهو قطاع انتاج المعدات والآلات الثقيلة . بمعنى آخر فإنه في هذا البديل توجه «ف» لاستيراد (د) لانتاج (د) . في ظل هذا البديل سوف تتوسع الطاقة الانتاجية للقطاع (د) بمرور الوقت ومن ثم بالضرورة الطاقة الانتاجية للقطاعين ب ، ج . ذلك أن حجم الاستثمار في كل من القطاعين ب ، ج يتوقف على الطاقة الانتاجية للقطاع (د) . كذلك سوف تتزايد بصورة مستمرة الطاقة الانتاجية للقطاع «أ» ، ذلك أن الاستثمارات في القطاع «أ» تتوقف على الطاقة الانتاجية للقطاع «ب» الذي سيتوسع بمعدل تتزايد في هذا البديل . وفي ظل هذا النمط لاستخدام حصيلة النقد الأجنبي ( استيراد (د) لانتاج (د) سوف يصل معدل الاستثمار على نطاق المجتمع ككل الى أقصاه ومن ثم يصل معدل النمو إلى أقصاه [1] . وفي ظل هذا النمط سوف يكون لدينا العلاقات الآتية :

---

(١) وذلك على أساس أن ناتج القطاع (د) يمثل الاستثمار على نطاق الاقتصاد القومي ككل ومن ثم فان زيادة الطاقة الانتاجية للقطاع (د) يعني تزايد المقدرة الإستثمارية للاقتصاد القومي .

$$\text{ب} = \frac{\partial \text{أ}}{\partial \text{ز}} \cdot \text{س}$$

$$\text{ج} = \text{و} \left( \text{أ} + \text{ب} + \text{ج} + \text{د} \right) \quad \text{أي أن ج} = \frac{(\text{أ} + \text{ب} + \text{د})}{١ - \text{و}} \, \text{و}$$

$$\text{د} = \left( \frac{\partial \text{ب}}{\partial \text{ز}} + \frac{\partial \text{ج}}{\partial \text{ز}} \right) \text{ك}$$

$$\text{ف} = \frac{\partial \text{د}}{\partial \text{ز}} \cdot \text{ك}$$

مما سبق نحصل على :

$$\frac{\partial^{٣} \text{أ}}{\partial \text{ز}^{٣}} = \frac{\text{ف} \, (١ - \text{و}) - \left( \frac{\partial^{٢} \text{أ}}{\partial \text{ز}^{٢}} \right) \text{و} \cdot \text{ك}}{\text{س} \cdot \text{ك}^{٢}}$$

في هذا النمط فإن معدل التغير لمعدل نمو الاستهلاك $\frac{\partial^{٢} \text{أ}}{\partial \text{ز}^{٢}}$ سوف يتزايد بمرور الوقت ولكن بمعدل متناقص وسوف يؤول في النهاية إلى الثبات ، وذلك حينما يصل معدل سرعة معدل التغير لمعدل نمو الاستهلاك $\frac{\partial^{٣} \text{أ}}{\partial \text{ز}^{٣}}$ الى الصفر . وسوف يحدث ذلك حينما توجه صافي حصيلة النقد الأجنبي لاستيراد الآلات والمعدات (د) للحصول على تدفق مستمر من السلع (د) التي سوف تنتج السلع الوسيطة (ج) اللازمة للقطاع «أ» الذي سوف ينمو بمعدلات سريعة ومتزايدة طبقا لهذا النمط .

ويخضع هذا البديل لقيدين أساسيين كما أنه يمر بمرحلتين أساسيتين في عملية التوسع والنمو . أما القيدان فهما يتعلقان بالسلع الوسيطة ج .

١ ) القيد الأول متعلق باحتياجات القطاع «أ» من السلع الوسيطة . نتيجة للتوسع المستمر في هذا القطاع وطاقته الانتاجية وبالتالي فإنه بعد مرور وقت معين تتزايد الحاجة إلى استيراد المعدات والآلات لتوسع طاقة القطاع (ج) الانتاجية لانتاج تدفق مستمر من السلع الوسيطة لمواجهة حاجة الطلب المتزايد من القطاع «أ» . ولا شك أن هذا سوف يتم على حساب إستيراد المعدات والآلات لتوسع الطاقة الانتاجية للقطاع (د) . ولقد أشرنا إلى هذا القيد سابقـــا .

٢ ) القيد الثاني خاص بإحتياجات القطاع (د) نفسه من السلع الوسيطة ؛ نتيجة للتوسع المستمر في طاقته الانتاجية — إلا أن هذا القيد يمكن التغلب عليه بصورة نهائية عن طريق إستيراد حجما كافيا من المعدات والآلات (د) لانتاج السلع (د) القادرة على انتاج السلع الوسيطة (ج) اللازمة للوفـــاء بهذا الغرض .

ففي السنوات الأولى لتطبيق هذا البديل فإن جزءا من حصيلة النقد الأجنبي «ف» سوف يتم إنفاقها لبناء طاقة إنتاجية وليس من الضروري أن تتوسع هذه الطاقة الانتاجية بعد ذلك . على سبيل المثال فإن القطاع (د) الذي سوف ينمو بمعدل ثابت مطلق كل عام ، سوف يحتاج إلى كميات متزايدة من السلع الوسيطة (ج) كل عام . غير أن هذا النمو في الطلب على السلع الوسيطة (ج) الذي سوف يكون ثابتا كل عام ، يمكن مواجهته عن طريق إستيراد معدات وآلات بحجم كافي مرة واحدة وبصورة نهائية قادرة على انتاج الآلات والمعدات (د) القادرة على انتاج السلع الوسيطة (ج) كل عام والقادرة على الوفاء بهذا الطلب . وحيث أن $\frac{\partial^2 د}{\partial ز^2}$ تساوي صفر فلن يكون هناك حاجة لاستيراد معدات والآت (د) اضافية من أجل هذا الغرض .

يترتب على ما سبق أن معدل نمو الاستهلاك في البداية ولو أنه سيكون متزايدا الا أنه سوف يكون أبطأ من المرحلة الثانية ، أي بعد أن مواجهة القيد

الثاني الذي سبق الاشارة إليه. أي أن معدل النمو سيكون متزايداً ولكنه أبطيء في المرحلة الأولى وهي مرحلة انشاء الطاقة الانتاجية للقطاع (د)، أما في المرحلة الثانية فإن معدل النمو سوف يكون متزايدا وأسرع من المرحلة الأولى وذلك بعد أن يتم تخطي هذا القيـــد .

ويتميز هذا البديل عن غيره من البدائل من عدة وجوه . فالمراحل المختلفة للعمليات الانتاجية تتم محليا ، وبالتالي لا يصبح توسع أي من القطاعات أ ، ب ج ، د متوقفا على الواردات وبالتالي حصيلة النقد الأجنبي . بل يتوسع الاقتصاد القومي ذاتيا . فالقطاع (د) يتميز بذاتية خاصة على التوسع واشعاع هذا التوسع على بقية قطاعات الاقتصاد القومي . وهذا ما أهمله التحليل التقليدي لنظريات النمو الاقتصادي . فتوسع القطاع (د) قادر على خلق ظروف الطلب على منتجاته وتوسع القطاعات الأخرى . فناتج القطاع (د) هو الاستثمار (مكونات الاستثمار ) وبالتالي فإن توسعه يترتب عليه زيادة مقدرة الاقتصاد القومي على رفع معدل الاستثمار سواء في القطاع (د) ذاته أو في القطاعات الأخرى ب ، ج ، أ . واذا كان هذا النمط يترتب عليه الوصول الى أعلى معدل للاستثمار ، فإنه يؤدي بذلك إلى أعلى معدل للنمو . فتوسع الطاقة الانتاجية للقطاع (د) يعني زيادة ناتج القطاع (د) بالنسبة إلى الناتج القومي ، وهذا يعني زيادة نسبة الإستثمار إلى الناتج القومي ، وبالتالي الزيادة المستمرة في معدل نمو الناتج القومي .

ويترتب على هذا البديل إرتفاع معدل زيادة العمالة والتشغيل عن أي بديل آخر . فالقطاع (د) سوف ينمو بمعدل ثابت وبالتالي سوف يستوعب زيادة ثابتة من العمالة فيه . إلا أن الأمر لا يقف عند هذا الحد . فتوسع الطاقة الانتاجية للقطاع (د) سوف تؤدي الى ارتفاع معدل الاستثمار وبالتالي الطاقة الانتاجية لكل من القطاعين ب ، ج مما يترتب عليه زيادة معدلات إستيعاب العمالة في هذين القطاعين . أضف إلى هذا أنه في هذا البديل تتوسع الطاقة الانتاجية للقطاع «أ» بمعدل تتزايد بما يترتب عليه زيادة معدل إستيعاب العمالة في هذا

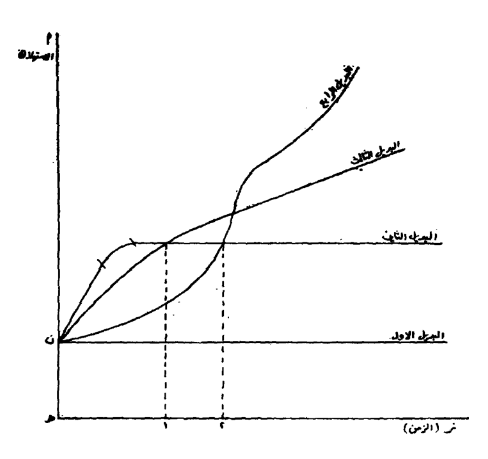
القطاع سنة بعد أخرى . حقيقة أن زيادة العمالة في هذا البديل قد تكون بطيئة في البداية إلا أنه في المدى الطويل سوف يكون حجم العمالة ومعدل زيادتها أعلى من أي بديل آخر . إلا أنه يجب الاشارة في هذا الصدد أن زيادة معدل الاستثمار وبالتالي زيادة معدل العمالة سوف يترتب عليه زيادة مستمرة على الطلب على السلع الاستهلاكية ( ناتج القطاع أ ) وهنا يجب على الحكومة الحد من الزيادة في الاستهلاك اما عن طريق الضرائب أو ترشيد الاستهلاك .

ويؤدي إستخدام البديل الرابع إلى تخفيف العبء على ميزان المدفوعات بالمقارنة بأي بديل آخر . حقيقة أنه في البداية قد يتزايد العبء على ميزان المدفوعات ، إلا أنه في المدى الطويل وبعد بناء الطاقة الانتاجية للقطاع (د) بحيث يصبح توسع القطاعين ب، ج. متوقفا على طاقة القطاع (د) وليس حجم حصيلة النقد الأجنبي فإن توسع الاقتصاد القومي بقطاعاته كلها لن يعكس نفسه في صورة عجز مستمر في ميزان المدفوعات كما هو الأمر في الحالات الأخرى . هذا بالإضافة إلى أنه طبقا لهذا البديل سوف يواجه الاقتصاد القومي تغييرا هيكليا جذريا هي التغيرات الهيكلية المتلائمة مع اعتبارات النمو الاقتصادي السريع .

أما عن مستوى الاستهلاك فإن حجم الاستهلاك ومعدل نموه في المدى الطويل سوف يكون أعلى من أي بديل آخر . حقيقة أن حجم الاستهلاك قد قد يكون أقل من أي بديل آخر في السنوات الأولى إلا أنه بعد بناء الطاقة الانتاجية للقطاع (د) سوف يتزايد الاستهلاك بمعدل متزايد بحيث أنه لن يمر وقت طويل حتى يصبح مستوى الاستهلاك ومعدل نموه أسرع من أي بديل آخر .

## البدائل الأربعة ومستويات الاستهلاك

يوضح الشكل رقم ( ١ — ٩ ) مسار الاستهلاك في البدائل الأربعة السابقة . أما البديل الأول فإن معدل نمو الاستهلاك فيه يكون مساويا للصفر ويظل الاستهلاك الكلي ثابتا مساوياً لحصيلة النقد الأجنبي وهذا يتحدد بالمسافة




(هـ ن) . وهكذا يكون منحنى الاستهلاك موازيا للمحور الأفقي . أما البديل الثاني فيوضح زيادة الاستهلاك بمعدل ثابت ثم يبدأ في التزايد بمعدل متناقص وذلك حينما نبدأ بتوجيه جزء من حصيلة النقد الأجنبي لاستيراد (ج) للقطاع (أ) . وهذه المرحلة محددة بالخطين في البديل الثاني . وفي النهاية يصبح معدل نمو الاستهلاك مساويا للصفر ويصبح منحنى الاستهلاك إبتداء من هذه النقط ، موازيا للمحور الأفقي . ويتم ذلك حينما تستخدم «ف» بأكملها لاستيراد ج للقطاع «أ» . ويلاحظ أنه بعد أن يصل معدل نمو الاستهلاك في البديل الثاني إلى الصفر يكون مستوى الاستهلاك الكلي أعلى بكثير من البديل الأول بالمسافة بين المنحنيين . أما البديل الثالث ففيه يتزايد الاستهلاك الكلي ولكن بمعدل متناقص

ثم يثبت معدل زيادة الاستهلاك بعد ذلك . ويثبت معدل زيادة الاستهلاك حينما توجه حصيلة النقد الأجنبي الصافية لاستيراد السلع (د) للقطاع ج لانتاج السلع الوسيطة لسد إحتياجات القطاع «أ» أما البديل الرابع فكما يتضح من الشكل ( ١-٩ ) فإن الاستهلاك يتزايد بمعدل متزايد وإن كانت زيادة الاستهلاك تمر بمرحلتين . في هاتين المرحلتين بالرغم من أن الاستهلاك ينمو في كليهما بمعدل متزايد الا أن معدل التزايد في المرحلة الثانية أعلى من المرحلة الأولى ويرجع ذلك إلى القيود التي أشرنا إليها سابقا والمتعلقة بالمرحلة الأولى .

ويتضح من الشكل رقم ( ١ — ٩ ) أن البعد الزمني أو الأفقي الزمني للمخطط يلعب دورا أساسيا في إختيار نوع البديل . فإذا كان البعد الزمني الذي يضعه المخطط في الاعتبار هو ( هـ — ١ ) فإن البديل الثاني هو الذي يتم إختياره لأنه يعطي مستوى أعلى للإستهلاك ، واذا كان البعد الزمني للمخطط هو ( هـ — ٢ ) فإن البديل الثالث هو الذي يتم إختياره لأنه يعطي مستوى أعلى للاستهلاك في ظل هذا البعد الزمني . أما إذا كان البعد الزمني للمخطط يتخطى الزمن ( هـ — ٢ ) فإن البديل الرابع هو الذي يجب إختياره لأنه يعطي مستوى أعلى للاستهلاك . وهكذا يتضح لدينا أنه كلما أخذنا في الاعتبار الزمن الطويل كلما كان تفضيلنا دائما تجاه البديل الرابع .

**القيود الواردة على تطبيق هذا النموذج .**

يتضح لدينا من النموذج السابق أن البديل الرابع هو البديل المفضل . إذ يترتب عليه تغير هيكلي في الاقتصاد القومي بموجبة تتسع قاعدة الصناعات الثقيلة ، وتنمو كافة القطاعات بمعدلات سريعة . كذلك يزداد التشغيل والاستهلاك بمعدلات أعلى من أي من البدائل الأخرى . إلا أن تطبيق هذا البديل يواجه قيد رئيسي ويرد على تطبيقه قيد هام ألا وهو حجم السوق المحلي . ذلك أنه نتيجة لضيق حجم السوق المحلي قد يصعب اقامة صناعات على أساس الحجم

الأمثل ، فالحد الأدنى لحجم المشروع في الصناعات الثقيلة ( القطاع د ) وأيضا الصناعات الوسيطة كبير جدا قد لا يستطيع استيعابه السوق المحلي مما قد يترتب على انشاء هذة الصناعات ظهور الطاقة العاطلة على نطاق كبير وارتفاع نفقة الانتاج . ومن ثم فإن البديل الرابع قد يكون صعب التطبيق في الدول الصغرة أو المتوسطة ، أما بالنسبة للدول الكبيرة كالهند والصين والباكستان فإن هذا الاعتراض لا ينطبق . يترتب على ذلك أيضا ان البديل الرابع يمكن تطبيقه بنجاح في الوحدات الاقتصادية الكبيرة . ويمكن تحقيق الوحدات الاقتصادية الكبيرة إذا إتخذت الدول من جانبها إجراءات وسياسات يترتب عليها نشوء الوحدات الاقتصادية الكبيرة مثل اتفاقات الاتحاد الجمركي ، السوق المشتركة والأشكال الأخرى من التكامل الاقتصادي . اذ سوف يترتب على التكامل الاقتصادي اتساع السوق بشكل كبير للمشروعات القديمة كما يسمح باقامة مشروعات جديدة لم يكن من الممكن اقامتها في كل دولة على حدة قبل تحقيق التكامل الاقتصادي . وهذا ما يدعونا إلى مناقشة التكامل الاقتصادي وحجم السوق تطبيق والبديل الرابع .

**التكامل الاقتصادي وحجم السوق .**

يتخذ التكامل الإقتصادي [1] أشكالا مختلفة كما يمر بمراحل متعددة ، وتختلف هذه الأشكال وتلك المراحل عن بعضها على حسب نوع القيود التي يتم إزالتها [2] . ويمكن التمييز بين الأشكال الآتية :

---

(١) لدراسة التكامل الاقتصادي ، شروطه والنتائج المترتبة عليه أنظر . د . محمد زكي شافعي ، « التنمية الاقتصادية » الجزء الثاني ، دار النهضة العربية ، بيروت سنة ١٩٧٠ ، د . أحمد الغندور ؛ « الاندماج الاقتصادي العربي » معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة سنة ١٩٧٠

(٢) Bela Belassa : « Towards A Theory Of Economic Integration », Kyklos vol. 14, Fasc. 1, 1961.

١ — المنطقة الحرة ، وهي تتضمن إزالة كافة القيود الكمية والتعريفة بين الدول أعضاء المنطقة الحرة مع إحتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية تجاه العالم الخارجي .

٢ — الإتحاد الجمركي ، الذي يقوم على توحيد التعريفة الجمركية للدول أعضاء الإتحاد تجاه العالم الخارجي وإزالتها فيما بين بعضها البعض .

٣ — السوق المشتركة ، حيث يتم إزالة كافة القيود على تحرك عوامل الإنتاج بين الدول أعضاء السوق بجانب تحقيق شروط الإتحاد الجمركي .

٤ — الوحدة الإقتصادية ، حيث يتم التنسيق الكامل بين السياسات المالية والنقدية والإجتماعية للدول أعضاء الوحدة بجانب تحقيق شريط السوق المشتركة .

٥ — الإندماج الإقتصادي الكامل ، حيث تتنازل الدول الأعضاء عن سيادتها الإقليمية وعن سيادتها في رسم السياسات الإقتصادية ويتم تكوين حكومة موحدة تكون لقرارتها صفة الإلزام[١] .

ويؤدي التكامل الإقتصادي عن طريق إزالة القيود الكمية والتعريفة على التجارة بين الدول أعضاء التكامل ، إلى إتساع حجم السوق الذي يواجهه المشروعات الوطنية . فقبل التكامل كان كل مشروع يواجه حجماً للسوق يقتصر على الإقتصاد الوطني ، وهو قد يكون من الصغر بحيث قد لا يسمح بإقامة المشروع على أساس الحجم الأمثل مما يترتب عليه إنخفاض كفاءته الإنتاجية . أما بعد التكامل فإن كل مشروع يواجه حجماً للسوق ممثلا في أسواق الدول أعضاء التكامل . ويترتب على إتساع حجم السوق إرتفاع

---

(١) F. Kahnert and P. Richard and E. Stoutjesdik and P. Thomopoulos, « Economic Integration Among Developing Countries », O.E.C.D., Development Centre, Paris 1969, p. 11.

كفاءة الصناعات القائمة وامكانية أقامة صناعات جديدة لم يكن من الممكـــن إقامتها قبل إنشاء التعاون أو التكامل الإقتصادي .

وفيما يتعلق بحجم السوق فهناك مظهرين لحجم السوق يجب الإشارة اليهما والتفرقة فيما بينهما . أما المظهر الأول فهو المظهر الفنى لحجم السوق أما المظهر الثاني فهو المظهر الإقتصادي لحجم السوق . فالحجم الأمثل الفنى للسوق [1] يتوقف على وفورات النطاق [2] بمعناها الفني وعلى الوفورات الناشئة من التخصص بين الصناعات المختلفة ومن ثم سوف يختلف من صناعة إلى صناعة . ومن ثم فإن الحجم الأمثل الفني للسوق من وجهة نظر الإقتصاد القومي كله قد يصعب تحديده ، ذلك أن كل إضافة إلى حجم السوق بالنسبة لصناعة معينة قد يفتح مجالات جديدة للوفورات في مجال الإنتاج . وحتى إذا وصل السوق إلى الحجم الأمثل بالنسبة لصناعة معينة من وجهة نظر الفن الإنتاجي فإن ذلك لا يعني أن السوق قد وصل إلى الحجم الأمثل من الناحية الإقتصادية . والسبب في ذلك يرجع إلى أن هناك مزايا عديدة يمكن الحصول عليها من إتساع حجم السوق نتيجة لآثار المنافسة . وحتى نستفيد من هذه المزايا يجب أن يكون حجم السوق أكبر بكثير من الحجم الأمثل الفني . ووقد عبر عن ذلك سكتوفسكي بقوله :

« أن الحجم الأمثل الفني للسوق شرطاً ضرورياً ولكنه ليس كافياً لضمان إستخدام الفنون الإنتاجية الكفء بمعنى آخر فإن الحجم الأمثل يتم الوصول اليه وتحقيقه قبل الحجم الأمثل الإقتصادي بمدة طويلة » [1]

وتختلف الفنون الإنتاجية ( وسائل الإنتاج ) من حيث مدى أهمية وفورات النطاق بالنسبة لها . فحجم الإنتاج الذي يترتب عليه الوصول إلى أقل نفقة

---

(١) T. Scitawisky : « International Trade And Economic Integration as a means of overcoming the Disadvantages of a small nation », in Economic consequences of the Size of Nations, ed. E. Robinson, London 1963 (pp. 282-290).

متوسطة يختلف من فن إنتاجي إلى فن إنتاجي آخر . ولكن كقاعدة عامة كلما إرتفعت كفاءة الفن الإنتاجي كلما إرتفع مستوى الإنتاج اللازم للوصول إلى أقل نفقة متوسطة وكلما إزداد الحجم الأمثل للمنشأة ( Plant ) . ومن ثم فإن ضيق حجم السوق قد لا يمكننا من إستخدام الفنون التكنولوجية الحديثة ، إذ تتميز كل الصناعات الحديثة والصناعات الثقيلة بضخامة الحجم الأمثل للمشروع .

وتختلف وفورات النطاق إختلافاً كبيراً من صناعة لأخرى . فوفورات النطاق في صناعة الغزل والمنسوجات مثلا تعتبر غير ذات أهمية ، ذلك أن نفقة الوحدة تنخفض بحوالي ١٠٪ كلما تضاعف الإنتاج . أما في صناعات أخرى فتلعب فوورات النطاق دوراً هاماً وأساسياً . ففي صناعة الورق مثلا تنخفض نفقة الطن المتري من ٢٥٠ دولار عند طاقة انتاجية قدرها ٥٠ طن الى ١٥٠ دولار للطن عند مستوى طاقة انتاجية قدرها ٢٠٠ طن . وتمثل وفورات النطاق أهمية خاصة في صناعة الحديد الصلب، فالإنتقال من طاقة إنتاجية قدرها ١٠٠,٠٠٠ طن إلى طاقة إنتاجية قدرها ١,٥٠٠,٠٠٠ طن فإن النفقات الكلية لطن الحديد إنخفض من ٥٥ دولار للطن إلى ٤٠ دولار للطن ، بينما إنخفض نفقة إنتاج الصلب من ٩٥ دولار للطن إلى ٦٥ دولار للطن . كذلك تلعب وفورات دوراً هاماً في الصناعات الثقيلة .[1]

وبالتالي فإن إتساع حجم السوق يؤدي إلى رفع كفاءة المشروعات القائمة كما يمكنها من إستخدام الفنون التكنولوجية الحديثة ومن ثم يمكنها من الدخول في المنافسة الدولية على أسس راسخة . كذلك يؤدي إتساع حجم السوق إلى إرتفاع معدل الإستثمار ومن ثم إرتفاع معدل التنمية ومن ثم إحداث التغيرات الهيكلية في الإقتصاد القومي المتلائمة واعتبارات التنمية السريعة . ذلك أنه

---

(١) John Holdi & David Whitcomb, « Economies of Scale in Industrial Plants », Journal of Political Economy, August 1967, Part I Vol. 75, Number 4, pp. 373-385.

بتوسع حجم السوق تنشأ فرص جديدة للإستثمار في مشروعات لم تكن ممكنة على أساس السوق الوطني لكل دولة على حدة . وهكذا يترتب على التكامل الإقتصادي دفع عملية التصنيع خطوات إلى الأمام. كذلك سوف يترتب على التكامل إمكانية تطبيق إحلال الواردات على أساس إقليمي كبير بدلا من بقاءه مقيداً بحجم السوق المحلي الضيق لكل دولة على حدة .

كذلك لا تقف أثار التكامل الإقتصادي عند هذا الحد. إذ سوف ينتج عنه أثار بعيدة المدى فيحل كثير من مشاكل التجارة الخارجية في المدى الطويل والتي أشرنا إليها سابقاً . فمثلا عند إقامة الإتحاد الجمركي وإزالة الحواجز الجمركية بين الدول أعضاء الإتحاد وتوحيدها تجاه العالم الخارجي فإن ذلك سوف يترتب عليه تغير في ظروف الطلب بالنسبة للمنتجين لتلك السلع التي تدخل التجارة الدولية مما يترتب عليه تغير ربحية التجارة في هذه السلع في السوق الدولي بالمقارنة بالتجارة بها بين الدول الأعضاء في الإتحاد . وسوف يترتب على هذا :

أولاتغير في الأسعار النسبية لصالح السلع المنتجة في داخل الإتحاد والتي تتنافس مع الواردات من العالم الخارجي . فنتيجة لإزالة قيود التجارة بين الدول الأعضاء فإن التجارة سوف تنشأ في تلك السلع التي لم تكن تتبادل بين الدول الأعضاء قبل الإتحاد . أضف إلى ذلك أن التجارة سوف تتحول لصالح سلع الإتحاد نتيجة لتغير الأسعار النسبية لصالحها . .

ثانياًالتجارة مع العالم الخارجي قد تتضاءل نتيجة لعدم قدرة المنتجين المحليين على زيادة الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب . إلا أن هذا ليس من الضروري أن يحدث وذلك إذا كانت هناك موارد عاطلة يمكن إستخدامها لزيادة الإنتاج. كذلك يجب الإشارة إلى أن التكامل يزيد من قوة المساومة للدول موضوع التكامل تجاه العالم الخارجي ومن ثم تتمكن من الحصول على شروط أفضل لتجارتها .

« الفصل العاشر »

# تمويل التنمية الإقتصاديـــــة

## أ ـ التمويل الداخلي

أشرنا في الفصل الثاني من هذا الكتاب أن أحد الخصائص الأساسية للدول المتخلفة هي انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي . وهي خاصية مرتبطة بتخلف أساليب الإنتاج . ولقد أشرنا أيضا في الفصل الرابع إلى أن أحد الأركان الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية هو رفع معدل التراكم الرأسمالي (الاستثمار). إلا أن كل إستثمار لا بد وأن يقابله ادخار ومن ثم فإن رفع معدل الاستثمار يقتضي بالضرورة رفع معدل الادخار . والادخار اللازم لمواجهة هذه الزيادة في الاستثمار قد يكون ادخارا محليا أو ادخارا أجنبيا . فإذا لم تكفي المدخرات المحلية لمقابلة الزيادة في الاستثمار فعلينا أن نلجأ إلى المدخرات التي تكونت في بلاد أخرى لتمويل الاستثمارات .

والمشكلة السابقة هي مشكلة تمويل الاستثماز أو بمعنى أكثر دقة تمويل التنمية الاقتصادية . والتمويل قد يكون محليا وقد يكون أجنبيا . وسنقتصر في هذا الفصل على التمويل المحلي ، مصادره وأدواته ثم نتناول في الفصل القادم التمويل الخارجي . ويرجع اهتمامنا بالتمويل المحلي إلى اعتبارات عدة . فالتمويل المحلي

هو الأساس ، ذلك أن الاعتماد في تمويل التنمية يجب أن يرتكز في الأساس على الموارد المحلية . فلا تستطيع أي دولة أن ترتكز في تمويل تنميتها على الموارد الأجنبية . فتدفق الموارد الخارجية قد لا يكون ثابتا ولا مؤكدا كما أنه يخضع لاعتبارات مختلفة يصعب التحكم فيها . ومن ثم فإن الاعتماد أولا وأخيرا على مصادر التمويل الخارجية يجعل عملية التنمية عرضة للانهيار والتوقف اذا توقفت هذه المصادر . أضف إلى هذا أن التمويل الخارجي يرتب على الإقتصاد القومي أعباءا ويرتهن الموارد القومية في المستقبل لسداد الديون الخارجية .

وتمويل التنمية الإقتصادية يعني في الأساس بحث مصادر الادخار المحلي وبحث الوسائل الكفيلة بتعبئة هذه المدخرات لأغراض التنمية . والادخار كما نعرف هو الامتناع عن الاستهلاك . وبالتالي فبالقدر الذي يتم به الامتناع عن الاستهلاك تزداد المدخرات ويزداد الاستثمار ( التراكم الرأسمالي ) طالما إستطعنا توجيه هذه المدخرات لأغراض الاستثمار المنتج . كذلك يترتب على الامتناع عن الاستهلاك ( زيادة الادخار ) التخفيف من حدة الضغوط التضخمية التي تصاحب في العادة عملية الانماء الاقتصادي .

واذا نظرنا إلى مصادر الادخار المحلي نجدها تتمثل في القطاع العائلي وهو مصدر الادخار الفردي أو العائلي ، قطاع الأعمال سواء قطاع الأعمال العام ( القطاع العام ) أو قطاع الاعمال الخاص وتتمثل مدخراته في الأرباح المحتجزة في هذا القطاع أو يطلق عليه فائض المشروعات العامة والخاصة . والمدخرات الحكومية وتتمثل مدخراته في فائض الميزانية العامة للدولة أي في زيادة الايرادات عن المصروفات العامة الجارية . أما إذا نظرنا إلى وسائل تعبئة هذه المدخرات فقد تكون الوسائل إختيارية وقد تكون إجبارية أى وسائل إنتزاع الادخار جبرا عن الأفراد والمؤسسات مثل الضرائب والتضخم . ويرى البعض في الضرائب والتضخم والقروض [1] مصادر للادخار وان كنا نفضل التقسيم

(١) سوف نقتصر دراستنا في هذا الفصل على الضرائب والتضخم وبالتالي فنحن نستبعد القروض المحلية أما القروض الخارجية ( الاجنبية ) فسوف نناقشها في الفصل القادم .

السابق بين مصادر الادخار ووسائل تعبئته والحصول عليه . وهناك مصدر آخر للادخار ووسيلة أخرى لتعبئته في الدول النامية . هذا المصدر هو الادخار الكامن في البطالة المقنعة ( أو فائض قوة العمل ) والتي يمكن استخدامه في أغراض التكوين الرأسمالي بوسائل مختلفة .

ويجب بادىء ذي بدء أن نشير إلى أن لتمويل التنمية معنيان ، معنى حقيقي ومعنى نقدي . أما المعنى الحقيقي فنقصد به توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية . وتتمثل هذه الموارد الحقيقية في سلع الاستهلاك اللازمة لسد حاجات المشتغلين في مشروعات التنمية ( المشروعـــات الاستثمارية ) . فتمويل خدمة التعليم وتمويل مصنع للصلب هو غـــذاء وسكن وشرب المدرس والمهندس والعاملين في مصنع الصلب . فـــإذا لم تتوافر هذه السلع فإنه يستحيل تمويل خدمة التعليم أو بناء وتشغيل مصنـــع الصلب . ولذا فإن الشرط الأساسي لتمويل التنمية هو وجود فـــائض من هذه السلع عن حاجة القائمين بانتاجها . وهذا يعني وجود فائض في قطاع انتـــاج السلع الاستهلاكية عن حاجة القائمين بالانتاج في هذا القطاع . أما النوع الثاني من الموارد الحقيقية فيتمثل في سلع الاستثمار ( أي المعدات والآلات ) وهذه السلع إنما تمثل في الأساس موارد حقيقية ، كانت موجهة الى الاستهلاك ولكنها بدلا من ذلك وجهت إلى انتاج سلع الاستثمار . فالآلات والمعدات تتضمن ادخار بما يساوي قيمتها ، أي تتضمن إمتناعا عن الاستهلاك . وقد جرى الاقتصاديون الكلاسيك على النظر إلى رأس المال بما فيه المعدات والآلات على أنه ليس في الأساس إلا سلعا استهلاكية ، غذائية ( سلعا أجرية ) . فرأس المال ليس هو المعدات والآلات والسكك الحديدية ولكنه غذاء هؤلاء الذين قاموا بانتاج

المعدات والآلات وبناء السكك الحديدية [1] . ولذا ليس غريبا أن يجمع الاقتصاديون على أن أعظم الموارد الحقيقية شأنا هي السلع الاستهلاكية اللازمة لسد إحتياجات المشتغلين في المشروعات الاستثمارية . أما المعنى النقدي للتمويل فنقصد به المصادر التي تحصل منها الدولة على الموارد النقدية أو مصادر الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية للتنمية .

**مصادر التمويل المختلفة**

تنقسم مصادر الادخار كما أشرنا إلى ادخارات الأفراد وادخارات قطاع الأعمال والادخار الحكومي وسوف نتناول كل من هذه المصادر على حدة .

**أ ـ الادخار العائلي**

وهو يتمثل في الفرق بين الدخل المتاح للانفاق والانفاق الاستهلاكي للأفراد . وقد جرى العرف في الكتابات الاقتصادية على الاشارة إلى الحلقة المفرغة للفقر في مجال الادخار . فانخفاض الادخار في الدول المتخلفة انما يرجع إلى انخفاض متوسط الدخل الفردي مما يترتب عليه استحواذ الانفاق الاستهلاكي على الجزء الأكبر من الدخل مما لا يبقى معه أي جزء للادخار . فاستيفاء الحاجات الأساسية للأفراد تستحوذ على النسبة الكبرى للدخل الفردي ومن ثم فإن الإدخار الفردي أو العائلي ضعيف للغاية . وبالتالي يرى البعض أن هذا المصدر للادخار ( القطاع العائلي ) لا يمثل مصدرا أساسيا .

وحقيقة الأمر أن انخفاض الدخل الفردي في الدول المتخلفة بالمقارنة بالدول

---

(١) W.S. Jevons : « The Theory of Political Economy » London 1931, p. 243, E. Cannan, « A History of the Theories of Production and Distribution from 1776 to 1848, London 1923, p. 88, F.W. Taussig, « Wages And Capital : An examination of the Wages Fund Doctrine, London 1896, p. 172.

المتقدمة لا يعني بالضرورة وحتما أن يكون مستوى الادخار منخفضا . ذلك أن العوامل الأساسية التي تحكم مستوى معدل الإدخار ليس هو متوسط الدخل الفردي ولكن نمط توزيع هذا الدخل ونسبة الدخل من الملكية إلى الدخل القومي كله . ولقد أشرنا في الفصل الثاني إلى أن عدم تكافؤ توزيع الدخل القومي في الدول النامية أكثر وضوحا منه في الدول المتقدمة صناعيا . ففي الدول المتخلفة يعتبر الغني أكثر غنى والفقير أكثر فقرا بالمقارنة بالدول المتقدمة . فالنسبة من الدخل القومي التي تحصل عليها الشرائحُ العليا من الدخل القومي في الدول المتخلفة يعتبر نسبيا أكبر ( كنسبة من الدخل القومي ) في الدول المتخلفة عنها في الدول المتقدمة [١] ولذا فإننا نرى أن نسبة الدخل القومي التي يحصل عليها أصحاب الفئات العليا للدخل ونسبة الدخل من الملكية في الدول النامية تعتبر هي المحددات الرئيسية لمعدل الإدخار في الدول النامية وليس متوسط الدخل الفردي [٢] . ولذا يشير آرثر لويس إلى أنه في المجتمعات التي تحصل فيها ١٠٪ من السكان على ٤٠٪ من الدخل القومي فإنه يمكن بسهولة رفع معدل الادخار الى ٢٠٪ من الدخل القومي دون المساس بالمستويات الاستهلاكية لغالبية السكان [٣] .

وإذا نظرنا إلى القطاع الزراعي حيث تتولد النسبة الكبرى من الدخل القومي في الدول النامية نجد ظاهرة عدم تكافؤ توزيع الدخل القومي واضحة تماما . وتظهر عدم عدالة توزيع الدخل القومي في الدول النامية في تلك النسبة من الدخل الزراعي التي تذهب إلى كبار ملاك الأراضي كما يتضح من توزيع الدخل القومي الزراعي إلى الأجور وعوائد التملك . كذلك تظهر عدم عدالة توزيع الملكية الزراعية واضحة في الدول النامية . إن أي سياسة رشيدة للإدخار

---

(١) S.J. Patel : « The Distribution of The National Income of India 1950-51 »

(٢) The Indian Economic Review, vol. III, No. I, Feb. 1956, p. 8.

(٣) R.J. Chelliah : « Fiscal Policy in Underdeveloped Countries, » London 1960, p. 63.

لا بد وأن تبدأ من مفهوم الفائض الإقتصادي المتولد في الاقتصاد القومي سواء الفائض الاقتصادي الفعلي أو الفائض الإقتصادي الكامن وتحاول بالتالي وضع يدها على هذا الفائض الإقتصادي وتعبئته لأغراض التنمية .

واذا كان الادخار هو الامتناع عن الاستهلاك فإنه يجب التركيز على السلوك الاستهلاكي للأفراد في القطاع العائلي . وهنا تلعب سياسة ترشيد الاستهلاك عن طريق التقنين دورا هاما وأساسيا . وحيث أن النسبة الكبرى من الدخل القومي تذهب إلى طبقة كبار الملاك أو التجار والسماسرة ، فإن هذه النسبة الكبرى يصيبها الفقد والضياع نتيجة للسلوك الاستهلاكي لهذه الفئات الاجتماعية . وبالتالي فإن أي سياسة لترشيد الاستهلاك وتعبئة المدخرات لا بد وأن توجه في الأساس نحو تقييد الانفاق الاستهلاكي التفاخري والمظهري لهذه الفئات والقضاء على مصادره . إذ تلعب عادات وتقاليد هذه الفئات دورا هاما في تحديد أنماط استهلاكها غير المنتج وفي تحديد استثماراتها غير المنتجة في المباني الفاخرة والحلى وما شابه ذلك .

كذلك فإن تعبئة الادخار في القطاع العائلي تقتضي التركيز على زيادة الوعي الادخاري وتنمية عادات الادخار لدى الأفراد . ويتم ذلك عن طريق تنمية الوعي الادخاري لدى الأطفال وطلبة المدارس خارج الفئات السابق الاشارة إليها . ويجب في هذا الصدد زيادة وتطوير الأجهزة والمؤسسات القادرة على تعبئة هذه المدخرات مثل بنوك القرية وصناديق التوفير والادخار . كما يجب العمل على استحداث وسائل جديدة لتعبئة هذه المدخرات مثل عقود التأمين وشهادة الاستثمار التي سيأتي الكلام عنها في حينه .

### ب – إدخار قطاع الاعمال

بالرغم من صغر الأهمية النسبية لقطاع الأعمال في الدول النامية بالمقارنة بمثيله في الدول المتقدمة . إلا أن أهميته النسبية في جملة المدخرات المحلية

كبيرة نسبيا . وتتمثل مدخرات هذا القطاع في الأرباح المحتجزة في المؤسسات العاملة في هذا القطاع . وينقسم قطاع الأعمال إلى قطاع الأعمال المنظم وقطاع الأعمال غير المنظم . أما قطاع الأعمال غير المنظمفيشمل المحلات التجارية الصغيرة ، والصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغيرة بوجه عام . وتقدير حجم مدخرات هذا القطاع من الصعوبة بمكان نتيجة لعدم وجود حسابات منتظمة ودقيقة لديه ، كما أن تعبئة مدخراته عن طريق الوسائل التقليدية يجابه مشاكل ضخمة لعدم صعوبة الوصول إليها بالوسائل التقليدية . أضف إلى هذا أن أغلب مدخرات قطاع الأعمال غير المنظم يعاد إستثمارها في تلك المؤسسات ذاتها . ولذا فإن أولى الواجبات نحو تعبئة مدخرات هذا القطاع هو بحث الوسائل التنظيمية وأدوات السياسة الاقتصادية التي تمكن الجهاز المركزي من وضع يده على مدخرات هذا القطاع وتوجيهها .

أما القطاع الثاني فهو قطاع الأعمال المنظم ويشمل المؤسسات والشركات الصناعية والتجارية الكبيرة . وينقسم قطاع الأعمال المنظم إلى قطاع الأعمال العام ( القطاع العام ) وقطاع الأعمال الخاص ( القطاع الخاص ) . ويتوقف حجم المدخرات في هذا القطاع على حجم الفائض المتولد فيه . ويتوقف هذا الفائض على حجم الانتاج والسياسة السعرية التي تحدد أثمان المنتجات، كما تتوقف على حجم النفقات ومستواها . وبالتالي فبالقدر الذي يتزايد فيه الانتاج وتنخفض فيه النفقات كلما زادت مدخرات هذا القطاع . ولذا يجب العمل على اتخاذ كافة الوسائل لرفع الانتاج لهذا القطاع ، مثل تشغيل الطاقة العاطلة ، رفع انتاجية العاملين بكافة الوسائل . كذلك يجب العمل على تخفيض النفقات والاقتصاد فيها والقضاء على أوجه الفقد والضياع في استخدام سواء عنصر العمل أو المواد الأولية ومستلزمات الانتاج .

وتحدد حجم الفائض في قطاع الأعمال المنظم أنواع مختلفة من السياسات الحكومية . فسياسة الحكومة لحماية الصناعات الوليدة يترتب عليها بلا شك رفع معدل الأرباح في القطاع الصناعي المنظم . اذ يترتب على سياسة الحماية

إغلاق السوق المحلي للمنتج المحلي كما يترتب عليها اكتساب المنتج المحلي ( فيما يتعلق بالسوق المحلي ) بميزة نسبية تجاه المنافسة الأجنبية . كذلك يترتب على سياسة الحماية رفع أسعار منتجات القطاع الذي يتمتع بالحماية في مواجهة القطاعات التي لم تتمتع بالحماية ( كالقطاع الزراعي ) مما يترتب عليه تغير معدلات التبادل التجاري المحلي لصالح القطاعات المتمتعة بالحماية . ويترتب على تغير معدلات التبادل المحلي إلى انتقال الموارد من القطاعات التي لم تتمتع بالحماية إلى تلك القطاعات التي تقع تحت مظلة الحماية . ويتخذ انتقال الموارد شكل زيادة أرباح الشركات والمؤسسات العاملة في القطاع الصناعي المتمتع بالحماية .

ولا يثير الفائض في قطاع الأعمال العام أية مشكلة ذلك أنه يمكن الزام الوحدات الانتاجية في القطاع العام بتحويل الجزء الأغلب من هذا الفائض أو كله إلى الميزانية العامة للدولة . كذلك ليس هناك من مشكلة في توجيهه إلى القنوات المختلفة ، إذ يمكن عن طريق القرارات المركزية الزام الوحدات الانتاجية بتوجيه هذا الفائض في أي استخدام تراه السلطة المركزية ملائما . أما الفائض المتولد في قطاع الأعمال الخاص فلا ضمان من أن يتوجه إلى الاستثمار المنتج . ذلك أن طبقة الرأسمالية الصناعية في الدول النامية على عكس مثيلتها في أوربا لا تتمتع بتلك الصفات والسلوك التي تجعل منها طبقة ذات اتجاهات إنتاجية بل على العكس فهي طبقة تتبع في سلوكها وفي أنماط إنفاقها القيم السائدة لدى طبقة الاقطاع وكبار الملاك بحكم أن جذورها الطبقية تعود الى هذه الفئات .

### جـ ـ الإدخار الحكومي

ويتمثل الادخار الحكومي في الفرق بين ايرادات الحكومة الجارية من الضرائب والانفاق الجاري الحكومي . ويزداد الادخار بزيادة الايرادات من ناحية وبانخفاض النفقات من ناحية أخرى . وتتوقف ايرادات الحكومة من

الضرائب على هيكل الضرائب السائد ومعدل الضرائب المفروضة ومدى شمولها ومدى كفاءة الجهاز الضريبي . وسوف نتناول فيما بعد الضرائب كأداة من أدوات تعبئة المدخرات ( اجبارياً ) في الدول النامية . وأما فيما يتعلق بالانفاق الحكومي الجاري أو ما يطلق عليه الاستهلاك العام فهناك مجالات واسعة لتخفيضه والحد من مستوياته السائدة في الدول النامية . فالملاحظ في الدول النامية ارتفاع معدلات الاستهلاك العام إلى مستويات تعجز عن الوفاء بها الايرادات العامة الجارية للحكومة مما يضطر أغلب الحكومات إلى اللجوء إلى المدخرات المتولدة في قطاع الاعمال العام لسد هذا العجز من الايرادات الجارية . وهذا يعني استخدام المدخرات للوفاء بالانفاق الجاري .

ومما لا شك فيه أن هناك مجالات عديدة للحد من الفقد والضياع في الانفاق الحكومي وذلك عن طريق ترشيده . إذ من الممكن تقييد المستويات الحكومية غير الضرورية . كذلك يمكن الحد من الاتفاق الحكومي عن طريق الاقتصاد في مستلزمات الانتاج التي يحتاجها قطاع الخدمات الحكومية . ومما لا شك فيه أن هناك جزء هام من الانفاق الحكومي يمكن النظر إليه بوصفه إنفاق غير منتج يمكن الحد منه واقتطاعه ويقدر البعض مستوى الانفاق العام غير المنتج في بعض الدول النامية إلى ١٠ ٪ من دخلها القومي . وهناك عديد من أشكال الانفاق الحكومي التفاخري والمظهري التي يمكن الحد منها والقضاء عليها . ويقتضي الحد من الانفاق الحكومي أن يسود السلوك الاقتصادي والقيم التي تهدف إلى الاقتصاد في النفقات لدى القائمين على الجهاز الحكومي .

### وسائل تعبئة المدخرات

نفرق في هذا الشأن بين الادخار الاختياري والادخار الاجباري . فالضرائب والتضخم أدوات ووسائل إجبارية لتعبئة المدخرات ، إلا أن هناك أيضا وسائل لتعبئة المدخرات بطريقة إختيارية من الأفراد وتنصب هذه الوسائل الإختيارية

بصورة أساسية على القطاع العائلي . وسوف نتناول كل من هذه الوسائل على حـــدة .

## أ ـــ الادخار الاختياري

مصادر الادخار الاختياري هي القطاع العائلي وقطاع الأعمال . وحقيقة الأمر أن القطاع العائلي يحوي ادخار كامن الا أنه موجه توجيها غير سليم . فالتنظيم الاقتصادي السائد وبنيان القيم السائدة يؤدي إلى اتجاه هذه المدخرات إلى أنواع غير منتجة من الإستثمارات مثل شراء الحلى وأوراق النقد الأجنبي والذهب. ويرجع توجيه هذه المدخرات إلى هذه الاستخدامات غير المنتجة وعدم القدرة على تعبئتها لأغراض الاستثمار المنتج تحقيقا لأهداف التنمية إلى ضعف المؤسسات والتنظيمات القادرة على تعبئة هذه المدخرات .

وفي هذا الصدد يمكن الاشارة إلى شكلين من أشكال المؤسسات التي تعمل في هذا المجال والقادرة على تعبئة المدخرات وبصفة خاصة مدخرات صغار المدخرين ، هذه المؤسسات هي بنك القرية وصناديق التوفير والادخار . أما بنك القرية فهي مؤسسات مصرفية صغيرة تنتشر في أرجاء المناطق الريفية هدفها تجميع وتعبئة المدخرات في القطاع الريفي عن طريق تقديم الحوافز الكافية المدخرين من الزراع لايداع مدخراتهم لديها . ويتوقف نجاحها على الحوافز التي تقدمها مثل سعر الفائدة على الودائع وكذلك يتوقف نجاحها على اطمئنان للمدخرين إليها. وتشير الدراسات إلى نجاح تجربة بنك القرية في اندونيسيا في تعبئة المدخرات في القطاع الزراعي . إذ استطاع بنك القرية اغراء صغار المزارعين والمزارعين المتوسطين بإيداع مدخراتهم فيه في مقابل سعر فائدة . ولا يختلف صندوق التوفير والادخار عن بنك القرية سوى أنه له صفة الشمول ، إذ ينتشر في القرى والمدن وكافة الأحياء على السواء ـــ ويقبل الودائع صغيرة الحجم وله ميزة الوصول إلى كافة المدخرين في أماكن إقامتهم .

ومن وسائل تعبئة المدخرات في الدول النامية اللجوء إلى المدخرات التعاقدية مثال ذلك عقود التأمين . وهي في حقيقة الأمر لها طابع إختياري وطابع إجباري . كما أن لها صفة الثبات . أما الطابع الاختياري فيرجع إلى أن المدخر يلجأ إلى هذا النوع من العقود بمحض إختياره وبرضاءه . أما الصفة الاجبارية فترجع إلى أن إمتناع المدخر عن دفع القسط يترتب عليه خسارة التأمين . ومن الخصائص الأساسية للدول النامية إنخفاض مستوى الوعي التأميني بها بالمقارنة بالدول المتقدمة الصناعية . ويعتبر التأمين أحد مصادر الادخار الأساسية في الدول المتقدمة وتعتبر شركات التأمين أحد المؤسسات الهامة لتجميع المدخرات في الدول المتقدمة . ولذا فإنه يجب العمل بكافة وسائل الاعلام والاعلان على رفع مستوى الوعي التأميني لدى الأفراد في الدول النامية . كذلك أحد الوسائل والأدوات في هذا المجال التوسع في نظم التأمين الجماعية مثل نظام التأمينات الإجتماعية وهي ولا شك لها صبغة إجبارية . ويتميز نظام التأمينات الاجتماعية كوسيلة لتعبئة المدخرات بالخدمات العديدة التي يقدمها للمشتركين فيه ليس فقط عن طريق ضمان معاش مستقر عند بلوغ سن الاحالة إلى المعاش . بل يشمل أيضا وفي عديد من البلدان تقديم إعانات للعجز والبطالة [1] الخ ... وتعتبر التأمينات الاجتماعية أحد أهم مصادر المدخرات في مصر ويتوقف توسعها وزيادة قدرتها على بقية المدخرات على حجم الفئات التي يشملها نظام التأمينات الاجتماعية . فما زالت في مصر وفي الدول النامية جميعا فئات إجتماعية ومهنية خارج نظام التأمينات الاجتماعية مثل عمـــال الزراعة والحرفيين وفئات أخرى عديدة . ومما لا شك فيه أن النفقة المترتبة على ادخال هذه الفئات في نطاق نظام التأمينات الإجتماعية أقل بكثير من الفوائد التي تعود منه في صورة تجميع وتعبئة المدخرات .

ومن الوسائل التي يمكن اللجوء إليها لتجميع مدخرات صغار المدخرين

---

(١) W. Hagenbuch, « Social Economics », Social Problems in the light of Elementary Economic Theory, London 1966, p. 242.

وتوجيهها لأغراض الاستثمار المنتج تخفيض أسعار الأسهم حتى يتمكن صغار المدخرين من توجيه مدخراتهم للاكتتاب في رؤوس أموال الشركات المساهمة . ولقد كان تخفيض الحكومة المصرية لثمن السهم من ٤ جنيهات إلى جنيهين أثر هام في إقبال صغار المدخرين على الإكتتاب بأسهم الشركات المساهمة . كذلك يمكن التسهيل على صغار المدخرين بالسماح بشراء الأسهم بالتقسيط عن طريق الخصم عند المنبع . إذ تقوم الحكومة والشركات والمؤسسات بدفع قيمة الأسهم والسندات وتقسيط ثمنها عن طريق اقتطاع جزءا شهريا من مرتب الموظف أو العامل بالشركة والمؤسسة .

وتستطيع المؤسسات المصرفية إستحداث وسائل جديدة لتجميع المدخرات مثل شهادات الاستثمار . ويمكن زيادة الحوافز لشراء شهادات الاستثمار مثل رفع سعر الفائدة والاتفاق مع الحكومة على اعفاء الفوائد من كافة أنواع الضرائب وضمان القوة الشرائية للنقود المكتتبة في شهادات الاستثمار عن طريق جدول لسعر الفائدة يتصاعد كلما طال الأمد الزمني للاكتتاب في شهادة الاستثمار .

### ب ــ الضرائب

تعتبر الضرائب أداة مالية يتم بموجبها تحويل جزء من الدخول والثروات جبرا من الأفراد والهيئات إلى الحكومة . وتعتبر الضرائب أهم مصادر الايراد العام في العصر الحديث . وتتميز الدول النامية بانخفاض نسبة الضرائب فيها إلى الدخل القومي بالمقارنة بالدول المتقدمة . إذ تتراوح النسبة في الدول النامية بين ١٠٪ و ١٥٪ من الدخل القومي بينما تتراوح نسبة الضرائب إلى الدخل القومي بين ٣٥٪ و ٥٠٪ في الدول المتقدمة . وتصل هذه النسبة إلى ١٣ / في السودان ١٨٪ في مصر و١٢,٥٪ في الهند ٦٪ في افغانستان ، بينما تتعدى ٤٠ / في انجلترا وتصل إلى حوالي ٥٥ / في دول أوربا الشمالية ( السويد ــ النرويج ــ الدانمارك ).

والواقع أن هناك مجال واسع لزيادة نسبة الضرائب الى الدخل القومي في الدول النامية . ويتوقف ذلك على تحقيق تغيرات معينة منها تغيير الهيكل الضريبي القائم واستحداث ضرائب جديدة يكون من شأنها الوصول إلى أوعية ضريبية يعجز عن الوصول إليها الهيكل القائم، كذلك يجب العمل على رفع سعر الضرائب الحالي ، وخلق جهاز ضريبي على درجة عالية من الكفاءة .

واذا نظرنا إلى الهيكل الضريبي في الدول النامية نجده مختلفا عن ذلك السائد في الدول المتقدمة . فالهيكل الضريبي السائد في الدول المتقدمة يعتمد على الضرائب المباشرة أساسا وتلعب الدور الأساسي فيه ضريبة الدخل . أما الهيكل الضريبي في الدول المتخلفة فيعتمد على الضرائب غير المباشرة التي تتميز برجعيتها وكونها ويقع عبئها في الأساس على أصحاب الدخول الصغيرة ، كما يعتمد الهيكل الضريبي في كثير من الدول على الضرائب على السلع وبصورة خاصة الضرائب على الصادرات والواردات .

وإذا حاولنا أن نحدد المبادىء العامة التي يجب أن تحكم أي سياسية ضريبية في الدول النامية نجد أنها تتلخص في الآتي :

أ ــ يجب أن تهدف السياسة الضريبية إلى تعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيهه لأغراض التنمية . وبالتالي فإن هدف السياسة الضريبية لا بد وأن يكون البحث عن مصادر الفائض الاقتصادي أيا كان والعمل على تعبئتها دون المساس أو التأثير سلبيا في عملية توليد هذا الفائض . وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى أن القطاع الزراعي ما زال يحتل القطاع الرئيسي في الدول النامية ( ٣٠٪ الى ٦٠٪ من الدخل القومي ) ومع هذا فإن الهيكل الضريبي القـائم لا يحقق الهدف الذي أشرنا إليه . فالضريبة السائدة في الزراعة هي ضريبة الأطيان وهي تمثل ٣٪ من الدخل الزراعي في مصر مثـلا. وهي ضريبة ذات سعر موحد لا يختلف باختلاف حجم الملكية والحيـازة ، يزداد عبئها كلما انخفض حجم الملكية والحيازة . واذا نظرنا إلى هيكل توزيع الملكيـة

والحيازة في مصر نستطيع أن نقدر كيف تعجز الضريبة الزراعية السائدة عن المساس بالفائض الاقتصادي في هذا القطاع وعدم قدرتها على تعبئته — صحيح أن القطاع الزراعي يقدم في صورة ضرائب ما يزيد على ضريبة الأطيان السابق الاشارة إليها . وتتخذ هذه الضرائب شكل فروق الأسعار ( طبقاً لنظام الايداع الاجباري ) كما تتخذ شكل تغير معدلات التبادل التجاري لصالح السلع التي يشتريها القطاع الزراعي . الا أن هذا الشكل من الضرائب يقع عبئه بصورة رئيسية على عاتق صغار المستأجرين والملاك . هذا في الوقت الذي يغيب فيه عن النظام الضريبي القائم أية ضريبة على الدخل الزراعي (ضريبة أرباح الاستغلال الزراعي ) . ولذا فإن الحل لهذه المشكلة هي في ضريبة تصاعدية على الدخل الزراعي .

ب — يجب على السياسة الضريبية تعبئة الزيادة في الفائض الاقتصادي الذي ينشأ نتيجة لعملية النمو الاقتصادي [1] . وهذا يعني رفع الميل الحدي للادخار . وهذا يعني أن الضريبة يجب أن تحدد بشكل يترتب عليه عدم زيادة الاستهلاك بنفس نسبةزيادة الدخل. وهذا يعني ارتفاع مرونة الدخل للضريبة. فيزداد الايراد الحكومي بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي النقدي . وسوف يترتب على ذلك أن تحد الضريبة من الزيادة في الاستهلاك ويكون لها بذلك أثر مزدوج في زيادة الايرادات الحكومية والحد من الضغوط التضخمية التي تصاحب عملية الانماء الاقتصادي .

ج — يجب أن تهدف السياسة الضريبية إلى الحد من الاستهلاك غير الضروري . وفي هذا تلعب ضرائب الدخل دورا هاما كما تلعب الضرائب على بعض سلع الاستهلاك غير الضرورية دورا فعالا . ويجب في هذا الصدد أن نشير أن الدول النامية يجب أن تبدأ من الآن في تغيير هيكلها الضريبي بحيث أنه بعد مرور فترة زمنية معينة تصبح ضريبة الدخل هي الضريبة الأساسية في هذا

---

(١) R.J. Chelliah, ap. cit., p. 64.

الهيكل . وإذا كان التنظيم الاقتصادي السائد يعوق شمول تطبيق ضريبة الدخل فإنه يمكن الإستعاضة عنها بضريبة تصاعدية ، على الانفاق . وهذه ضريبة لا تثير كافة المشاكل التي تثيرها ضريبة الدخل كما أن لها مميزات تفوق ضريبة الدخل . فالانفاق أكثر تعبيرا على قدرة الفرد على الدفع . فهي ضريبة على الدخل بعد استبعاد الادخار . ولقد أشرنا سابقا إلى عدم عدالة توزيع الانفاق الاستهلاكي في مصر حيث ينفق ١٠٪ من السكان ما يوازي ٤٥ ٪ من حملة الانفاق الاستهلاكي . فالضريبة التصاعدية على الانفاق يمكن أن تعبىء الفائض الاقتصادي الكامن وتحد من عدم عدالة توزيع الدخل .

د ــ يجب أن يكون الهيكل الضريبي من المرونة بحيث يستجيب لحاجات التغير الاقتصادي . فإذا ظهرت مصادر جديدة لاكتساب الدخل لا يؤثر فيها الهيكل القائم فإن الهيكل الضريبي ـ ب أن يكون قادرا على الاستجابة لهذه التغيرات. ولعل المثل على ذلك الضرائب على الدخول الطفيلية أيا كان مصدرهما وطريقة الحصول عليها والضريبة على المكاسب الرأسمالية ، وهي المكاسب التي تنشأ دون بذل جهد من جانب صاحبها . كارتفاع في أثمان الأراضي والعقارات نتيجة عوامل خارجية ... الخ .

هـ ــ ـ ب ألا تهدف السياسة الضريبية فقط إلى تعبئة المدخرات بل يجب أن تستهدف أيضا تغيير نمط الاستثمار . فالضريبة أداة تميزية لتشجيع أنواع من الاستثمارات والحد من أنواع أخرى . ومثال ذلك ما نص عليه المشرع المصري من اعفاء الشركات الصناعية الجديدة والزيادة في رأس المال الشركات الصناعية القائمة من ضريبة الارباح التجارية والصناعية لمدة معينة .

و ــ يجب أن يستهدف النظام الضريبي إلى الحد من التفاوت بين مستويات الدخول ومستويات الاستهلاك المختلفة . وبالتالي فالضريبة أداة لتحقيق نمط معين لتوزيع الدخل القومي بشرط ألا يتعارض مع هدف الرغبة في : يادة المدخرات . كذلك يجب أن يكون هدف السياسة الضريبية الوصول إلى عدالة توزيع العبء الضريبي .

ولنجاح أن سياسة ضريبية لا بد من توافر عدة شروط هامة أهمهـــا ما يلي :

١ — لا بد أن يسود الهيكل الإقتصادي المعاملات النقدية . ذلك أن أي سياسة ضريبية من شأنها في النهاية أن تتعثر في ظل اقتصاديات الاكتفاء الذاتي. ويعود ذلك إلى صعوبة تقدير وعاء الضريبة ، في ظل قطاع الاكتفاء الذاتي وبصورة خاصة وعاء ضريبة الدخل أو الانتاج .

٢ — لا بد لنجاح السياسة الضريبية من تجاوب الأفراد مع القوانين الضريبية . ويرتفع مستوى التجاوب الضريبي مع ارتفاع مستوى التعليم أو ازدياد مستوى الوعي السياسي . ويترتب على ازدياد وتجاوب الأفراد مع قوانين الضرائب قلة محاولات التهرب وزيادة حصيلة الضرائب .

٣ — لا بد من وجود جهاز ضريبي على درجة عالية من الكفاءة الادارية ، كما يجب أن يكون متمتعا بدرجة عالية من المرونة تجعله قادرا على التلاؤم مع التغير المستمر في النظام الضريبي .

### ج — التضخم

إن اللجوء إلى التضخم لغرض الإدخار الاجباري يمثل أحد الوسائل الأساسية التي تلجأ إليها الحكومات لتحويل الموارد من استخداماتها الحالية ، إلى تلك الإستخدامات التي تفضلها أو ترغب فيها . بمعنى آخر يعتبر التضخم أحد الوسائل لتمويل زيادة معدل الاستثمار أي لنقل الموارد من الاستهلاك إلى الاستثمار . ويجب أن نشير هنا إلى أن عملية التنمية الاقتصادية تكون دائما مصاحبة لضغوط تضخمية حتى ولو لم يعتمد في تمويلها على مصادر تضخمية. فالتنمية وما يصاحبها من زيادة الإستثمار ( حتى ولو لم يمول الاستثمار بطريقة تضخمية ) تؤدي إلى ظهور إختناقات تعكس نفسها في صورة ارتفاع مستوى

الأسعار . فالاستثمار بطبيعته يؤدي إلى خلق قوة شرائية تضغط على الموارد المتاحة خلال الفترة التي ينضج فيها الإستثمار ويعكس نفسه في صورة زيادة الانتاج . كذلك يؤدي الاستثمار إلى خلق قوة شرائية تؤدي بدورها إلى تغير بنيان الطلب السائد . ونتيجة لضآلة مرونة عرض الجهاز الانتاجي وبصورة خاصة القطاع الزراعي يعجز هذا القطاع عن الاستجابة للزيادة في الطلب مما يترتب عليه ارتفاع الأسعار .

والصورة العامة للتضخم هي الإرتفاع المستمر التراكمي في مستوى الأسعار بما لا يتلائم مع الدفعة التضخمية الأولى التي أنشأته . إلا أن التضخم ممكن ألا يتخذ هذاالمظهر. ذلك أن الحكومة إذا نجحت في إحكام الرقابة على الأسعار وتنفيذ سياسةمحكمة للتقنين فإن التضخم في هذه الحالة لن يظهر في صورة ارتفاع الأسعار (بل قد ينعكس في هذه الحالة على ميزان المدفوعات ) بل يتخذ صورته شكل إنتظام الأفراد في طوابير أمام محلات البيع . ويطلق على التضخم في هذه الحالة التضخم المكبوت [١] . ولا يختلف التضخم المكبوت عن التضخم الجامح في أنه في كل منهما يكون الطلب الكلي النقدي ( الانفاق النقدي الكلي ) أكبر من المعروض من السلع والخدمات . كذلك فإنه أيا كانت الأسباب التي تؤدي إلى حدوث التضخم فإن استمراره مرهون بوجود زيادة في عرض النقود أو في سرعة تداولها بالقياس إلى العرض الكلي للسلع والخدمات .

أما ما نقصده هنا فهو التمويل التضخمي للتنمية ( أي التمويل التضخمي للاستثمار ) . ويتم التمويل التضخمي في الدول النامية عن طريق استحداث عجز في الميزانية . أي إحداث فجوة بين الايرادات والمصروفات . ونتيجة لضعف سوق رأس المال في الدول النامية . فإن الحكومة تلجأ عادة للإقتراض لسد هذه الفجوة من البنك المركزي . وهكذا يتم سد هذه الفجوة عن طريق الاصدار الجديد ( أي زيادة عرض النقود ) .

---

(١) Repressed Inplatin.

وعن طريق التمويل بالعجز فإن الحكومة يتوافر لديها الوسائل التي تمكنها من المنافسة في الحصول على الموارد النادرة . فالتمويل بالعجز يعني زيادة القوة الشرائية للحكومة وهذا يعني زيادة قدرتها في تحويل الموارد ( الأرض والعمل ورأس المال ) الى الاستخدامات التي تريدها ( الاستثمار ) عن طريق دفع مكافآت أعلى لها . فإذا بقيت حجم الموارد على ما هو عليه ولكن زاد حجم النقود في النظام الاقتصادي فإن ارتفاع المستوى العام للأسعار يمثل ولا شك نتيجة حتمية . ولأن التمويل بالعجز يؤدي إلى الارتفاع التضخمي للأسعار فإنه يطلق عليه دائما الادخار الإجباري [1] . فالمشروعات والأفراد الذين لم تتزايد قوتهم الشرائية يفقدوا جزءا من سيطرتهم على السلع والخدمات لصالح هؤلاء الذين زادت قوتهم الشرائية . فالقطاع العائلي مثلا يجبر على الادخار لأنه لا يستطيع شراء نفس الحجم من السلع والخدمات التي كان يشتريها قبل ارتفاع الأسعار .

ويفضل كثير من الاقتصاديين اللجوء إلى التمويل التضخمي للاستثمار في الدول النامية بالمقارنة بمصادر التمويل الأخرى . فالتضخم لا يحتاج إلى جهاز اداري كفء لتنفيذه كما هو الحال في الضرائب فهو أكثر سهولة في إدارته . أضف إلى ذلك أنالتضخم يؤدي إلى الوصول إلى معدل الإستثمار المطلوب الذي يستحيل الوصول إليه بطرق التمويل الأخرى . ويسلم هؤلاء الاقتصاديون ، بأن التضخم اذا إستمر زمنا طويلا فقد يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها تفوق في النهاية رفع معدل التراكم الرأسمالي الذي استهدفه في الأساس . الا أن التضخم الناشيء عن التمويل بالعجز ، في نظر هؤلاء ، ليس بالضرورة أن يستمر زمنا طويلا وليس بالضرورة أن يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها على الاقتصاد القومي [1] .

---

(١) S. Enke, « Economics For Development », Englewood Cliffs, 1964, p. 234.

(٢) ECAFE, « Inflatin And The Mobilisation of Domestic Capital in Underdeveloped Countries », Economic Bulletin for Asia and the Far East, Vol. II, No. 3 1951, pp. 22-25.

وهنا يجب التفرقة ، في نظر هؤلاء ، بين إستخدام التضخم لتمويل الاستثمار والتنمية وبين التضخم المستخدم لتمويل أنواع أخرى من الانفاق مثل الانفاق الحربي . فالتضخم الذي يستخدم لتمويل الإنفاق الحرجي لن يترتب عليه زيادة الطاقة الانتاجية في المجتمع بل سوف يؤدي إلى تحويل الموارد من انتاج الاستهلاك لأغراض الانفاق الحربي مما يؤدي إلى ارتفاع لولبي جامح في الأسعار لا يمكن التحكم فيه في أغلب الأحيان مما يحمل معه آثار هدامة على الاقتصاد القومي . أما التضخم لأغراض التنمية الاقتصادية فالأمر يختلف معه تماما . فسوف يترتب عليه ارتفاع مستوى التراكم الرأسمالي وزيادة الطاقة الانتاجية للإقتصاد القومي . فالتضخم لأغراض التنمية يتميز بكونه يحمل في طياته عوامل القضاء على نفسه أتوماتيكيا . فبانتهاء المشروعات التي استخدم التضخم في تمويلها يزداد الانتاج ، وبزيادة الانتاج يزداد الادخار حتى يتساوى مع الاستثمار مؤديا بذلك إلى الوصول إلى حالة التوازن التي إختلت في البداية عن طريق تمويل الاستثمار عن طريق العجز [1] .

فاستخدام التمويل بالعجز لزيادة معدل التراكم الرأسمالي سوف يترتب عليه زيادة الطاقة الانتاجية وبالتالي زيادة الانتاج . وطالما أن الميل الحدي للادخار والايراد الحدي للضريبةليس صفرا فإن ذلك سوف يترتب عليه أن تمويل التنمية في الفترات التالية سوف يكون متاحا عن طريق زيادة الادخار أو زيادة الايرادات الضريبية . فإذا إفترضنا أن الاستثمارات الحكومية لأغراض التنمية ، تظل عند نفس مستواها ( الحقيقي ) كل عام ، فإن نسبة التمويل بالعجز سوف سوف تبدأ بالانخفاض سريعا بحيث أنه في غضون سنوات قليلة ، سوف تصبح مصادر التمويل كلها غير تضخمية .

وطالما أن التضخم لأغراض التنمية سوف لا يستمر مدة طويلة ، فإنه ليس من الضروري أن يؤدي إلى اضعاف الحافز على الادخار . بل على العكس من

---

(١) A. Lewis, « The Theory of Economic Growth », ap. cit., p. 250.

ذلك فإن التضخم عن طريق اعادته لتوزيع الدخل القومي لصالح طبقة المنظمين الصناعيين سوف يؤدي الى زيادة الأرباح كنسبة من الدخل القومي وبالتالي زيادة الادخار . ومع انتهاء خطط الانماء الاقتصادي فإن كثير من الاختناقات التي كانت تعوق الانتاج يتم إزالتها وهذا من شأنه خلق فرص جديدة للإستثمار . وسوف تمثل هذه الفرص الجديدة للاستثمار حوافز لزيادة معدل الادخار .

خلاصة القول أن التمويل بالعجز يؤدي إلى التضخم . إلا أنه في نهاية هذا التضخم سوف نحصل على السدود وشبكات الرى والصرف ومحطات الكهرباء والمصانع والسكك الحديدية التي لم يكن من الممكن الحصول عليها لو لم نلجأ إلى التضخم كأسلوب لتمويل التنمية . حقيقة أن التضخم يفرض على الاقتصاد القومي ضغوط وإختناقات وآلام كثيرة إلا أن هذه تمثل تضحيات لا بد من تقديمها في سبيل رفع معدل التراكم الرأسمالي وتحقيق التنمية الاقتصادية .

بل يذهب البعض أبعد من ذلك ، فالتمويل بالعجز خاصة في ظروف الدول النامية سوف يؤدي إلى إرتفاع مستوى الناتج والدخل القومي كما سيؤدي إلى ارتفاع مستوى العمالة . فالدول النامية تتميز بارتفاع الميل الحدي للإستهلاك وهذا يعني ارتفاع قيمة المضاعف في هذه المجتمعات . اذا كان الأمر كذلك فإنه سوف يترتب على دفعة صغيرة من الاستثمارات الحكومية ( الممولة بطريقة العجز ) إلى زيادة كبيرة في كل من الدخل القومي والعمالة [1] .

يمثل ما سبق الحجج المختلفة المؤيدة لاستخدام التمويل بالعجز ومن ثم التضخم لأغراض التنمية الاقتصادية والسؤال الآن هل تتحقق هذه التنبؤات جميعا ؟ ان الإجابة على هذا السؤال يقتضي البحث في الآثار المترتبة على زيادة الاستثمار الحكومي الممول بالعجز في إقتصاديات الدول النامية . ويتطلب هذا

(١) U.K.V. RAO : « Investment, Income, and the Multiplier in an Underdeveloped Economy », In The Economics of Under Development, ed. Agruvales & Singh, Oxford University Press, 1958, p. 208.

منا بحث الاطار العام الذي تم فيه عملية التوسع الاستثماري . ويتمثل هذا الاطار العام في إقتصاد قومي يتميز بالسمات الآتية : ١ ) انخفاض مرونة الجهاز الانتاجي أي ضآلة مرونة العرض : ٢ ) عدم وجود طاقات عاطلة في صناعات السلع الاستهلاكية، ناشئة عن انخفاض مستوى الطلب النقدي: ٣ ) عدم وجود البطالة اللاإرادية بالمعنى الشائع في الدول المتقدمة، بمعنى وجود أعداد من القوة العاملة ترغب في العمل عند المستوى الأجر السائد ويرجع ظهورها إلى انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي الذي يرجع بدوره إلى انخفاض مستوى الطلب الفعلي : ٤ ) القطاع الرئيسي السائد في هذه الدول هو القطاع الزراعي الذي يتميز بسيادة الوحدات الانتاجية الصغيرة ، بل ويسود في بعض أجزاء منه نظام الاكتفاء الذاتي .

في مثل هذه الظروف سوف يترتب على زيادة الإستثمار الحكومي ( الممول بالعجز ) زيادة مستوى العمالة ومن ثم زيادة الدخول النقدية المتاحة للاستهلاك . ذلك أنه عند المستويات المنخفضة للدخول يرتفع الميل الحدي للإستهلاك . كذلك عند المستويات المنخفضة من الدخول توجه الزيادة في الطلب الاستهلاكي إلى السلع الأساسية وبصو ة خاصة السلع الزراعية . ما الذي يحدث في القطاع الزراعي وما هي إستجابته نتيجة لزيادة الطلب على منتجاته ؟ .

لقد سبق الإشارة إلى أن الطبيعة التنظيمية للقطاع الزراعي ، وما يصاحبها من شيوع الوحدات الانتاجية الصغيرة وانخفاض مستوى التراكم الرأسمالي وشيوع الفن الانتاجي البدائي تعني أن منحنى العرض يتميز بكونه عديم المرونة في المدة القصيرة . وسوف يترتب على زيادة الطلب على السلع الزراعية إلى ارتفاع أسعارها وزيادة الدخول النقدية للمزارعين دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة الانتاج الزراعي . ويترتب على زيادة الدخول النقدية للمزارعين وارتفاع ميلهم الى الاستهلاك إلى زيادة استهلاكهم من السلع الزراعية . وسوف يؤدي ذلك إلى نقص المتاح من السلع الزراعية للسوق خارج الزراعة مما يقوي من اتجاه أسعار السلع الزراعية نحو الارتفاع . ويتم هذا بصورة أساسية إذا كان الجزء الذي

يحصل عليه الزراع من السلع غير الزراعية يمثل نسبة ثابتة من دخله . ففي هذه الحالة يستطيع المزارع ان يحصل فقس الكمية من السلع غير الزاعية في مقابل جحجم اقل من السلع الزاعية [1] . وهذا من شأنه ان يؤدي إلى زيادة إمكـــانية المزارع لاستهلاكه جزءا أكبر من ناتجه الزراعي مما يترتب عليه نقص الفائض الزراعي المتاح للأنشطة الأخرى خارج الزراعة . وبالتالي زيادة ارتفاع الأسعـــار للسلع الزراعية [2] .

بل يذهب البعض أكثر من ذلك فيؤكدون أن زيادة قيمة الانتاج الزراعي نتيجة لإرتفاع الأسعار لن يترتب عليه زيادة الانتاج وبالتالي زيادة الدخل الحقيقي والعمالة . ذلك أنه حيث يسود الوحدات الزرعية العائلية في القطاع فإن هدف عملية الانتاج هو الوصول إلى دخل معين فإذا تحقق هذا الدخل فلن يكون هناك حافزا لزيادة الانتاج بل من الممكن أن يقل الانتاج مع ارتفاع الأسعار طالما أن الدخل النقدي المستهدف قد تحقق. ويترتب على ذلك انخفاض حجم الفائض الموجه للقطاعات غير الزراعية. وإذا حدث نتيجة لزيادة الأسعار أن اتجه البعض إلى زيادة الانتاج فإنه من المتصور أن يقوم المزارعون بتراكم المخزون من الناتج وزيادة الكمية المختزنة لديهم تحت إحتمال توقع استمرار ارتفاع الأسعار في المستقبل . وهذا السلوك يمثل ادخارا ولكنه ليس الادخار الملائم لدفع عملية النمو الاقتصادي .

وقد يترتب على زيادة الدخول النقدية للمزارعين ( المترتبة على ارتفاع أسعار السلع الزراعية ) ، وكذلك زيادة الدخول النقدية للعمال الذين تم تشغيلهم في المشروعات الإستثمـــارية أن تتوجه جزء من الدخول النقدية إلى

---

(١) H. W. Singer : « Deficit Financing of Public Capital Formation », in Social and Economic Studies, Sept. 1958, special number, pp. 91-6.

(٢) A. K. Dasgupta : « Keynsian Economics And Underdeveloped Countries », in Keynsian Economics, A Syposium, Delhi 1956, p. 161.

زيادة الطلب على السلع الصناعية الإستهلاكية . في هذه الحـــالة فإن استجابة قطاع الصناعات الاستهلاكية ليست بأحسن حالا من القطاع الزراعي . ويرجع ذلك إلى عدم وجود الطاقات العاطلة بهذه الصناعات كما هو الحال في الدول المتقدمة في حالة الركود الاقتصادي . ففي الدول المتقدمة يرجع وجود الطاقة العاطلة إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي النقدي ، ومن ثم فإن زيادة الطلب النقدي سوف تؤدي إلى استجابة القطاع الصناعي سريعا في صورة زيادة الانتاج . فمرونة العرض عالية جداً في الدول المتقدمة حيث تسود الطاقات العاطلة وقت انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي . ويظل الأمر كذلك حتى يصل الأقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل . أما في الدول المتخلفة اذا وجدت بها الطاقة العاطلة ، فهي طاقة عاطلة لا يرجع نشوئها إلى انخفاض مستوى الطلب النقدي الفعلي . ولكن الطاقة العاطلة التي تسود بعض الصناعات انما ترجع إلى أن الفن الانتاجي المستخدم وبالتالي حجم المنشأة السائد أكبر بكثير من حجم السوق السائد . كما قد يرجع ظهور الطاقة العاطلة إلى وجود بعض الاختناقات مثل حصيلة النقد الأجنبي ، المواد الأولية المستوردة ، القدرات الفنية الماهرة ، الطاقة الكهربائية والوقود : وبالتالي فإن زيادة الانتاج لن تتحقق بسرعة في المدة القصيرة . فالطاقة العاطلة ترجع إلى انخفاض الدخل الحقيقي الذي يرجع بدوره إلى انخفاض مستوى الانتاجية .

وهكذا يتضح لدينا أن المضاعف يعمل فقط من الناحية النقدية ، وليس من الناحية الحقيقية ، بمعنى أنه يؤتي آثاره بالنسبة لزيادة الدخل النقدي وليس بالنسبة لزيادة الدخل الحقيقي . ومن ثم فإن استخدام التمويل بالعجز بلا حدود سوف يؤدي إلى الارتفاع المستمر في الأسعار .

وإذا نظرنا إلى ناحية العمالة ، فإن البطالة السائدة في الدول النامية ليست هي البطالة اللاإرادية الظاهرة في الدول المتقدمة التي يرجع ظهورها إلى انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي . ذلك أن البطالة السائدة هي البطالة المقنعة التي يبدو

فيها كل فرد من القوى العاملة أنه يعمل إلا أن جزءا هاما من القوى العاملة إنتاجيته الحدية تساوي الصفر . وهذا وضع يشبه إلى حد كبير حالة التشغيل الشامل ولكن عند مستويات منخفضة من الانتاجية . ويرجع ظهور هذه البطالة إلى نقص العوامل الأخرى المتعاونة مع عنصر العمل وبصورة خاصة رأس المال . أضف إلى هذا أن الدول النامية تواجه ندرة شديدة في القوى العاملة الفنية الماهرة . وحتى إذا أمكن استخدام جزء من البطالة المقنعة للعمل على مشروعات إستثمارية ممولة عن طريق العجز ، فإن الزيادة في الانتاج الناتجة عن تشغيل هؤلاء العمال قد يتم إستيعاب الجزء الأكبر منها عن طريق زيادة إستهلاك هؤلاء العمال الذين زادت أجورهم نتيجة لتشغيلهم في مناطق العمل الجديدة (١) .

كذلك فإنه ليس بالضرورة أن يؤدي التضخم عن طريق اعادته لتوزيع الدخل القومي إلى زيادة الادخار والاستثمار . فأصحاب الدخول الثابتة سوف تنخفض دخولهم الحقيقية. وليس هناك إمكانية تولد أي مدخرات من هذه الفئات . أما الجانب الآخر وهي الفئات التي أعيد توزيع الدخل لصالحها فيتوقف الادخار في هذه الحال على عوامل متعددة . ولقد أشرنا أن طبقة المزارعين اذا اعيد توزيع الدخل لصالحها عن طريق ارتفاع أسعار السلع الزراعية لن يترتب عليه زيادة الادخار بل قد يؤدي إلى زيادة الاستهلاك . كذلك الأمر مع فئة التجار ( مع ما يجري العرف على تسميته بالرأسمالية التجارية ) فإن توزيع الدخل لصالحها لن يؤدي بالضرورة لزيادة الادخار أو الاستثمار المنتج . ذلك أن السلوك الإستهلاكي لهذه الطبقة الاجتماعية سلوك تحكمه وتحدده القيم والعادات والتقاليد الدافعة للاستهلاك المظهري والتفاخري . هذا بجانب أن مدخراتها تتوجه أغلبها إلى القنوات ذات الربح السريع والعاجل

(١) G. Patterson, « Impact of Deficit Financing In Underdeveloped Countries, some neglected aspects », Journal of Finance, val. XII, No. 2, May 1957, pp. 179-88.

ليست إلى قنوات منتجة، بصورة خاصة تتوجه هذه المدخرات إلى الاستثمار في المخزون والمضاربة عليه تحت إحتمال توقع ارتفاع الأسعار . وليس حظ فئة المنظمين الصناعيين أحسن بكثير من فئة التجار ، فهذه الفئة ، ترجع جذورها الطبقية إلى الإقطاع وكبار الملاك وهي طبقات تحمل تقاليد وقيم متحيزة للاستهلاك غير المنتج . ان الضمان الوحيد لزيادة الادخار هو اعادة توزيع الدخل لصالح الحكومة بشرط أن تستخدم هذه المدخرات في رفع معدل التراكم الرأسمالي وليس الى الانفاق الجاري غير المنتج .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التضخم ليس وسيلة ناجعة تماما لتوجيه الادخارات للإستثمار المنتج . ذلك أن إستمرار ارتفاع الأسعار مدة طويلة ، قد يفقد الناس الثقة في النقود فتتجه المدخرات إلى أشكال غير منتجة مـن الاستثمارات من شراء الحلي والذهب والأراضي والعقارات والمضاربة على السلع .

ويؤدي التضخم إلى آثار سلبية على ميزان المدفوعات . فالتضخم وما يصاحبه من ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ارتفاع نفقات الانتاج في صناعات التصدير مما يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للصادرات . كذلك فإن زيادة الطلب النقدي على السلع الأولية وارتفاع أسعارها يجعل المنتج يفضل بيعها في السوق المحلي . ذلك أن ارتفاع الأسعار يجعل ربحية بيعها في السوق المحلي أعلى منهـا في السوق الخارجي . ويترتب على ذلك انخفاض حجم الانتاج الموجه للتصدير [1] . هذا بطبيعة الحال اذا لم تقم الحكومة من جانبها بتعديل سعر الصرف لتوازن أثر ارتفاع أسعار السلع التصديرية . كذلك يؤدي التضخم إلى ارتفاع الطلب على الواردات، ويبدو هذا واضحا اذا عجزت الزراعة والصناعات الاستهلاكية على مواجهة الزيادة في الطلب على منتجاتها . وسوف يؤدي ذلك إلى

---

(١) G. Lavasky : « Inflation And Exports In Primary Producing Countries », I.M.F. Staff Papers, March 1962, pp. 38-40.

زيادة الطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية على حساب موارد النقد الأجنبي النادرة الموجهة لاستيراد إحتياجات الاستثمار .

ولا تعني الانتقادات السابقة إلى التضخم إلى استبعاده تماما كوسيلة لتمويل التنمية . فالتمويل التضخمي له آثار هامة في تنشيط الاقتصاد القومي وذلك اذا إستخدم في حدود معينة واذا توافر الجهاز الحكومي القادر على التحكم في آثاره وحصرها في نطاق معين . وهنا فإن التمويل بالعجز يكون فعالا إذا استخدم في تمويل المشروعات الاستثمارية ذات العائد السريع والتي تؤدي إلى زيادة الانتاج الاستهلاكي بصورة سريعة . فإذا إستخدم التمويل التضخمي لتمويل مشروعات رأس المال الاجتماعي الذي تطول فيها فترة التفريخ فإن هذا يعني طول فترة إرتفاع الأسعار وتولد الآثار التضخمية الضارة على الاقتصاد القومي . كذلك يجب لنجاح التضخم أن يكون اعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات والهيئات التي يرتفع ميلها للادخار . وهنا نرى أنه يجب أن يكون اعادة توزيع الدخل لصالح الحكومة . ويتوقف نجاح التضخم على امكانية الحكومة التحكم في التضخم عن طريق جهازها الضريبي ، أي يكون في مقدورها إستيعاب الزيادة في الدخل عن طريق الضرائب . وهذا يتوقف على النظام الضريبي السائد وكفاءة الجهاز الضريبي .

ولعل خبرة الاتحاد السوفيتي من الأهمية بمكان في هذا الصدد . ففي السنوات الأولى الهامة للانماء الاقتصادي تحول الاقتصاد السوفيتي من إقتصاد يدخر ٥٪ من دخله القومي إلى اقتصاد يدخر ٢٥٪ من دخله القومي ادخارا صافيا . وحدث خلال العشر سنوات الأولى تضخم هائل في الأسعار يقدره البعض بحوالي ٢٠٠٪ . إلا أن الأرباح الناتجة عن التضخم قد ذهب الجزء الأكبر منها إلى الحكومة عن طريق الضريبة على رقم الأعمال [١] . وهكذا شارف الاقتصاد السوفيتي على توازن جديد في نهاية العشر سنوات الأولى . وقد

(١) Turn-over tax.

استخدمت الأرباح المتولدة والمحولة للحكومة إلى مجالات الاستثمـــــار المنتج الذي ترتب عليه زيادة الطاقة الانتاجية زيادة هائلة .

ولا نجد مانعا من استخدام الحكومة دفعات بسيطة من التضخم في اطار الدول المتخلفة ، بشرط أن تكون هذه الدفعات التضخمية في صورة متقطعة تفصلها فترات زمنية ولا تتخذ صورة السلسلة المتصلة باستمرار . ذلك أن هذه الدفعات قد تأتي بفوائد جمة في دفع عجلات الانتاج وزيادته وبصورة خاصة في قطاع الاكتفاء الذاتي عن طريق توسيع حجم المعاملات النقدية فيه . ولكن يجب مراعاة أن تكون هذه الدفعات من التمويل التضخمي بالقدر الذي يمكن التحكم فيه دائما وحصر آثاره في نطاق محدد . ومن ثم يجب الحذر من إختيار المشروعات التي يتم تمويلها عن هذا الطريق ، ويجب أن تكون رقابة الحكومة على الأسعار على درجة عالية من الفعالية ، كما يجب أن يتوافر لديها جهاز ضريبي على درجة عالية من الكفاءة .

### البطالة المقنعة كمصدر لتمويل الإستثمارات

سبق الإشارة في الفصل الثاني إلى أن البطالة المقنعة ( أو فائض قوة العمل ) في الزراعة تمثل مظهرا أساسيا من مظاهر التخلف الإقتصادي . وتتمثل البطالة المقنعة في وجود أعداد زائدة من القوة العاملة الزراعية ، عن حاجة مستوى الانتاج الزراعي السائد مما يترتب عليه انخفاض إنتاجية هؤلاء العمال الحدية إلى الصفر . ونتيجة لانخفاض انتاجية هؤلاء الذين في حالة بطالة مقنعة إلى الصفر وانعدام فرص العمل البديلة ، فإن النفقة الاجتماعية لتشغيلهم خارج القطاع الزراعي تعتبر مساوية للصفر . أي أن نفقة تشغيلهم من وجهة نظر المجتمع تساوي صفرا . ويترتب على ذلك أن سحب فائض قوة العمل من الزراعة وتشغيلهم في مشروعات إستثمارية خارج الزراعة سوف يترتب عليه رفع معدل الاستثمار وزيادة الناتج الكلي . فتشغيلهم خارج القطاع الزراعي يمثل إضافة

جديدة إلى النـــاتج القومي . ولكن السؤال الذي يثور في هذا الصدد تتعلق بمصدر تمويل هذه الطاقة العاطلة التي يؤدي تشغيلها إلى زيادة الناتج الكـــلي .

والواقع أننا أذا أمعنا النظر في ظاهرة البطالة المقنعة ( فائض قوة العمل ) نجد أنها تحوي إدخاراً كامنا [١] . ويتمثل هذا الأدخار الكامن في استهلاك فائض قوة العمل في الزراعة [٢] . ولتوضح ذلك نفترض أن لدينا فدان من الأرض يعمل عليه عائلة مكون من خمسة أفراد وأن إنتاج هذا الفدان هو ٢٠ أردب في العام يوزع عليهم بالتساوي بحيث أن إستهلاك الفردمنهم هو٤ أرادب في السنة . وأذا كان مستوى الإنتاج السائد لا يحتاج سوى لعمل ثلاثة أفراد فقط فإن معنى هذا أن أثنين من أفراد الأسرة في حالة بطالة مقنعة ( أن يمثلون فائض القوة العاملة ) . هؤلاء الأفراد الذين في حالة بطالة مقنعة يستهلكون ثمانية ارادب بالرغم من أن مساهمتهم في الناتج الكلى مساوية للصفر . وأذا قمنا بسحب هؤلاء الإثنين من العمل الزراعي فإن الناتج الزراعي لن يتغير بل سيبقى على مستواه (٢٠ أردب قمح ) . وحقيقة الأمر أن الثمانية أرادب التي تمثل إستهلاك فائض قوة العمل هي نوع من الأدخار الكامن . فهي في حقيقة الأمر جزء من إنتاج الثلاثة أفراد المنتجين ولكنهم لم يستهلكوه بل إدخروه . الا أن هذا الأدخار يمثل أدخار ضائع إذ توجه هذا الإدخار إلى إستهلاك القوة العاملة غير المنتجة ( فائض قوة العمل ) . ففي مثالنا السابق يمكن النظر إلى العشرين أردب على أنها تمثل ناتج الأفراد الثلاثة المنتجين بحيث أن دخل الفرد فيهم $٦\frac{١}{٣}$ أردب ولكن كل واحد منهم إستهلك فقط أربع أرادب وتنازل عن الباقي للقوة العاملة غير المنتجة .

---

(١) Potential Saving.

(٢) R. Nurkse : Problems of Capital Formation..., ap. cit., pp. 32-47, G. Ranis & J. Feis, « Development of the Laham Surplus Economy ». ap cit., p. 180.

ويمكن أيضاً النظر إلى إستهلاك القوة العاملة الفائضه على أنه من قبيل المدفوعات التحويلية من الأفراد المنتجين إلى الأفراد غير المنتجين. كما يمكن النظر اليه بوصفه نوع من الأدخار الإجباري [1] فرض على القوة العاملة المنتجة بحكم الإطار والمؤسسات الإجتماعية السائدة وهي شيوع العائلة كوحدة الإنتاج والإستهلاك.

ويمكننا الآن أن نتصور أنه اذا قمنا بسحب القوة العاملة الفائضة من الزراعة بحيث وجهت للعمل في مشروعات إستثمارية خارج الزراعة مثل بناء المصارف والسدود والطرق والمصانع فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيـــادة معدل الاستثمار والناتج القومي والعمالة المنتجة. ولكن يشترط لنجاح عملية تمويل بناء الاستثمارات بهذه الصورة امكانية نقل استهلاك القوة العاملة الفائضة أثناء وجودها في القطاع الزراعي (الثمانية أرادب من القمح) خارج الزراعة واستخدامه لتمويل تشغيلها في قطاع الاستثمارات.

وحقيقة الأمر أن امكانية تعبئة المدخرات الكامنة في القطاع الزراعي والمتمثلة في استهلاك فائض القوة العاملة يمثل حجر الزاوية في نجاح هذا النظام في تمويل تراكم رأس المال خارج الزراعة. ومن ثم فإن استخدام البطالة المقنعة لبناء الاستثمار يتوقف نجاحه على توافر شرطين.

**أولا** : عدم زيادة إستهلاك الأفراد الباقين في القطاع الزراعي بعد استبعاد فائض قوة العمل. ذلك أن زيادة مستوى إستهلاكهم سوف ينقص من حجم الفائض الزراعي المتاح لتمويل تكوين رأس المال وبالتالي عرقلة تطبيق هذا النظـــام.

**ثانيا** : عدم زيادة مستوى إستهلاك الأفراد الذين تم نقلهم من القطاع الزراعي عن مستوى الاستهلاك السابق على عملية الانتقال خارج الزراعة (أي

---

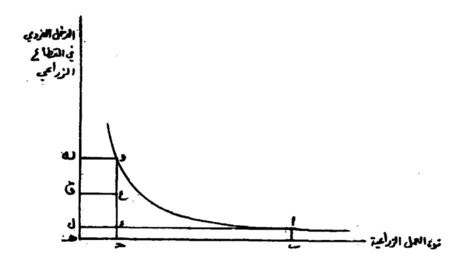
(١) K.N. Raj : Employment Aspect of Planning..., ap. cit., p. 23.

أربعة أرادب ) . ذلك أن زيادة مستوى استهلاكهم يترتب عليه ضرورة البحث عن موارد اضافية لتمويل تشغيلهم في بناء رأس المال خارج الزراعة مما قد يعرقل تطبيق هذا النموذج .

وفي حالة توافر هذين الشرطين فإنه يمكن في هذه الحالة نقل فائض قوة العمل خارج الزراعة ونقل الادخار الكامن معها لتمويل تكوين الاستثمارات خارج الزراعة . إلا أنه يجب أن نشير في هذا الصدد إلى أن عملية نقل الادخار الكامن يواجه بعض الصعوبات الأساسية التي قد تجعل من الصعب نقل الادخار الكامن بأكمله . أما هذه الصعوبات فيتعلق بعضها بانتقال فائض السلع الزراعية ( الادخار الكامن ) ويتعلق البعض الآخر بالنتائج المترتبة على الانتقال المادي للعمال أنفسهم .

أما الصعوبة الأولى فتتعلق بعدم إمكانية بقاء مستوى إستهلاك الأفراد الباقين في القطاع الزراعي أو الأفراد المتنقلين خارج القطاع الزراعي عند نفس المستوى السابق لعملية الانتقال .

أولا : يترتب على إنتقال فائض قوة العمل ( البطالة المقنعة ) زيادة استهلاك الأفراد الباقين في القطاع الزراعي . فانتقال فائض قوة العمل خارج الزراعة يترتب عليه زيادة دخول الأفراد المنتجين الباقين في الزراعة . ونتيجة لانخفاض مستوى الدخول في القطاع الزراعي وارتفاع الميل للاستهلاك لدى هذه الفئات يزداد الاستهـــلاك نتيجة لزيادة الدخل . واذا كانت الزيادة في الاستهلاك مستوعبة للزيادة في الدخل كله فإن الادخار الكامن لن يصبح متاحا لتمويل الاستثمار خارج الزراعة . وحقيقة الأمر أن الحالة الوحيدة التي يمكن أن نتصور فيها أن الزيادة في الدخل لن تؤدي إلى زيادة الاستهلاك هي حالة ما يكون الميل للإستهلاك مستقلا تماما عن مستوى الدخل ، أي لا يتأثر به على الاطلاق ، بمعنى آخر أن يكون الميل الحدي للاستهلاك مساويا للصفر وهو فرض بعيد عن الواقع في مثل هذه الظروف .




ويمكن تمثيل ذلك بالشكل ( ١ — ١٠ ) . في هذا الشكل «أو» يمثل منحنى دخل الفرد في القطاع الزراعي ، (هـ ح) هي القوة العاملة المنتجة في الزراعة ، ب ج هي القوة العاملة الفائضة التي يتم نقلها خارج الزراعة . ويمثل منحنى دخل الفرد قطع زائد قائم في الجزء منه بعد (و) حيث يكون الدخل الزراعي مستقل عن عدد العاملين بعد النقطة (ج) . ونفترض في هذا المثال عدم وجود أية مدخرات في بداية عملية الانتقال . يمثل «أ ب» متوسط دخل الفرد قبل عملية الانتقال . وبالتالي حينما يترك جزء من القوة العاملة (ب ج) القطاع الزراعي فإن الدخل الفردي للأفراد الباقين يرتفع من أ ب = ح د = هـ ل الى ج و = هـ ك . فإذا كان الميل الحدي للإستهلاك مساويا للصفر بمعنى أن يظل مستوى الاستهلاك عند المستوى أب = ج د فإن المساحة ( د و ك ل ) تمثل الادخار الذي يتكون في القطاع الزراعي على أثر عملية الانتقال وهو مساوي للمساحة ( أ ب ج د ) . أما إذا كان الميل الحدي للإستهلاك مساويا للواحد الصحيح فإن مستوى الاستهلاك يرتفع إلى المستوى ( ح و ) ولا يمكن بالتالي تعبئة أي فائض أو مدخرات من القطاع الزراعي . أما إذا كـــان الميل الحدي للإستهلاك يقع ما بين صفر وواحد صحيح فإنه يمكن بالتـــالي

الحصول على جزء من الادخار الكامن ممثلا بالمساحة ( ع و ك ق ) ، وذلك اذا زاد الاستهلاك نتيجة لزيادة الدخل من ج د إلى ج ع . ومن ذلك يمكن القول أن حجم المدخرات الكامنة الممكن تعبئتها لتمويل عملية الإستثمار خارج الزراعة تتوقف على مستوى الميل الحدي للإستهلاك للقوة العاملة الباقية في القطاع الزراعي .

وحقيقة الأمر أنه بالرغم من صعوبة الحصول على الادخار الكامن المتمثل في إستهلاك فائض قوة العمل فإنه يمكن اللجوء إلى بعض الوسائل والسياسات الكفيلة بالاستيلاء على هذا الادخار الكامن كله . وتتمثل هذه السياسات في الايداع الاجباري ، الضرائب ، السياسة السعرية .

أ ـ الايداع الإجباري :

وهو يعني إجبار القوة العاملة المتبقية على ايداع مخازن الحكومة جزءا من الناتج يساوي إستهلاك فائض قوة العمل قبل عملية الانتقال . والواقع أن هذه السياسة قد لا يكون من السهل تطبيقها الآن نظرا لنوع الضغط والاكراه الذي يصاحب تطبيقها . كذلك تثير هذه السياسة كثيرا من المشاكل الاجتماعية والسياسية . كذلك فإن تطبيق سياسة الايداع الإجباري تتطلب ضرورة إجراء تغيرات تنظيمية في القطاع الزراعي مثل زيـــادة حجم الوحدات المزرعية واخضاعها للرقابة الحكومية. ومن ثم فإن تطبيقها قد يكون صعبا في القطاع الزراعي الذي تسوده المزارع الصغيرة .

ب ـ الضرائب

وهي وسيلة أكثر قبولا من الايداع الاجباري ولكن المهم هو في إختيار

(1) Compulsary Delivery.

نوع الضريبة المفروضة وتوافر الجهاز الضريبي على فرضها وتحصيلها . وهنا يمكن اللجوء إلى ضريبة الدخل الزراعي ان كان ذلك ممكنا أو اللجوء إلى ضريبة الرأس . وحقيقة الأمر أن فرض الضرائب في القطاع الزراعي يثير كثيرا من المشاكل نتيجة للطبيعة التنظيمية لهذا القطاع وشيوع الوحدات الصغيرة .

### جـ ــ السياسة السعرية

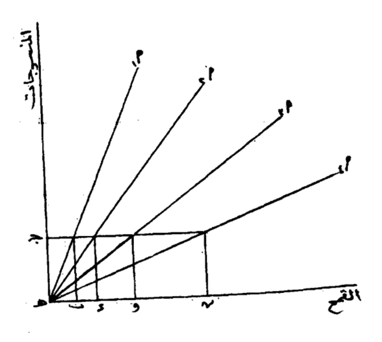
وهي وسيلة لتعبئة الفائض الكامن ويتم ذلك عن طريق تغيير معدل التبادل التجاري بين السلع الزراعية والسلع الصناعية لصالح الأخيرة [1] . وحقيقة الأمر أنه يفترض لنجاح هذه السياسة أن يتغير نمط الإستهلاك للأفراد الباقين في القطاع الزراعي نتيجة لزيادة دخولهم أثر انتقال فائض قوة العمل . وهذا يعني زيادة الاستهلاك نتيجة لزيادة الدخل الا أن الزيادة في الاستهلاك تكون موجهة نحو السلع الصناعية ، أي يتغير بنيان الطلب تجاه السلع الصناعية . في هذه الحالة يمكن عن طريق السياسة السعرية إستعادة جزءا كبيرا من الفائض الكامن في الزراعة بدلا من استهلاكه كله .

ويمكن تمثيل ذلك بالشكل ( ٢ ــ ١٠ ) ويمثل هذا الشكل منحنيات الطلب المتبادل بين القمح ( كسلعة ممثلة للسلع الزراعية ) والمنسوجات ( كسلعة ممثلة للسلع الصناعية ) . وهو يشبه منحنى الطلب المتبادل [1] في التجارة الدولية . ويمثل كل خط من الخطوط ( أ ١ أ٢ ، أ٣ ، أ٤ ) . علاقة سعرية بين سعر القمح وسعر المنسوجات . ومن ثم فإنه عند كل حجم لفائض قوة العمل المتنقلة خارج الزراعة ، يتحدد تفضيل معين لقوة العمل المنتجة والباقية في القطاع

---

Sen. A.K. : « Unemployment, Relative Prices and Saving Potential », The Indian Economic Review, val. III, No. 4, Aug. 1957, p. 57.

Offer Curve. (٢)




الزراعي بالنسبة للسلع الصناعية . ويتمثل هذا التفضيل في إنتقالها من خط معين إلى خط آخر لأسعار السلع الزراعية والصناعية . فالانتقال من خط الى آخر يعبر عن مدى التفضيل للسلع الصناعية ( أ١ ، أ٢ ، أ٣ ، أ٤ ). ويتمثل التفضيل في زيادة ذلك الحجم من السلع الزراعية الذي يكون المزارع على إستعداد للتضحية به في مقابل الحصول على حجم ثابت من السلع الصناعية ، وذلك بافتراض حدوث زيادة في دخله نتيجة لانتقال فائض قوة العمل خــارج الزراعة .

ويمكن أن نتصور أنه في البداية يكون المزارعون مستعدون لمبادلة ما مقدارة (هـ ب) من السلع الزراعية من مقابل ( هـ ج ) من السلع الصناعية. الا أنه مع أنتقال فائض قوة العمل وزيادة دخول الباقيه للزراعة وزيادة تفضيلهم للسلع الصناعية يكونوا على أستعداد لمبادلة ( هـ د ) من السلع الزراعية من مقابل ( هـ ج ) من السلع الصناعية . وباستمرار عملية الأنتقال وارتفاع دخول الباقين وزيادة التفضيل للسلع الصناعية يكون المزارعون على إستعداد لمبادلة ( هـ و ) من السلع

الزراعية في مقابل ( هـ ج ) من السلع الصناعية ، أي يتم الأنتقال من خط السعر م٢ ألى خط السعر م٣ . وهكذا تستمر العملية كلما تم أنتقال مجموعة من فائض قوة العمل خارج الزراعة .

وفي هذا الصدد يلعب أثر المحاكاة للسلع الصناعية دوراً هاماً في عملية تعبئة المدخرات الكامنة . ولقد أشرنا سابقاً ألى أن أثر المحاكاة يكون دائماً ضاراً بالنسبة للأدخار والأستثمار نتيجة لما يدفع إليه من زيادة الأستهلاك . الا أنه قد يكون مفيداً في بعض الأحوال أذا انحصر نطاق تأثيره على المناطق الريفيه وبحيث يؤدي ألى زيادة الأستهلاك من السلع الصناعية . أذا أنه في هذه الحالة سوف يساعد على زيادة التراكم الرأسمالي .

الا أن تطبيق السياسة السعرية قد يثير بعض الصعوبات في حالة ما أذا كان الكمية التي يشتريها المزارع من السلع غير الزراعية تمثل نسبة محدودة وثابة من دخله . كذلك تعتمد السياسة السعرية على تغير نمط الأستهلاك وهذا قد يستلزم وقتاً طويلا . الا أن المهم هو أن نكون على حذر في تطبيق هذه السياسة ، ذلك أن تغير معدل التبادل التجاري قد يترتب عليه تحمل المزارع الصغير فقط بعبء تمويل الأستثمار كما قد يترتب عليه أعادة لتوزيع الدخل القومي لصالح الفئات مرتفعة الدخل وعلى حساب الفئات ذات الدخل المنخفض .

أما الصعوبة الثانية والتي تواجه عملية أستخدام فائض قوة العمل لتمويل تكوين رأس المال إنما تتمثل في أرتفاع أستهلاك قوة العمل المنتقلة خارج الزراعة ويرجع ذلك ألى الأسباب الآتية :

١ـ حتى يتوافر الحافز لدى أفراد القوة العاملة للإنتقال للعمل خارج الزراعة لا بد من تعويضهم عن عملية الأنتقال وذلك برفع الأجر في أماكن العمل الجديدة عن مستوى استهلاكهم في المناطق الريفية قبل الإنتقال . ذلك أن الأجر أذا كان مساوياً لمستوى الإستهلاك قبل عملية الإنتقال قد ينعدم على

الحافز على الإنتقال . أي لا بد من مكسب صافي للأسرة حتى تتنازل عن أحد أفرادها وينتقل خارج الزراعة . [1]

٢– أن مستوى حد الكفاف [2] في المناطق الحضرية يرتفع عن مستوى حد الكفاف في المناطق الريفية نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة في المناطق الحضرية مما يتطلب ضرورة رفع معدل الأجر .

٣– أذا كان الهدف من عملية الإنتقال هو تكوين قوة عاملة مستقرة وثابة ترتفع مستوى إنتاجيتها في مناطق العمل الجديدة بالمقارنة بالإنتاجية في المناطق الريفية فلا بد من أجور مرتفعة عن المستوى السائد في المناطق الريفية تستطيع يقاف عملية الرجوع ( العودة ) إلى المناطق الريفية مرة أخرى .

٤– تزداد نسبة الإعالة في المناطق الحضرية بالمقارنة للمناطق الريفيـــة . ويرجع ذلك إلى أن النساء والأطفال الذين يساهمون في العمل المزرعي في الريف إلا يكونون جزءا من القوة العاملة في المناطق الحضرية .

لكل هذه الأسباب فمن المتصور أن يرتفع مستوى إستهلاك أفراد القوة العاملة الفائضة بعد عملية الإنتقال . يترتب على ذلك أن الأدخار الكامن حتى وأذا أمكن تعبئته قد لا يكفي لتمويل عملية الإستثمار خارج الزراعة ومن ثم قد تنشأ الحاجة لموارد إضافية .

وبجانب الصعوبتين السابق الإشارة إليها هناك صعوبة ثالثة يترتب عليها نفقات إجتماعية يتحمل بها الأدخار الكامن . هذه النفقات الإجتماعية متعلقة بالصعوبات المتعلقة بالإنتقال المادي للعمال أنفسهم وترجع إلى العوامل الآتية .

---

(١) A.M. Khusro : « Economic Development With No Population Transfer », Institute of Economic Growth, Occasional Papers, No. 4, London 1962, p. 88.

(٢) Subsistence Level.

١ – تتميز مرونة الإنتقال لعمال الزراعة بالإنخفاض الشديد نتيجة لارتباطهم بالأرض .

٢ – يتطلب نقل العمال خارج الزراعة واستقرارهم في المناطق الصناعية الحضرية القيام ببعض النفقات الضرورية لاستقرارهم في أماكن عملهم الجديدة مثل إنشاء المراقق العامة من المدارس والمستشفيات وغيرها من أنواع المرافق . ويعنى ذلك إستخدام موارد جديدة كان يمكن أن توجه إلى إستخدامات أخرى لو لم تتم عملية الإنتقال .

٣ – يترتب على إنتقال العمال خارج الزراعة إلى فقدان وفورات الحجم في الإستهلاك [١] التي تنشأ من العيش تحت « سقف واحد » [٢] . وقد أوضحت كل الدراسات أن العائلة الكبيرة تتمتع بمستوى أعلى من إستهلاك العائلة الصغيرة ( التي لها نفس الدخل) نتيجة لشيوع ظاهرة عدم التجزئة في الإستهلاك [٣]. ومن ثم يترتب على الإنتقال المادي للعمال مضاعفة تعداد حجم الوحدات الإستهلاكية وزيادة الاستهلاك الناشئة عن إنعدام وفورات الحجم . وحقيقة الأمر أن جزءاً هاما من الأدخار الكامن إنما يرجع إلى وجود وفورات الحجم في الإستهلاك .

إلا أنه بالرغم من هذه المشاكل المتعددة التي تواجه إستخدام البطالة المقنعة لتمويل التكوين الرأسمالي فليس معنى ذلك أن نتوقف عن تطبيق هذا النموذج من التمويل . إنما يجب أن نبحث عن وسائل نستطيع بها ن نتجاوز ونتخطى

---

(١) Economies of Scal in Consumption.

(٢) One Roof Economies.

(٣) تنشأ وفورات الحجم مثلا في بنود مثل الايجار واستخدام الادوات المنزلية المعمرة وأيضاً في استهلاك المواد الغذائية . فهناك خصومات لشراء كميات اكبر من المواد الغذائية، وهناك مواد غذائية لا يمكن شرائها دون حد أدنى من الحجم . كذلك فان زيادة أستهلاك المواد الغذائية لا يتزايد بنفس نسبة زيادة عدد أفراد الأسرة . فاذا كان هناك فردان يستهلكان كيلو من اللحم فإن زيادة عددهم إلى ثلاثة لا يعني زيادة الاستهلاك إلى كيلو ونصف كذلك هناك وفورات نتيجة الاستهلاك جماعياً في بعض المواد .

هذه الصعوبات لكن نجعل هذا النموذج يعمل بنجاح . وفي مقام مواجهة هذه الصعوبات تقترح الآتي :

توجه القوى العاملة الفائضة للعمل في مشروعات إستثمارية لبناء رأس المال في المناطق الريفية على أن تقع هذه المشروعات في المحليات التي يوجد بها فائض القوى العاملة . ومعنى ذلك أن العمل على مثل هذه المشروعات لا يتطلب الأنتقال المادي للعمال خارج المناطق التي يعيشون فيها ومن ثم تنعدم نفقات الإنتقال . أذا توافر هذا الشرط ستظل القوى العاملة الفائضه تعيش مع ذويها في نفس المنزل وتستمر في إستهلاك نفس القدر الذي كان يتم إستهلاكه قبل العمل على المشروع . في مثل هذه الحالة ليس هناك من داع للبحث عن وسائل تعبئة الأدخار . ذلك أن القوة العاملة الفائضة ستظل تستهلك نفس القدر بالرغم من ذهابها للعمل في مشروعات إستثمارية .

وتوجد عديد من المشروعات الإستثمارية التي تخدم القطاع الزراعي والتي تهدف إلى رفع إنتاجه الأرض . مثال ذلك مشروعات الري والصرف وإنشاء السدود وإنشاء الرافق الحيوية الهامة في المناطق الريفية . كذلك يمكن إقامة بعض الصناعات الريفية الصغيرة التي تخدم الزراعة مثل صناعة الآلات الزراعية أو تستخدم ناتج القطاع الزراعي . وتستطيع هذه الصناعات إستيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة . بمثل هذا النظام نكون قد حققنا هدفين .

١- توجيه القوه العاملة للعمل في مشروعات إستثمارية ترفع الإنتاجية الزراعية ومن ثم تؤدي إلى زيادة الدخل الزراعي . كذلك يترتب على زيادة التكوين الرأسمالي إستيعاب هولاء العمال في أعمال منتجة .

٢- الصعوبات الناشئة عن محاولة الإستيلاء على الأدخار الكامن قد تغلب عليها من طريق إبقاء فائض القوة العاملة مع أفراد عائلاتهم في نفس المناطق الريفية والاحتفاظ بمزايا وفورات الحجم في الإستهلاك .

أن الأجور أو الزيادة في عائد العمل نتيجة لتشغيل فائض قوة العمل سيأتي

في صورة زيادة الإنتاجية الزراعية والدخل الزراعي نتيجة لهذه المشروعات. ويلاحظ هنا أن هناك فجوة زمنية بين العمل على المشروعات االإستثمارية وبين زيادة الأجر الذي يحصل عليه العمل. وارتفاع الأجر هنا يتم نتيجة لارتفاع الإنتاجة الزراعية وبالتالي إرتفاع الدخل الزراعي نتيجة للمشروع الإستثماري. إلا أن تطبيق مثل هذا النموذج يقتضي إجراء تغييرات تنظيمية في القطاع الزراعي لعل أهمها التنسيق في استخدام موارد العمل بين مجموعة من المزارع المتجاورة والتي تكون بالضرورة وحدة تخطيطية واحدة.

يجب الإشارة هنا إلى أن من الممكن أيضاً نقل القوة العاملة للعمل خارج الزراعة للعمل في مشروعات إستثمارية حتى ولو لم يكن من الممكن الإستيلاء على الأدخار الكامن بأكمله. ويتأتي ذلك طالما أن يمكننا الحصول على موارد أخرى من مصادر أخرى دون أن يترتب على زيادة العمالة خارج الزراعة زيادة الإستهلاك الكلى. فمن الممكن الحصول على الموارد الأخرى عن طريق ضغط إستهلاك الفئات المتوسطة والعليا في سلم الدخل القومي وتوجيه هذه هذه الموارد لتكمل الموارد المطلوبة لتمويل تشغيل فائض القوة العاملة في مشروعات منتجة خارج الزراعة. المهم أن الإستهلاك الكلى على نطاق المجتمع لا يزيد ولكن يعاد توزيع الإستهلاك الكلى. فزيادة إستهلاك العمال المنتقلين خارج الزراعة أو الباقين داخل الزراعة يتم مواجهته عن طريق تخفيض إستهلاك الفئات العليا والمتوسطة في سلم الدخل. وليس هناك من أي سبب من الأسباب يجعلنا ننظر إلى إعادة توزيع الإستهلاك الكلى لصالح القوة العاملة الزراعية بوصفه نفقه إجتماعية طالما أن الإستهلاك الكلى لم يتزايد.

ويجب أن نلاحظ هنا أوجه إختلاف هذا النموذج في تمويل الإستثمار عن النموذج الكلاسيكي والنموذج الكينزي. ففي النموذج الكلاسيكي، حيث يفترض التشغيل الشامل، لا يمكن زيادة الإستثمار دون نقص الإستهلاك. أما

في النموذج الكينزي فإن الإستهلاك والإستثمار يمكن أن يتزايدا سويا . أما في هذا النموذج فإن زيادة الإستثمار تتم دون أي زيادة في الإستهلاك الكلي أو نقصانه ، كل ما في الأمر هو إعادة توزيع الإستهلاك .

# الفصل الحادي عشر

## تمويل التنمية الإقتصادية

### ب ـ التمويل الخارجي

**ملاحظات عامة :**

ناقشنا في الفصل السابق التمويل المحلي بأدواته ووسائله . ونناقش في هذا الفصل التمويل الخارجي عن طريق تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية . ويرجع أهمية التمويل الخارجي إلى أنه في أغلب الدول النامية يعجز المستوى الحالي للمدخرات المحلية عن تمويل المستوى الملائم للاستثمارات اللازم لتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية . وتؤدي رؤوس الأموال الأجنبية إلى التغلب على هذه الصعوبة ومن ثم تسهيل القيام بعملية التنمية الاقتصادية ، إذ تؤدي رؤوس الأموال الأجنبية إلى تعويض النقص في المدخرات المحلية . وحيث أن المدخرات المحلية تمثل في حقيقة الأمر إمتناع عن الاستهلاك ، فإن إضافة المدخرات الأجنبية إلى المدخرات المحلية يؤدي إلى تخفيف عبء التنمية ( عبء الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات ) عن الأجيال الحاضرة بحيث تتحمل بجزء منها الأجيال المستقبلة . ويتمثل عبء الأجيال المستقبلة في تحمل

تلك الأجيال بعبء سداد الفوائد وأصل الديون المستحقة . ذلك أن هذا العبء سوف يقع على الموارد المحلية في المستقبل التي يجب تحويلها إلى الخارج لسداد هذه الديون . ولقد مثلت رؤوس الأموال الأجنبية خلال الستينيات حوالي من ١٥٪ إلى ٢٠٪ من تكوين رأس المال في الدول النامية .

ويمثل إنسياب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج عاملا أساسيا في توفير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد إحتياجات الإستثمار . وترجع أهمية ذلك إلى أن الدول النامية تفتقد وجود قطاع إنتاج سلع الاستثمار داخليا . ومن ثم فإن مستوى الاستثمار يتوقف على قدرتهم على استيراد مكوناته من الخارج . وحيث تعجز حصيلة الصادرات عن الوفاء بهذه الاحتياجات فإن إنسياب المساعدات الأجنبية [1] من الخارج يمثل إضافة إلى موارد النقد الأجنبي المتاحة . ففي خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٨ تراوح اعتماد الدول النامية على المساعدات الأجنبية لسد إحتياجاتها من الواردات في حدود ٢٠٪ إلى ٤٠٪ من جملة الواردات . بل وصلت هذه النسبة في الهند الى ٤٧٪ والباكستان الى ٥٢٪ .

ويعتبر إنسياب رؤوس الأموال الأجنبية هاما في توفير موارد النقد الأجنبي حتى لو توافر الادخار المحلي . ذلك أن الأدخار المحلي قد يكون كافيا إلا أنه لا يمكن تحويله إلى إستثمار لندرة موارد النقد الأجنبي أو عدم القدرة على تحويله إلى قدر مقابل من النقد الأجنبي . ففي بداية عملية التنمية الاقتصادية يكون عدد السلع المنتجة لا يتميز بالتنوع الكبير ، إذ يقتصر على عدد محدود من

---

(١) يجب الاشارة هنا إلى الفرق بين مفهوم المساعدات الأجنبية Foreign Aid وبين رؤوس الأموال الأجنبية . ذلك أن مفهوم المساعدات الأجنبية يشمل فقط القروض طويلة الأجل السهلة والهبات وما شابهها . ومن ثم يستبعد منها تدفق رأس المال الخاص والمساعدات العسكرية والقروض الصعبة . ودراستنا في هذا الفصل تشمل انسياب رؤوس الأموال كلها . وبالتالي اذا أشرنا للمساعدات والمعونة الأجنبية فإننا نقصد بها المفهوم السابق الاشارة اليه .

(٢) U.N.C.T.A.D. : «Review of International Trade and Development,» Repartly U.N.C.T.A.D. Secretariat, New York, 1970 (TD/B/309/Rev.), p. 27.

السلع الغذائية والزراعية . في مثل هذه الأحوال فإن الإدخـــار بوصفه الفرق بين الانتاج والاستهلاك إنما يتمثل في هذا الفائض من العدد المحدود من السلع . فالادخار قد يتوافر الا أنه قد لا يمكن تحويله إلى نفس القدر من موارد النقد الأجنبي [1] .

ويمثل إنسياب رؤوس الأموال الأجنبية إضافة إلى حجم الموارد الحقيقية المتاحة للإستخدام . فالتدفق الحقيقي للمساعدات الخارجية إنما يتمثل في السلع والخدمات التي يتم تحويلها للدول النامية . ذلك أنه حتى لو تم الانسياب في شكل نقد أجنبي فإن الأمر ينتهي في النهاية إلى تدفق للسلع والخدمات ، فالنقد الأجنبي يمثل الوجه الآخر للتدفقات الحقيقية . ولبيان أن إنسياب رؤوس الأموال يمثل إضافة إلى الموارد المتاحة للاستخدام في الدول النامية نبدأ بالمساواة التالية :

ي + م = أ + ث + ص

حيث ي تمثل الناتج المحلي من السلع والخدمات ، م تمثل الواردات ، ص الصادرات من السلع والخدمات ، أ ، ث يمثلون الاستهلاك والاستثمار تباعا ؛ وتمثل هذه المساواة الموارد المتاحة في الجانب الأيمن بينما تمثل استخدامات هذه الموارد في الجانب الأيسر . ويترتب على الحصول على سلع وخدمات مـــن الخارج للإضافة (لتعزيز) الناتج المحلي يمكن التعبير عنه بإعادة تنظيم المساواة السابقة على الوجه التالي :

ص – م = ي – ( أ + ث )

وتشير هذه المساواة إلى أن الإستهلاك زائد الاستثمار يمكن أن يزيد على الناتج المحلي لوجود زيادة في الواردات من السلع والخدمات عن الصادرات من السلع والخدمات . في هذه الحالة فإن الزيادة في الواردات عن الصادرات تمثل

---

(١) E. K. Hawkins : « The principles of Development Aid, » Penguin Modern Economics, 1970, p. 76.

انسيابا لرؤوس الأموال من الخارج في شكل قروض أو غيره .

وإذا نظرنا إلى انسياب رؤوس الأموال من الخارج نجد أنه لا يمثل فقط إضافة إلى الموارد المحلية المتاحة للإستخدام بل يتضمن هذا الانسياب إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية . فقد يترتب على هذا الانسياب تشغيل موارد كانت عاطلة كما قد يؤدي إلى رفع انتاجية الموارد المستخدمة فعلا .

وانسياب الموارد الأجنبية إلى الدول النامية باعتباره إضافة إلى الموارد المحلية المتاحة للاستخدام بها يمثل أهمية خاصة في نحو إمكانية إعـــادة التوازن بين العرض والطلب في الســـوق المحلي وتخفيف الضغوط التضخمية . هذا الاختلال في التوازن بين العرض والطلب يمكن أن يحدث في بداية عملية الانماء . ذلك أنه في بداية عملية الانماء تتوجه نسبة متزايدة من الناتج القومي نحو الاستثمار . هذه الموارد التي توجه لأغراض الاستثمار يتم سحبها من مجال الاستهلاك . يترتب على ذلك أن الموارد المتاحة للإستهلاك تنمو بمعدل أقل من الناتج القومي . الا أنه في نفس الوقت يتزايد مستوى الطلب الفعلي على السلع الاستهلاكية نتيجة للتوسع في العمالة وازدياد مستوى النشاط الاقتصادي . يترتب على ذلك إختلال في التوازن بين الطلب على سلع الاستهلاك والكمية المتاحة منه مما ينشأ عنه ضغوط تضخمية تزداد حدة نتيجة لعدم مرونة الجهاز الانتاجي وبصورة خاصة القطاع الزراعي . ويساعد إنسياب الموارد الخارجية على اعادة التوازن في السوق المحلي . كذلك يساعد الانسياب للموارد الخارجية على تحقيق التوازن الخارجي . إذ تصاحب عملية التنمية في العادة بظهور إختلال في التوازن الخارجي نتيجة لزيادة الواردات عن الصادرات ويساعد الانسياب الخارجي على إعادة هذا التوازن وتحقيق الاستقرار الخارجي .

ويثير انسياب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج مشاكل سواء من وجهة نظر الدول المصدرة لرؤوس الأموال أو الدولة المتلقية لها . فمن وجهة نظر الدول المصدرة لرؤوس الأموال فإن انسياب رؤوس الأموال للخارج يعني أن

جزاء من الموارد قد تم سحبه من إستخداماتها في الداخل . ويتضمن ذلك نفقة يمكن قياسها بالاستخدامات المختلفة التي كان يمكن أن يوجه إليها هذه الاستثمارات. بمعنى آخر يمكن قياس هذه النفقة بالناتج الضائع نتيجة لتحويل هذه الموارد من الداخل إلى الخارج . كذلك فإن اعادة انسياب الفوائد على الديون وأصل الديون والأرباح المتولدة عن الاستثمارات الأجنبية انما يمثل اضافة إلى مواردها .

أما بالنسبة للدول التي ينساب إليها رؤوس الأموال ، فإن عملية الانسياب تمثل إضافة حقيقية إلى مواردها المتاحة للإستخدام . إلا أن عملية الانسياب ترتب عليها أعباء للسداد في المستقبل . وتقع هذه الأعباء على مواردها المحلية في المستقبل . ذلك أن عملية سداد الديون انما تمثل تحويل جزء من مواردها المحلية إلى الخارج ومن ثم يقع عبئها على حجم الموارد المتاحة للإستخدام . وهذه حقيقة يجب أن تضعها نصب أعينها الدول التي تطلب المزيد من انسياب رؤوس الأموال إليها . فلا بد أن تضع الدول المتلقية لرؤوس الأموال الأجنبية نصب عينها أن هدفها الأساسي في أي سياسة إنمائية هو الانخفاض المستمر — عبر الزمن — في اعتمادها على رؤوس الأموال الأجنبية . فيجب أن يكون التركيز الأساسي لخطط الانماء الاقتصادي هو الزيادة المستمرة لمعدل الادخار حتى ينخفض باستمرار الاعتماد على الاستثمارات الخارجية ، كذلك يجب العمل باستمرار على زيادة الصادرات عن الواردات حتى يتزايد قدرة الدولة على سداد التزاماتها دون أن يؤثر ذلك على حجم الموارد الموجهة لأغراض الانماء .

وتثير القضية السابقة مشكلة كفاءة استخدام الاستثمارات الأجنبية في الدول التي تنساب إليها . ذلك أن انخفاض كفاءة إستخدام الموارد الأجنبية المنسابة أو انعدامها سوف يؤدي إلى تحميل الموارد المحلية في المستقبل بعبء السداد دون أن تساهم هذه الموارد في زيادة القدرة الإنتاجية ، وبالتالي حجم الموارد المتاحة . وسوف يترتب على ذلك أن تتزايد باستمرار تلك النسبة من الموارد القومية

الموجهة لخدمة ( سداد ) هذه الالتزامات دونما زيادة في حجم الموارد مما يترتب عليه الزيادة المستمرة في الاعتماد على انسياب رؤوس الأموال الأجنبية وما يترتب عليه من أعباء متراكمة على الاقتصاد القومي . وتتوقف كفاءة إستخدام الموارد الأجنبية المنسابة إلى الدول النامية على عوامل عدة منها المجالات التي توجه إليها الاستثمارات الأجنبية ، توافر عوامل الانتاج الأخرى المتعاونة مع الاستثمار الأجنبي ، القدرات التنظيمية والادارية المتاحة ، كفاءة العملية التخطيطية والجهاز التخطيطي ، وطبيعة الانسياب وشروطه وقيوده ... الخ .

واذا كنا قد أشرنا فيما سبق إلى بعض هذه المزايا المترتبة على إنسياب رؤوس الأموال الأجنبية ، فإن هناك مخاطر أيضا تصاحب هذا الانسياب . بل قد تبلغ هذه المخاطر حدا تفوق المميزات المتولدة عن إنسياب رؤوس الأموال الأجنبية . وتتمثل هذه المخاطر في القيود والشروط المصاحبة لعملية الانسياب والتي قد تقلل من كفاءة استخدام تلك الموارد ، كما تتمثل في عدم ملائمة الانسياب مع نمط التنمية المستهدف أو التأثير فيه بما لا يتلائم مع الأهداف القومية . كذلك تتمثل المخاطر في الأعباء التي يفرضها على الاقتصاد القومي وتزداد هذه المخاطر في حالة انسياب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة . إذ تتمثل في خلق جزر متقدمة إقتصاديا وفنيا وتكنولوجيا ، تابعة في حقيقتها إلى الاقتصاديات المتقدمة ، دونما تأثير يذكر على تنويع وتنمية الاقتصاد المحلي . كما تتمثل في عدم استخدام الأرباح المتولدة في رفع معدل التراكم المحلي في القطاعات الأخرى ، غير قطاع الاستثمار الأجنبي ، وكذلك في الأعباء التي يفرضها اعادة تحويل الأرباح على ميزان العمليات الخارجية . والواقع أن المتتبع لعملية إعادة الأرباح سواء بالنسبة للاستثمارات المباشرة في القرن التاسع عشر أو والاستثمارات المباشرة في القرن العشرين يجد أن الأرباح التي أعيد تحويلها للخارج ( الى الدول صاحبة الاستثمار ) تفوق أضعاف أضعاف حجم الاستثمارات الأصلية ، التي انسابت للدول النامية ، والتي تولدت عنها هذه الأرباح .

ولا تقف هذه المخاطر عند النتائج الاقتصادية للانسياب بل تتعداها إلى المجال السياسي . فانسياب رؤوس الأموال الأجنبية يحمل معه أخطار الارتباط والتبعية السياسية في المدى الطويل . فالتدفقات الثنائية الحكومية ( القروض الحكومية والهبات ) قد تستخدم كأداة للضغط السياسي ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدول صاحبة التدفق سواء بطريق مباشر أو غير مباشر . ولعل الأمثلة على ذلك واضحة وكثيرة وأقربها إلى الذهن ايقاف معونة القمح الأمريكية لمصر سنة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ واستخدام هذا الايقاف كأداة للضغط السياسي . كذلك فإن الاستثمارات المباشرة الخاصة تخلق بطول مدة إقامتها في الدولة المنسابة إليها بعض المصالح والفئات الاجتماعية المرتبطة مصالحها بالإستثمار الأجنبي . وتمثل هذه الفئات الاجتماعية مراكز للقوى السياسية تستخدمها مراكز الاستثمار الأجنبي لتحقيق مصالحها .

إن الاستثمارات الأجنبية لها دور إيجابي ولا شك ، إلا أن الاعتماد الأساسي يجب أن يرتكز على الموارد المحلية .

## رؤوس الأموال الأجنبية في الماضي

إعتمدت الدول خارج نطاق أوربا الغربية في القرن التاسع عشر إلى حد كبير على انسياب رؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة في عملية التنمية والتصنيع بها . ولقد كان إنسياب رؤوس الأموال الخاصة هو الشكل الأساسي لهذا التدفق سواء في شكل إستثمار مباشر أو قروض . ولقد كانت بريطانيا هي المصدر الأساسي والرئيسي لرؤوس الأموال الأجنبية في تلك الفترة بينما كان نصيب الدول الأوربية الغربية الأخرى ضئيلا . وقد بلغ متوسط المعدل السنوي للاستثمارات الأجنبية البريطانية في الفترة السابقة على الحرب الأولى حوالي ١٥٠

مليون جنيه استرليني تمثل قوتها الشرائية الحالية حوالي ٣ بليون دولار سنويا[1] .

ولقد كان لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة دورا هاما في التنمية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية حيث تركزت الاستثمارات أساسا في السكك الحديدية ، والمناجم . كما لعبت دورا هاما في روسيا قبل سنة ١٩١٧ حيث تركزت الاستثمارات في البترول والفحم والحديد . ولقد تلقت اليابان رؤوس أموال أجنبية في شكل قروض حكومية . ولقد لعبت الاستثمارات المباشرة الخاصة دورا رئيسيا في عملية التنمية في دول الاستيطان الحديث ( كندا ، أستراليا ، نيوزيلندا .. الخ ) في القرن التاسع عشر . ولقد تركزت هذه الاستثمارات في قطاع إنتاج المواد الأولية للتصدير في هذه البلدان . ولقد ساعدت هذه الاستثمارات على زيادة إنتاج المواد الأولية التي كان الطلب العالمي يتزايد عليها في ذلك الوقت .

ولقد إستمر تدفق رؤوس الأموال بعد الحرب العالمية الأولى ، ولكن على نطاق محدود ، من بلدان أوربا الغربية ،بالمقارنة بالمستوى السائد قبل الحرب . ويرجع ذلك إلى الخسارة التي لحقت هذه الدول أثناء الحرب ومن تخوف رؤوس الأموال الخاصة نتيجة لحركة التأميم في الاتحاد السوفيتي بعد الحرب الأولى . ولقد أصبحت الولايات المتحدة بعد الحرب الدولة الدائنة ، إلا أنها لم تلائم نفسها مع هذه الظروف الجديدة سواء فيما يتعلق بسياستها التجارية وسياسات الصرف الأجنبي الخاصة بها . فاستمرار مستوى التعريفة العالية ، جعل من الصعب على الدول المقترضة الوصول إلى السوق الأمريكي وجعل من الصعب على هذه الدول الحصول على النقد الأجنبي اللازم لخدمة ديونها . أضف إلى هذا أن الولايات المتحدة بوصفها مصدرة للمواد الأولية ، لم يكن لها إهتمام شديد بالمواد الأولية من الدول الأجنبية . وترتب على ذلك أن الاستثمارات الأمريكية كانت أغلبها

(١) P. Albert : « Economic Development. » Objectives and Methods, Free Press, New York 1963, p. 232.

لأغراض مالية وليست تجارية . ولقد تمثلت هذه الاستثمارات في سندات حكومية ذات فائدة مرتفعة ، يتركز أغلبها في دول أمريكا اللاتينية . ولقد كان تأثير هذه الاستثمارات على زيادة الانتاج في هذه الدول خفيفا ولا يتناسب مع الاعباء الجسيمة التي ترتبت على هذه القروض. وقد انتهت هذه القروض بالامتناع عن الدفع خلال الكساد الكبير .أما خلال الثلاثينات فتكاد الاستثمارات الأمريكية، تكون قد توقفت تماما .

ولقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الثانية هي المصدر الرئيسي لانسياب رؤوس الأموال الأجنبية والمقرض الرئيسي على المستوى الدولي . ولقد أصبح الشكل السائد للانسياب هو التدفقات الثنائية الحكومية في شكل قروض حكومية طويلة الأجل أو هبات . أما إنسياب رؤوس الأموال الخاصة فقد انخفضت أهميتها النسبية واتجهت أغلبها إلى دول أوربا الغربية ودول أمريكا اللاتينية . أما خارج هذا النطاق فإن الاستثمارات الخاصة في الدول النامية إتخذت شكل الاستثمارات المباشرة وبصورة خاصة في مجال البترول .

## حجم الانسياب ومصادره

بلغ صافي إنسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية خلال الفترة ١٩٥١ — ١٩٥٩ حوالي ٢٩ بليون دولار ، بمتوسط مستوى قدره ٣,٦ بليون دولار سنويا . وقد بلغ صافي الانسياب خلال الفترة من ١٩٦٠ — ١٩٧٠ حوالي ١١١ بليون دولار بمتوسط سنوي قدره ١١,١ بليون دولار [١] . ويعني هذا بلوغ المتوسط السنوي للانسياب في الفترة الثانية حوالي ثلاثة أضعاف المتوسط السنوي للإنسياب في الفترة الأولى . وقد تزايد متوسط الانسياب السنوي خلال

(١) U.N.C.T.A.D. : Review of International Trade and Development. New York 1970, p. 98, and Report 1973, p. 13.

هذه الفترة من ٧ بليون دولار سنة ١٩٦٠ ، ١٠ بليون دولار سنة ١٩٦٥ ؛ في حين وصل الانسياب في سنتي ١٩٧٠ ، ١٩٧٢ على التوالي إلى ١٣,٥ بليون دولار ، ١٦,٥ بليون دولار [١] . ويجب أن نشير في هذا الصدد إلى أن هذه الأرقام للانسياب لرؤوس الأموال الأجنبية تقوم على أساس الأسعار الجارية وكذلك أسعار الصرف السائدة . وهذه الاشارة من الأهمية بمكان ذلك أننا اذا أخذنا في الاعتبار تغيرات الاسعار وسعر الصرف فإن الزيادة في حجم الانسياب تبدو زهيدة . فعلى سبيل المثال بالرغم من زيادة الحجم الكلي للانسياب من ١٥,٧ بليون دولار سنة ١٩٧١ الى ١٦,٥ بليون دولار سنة ١٩٧٢ على أساس الأسعار الجارية ، الا أنه اذا أخذنا في الاعتبار تغيرات الأسعار وسعر الصرف نجد أن الحجم الحقيقي للانسياب قد انخفض بحوالي ٥٪ بين هاتين السنتين [٢] .

أما عن مصادر الانسياب لرؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية ، فهي الدول الرأسمالية المتقدمة ( دول إقتصاد السوق ) أو الدول الاشتراكية ( دول التخطيط المركزي ) أو المؤسسات الدولية . ففي خلال الفترة من سنة ١٩٦٠ حتى ١٩٦٨ بلغ صافي الانسياب من دول إقتصاد السوق حوالي ٧٥ بليون دولار ، أي ما يمثل ٨٩,٣٪ من جملة الانسياب في هذه الفترة ، في حين بلغ الانسياب خلال هذه الفترة من الدول الاشتراكية ما يساوي ٣ بليون دولار ، أي ما يمثل ٣,٦٪ من جملة الانسياب. أما إنسياب رؤوس الاموال من المؤسسات الدولية إلى الدول النامية خلال هذه الفترة فقد بلغ ٦ بليون دولار وهو ما يمثل ٧,١٪ من جملة الانسياب خلال هذه الفترة [١] .

---

(١) U.N.C.T.A.D. : Review of International Trade and Development, New York, 1973, p. 13.

(٢) Ibid. p. 13.

(٣) U.N.C.T.A.D. : Review of International Trade and Development, 1970, p. 98.

واذا نظرنا إلى الانسياب من دول السوق المتقدمة نجد أن الانسياب من مجموعة دول لجنة المساعدات الانمائية (.D.A.C)[1] المنبثقة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (.O.E.C.D) تمثل حوالي ٩٩٪ من جملة الانسياب من دول إقتصاد السوق . وقد بلغت هذه النسبة حوالي ٩٩,٥٪ سنة ١٩٧٢ . ولذا تشير الإحصاءات الدولية دائما إلى الانسياب من دول مجموعة لجنة المساعـدات الانمائية (.D.A.C)[2] .

واذا نظرنا إلى أشكال الا نسياب نجد أنها تشمل أولا التدفقات الثنائية الحكومية وتتمثل في الهبات والقروض الطويلة الأجل . وهو ما يطلق عليه أحيانا بالمعونات الاقتصادية ، أو المساعدات الانمائية . أما الشكل الثاني للإنسياب فهو انسياب رؤوس الأموال الخاصة وهي تتخذ أما صورة إئتمان للصادرات ، أو إستثمار مباشر ، أو قروض . أما المصدر والشكل الثالث للإنسياب فهو إنسياب رؤوس الأموال من المؤسسات الدولية إلى الدول النامية . ويتخذ هذا الانسياب شكل هبات أو قروض . ويوضح الجدول التالي الأهمية النسبية للأشكال المختلفة للانسياب .

---

(١) Development Assistance Committee.

(٢) تتكون دول مجموعة لجنة المساعدات الانمائية ، المنبثقة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من الدول الآتية : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ، المانيا ، ايطاليا ، اليابان ، هولندا ، النرويج ، البرتغال ، السويد ، سويسرا ، المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية . ولقد أنشأت هذه اللجنة سنة ١٩٦٠ كمكان يلتقي فيه مجموعة الدول التي تقدم المساعدات الثنائية للدول النامية . فقد رغبت الدول المقدمة للمعونات والمساعدات الاقتصادية أن تكتفي فيما بينها لمناقشة المشاكل المشتركة وتبادل الخبرة . ولقد تطلب ذلك جمع بيانات واحصاءات عن مقدار المعونات الاقتصادية ولقد تزايد شمول ودقة هذه الاحصاءات بمرور السنين .

## جدول ( ١ – ١١ )

## صافي إنسياب رؤوس الأموال من دول إقتصاد السوق والمؤسسات الدولية الى الدول النامية ١٩٦٠ – ١٩٧٢ – (مليون دولار)

| | ١٩٦٠ | ١٩٦٧ | ١٩٧٠ | ١٩٧٢ |
|---|---|---|---|---|
| أ – من دول إقتصاد السوق المتقدمة | ٦,٦١٨ | ٩,٧٣١ | ١٢,٢٠٦ | ١٤,٤٢٠ |
| – مجموعة دول لجنة الانماء | ٦,٦١٢ | ٩,٧١٦ | ١٢,١٨٠ | ١٤,٣٦٠ |
| – دول السوق الأخرى | ٦ | ١٥ | ٢٦ | ٦٠ |
| ١ – التدفقات الثنائية (حكومية) للانماء | ٣,٨٨٧ | ٦,١١٥ | ٥,٥٥٦ | ٦,٥٢٥ |
| أ – هبات | ٣,٣٠٣ | ٣,٥٢٨ | ٣,٢٨١ | ٤,٢٩٠ |
| ب – قروض (بشروط معقولة) | ٤٠٠ | ٢,٢٠٥ | ٢,٢٧٥ | ٢,٢٣٥ |
| ٢ – التدفقات الثنائية الأخرى | ١٨٤ | ٣٨٢ | ٧٠٢ | ٩٤٥ |
| ٣ – التدفقات الخاصة | ٢,٧٣١ | ٣,٦١٦ | ٥,٩٢٢ | ٦,٨٩٠ |
| أ – إئتمان الصادرات الخاص | ٣٨٢ | ٩١٩ | ٢,٠٠٧ | ١,٣٢٠ |
| ب – الاستثمار المباشر | ١,٦٩٠ | ١,٩٣٤ | ٣,٢٨١ | ٣,٦٧٠ |
| جـ – القروض | ٦٥٩ | ٧٦٣ | ٥٨٤ | ١,٩٠٠ |
| ب – التدفق من المؤسسات الدولية | ٢٨٩ | ٩٧٥ | ١,٣٦٠ | ٢,٠٦٠ |
| ١ – صافي الهبات | ١٠٥ | ٢٤٠ | ٤٨٣ | ٨٠٠ |
| ٢ – صافي القروض | ١٨٤ | ٧٣٥ | ٨٧٧ | ١,٢٦٠ |
| المجموع الكلي ( أ + ب ) | ٦,٩٠٧ | ١٠,٧٠٦ | ١٣,٥٦٦ | ١٦,٤٨٠ |

Source : U.N. : «Review of International Trade and Development» a Report by the Secretariat of U.N.C.T.A.L., New York, 1970, p. 25 Table 13, Also the same Report for the year 1973, p. 13, Table.

ويتضح من هذا الجدول كما سبق القول أن الانسياب من مجموعة دول لجنة المساعدات الانمائية (D.A.C.) تمثل الأهمية النسبية الكبرى من جملة الانسياب خلال الفترة من سنة ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٧٢ . أما عن الأهمية النسبية للأشكال

المختلفة للانسياب فيلاحظ انخفاض الأهمية النسبية للانسيابي الثنائي الحكومي وهي المساعدات التي تقدمها حكومة لحكومة أخرى في شكل هبات أو قروض . وتمثل التدفقات الثنائية الحكومية في سنة ١٩٦٠ ٥٩ ٪ من جملة الانسياب بينما تصل هذه النسبة إلى ٤٥٪ سنة ١٩٧٢ . أما عن أشكال التدفقات الثنائية الحكومية فتتخذ أحد شكلين اما هبات أو قروض . أما الهبات فهي تمثل تدفق من جانب واحد لا يرتب التزام بالدفع على الدولة المتلقية للانسياب ( للمعونة ) ، أما القروض فترتب التزاما بدفع أصل الدين والفوائد المقررة عليه . ويلاحظ من الجدول السابق تغير الأهمية النسبية لكل من القروض والهبات . ففي سنة ١٩٦٠ كانت الهبات تمثل ٨٥٪ من جملة التدفقات الثنائية الحكومية وانخفضت هذه النسبة إلى ٥٨٪ سنة ١٩٦٧ ، في حين وصلت نسبة الهبات إلى ٦٦٪ سنة ١٩٧٢ .

أما الشكل الثاني للإنسياب فهو انسياب رؤوس الأموال الخاصة . ويمثل الانسياب رؤوس الأموال الخاصة حوالي ٤٠٪ من جملة الانسياب سنة ١٩٦٠ وحوالي ٤١٪ من جملة الانسياب من دول إقتصاد السوق . وقد بلغت نسبة انسياب رؤوس الأموال الخاصة حوالي ٤١٪ من جملة الانسياب سنة ١٩٧٢ . وبالتالي يتميز هذا الانسياب بثبات نسبته تقريبا خلال الفترة محل البحث ١٩٦٠– ١٩٧٢ . ويتخذ الاستثمارات الخاصة إما شكل الاستثمارات المباشرة [1] وهو الاستثمار المباشر في مشروعات محددة بما يترتب عليه الرقابة على المشروع وادارته مثال ذلك الاستثمارات المباشرة في القرن التاسع عشر في المزارع الرأسمالية الكبيرة (Plantations) مثل مزارع الشاي والمطاط ، أو الاستثمار المباشر في البترول في القرن العشرين . أما الشكل الآخر للإنسياب الخاص فهو القروض [2] ويتمثل في شراء أصحاب رؤوس الأموال للأوراق المالية والسندات التي تصدرها الهيئات العامة والخاصة في الدول النامية . وتمثل الاستثمارات المباشرة ٦٢ ٪ من جملة انسياب رؤوس الأموال الخاصة سنة ١٩٦٠ في حين كانت القروض تمثل ٢٤٪ من التدفقات الخاصة ، بينما في سنة

١٩٧٢ مثلت الاستثمارات المباشرة ٥٣٪ من جملة الانسياب الخاص في حين كانت نسبة القروض ٢٨٪ .

أما الشكل الثالث للإنسياب فهو الانسياب من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي للانشاء والتعمير ومؤسسة التنمية الدولية ، ويتخذ هذا الانسياب إما شكل الهبات أو القروض طويلة الأجل . وقد مثلت الهبات حوالي ٣٦٪ من جملة الانسياب من المؤسسات الدولية ، في حين بلغت هذه النسبة ٣٩٪ سنة ١٩٧٢ في حين أن هذه النسبة كانت قد إنخفضت إلى ٣٥٪ سنة ١٩٧٠ . وهذا يعني أن الشكل الغالب للانسياب من المؤسسات الدولية هو في شكل القروض طويلة الأجل . وسنأتي لدراسة ذلك بالتفصيل فيما بعد . وحقيقة الأمر أن الإنسياب من المؤسسات الدولية ، هو في حقيقة الأمر يمثل إنسيابا في الأساس من دول إقتصاد السوق . فالمؤسسات الدولية ما هي الا وسيط فقط . وبالتالي فإن الانسياب من دول إقتصاد السوق إما أن يتم مباشرة إلى الدول النامية أو إلى المؤسسات الدولية ، ليتخذ طريقه بعد ذلك إلى الدول النامية طبقاً للمعايير التي تستخدمها المؤسسات الدولية في تحديد إستخدامات هذه الموارد التي توافرت لديها . فقد بلغت التدفقات من حكومات دول اقتصاد السوق إلى المؤسسات الدولية سنة ١٩٦٧ حوالي ٣٧٤ مليون دولار سنة ١٩٦٤ قفزت إلى ٦٥٨ مليون دولار سنة ١٩٦٨ .

ويمثل الانسياب من الدول الاشتراكية في شكله الغالب تدفقات ثنائية حكومية ، أي تدفقات من حكومات الدول الاشتراكية إلى حكومات الدول النامية . ويتخذ هذا الانسياب اما شكل الهبات أو القروض طويلة الأجل . هذه القروض إما أن تقدم لمشروعات محددة أو قروض لبرامج وخطط إنمائية .

### مدى كفاية الإنسياب

إن الإجابة على السؤال المتعلق بمدى كفاية الانسياب يقتضي بحث الأمر من

جانبين . أما الجانب الأول فيتعلق بأعباء الانسياب على الدول المتقدمة بوصفها مصدر الانسياب . وهذا بدوره يطرح السؤال عن مدى قيام هذه الدول بمقابلة التزاماتها تجاه المساعدة على التغلب على مشكلة عالمية كمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي . أما الجانب الثاني فيتعلق بمدى كفاية هذا الانسياب لمواجهة حاجات الدول النامية فيما يتعلق بمتطلباتها للقضاء على مشكلة التخلف .

أما فيما يتعلق بالجانب الأول فمن الواضح أن الدول المتقدمة لم تتقدم خطوات كافية لمواجهة التزاماتها الدولية بمساعدة الدول النامية . فقد تطلبت الأمم المتحدة أن ترتفع نسبة المساعدات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية إلى ١٪ من الناتج القومي الاجمالي في تلك الدول . ولقد وصلت نسبة الانسياب ( بكافة أشكاله ) من دول اقتصاد السوق سنة ١٩٧٢ ٠,٧ / من الناتج القومي الإجمالي للدول المتقدمة الصناعية [1] ، في حين كانت هذه النسبة ٠,٨٪ سنة ١٩٧١ . ولقد وصلت هذه النسبة إلى ٠,٦٪ خلال الستينات . وحقيقة الأمر أننا لو أخذنا في الاعتبار تغيرات الأسعار وسعر الصرف نجد أن هذه النسبة انخفضت خلال السنوات الأولى من السبعينات بالمقارنة بالنسبة المحققة خلال الستينات .

وقد يكون الأمر أوضح اذا قصرنا التركيز على المساعدات الثنائية الحكومية ( هبات وقروض ) من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ، أي بعد إستبعاد الانسياب لرؤوس الأموال الخاصة من جملة الانسياب . وتصل نسبة المساعدات الثنائية الحكومية خلال سنة ١٩٧٢ حوالي ٠,٣٤٪ من الناتج القومي الإجمالي للدول المتقدمة الصناعية . وهي لا تمثل أي عبء يذكر على موارد الدول المتقدمة بالمقارنة بأعباء بعض الاستخدامات الأخرى للموارد كالانفاق الحربي الذي يصل مستواه في بلدان أوربا الغربية حوالي ٣٪ من الناتج القومي الاجمالي ،

---

(١) دول أعضائه لجنة المساعدات الأنمائية (.D.A.C) المنبثقة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . (O.E.C.D.)

في حين تصل هذه النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ٩٪ من الناتج القومي الإجمالي .

وتتراوح نسبة المساعدات الثنائية ( الهبات والقروض الحكومية ) إلى الناتج القومي الاجمالي في الدول المتقدمة سنة ١٩٧٢ من ٠,٢٩٪ في الولايات المتحدة الأمريكية ، ٠,٤٧٪ في كندا ، ٠,٣١٪ في المانيا ، ٠,٦٧٪ في فرنسا ، ٠,٦٧٪ في هولندا ، ٠,٤٨٪ في السويد ، ٠,٢١٪ في اليابان ، ٠,٤٠٪ في المملكة المتحدة ، و ٠,٦١٪ في استراليا [1] . ويكفي أن نشير ألى أن الولايات المتحدة الأمريكية التي يمثل انسياب رؤوس الأموال منها حوالي ٥٠ ٪ من جملة الانسياب ( حكومي وخاص ) قد أنفقت على حرب فيتنام خلال الاثني عشر عشر عاما التي امتدت خلالها هذه الحرب حوالي ١٤٠ بليون دولار وهو ما ما يوازي تقريبا حجم الانسياب الكلي ( العام والخاص ) إلى الدول النامية خلال هذه الفترة . ففي خلال الفترة من ١٩٦٢ حتى سنة ١٩٧٢ بلغ صافي الانسياب الكلي من دول إقتصاد السوق ما يوازي ١٥٤ بليون دولار ، في حين بلغ صافي الانسياب الكلي من الولايات المتحدة خلال نفس الفترة ما يوازي ٦٧ بليون دولار وهو ما يقل عن نصف حجم انفاقها على حرب فيتنام . أما إذا نظرنا إلى التدفقات الثنائية ، الحكومية ( المساعدات الحكومية في شكل هبات وقروض سهلة ) من الولايات المتحدة الأمريكية خلال نفس الفترة ( ١٩٦٢ – ١٩٧٢ ) نجد أنها تبلغ ٣٧ بليون دولار وهو ما يقل عن ثلث ما أنفق على حرب فيتنام [1] .

أما إذا نظرنا إلى الأمر من وجهة نظر الدول النامية ، فإن الأمر في النهاية يتوقف على التقدير الكمي لاحتياجات الدول النامية من رؤوس الأموال الأجنبية . وتتوقف إحتياجات الدول النامية من رؤوس الأموال على الهدف

---

(١) O.E.C.D. : « Development Cooperation », 1973 Review, Paris, 1973, p. 44.

(٢) O.E.C.D. : « Development Cooperation, » 1973 review, op. ci., p. 181.

المراد تحقيقه سواء اكان مستوى معين للدخل القومي أم معدلا معينا لنمو الدخل القومي . ولقد إختلفت التقديرات في هذا الشأن إختلافا كبيرا ويرجع هذا الإختلاف إلى أمرين ، أما الأول فهو طبيعة الهدف المراد تحقيقه ، أما الثاني فهو النموذج المستخدم في عملية التقدير . وتركز نماذج تقدير إحتياجات رأس المال على بعض القيود الهامة الواردة على عملية التنمية في الدول المتخلفة . ويمكن تقسيم هذه القيوْد إلى ثلاثة : ١ ) عدم قدرة الدول النامية على رفع معدل الادخار بسرعة كافية والى المعدل المطلوب ) : ٢ ) عدم قدرة الدول النامية على استيراد السلع والخدمات التي تريد من الخارج نتيجة لندرة حصيلة النقد الأجنبي بالمقارنة للطلب على النقد الأجنبي : ٣ ) أما القيد الثالث فهو القيد المفروض نتيجة « القدرة الاستيعابية »[١] للإقتصاد القومي .

أما الطريقة الأولى لتقدير الاحتياجات فتعرف بطريقة تقدير « فجوة الادخار »[٢] ويطلق عليها أحيانا « فجوة الموارد » . وفي ظل هذه الطريقة تقدر الاحتياجات من رأس المال على أساس إفتراض معدل نمو الدخل القومي الذي يمثل الهدف الذي نبغي الوصول إليه ، وعلى أساس إفتراض ثبات معامل رأس المال للدخل الحدي ، فإن معدل الاستثمار المطلوب لتحقيق هذا المعدل المستهدف للنمو يمكن الوصول إليه بسهولة . بعد ذلك يتم حساب الادخار المحلي الخاص والعام ويمثل الفرق بين الادخار المحلي ومعدل الاستثمار المطلوب « فجوة الادخار » . وقد تراوحت هذه التقديرات للفجوة بين ٣,٥ مليون دولار سنويا ، وفي بعض التقديرات ٧ بليون دولار سنويا ، بينما وصلت في تقدير الأمم المتحدة إلى ١٤ بليون دولار سنويا خلال الستينات . وتتراوح هذه التقديرات بين ١٠ بليون دولار سنويا و ١٧ بليون دولار للسبعينيات[٣] .

---

(١) Absorptive Capacity.

(٢) Savings Gap.

(٣) H.B. Chevery & A.M. Straut, « Foreign Assistance and Economic Development, » American Economic Review, 1966, vol. 56, pp. 679-733, See also Hawkins, E.K. « Measuring Capital Requirements », Finance and Development. 1968, vol. 5, No. 2, pp. 2-7.

ويعيب طريقة التقدير طبقا لنموذج « فجوة الادخار » بعض العيوب الأساسية .

**أولا** : أن معدل نمو الدخل القومي لا يتوقف أولا وأخيرا على معدل الاستثمار ( نسبة الاستثمار إلى الدخل القومي ) ، أي على مدى التضحية بالاستهلاك الحاضر في مقابل الاستهلاك في المستقبل . ولكن الأمر يتوقف على توافر عناصر أخرى ، مثل القدرة التنظيمية والادارية ، مستوى المهارات السائدة ، طبيعة بنيان النظم والاطار الثقافي ، وأخيرا على نمط إستخدام هذا الحجم من الاستثمار .

**ثانيا** : أن إفتراض ثبات معامل رأس المال للدخل قد يكون فرضا بعيد عن الصواب . إذ تتوقف قيمة هذا المعامل على عدد من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية مثل ، السلوك والاتجاهات السائدة ، النظم والعادات ، انتاجية العمل ، درجة استخدام الطاقة السائدة ، فترة التفريخ للمشروعات الاستثمارية السائدة وهي متغيرات تتأثر بالسياسة الاقتصادية . كذلك فإن تقدير فجوة الادخار بناء على الاتجاهات التاريخية السابقة لبعض المتغيرات مثل الدخل القومي والادخار والاستثمار ... الخ يعتبر خاطئاً إلى حد ما ، ذلك أن مثل هذا الأسلوب ينكر أثر السياسة الاقتصادية في التأثير على هذه المتغيرات .

**ثالثا** : أن التفرقة بين الاستثمار والاستهلاك في الدول النامية ، قد يؤدي إلى نتائج معيبة في بعض الأحيان . ذلك أن نسبة هامة من الانفاق الانمائي توجه نحو الصحة العامة والتعليم وحتى رفع معدل التغذية . فالاستهلاك في الدول النامية له في كثير من الأحيان إنتاجية حدية موجبة . فهناك علاقة طردية بين زيـــادة مستوى الاستهلاك وعرض الجهد (Supply of Effort) . كذلك فإنه يجب الاشارة إلى أن كثيراً من الاستثمارات لا تساهم إيجابيـــا في التنمية ( مثل بناء القصور ) ، أو أن جزءا كبيرا منها قد يصيبه الفقد والضياع ( مثل عدم

استخدام طاقة الري والصرف السائدة بأكملها ، وجود طاقة عاطلة في الصناعة ، بناء المنازل والعمارات الفاخرة ) .

**رابعا** : أن أغلب هذه التقديرات بعيدة كل البعد عن إحتياجات الدول النامية نتيجة لمعدلات نمو الدخل القومي المتواضعة التي إفترضتها ( أي استهدفت تحقيقها ) . فبعض هذه التقديرات افترض معدل لنمو الدخل القومي مساويا لمعدل نمو السكان في الدول النامية ، أي الحفاظ على مستوى المعيشة السائد ( مثل بعض تقديرات الأمم المتحدة ) . والبعض الآخر إفترض معدلا للنمو يفوق معدل النموالسكاني ولكنه ليس المعدل المطلوب لتحقيق التغيرات الهيكلية المطلوبة في الاقتصاد القومي . ومن الواضح أنه أذا كان معدل النمو المستهدف طموحا كلما كلما ارتفع التقدير لاحتياجات رأس المال . والواقع أن هذه التقديرات كان يجب أن تركز على إحتياجات الدول النامية من رؤوس الأموال الأجنبية اللازمة لاحداث تلك التغيرات في الهيكل الانتاجي والطاقة الانتاجية بحيث تتناقص تدريجيا إحتياجات الدول النامية من رؤوس الأموال الأجنبية وليس تلك التقديرات التي تجعل الدول النامية تزداد حاجتها لرؤوس الأموال الأجنبية ، عام بعد عام .

**خامسا** : يرجع الإختلاف في التقدير إلى أن بعض التقديرات قامت على أساس تقدير حجم الانسياب الكلي بصرف النظر عن شكله ، بينما قامت بعض التقديرات الأخرى على أساس المعونات والمساعدات الاقتصادية المطلوبة . كذلك قام البعض الآخر بتقدير حجم رأس المال الانمائي دونما تحديد ما هو المقصود برأس المال الانمائي .

أما الطريقة الأخرى للتقدير فتعرف بطريقة تقدير « فجوة النقد الأجنبي »[1] أو « فجوة التجارة » . ويتم حساب الإحتياجات طبقاً لهذه الطريقة عن طريق

---

(١) . Foreign Exchange Gap.

حساب الاحتياجات من الواردات . وفي هذه الحالة يرتبط نمو الواردات بنمو الدخل القومي . يتبع ذلك تقدير نمو الصادرات ومن ثم حصيلة الصادرات المتوقعة . ويمثل الفرق بين حصيلة الصادرات المتوقعة والاحتياجات من الواردات « فجوة النقد الأجنبي » المطلوب إنسياب رؤوس الأموال الأجنبية لتغطيتها . والغريب من الأمر أن هناك فرق بين تقدير الفجوتين ، أي بين فجوة الادخار وفجوة النقد الأجنبي يتراوح بين ٥ بليون و ٧ بليون دولار بالنسبة للتقديرات المختلفة . ويرجع هذا الاختلاف في التقدير بين الفجوتين إلى أن تقدير الفجوتين يتم بالنسبة للمستقبل وبالتالي يقوم على أساس القيم المخططة (٢) للمتغيرات ( الادخار المخطط ، الاستثمار المخطط ، الواردات المخططة ) ومن الممكن أن تختلف القيم المخططة للمتغيرات وأما بالنسبة للقيم المحققة (٣) للمتغيرات فلا بد أن تتساوى الفجوتان (٤) .

ويعيب التقدير على أساس فجوة النقد الأجنبي ، أنه يفترض أن المعونة الأجنبية ، ورأس المال الأجنبي الخاص ، والتجارة الدولية ، يمثلون بدائل لبعضهم البعض فيما يتعلق بتقديم التمويل اللازم للتنمية . إلا أن واقع الأمر غير ذلك . فالاعانة الاقتصادية بشروط سهلة تمثل موارد إضافية ، بينما التجارة والتمويل الخاص لا يمثلان ذات الشيء . كذلك فإن المعونة الاقتصادية أو المساعدات الاقتصادية والاستثمارات الخاصة يمثلون إضافة إلى الموارد الآن ، أما التجارة فلا تمثل إضافة إلى الموارد الآن . فالتجارة الدولية تقوم بتحويل الموارد المحلية إلى موارد خارجية ، ويمكن بالتالي أن تؤدي إلى زيادة الدخل القومي . فالعائد من التجارة يعتبر عاليا اذا كان الاستخدام المحلي البديل للموارد التي استوعبت في الصادرات منخفض الإنتاجية بالنسبة لاستخدامها في الصادرات . أما الفرق الثاني فهو أن التجارة تؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة الادخار المحلي

---

(١) Ex ant values.

(٢) Ex past values.

(٣) أي ص – م = س – ث ، حيث س = الادخار . ( ( أنظر ص ٤٩١ من هذا الفصل ) .

ومن ثم تؤدي إلى تخفيض الاحتياجات من النقد الأجنبي بأقل مما كان يمكن أن تكون عليه لو أن نفس الكمية من الموارد قد تم الحصول عليها عن طريق المساعدات الخارجية [1] . وبالتالي فإن زيادة حجم الصادرات يؤدي الى الغاء الأساس الذي بناء عليه تم حساب الفجوة . كذلك فإن تأثير التجارة والمساعدات الخارجية والاستثمار الأجنبي الخاص على خلق المهارات والقدرات الفنية والمعارف تختلف تماما .

أما الطريقة الثالثة للتقدير التي يلجأ إليها البعض كبديل للطرق السابقة فهي طريقة التقدير على أساس « الطاقة الاستيعابية » . والواقع أن هذه الطريقة هي ومفهوم الطاقة الاستيعابية ، أكثر إغراء للدول التي تمثل مصادر الانسياب . ذلك أن هذه الطريقة في التقدير تؤدي ولا شك إلى تخفيض التقدير والاحتياجات. إلا أن المشكلة أن تحديد مفهوم الطاقة الاستيعابية من الصعوبة بمكان ولم يحاول هؤلاء الذين قاموا بالتقدير بناء على هذا المفهوم بأي مجهود من ناحيتهم لتحديده .

وحقيقة الأمر أن مفهوم الطاقة الاستيعابية يتضمن ، بالنسبة لبعض استخداماته ، إنخفاض الانتاجية الحدية لرأس المال إلى الصفر ، مما يترتب عليه أن أي انسياب اضافي للموارد الأجنبية سوف لا تولد أي عائد كان . ويشير البعض الآخر إلى الطاقة الاستيعابية على أنها تتضمن حداً أعلى لمعدل الاستثمار ( نسبة الاستثمار الى الداخل ) . إلا أن إفتراض إنتاجية حدية للإستثمار مساوية للصفر لا يتضمن بذاته حجة ضد المساعدات الخارجية . ذلك أن المساعدات الخارجية يمكن أن تستخدم لإعانة الاستهلاك . وفي بعض الأحيان تشير الطاقة الاستيعابية إلى عدم وجود مشروعات ملائمة [1] أو إلى عدم كفاءة تنفيذ المشروعات . الا أن عدم وجود المشروعات الملائمة وانخفاض الكفاءة في تنفيذ

---

(١) P. Streeten : « The Frontiers of Development Studies », London, 1972, p. 192.

(٢) P. Streeten : « Frontiers..., op. cit., p. 194.

المشروعات إنما يرجع إلى عيوب وأخطاء في جانب الدول صاحبة الانسياب ، مثال ذلك عدم وضع الشروط اللازمة للانسياب . وقد يرجع إلى عدم كفاية المساعدات الفنية ، في دراسة المشروعات والاعداد لها ، وقد يرجع إلى عدم كفاءة الادارة . وتحدد الطاقة الاستيعابية أيضاً وتتأثر بعوامل كفاءة التخطيط والسياسة الاقتصادية ، مدى المعرفة بالموارد المادية والبشرية المتاحة ، مدى المعرفة بحجم الاختناقات ومراكزها الأساسية .

ويمكن القول أن الطاقة الاستيعابية تعتبر دالة في شكل المساعدات والتدفق الخارجي . ذلك أن بعض أشكال المساعدات الفنية والمالية يمكن أن تؤدي إلى رفع الطاقة الاستيعابية . حقيقة أن هناك حدا أعلى لاستيعاب المعرفة الفنية ، والمهارات . إلا أن هذا الحد يعتمد على مستوى المعونة الفنية ومكوناتها . وتتوقف الطاقة الاستيعابية على شكل المساعدات الخارجية ، هل هي مساعدات وتمويل لمشروعات محددة أم لبرنامج انمائي بصورة عامة . باختصار تتوقف الطاقة الاستيعابية على المعدل الذي يتزايد به عرض المنظمين ، والمديرين ، والكفاءات المهندسين والزراعيين والمدرسين ، والكفاءات المتوسطة من المهارات المختلفة ، باختصار فإن مفهوم الطاقة الاستيعابية مفهوم متغير وليس ثابت .

وقد قدر روزنشتين رودان حجم المعونات الأجنبية المطلوبة للدول النامية على أساس القدرة على الاستيعاب ، كما فرق بين الأنواع المختلفة من المعونات ، وتتوقف من وجهة نظره على القدرة على السداد . ولقد قدر الاحتياجات السنوية خلال الستينات بين ٥ بليون و ٧ بليون دولار . وحقيقة الأمر أن مفهوم « المقدرة على الاستيعاب » ، هو مفهوم غير محدد كما أشرنا ، قد إستخدم لتبرير تقييد حجم المساعدات والمعونات الأجنبية للدول النامية .

## أشكال الإنسياب

بعد هذه النظرة السريعة على حجم الانسياب ومصادره وإشكاله ، ومدى

كفايته لإحتياجات الدول النامية نناقش الآن تفصيلا الأشكال المختلفة من الانسياب وتشمل كما سبق الاشارة التدفقات الثنائية الحكومية ، انسياب رأس المال الخاص ، انسياب رؤوس الأموال من المؤسسات الدولية . وسوف نناقش كل منها والمشاكل الناشئة عن كل نوع من الانسياب .

## أ ـ التدفقات الثنائية الحكومية

وتمثل حوالي ٥٢٪ من جملة صافي الانسياب من دول اقتصاد السوق خلال الفترة ١٩٦٢ / ١٩٧٢ . وتمثل التدفقات الثنائية الحكومية الشكل الغالب للانسياب من الدول الاشتراكية . وتشمل التدفقات الثنائية المنح والهبات والقروض طويلة الأجل التي تقدمها حكومات الدول المتقدمة إلى حكومات الدول النامية . وتتميز المنح بأنها تشكل انسياب من جانب واحد لا يشكل أي أعباء على الدول التي تنساب إليها . ونقصد بذلك أعباء دفع الفوائد أو سداد أصل الدين . وتتخذ المنح والهبات أشكالا مختلفة ، فقد تكون المنحة في شكل نقد أجنبي ، أو تتخذ المنحة شكل المعونة الفنية [1] ، أي دفع أجور الخبراء والفنيين الذين يعملون في مشروع معين أو برنامج معين ،وقد تتخذ المنحة الشكل العيني في صورة سلع غذائية . ويدخل البعض في عداد المنح مبيعات فوائض السلع الزراعية بالعملة الوطنية ( مثال ذلك مبيعات فوائض السلع الزراعية طبقاً للقانون ٤٨٠ في الولايات المتحدة ) . وحقيقة الأمر أن مبيعات السلع الزراعية يمثل تحرير جزء من النقد الأجنبي كان سيستخدم لشرائها . وهي تأخذ في الحقيقة طبيعة القروض وتستخدم حصيلتها في مشروعات التنمية . وتمثل المنح في سنة ١٩٦٠ حوالي ٥٣٪ من جملة الانسياب من دول إقتصاد السوق و ٨٥٪ من جملة التدفقات الثنائية . أما في سنة ١٩٧٢ فإن المنح تمثل ٢٩٪ من جملة الانسياب من دول إقتصاد السوق إلى الدول النامية ، وتمثل ٦٥٪ من جملة

---

(١) Technical assistance

التدفقات الثنائية الحكومية من دول إقتصاد السوق . ويشير هذا إلى انخفاض الأهمية النسبية للمنح في جملة الانسياب وفي جملة التدفقات الثنائية [٢] .

أما القروض الطويلة الأجل فتمثل الجزء الثاني من التدفقات الثنائية الحكومية . ويرتب إنسياب القروض أعباء على الدول المتلقية للقروض متمثلة في الالتزام بدفع أقساط القرض وفوائده ( خدمة الدين ) . وهنا يجب التفرقة بين القروض « السهلة » و « القروض الصعبة » . وللتفرقة بين القروض السهلة والقروض الصعبة هناك ثلاثة مظاهر أساسية للقرض يجب أن نأخذها في الاعتبار . أما المظهر الأول فهو الفترة التي يمتد خلالها الدين ، أي فترة سداد القرض وهي ما يطلق عليها أحيانا بفترة « نضوج » القرض . هناك ثانيا تكلفة القرض ويتمثل في سعر الفائدة المفروضة على القرض . وهناك ثالثا فترة السماح [١] ، وهي الفترة التي تنقضي بين بداية القرض والبدء في دفع أصل القرض .

ويعتبر القرض سهلا إذا إنخفضت تكلفته بالنسبة للمقترض . ولذا يعتبر القرض سهلا اذا طالت فترة السداد ، انخفض سعر الفائدة ، وامتدت فترة السماح . والعكس في حالة القرض الصعب . ويدخل في عداد القروض السهلة القروض التي يتم سدادها بالعملة الوطنية ، أو التي يستخدم في سدادها السلع التي تنتجها المشروعات التي تستخدم القروض في انشائها . وتعتبر قروض الدول الاشتراكية كلها قروض سهلة حيث تنخفض عليها سعر الفائدة ويمتد بالنسبة لها أمد السداد .

وليس لدينا بيانات عن حجم كل من القروض السهلة والصعبة . ولكن تشير بعض بيانات مؤتمر التجارة والتنمية والبيانات التي تصدرها منظمة التعاون

---

(١) U.N.C.T.A.D. : Review of Trade and Development 1973, op. cit., p. 13.

(٢) Grace Period.

والتنمية إلى التفرقة بين ما تسميه قروض الانماء [1] والقروض الأخرى . وأحيانا يشار إلى قروض الانماء تحت عنوان القروض الممنوحة بشروط معقولة [2] فخلال الفترة من سنة ١٩٦٢ حتى سنة ١٩٧٢ نجد أن القروض السهلة تمثل ٣٫٢ بليون دولار وهو ما يمثل ٢١٪ من جملة صافي الانسياب من دول إقتصاد السوق خلال هذه الفترة وحوالي ٤١٪ [3] من جملة صافي التدفقات الثنائية من دول إقتصاد السوق [4] ، ويجري العرف على الاشارة إلى المنح والقروض السهلة والمساهمات في المؤسسات الدولية على أنها تمثل «المساعدات الانمائية الحكومية» [5] أو المساعدات الحكومية للتنمية .

وقد بلغت المساعدات الحكومية للتنمية ( منح وقروض سهلة ) خلال الفترة من ١٩٦٢ حتى سنة ١٩٧٢ حوالي ٧٢ بليون دولار بمتوسط سنوي قدره ٧٫٢ بليون دولار . ويمثل هذا الانسياب حوالي ٤٦٪ من جملة صافي الانسياب من دول إقتصاد السوق خلال هذه الفترة .

ويعيب التدفق الثنائي الحكومي عدة عيوب أساسية منها تقلب هذا الإنسياب من عام الى عام طبقاً للظروف الإقتصادية التي تمر بها الدول المتقدمة وحالة النشاط الاقتصادي بها وظروف ميزانها الخارجي ومدى رغبة الهيئة التشريعية في الموافقة على مقترحات الحكومة بالمساعدات والقروض الخارجية ، أما العيب الثاني فهو أن التدفقات الثنيائة تخضع دائما للظروف والعوامل السياسية . بل أكثر من هذا عادة ما تتخذ هذه التدفقات أداة للضغط السياسي أو لتحقيق أهداف سياسية معينة . ولا شك أن الحل الأمثل من وجهة نظر الدول النامية هو

(١) Development Loans.

(٢) Concessional Loans.

(٣) حيث كان صافي الانسياب خلال هذه الفترة من دول اقتصاد السوق ما يوازي ١٥٥ بليون دولار ، بينما بلغت التدفقات الثنائية ٧٩ بليون دولار .

(٤) أما الباقي فيمثل المنح وما شابهها ، المساهمات في المؤسسات الدولية ، القروض الأخرى الثنائية والدولية ، أي المؤسسات الدولية .

(٥) Official Development Assistance (O.D.A.).

أن يتم الانسياب إلى المؤسسات الدولية بحيث تقوم هي بتحديد معايير استخدام الموارد بناء على مدى إحتياجات التنمية الاقتصادية . إلا أن هذا الحل مرفوض تماما من جانب الدول المتقدمة ، فالتدفق الثنائي في صورة المساعدات الاقتصادية أداة سياسية هامة لا يمكن أن تتنازل عنها الدول المتقدمة بسهولة .

ويكفي للتدليل على أهمية العامل السياسي في تحديد حجم واتجاهات التدفقات الثنائية أن نشير أنه خلال الفترة ١٩٦٧ – ١٩٧٢ ذهبت ٨٥٪ من المساعدات الانمائية الحكومية (O.D.A.) لفرنسا إلى دول الكوميون الفرنسي ، وأغلبه التدفقات الحكومية من المملكة المتحدة إلى دول الكومنولث ، وحوالي ٣/٢ القروض والمنح من استراليا إلى غينيا الجديدة ، واستحوذت زائيري ويوروندى وراوندا على ٧٧٪ من التدفقات الثنائية لأغراض التنمية من بلجيكا .

وتشير تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن تدفقات رؤوس الأموال إلى التفرقة بين الدول ذات «الارتباط الخاص» [١]– والدول خارج الارتباط الخاص . أما الدول ذات الارتباط الخاص فتشمل الدول التي لها ارتباطات دستورية أو سياسية أو نقدية بإحدى الدول صاحبة الانسياب . فإذا نظرنا إلى توزيع المساعدات الاقتصادية الثنائية ( منح وقروض ) من دول إقتصاد السوق الى تلك الدول خارج تلك المجموعة ذات الارتباط الخاص نجد أن حجم المعونة بالنسبة للفرد لا يتمشى مع درجة الفقر أو مدى الأحتياج للتنمية . ذلك أن مجموعة الدول التي يقل دخلها عن ٢٠٠ دولار في العام كان نصيب الفرد ( خلال الفترة ١٩٦٩ – ١٩٧١ ) ٧ دولار من المعونة الثنائية ، بينما تلك المجموعة من الدول التي يتراوح دخل الفرد فيها بين ٢٠٠ – ٣٤٩ دولار كان نصيب الفرد ١٠ دولار ، في حين كان نصيب الفرد ٨٠ دولار من المعونة في تلك الدول التي يقع متوسط دخلها الفردي بين ٣٥٠ – ٥٩٩ دولار . ويبلغ نصيب الفرد ٩٠ دولار في تلك الدول التي يزيد دخل الفرد فيهـا عن

---

(١) O.E.C.D. : Development Cooperation, 1973 Review, op. cit., p. 144.

(٢) Special link countries.

١٠٠٠ دولار [٢] ؛ وهذا يعني أنه بالنسبة لتلك المجموعة من الدول يسير حجم الانسياب بطريقة معكوسة مع متوسط دخل الفرد ومدى الاحتياجات للتنمية .

ويؤكد ما سبق التوزيع الجغرافي للمنح والقروض خلال الفترة من سنة ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٧٠ ؛ إذ يلاحظ من هذا التوزيع عدم وجود علاقة بين بين حجم المنح والقروض ومستوى المعيشة وحجم السكان ومدى الاحتياج للموارد اللازمة للتنمية ، بل يتضح مدى سيطرة العامل السياسي على التوزيع الجغرافي للتدفقات الثنائية كما يوضحه الجدول التالي :

## جدول رقم ( ٢ – ١١ )
## انسياب المنح والقروض واتجاهاته خلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٧١ . ( مليون دولار )

| اسم البلد | حجم انسياب المنح ١٩٦٠ – ١٩٧١ | حجم القروض حتى نهاية ١٩٧١ | حجم السكان ١٩٧٠ – (مليون) | متوسط الدخل الفردي ١٩٧٠ |
|---|---|---|---|---|
| افغانستان | ٣٥٧ | ٦١٩ | ١٤,٣ | ٨٠ |
| الجزائر | ٢,٣٢٣ | ١,١٤٢ | ١٤,٣ | ٣٠٠ |
| بوليفيا | ٢٤٢ | ٥٦٠ | ٤,٩ | ١٨٠ |
| شيلي | ٣١٦ | ٢,٤٤٣ | ٩,٨ | ٧٢٠ |
| كولومبيا | ٣١٠ | ١,٤٢٤ | ٢١,٦ | ٣٤٠ |
| اسرائيل | ٥٩٨ | ٢,٢١٩ | ٢,٩ | ١,٩٦٠ |
| الهند | ٥,١٤٦ | ٨,٩٢٠ | ٥٣٨,١ | ٢١٠ |
| كوريا الجنوبية | ٢,١١٢ | ٢,٤٣٥ | ٣١,٨ | ٢٥٠ |
| فيتنام الجنوبية | ٤,٠٧٠ | ٧٣ | ١٨,٣ | ٢٠٠ |
| باكستان | ٢,٢٨٧ | ٣,٩٧٧ | ١٣٠,٢ | ١٠٠ |
| كوبا | ٩ | ٤٥٥ | ٨,٤ | ٥٣٠ |
| جمهورية الدومينيكان | ٢٣٥ | ٢٤٠ | ٤,١ | ٣٥٠ |
| مصر | ٩٩٦ | ١,٧٦٨ | ٣٣,٣ | ٢١٠ |

**Source : O.E.C.D. : « Development Cooperation, 1973 Review, Paris, 1973, pp. 72-75, Table IV-4.**

(١) **O.E.C.D. : Development Cooperation, 1973 Review, op. cit., p. 218, Table 27 Statistical Appendix.**

ويمثل الجدول السابق بعض الأمثلة على حجم الانسياب في صورة منح وقروض . وواضح من هذا الجدول عدم تلائم هذا الانسياب مع حجم السكان ودرجة الفقر معبرا عنها بمتوسط الدخل الفردي . فبينما كان نصيب الفرد في الهند من المنح خلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٧١ ٩,٦ دولار للفرد ونصيب الفرد في مصر خلال نفس الفترة ٣٣ دولار . كان نصيب الفرد في اسرائيل ٢٠٦ دولار للفرد ، وفي كوريا الجنوبية ٦٨ دولار ، وفيتنام الجنوبية ٢٢٦ دولار للفرد .

ولعل أحد العيوب الأساسية المتعلقة بالتدفقات الثنائية الحكومية هي ما يتعلق بالشروط المفروضة على هذا الا نسياب . وهو ما أصبح معروفا بقيود الانسياب . وهذه القيود قد تكون متعلقة بالمصدر أم بطريقة الاستخدام . وتؤدي هذا القيود الى الاقلال من كفاءة هذا الانسياب . وسوف نناقش هذا الموضوع بالتفصيل فيما بعد .

أما عن الاستخدام الذي وجهت إليه التدفقات الثنائية الحكومية للمساعدة الانمائية .O.D.A فيلاحظ أنه في سنة ١٩٧٢ توجه ١٨,٢٪ منها للمساعدة في تمويل رأس المال للمشروعات في القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة ورأس المال الاجتماعي ، بينما استخدم ٤٣,٥٪ منها لتمويل الواردات الجارية ( ٢٠,٩ / في صورة مساعدات في شكل سلع غذائية ، ٢٢,٦ ٪ في صورة واردات أخرى ) ، أما الباقي فقد توجه لبعض الانفاقات الأخرى ولمواجهة أعباء الديون . وإذا بحثنا التدفقات الثنائية الحكومية من الولايات المتحدة الأمريكية واستخداماتها سنة ١٩٧٢ نجد أن ١٠,٨٪ منها استخدم في تمويل رأس مال المشروعات في قطاعات الانتاج والخدمات ( ١,٧٪ زراعة ، ١,٥٪ مشروعات صناعية، ١,٥٪ مشروعات نقل ، ٢,٨٪ رأس مال إجتماعي ، ١,٨٪ مشروعات أخرى ) ، بنمنيا استخدم ١٧٪ للمعونة الفنية ( خبراء ومنح دراسية ) ، ٦٣,٦٪

لتمويل الواردات الجارية ( ٣٩,٣٪ للمعونة الغذائية ، ٤٢,٣٪ للواردات الأخرى ) [١] .

### ب – إنسياب رأس المال الخاص

وهو انسياب الموارد الخاصة الذي يتم تحت دافع الربح . فحجم هذا الانسياب واتجاهاته تحكمه اعتبارات السعي وراء أقصى ربح ممكن . وقد بلغ حجم انسياب رؤوس الأموال خلال الفتره ١٩٦٢ – ١٩٧٢ حوالي ٥٨ بليون دولار. وقد انخفضت الأهمية النسبية لهذا الشكل من الانسياب بالمقارنة بالقرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين . ويمثل انسياب رؤوس الأموال الخاصة حوالي ٣٧٪ من حجم الانسياب من دول إقتصاد السوق .

ويتخذ إنسياب رأس المال الخاص أشكالا مختلفة ، لعل أهمها في العصر الحديث هو الاستثمار المباشر وهو يتميز باشراف أصحاب الاستثمارات على اقامة المشروعات وتنفيذها وتشغيلها ومن أمثلتها الاستثمارات الخاصة المباشرة في قطاعات انتاج المواد الأولية للتصدير في القرن التاسع عشر وفي قطاع البترول البترول في القرن العشرين . ويتحمل أخطار إقامة المشروع أصحاب الاستثمارات ومن ثم فلا تتحمل الدول النامية بأية أعباء نتيجة لهذا الاستثمار اذا فشل . أما في حالة نجاح المشروع الذي توجهت إليه الاستثمارات فإن الاقتصاد القومي يتحمل أعباء تحويل الأرباح الى الخارج وجزء من مرتبات الفنيين والاداريين الأجانب . ويمثل هذا عبء على موارد النقد الأجنبي ومن ثم على ميزان المدفوعات . الا أنه يجب أن نلاحظ أن هذه الاستثمارات قد ساهمت في زيادة الطاقة الانتاجية في قطاع التصدير وبالتالي زيادة حصيلة النقد الأجنبي . ولذا يجب أن نكون على حذر في السماح للاستثمارات الخاصة بالتوجه نحو تلك الأنشطة والقطاعات التي

---

(١) O.E.C.D. : Development Cooperation, 1973 Review, op. cit., p. 194.

لا تساهم في زيادة الصادرات وبالتالي حصيلة النقد الأجنبي مثل بناء المنازل والمساكن المتوسطة والفاخرة . فسوف يرتب هذا الشكل من الاستثمار عبء على الموارد الأجنبية النادرة دون المساهمة في زيادتها . ويمثل انسياب الاستثمارات المباشرة حوالي ٢٩ بليون دولار خلال الفترة ١٩٦٢ / ١٩٧٢ وهو ما يمثل ٥٠٪ [١] من جملة انسياب رؤوس الأموال الخاصة .

أما الشكل الثاني للإنسياب فهو القروض ويتمثل في شراء السندات والأوراق المالية التي تطرحها المؤسسات العامة والخاصة في الدول النامية . ويمثل هذا الشكل من الانسياب ما يوازي ٩ بليون دولار أو ما يمثل ١٥.٥٪ [٢] من جملة الانسياب الخاص خلال الفترة ١٩٦٢ — ١٩٧٢ . ولقد تضاءلت جدا الأهمية النسبية لهذا الشكل من الانسياب في العصر الحديث ويتركز معظمه في دول أمريكا اللاتينية وتستحوذ البرازيل على النسبة الكبرى منه . ولا يرتب هذا الشكل أعباء على الدول النامية كالأعباء التي يولدها الاستثمار المباشر حيث يتطلب تحويل الأرباح المتولدة من المشروع . الا أن هذا الشكل من الانسياب يتطلب في ذات الوقت تحويل الفوائد السنوية للسندات بصرف النظر عن ربحية المشروع أو المؤسسة التي أصدرت هذه السندات .

أما الشكل الثالث للانسياب الخاص فهو انسياب رؤوس الأموال الخاصة الى المؤسسات الدولية لتتخذ طريقها بعد ذلك إلى الدول النامية . وقد بلغ حجم هذا الشكل من الانسياب خلال الفترة ١٩٦٢ / ١٩٧٢ حوالي ٥ بليون دولار وهو ما يمثل ٨,٦٪ من جملة الانسياب الخاص . ويمثل هذا الانسياب المساهمة في رؤوس أموال المؤسسات الدولية أو القروض التي تعطى لهذه المؤسسات . أما الشكل الأخير من الانسياب فهو إنسياب رؤوس الأموال الخاصة في شكل إئتمان الصادرات . ويمثل هذا الشكل من الانسياب ٢٥,٩٪ من جملة الانسياب

---

(١) O.E.C.D. : Development Corporation, 1973 review, op. cit., p. 42.

(٢) Ibid, p. 42.

الخاص خلال الفترة ١٩٦٢ / ١٩٧٢ .

وواضح مما سبق أن الاستثمارات الخاصة المباشرة هي الشكل الغالب والأهم من الانسياب الخاص في العصر الحديث . ويتميز هذا الشكل من الاستثمارات بعدة مميزات أساسية . وأول هذه المميزات أنه ليس هناك خطورة من فشل المشروع أو الاستثمار بالنسبة للدول النامية . فالاستثمار الخاص هو الذي يتحمل كافة مخاطر المشروع . فهو الذي يقوم بدراسة امكانيات المشروع ومدى نجاحه ويتحمل نفقات انشائه وتشغيله كما يتحمل أيضاً مشكلة تسويق الناتج . ولذا تقوم بهذه الاستثمارات الشركات العالمية ( أو الشركات متعددة الجنسية ) [١] كما يطلق عليها لما لديها من طاقة تسويقية هائلة . كذلك يتميز هذا الشكل من الاستثمار بأنه يحمل معه المعارف والخبرات الفنية وبالتالي إمكانية القدرة على نشر هذه المعرفة وكذلك تدريب القوى العاملة المحلية . ويحمل هذا الشكل من الاستثمارات معه التكنولوجيا المتقدمة ومن ثم امكانية نشر التقدم التكنولوجي في الدول النامية . إلا أن هذا الشكل من الاستثمار يحمل في طياته عيوبا كثيرة . وأهم هذه العيوب خلق وتدعيم ثنائية الاقتصاد القومي. ولعل المثل واضح في الدول التي ترتكز فيها استثمارات البترول . كذلك فإن أعباء تحويل الأرباح تمثل عبئا شديدا على ميزان المدفوعات . بل ان تدفق رؤوس الأموال من الدول النامية الى الدول المتقدمة في شكل أرباح ودخول الاستثمارات تفوق بكثير حجم التدفقات السنويةمن رأس المال الخاص. كذلك يصل حجم التدفقات السنوية من الدول النامية في شكل أرباح هذه الاستثمارات إذا أخذنا الفترة ١٩٥٠ — ١٩٧٢ تمثل عدة أضعاف حجم الاستثمارات التي ساهمت في تولد هذه الأرباح . كذلك فإن آثار هذه الاستثمارات في نشر المعارف والتقدم التكنولوجي في بقية أجزاء الاقتصاد القومي في الدول النامية ضعيفة وتبقى مراكز الاستثمار الأجنبي تمثل جزرا متقدمة وسط بحر من التخلف . ويرجع ذلك إلى ضعف

---

(١) Multi-National Corporations.

تلك النسبة من أرباحها التي يعاد استثمارها في قطاعات الانتاج الداخلية . ولعل أخطر ما يصاحب الاستثمارات الخاصة المباشرة هو أن هذه الاستثمارات تحت شعار خلق الإطار الملائم والآمن لها تتطلب تغيير القوانين والتشريعات الداخلية بمايتلائم واحتياجاتها وليس هذا دائما في صالح المجتمع ككل وتقدمه . أضف إلى هذا أن مراكز الاستثمارات الأجنبية بعد مضي فترة عليها تصبح لها مصالح ذاتية في سيادة بنيان إقتصادي واجتماعي وسياسي معين ليتلائم ومصالحها . بل في أغلب الأحوال تصبح لمراكز الاستثمار الأجنبي مصالح سياسية إستراتيجية ترتبط بمصالح بعض الفئات الاجتماعية والسياسية المحلية التي بدورها تعمل على تدعيم مصالح هذه الاستثمارات . ولعل مثل دول أمريكا اللاتينية ، جواتيمالا ، البرازيل ، شيلي ، وبوليفيا واضح تماما على مدى أهمية الدور السياسي الذي تلعبه مراكز الاستثمارات الأجنبية في الحياة السياسية والاجتماعية في هذه البلدان .

ورؤوس الأموال الخاصة ليست مصدرا يتم اللجوء إليه عند الحاجة إلى الموارد وللتنمية . فارتفاع العائد الاجتماعي لاستخدام معين لا يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الخاصة إليه.فهذا الشكل للإنسياب يتوجه تماما حيث الربح الخاص ولذا يتجه اما إلى المواد الأولية ، أو إلى بعض الصناعات في الدول المتقدمة صناعيا حيث يتواجد السوق . واذا نظرنا إلى التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات المباشرة نجد أن النسبة الكبرى منها اتجه إلى البترول . فخلال الفترة ١٩٦٧ — ١٩٧٢ بلغت الاستثمارات المباشرة في أوربا ١,١ بليون دولار إتجه ٦٠٪ منها للصناعات التحويلية ، بينما إتجه ٧,٥٪ منها لقطاع البترول . أما في أفريقيا فقد بلغت حجم الاستثمارات الخاصة المباشرة المنسابة خلال نفس الفترة ٢,١ بليون دولار تركز منها في قطاع البترول ٥٨٪ فحين بلغ حجم الاستثمارات المتجه للصناعات والمناجم ١٦٪ و ١٠٪ تباعا من جملة الاستثمارات الخاصة الأجنبية المباشرة المتجهة لأفريقيا خلال تلك الفترة . أما بالنسبة للشرق الأوسط فقد بلغت حجم الاستثمارات الخاصة المباشرة المتدفقة إليه خلال تلك الفترة ( ٦٧ — ٧١ ) ٧٧١

مليون دولار كان نسبة ما توجه منها لقطاع البترول حوالي ٨٠٪ في حين بلغ نصيب الصناعة ١٢٪ . أما بالنسبة لأمريكا اللاتينية فقد بلغ نصيب الاستثمارات الخاصة المباشرة المتدفقة إليها خلال نفس الفترة حوالي ٣,٧ بليون دولار كان نصيب البترول فيه ١٧٪ تمركز أغلبه في فنزويلا بينما كان نصيب الصناعة ٥٠٪ وقد تركزت هذه الاستثمارات في تلك البلدان التي يتسع حجم السوق فيها ويرتفع مستوى الدخل الفردي بصورة خاصة البرازيل . وتمثل هذه الاستثمارات الصناعية انشاء فروع محلية للشركات العالمية ( متعددة الجنسية ) وليس محاولة لخلق القاعدة الصناعية ولكن بهدف تسويق منتجات هذه الشركات .

### ج – إنسياب رؤوس الأموال من المؤسسات الدولية

بلغ حجم انسياب رؤوس الأموال في شكل قروض وهبات من المؤسسات الدولية إلى الدول النامية خلال الفترة ١٩٦٢ / ١٩٧٢ حوالي ١١,٥ بليون دولار . وقد بلغ حجم الانسياب الثنائي من دول إقتصاد السوق إلى المؤسسات الدولية حوالي ٩ بليون دولار . وتمثل القروض الأهمية النسبية الكبرى من انسياب رأس المال من المؤسسات الدولية إلى الدول النامية . وهذه المؤسسات الدولية مهمتها الأساسية تقديم القروض لأغراض التنمية للدول النامية . ومن أهم أهم هذه المؤسسات الدولية البنك الدولي للانشاء والتعمير (I.B.R.D.) والمؤسسات الملحقة به مثل مؤسسة التنمية الدولية (I.D.A.) والمؤسسة المالية الدولية (I.F.C.) . كذلك يمكن الاشارة إلى بنك التنمية للأمريكتين ، ثم المؤسسات الاقليمية مثل بنك التنمية الآسيوي ، وبنك التنمية الأفريقي . والاشارة الى هذه المؤسسات انما هو على سبيل المثال لا الحصر .

---

(١) هذه الأرصدة الخاصة لدى بنك التنمية الأفريقي وبنك التنمية الآسيوي إنما يرجع مصدرها الى مساهمات من الدول المتقدمة ومن المؤسسات الدولية الأخرى بغرض تقديم القروض السهلة .

وهذه المؤسسات الدولية والاقليمية لها الحق في الحصول على رأس المال عن طريق الاقتراض من السوق الدولي لرأس المال بسعر الفائدة السائد . والقروض تقدمها هذه المؤسسات قروض صعبة بسعر فائدة مرتفع ما عدا مؤسسة التنمية الدولية وما عدا الحالات التي يتم الإقراض فيها من بعض المؤسسات مثل بنك التنمية الأفريقي وبنك التنمية الآسيوي من أرصدة خاصة خصصت لغرض القروض السهلة .

ولعل أهم هذه المؤسسات جميعا من حيث حجم الإقراض وأهميته هو البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومجموعته ( مؤسسة التنمية الدولية والمؤسسة المالية الدولية ) . والقروض التي يقدمها البنك الدولي قروض صعبة تقتضي توافر شروط معينة أهمها :

١ ) يقدم البنك الدولي قروضه لمشروعات محددة ، أما القروض لبرنامج انمائي فلا تمثل سوى ١٨٪ من حجم قروضه .

٢ ) المشروعات التي تقدم لها القروض من البنك الدولي هي مشروعات رأس المال الاجتماعي مثل الطرق والسدود ومشروعات الري والصرف وذلك حتى لا ينافس القطاع الخاص في الدول النامية .

٣ ) تقدم هذه القروض بسعر فائدة مرتفع . وقد ارتفع سعر الفائدة سنة ١٩٧١ من ٦٪ إلى ٧½٪ . ويرجع ذلك الى أن البنك يقترض من السوق الدولي لرأس المال بسعر الفائدة السائد .

٤ ) لا يقدم القرض الا بعد تقديم دراسة وافية للمشروع ومدى مساهمته في الاقتصاد القومي .

٥ ) لا يقدم القرض الا بعد دراسة وتحديد قدرة المقترض على السداد ويدخل في تحديد مقدرة المقترض على السداد عوامل إقتصادية وسياسية محددة مثل درجة النمو الاقتصادي ومعدل نمو الصادرات وهيكل الاقتصاد ومعدل

التضخم ودرجة الاستقرار السياسي ... الخ .

٦ ) يتم التصويت على القرض من مجلس الإدارة . ويتم التصويت على أساس عدد الأسهم التي يحملها العضو الممثل ، وليس على أساس صوت كل عضو أو ممثل . وحيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تملك النسبة الكبرى من الأسهم فإن لها واقعيا حق الفيتو على القرض. ولذا فقد أوقفت الولايات المتحدة قرض البنك الدولي للسد العالي سنة ١٩٥٦ .

وقد زادت حجم القروض التي تعاقد عليها البنك خلال العام المالي ٧٠/٧١ — ٧١ / ٧٢ الى ٣,٩ بليون دولار في حين كان حجم القروض المتعاقد عليها خلال العام المالي ٦٦ / ٦٧ — ٦٧ / ٦٨ ١,٦ بليون دولار ووصل حجم الدول المستفيدة من هذه القروض الى ٥٣ دولة . وترجع هذه الزيادة في عمليات البنك إلى زيادة قدرة البنك في الحصول على الموارد من السوق الدولي لرأس المال بسهولة . واذا نظرنا إلى التوزيع الجغرافي لعمليات البنك الدولي (قروضه) نجد ان الأهمية النسبية الكبرى لهذه العمليات تقع في أمريكا الوسطى والجنوبية حيث وصلت النسبة إلى ٤٢٪ من جملة العمليات سنة ١٩٧٢، بينما انخفض نصيب آسيا من ٣٩٪ الى ٢٠٪ سنة ١٩٧٢ ، في حين ارتفع نصيب أوربا من ١٠٪ إلى ٢٠٪ (١) .

أما مؤسسة التنمية الدولية (.I.D.A) فتتميز بأن قروضها سهلة . فسعر الفائدة على القروض $\frac{٣}{٤}$٪ ، وتصل فترة السداد الى ٥٠ سنة (١) ، في حين تتضمن قروضها فترة سماح تصل إلى عشر سنوات . إلا أن حجم عمليات المؤسسة ما زالت ضئيلة للغاية ويرجع ذلك إلى انخفاض حجم الموارد المتاحة لديها للقيام بعمليات الاقراض . فقد وصلت حجم الموارد المتاحة لديها خلال السنوات ١٩٧١ / ١٩٧٣ ٨٠٠ مليون دولار . وهي موارد لا تذكر إذا قورنت بالإحتياجات . والواقع أن أحد الحلول الأساسية لمشكلة الانسياب الدولي لرؤوس

---

(١) O.E.C.D. : Development Cooperation, 1973 Review, op. cit., p. 130.

(٢) P. Streeten : The Frontiers..., op. cit., p. 201.

الأموال هو زيادة حجم الموارد الموجهة لمؤسسة التنمية الدولية ، بحيث تصبح هي الوعاء الأساسي الذي تصب فيه كافة التدفقات من الدول المتقدمة وبحيث يتم التعامل بين الدول النامية ومؤسسة التنمية الدولية .

وقد زادت حجم القروض التي تم التعاقد عليها من مؤسسة التنمية الدولية . ففي السنة المالية ٦٦ / ٦٧ — ٦٧ / ٦٨ كان حجم القروض المتعاقد عليها في تلك السنة ٤٦٠ مليون دولار . وقد قفز هذا الرقم إلى ١,٥٨٤ مليون دولار في العام المالي ١٩٧٠ / ١٩٧١ — ١٩٧١ / ١٩٧٢ . وإذا نظرنا إلى التوزيع الجغرافي لقروض مؤسسة التنمية الدولية نجد أن تركيزها الأساسي في أفريقيا وآسيا ، فقد وصلت نسبة القروض الموجهة لآسيا ٦٥٪ من جملة القروض سنة ١٩٧٢ في حين بلغت النسبة لأفريقيا ٢٨٪ .

أما إذا نظرنا إلى المؤسسات الاقليمية مثل بنك التنمية الآسيوي وبنك التنمية الأفريقي فإننا نلاحظ وجه الشبه الكبير بين هذه المؤسسات والبنك الدولي للانشاء والتعمير . فقروض هذه المؤسسات تعتبر قروض صعبة ، اذ يصل سعر الفائدة على القروض من الموارد العادية من بنك التنمية الآسيوي الى ٧ ½٪ . إلا أن هذه المؤسسات لديها موارد خاصة ( أرصدة خاصة ) تجمعت نتيجة مساهمات معينة هدفها تقديم القروض السهلة لأغراض التنمية .

وقد بلغ حجم القروض المتعاقد عليها [1] خلال العام المالي ٧١ / ٧٢ مع بنك التنمية الآسيوي ٥٧٠ مليون دولار ، منها ٤٢٤ مليون دولار قروض صعبة من الموارد العادية ، و ١٤٦ مليون دولار قروض سهلة من الأرصدة الخاصة . وقد كان التوزيع القطاعي لهذه القروض ١٠,٢٪ في الزراعة ، ١٠٪ في التعليم ، ١٣٪ في الصناعة ، والباقي في قطاع رأس المال الاجتماعي .

أما بالنسبة إلى بنك التنمية الأفريقي فقد بلغ حجم القروض المتعاقد عليها

---

(١) وهي قروض تم الاتفاق عليها لكن لم يبدأ في تنفيذها .

حتى نهاية ١٩٧٣ ما قيمته ٧٦ مليون دولار هدفها تمويل ٣٥ مشروعا موزعة على ٢٦ دولة . وقد كان التوزيع القطاعي لهذه القروض كالآتي : ١٥٪ في الزراعة ، ٤٤٪ في المواصلات ، ٢٤٪ في المنافع العامة و ١٧ ٪ في الصناعة، وبنوك التنمية . وهكذا نجد أن رأس المال الاجتماعي ومشروعاته احتلت النسبة الكبرى من قروض البنك .

## مشاكل الإنسياب

بعد استعراض حجم الانسياب ومصادره وأشكاله المختلفة ، فإننا نتجه الآن لمناقشة المشاكل المترتبة على الانسياب من وجهة نظر الدول النامية . ويمكن النظر إلى مشاكل الانسياب على أنها تتركز في مشكلتين أساسيين. أما المشكلة الأولى فهي مشكلة تقييد الانسياب ، وهي الشروط المصاحبة للانسياب والتي تفقد الانسياب ميزته وتقلل من كفايته . أما المشكلة الثانية فهي مشكلة أعباء الانسياب ، بمعنى ضغط أعباء الانسياب على الموارد المتاحة في الدول النامية .

### أ ــ تقييد الإنسياب

لعل أحد المشاكل الأساسية التي تصاحب عملية الانسياب هي تقييده . فالمعونة الاقتصادية ( القروض ، المنح ) قد تكون مقيدة من حيث المصدر أو من حيث الاستخدام النهائي للمعونة ( عن طريق تحديد السلع أو المشروعات ) . ويجب قبل الاشارة إلى نوع القيود وآثارها يجب الإشارة إلى أننا ذكرنا أن المعونة أو التدفق قد يكون مقيدا وهذا يعني أن القيود قد ترتبط بالمنح أو بالقروض . فلا تقتصر القيود على القروض فقط . إلا أن الكتابات الاقتصادية تركز بصورة أساسية على تقييد القروض دون المنح . إذ أن القيود إذا إرتبطت

بالمنح فإنها من ناحية تقلل من كفاءة استخدامها ولكن من ناحية أخرى فإن المنح تعتبر تدفق من جانب واحد لا ترتب أعباء على عاتق الدولة التي إنسابت إليها المنحة . ولذا فإن الكلام عن تقييد المنح إنما يعني أن الكفاءة الاقتصادية للمنحة كان يمكن أن تكون أعلى لو لم تلحقها القيود . أما بالنسبة للقروض فالأمر يختلف تماما ، ذلك أن القرض يرتب أعباءا على موارد الدولة المقترضة في المستقبل ، في حين أن تقييد القرض يقلل من فاعليته وكفائه . ولذا فإننا وان كنا سنشير إلى تقييد الإعانة الاقتصادية ( المنح ، القروض ) فإن تركيزنا الأساسي سوف يكون على القروض .

وقد تكون المعونة مقيدة من حيث المصدر ، أي تقييد انفاقها في سوق معين ، كذلك قد تكون الاعانة (المنح ، القروض) مقيدة بالنسبة لمشروع معين . ويكون القرض أو المنحة مقيدان من حيث المصدر اذا تعذر على الدولة المقترضة أو التي تلقت المنحة أن تنفقها على الواردات من مصادر بديلة غير ذلك المصدر الذي تحدد في القرض أو المنحة أو ذلك المصدر الذي قيد بالنسبة له القرض أو المنحة . ولا يستبعد هذا التعريف تقييد القرض بالنسبة لمشروع معين بحيث أن اختيار ذلك المشروع يجعل الدولة المقترضة ذات ميزة نسبية أو وضع تنافسي هام من حيث تقديم السلع المطلوبة للمشروع . وفي هذه الحالة يكون القرض مقيدا من ناحيتين ، المصدر والاستخدام .

### التقييد من حيث المصدر

ويمكن أن يتم تقييد القروض أو المنح من حيث المصدر بوسائل متعددة . أول هذه الوسائل هي التقييد الرسمي أو المباشر ويتم ذلك عند توقيع عقد القرض بالنص على أن الدولة المقترضة يجب أن تقوم بانفاق القرض فيما يتعلق باستيراد السلع والخدمات من السوق أو المصدر الذي يتحدد لها في العقد وذلك يكون غالبا الدولة المقرضة أو التي أعطت المنحة . ولضمان عدم الخروج عن هذا

النص في عقد القرض فان القرض أو المنحة لا بد وأن ينفق بطريقة بحيث يؤدي الى خلق طلب عن واردات من سلع وخدمات مضمون وجودها في السوق المحدد أو المقيد بالنسبة له القرض . وتدل البيانات أن حوالي ثلثي التدفقات الثنائية الحكومية من دول لجنة المساعدات الانمائية (.D.A.C) خلال الفترة ١٩٦١ — ٦٦ كانت مقيدة رسميا أو تعاقديا . وقد زادت هذه النسبة منذ ذلك الوقت(١(.

أما الطريقة الثانية في التقييد بالمصدر فهي الطريقة غير الرسمية (informal) ويتم هذا التقييد عن طريق الايحاء للدولة المقترضة أو التي تلقت المنحة أن عدم إنفاقها في سوق معين قد يهدد استمرارية المعونة أو القروض في المستقبل . وتستخدم فرنسا هذا الأسلوب أحيانا . أما التدفقات الثنائية من الولايات المتحدة فتكاد تكون أغلبها مقيدة تماما . وعادة يكون هذا التقييد صراحة وليس ضمنا(١

أما الطريقة الثالثة في التقييد بالنسبة للمصدر (لسوق معين) فيمكن تسميتها بالتقييد غير المباشر . وقد تتخذ القيود غير المباشرة عدة طرق . أول هذه الطرق هو ادخال التدفق الثنائي في صورة المنح أو القروض كجزء من اتفاقية عامة للدفع والتجارة . أما الطريقة الثانية وهي التي تتبعها الحكومة الفرنسية أحيانا وهي ربط التدفق للقروض والمنح بنصوص تبادلية بموجبها يتم إنفاق القرض أو المنحة في استيراد السلع الفرنسية على أن تقوم فرنسا هي الأخرى بالاستيراد من مستعمراتها السابقة في أفريقيا . أما الطريقة الثالثة وهي ما تتبعه المانيا الاتحادية هو أن يوجه الانسياب لتمويل تلك السلع أو تلك المشروعات التي تتمتع المانيا في تقديم السلع المطلوبة لها بميزة نسبية واضحة .

أما الطريقة الرابعة للتقييد بالنسبة للمصدر انما تأخذ شكل ائتمان الصادرات والواردات . وحقيقة الأمر أن هذا النوع من الائتمان لا يمكن أن يعتبر من قبيل الاعانة الاقتصادية (Economic Aid) . ذلك أن هذا الائتمان يقدم

---

(١) J. Bhagwati : « The Tying of Aid. » U.N.C.T.A.D. Secretariat, TD/1/Supp. 4, United Nations, 1967, p. 5.

من جانب بعض المصدرين في القطاع الخاص برغبة الوصول الى تقوية مركزهم في السوق الدولي . وهنا يتم ربط الائتمان بسوق معين .

أما الطريقة الخامسة لتقييد المنح والقروض بالنسبة للمصدر هو أن يتم الانسياب الثنائي في شكل عيني ، اما في شكل خدمات فنية مثل تدفق المساعدات الفنية ، وإما أن يتم الانسياب في شكل عيني و في صورة سلع مثل المعونات في صورة سلع زراعية وغذائية . وقد وصل حجم الانسياب العيني في صورة مساعدات فنية حوالي ١٨٪ من التدفق الثنائي الحكومي الى الدول النامية سنة ١٩٦٥ ، في حين وصل حجم الانسياب في شكل سلع حوالي ١٦٪ من حجم التدفق الثنائي الحكومي في نفس السنة .

بعد هذا الاستعراض لقيود الانسياب من حيث المصدر ، فاننا علينا الآن أن نجيب على سؤالين أساسيين : الأول هو ، لماذا التقييد من حيث المصدر ، أي ما هي الحجج التي تقدم لهذا الشكل من التقييد ؟ أما السؤال الثاني فهو ما هي الآثار المترتبة على هذا الشكل من تقييد القروض والمنح ؟ .

وحقيقة الأمر أن السؤال الأول من الأهمية بمكان ذلك أن الاتجاه العام لتقييد القروض بالنسبة لسوق معين (من حيث المصدر) لا تقوم به فقط الدول المتقدمة التي تواجه عجزا في ميزان مدفوعاتها ، بل تقوم به أيضا الدول الدول التي تتمتع بفائض في ميزان مدفوعاتها مثل المانيا الاتحادية واليابان مثلا .

ولا شك أن الحجة الأساسية لتقييد القروض والمنح بالنسبة لسوق معين من وجهة نظر الدول التي تواجه عجزا في ميزان المدفوعات هو الصعوبات التي يواجهها ميزان المدفوعات ومحاولة استخدام التدفقات للمساعدة في تخفيف حدة هذه الأزمة . الا أن هذه الحجة قد قدمت أيضا بواسطة الدول التي تتمتع بفائض مثل اليابان وكندا هو أن الفائض في ميزان المدفوعات انما هو مقدمة لزيادة الانفاق على الواردات من أجل التنمية الاقتصادية وبالتالي لا يمكن قبول سياسة عدم تقييد القروض .

وحقيقة الأمر أن حجة ميزان المدفوعات فيما يتعلق بتقييد القروض انما هدفها منع انخفاض الدخل الحقيقي الذي يمكن أن ينشأ اذا لم يترتب على القرض أو المنحة خلق طلب مماثل على الواردات . ذلك أنه في مثل هذه الحالة فان الدولة المقرضة أو صاحبة المنحة عليها أن تعدل ميزانها الحسابي بسياسات معينة من شأنها أن تؤدي الى تدهور معدلات التبادل التجاري ومن ثم تدهور الدخل الحقيقي بصورة عامة .

ولا شك أن أحد الدوافع وراء تخفيض التكلفة الحقيقية لانسياب الموارد للخارج هو تقييد الانسياب بالنسبة للصناعات التي تواجه طاقة فائضة في الدولة المقرضة أو ربط الانسياب بالأنشطة التي تواجه فائضا في المخزون (مثل انسياب الاعانات طبقا القانون ٤٨٠ في الولايات المتحدة) . ولا شك أن تفسير الانسياب العيني في شكل سلع زراعية يمكن أن يستند الى هذا الدافع .

كذلك أحد الأسباب الرئيسية وراء تقييد القروض والمنح بهذا الشكل السابق هو الضغوط التي تتم بواسطة مراكز قوى أو مراكز ضغط تجارية على حكوماتها . ولعل مثل ألمانيا الاتحادية واليابان واضح في هذا الشأن. ذلك أن الشركات التجارية والصناعية التي تمارس ضغطها ترى أن العائد من القروض يجب أن يعود الى مواطن الدولة التي أعطت القرض في صورة الطلب على سلعها ولا يجب أن يستحوذ على هذا العائد طرفا ثالثا(١) . ولقد كانت الحجة الدائمة التي تقدمها اليابان بالنسبة لتقييد قروضها هو أن هدفها الأساسي دعم صادراتها من المعدات والآلات في السوق الدولي . ولا شك أيضا أن الأسباب السياسية وراء تقييد القروض والمنح بهذه الصورة واضحة هو ربط الدول المتدفق اليها رأس المال بالدولة المصدرة له .

---

(١) J. Bhagwati, op. cit., p. 35.

إذا حاولنا البحث عن آثار القيود على الانسياب بالشكل السابق فإنه يجب الاشارة الى أننا نفترض فرضا أساسيا . أما هذا الفرض فهو أن الدولة المقترضة لديها الرغبة في استخدام هذا القرض بفاعلية وكفاءة ، وهذا يعني أن أمامها بدائل متعددة للإحلال أي أن في متناولها إنفاق القرض أو المنحة في عدد كبير من الأسواق وأنها تتبع في ذلك نظام العطاءات بحيث تحاول الإختيار في النهاية أفضل عطاء مقدم . ومن ثم فإن الآثار المترتبة على القيود في هذه الحالة سوف تكون التكلفة أو النفقة التي تنشأ من عدم قدرة الدولة المقترضة على إستغلال هذه البدائل المتاحة لديها .

ويمكن قياس النفقات المترتبة على القيود بأنها الفرق بين نفقات إستيراد السلع والخدمات من السوق المقيد بالنسبة له القرض أو المنحة وبين النفقة التي كان يمكن الوصول اليها لو استخدم نظام العطاءات الدولي بحيث تم إختيار أفضل عطاء متاح وممكن . بمعنى آخر الفرق بين نفقة الاستيراد من السوق المحدد وبين نفقة الاستيراد من سوق أقل نفقة ممكنة . وحقيقة الأمر أن هذا الفرق يمكن النظر إليه على أنه جزء من الانسياب يمثل نوع من إعانة الصادرات للدولة التي قيد القرض أو المنحة بالنسبة لسوقها . كذلك فإن تقييد القرض بالنسبة لسوق معين قد لا يمكن الدولة المقترضة من الحصول على أحسن أسعار في هذا السوق . ففي العادة يتم التصدير على أساس سعر السلعة ( فوب ) وهو دائما أقل من سعر السلعة محليا ، الا أن تقييد القرض بالنسبة لسوق معين قد لا يمكن الدولة المقترضة من الاستفادة من هذه الأسعار . كذلك قد يترتب على تقييد القرض استيراد آلات ومعدات تحتاج نفقات إصلاح عالية وقطع غيار مرتفعة التكاليف . أضف الى هذا أن تقييد القروض لسوق معين قد يترتب عليه نفقات نقل مرتفعة عما لو كان عليه الحال لو أن الأمر ترك لإختيار الدولة المقترضة للاستيراد من أي مصدر تشاء .

وتشير الدراسات التي أجريت حول قياس الفرق بين تكلفة انفاق القرض

في الاستيراد من سوق معين والتكلفة المترتبة اذا تم الاستيراد طبقا لأفضل عطاء( على أن ينسب الفرق إلى تكلفة أفضل عطاء) الى أن هذا الفرق قد وصل الى ١٤٪ بالنسبة للباكستان أي ترتب على القيود فقدان ما قدره ٦٠ مليون دولار بالنسبة للانسياب الذي بلغ ٥٠٠ مليون دولار [١] . وقد وصل هذا الفرق في حالات أخرى إلى ٣١٪ ، ٤٧٪ والى ٥٠٪ في بعض الحالات [٢] .

## تقييد الإنسياب لمشروع معين

قد يقيد الانسياب لمشروع محدد بالذات وهذا هو التقليد السائد بالنسبة لقروض المؤسسات الدولية ، الا أن كثيرا من التدفقات الثنائية ترتبط بمشروعات معينة ، ويرفض الكثيرون تقييد القروض لمشروع معين . ويرون أن الانسياب يجب أن يتم لبرنامج إنمائي معين أو لخطة محددة للتنمية دون النظر الى مشروعات .

ولا شك أن تقييد الانسياب لمشروع معين له حججه الأساسية . ذلك أن تقييد الانسياب لمشروع معين يمكن المقرض من دراسة ومعرفة امكانية المقترض على السداد . فكما أن أي مقرض لا بد أن يهتم بضمانات المقترض على السداد ، كذلك فإن الانسياب لمشروع محدد يمثل هذا الضمان . كذلك فإن أحد أسباب تقييد الانسياب لمشروع معين هو رغبة المقرض في ضمان استخدام الموارد إستخداما سليما . فالمؤسسات الدولية والدول التي تقدم الانسياب في شكل منح وقروض تريد أن تضمن عدم حدوث فقد وضياع في استخدام الموارد . ولعل

---

(١) M. ULHAQ : « Tied Credits : A quantitative Analysis, » reprinted in J. Adler and P. Kuznets « Capital Movements and Economic Development, Macmillan, 1967.

(٢) J. Bhagwati, 54.

أحسن وسيلة لضمان ذلك هو ربط الانسياب بمشروع معين [1] . ذلك أن المشروع يمكن دراسته ومعرفة آثاره ونفقاته وعائداته . وليس بالضرورة أن يكون للمشروع عائدا تجاريا ، ذلك أن بعض المشروعات في مجال رأس المال الاجتماعي لا تضمن هذا العائد . الا أنه في هذه الحالة من المهم معرفة أن القرض قد استخدم إستخداما سليما . كذلك فإن ربط الانسياب بمشروع معين يمكّن المقرض من متابعة استخدام القرض عن طريق متابعة تنفيذ المشروع . فالرقابة على تنفيذ المشروع أسهل من الرقابة على تنفيذ برنامج إنمائي معين [2] .

الا أن تقييد الانسياب لمشروع معين يحمل معه مخاطر متعددة . ذلك أن المشروع الذي يقيد بالنسبة له الانسياب قد لا يكون مشروعا يحتل الأولوية الأولى أو الثانية في نظام الأولويات الذي تبنته الخطة القومية . كذلك فإن المشروع لا يمكن دراسة آثاره على الاقتصاد القومي من دون وضع هذا المشروع في وضعه الصحيح في اطار الخطة القومية . ذلك أن الانفاق على مشروع معين قد يؤدي إلى آثار مختلفة على المشروعات الأخرى في بقيــة القطاعات نتيجة للإرتباط المتبادل بين القطاعات المختلفة . فالانفاق على مشروع معين قد يؤدي إلى حدوث إختناقات في قطاعات أخرى وذلك إذا لم يكن هذا المشروع ضمن إطار خطة متناسقة لعديد من المشروعات . ولعل هذا المثل شبيه بالعيوب الخاصة بالتحليل الجزئي بما يتضمنه من فروض بقاء الأشياء الأخرى على حالها . فالانفاق على مشروع معين قد يؤدي إلى زيادة الطلب على الاسمنت مثلا أو زيادة الطلب على بعض المهارات الفنية المحلية . فإذا لم يكن هذه الزيادة في الطلب قد أخذت في الاعتبار عند تخطيط القوى العاملة أو تخطيط الطاقة الانتاجية في قطاع الاسمنت فقد يترتب على ذلك حدوث إختناقات تضر بالاقتصاد القومي . ومما لا شك فيه أن الخطة السليمة هي تلك التي تخلق

---

(١) E.K. Hawkins : The Principles of Development Aid, op. cit., p. 90.

(٢) H.W. Singer : External Aid : For plans or projects ?; Economic Journal, vol. 75, 1965, pp. 539-45.

الاطار العام لتنفيذ مجموعة من المشروعات المتناسقة . ولا شك أن الدول المقترضة تعرف أكثر من غيرها أين يجب أن يستخدم هذا القرض . .وبالتالي فإن توجيه الانسياب لخطة معينة أو لبرنامج انمائي معين يتفادى هذه الأخطاء الناتجة عن ربط الانسياب بمشروع معين .

### ب — أعباء الإنسياب

يشكل الانسياب أعباء على الموارد القومية للدول النامية في المستقبل . وينطبق هذا الكلام فقط على القروض والاستثمار المباشر . فالشكل الأول للإنسياب يرتب أعباء سداد الفوائد وأصل الدين . أما الشكل الثاني للإنسياب فيرتب أعباء تحويل الأرباح .

ولقد أصبحت مشكلة خدمة القروض وما تشكله من أعباء أحد المشاكل الأساسية التي حازت على جزء هام من الكتابات الاقتصادية في الوقت الراهن . ذلك أن أعباء خدمة هذه الديون تتزايد عام بعد عام على الدول النامية في الوقت الذي لا تتزايد فيه حصيلة الصادرات بالقدر الكافي لمواجهة هذه الالتزامات . ونحن نعلم أن الدول النامية تواجه دائماً تراخي في الطلب على صادراتها من المواد الأولية .

وتثور مشكلة خدمة الديون نتيجة لعدة عوامل أساسية . ذلك أن القرض وان كان يضيف إلى الموارد الحقيقية المتاحة ويساعد على زيادة معدل التراكم الرأسمالي ومعدل النمو للدخل القومي ، الا أن هذا النمو قد يكون في بعض الأحيان أقل من النفقة الحقيقية للقرض وذلك إذا أخذنا في الإعتبار قيود القرض ، إعادة دفع القرض بعملة قابلة للتحويل ، والآثار الثانوية لخدمة القرض على مغدل التبادل التجاري . وحتى لو إفترضنا أن العائد المحلي يفوق بكثير نفقة الدين فإن خدمة الدين لابد من تحصيلها في صورة ضرائب، والادارة الضريبية المحلية غير كفء وغير قادرة على مواجهة هذه المشكلة . وحتى اذا

كان العائد المحلي مرتفعا والجهاز الاداري الضريبي كفئا، فإن خدمة القرض ( الفوائد وأصل الدين ) لا بد أن يتم تحويلها عن طريق ميزان المدفوعات وهذا يتطلب زيادة الصادرات وتخفيض الواردات . ونحن نعلم أن صادرات الدول النامية تواجه تراخي في الطلب في نفس الوقت الذي تعتبر الواردات من الأهمية بمكان لعملية الانماء بحيث أن امكانية التوفير فيها تعتبر محدودة جدا .

اذا نظرنا إلى حجم القروض نجد أن حجم الدين القائم سنة ١٩٧١ على عاتق الدول النامية يصل إلى ٨٠ بليون دولار . ويشمل هذا فقط القروض المدفوعة فعلا وليس المتعاقد عليها . ذلك أننا إذا أدخلنا في الاعتبار الديون المتعاقد عليها فإن حجم الدين يصل إلى ١٠٠ بليون دولار . وتختلف هذه الديون من حيث درجة سهولتها وصعوبتها وبالتالي يختلف عبء سدادها ويوضح الجدول التالي حجم الديون القائمة سنة ١٩٧١ وأنواعها وأعبائها المختلفة .

### جدول رقم ( ٣ – ١١ )
### حجم ديون الدول النامية سنة ١٩٧١ وعبء خدمة الديون ( بليون دولار )

| مصدر الدين | حجم الدين | ٪ | حجم خدمة الدين | ٪ | الفائدة | ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ – ديون للدول لجنة الانماء | ٦٣,٣ | ٧٩٪ | ١٠,٣ | ٨٤ | ٣,٧ | ٨٢ |
| أ – تدفقات ثنائية حكومية للانماء | ٢٥ | ٣١ | ١,١ | ٩ | ٠,٥ | ١٥ |
| ب – إئتمان الصادرات | ٢٦,٦ | ٣٣ | ٧,٠ | ٥٧ | ١,٥ | ٤٦ |
| ﺟ – ديون تجارية أخرى | ١١,٧ | ١٥ | ٢,٢ | ١٨ | ٠,٧ | ٢١ |
| ٢ – ديون المؤسسات دولية | ٩,٥ | ١٢ | ٠,٨ | ٧ | ٠,٤ | ١٢ |
| ٣ – مساعدات ثنائية إنمائية | ٢,٣ | ٣ | صفر | صفر | صفر | صفر |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٤ – تدفقات أخرى لأغراض التنمية | ٧,٢ | ٩ | ٠,٨ | ٧ | ٠,٤ | ١٢ |
| ٥ – ديون الدول إشتراكية | ٥,٨ | ٧ | ٠,٧ | ٦ | ٠,١ | ٣ |
| ٦ – ديون الدول أخرى | ١,٩ | ٢ | ٠,٤ | ٣ | ٠,١ | ٣ |
| المجموع الكلي | ٨٠,٥ | ١٠٠ | ١٢,٢ | ١٠٠ | ٣,٣ | ١٠٠ |

Source : O.E.C.D. : Development Cooperation, 1973 Review, Paris 1973, P. 68 Table IV-1.

ويتضح من هذا الجدول أن حجم الديون سنة ١٩٧١ وصلت الى ٨٠ بليون دولار وأن حجم خدمة هذه الديون وصل هذا العام إلى ١٢,٢ بليون دولار سنويا ، كان سعر الفائدة على الديون يمثل ٣,٣ بليون دولار من جملة خدمة هذه الديون . والواقع أن هذا الرقم العام ليس بذي قيمة كبيرة عند تقدير أعباء هذه الديون على بعض الدول .

فإذا نظرنا إلى التوزيع الجغرافي للأعباء نجد أن نصف حجم الديون القائمة تتركز في عشرة دول وهي الهند ، البرازيل ، الباكستان ، المكسيك ، اندونسيا ، إيران ، الأرجنتين ، كوريا الجنوبية ، يوغوسلافيا وتركيا . أما النصف الباقي فيقع عبئه على إثني عشر دولة أخرى هي ، شيلي ، اسبانيا ، اسرائيل ، كولومبيا ، كوبا ، اليونان ، ليبريا ، مصر ، الجزائر ، الفلبين ، بيرو ، وفنزويلا ، فكل من هذه الدول يزيد حجم ديونها القائمة سنة ١٩٧١ عن بليون دولار . واذا نظرنا إلى أعباء خدمة الديون كنسبة من صادرات هذه الدول فنجد أنها تتراوح بين ١٠٪ و ٥٠٪ مع إختلاف من دولة لأخرى . وتصل أعباء خدمة الديون ٤٥,٨٪ من حصيلة الصادرات في الجزائر ، ١٧,٦٪ في بوليفيا ، ١٥,٥٪ في مصر ، ١٢,٤ ٪ في اليونان ، ٥٣٪ في غينيا الجديدة الاستوائية ، ٢٢٪ في كل من الهند واندونيسيا ، ١٨٪ في كوريا ، ٩٧,٨٪ في مالي و٣٦,٥٪ في الباكستان . ولا شك أن هذه أعباء جسيمة تقع على أعباء موارد الدول النامية . ولعل خطورة هذا الموقف في أن الدول النامية عادة تلجأ إلى الاستدانة

الخارجية من أجل خدمة هذه الديون وهذا ما يضعها في حلقة مفرغة من تراكم مستمر للديون ومن أعباء مستمرة على مواردها .

واذا نظرنا إلى أعباء التدفقات المختلفة كما يتضح من الجدول رقم رقم ( ٣ — ١١ ) نجد أن التدفقات الثنائية الحكومية لأغراض التنمية (.O.D.A) تبلغ ٢٥ بليون دولار وهو ما يوازي ٣١٪ من حجم الديون ، الا أن أعباءها تمثل ٩٪ فقط من جملة خدمة الديون . هذا في الوقت الذي تمثل فيه إئتمان الصادرات ٢٦,٦ بليون دولار أي ٣٣٪ من حجم الديون القائمة الا أنها تمثل ٥٧٪ من أعباء خدمة الدين و ٤٦٪ من أعباء الفوائد . وهذه قروض كما سبق القول تتميز بارتفاع سعر الفائدة وانخفاض طول فترة السداد . كذلك فإن الديون التجارية الأخرى تمثل ١٥٪ من جملة الديون الا أعباءها تمثل ١٨ / من أعباء خدمة الديون وتمثل الفوائد المدفوعة عليها ٢١٪ من جملة الفوائد .

واذا أضفنا إلى الأعباء السابقة أعباء تحويل العائد والأرباح من الاستثمار المباشر الخاص الأجنبي لاستطعنا تصور مدى عبء الانسياب على موارد الدول النامية . واذا نظرنا إلى الاستثمار المباشر في الدول النامية نجد أن قيمته الدفترية بلغت سنة ١٩٧١ حوالي ٤٨ بليون دولار ( طبعا قيمته الاقتصادية تكون أعلى بكثير من تلك القيمة ) . واذا إفترضنا أن العائد يبلغ حوالي ١٠ ٪ على هذه الاستثمارات ( وفي حقيقة الأمر فإنه أعلى من ذلك بكثير خاصة في البترول والبوكسيت ) ، فإن العائد السنوي الذي يتم تحويله سنويا هو ٤,٨ بليون دولار . وهكذا إذا أضفنا إلى تحويل العائد الفوائد على الديون وقد ها ٣,٣ بليون دولار فإن العبء السنوي ( غير أصل الديون ) يبلغ ٨,١ بليون دولار . وتمثل هذه الحقائق أعباء جسيمة على موارد الدول النامية .

وليس من سبيل لذلك سوى إتفاق بين الدول المقترضة والدول المقرضة على اعادة جدولة الديون مع اعطاء مهلة سماح للدول النامية . أما الحل الثاني فهو أن تقدم قروض من مؤسسات دولية بحيث تكون قروض سهلة بسعر فائدة لا

يتجاوز $\frac{1}{2}$ ٪ ويمتد أمد السداد فيها إلى ٥٠ سنة تستخدم حصيلتها في تسديد هذه الديون . أما الحل الثالث فهو زيادة تدفق رؤوس الأموال من جانب واحد ( منح ) تستخدم في خدمة هذه الديون . إلا أن هذه حلول قد لا تمس المشكلة من جذورها ، ذلك أن الحل الجذري هو الارتفاع بالطاقة الانتاجية للدول النامية ، وتوسيع قاعدتها الصناعية بما يجعلها قادرة على الوفاء بهذه الأعباء .



## فهرس الكتاب

